الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون

Distr.: General
20 August 1996
Original: Arabic/Chinese/
English/French/
Russian/Spanish

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة*

آب/أغسطس ١٩٩٦

* هذه الوثيقة نسخة مسبقة من تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، الذي سيصدر في صيغته النهائية بوصفه: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، الملحق رقم ١ (A/51/1).

96-21188

الموجز

تميزت دورة الجمعية العامة الخمسون بأكبر تجمع لزعماء العالم في اجتماع تذكاري خاص دام ثلاثة أيام، اعتمدت فيه الدول الأعضاء والمراقبون "إعلان بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين للأمم المتحدة". وأكد فيه من جديد نحو مائتي متحدث - ٩١ رئيس دولة، وثمانية نواب رؤساء، وولي عهد واحد، و ٣٧ رئيس وزراء، وعشرة نواب رؤساء وزراء، و ٢١ وزير خارجية، وتسعة رؤساء وفود، و ٢٣ مراقبا - التزامهم بميثاق الأمم المتحدة، وأعربوا عن امتنانهم للذين خدموا المنظمة، وأعلنوا عن عزمهم على أن تكون الأمم المتحدة في قادم الأيام منظمة متجددة النشاط والفعالية، وتعهدوا بأن يهدوا القرن الحادي والعشرين أمما متحدة لها من العدة والتمويل والبناء ما يجعلها قادرة على خدمة شعوبها.

وقد عقدت الجمعية العامة، ومكتبها، ولجانها الرئيسية، ٣٩٣ جلسة أثناء الدورة الخمسين، مقارنة بـ ٣٨٤ جلسة أثناء الدورة التاسعة والأربعين؛ وكان مجموع الجلسات غير الرسمية والمشاورات ٢٩٦، مقابل ٢٦٦ أثناء الدورة التاسعة والأربعين؛ وعقدت الأفرقة العاملة التابعة للجمعية العامة ٢٩٩ جلسة، مقابل ١٦٣ جلسة أثناء الدورة السابقة. واعتمدت الجمعية العامة، حتى ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦، ٣٢١ قرارا أثناء الدورة الخمسين، مقابل ٣٢٨ قرارا أثناء الدورة التاسعة والأربعين.

وعملت الأفرقة العاملة التابعة للجمعية العامة، المفتوح باب عضويتها - بشأن خطة للسلام، وخطة للتنمية، وإصلاح مجلس الأمن، والحالة المالية للأمم المتحدة، وتعزيز منظومة الأمم المتحدة - بصورة مكثفة لتحسين فعالية المنظمة، ومن المقرر أن تقدم تقاريرها إلى الجمعية العامة قبل نهاية الدورة الخمسين.

وانخفض عدد الجلسات الرسمية لمجلس الأمن مقارنة بفترة مماثلة من السنة الماضية من ١٣١ جلسة إلى ١٠٦ جلسات. وانخفض عدد مشاورات المجلس بكامل هيئته من ٢٢٦ إلى ١٨٩. وانخفض عدد القرارات من ٦٣ إلى ٥١، وانخفضت بيانات الرئيس من ٦٤ إلى ٤٩.

وركز مجلس الأمن اهتمامه هذه السنة على أفريقيا ويوغوسلافيا السابقة. وواصل المجلس أيضا النظر في بنود جدول الأعمال المتعلقة بالأمريكتين، وبمسألة الجزاءات، وبأنظمة الجزاءات المختلفة.

وعقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي دورته الموضوعية في الفترة من ٢٤ حزيران/يونيه إلى ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٦ في نيويورك. وعالج الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس مسألة ذات أولوية بالنسبة للمجتمع الدولي، وهي: التعاون الدولي في مكافحة إنتاج المخدرات وبيعها وطلبها والاتجار بها وتوزيعها بشكل غير مشروع والأنشطة ذات الصلة. وركّز الجزء المتعلق بالتنسيق على تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة للقضاء على الفقر. أما الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية فقد ركّز على تعزيز التعاون بين جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات بريتون وودز. واعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضا قرارا بشأن العلاقة الاستشارية بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

وقدم الأمين العام إلى الجمعية العامة، بناء على طلبها، تقريرا يتضمن تعليقات الدول الأعضاء على استعراض دور مجلس الوصاية.

وكان مدرجا على جدول الدعاوى المقرر أن تنظر فيها محكمة العدل الدولية ١٤ قضية من قضايا المنازعات بالإضافة إلى طلبين للحصول على فتوى.

وفي الأمانة العامة، تم إحراز تقدم كبير في تنفيذ خطة الأمين العام للإصلاح الإداري الشامل، الواردة في التقرير السنوي عن أعمال السنة الماضية. وكان تحسين إدارة هيكل التكاليف في المنظمة محل

تركيز رئيسي في السنة الماضية، واقترح الأمين العام أثناءها أول ميزانية للمنظمة تكون الزيادة الإسمية فيها صفرا، ووافقت الجمعية العامة عليها.

وتتضمن المخصصات المعتمدة وقدرها ٦٠٨ ٢ ملايين دولار لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ ما مجموعه ١٥٤ مليون دولار من التخفيضات في التكاليف طلبتها الجمعية العامة بالإضافة إلى مبلغ الـ ٩٨ مليون دولار المشار إليه أصلا في الميزانية المقترحة من قبل الأمين العام. وطُلب من الأمين العام أن يقترح تخفيضات ويضمن في الوقت نفسه التنفيذ الكامل لجميع الأنشطة المكلف بها؛ وقد أجرى هذه التخفيضات في التكاليف عن طريق الجمع بين تخفيض عدد الموظفين واتخاذ تدابير لزيادة الكفاءة. وطُلب منه أيضا أن يستوعب نحو ٣٥ مليون دولار لأنشطة جديدة لم تُعتمد لها مخصصات في الميزانية وسيرد في تقرير الأداء وصف لكيفية استيعاب هذه التخفيضات.

وأدت تدابير الكفاءة التي تم تنفيذها في السنة الماضية إلى تحقيق وفورات كبيرة: تم تخفيض طباعة الوثائق والمنشورات بنسبة ٢٧ في المائة منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦؛ وفي أواخر الخريف، سيصبح بالإمكان الاطلاع إلكترونيا على أكثر من ٠٠٠ ٢٧٠ وثيقة من وثائق الأمم المتحدة بجميع لغاتها الرسمية فيما لا يقل عن ١٥٧ بلدا وفي أغلبية البعثات الموجودة في نيويورك؛ وتم تخفيض السفر بنسبة ٢٦ في المائة في الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٩٦؛ وسيؤدي تجميع المشتريات من العملات الأجنبية، ابتداء من تموز/يوليه إلى تحقيق وفورات تصل إلى أكثر من مليون دولار خلال فترة السنتين.

وكانت الحالة المالية للأمم المتحدة محل اهتمام رئيسي طيلة السنة، وستظل هذه الحالة شغلا شاغلا. فحتى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٦، كان مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة ثلاثة بلايين دولار؛ منها ٠,٨ بليون دولار من مخصصات الميزانية العادية، و ٢,٢ بليون دولار من مخصصات ميزانية حفظ السلام. بيد أن الحاجة المتكررة إلى الاقتراض من حسابات عمليات حفظ السلام تعني أن الأمم المتحدة ستكون مدينة بنهاية عام ١٩٩٦ للدول الأعضاء بمبلغ يصل إلى حوالي ٦٧٥ مليون دولار من تكاليف القوات والمعدات. ومع أن أوضاع التدفق النقدي العام قد تحسنت، ما زالت المنظمة تواجه حالة متفاقمة فيما يتعلق بالميزانية العادية، بسبب استمرار التدفق النقدي السلبي، الملاحظ أصلا والمتنبأ بأن يستمر لعدة شهور من السنة.

وتركزت أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، على الدورة الثانية والأربعين لمجلس التجارة والتنمية، حيث استعرض المجلس عمل الآلية الحكومية الدولية للمؤتمر وقدم توصيات بشأنها، وكذلك على الدورة التاسعة للمؤتمر، التي عقدت في ميدراند، جنوب أفريقيا، في الفترة من ٢٧ نيسان/أبريل إلى ١١ أيار/مايو ١٩٩٦.

وعُقد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) في اسطنبول في الفترة من ٣ إلى ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦. وانبثق عن المؤتمر، الذي كان مؤتمرا فريدا من نوعه من حيث انفتاحه على ممثلي المجتمع المدني، برنامج عمل مفصل للموئل، فضلا عن التزام الحكومات بالإنفاذ التدريجي للحق في السكن وفقا لما نصت عليه الصكوك الدولية.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، استُهدف حوالي ٢٣,٣ مليون شخص للحصول على مساعدات عن طريق النداءات المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة، تشمل الاتحاد الروسي (الشيشان)، وأفغانستان، وأنغولا، والسودان، وسيراليون، والعراق، ولبنان، وليبريا، ومنطقة البحيرات الكبرى، ومنطقة القوقاز، ويوغوسلافيا السابقة. ومن أصل مبلغ ٢,٥ بليون دولار، دعا إلى جمعه ١١ نداء موجها منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، تم إعلان أو دفع تبرعات حتى الآن مجموعها ٧٩٥ مليون دولار.

وقدمت إدارة الشؤون الإنسانية التابعة للأمانة العامة بين ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ و ٣١ آذار/مارس ١٩٩٦ المساعدة إلى ٣١ دولة عضوا لمساعدتها على مواجهة آثار ٤٥ كارثة طبيعية وحالة طارئة بيئية. وخلال الفترة نفسها، رتبت الإدارة أمر تنفيذ ١٣ عملية إغاثة من مستودعات الأمم المتحدة في بيزا، كما أوفدت الإدارة خمس بعثات ميدانية تتألف من فرق لتقييم حالات الكوارث وتنسيق الإغاثة.

وظلت حماية اللاجئين وتوطينهم محل تركيز مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين، وبلغ عدد الأشخاص الذين اهتمت بهم المفوضية في نهاية ١٩٩٥ حوالي ٢٤ مليون شخص في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك ١٤,٢ مليون لاجئ، بالإضافة إلى العائدين إلى أوطانهم، والنازحين داخليا، وغيرهم.

وعززت المنظمة، ضمن الجهود الجارية لتنفيذ خطة السلام، قدرتها على اتخاذ تدابير وقائية وتدابير إنذار مبكّر بتشكيل فريق مراقبة في إطار التنسيق المنشأ أصلا بين الإدارات الثلاث في الأمانة العامة المهتمة بصفة رئيسية بمنع نشوب المنازعات والسيطرة عليها وحلها - وهي إدارة الشؤون الإنسانية، وإدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام.

وأخذت إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام تزيدان تعاونهما مع إدارة الشؤون الإنسانية في تنفيذ نظام الإنذار المبكر الإنساني.

وبينما انخفض الالتزام تجاه عمليات حفظ السلام التي تنفذها الأمم المتحدة انخفاضا كبيرا (تم إيفاد ٦٧ ٢٦٩ فردا في تموز/يوليه ١٩٩٥ مقارنة بـ ٢٩٦ ٢٥ فردا في تموز/يوليه ١٩٩٦)، لم يقل تعقيد المهام الموكلة إلى موظفي الأمم المتحدة خلال السنة الماضية، على نحو ما يتضح من العرض المفصّل في هذا التقرير لأنشطة الأمم المتحدة في مجال الدبلوماسية الوقائية، وصنع السلام، وحفظ السلام.

واشتركت الأمم المتحدة خلال السنة التي هي قيد الاستعراض في ٣٣ عملية سلام، كانت ١٧ عملية منها عمليات حفظ سلام. وقد تم إحراز تقدم في تشكيل فريق في المقر سريع الانتشار، وفي تعزيز التأهب لمنع النزاعات وحفظ السلام في أفريقيا، وفي زيادة تطوير نظام الترتيبات الاحتياطية.

وأكدت الأحداث التي وقعت خلال السنة الماضية مجددا درسين رئيسيين، هما: أنه يجب تزويد كل عملية من عمليات السلام بالقوة اللازمة لتحقيق المهام المكلفة بها ولحماية نفسها؛ وأنه ما من أداة للسلام والأمن تستطيع إحلال السلام ما لم تتوفر لدى الأطراف في النزاع إرادة لتحقيق السلام.

وشهدت السنة الماضية أيضا عزم المجتمع الدولي على اتخاذ تدابير لإنهاء آفة الإرهاب. فأكد قرار الجمعية العامة ٥٣/٥٠ من جديد الإعلان المتعلق بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي لعام ١٩٩٤. وأكد الأمين العام في مؤتمر قمة صانعي السلام، المعقود في ١٣ آذار/مارس ١٩٩٦، التزامه بالعمل على اعتماد تدابير لإنهاء الإرهاب.

وفيما يتعلق بنزع السلاح، عززت ثلاثة جهود رئيسية متعددة الأطراف وطويلة الأجل في المجال النووي توافق الآراء العام على تأييد نظام عالمي لمنع انتشار الأسلحة النووية: التوقيع على المعاهدة المتعلقة بجعل جنوب شرقي آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية (١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥)، والتوقيع على معاهدة جعل أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية (معاهدة بليندابا) (١١ نيسان/أبريل ١٩٩٦)، والعمل على إنجاز نص معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وشهدت الفترة التي هي قيد الاستعراض أيضا مبادرات جديدة وأخرى مستمرة لنزع السلاح الجزئي، وليس أقلها المجهود الرامي إلى فرض حظر عالمي دائم على الألغام الأرضية والعناصر التي تتكون منها.

وتلقت الأمم المتحدة، في الفترة من آب/أغسطس ١٩٩٥ إلى نيسان/أبريل ١٩٩٦ ما مجموعه ١٦ طلبا جديدا للمساعدة في إجراء انتخابات. وقدمت مساعدة استجابة لعشرة من هذه الطلبات، ولسبعة عشر طلبا وردت قبل آب/أغسطس ١٩٩٥.

وفي أثناء الفترة قيد الاستعراض كانت إدارة الشؤون الإنسانية وإدارة حفظ السلام معا مسؤولتين معا عن برامج إزالة الألغام في أفغانستان، وأنغولا، والبوسنة والهرسك، ورواندا، وكرواتيا، وموزامبيق؛ واستمرت الإدارتان في المساهمة في برامج إزالة الألغام في كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وأنجز برنامج في اليمن مدته سنة واحدة.

المحتويات

			الصفحة
أولا -	مقدمة: التجديد والإصلاح	١ - ٢٧	١
ثانيا -	تنسيق استراتيجية شاملة وتعزيز الهياكل الإدارية	٢٨ - ٢٠٢	٥
	ألف - أجهزة الأمم المتحدة	٢٨ - ١٨٣	٥
	باء - ضمان وجود قاعدة مالية كافية	١٨٤ - ١٨٩	٢١
	جيم - الذكرى الخمسون	١٩٠ - ١٩٦	٢٢
	دال - جامعة الأمم المتحدة	١٩٧ - ٢٠٢	٢٣
ثالثا -	بناء دعائم السلام: التنمية، العمل الإنساني وحقوق الإنسان	٢٠٣ - ٦٤٢	٢٥
	ألف - تنفيذ خطة للتنمية	٢٠٣ - ٢٠٨	٢٥
	باء - الأنشطة الإنمائية العالمية	٢٠٩ - ٣٣٠	٢٥
	جيم - الأنشطة الإنمائية الاقليمية	٣٣١ - ٤١٥	٥٢
	دال - الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية	٤١٦ - ٥٤١	٦٥
	هاء - حتمية العمل الإنساني	٥٤٢ - ٦٠٣	٨٥
	واو - حماية اللاجئين وإعادة توطينهم	٦٠٤ - ٦٢٢	٩٦
	زاي - حماية وتعزيز حقوق الإنسان	٦٢٣ - ٦٤٢	٩٩
رابعا -	منع المنازعات والسيطرة عليها وحلها	٦٤٣ - ١١٢٧	١٠٣
	ألف - تنفيذ خطة للسلام	٦٤٣ - ٦٤٩	١٠٣
	باء - الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام	٦٥٠ - ٦٥٤	١٠٤
	جيم - حفظ السلام	٦٥٥ - ٦٦٢	١٠٥
	دال - الأنشطة الراهنة في مجالات الدبلوماسية الوقائية، وصنع السلام، وحفظ السلام	٦٦٣ - ١٠٥٣	١٠٨
	هاء - التعاون مع المنظمات الإقليمية	١٠٥٤ - ١٠٦٧	١٦٥
	واو - نزع السلاح	١٠٦٨ - ١٠٩٢	١٦٧
	زاي - بناء السلام بعد انتهاء النزاع	١٠٩٣ - ١١٢٧	١٧١
خامسا -	خاتمة: السلام، التنمية والتحول الديمقراطي	١١٢٨ - ١١٤٤	١٧٧

المحتويات (تابع)

الصفحة

قائمة بالأشكال

١ - قرارات الجمعية العامة وبنود جداول أعمالها، ١٩٩٠-١٩٩٦ . . . . . ٧

٢ - مشاركة رؤساء الدول أو الحكومات في المناقشات العامة للجمعية العامة، ١٩٩٠-١٩٩٥ . . . ٧

٣ - مجلس الأمن: الاجتماعات الرسمية ومشاورات المجلس بكامل هيئته، ١٩٩٠-١٩٩٦ . . . . . ٨

٤ - مجلس الأمن: القرارات والبيانات الرئاسية، ١٩٩٠-١٩٩٦ . . . . . ٨

٥ - مجلس الأمن: القرارات المتخذة منذ عام ١٩٤٦ . . . . . ٨

٦ - القرارات التي اتخذت من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنتين الثانية والثالثة التابعتين للجمعية العامة، ١٩٩٠-١٩٩٦ . . . . . ١٣

٧ - حالة الاشتراكات (حفظ السلام والميزانية العادية) ٣١

٨ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: نفقات مشاريع التعاون التقني، ١٩٩٠-١٩٩٥ . . . . . ٤٥

٩ - برنامج الأمم المتحدة للبيئة: مجموع التمويل، ١٩٩٠-١٩٩٦ . . . . . ٥١

١٠ - مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل): النفقات، ١٩٩٠-١٩٩٥ . . . . . ٥٢

١١ - التبرعات المقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (الموارد الأساسية) ١٩٩٠-١٩٩٦ . . . . ٧١

١٢ - موجز الأنشطة المالية: الصناديق المالية والصناديق الاستئمانية التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٠-١٩٩٥ . . . . . ٧١

١٣ - إيرادات تقاسم تكاليف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩١-١٩٩٦ . . . . . ٧٢

١٤ - إيرادات صندوق الأمم المتحدة للسكان، ١٩٩٠-١٩٩٥ . . . . . ٧٥

١٥ - التبرعات المقدمة إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان (الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية)، ١٩٩٠-١٩٩٥ . . . . . ٧٨

١٦ - نفقات برنامج الأغذية العالمي ١٩٩٠-١٩٩٥ . . . . . ٧٩

١٧ - النداءات الموحدة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية، ١٩٩٢-١٩٩٦ . . ٨٦

١٨ - الموظفون المدنيون في بعثات حفظ السلام ١٩٩٥ و ١٩٩٦ . . . . . ١٠٧

١٩ - مجموع الخسائر في الأرواح في عمليات حفظ السلام خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٦ . . . . . ١٠٧

٢٠ - الخسائر في الأرواح بين موظفي الأمم المتحدة المدنيين خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٦ . . . . . ١٠٨

٢١ - الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء للحصول على مساعدة انتخابية: العدد السنوي الوارد والمقبول، ١٩٩٠-١٩٩٦ . . . . . ١٧١

قائمة بالجداول

١ - الاجتماعات والمشاورات غير الرسمية للأفرقة العاملة التابعة للجمعية العامة، ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ - ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٦ . . . . . ٦

٢ - مجلس الأمن: الاجتماعات التي عقدتها لجان الجزاءات ١٠

٣ - الكوارث الطبيعية: الإصابات والأضرار والتبرعات ٨٧

٤ - قوات حفظ السلام والمراقبون العسكريون وأفراد الشرطة المدنية في عمليات حفظ السلام في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٦ . . . . . ١٠٦

خريطة: عمليات حفظ السلام في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٦ . . . . . ١٠٥

أولا

مقدمـــة: التجديد والإصلاح

١ - هذا هو تقريري السنوي الخامس عن أعمال المنظمـــة، المقدم عملا بالمادة ٩٨ من ميثاق الأمم المتحدة. ويعرض التقرير، شأنه في ذلك شأن التقارير الأخرى، نظرة عامة شاملة على أوجه التحسُّن الـذي طرأ على إدارة المنظمة وعلى سلسلة كاملة من الجهود التي تبذلهـا في خدمـة الإنسانية: لمساعدة الضحايا والمعذبين؛ ومناهضة الحرب، والعنف والتعصب؛ وتعزيز حقوق كل فرد وكرامته؛ والمساعدة على إيجاد الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية الكفيلة بتحقيق تقدم البشرية على المدى البعيد.

٢ - وفي سياق الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، شهدت السنة الماضية تجديد الدول الأعضاء التزامها بصورة لم يسبق لها مثيل بمقاصد منظمتها ومبادئها. ففي اجتماع تذكاري خاص للجمعية العامة دام ثلاثة أيام، عُقد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، اعتمـــد ١٢٨ من رؤســـاء الدول والحكومات، يشاركهم ممثلون آخرون رفيعو المستوى عن الدول الأعضاء ومراقبون دائمون، الإعلان بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، تعهدوا فيه بإهداء القرن الحادي والعشرين أمما متحدة لها من العُدة والتمويل والبناء ما يجعلها قادرة على تقديم خدمة فعالة، لشعوب العالم، التي أنشئت المنظمة باسمها.

٣ - بيد أن الفترة التي تغطيها صفحات هذا التقرير السنوي شهدت أيضا دلائل على فتور الرغبة في معالجة القضايا الحساسة المدرجة على جدول الأعمال الدولي من خلال الأمم المتحدة. وكان من أبرز هذه الدلائل الأزمة المالية المستمرة، التي هيمنت على النصـــف الأول مـــن السنة ولا تزال شغلا شاغلا؛ وانخفاض نشاط عمليات حفظ السلام (حيث كان عدد الجنود المنتشرين ٦٧ ٢٦٩ جنديا في تموز/يوليه ١٩٩٥ مقابل ٢٥ ٢٩٦ جنديا في تموز/يوليه ١٩٩٦) دون أن يرافق ذلك انخفاض في مســـتوى المنازعات التي تتطلب اهتمام المجتمع الدولي؛ واستمرار الاتجاه النزولي المفزع في مستوى الموارد المتاحة للتنمية، بما في ذلك الموارد المتاحة عن طريق منظومة الأمم المتحدة.

٤ - ومع ذلك، أحرز في العام الماضي قدر كبير آخر من التقـدم - كمـا يتبيـــن مـن هـذا التقريـر - في تعزيز الإجراءات الإدارية، وفي مواءمة عمليات حفظ السلام مع الظروف الجديدة، وفي القيام بعمليات التنمية على نحـــو فعـــال ومتناســـق. ولما كانت حالة العالم السريعـــة التطوُّر تتطلب انطلاقات جديـــدة في المضمون والهياكل على حد سواء، فإن الأمم المتحـــدة ما برحت تشهد تغيرات شاملـــة للتصدي للمشاكل الجديدة والناشئة، ولمعالجة المشاكل المستعصية في سياقات جديدة.

٥ - فخـــلال الاثني عشـــر شهرا الماضية، ظل الإصلاح يحتل مكان الصدارة على جدول أعمال الأمين العام، وكذلك على جداول أعمال الهيئات الحكومية الدولية، ولا سيما برنامج عمل الجمعية العامة. فقد تناولت خمسة أفرقة عاملة تابعة للجمعية الجوانب الرئيسية للإصلاح.

٦ - وفي البيان الذي أدليت به في ١١ آذار/مارس أمام الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة شددتُ على أن الإصلاح - بل التغيير في المنظمة - ينبغي أن يؤخذ لا على أنه عبء مفروض، ولا على أنه ينتقص من أهداف الميثاق، وإنما على أنه يعدل الهياكل والأساليب لتتواءم مع البيئة العالمية الجديدة التي ساعدت المنظمة على ايجادها.

٧ - وفي أثناء العـــام الماضي، زاد الاقتناع بهذا المفهوم على صعيد الأمانة العامة وصعيد الهيئات الحكومية الدولية على حد سواء. وقد اتخذت تدابير إصلاحية ملموسة أخرى. وتحقق في النهاية كثير من الأهداف التي كانت منشودة ولم تتكلل بالنجاح في السنوات القليلة الماضية. بيد أنه لا تزال هناك تحديات كبيرة أمامنا.

٨ - وهنـــاك ثلاثـــة مســـتويات رئيسية للإصلاح المؤسسي: مستوى الهيئات الحكومية الدولية، ومستوى المنظمة، والمستوى الإداري. ويختلف كل مستوى عن المستويين الآخرين من حيث التغييرات اللازمة ومن حيث توزيع المسؤولية بين الأمين العام والدول الأعضاء عن التدابير اللازمة لتحقيق هذه التغييرات. بيد أنه يجب السعي إلى تحقيق هذه الإصلاحات جميعها على نحو يجعلها تعزز بعضها بعضا. وفي هذا الصدد أيضا، أحرز تقدم كبير.

٩ - وفيما يتعلق بإصلاح الهيئات الحكومية الدولية - الذي تقع المسؤولية عنه في المقام الأول على عاتق الدول الأعضاء - يجري العمل، صراحة أو ضمنا، على تحقيق ثلاثة أهداف مترابطة هي: تحقيق تحسينات في فعالية وإدارة الهيئات الرئيسية؛ وتحقيق توازن أفضل في سلطات مجلس الأمن، والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، على النحو المتوخى في الميثاق؛ وتبسيط عمل الهيئات الفرعية - وهو شرط هام للإصلاح الشامل الفعال، ولا سيما في الميدان الاقتصادي والاجتماعي.

١٠ - وفيما يتعلق بالجمعية العامة، كانت التحسينات في أدائها موضع تركيز رئيسي في برنامج الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة. وفي الوقت ذاته، اتخذت الجمعية تدابير في قرارها ٥٠/٢٢٧، لتعزيز الدور التنسيقي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى حد كبير. ويعدل ذلك في الأهمية أن الجمعية أوعزت إلى المجلس بإجراء مزيد من الاستعراضات للجانه الفنية والإقليمية ولأفرقة الخبراء التابعة له. وهكذا مُهِّد الطريق ليس فقط أمام تحقيق قدر أكبر من التوازن في أداء الهيئات الرئيسية، بل أيضا أمام زيادة تبسيط وتعزيز الآلية الحكومية الدولية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.

١١ - ويُعنى إصلاح المنظمة بتبسيط هياكل الأمانة العامة وترشيد العدد الوافر من البرامج والصناديق وترشيد مع الأمانة العامة على حد سواء. وهكذا تجد أن هذا الإصلاح مسؤولية مشتركة بين الأمين العام والدول الأعضاء. وقد تعززت إعادة التنظيم التي أجريتُها بعد أن توليتُ منصبي بفترة وجيزة، وتضمنت تخفيضا شديدا في عدد الوظائف العليا وتبسيطا هاما في هياكل الأمانة العامة، وجاء ذلك خلال فترة الميزانية البرنامجية للسنتين ١٩٩٤-١٩٩٥. ومكنت إعادة التنظيم هذه بدورها من تحقيق نمو اسمي متداره صفر في ميزانية فترة السنتين الجارية، ومهدت الطريق أمام مرحلة إصلاح أخرى، لا تشمل الأمانة المركزية فحسب، بل تشمل أيضا جميع البرامج والصناديق التي تتكون منها المنظمة. وقد أوردتُ مجملا لها في البيان الذي أدليتُ به في ١١ آذار/مارس أمام الفريق العامل الرفيع المستوى التابع للجمعية العامة.

١٢ - وتكملة لهذين المستويين من الإصلاح المؤسسي، فإن الإصلاح الإداري، الذي هو في المقام الأول مسؤولية الأمين العام، قطع شوطا بعيدا. وكان التقدم المحرز خلال السنة كبيرا فيما يتعلق بكل مجال من المجالات الاستراتيجية للإدارة: الموارد البشرية؛ وهيكل التكاليف؛ والمعلومات والتكنولوجيا.

١٣ - ففي مجال الموارد البشرية، زاد تعزيز نظام المساءلة والمسؤولية الذي قدمته إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين. وكجزء لا يتجزأ من ذلك النظام، يجري تعزيز واستكمال مدونة قواعد سلوك موظفي الخدمة المدنية الدولية. وبدأ الأخذ بنظام جديد لتخطيط العمل وتقييمه في جميع مراكز العمل. كما بدأ برنامج شامل للتدريب في مجال الإدارة وقد أتمه بالفعل أكثر من ٣٠٠ من كبار المديرين. وبلغ عدد النساء في الوظائف الخاضعة للتوزيع الجغرافي أعلى نقطة في تاريخ الأمم المتحدة. وانخفضت تكاليف التوظيف بنسبة ٣٠ في المائة.

١٤ - وفيما يتعلق بإدارة التكاليف، تمثل الميزانية المعتمدة حاليا تخفيضا بنسبة ١٠ في المائة بالقيمة الحقيقية وتتضمن تخفيضات في التكاليف بلغت ١٥٤ مليون دولار أمرت بها الجمعية العامة، زيادة على مبلغ الـ ٩٨ مليون دولار المبين بالفعل في الميزانية التي قدمتها. وهذه الميزانية الجديدة تخفّض العدد الكلي للوظائف إلى أقل مما كانت عليه قبل عشر سنوات بنسبة ١٢ في المائة. وفي الوقت ذاته، أدى نظام المعلومات الإدارية المتكامل الجديد إلى تعزيز استخدام المعلومات المالية والمعلومات المتعلقة بالموارد البشرية ومعلومات الشراء، وعزز المراقبة الداخلية والمساءلة.

١٥ - كذلك كان التقدم المحرز ملموسا في إدارة التكنولوجيا هاما وقد أثر على طائفة واسعة من عمليات الأمانة العامة، بدءا من الترجمة وتجهيز النصوص عن بُعد، إلى الوصول الالكتروني بسرعة عالية إلى وثائق الأمم المتحدة عن طريق نظام القرص الضوئي الجديد، مما مكن من تخفيض عدد الوثائق التي تطبع وتوزع تخفيضا يُعد بالآلاف.

١٦ - وعلى نطاق هذه المجالات الثلاثة، تسارعت خطى الإصلاح الإداري بفضل أعمال مجلس الكفاءة الذي أنشأتُه في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. فقد قام كل مكتب من مكاتب الأمانة العامة، بتوجيه من المجلس ودعم من فريق عامل من الخبراء أسهمت به الدول الأعضاء، بإجراء استعراضات للكفاءة، شملت حوالي ٤٠٠ مشروع لتحسين الكفاءة الإدارية في الأمانة العامة. وقد أسهمت النتائج التي تحققت حتى الآن في تحقيق الوفورات التي أمرت بها الجمعية العامة وفي تحسين الخدمات والعمليات التي تضطلع بها الأمانة العامة، وأفادت في تحديد عدد من المجالات التي تستلزم إجراء مزيد من التغييرات النظامية تحقيقا للكفاءة. ويُعنى المجلس حاليا بدراسة هذه المجالات.

١٧ - ولكي يكـون الإصلاح فعالا في مؤسسة عالمية كالأمم المتحدة، يجب أن يكون مبنيا على توافق عام في الآراء وعلى وعي بالسمات الرئيسية للبيئة العالمية الجديدة، والـدور المطلوب مـن المنظمة أن تؤديه في هذه الظروف المتغيرة.

١٨ - وقد ركز على هذه المبادئ جهد آخر طويل الأجل، احتل مكانة بارزة بوجه خاص خلال السنة الماضية: ألا وهو سلسلة المؤتمرات العالمية التي استمر انعقادها، من نيويورك في عام ١٩٩٠ إلى اسطنبول في عام ١٩٩٦. ولا جدال في أن بعض هذه المؤتمرات كان مثيرا للخلاف والجدل. بيد أنني أعتقد أنه لا جدال أيضا في أن هذه المؤتمرات قد بيّنت أننا بصدد مولد مجتمع دولي بحق، ربما للمرة الأولى في التاريخ، وأن بوسع ذلك المجتمع أن يستجمع ما يلزم من الإرادة والقدرة للتصدي للقضايا التي لا تستطيع الدول أن تعالجها معالجة منفردة، ولا بأي أسلوب آخر غير أسلوب العمل العالمي المتفق عليه.

١٩ - ونحـــن نشـــهد اليـــوم تحـــول منهـــاج عقد المؤتمرات الدولية، الذي ما برح يمارس منذ قرون، إلى آلية جديدة للتعاون الدولي. فقد أصبحت المؤتمرات الجديدة تتسم بالثورية، من حيث الشكل وموضوع التركيز معا، كما أنها رغم إبقاء التكاليف عند الحد الأدنى تثمر نتائج ملموسة وبعيدة المدى.

٢٠ - وقد تميزت هذه المؤتمرات بالديمقراطية من حيث الشكل، إذ أنها جمعت على قدم المساواة ممثلين لحكومات من مختلف أنحاء العالم، وكثيرا ما كان ذلك على أرفع مستوى سياسي. وفي الوقت نفسه، التقى علـى صعيدهـــا زعمـــاء العالـــم مـــع ممثلي المجتمع المدني - مـــن أرباب الأعمال التجارية إلى أعضـــاء النقابات العمالية والأكاديميين والتنظيمات النسائية ورابطات المهنيين والسلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية بجميع أنواعها.

٢١ - وكانـــت هـــذه المؤتمرات ديمقراطية أيضا من حيث مجالات تركيزها، وارتبطت بعضها ببعض لكي تعمل على تحقيق توافق عالمي في الآراء بشأن قضايا عالمية محددة ومترابطة فيما بينها، عن طريق بحث تأثيرها على شخص الإنسان والمجتمعات البشرية. وقد كرّس جانب كبير جدا من جهودي، كأمين عام، لضمان أن يأتي كل مؤتمر من هذه المؤتمرات - التي عُنيت بالطفل، والبيئة والتنمية، وحقوق الإنسان، والتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة، والحد من الكوارث الطبيعية، والسكان والتنمية، والتنمية الاجتماعية، والنهوض بالمرأة، والتجارة الدولية والتنمية، والمستوطنات البشرية - وقد بني على ما أنجزته المؤتمرات السابقة ويُسهم بنصيب في السير قدما بقوة الدفع الإنساني المشترك. وما برحت هذه المؤتمرات مجتمعة تثمر نتائج تراكمية، توفر لجميع الأطراف الفاعلة في مجال التنمية - الشمال والجنوب، والأطراف الحكومية وغير الحكومية، والقطاع العام والقطاع الخاص - نهجا عمليا وتعاونيا شاملا للتصدي للتحديات الرئيسية التي تجابه حاليا كل دولة من دول العالم، ثم تجابهها كل الدول مجتمعة.

٢٢ - والنتائج التي حققتها هذه المساعي نتائج مهمة، بدءا بتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه بجهد جهيد بشأن مجموعة متنوعة من النقاط الهامة، منها مثلا: ضرورة إقامة شراكة جديدة وعادلة بين جميع الدول، المتقدمة النمو منها والنامية، وفيما بين الحكومة والمجتمع المدني على جميع المستويات، لتحقيق التنمية المستدامة؛ والاعتراف بالحق في التنمية وبالعلاقة التعاضدية بين التنمية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان؛ وضرورة ربط التغير الديموغرافي بسياسات التنمية؛ والحاجة إلى اعتماد سياسات أحدث وأشمل لمعالجة مشاكل الفقر والبطالة. والتفكك الاجتماعي بوصفها مشاكل عالمية تستدعي اهتماما عالميا؛ وأهمية اتباع نهج مشترك في التصدي للأزمات الحضرية المشتركة؛ والاعتراف بالنهوض بالمرأة بوصفه عنصرا رئيسيا من عناصر التقدم نحو تحقيق المساواة والتنمية والسلام.

٢٣ - وتتـــم بواســـطة المؤتمـــرات العالمية ترجمة توافقات الآراء المتوصّل إليها بشأن هذه القضايا وغيرها من القضايا الأساسية إلى قواعد واتفاقات دولية جديدة وإلى التزامات محددة - أي إلى أهداف وغايات ملموسة تحددها الدول الأعضاء لأنفسها وللأمم المتحدة. وهذه الأهداف والغايات تقوم الدول الأعضاء بعد ذلك بدمجها ضمن الأولويات الوطنية، وتدعمها الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات عن طريق برامج عملية وأنشطة تنفيذية. وتتخذ حاليا خطوات لكفالة الفعالية والكفاءة في متابعة تلك الالتزامات، على أساس كل موضوع على حدة، لا على أساس كل مؤتمر على حدة.

٢٤ - وقد أتاحت سلســـلة المؤتمرات هذه برمتها لجميع الأطراف الفاعلة في مجال التنمية فرصة لصياغة شراكات مستديمة ومثمرة في مواجهة التحديات الجديدة. وبالنسبة إلى الأمم المتحدة على وجه الخصوص، أنتجت هذه المؤتمرات جدول أعمال شاملا، يكفل توجيها جديدا لأعمال المنظمة ولجهود إصلاح أجهزتها الإنمائية وتعزيزها. وتدعم هذا التوجيه ترتيبات جديدة للتنسيق فيما بين الأمانات، وافقت عليها لجنة التنسيق الإدارية. وساعد هذا أيضا في

العمل على تنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي، باعتباره الهيئة الحكومية الدولية الرئيسية للتنسيق. وتم، كجزء من عملية الإصلاح وإعادة التنشيط هذه، تبسيط الهيكل الحكومي الدولي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وأمانته وبرنامج عمله وجعلها أكثر تركيزا. واستمر توثيق عرى التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، ويتضح هذا في المبادرة الخاصة بأفريقيا داخل منظومة الأمم المتحدة. وقد أخذ الجهاز الإنمائي للأمم المتحدة يتشكل من جديد ليصبح أدق هيكلا وأكثر تركيزا وأفضل تنسيقا، وموجها إلى تنفيذ برامج تعكس توافقا سياسيا واسعا في الآراء حول أولويات التنمية.

٢٥ - وفي الوقت الذي أخذت فيه قدرة الأمم المتحدة على دعم التنمية تتحسن، أخذت الموارد المتاحة لها من أجل هذا الغرض تتناقص. فخلال هذه السنة، انخفض تدفق الموارد الآتية من التبرعات إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها. وعلى وجه الإجمال، انخفض تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام ١٩٩٥ بالأرقام المطلقة إلى ٥٩ بليون دولار، وبالنسبة المئوية من الناتج القومي الإجمالي إلى ٠,٢٧ في المائة، أي إلى مستوى يقل بكثير عن هدف الأمم المتحدة وهو ٠,٧ في المائة. وهكذا شهدت هذه السنة، بالنسبة إلى القطاع الاقتصادي والاجتماعي، تحسنا في القدرة على العمل بفعالية، ولكنها شهدت أيضا تناقصا في الوسائل اللازمة لذلك.

٢٦ - وقد اختُتمت الجولة الراهنة للمؤتمرات العالمية بالدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل الثاني). ومما يذكر أن سلطة عقد مؤتمرات عالمية إضافية هي في يد الجمعية العامة. ويمكن أن يتحقق المزيد من تعزيز الأعمال التي أنجزتها سلسلة المؤتمرات التي عقدت خلال السنوات الست الماضية إذا ما قررت الجمعية العامة أن تؤدي، على أساس مستمر، الدور الذي أدته حتى الآن هذه المؤتمرات العالمية الجديدة. ويمكن للجمعية العامة أن تقرر الإشراف والتشجيع على اتخاذ إجراءات لمتابعة المؤتمرات التي عُقدت حتى الآن. كما يمكنها أن تعالج القضايا العالمية الجديدة حال نشوئها، بأسلوب شامل وعلى المستويات السياسية اللازمة، بمشاركة المجتمع المدني. وسيلزم للجمعية العامة كذلك أن تتخذ تدابير تكفل الحيلولة دون نكوص التقدم الذي أحرز حتى الآن، ودون ضياع الأمل من جراء عدم استقرار الحالة المالية للأمم المتحدة، الذي ثبت في السنوات الأخيرة أنه عقبة تُعرقل الأعمال الأساسية للمنظمة وتعوق جهود إصلاحها وتنشيطها.

٢٧ - وأيا كانت الآلية التي تقررها الدول الأعضاء لمعالجة المشاكل العالمية المشتركة، فإنه من الضروري للغاية أن تتوافر الإرادة اللازمة لذلك إذا ما أريد تأكيد المنجزات ذات المضمون التي حققتها الأمم المتحدة مؤخرا وكذلك إذا ما أريد تحقيق رؤية مقنعة لمستقبل المنظمة.

تنسيق استراتيجية شاملة وتعزيز الهياكل الإدارية

ألف - أجهزة الأمم المتحدة

٢٨ - في الوقت الذي اضطلعت فيه أجهزة الأمم المتحدة بأعباء عمل مرهقة، يلاحظ أنها قد قامت بتعديل برامج عملها طوال العام، أي أنها قد حققت بالتالي مزيدا من الكفاءة في حدود الموارد القائمة.

١ - الجمعية العامة

٢٩ - اتسمت الدورة الخمسون للجمعية العامة بأكبر تجمع على الإطلاق لزعماء العالم، الذين أعلنوا التزامهم بأن يقدموا للقرن الحادي والعشرين أمما متحدة مزودة بالإمكانات والأموال والهياكل اللازمة لخدمة شعوب العالم التي أنشئت من أجلها على نحو أكثر فعالية. وقد أصدرت الدول الأعضاء والدول المراقبة الإعلان بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، وركز هذا الإعلان على السلام والتنمية والمساواة والعدالة وأعمال المنظمة العالمية.

٣٠ - وعقد اجتماع تذكاري خاص لمدة ثلاثة أيام بمناسبة هذه الذكرى الخمسين، في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ حيث تكلم ٢٠٠ متحدثا، من بينهم ٩١ رئيس دولة و ٨ نواب رؤساء وولي عهد واحد و ٣٧ رئيس وزراء و ١٠ نواب رؤساء وزراء و ٢١ وزير خارجية و ٩ رؤساء وفود و ٣٣ مراقبا. وطالبت غالبية المتحدثين بإعادة تنشيط الجمعية العامة وتوسيع عضوية مجلس الأمن وتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وشدد المتحدثون أيضا على أن تفي الدول الأعضاء في الوقت المناسب بكامل التزاماتها إزاء تحمل مصروفات المنظمة.

٣١ - كما أعلن زعماء العالم المجتمعون تعهدهم بتشجيع تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، مؤكدين من جديد حق كافة الشعوب في تقرير المصير، ومطالبين باتخاذ تدابير استثنائية من قبل جميع البلدان بهدف التصدي للفقر المدقع، ثم كرروا المناداة بالمساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة وأعادوا تأكيد أن جميع حقوق الإنسان حقوق عالمية لا تقبل التجزئة.

٣٢ - وعند افتتاح الاجتماع التذكاري الخاص، شددتُ على ما لدى الأمم المتحدة من إمكانات لمساعدة العالم في معالجة تلك المشاكل التي ستواجه في القرن الحادي والعشرين. إلا أن المنظمة قد تعجز عن الاضطلاع بهذا الدور في حالة استمرار الاتجاه الحالي، حيث تحرم المنظمة من الموارد اللازمة لإنجاز المهام المكلفة بالنهوض بها. وقد ناشدتُ زعماء العالم أن يزودوا الأمم المتحدة بقاعدة مالية صلبة تعبيرا عن ثقتهم في المنظمة.

٣٣ - وفي اختتام الاجتماع، لاحظتُ أن زعماء العالم قد أعربوا عن ثقتهم في مستقبل الأمم المتحدة. كما قدموا للعالم "خطة للغد" تغطي كل جانب من جوانب المجتمع الإنساني. والحوار بين الأمم، الذي سعى إليه مؤسسو هذه المنظمة العالمية، قد جرى في جو من الصداقة والأخوة - و "روح سان فرانسيسكو" قد سادت مرة أخرى وهي ستوجه المجتمع الدولي أثناء الخمسين عاما القادمة.

٣٤ - وفي خطاب خاص إلى الجمعية العامة في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، طالب قداسة البابا يوحنا بولس الثاني ببذل جهد مشترك من أجل بناء حضارة المحبة التي تقوم على القيم العالمية للسلام والتضامن والعدالة والحرية، بهدف إزالة الخوف الذي خيم بظلاله على الوجود الإنساني في نهاية القرن العشرين. وقال أيضا إن الأمم المتحدة عليها أن تسمو عن مركز المؤسسة الإدارية التي لا تتحرك لها مشاعر لتصبح "مركزا أخلاقيا" تشعر فيه كافة أمم العالم بإحساس مشترك بأنها أسرة للأمم.

٣٥ - وخلال العام، تناولت الجمعية العامة جدول أعمال موسعا يشمل مجموعة كبيرة من المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية وكذلك مسائل نزع السلاح، إلى جانب الأمور القانونية والإدارية وأمور الميزانية. بيد أن الإصلاح والحالة المالية بالأمم المتحدة كانا بمثابة الموضوعين الرئيسيين طوال الدورة الخمسين.

٣٦ - وجرى عمل مكثف أثناء العام لتحسين فعالية المنظمة، وذلك من جانب الأفرقة العاملة المفتوحة باب العضوية التابعة للجمعية العامة والمعنية بإصلاح مجلس الأمن، وبشأن خطة للسلام، وخطة للتنمية، وبالحالة المالية للأمم المتحدة، وبتعزيز منظومة الأمم المتحدة. وهذه الأفرقة العاملة عقدت اجتماعات

رسمية عديدة وأجرت مشاورات غير رسمية عديدة، مما اقتضى دعما فنيا وتقنيا واسع النطاق، ووفرت الأمانة العامة هذا الدعم في إطار مواردها الشحيحة (انظر الجدول ١). ومن المزمع أن تقدم الأفرقة العاملة تقاريرها إلى الجمعية العامة قبل نهاية دورتها الخمسين.

٣٧ - واتخاذ القرار ٢٢٧/٥٠ المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٦ بشأن "إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما" أن يؤدي إلى توزيع العمل بين الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، على نحو أكفأ، مما سيساعد، بصفة خاصة، في القضاء على ازدواجية العمل بالنسبة للتقارير المقدمة إلى هذين الجهازين. ومن شأن هذا أيضا أن يولد قوة دفع جديدة لجهود الإصلاح الجارية في كافة أنحاء منظومة الأمم المتحدة. وقد طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن ينفذ ما يندرج تحت مسؤوليته من تدابير أخرى لإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما.

الجدول ١

الاجتماعات والمشاورات غير الرسمية للأفرقة العاملة التابعة للجمعية العامة، ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ - ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٦

اسم الفريق العامل	عدد الاجتماعات	عدد المشاورات غير الرسمية	المجموع
الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالتمثيل العادل وبزيادة عدد الأعضاء في مجلس الأمن وبالمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن	٣٨	١١	٤٩
الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بخطة للتنمية	٤	٥٦	٦٠
الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية والمعني بالحالة المالية للأمم المتحدة	٣٠		٣٠
الفريق العامل غير الرسمي المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بخطة للسلام أربعة أفرقة فرعية	٤ ٥٦ ٦٠	٢٢ - ٢٢	٨٢
الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية والمعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة	٤٤	-	٤٤
المجموع	١٧٦	٨٩	٢٦٥

٣٨ - وقد شمل جدول أعمال الدورة الخمسين للجمعية العامة ١٦٩ بندا، أي أنه زاد زيادة طفيفة عن جدول أعمال الدورة السابقة الذي كان يضم ١٦٤ بندا (انظر الشكل ١). وهذا المعدل المنخفض للزيادة يمكن إرجاعه، جزئيا، إلى الجهود المستمرة الرامية إلى مناقشة بعض البنود مرة كل عامين أو ثلاثة أعوام. ومع هذا، فالواضح أن ثمة حاجة إلى الأخذ بمزيد من الترشيد. ومن دواعي التشجيع أن قرار الجمعية العامة ٢٢٩/٥٠ جاء ليسلط الضوء على ضرورة قيام اللجنتين الثانية والثالثة بزيادة الترابط والتكامل بين أعمالهما. ولا شك أن تحسين التنسيق بين جدول أعمال اللجنتين سيؤدي إلى تقديم الخدمات اللازمة للجمعية العامة على نحو أكثر اقتصادا.

٣٩ - على أن عدد التقارير المأذون بها مستمر في الزيادة. فبالإضافة إلى تقارير الأجهزة الرئيسية وهيئاتها الفرعية، صدر أكثر من ٢٧٠ تقريرا للأمين

الشكل ١

قرارات الجمعية العامة وبنود جدول أعمالها
١٩٩٠ - ١٩٩٦

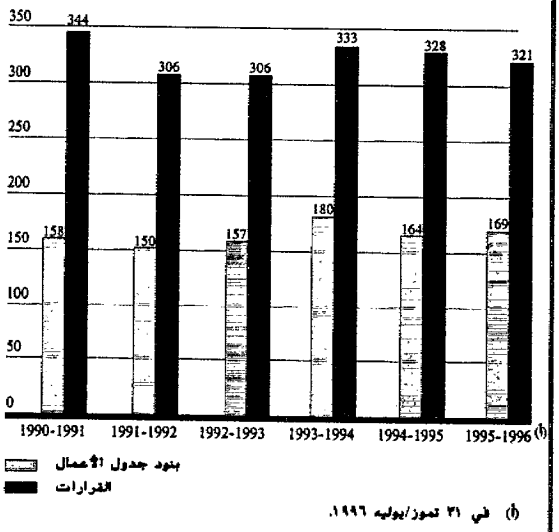

(b) في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٦.

العام في الدورة الخمسين، فضلا عن تقارير عديدة من المقررين الخاصين ووحدة التفتيش المشتركة ومكتب خدمات المراقبة الداخلية. ولسوف تواصل المنظمة جهودها لإصدار كافة التقارير في الوقت المناسب وبأسلوب يتسم بالكفاءة، قدر الإمكان. ومع هذا، فإذا أخذنا في الاعتبار تواتر الاجتماعات التي تعقدها الجمعية العامة وسائر الأجهزة الرئيسية وهيئاتها الفرعية في الوقت الراهن، فإنه يتعين بذل كل جهد ممكن للحد من عدد التقارير التي أدى إصدارها في السنوات الأخيرة إلى إجهاد الأمانة العامة، بصورة مستمرة، سواء من حيث الموارد البشرية أو المالية.

٤٠ - وأثناء الدورة الخمسين للجمعية العامة، عقد مكتب الجمعية ولجانها الرئيسية ٣٩٣ جلسة، مقابل ما مجموعه ٣٨٤ جلسة أثناء الدورة التاسعة والأربعين و ٤٠١ جلسة أثناء الدورة الثامنة والأربعين؛ وبلغ مجموع الجلسات والمشاورات غير الرسمية ٢٩٦، مقابل ٢٦٦ أثناء الدورة السابقة؛ وعقدت الأفرقة العاملة التابعة للجمعية العامة ٢٩٢ جلسة، مقابل ١٦٣ جلسة أثناء الدورة التاسعة والأربعين. وفي ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦، كانت الجمعية العامة قد اتخذت ٣٢١ قرارا أثناء الدورة الخمسين، منها ٢٥١ قرارا، أي نسبة ٧٨ في المائة، صدرت بدون تصويت أو بتوافق الآراء. وأثناء الدورة التاسعة والأربعين، اتخذ ٣٢٨ قرارا، منها ٢٦٠ قرارا، أي نسبة ٧٩ في المائة، صدرت بدون تصويت أو بتوافق الآراء. وفي ضوء مشاركة زعماء العالم، بمعدل كبير، في الاجتماع التاريخي التذكاري الخاص، يلاحظ أن ١١ فقط من رؤساء الدول والحكومات (أي ٥ في المائة من الأعضاء) قد شاركوا في المناقشة العامة في الدورة الخمسين، مقابل ٤٥ (أي ٢٤ في المائة) في المناقشة العامة في الدورة التاسعة والأربعين (انظر الشكل ٢).

الشكل ٢

مشاركة رؤساء الدول أو الحكومات في المناقشات العامة للجمعية العامة، ١٩٩٠ - ١٩٩٥

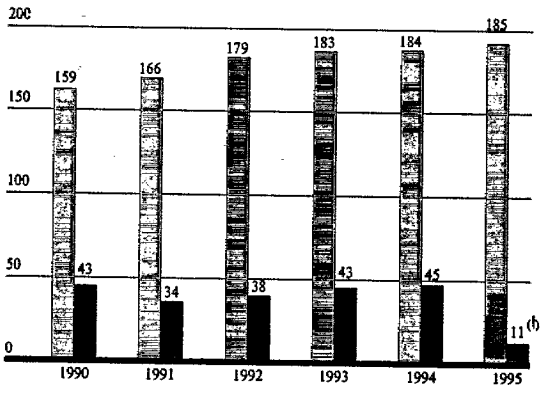

(b) شارك مائة وسبعة وثلاثون من رؤساء الدول أو الحكومات في الاجتماع التذكاري الخاص للجمعية العامة الذي عقد من ٢٢ الى ٢٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥ بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة.

٢ - مجلس الأمن

٤١ - خلال الفترة قيد الاستعراض، واصل مجلس الأمن اجتماعاته، بشكل مكثف، من أجل النظر في اتخاذ الإجراءات المناسبة للرد على التهديدات التي تواجه السلم والأمن الدوليين، ولاتخاذ مختلف التدابير الرامية إلى السيطرة على المنازعات وحلها، ولحشد الدعم لهذه التدابير على الصعيدين الإقليمي والدولي (انظر الشكل ٣).

٤٢ - واستمر الاتجاه العام في المجلس نحو بناء توافق الآراء قائما أيضا. إلا أن ثمة مشروع قرار واحدا، يتناول الحالة في الشرق الأوسط (لبنان)، لم يتح اعتماده بسبب افتقاره للأصوات اللازمة لتأييده. وبالقياس إلى الفترة المماثلة في العام الماضي، يلاحظ أنه حدث انخفاض طفيف، من ١٣١ إلى ١٠٦، في عدد الجلسات الرسمية. وكذلك حدث انخفاض أيضا في عدد المشاورات التي أجراها المجلس بكامل هيئته، من ٢٢٦ إلى ١٨٩. ثم انخفض عدد القرارات من ٦٣ إلى ٥١، كما انخفضت البيانات الرئاسية من ٦٤ إلى ٤٩ (انظر الشكلين ٤ و ٥).

الشكل ٣
مجلس الأمن:
الاجتماعات الرسمية ومشاورات المجلس بكامل هيئته،
١٩٩٠ - ١٩٩٦

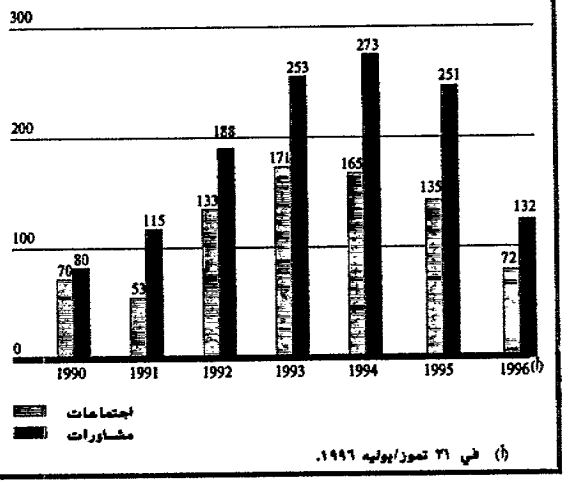

(أ) في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٦.

الشكل ٤
مجلس الأمن:
القرارات والبيانات الرئاسية،
١٩٩٠ - ١٩٩٦

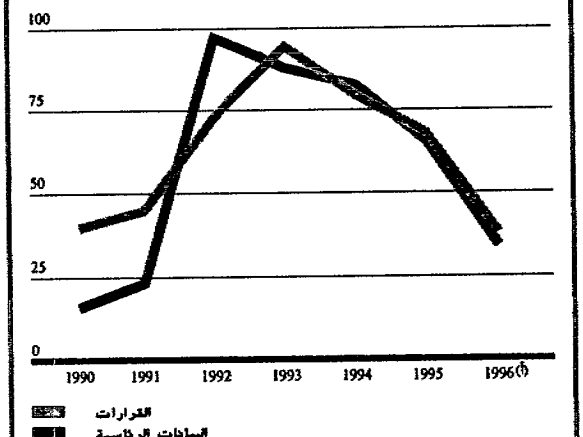

(أ) في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٦.

٤٣ - وقد اتخذ مجلس الأمن ما مجموعه ١٩ قرارا في قضايا تتناول أفريقيا، كما توصل إلى اتفاق بشأن ١٧ بيانا رئاسيا صدرت بشأن المسائل الأفريقية. ومن بين بعثات حفظ السلام الست التي أذن بها المجلس في أفريقيا، يلاحظ أن العمليات الدائرة في أنغولا وليبريا والصحراء الغربية ما زالت قائمة. ومنذ انسحاب عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بسبب الافتقار إلى الإرادة السياسية من جانب الأطراف الصومالية، والمجلس يواصل رصد الحالة في هذا البلد

الشكل ٥
مجلس الأمن:
القرارات المتخذة منذ عام ١٩٤٦

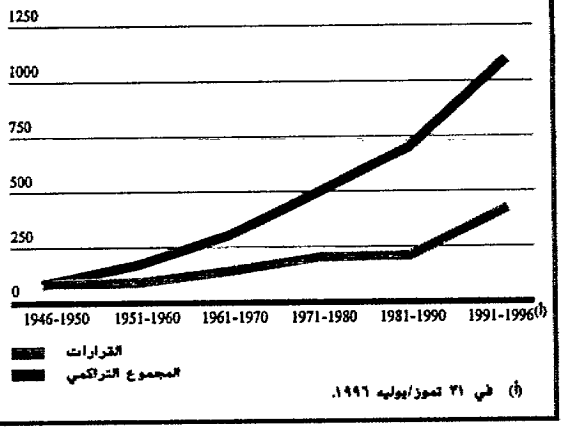

(أ) في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٦.

عن طريق مكتب الأمم المتحدة السياسي المعني بالصومال، الذي يتخذ مقره في نيروبي. وبعد انتهاء بعثة حفظ السلام في رواندا، طلبت حكومة هذه الدولة العضو إنشاء مكتب سياسي صغير في كيغالي، ليكون مكتبا للأمم المتحدة في رواندا، وإن كانت احتمالات إنشاء هذا المكتب لم تتأكد حتى الآن. والحالة المنذرة بالخطر في بوروندي ما زالت شاغلا أساسيا بالنسبة للمجلس، وقد أولى المجلس اهتماما وثيقا بجهود المجتمع الدولي الرامية إلى إنهاء النزاع في سيراليون. ومن ثم، فقد علق المجلس أهمية كبيرة على استمرار جهود الوساطة، وعلى استمرار الجهود الهادفة إلى عقد مؤتمر إقليمي بشأن السلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، وصولا إلى تسوية شاملة للمشاكل القائمة.

٤٤ - وأثناء مداولات مجلس الأمن بشأن المسائل الأفريقية، يلاحظ أنه قد استمر في العمل في إطار من التعاون الوثيق مع منظمة الوحدة الأفريقية ومع الاتحاد الاقتصادي لدول غربي أفريقيا. وفي إطار دعم جهود منظمة الوحدة الأفريقية، اتخذ المجلس أيضا قرارين بشأن تسليم المطلوبين المشتبه بهم فيما يتصل بمحاولة اغتيال الرئيس مبارك رئيس جمهورية مصر في حزيران/يونيه ١٩٩٥، إلى اثيوبيا. وأصدر المجلس كذلك بيانا رئاسيا في ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦ يتضمن الترحيب بتوقيع معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا (معاهدة بليندابا).

٤٥ - واتخذ مجلس الأمن ١٧ قرارا كما توصل إلى اتفاق بشأن ١٥ بيانا رئاسيا، فيما يتعلق ببيوغوسلافيا

السابقة. وفي أعقاب توقيع اتفاقات السلام في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، اتخذ المجلس عددا من الإجراءات التي أدت إلى تخفيض الوجود الكبير للأمم المتحدة فيما يتصل بحفظ السلام في المنطقة تخفيضا ملموسا. وقد أنهيت كل من قوة الأمم المتحدة للحماية في البوسنة والهرسك وعملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا (المعروفة باسم أنكرو)، كما تقلصت مشاركة المجلس في النزاعات في يوغوسلافيا السابقة، وكانت هذه المشاركة تجرى كل يوم تقريبا. ومع هذا، فالمجلس ما زال مستمرا في الإحاطة بهذه المسألة، على نحو نشط.

٤٦ - وفيما يتعلق بالبوسنة والهرسك، رحب المجلس في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ بالتوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك ومرفقاته، أو اتفاق دايتون، وبعد ذلك بشهر واحد، أذن المجلس للدول الأعضاء أن تنشئ قوة تنفيذ متعددة الجنسيات من أجل الاضطلاع بالدور الوارد في المرفق ١ - ألف والمرفق ٢ للاتفاق. وبغية التنسيق مع قوة التنفيذ بشأن الجوانب المدنية من اتفاق دايتون، أنشأ المجلس مكتبا مدنيا للأمم المتحدة يخضع لسلطة الأمين العام (بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك)، وقوة الشرطة الدولية التابعة له. والمجلس مستمر في متابعة الاطلاع على أنشطة قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات من خلال التقارير الشهرية للأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي والتقارير الدورية للممثل السامي.

٤٧ - وفيما يخص كرواتيا، رحب مجلس الأمن بالاتفاق الأساسي المتعلق بمنطقة سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية، الذي تم التوقيع عليه في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ بين حكومة جمهورية كرواتيا وممثلي الصرب المحليين، وقام في وقت لاحق بإنشاء إدارة الأمم المتحدة لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية من أجل تنفيذ جوانب الاتفاق الأساسي المتعلقة بالتجريد من السلاح، وكذلك من أجل إعادة دمج المنطقة في النظام الدستوري الكرواتي على نحو سلمي. وأذن المجلس أيضا لمراقبي الأمم المتحدة العسكريين، الذين كانوا يعملون في الماضي مع عملية أنكرو، بأن يواصلوا رصد مسألة تجريد شبه جزيرة برفلاكا من السلاح بوصفهم بعثة مراقبي الأمم المتحدة في برفلاكا.

٤٨ - وفي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، مدد مجلس الأمن ولاية قوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي. وبالإضافة إلى ذلك، واصل المجلس رصد انتهاكات القانون الإنساني الدولي، في البوسنة والهرسك، وحالة الشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان، في كرواتيا، كما استمر في دعم أعمال المحكمة الدولية المعنية بمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة.

٤٩ - وعند النظر في بنود جدول الأعمال التي تتناول الأمريكتين، عمد مجلس الأمن إلى تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في هايتي من أجل مساعدة سلطات ذلك البلد في الحفاظ على البيئة الآمنة المستقرة، التي هيأتها عملية حفظ السلام، إلى جانب إضفاء طابع الاحتراف على الشرطة الوطنية الجديدة بهايتي. ولدى انتهاء هذه البعثة، أنشأ المجلس بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي من أجل مساعدة حكومة هايتي على تحسين احتراف الشرطة، وكذلك في الحفاظ على بيئة آمنة ومستقرة تؤدي إلى نجاح الجهود المبذولة حاليا لإنشاء وتدريب قوة شرطة وطنية فعالة. وفي أعقاب قيام القوات الجوية الكوبية بإطلاق النار على طائرتين مدنيتين وإسقاطهما، في شباط/فبراير، أدلى رئيس مجلس الأمن ببيان في ٢٧ شباط/فبراير يتضمن شجبا قويا لهذا الحادث ويشير إلى أن القانون الدولي يحتم على الدول أن تمتنع عن استخدام الأسلحة ضد الطائرات المدنية أثناء تحليقها، وألا تعرض للخطر أرواح الركاب وأمن الطائرات.

٥٠ - واستمر مجلس الأمن في الاعتماد على الجزاءات بوصفها وسيلة لكفالة امتثال الدولة المستهدفة لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وبعد اتخاذ المجلس للقرار ١٠٥٤ (١٩٩٦) الذي يفرض تقييدات دبلوماسية وبعض التقييدات الأخرى على السودان، يلاحظ أنه توجد اليوم ثمانية نظم للجزاءات. وقد أوقعت الجزاءات الاقتصادية المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجانب صرب البوسنة بعد التوقيع على اتفاق دايتون للسلام، كما ألغي حظر السلاح المطبق على كافة الجمهوريات التي تشكل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة باستثناء الأسلحة الثقيلة وبعض البنود الأخرى ذات الصلة. وقد برزت أهمية الجزاءات، باعتبارها وسيلة لحل النزاع، على نطاق واسع في يوغوسلافيا السابقة، حيث أدى التنفيذ الفعال لواحد من نظم الجزاءات إلى تيسير إبرام اتفاقات السلام. ومن الملاحظ في هذا الصدد أن التعاون الوثيق والإسهام من جانب المنظمات الإقليمية ذات الصلة في مجال رصد وإنفاذ نظام الجزاءات ما برحا يمثلان عنصرا أساسيا من عناصر المساهمة في نجاح هذا النظام.

٥١ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، أبلغت رئيس مجلس الأمن بأنه قد تمت تصفية الأعمال المتأخرة المتعلقة بتناول الطلبات الإنسانية المقدمة

إلى لجان الجزاءات ذات الصلة. ولقد اتخذت منذ ذلك الوقت مزيدا من الخطوات لتبسيط أعمال أمانة لجان الجزاءات بما يكفل البت في الطلبات الإنسانية بمعدل أسرع من أي وقت مضى، ومما يسمح بالتالي بوصول الإمدادات اللازمة للسكان المدنيين المعوزين بدون تأخير. وبناء على توصية مجلس الأمن، اتخذت مختلف لجان الجزاءات تدابير عديدة من أجل زيادة شفافية أساليب عملها، بما في ذلك إصدار بلاغات صحفية عقب كل اجتماع وتقديم تقارير سنوية إلى المجلس عن أنشطتها (انظر الجدول ٢).

الجدول ٢

مجلس الأمن: الاجتماعات التي عقدتها لجان الجزاءات

اللجنة (قرار مجلس الأمن)	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦*	المجموع
جنوب أفريقيا ((١٩٧٧) ٤٢١)	٨	٣	٦	٤	١	-	-	٢٢
العراق ((١٩٩٠) ٦٦١)	٢٢	٣٧	٢٤	٢٢	١٣	١١	١٢	١٤١
يوغوسلافيا ((١٩٩١) ٧٢٤)	-	١	٤٧	٤٦	٢٢	٢٣	٢	١٤١
الجماهيرية العربية الليبية ((١٩٩٢) ٧٤٨)	-	-	١٤	١٩	١٤	١٦	٦	٦٩
الصومال ((١٩٩٢) ٧٥١)	-	-	٤	٣	٢	١	١	١١
هايتي ((١٩٩٣) ٨٤١)	-	-	-	٦	٤	-	-	١٠
أنغولا ((١٩٩٣) ٨٦٤)	-	-	-	٤	٣	١	٢	١٠
رواندا ((١٩٩٤) ٩١٨)	-	-	-	-	١	٣	١	٥
ليبريا ((١٩٩٥) ٩٨٥)	-	-	-	-	-	٢	١	٣
مجموع الاجتماعات خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٦:	-	-	-	-	-	-	-	٤١٢

* في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٦.

٥٢ - وتدور في الوقت الراهن، مناقشة فعالة، للمبادئ المتعلقة بالجزاءات الواردة في "خطة للسلام" و "الملحق" التابع لها، داخل مختلف محافل الأمم المتحدة، كما أن تقريري المقدم إلى الجمعية العامة بشأن تنفيذ أحكام الميثاق المتصلة بتقديم المساعدة إلى الدول الثالثة المتضررة من تطبيق الجزاءات قد حظي بقبول إيجابي من جانب الدول الأعضاء وأدى إلى اتخاذ قرار الجمعية ٥١/٥٠. وعملا بالفقرتين ٣ و ٤

من هذا القرار، اتخذت الترتيبات اللازمة في الأمانة العامة للقيام، بأسلوب منسق فيما بين الإدارات، بتنفيذ المهام المنوطة بالأمانة العامة بموجب هذا القرار. والدول الأعضاء مطالبة باستكشاف تدابير جديدة من أجل تعزيز فعالية الجزاءات والقيام، إلى أقصى حد ممكن، بالقضاء على آثارها السلبية غير المقصودة بالنسبة للسكان المدنيين في الدول المستهدفة وأيضا بالنسبة للدول المجاورة وغيرها من الدول المتأثرة.

٥٣ - وفي هذا الصدد، ففي أعقاب توقيع مذكرة التفاهم بين الأمانة العامة للأمم المتحدة وحكومة العراق في ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٦ بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥)، اضطلعت إدارات كثيرة بالأمانة العامة بجهد يتسم بحسن التنسيق من أجل وضع ما يلزم من ترتيبات عملية معقدة لتنفيذ هذا القرار. وقامت لجنة مجلس الأمن للجزاءات المتعلقة بالعراق بإفساح السبيل لبداية التنفيذ، وللقيام بالتالي بتوفير مواد الإغاثة التي توجد حاجة ماسة إليها لدى السكان المدنيين المتضررين بالعراق.

٥٤ - واستمر مجلس الأمن في الاستجابة لشواغل الدول الأعضاء بشأن تحقيق مزيد من الشفافية في أعماله. وبناء على المذكرة التي قدمتها فرنسا وتتصل بطرق عمل المجلس إلى جانب بيان رئاسي يتضمن، من بين ما يتضمن، القول بأن مجلس الأمن كان يعتزم اللجوء على نحو متزايد إلى عقد اجتماعات مفتوحة ولا سيما في المرحلة الأولى من نظره في موضوع ما، يلاحظ أن المجلس قد عقد عددا من الاجتماعات المفتوحة التي تناولت التشاور وتبادل المعلومات مع البلدان المساهمة بقوات، والأحوال السائدة في أفغانستان وأنغولا والصومال وليبريا.

٥٥ - ومن أجل بلوغ نفس الهدف المتعلق بزيادة الشفافية، وافق مجلس الأمن على إصدار بيان رئاسي في ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٦ بشأن استعراضه للترتيبات المتعلقة بالتشاور وتبادل المعلومات مع البلدان المساهمة بقوات. وصدرت من رئيس المجلس مذكرة في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ تتضمن قرار المجلس بحذف أربع مسائل من قائمة المسائل المعروضة على المجلس. وفي ٣٠ تموز/يوليه صدرت مذكرة أخرى من رئيس المجلس ثم أعيد إصدارها لتحوي قرار المجلس بشأن إجراء لحذف البنود التي لم ينظر المجلس فيها في جلسات رسمية في السنوات الخمس السابقة. وفي مذكرة أخرى من الرئيس تدارس المجلس مليا في هذا الإجراء على ضوء التعليقات التي أبداها عدة أعضاء في المنظمة.

٥٦ - ومما قد يجدر بالذكر أن الجمعية العامة قد طلبت إعطاء أولوية عالية إلى "مرجع ممارسات مجلس الأمن" و "مرجع ممارسات أجهزة الأمم المتحدة". وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الأمانة العامة خلال العام الماضي، فإن تأخر العمل فيما يتصل باستكمال هذين المنشورين قد ظل إلى حد كبير دون حل، وهذا يرجع أساسا إلى استمرار الأزمة المالية بالمنظمة.

٣ - المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٥٧ - عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي دورته الموضوعية في الفترة من ٢٤ حزيران/يونيه إلى ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٦ بنيويورك. وتناول الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس قضية تحظى بالأولوية على الصعيد الدولي وهي "التعاون الدولي لمكافحة إنتاج المخدرات وبيعها وطلبها والاتجار بها بشكل غير مشروع وما يتصل بذلك من أنشطة"، وبينت المداولات ذات الصلة أن ثمة قدرا كبيرا من توافق الآراء على صعيد السياسة العامة، ولا سيما فيما يتصل بضرورة اتباع نهج متوازن لمكافحة المخدرات على النطاق الدولي، مع إيلاء أهمية متساوية لجوانب تخفيض العرض والطلب. وسلم المجلس بالدور الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة في التصدي لخطر المخدرات على الصعيد العالمي، فيما أكد المجلس من جديد على الدور التنسيقي الرائد الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الدولي لمراقبة المخدرات في هذا المجال، وطالب باتخاذ إجراءات منسقة على جميع الأصعدة. وتضمن هذا الجزء حوارا سياسيا بشأن القضايا الرئيسية في الاقتصاد العالمي مع الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ونائب المدير العام لصندوق النقد الدولي ومدير البنك الدولي.

٥٨ - وركز الجزء المتعلق بالتنسيق من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي على تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة في ميدان القضاء على الفقر، مما شكل أولوية مشتركة بين المؤتمرات الدولية الرئيسية الأخيرة. والاستنتاجات المتفق عليها تطالب بزيادة الموارد اللازمة للأنشطة التنفيذية زيادة كبيرة، وتحث على تخصيص حصة مناسبة من المعونة وموارد الميزانية من أجل القطاع الاجتماعي. كما تدعو إلى المضي في توسيع وتحسين التنسيق المتصل بالأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل القضاء على الفقر على صعيد البلدان والمقر على السواء، من خلال تحسين استخدام آليات التنسيق القائمة، كما تدعو إلى بذل مزيد من الجهود لاستحداث تقييم مشترك، بين البلدين وزيادة تعزيز التعاون بين مؤسسات بريتون وودز وبقية منظومة الأمم المتحدة. وهذه الاستنتاجات المتفق عليها تحدد علاقة

عمل تتسم بمزيد من الوضوح والتقارب، فيما بين المجلس ولجانه الفنية، من ناحية، وفيما بين لجنة التنسيق الإدارية وآلياتها المشتركة بين الوكالات، من ناحية أخرى، من أجل الاضطلاع بدعم متكامل لمتابعة المؤتمرات. وهي توضح كيفية صياغة الحوار الحكومي الدولي بشأن القضاء على الفقر بهدف توفير توجيه متسق لمنظومة الأمم المتحدة، من المقر إلى الميدان: فالمجلس، الذي يشكل الآلية الحكومية الدولية الرئيسية لتنسيق الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة للقضاء على الفقر، سيساند الجمعية العامة عند قيامها بتحديد الإطار السياسي الواسع النطاق للقضاء على الفقر، وسيناقش القضايا المتعلقة بتهيئة بيئة مواتية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما؛ واللجان الفنية التابعة للمجلس ستدعم أعمال المجلس من خلال التصدي لمسألة القضاء على الفقر من منظوراتها الخاصة وفي إطار ولاياتها، مع إيلاء الاهتمام اللازم للمواضيع الشاملة، من قبيل الخدمات الاجتماعية الأساسية والعمالة المنتجة وحالة الاستضعاف أمام المشاكل والتكامل والمشاركة على الصعيد الاجتماعي والجوانب الإحصائية. وفي نهاية المطاف، قام الجزء المتعلق بالتنسيق، في سياق المتابعة المنسقة للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة، بتناول تدابير دعم إدماج منظور يراعي اعتبارات الجنسين في أنشطة القضاء على الفقر. وسوف يكفل المجلس، من ناحية، تضمين رصده المستقبلي لأنشطة منظومة الأمم المتحدة، على صعيد القضاء على الفقر، منظورا يراعي اعتبارات الجنسين.

٥٩ - وانعقد الجزء الرفيع المستوى من الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية في ٢٨ حزيران/يونيه، حيث ركز على تعزيز التعاون بين منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، في إطار الصورة الأساسية التي حددها قرار الجمعية العامة ٥٠/٢٢٧ المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٤، مما سيرد وصفه بمزيد من التفصيل أدناه. ووافق المجلس على عدد من الأحكام المحددة فيما يتصل بتعزيز التعاون، ولا سيما بشأن اجتماعات المجلس في المستقبل. وعند قيام المجلس باستعراض تقرير الأمين العام حول تنفيذ قرار الجمعية العامة ٥٠/١٢٠ المتعلق بمتابعة توصية الجمعية العامة في مجال السياسة العامة بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، تناول المجلس مجموعة من القضايا بشأن أداء نظام المنسق المقيم والتنسيق وأماكن العمل المشتركة، إلى جانب الرصد والتقييم. وكان ثمة تدعيم للنظر في التقرير من خلال حوار مع الرؤساء التنفيذيين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي ونائب المدير التنفيذي لليونيسيف، فضلا عن الفريقين القطريين لمنظومة الأمم المتحدة بمصر وملاوي، ونتج عن ذلك اتخاذ المجلس، في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٦، للقرار ٤٢/١٩٩٦، الذي يتضمن مزيدا من التوجيه للأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي تسهم في التعاون الإنمائي الدولي.

٦٠ - واتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي القرار ٤٨/١٩٩٦ بشأن الأفكار الجديدة والمبتكرة لتدبير التمويل، حيث طلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن جميع جوانب الأفكار الجديدة والمبتكرة لتدبير الأموال من أجل الوفاء بالالتزامات والأولويات المتفق عليها عالميا، واستعراض جدوى تنفيذها، فضلا عن علاقة تكاليف هذا التنفيذ بالفوائد المجتناه. ودعا القرار الحكومات إلى تقديم آرائها المكتوبة في هذا الشأن إلى الأمين العام كيما يقوم بإبلاغها في سياق تقريره، وسوف ينظر في هذه المسألة في الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٧، وفي الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة في العام نفسه.

٦١ - وثمة معلم رئيسي من معالم الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٩٦، وهو اتخاذ القرار ٣١/١٩٩٦ بشأن علاقة التشاور بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وهذا القرار، الذي يعد استكمالا لقرار المجلس ١٢٩٦ (د - ٤٤) المؤرخ ٢٣ أيار/مايو ١٩٦٨ والمتعلق بهذه المسألة، جاء حصيلة ما يزيد عن عامين ونصف عام من المفاوضات الحكومية الدولية، التي حفزت عليها تلك التجربة المكتسبة أثناء عملية مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢. وقد اختارت الحكومات أن تدرج في القرار ثلاثة عناصر أساسية كانت قد اقتُرحت في البداية في تقرير الأمين العام بشأن استعراض ترتيبات التشاور مع المنظمات غير الحكومية، وتتضمن: التسليم بأهمية ونمو المنظمات غير الحكومية على الصعد الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية (في حين أن قرار عام ١٩٦٨ يركز أساسا على المنظمات الدولية غير الحكومية)؛ وتعاظم دور اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية؛ ووضع القواعد المعيارية لمشاركة المنظمات غير الحكومية في مؤتمرات الأمم المتحدة الدولية وعملياتها التحضيرية. وبموجب المقرر ٢٩٧/١٩٩٦ المتعلق بالمنظمات غير الحكومية، قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يوصي الجمعية العامة بأن تدرس، في دورتها الحادية والخمسين، مسألة مشاركة المنظمات غير الحكومية في جميع مجالات عمل الأمم المتحدة. وكانت هذه أول مرة في تاريخ المنظمة تتلقى فيها الجمعية العامة توصية بالنظر في مسألة مشاركة المنظمات غير الحكومية.

٦٢ - ومن شأن اتخاذ الجمعية العامة القرار ٢٢٧/٥٠، الذي يتعلق بالتدابير الأخرى المتصلة بإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، أن يؤدي كما سبق القول، إلى توزيع العمل بين الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي على نحو أكفأ (انظر الشكل ٦). وبموجب هذا القرار، توصلت الدول الأعضاء إلى تدابير منضية إلى: إعادة تأكيد شرعية دور الأمم المتحدة في الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، وتشجيع تحسين تناسق وتواؤم أعمال اللجنتين الثانية والثالثة التابعتين للجمعية العامة؛ وتعزيز قدرة المجلس الاقتصادي والاجتماعي على العمل كآلية مركزية في مجال تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وكذلك في مجال الإشراف على هيئاته الفرعية، ولا سيما لجانه الفنية، في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما؛ واستهداف زيادة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز. وفي هذا القرار، بدأت الجمعية العامة مجموعة هامة من الاستعراضات التي ترمي إلى تحسين فعالية وكفاءة الأجهزة الفرعية للمجلس.

الشكل ٦

القرارات التي اتخذت من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنتين الثانية والثالثة التابعتين للجمعية العامة، ١٩٩٠-١٩٩٦

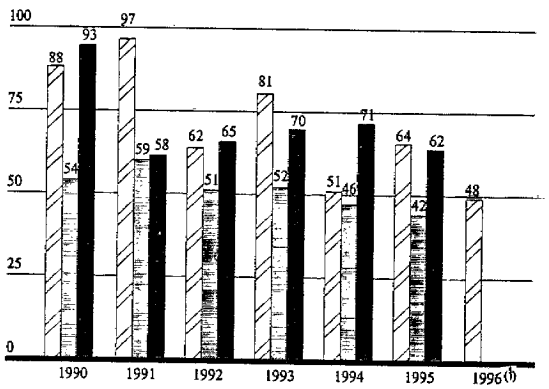

(أ) في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٦.

٦٣ - وفي ١١ آذار/مارس أدليتُ ببيان أمام الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة، مشددا في هذا البيان على شرطين يحظيان بالأولوية فيما يتصل بإعادة تنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي: المشاركة الوزارية والاسهام المتزايد من عناصر جديدة على الساحة العالمية في الجزء الرفيع المستوى؛ واتخاذ مزيد من التدابير لتمكين المجلس من ممارسة دور توجيهي فعال بالنسبة لكافة الصناديق والبرامج التشغيلية بالمنظمة. وفي بياني إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٦، ذكرت أن الجهود الجارية من أجل إصلاح المجلس قد أفضت إلى تحسينات كبيرة فيما يتصل بأدائه، ولكن ثمة حاجة إلى بذل جهود جديدة لزيادة قدرة المجلس على رصد وتنسيق أعمال منظومة الأمم المتحدة.

٦٤ - وقد اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا العام عددا من الإجراءات لتنفيذ بعض الأحكام المذكورة في قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠، التي انعكست فيما ورد في وثائق من بينها قرار المجلس ٤٣/١٩٩٦ بشأن تعزيز التعاون بين جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات بريتون وودز والقرار ٤١/١٩٩٦ بشأن متابعة قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠: بدء الاستعراضات. ومن دواعي التشجيع، أيضا، ما قرره المجلس من عقد دورة موضوعية مستأنفة هذا العام من أجل الاضطلاع باستعراض لجدول أعماله. ومن ناحيتي، سوف أواصل تنفيذ تدابير أخرى لإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، مما يدخل في نطاق مسؤولياتي، على النحو الوارد في القرار ٢٢٧/٥٠. ولسوف يسهم التنفيذ الكامل للقرار ٢٢٧/٥٠ من جانب الأمين العام والهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة، في إعادة تنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشكل مستمر، وكذلك في تمكين المجلس من الاضطلاع بالدور الذي أوكله إليه الميثاق.

٦٥ - وعقدت لجنة التنمية الاجتماعية دورة استثنائية في عام ١٩٩٦ من أجل النظر في دور اللجنة في المستقبل في ضوء مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والاستراتيجيات والإجراءات المتعلقة بالقضاء على الفقر، مع إيلاء اهتمام خاص لوضع استراتيجيات متكاملة والوفاء بالاحتياجات الإنسانية الأساسية للجميع وتشجيع الاعتماد على النفس والمبادرات المجتمعية. وأوصت اللجنة بزيادة عضويتها من ٣٢ إلى ٤٦ عضوا فضلا عن عقد دوراتها سنويا، ووافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي على ذلك. وبموجب نفس القرار، قرر المجلس أن تضطلع اللجنة بمسؤولية أساسية تتمثل في متابعة واستعراض تنفيذ ما خلص إليه مؤتمر القمة العالمي، كما وافق على برنامج عمل متعدد السنوات. ووافق على توصية تطالب بكفالة تمثيل رفيع المستوى باللجنة وزيادة مشاركة الخبراء في أعمالها.

٦٦ - واضطلع المقرر الخاص المعني بحالات الإعاقة التابع للجنة التنمية الاجتماعية، بينغت ليندكفست، وبدعم من هبات خارجة عن الميزانية، ببعثات إلى

ستة بلدان، كل منها في منطقة مختلفة، بهدف التشاور مع المسؤولين الحكوميين ومراكز التنسيق الوطنية المعنية بحالات الإعاقة وسائر المنظمات غير الحكومية المهتمة بالأمر، بهدف تنظيم حلقات تدريبية عن القواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين. وكانت هناك استجابة بالغة الإيجابية على استبيان سبق إرساله للحكومات والمنظمات غير الحكومية بشأن تنفيذ القواعد الموحدة. ولسوف يقدم المقرر الخاص استنتاجاته بالكامل إلى اللجنة في دورتها الخامسة والثلاثين في عام ١٩٩٧.

٦٧ - وفيما يتصل بلجنة مركز المرأة، وببرنامج النهوض بالمرأة، يلاحظ أن كفالة المتابعة الفعالة للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة سوف تكون بمثابة الهدف الأساسي خلال السنوات الأربع القادمة. ومع هذا، فقد تعطلت الأنشطة الأولية للجنة بسبب ما أدت إليه الأزمة المالية، من إلغاء فريقين من الخبراء كان من المقرر أن يعدا توصيات موضوعية للجنة تتصل بهذا الهدف. وقررت اللجنة، بدلا من ذلك، أن تنظم مناقشات موضوعية من خلال مجموعة من عمليات الحوار، تبدأ كل واحدة منها بمناظرة بين الخبراء. وقد ركزت عمليتان للحوار على موضوعين كانا قد أعِدا لفريق الخبراء، وهما المرأة ووسائط الإعلام، ورعاية الطفل والمعال. وثمة عملية حوار ثالثة، بشأن المرأة والقضاء على الفقر، أضيفت بناء على طلب مكتب اللجنة. وقد كانت نتائج هذه التجربة ناجحة في نظر اللجنة، حيث قررت أن تستخدم طريقة العمل هذه خلال السنوات القليلة القادمة.

٦٨ - واختتمت لجنة التنمية المستدامة، في دورتها الرابعة، أول برنامج عمل مواضيعي متعدد السنوات تقوم به، مما أتاح النظر المتعمق في التقدم المحرز على الصعيدين الوطني والدولي في مجال تنفيذ جميع فصول جدول أعمال القرن ٢١. واضطلعت اللجنة أيضا بالاستعراض الأولي لتنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي وضع في بربادوس في عام ١٩٩٤. وكان ثمة تطور هام آخر، وهو تشكيل الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات الذي اجتمع مرتين، وينتظر منه أن يضع توصيات بشأن كامل جدول الأعمال المتصل بالحراجة، كيما تعرض على اللجنة في دورتها لعام ١٩٩٧.

٤ - مجلس الوصاية

٦٩ - أدرج البند المعنون "استعراض دور مجلس الوصاية" في جدول أعمال الدورة الخمسين للجمعية العامة بناء على طلب مالطة. وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، اتخذت الجمعية العامة القرار ٥٥/٥٠ بدون تصويت، حيث طلبت مني بموجبه أن أدعو الدول الأعضاء إلى أن تقدم في موعد لا يتجاوز ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦ تعليقات خطية بشأن مستقبل مجلس الوصاية. وطلبت الجمعية العامة أيضا أن يقدم الأمين العام، في أقرب وقت ممكن وقبل نهاية الدورة الخمسين، تقريرا يتضمن التعليقات التي أبدتها الدول الأعضاء بشأن هذا الموضوع. وفي ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٦، كانت ١٩ دولة من الدول الأعضاء قد قدمت تعليقاتها.

٧٠ - وقد أوصيتُ في تقريري السنوي عن أعمال المنظمة في عام ١٩٩٤ بأن تشرع الجمعية العامة، وفقا للمادة ١٠٨ من الميثاق، في اتخاذ ما يلزم من خطوات لحل مجلس الوصاية. وأكرر في هذا المقام، كما سبق أن قلت في تقريري لعام ١٩٩٥، إنني أشعر بالأسف إزاء عدم اتخاذ أي قرار بإلغاء هذا الجهاز.

٥ - محكمة العدل الدولية

٧١ - في هذا العام، احتفلت محكمة العدل الدولية، وهي الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائها. وفي ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٦، أي بعد ٥٠ عاما من انعقاد الجلسة الافتتاحية للمحكمة في عام ١٩٤٦، عُقدت جلسة احتفالية بحضور جلالة الملكة بياتريس ملكة هولندا. وألقيت كلمات من جانب رئيس الجمعية العامة، السيد ديوغو فريتاس دو أمارال، ووزير خارجية هولندا السيد هانز فان ميرلو، ورئيس المحكمة، القاضي محمد بجاوي. وقبل هذه الجلسة، كانت قد نُظمت حلقة للمناقشة، بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار)، حول موضوع: "زيادة فعالية محكمة العدل الدولية"، مما يعكس إدراك المحكمة بأنه يتعين عليها أن تعيد النظر في إجراءاتها في ضوء حجم القضايا الضخم الراهن إلى جانب التخفيضات الأخيرة في أعداد موظفيها. ولجنة اللائحة تضطلع الآن بهذه الدراسة.

٧٢ - وخلال العام الماضي، كان لا يزال معروضا على المحكمة ١٢ قضية منازعات وطلبان للإفتاء. وعُرضت على المحكمة قضيتان جديدتان من قضايا المنازعات، ولكن شطبت قضيتان أخريان من القائمة العامة. وأثيرت اعتراضات أولية في إحدى القضيتين. ولتدبير شؤون هذا الحجم الضخم من القضايا، تعكف المحكمة على التداول بشأن ثلاث قضايا في وقت واحد.

٧٣ - وأثناء الفترة قيد الاستعراض، قدمت المحكمة اثنتين من الفتاوى، وأصدرت حكما بشأن اعتراضات أولية في قضية أخرى، كما أصدرت حكما برفض طلب قدمته إحدى الدول بـ "النظر في الحالة"، مما أشير إليه في حكم سبق صدوره في عام ١٩٧٤. وفي قضية خامسة، أصدرت المحكمة حكما ينص على اتخاذ تدابير مؤقتة. وبالإضافة إلى ذلك، صدرت بعض الأحكام بشأن

إعطاء مهل زمنية. وعُقدت جلسات استماع في خمس قضايا. وفيما يلي موجز لأنشطة المحكمة فيما يتصل بـ ١١ قضية من القضايا الـ ١٤ المدرجة في جدول القضايا لديها أثناء العام الماضي، وأيضا فيما يتصل بطلبات الفتوى.

٧٤ - ففي آب/أغسطس ١٩٧٤، قدمت نيوزيلندا إلى المحكمة طلبا بدراسة الحالة "المترتبة على إجراء مزمع أعلنته فرنسا من شأنه أن يؤدي، في حالة تنفيذه، إلى التأثير على أساس الحكم الذي أصدرته المحكمة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ في قضية التجارب النووية (نيوزيلندا ضد فرنسا)". وهذا الطلب يشير إلى بيان لرئيس فرنسا، أذاعته وسائل الإعلام في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٥، ذكر فيه "إن فرنسا سوف تجري سلسلة ختامية من ثماني تجارب للأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ ابتداء من أيلول/سبتمبر ١٩٩٥". وذكرت نيوزيلندا أن طلبها "يستند إلى الحق الذي منح لها في الفقرة ٦٣ من الحكم الصادر في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤". وفي نفس اليوم، قدمت نيوزيلندا "طلبا آخر يتعلق ببيان تدابير مؤقتة". وكان ثمة طلب بالسماح بالتدخل، وذلك من جانب استراليا وجزر سليمان وجزر مارشال وساموا وميكرونيزيا.

٧٥ - وبناء على دعوة رئيس المحكمة، عرضت نيوزيلندا وفرنسا مذكرتين تفسيريتين بشأن الطابع القانوني للطلبات المقدمة من نيوزيلندا وآثارها. وعقدت المحكمة جلسة استماع في ١١ و ١٢ أيلول/سبتمبر، وذكرت في حكمها، الذي صدر في ٢٢ أيلول/سبتمبر بأغلبية ١٢ صوتا مقابل ثلاثة أصوات، أنه قد تبين لها أن طلب نيوزيلندا لا يدخل في نطاق الأحكام الواردة في الفقرة ٦٣ هذه، وأنه يتعين بالتالي رفضه. وكذلك رفض الطلب المتعلق بالتدابير المؤقتة، كما رفضت أيضا الطلبات المتصلة بالسماح بالتدخل.

٧٦ - وفي نفس اليوم، أي في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، أصدرت المحكمة حكمين في القضيتين المتعلقتين بـ "مسائل تفسير وتطبيق اتفاقية مونتريال لعام ١٩٧١ الناشئة عن الحادث الجوي في لوكربي (الجماهيرية العربية الليبية ضد المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) ومسائل تفسير وتطبيق اتفاقية مونتريال لعام ١٩٧١ الناشئة عن الحادث الجوي في لوكربي (الجماهيرية العربية الليبية ضد الولايات المتحدة الأمريكية)"، حيث حُددت المهلة الزمنية المتعلقة بتقديم ليبيا ملاحظاتها ومستنداتها ووثائقها بشأن الاعتراضات الأولية، التي أثيرت في حزيران/يونيه ١٩٩٥، من جانب المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، على التوالي.

٧٧ - وفي تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، عقدت المحكمة جلسات استماع بشأن طلب منظمة الصحة العالمية فتوى في مسألة "مدى قانونية استخدام دولة ما للأسلحة النووية في نزاع مسلح"، وكذلك الطلب الذي قدمته الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مسألة "مدى قانونية التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها". وإلى جانب منظمة الصحة العالمية، قدم عدد كبير جدا من الدول بيانات أثناء جلسات الاستماع، وكانت هذه الدول قد قدمت بيانات خطية في وقت سابق أثناء سير الدعوى.

٧٨ - ولم تتمكن المحكمة من إصدار فتواها إلا في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦، وذلك لما تعرضت له من تعويق بسبب المسائل المتصلة بالقضايا المدرجة في قائمة الدعاوى لديها، والوارد وصفها أدناه. وفي القضية الخاصة بـ "مدى قانونية استخدام دولة ما للأسلحة النووية في نزاع مسلح"، تبين للمحكمة، بأغلبية ١١ صوتا مقابل ٣ أصوات، أنه لا يمكنها أن تصدر الفتوى المطلوبة نظرا لأن الطلب المتعلق بتقديم هذه الفتوى، والذي عرضته منظمة الصحة العالمية، لا يتصل بمسألة "تدخل في نطاق أنشطة" هذه المنظمة.

٧٩ - وفي القضية المتعلقة بـ "مدى قانونية التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها"، قررت المحكمة، بأغلبية ١٣ صوتا مقابل صوت واحد، أن تستجيب لطلب الجمعية العامة بتقديم فتوى. وقد تبين للمحكمة، بالإجماع، أنه لا يوجد أي إذن محدد في القانون الدولي سواء كان عرفيا أم تقليديا، كما تبين لها، بأغلبية ١١ صوتا مقابل ٣ أصوات، أنه لا يوجد أيضا أي حظر شامل أو عام للتهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها، على هذا النحو. وتبين للمحكمة، بالإجماع، أن التهديد باستخدام القوة عن طريق السلاح النووي أو استخدامها، بشكل يتناقض مع الفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة وعلى نحو لا يفي بكافة الشروط الواردة في المادة ٥١، أمر غير مشروع. وكذلك تبين للمحكمة، بإجماع الآراء، أن التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها ينبغي له أن يكون متمشيا مع شروط القانون الدولي السارية في النزاع المسلح، وخاصة تلك الشروط الواردة في مبادئ وقواعد القانون الإنساني الدولي، وأن يكون أيضا متمشيا مع الالتزامات المحددة المذكورة في المعاهدات وسائر التعهدات التي تتناول الأسلحة النووية بشكل خاص. وبأغلبية ٧ أصوات مقابل ٧، ومع إدلاء رئيس المحكمة بصوته المرجح، خلصت المحكمة إلى نتيجة مفادها أن الاشتراطات السالفة الذكر تعني أن التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها أمر يتناقض بشكل عام مع قواعد القانون الدولي السارية في النزاع

المسلح، كما يتناقض بشكل خاص مع مبادئ وقواعد القانون الإنساني، ولكن المحكمة لا يسعها، في ضوء الحالة الراهنة للقانون الدولي وعناصر الوقائع المعروضة عليها، أن تحدد بأسلوب قاطع ما إذا كان التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها أمرا مشروعا أم غير مشروع في الظروف القصوى للدفاع عن النفس، حيث يتعرض للخطر بقاء الدولة ذاته. وفي نهاية المطاف، تبين للمحكمة، بإجماع الآراء، أن ثمة التزاما بالسعي بحسن نية إلى إجراء مفاوضات من شأنها أن تؤدي إلى نزع السلاح النووي من كافة جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، مع الخروج من هذه المفاوضات بنتائج محددة.

٨٠ - وفي القضية المتعلقة بـ "تعيين الحدود البحرية بين غينيا - بيساو والسنغال (غينيا - بيساو ضد السنغال)"، أكدت غينيا - بيساو للمحكمة، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، أنها قد قررت، بموجب الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الطرفين في هذه القضية، أن تتوقف عن مواصلة الدعوى. وفي ظل تأكيد السنغال بأنها توافق على وقف الدعوى، يلاحظ أن المحكمة قد قامت، بموجب حكم صادر في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، بتسجيل هذا الوقف في ملف الدعوى، وأصدرت توجيهاتها بشطب القضية من الجدول.

٨١ - وفي شباط/فبراير ١٩٩٦، قام الطرفان في القضية المتعلقة بـ "الحادث الجوي الذي وقع في ٣ تموز/يوليه ١٩٨٨ (جمهورية إيران الإسلامية ضد الولايات المتحدة الأمريكية)"، على نحو مشترك، بإبلاغ المحكمة بأنهما قد توصلا إلى تسوية. وأصدرت المحكمة حكما بتسجيل وقف سير الدعوى في الملف ذي الصلة، مع المطالبة بشطبها من جدول القضايا المعروضة عليها.

٨٢ - وقد سبق ذلك، أن توقفت مداولات المحكمة، في شباط/فبراير بشأن الإفتاء حول مطالبة الكاميرون ببيان التدابير المؤقتة في القضية المتعلقة بـ "الحدود البرية والبحرية بين الكاميرون ونيجيريا (الكاميرون ضد نيجيريا)". وفي هذه القضية، قدمت نيجيريا، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، اعتراضات أولية على ولاية المحكمة وعلى مقبولية مطالب الكاميرون؛ وقامت المحكمة، بموجب حكم صادر في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، بتحديد مهلة زمنية لعرض الكاميرون للملاحظات والمستندات المتصلة بهذه القضية. وعُقدت جلسات استماع بشأن المطالبة بتدابير مؤقتة، وذلك في بداية شهر آذار/مارس ١٩٩٦. وفي ١٥ آذار/مارس أصدرت المحكمة حكمها الذي يتضمن بأنه يتعين على كل من الطرفين: مراعاة الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين وزيري الخارجية في كارا، توغو، في ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٦، ووقف كافة الأعمال الحربية في شبه جزيرة باكاسي؛ وضمان عدم تجاوز وجود القوات المسلحة في شبه الجزيرة المواقع التي كانت تشغلها قبل ٣ شباط/فبراير ١٩٩٦؛ واتخاذ جميع التدابير الضرورية للإبقاء على الأدلة المتصلة بهذه القضية داخل المنطقة موضع النزاع؛ وتوفير كل مساعدة ممكنة لبعثة تقصي الحقائق التي اقترح الأمين العام إيفادها إلى شبه جزيرة باكاسي.

٨٣ - وفي نهاية شهر نيسان/أبريل، شرعت المحكمة في عقد جلسات للاستماع كانت قد بدأت فيما يتصل بالاعتراضات الأولية التي أثارتها يوغوسلافيا في القضية المتعلقة بـ "تطبيق اتفاقية منع جريمة إبادة الأجناس والمعاقبة عليها (البوسنة والهرسك ضد يوغوسلافيا (صربيا والجبل الأسود))". وفي ١١ تموز/ يوليه، أصدرت المحكمة حكمها، حيث رفضت، بأغلبية ١٤ صوتا مقابل صوت واحد، الاعتراضات الأولية المقدمة من يوغوسلافيا (باستثناء الاعتراض الأولي الخامس الذي رفض بأغلبية ١١ صوتا مقابل ٤ أصوات)، وحيث تبين لها، بأغلبية ١٣ صوتا مقابل صوتين، أنها حائزة للولاية اللازمة لتناول هذه القضية استنادا إلى المادة التاسعة من اتفاقية منع جريمة إبادة الأجناس والمعاقبة عليها. ورفضت المحكمة، بأغلبية ١٤ صوتا مقابل صوت واحد، الأسس الإضافية للولاية القضائية التي قدمتها البوسنة والهرسك. وتبين للمحكمة كذلك أن الطلب المقدم من البوسنة والهرسك لا يجوز قبوله. وفي أعقاب هذا الحكم، حدد رئيس المحكمة مهلة زمنية لتقديم مذكرة مضادة من جانب يوغوسلافيا.

٨٤ - وفي نفس الوقت، ففي قضية "الولاية القضائية على مصائد الأسماك (أسبانيا ضد كندا)"، يلاحظ أن مذكرة أسبانيا والمذكرة المضادة لكندا، فيما يتصل بمسألة ولاية المحكمة بالنسبة للنظر في هذه القضية، قد أودعتا في حدود المهلتين الزمنيتين المنتهيتين في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ و ٢٩ شباط/ فبراير ١٩٩٦، على التوالي، مما سبق تحديده بموجب أمر من رئيس المحكمة في ٢ أيار/مايو ١٩٩٥. وبعد ذلك، أعربت الحكومة الأسبانية عن رغبتها في أن يؤذن لها بتقديم رد؛ واعترضت على ذلك حكومة كندا. وبموجب حكم صادر في ٨ أيار/مايو ١٩٩٦، يلاحظ أن المحكمة قد وضعت في اعتبارها أنها قد "أبلِغت على نحو كاف، في هذه المرحلة، بالادعاءات الوقائعية والقانونية التي يستند إليها الطرفان فيما يتعلق بولايتها في هذه القضية، كما أنها قد ارتأت أن تقديم الطرفين بيانات خطية أخرى في هذا الشأن لا يبدو بالتالي أمرا ضروريا، ومن ثم قررت عدم الإذن

بتقديم رد من البلد المقدم للطلب أو تقديم جواب من البلد المدعى عليه بشأن مسألة الولاية القضائية، مع إبقاء الإجراء اللاحق موضوعا لقرار آخر.

٨٥ - وفي أيار/مايو ١٩٩٥ أيضا، قامت بوتسوانا وناميبيا على نحو مشترك بإبلاغ المحكمة باتفاق خاص تم إبرامه بينهما فيما يتعلق بعرض نزاعهما بشأن الحدود المحيطة بجزيرة كاسيكيلي/سيدورو والمركز القانوني لهذه الجزيرة على المحكمة. وفي حزيران/يونيه، أصدرت المحكمة حكما يتضمن تحديد المهلتين الزمنيتين المتصلتين بتقديم مذكرة ومذكرة مضادة من جانب كل من الطرفين.

٨٦ - وبالإضافة إلى القضايا وطلبات الإفتاء الوارد وصفها أعلاه، كانت القضايا الثلاث التالية مدرجة على جدول القضايا لدى المحكمة أثناء الفترة قيد الاستعراض:

(أ) تعيين الحدود البحرية، والمسائل الإقليمية بين قطر والبحرين (قطر ضد البحرين)؛

(ب) منصات النفط (جمهورية إيران الاسلامية ضد الولايات المتحدة الأمريكية)؛

(ج) مشروع غابيكوفو - ناغيماروس (هنغاريا/ سلوفاكيا).

٨٧ - ولقد شُغل المنصب الشاغر الناجم عن وفاة القاضي أندريه أغيلار مودسلي (فنزويلا) في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ بانتخاب السيد كونزالو بارا - أرنغورن (فنزويلا) في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٦.

٦ - الأمانة العامة

٨٨ - خلال الفترة قيد الاستعراض، أحرز تقدم كبير في تنفيذ خطتي الشاملة للإصلاح الإداري، التي وردت تفاصيلها في التقرير السنوي للعام الماضي. وهناك جهود كبيرة جارية من أجل تحويل الأمم المتحدة إلى منظمة تتخذ من المهام سبيلا لها ومن النتائج وجهة تنحو نحوها، مما يعني تعزيز أداء المنظمة وتحسين إنتاجيتها وزيادة فعاليتها من حيث التكاليف.

٨٩ - أما الجهود الرامية إلى الإصلاح الإداري فقد استهدفت أربعة مجالات استراتيجية للإدارة، وهي هيكل التكلفة والموارد البشرية والمعلومات والتكنولوجيا بالمنظمة، إلى جانب مجال استراتيجي خامس، وهو برنامج عمل المنظمة. وهذا المجال الخامس قد لا يُعد، في أحسن صوره، عنصرا من عناصر الإصلاح الإداري، الذي يدخل أساسا في نطاق مسؤولية الأمين العام، بل إنه قد يُعد من عناصر الإصلاح التنظيمي، الذي يتناول تبسيط هياكل الأمانة العامة وترشيد تعددية البرامج والصناديق وعلاقتها مع الأمانة العامة؛ وهو يشكل، من هذا المنطلق، مسؤولية مشتركة بين الأمين العام والدول الأعضاء. وكانت ثمة إنجازات وجوانب للتقدم في كافة هذه المجالات الخمسة. وهُيئت الأحوال اللازمة لتحقيق مزيد من التحسينات، والعملية جارية ومستمرة.

٩٠ - وكان تحسين إدارة هيكل التكلفة بالمنظمة بمثابة هدف رئيسي في العام الماضي، حيث اقتُرحت ميزانية للمنظمة تشكل أول ميزانية برنامجية على الإطلاق تتسم بنمو الصفر الإسمي، ولقد وافقت الجمعية العامة على هذه الميزانية. ومع هذا، فإن مبلغ الـ ٦٠٨ ٢ مليون دولار المتعلق بالاعتمادات الموافق عليها في ميزانية فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ قد تضمن مبلغ ١٥٤ مليون دولار من تخفيضات التكاليف، مما سبق أن أذنت به الجمعية العامة، بالإضافة إلى مبلغ ٩٨ مليون دولار من التخفيضات الواردة بالفعل في ميزانيتي المقترحة لفترة السنتين. وبموجب القرار ٢١٦/٥٠، قررت الجمعية العامة أن تتحقق خلال فترة السنتين تلك التخفيضات الإضافية البالغة ١٥٤ مليون دولار، التي تشمل التخفيض البالغ ٥٠ مليون دولار والمترتب على زيادة معدل الشواغر بالميزانية. وفي نفس الوقت، طلبت إليّ الجمعية العامة، عند اقتراح هذه التخفيضات، أن أكفل تناول كافة أبواب الميزانية على نحو عادل ومنصف بعيدا عن الانتقائية، وشددتْ على أن يكون تنفيذ البرامج بأحسن الطرق فعالية وأكثرها كفاءة من حيث التكلفة، وذلك مع الاستمرار في التنفيذ الكامل لجميع الأنشطة المأذونْ بها. وفي وقت لاحق من هذا العام، طُلب إلى المنظمة أن تستوعب، في إطار مستوى الاعتمادات الموافق عليه، ما يقرب من ٣٥ مليون دولار من الولايات الجديدة التي لم ترصد لها مخصصات بالميزانية. ولا شك أن هذه التقييدات الجديدة المتعلقة بالميزانية، بالإضافة إلى أوجه التذبذب المستمرة بشأن مدى توفر الموارد، قد أثرت على الجهد الشامل الرامي إلى تحقيق الإصلاح الإداري.

٩١ - ومن منطلق السعي للاضطلاع بالتخفيضات المأذون بها، يلاحظ أنني اتبعت نهجا يتألف من مرحلتين. أولاهما تتمثل في مطالبة مديري البرامج باستعراض برامجهم وأنشطتهم وبيان كيفية تحقيق تخفيضات في الموارد بالإضافة إلى آثار هذه التخفيضات على البرامج. والثانية تتمثل في الشروع في عملية متميزة وإن كانت تكميلية، وتتضمن مجموعة من استعراضات الكفاءة بهدف تحسين أداء وكفاءة الأنشطة بالمنظمة.

٩٢ - المرحلة الأولى من هذا النهج تطلبت بالضرورة إجراء تخفيضات في عدد الموظفين إلى جانب إعادة توزيعهم. وإلى جانب الأزمة المالية، يلاحظ أن هذا قد فرض أعباء جديدة على مكتب إدارة الموارد البشرية، فحتى عند تعرض قوة العمل بهذا المكتب للتخفيض، ظل مطالبا في نفس الوقت بالاستمرار في تنفيذ سائر برامجه وأنشطته المأذون بها. وقد تعيّن على المكتب أن يقوم، بالتعاون مع مديري البرامج وبالتشاور مع ممثلي الموظفين، باستحداث آليات جديدة أو بتطوير آليات قائمة من أجل إعادة توزيع الموظفين وإنهاء خدمتهم على نحو طوعي وتقليل حالات الإنهاء غير الطوعي إلى أدنى حد ممكن. والهدف من ذلك كان يتمثل في تحقيق التخفيضات اللازمة مع الإبقاء على الاستثمار التنظيمي الهام في مجال تطوير قدرات الموظفين، والاضطلاع إلى أقصى حد بتوزيع الموظفين العاملين على مواقع يستطيعون فيها أن يستمروا في المساهمة في عمل الأمانة العامة بكاملها.

٩٣ - وكان عدد الوظائف المعتمدة في الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٨٤-١٩٨٥ يبلغ ٧٠٥ ١٢ وظيفة، وهذا عدد كبير، وقوة العمل الكاملة في إطار الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ تبلغ الآن مستوى ١٥٩ ١٠ وظيفة. وهناك ٠٠٠ ١ وظيفة تقريبا تركت شاغرة بسبب ما قررته الجمعية العامة من زيادة معدلات الشغور بالمنظمة، مما يعني أن مجموعة الموظفين التي تعمل لدى المنظمة تصل إلى ٠٠٠ ٩ موظف. ومع الاضطلاع بمزيد من جهود الكفاءة، يمكن فيما يبدو اللجوء إلى تخفيض جديد في عدد الموظفين العاملين بالفعل.

٩٤ - وفيما يتصل بالمرحلة الثانية في مجال الجهود الرامية إلى الوفاء بالتخفيضات المأذون بها، يلاحظ أن استعراضات الكفاءة، التي يشرف عليها مجلس الكفاءة، الذي يرأسه وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم، جوزيف كونور، قد بيّنت بالفعل وسائل محددة لتشجيع الكفاءة وتحسين الأداء بالمنظمة، وذلك من خلال: الكفاءات القصيرة الأجل التي من شأنها أن تقلل من التكاليف دون التأثير على البرامج والأنشطة؛ والاضطلاع بعملية لإعادة الهندسة عن طريق التبسيط، بصفة أساسية، من أجل تحسين نوعية الأنشطة والخدمات أو توقيتها أو جوانبها الأخرى؛ وإعادة تشكيل الهيكل التنظيمي أو تبسيطه. وفي جميع هذه الاستعراضات، يلاحظ أن الفريق الاستشاري المعني بالإدارة والشؤون المالية، الذي قمتُ بتشكيله في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، يعمل بوصفه "مركزا استراتيجيا"، فهو يدرس وسائل القيام، على نحو فعال من حيث التكلفة، بتنفيذ الولايات وترشيد برامج العمل والابتكارات التكنولوجية، ومعالجة المبادرات الجديدة في ميدان تعزيز الإدارة والمساءلة والإشراف.

٩٥ - وأدت تدابير الكفاءة التي نُفذت أثناء العام الماضي إلى تحقيق وفورات كبيرة. فالسفر قد خفض بنسبة ٢٦ في المائة بالستة أشهر الأولى من عام ١٩٩٦. وخُفضت طباعة الوثائق والمنشورات بنسبة ٢٧ في المائة خلال نفس الفترة. وفي أواخر الخريف، يلاحظ أن ما يزيد عن ٠٠٠ ٢٧٠ وثيقة من وثائق الأمم المتحدة بجميع اللغات الرسمية سوف يكون متاحا إلكترونيا في ١٥٧ بلدا على الأقل وفي غالبية البعثات المعتمدة في نيويورك والمشتريات الموحدة للعملات الأجنبية التي بدأت في تموز/يوليه، تعني تحقيق وفورات تربو على مليون دولار أثناء فترة السنتين. ونعكف الآن على تناول تلك المجالات الأكثر تقنية، حيث تجرى معالجة مشاكل تحسين الإدارة والكفاءة على يد أفرقة عاملة متخصصة منوطة بتنفيذ ما يلزم من تعديلات في الإجراءات والأساليب في نطاق الصلاحيات الموكلة إليها. وهذا العمل مستمر في مجالات كثيرة، بما فيها إصلاح عملية الشراء؛ والخيارات المتصلة بالمصادر الخارجية في مجال الطباعة والتوثيق وسائر خدمات المؤتمرات؛ وتقييم الأداء وتخطيط الموارد البشرية؛ والقضاء على الازدواجية والتداخل في إنجاز البرامج؛ وتوزيع التكنولوجيا المتقدمة.

٩٦ - وفيما يخص الموارد البشرية، التي تشكل مجالا استراتيجيا آخر من مجالات الإدارة، يلاحظ أنه كان هناك اهتمام خاص بتخفيف الآثار المحتملة للتخفيضات في عدد الموظفين، التي اقتضاها تنفيذ قراري الجمعية العامة ٢١٤/٥٠ و ٢١٥/٥٠. وقد بذلت جهود خاصة من أجل حماية المكاسب التي تحققت في مستويات تمثيل المرأة في الفئة الفنية وما فوقها. وقد ارتفع عدد الوظائف الخاضعة للتوزيع الجغرافي إلى نسبة ٣٥,١ في المائة في نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٦، أي بزيادة مقدارها ١ في المائة عن العام الماضي. وبلغت نسبة النساء بالوظائف من الرتبة مد - ١ وما فوقها ١٧,٩ في المائة، مما يزيد عن العام الماضي بمقدار ٠,٨ في المائة. وخلال نفس الفترة، كانت نسبة ٤١,٣ في المائة من الترقيات من نصيب المرأة.

٩٧ - واستمرار التوظيف برتب بداية التعيين، إلى جانب توظيف المتخصصين، مما يستند إلى التسليم بضرورة توفير إمدادات مستمرة من الموظفين الجدد ممن يتمتعون بأحدث الرؤى والخبرات. وقد أدى تحسين الكفاءة واستخدام التكنولوجيات الجديدة إلى تخفيض تكاليف التوظيف بنسبة ٣٠ في المائة، كما أن فترة عملية التوظيف بكاملها بصدد التقصير، من ثمانية أشهر إلى ثلاثة فقط.

٩٨ - وهناك عنصر أساسي في مجال تحسين الفكر الإداري بالمنظمة، وهو إدخال نظام لمعالجة الأداء. وثمة أداة هامة لمعالجة الأداء تتمثل في نظام تقييم الأداء، وهو نظام جديد يشدد على تخطيط العمل وتحديد أولوياته، إلى جانب الاتصال ورصد الأداء، بحيث يقوم على أهداف متفق عليها وعلى مؤشرات للأداء. وعلى الرغم من التأخيرات المترتبة على قيود الميزانية، فإن ما يقرب من ٠٠٠ ١٠ من الموظفين في جميع أنحاء العالم تلقوا الآن تدريبا على هذا النظام الجديد.

٩٩ - ومن المهم أيضا أن يضطلع بتعزيز قيادة المنظمة وقدرتها الإدارية، فضلا عن تشجيع ذلك التغير في المواقف الذي يعد لازما لدعم الفكر الإداري الجديد. وقد شارك ما يقرب من ٣٠٠ موظف بالرتب العليا، أثناء العام الماضي، في "برنامج تدريبي للإدارة البشرية"، وهو برنامج يرمي إلى تزويد المدراء بمزيد من الإدراك لما لديهم من نقاط قوة وضعف في مجال الإدارة. وسوف يكون هذا البرنامج، في وقت قريب، في متناول المدراء بالرتب المتوسطة، حتى يستفيد منه، بحلول نهاية عام ١٩٩٧، ما يقرب من ٦٠٠ موظف آخر. ولقد عقدت في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٦، ندوة خاصة شاركت فيها شخصيا لوكلاء الأمين العام ورؤساء الإدارات بالمقر، وركزت هذه الندوة على تهيئة فهم مشترك للقيادة الاستراتيجية في مجال إدارة المنظمة وتعزيز التعاون والتضافر على صعيد الإدارات.

١٠٠ - ومن القضايا المطروحة في هذه البرامج الإدارية، تلك المتصلة بالجنسين وبالتنوع الثقافي، وإن كان قد تحقق تقدم أيضا فيما يخص تدابير معالجة موضوع المضايقات، بما فيها التحرش الجنسي. ومن الملاحظ، بالإضافة إلى ذلك، أن مدونة قواعد السلوك للخدمة المدنية الدولية خاضعة الآن للمراجعة قبل تقديمها إلى الجمعية العامة، وذلك بهدف القيام على نحو أكثر وضوحا بتحديد الواجبات والالتزامات الأساسية للموظفين ولمسؤولي الأمم المتحدة.

١٠١ - وكان ثمة استهداف للمعلومات، بوصفها المجال الاستراتيجي الثالث للإدارة، من أجل العمل تحديدا على ضمان توفير معلومات أفضل وفي الوقت المناسب، باعتبار أن الإدارة تعمل على أساس هذه المعلومات. وقد تبيَّن، في هذا الشأن، أن نظام المعلومات الإدارية المتكامل، الذي يجري تنفيذه في الوقت الراهن بالمقر وبسائر المكاتب، يشكل قوة موحدة على صعيد إدارة المنظمة، إذ يؤدي إلى رصد وتعزيز المعلومات المتصلة بالموارد المالية والبشرية وعمليات الشراء، وكذلك إلى تعزيز عمليات الرقابة الداخلية ومهام المساءلة.

١٠٢ - وفي المجال الاستراتيجي الرابع للإدارة، وهو مجال التكنولوجيا، يتم حاليا وضع خطة استراتيجية للتكنولوجيا تصلح، على الصعيد العالمي، لتكون هيكلا أساسيا لمعالجة البيانات، والتشغيل الآلي بالمكاتب، والاتصالات. وهذه الخطة ستحقق وفورات في الحجم من خلال تطبيق المعايير اللازمة في كل من هذه الميادين الثلاثة، كما أنها ستزود كافة مجالات الأمانة العامة بإطار يتيح الأخذ بنهج منسق ومنتظم من أجل تطوير استخداماتها، إضافة إلى المحافظة على المرونة الضرورية للاضطلاع بأنشطة محددة. وإذا ما تحقق التكامل في تطبيقات تجهيز البيانات، على سبيل المثال، تصبح الأمانة العامة على الصعيد العالمي، أكثر تكاملا وقوة.

١٠٣ - وثمة إنجاز رئيسي في إدارة التكنولوجيا يتمثل في الترجمة التحريرية وتجهيز النصوص عن بُعد بجميع اللغات بمواقع المقار، وذلك بالنسبة لكافة الوثائق الناشئة عن مختلف المؤتمرات العالمية. وعليه لم تدعُ الحاجة، على سبيل المثال، إلى سفر أي من موظفي المراجع أو الترجمة التحريرية أو تجهيز النصوص إلى مواقع المؤتمرات، فيما يتصل بمؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين الذي عقد بالقاهرة، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي عقد في بيجين، ودورة الأونكتاد التاسع التي عقدت في ميدراند بجنوب أفريقيا، ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) الذي عقد في اسطنبول. كما استخدمت الترجمة التحريرية عن بُعد في حلقات الأمم المتحدة الدراسية بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني.

١٠٤ - وثمة عنصر هام آخر في مجال الاستراتيجية التكنولوجية الجديدة، وهو تنفيذ نظام الأقراص البصرية، الذي يحقق الوصول إلكترونيا وبسرعة فائقة إلى وثائق الأمم المتحدة. ومع اكتمال البيئة التكنولوجية بالفعل، فقد ارتفع عدد المستعملين إلى أكثر من ٨٠٠ في الوقت الحالي. ومع افتراض اتصال مستعملين جدد، بمعدل متسارع مستمر، يلاحظ أن الرقم المستهدف الذي يناهز ٦٠٠ ١ من المستعملين سوف يتم بلوغه دون شك قبل نهاية عام ١٩٩٧. وكافة الوثائق يجري إصدارها في كل من نيويورك وجنيف، ويجري تخزينها في هذا النظام بجميع اللغات.

١٠٥ - وهناك هدف استراتيجي خامس يمثّل جانبا رئيسيا من جوانب الإصلاح التنظيمي، وهو تحسين إدارة برنامج عمل المنظمة من خلال تحديد الأولويات الاستراتيجية عن طريق عملية الميزنة، التي تخصص بموجبها الموارد اللازمة لبلوغ هذه الأولويات، وأيضا من خلال الأخذ بنظام معزز لقياس الأداء. ولقد قدمتْ

مؤخرا إلى لجنة البرنامج والتنسيق الخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١. وهذه الخطة تتضمن، في قالبها الجديد، أهدافا واضحة المعالم، وتتسم بالتشديد على الاتساق التام فيما بين البرامج والإدارات المسؤولة عن تنفيذها، كما تسلّم بوضوح بمبدأ المساءلة. وهذه الخطة الجديدة المتوسطة الأجل ستشكل، على هذا النحو، أساسا متينا لتقديم اقتراحات بموارد استراتيجية في الميزانيتين البرنامجيتين التاليتين. وثمة خطوات أخرى يجري اتخاذها في الوقت الراهن من أجل إعادة تنشيط نظام القياس وتوسيع نطاقه، مما سيجعل مدراء البرامج مسؤولين عن تحقيق الأولويات الاستراتيجية.

١٠٦ - وفي النهاية، يلاحظ أن تحسين الإدارة والمساءلة فيما يتعلق بعمليات الشراء يشكل بدوره واجبا إصلاحيا هاما من الواجبات التي اضطلع بها خلال العام الماضي. وبناء على توصيات فريق الخبراء الرفيعي المستوى المعني بالمشتريات، أعيد تشكيل شعبة المشتريات والنقل وتحويلها إلى شبكة تقوم على السلع وتتلقى ما يلزمها من مساعدة من قسم يوفر دعما وتسييرا مركزيين، مما يتفق مع الأساليب الإدارية الحديثة. وهذا الهيكل الجديد يتولى تركيز الخبرات فيما يناسبها من مواضع - على صعيد سلع بعينها، كما يؤدي إلى خفض مستويات الإشراف وإلى إطلاق الموارد من الموظفين كيما تقوم باختصاصات الشراء الفعلية. وما زال أعضاء الفريق يعملون بشكل مباشر مع إدارة الشعبة وموظفيها من أجل تحقيق الإصلاح على نحو عاجل. ومن المهام ذات الأولوية، في هذا الصدد، إعداد مشروع للسياسات والممارسات الخاصة بالمشتريات كيما تنظر فيه الأمانة العامة. ومن المتوقع أن ينجَز هذا المشروع أثناء الجزء الأخير من عام ١٩٩٦.

مكتب خدمات المراقبة الداخلية

١٠٧ - مكتب خدمات المراقبة الداخلية، برئاسة كارل تيودور باشكة وكيل الأمين العام لشؤون المراقبة الداخلية، أصدر أول تقرير سنوي له أثناء الدورة الخمسين للجمعية العامة. وقد أكدت المناقشة المتعلقة بالتقرير، التي دارت باللجنة الخامسة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أن الدول الأعضاء تشعر عموما بالارتياح إزاء التقدم الذي أحرزه المكتب منذ بداية أعماله. وسوف يصدر المكتب تقريره السنوي الثاني، الذي يغطي أنشطته فيما بين ١ تموز/يوليه ١٩٩٥ و ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦، أثناء الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة.

١٠٨ - والمكتب يزود الأمم المتحدة بمراقبة داخلية قوية وفعالة، وهذا يعني أنه لم يتحول إلى عنصر أساسي من عناصر الكفاءة الإدارية فحسب، بل أنه يساعد أيضا في إشاعة فكر إداري فعال وتهيئة بيئة عمل سليمة في كافة أجزاء المنظمة. وعلى هذا الأساس، اقترحتُ تعزيز المكتب بالموارد المخصصة له بموجب الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، وهذه الميزانية تقضي، في حالة الموافقة عليها، بإضافة ١٢ وظيفة جديدة للمكتب. وفيما يلاحظ أن تخفيضات الميزانية المأذون بها تحول دون الاستخدام الفوري لجميع هذه الوظائف الجديدة، فإن تعزيز قسم التحقيقات ما زال يشكل أمرا هاما.

١٠٩ - ومن خلال القرار ٢١٨/٤٨ باء، الذي أنشئ بموجبه المكتب، طلبت إليّ الجمعية العامة أن أعد تقريرا عن أعمال المراقبة الداخلية بالصناديق والبرامج التشغيلية للمنظمة. وقام المكتب، بناء على طلبي، بجمع للمعلومات وإعداد لمشروع التقرير، حيث عمم هذا المشروع على الرؤساء التنفيذيين بكل وحدة كيما يقوموا بإحالته لهيئات الإدارة التي يتبعها كل منهم. ودارت مناقشة مستفيضة للتقرير، من جانب عدد كبير من تلك الهيئات الإدارية، ومن المتوخى أن يتم إنجازه بحلول نهاية عام ١٩٩٦.

١١٠ - وخلال هذا العام، طلبتُ إلى وكيل الأمين العام المعني بخدمات المراقبة الداخلية أن يضطلع ببعثات عديدة في تلك المناطق التي أرى أنها سوف تستفيد من تقييماته بشأن قضايا بعينها وأيضا في المناطق التي قد يسهم تدخله الشخصي فيها في تحقيق الكفاءة والفعالية على الصعيد الإداري. وقام وكيل الأمين العام بزيارات عديدة لمركز حقوق الإنسان في جنيف، حيث كان قد شرع في عملية أساسية لإعادة التشكيل في أعقاب التفتيش على تلك الهيئة في عام ١٩٩٣. وسافر وكيل الأمين العام إلى يوغوسلافيا السابقة، قبل وبعد الانتقال إلى قوة التنفيذ العسكرية المتعددة الجنسيات، من أجل تقييم موقف الأمم المتحدة والجهد المتعلق بتصفية قوات السلام التابعة للأمم المتحدة. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، زار وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لتزويدي بالمعلومات اللازمة بشأن مختلف القضايا الإدارية، ومنها نقل مقر الوكالة إلى غزة. وقام أيضا بزيارة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) لدراسة التقارير المتعلقة بحدوث واقعة غش هناك.

١١١ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، أعد المكتب تقرير الأمين العام عن الأداء البرنامجي وقدمه إلى لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها المعقودة في الربيع. وهذا التقرير يعكس تنوع الأنشطة التي اضطلعت المنظمة بتنفيذها أثناء فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥. ويورد إيضاحات بشأن التغييرات التي أدخلت على تنفيذ

برنامج العمل كما يورد تفاصيل كمية لهذه التغييرات، ويذكر أيضا تفاصيل أدوار كل من الهيئات الحكومية والأمانة العامة في صياغة هذه التغييرات. وقام مكتب خدمات المراقبة الداخلية، في نطاق جهد رئيسي آخر، بعرض ثلاثة تقارير عن حالة تنفيذ توصياته المقدمة لمختلف مكاتب الأمم المتحدة، مما يعني إدخال نهج نظامي، وقد أدى هذا النهج إلى إحداث تحسينات معقولة على صعيد التنفيذ. ولقد طلبتُ إلى كل مكتب من المكاتب المعنية أن يحدد جهة تنسيق لمسائل المراقبة من أجل الاتصال مع المكتب بشأن تنفيذ توصياته.

مكتب الشؤون القانونية

١١٢ - استمر مكتب الشؤون القانونية، برئاسة هانس كوريل، في تقديم المشورة والمساعدة الفنيتين بشأن القضايا المترتبة على قرارات وبشأن أنشطة الأجهزة الرئيسية والفرعية للأمم المتحدة، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ مختلف جوانب قرارات مجلس الأمن.

١١٣ - وأثناء الفترة قيد الاستعراض، وفر المكتب للمنظمة خدمات ودعما على الصعيد الواسع النطاق في المجال القانوني، بما في ذلك أعمال البحث وإعداد الآراء فيما يتصل بقضايا القانون الدولي الخاص والمقارن، التي تترتب على أنشطة الأمم المتحدة؛ إضافة إلى المشورات والخدمات القانونية بشأن مختلف جوانب عمليات حفظ السلام، أي المطالبات المنبثقة عن هذه العمليات؛ ومسائل الموظفين والمسائل الإدارية وسائر القضايا القانونية الإدارية؛ فضلا عن التعاقد والشراء. وكذلك قدم المكتب مجموعة مماثلة من المشورات لمؤسسات الأمم المتحدة وأجهزتها الفرعية.

١١٤ - وساعد المكتب في تفسير ولاية اتفاقات مركز القوات واتفاقات مركز البعثات وامتيازات وحصانات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وقواعد النشاط الخاصة بها، إلى جانب أعمال الصياغة والمشورة المتصلة بذلك. ومن الملاحظ، بصفة خاصة، أن الإنهاء التدريجي للعمليات قد أثار قضايا قانونية معقدة، على نحو ما حدث في يوغوسلافيا السابقة وفي رواندا، حيث شارك المكتب في كلتا الحالتين في موضوع الإنهاء التدريجي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وفي تهيئة تواجد جديد للأمم المتحدة - على الرغم من أنه لم يثبت حتى الآن في رواندا، كما سبق القول، أن ثمة إمكانية لإنشاء مكتب جديد للأمم المتحدة هناك بناء على طلب من حكومة هذا البلد. وكذلك شارك المكتب في تفسير ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي واستعراض قواعد النشاط الجديدة المتصلة بها، وكان مجلس الأمن قد أنشأ هذه البعثة في ضوء التمديد النهائي لولاية بعثة الأمم المتحدة في هايتي.

١١٥ - ويواصل المكتب الاشتراك في توفير المشورات والخدمات القانونية بالنسبة للعمليات/البعثات الراهنة في أنغولا وجورجيا والصحراء الغربية وطاجيكستان والعراق/الكويت وغواتيمالا ولبنان وهايتي. وما فتئ المكتب أيضا مشتركا في أعمال الصياغة والتفاوض بشأن إبرام اتفاق بين الأمم المتحدة وحكومة كينيا في مجال امتيازات وحصانات وتسهيلات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وللأغراض الإنسانية والعمليات المماثلة التي تتخذ من كينيا قاعدة لأنشطتها في البلدان المجاورة.

١١٦ - واضطلع المكتب بدور رائد في المرحلة الأولى من مراحل تنفيذ قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) بشأن إنشاء آلية لتمكين العراق من بيع النفط والمنتجات النفطية تحت إشراف الأمم المتحدة، حتى يحصل شعب العراق على ما يحتاج إليه بصفة عاجلة من إمدادات إنسانية. ولقد ترأس المستشار القانوني فريقا من الأمم المتحدة، حيث شارك هذا الفريق في أربع جولات من المحادثات مع وفد عراقي بين ٨ شباط/فبراير و ١٥ أيار/مايو ١٩٩٦. وكان ثمة إسهام وتنسيق من جانب المكتب في صياغة مذكرة التفاهم بين الأمانة العامة للأمم المتحدة وحكومة العراق، حيث تضمنت هذه المذكرة ترتيبات عملية لتنفيذ القرار. وأدى هذا الجهد في نهاية المطاف إلى توقيع مذكرة التفاهم في ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٦، وقد استمر المكتب بعد ذلك في المشاركة في المرحلة التحضيرية التي سبقت تنفيذ قرار مجلس الأمن تنفيذا كاملا. وكذلك شارك المستشار القانوني، بصفة خاصة، في اجتماعات اللجنة التوجيهية المشتركة بين الإدارات لتنسيق أعمال مختلف وحدات الأمانة العامة المعنية، كما قدم المشورة اللازمة بشأن القضايا القانونية ذات الصلة. وكان المكتب ممثلا في البعثة التقنية التي أوفدت إلى العراق في حزيران/يونيه ١٩٩٦ من أجل استعراض الترتيبات السوقية وسائر الترتيبات. ويواصل المكتب توفير المساعدة والمشورة في المجال القانوني لمختلف لجان الجزاءات وللجنة الأمم المتحدة للتعويضات.

١١٧ - وفي إطار التعاون مع إدارة عمليات حفظ السلام، أعد المكتب توجيهات بشأن قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام فيما يتصل باحترام القانون الإنساني الدولي. وعند قيام الأمم المتحدة بإعلان هذه التوجيهات وتعميمها على قوات حفظ السلام التابعة لها، يلاحظ أنها إنما تمتثل في هذا الصدد لالتزاماتها الواردة في المادة العامة ١ من اتفاقيات جنيف، التي تقضي باحترام وكفالة احترام مبادئ القانون الإنساني

الدولي. وبناء على طلب الجمعية العامة، أعد المكتب دراسة قانونية عن الإجراءات المتعلقة بتسوية مطالبات الطرف الثالث المرتبطة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ومبادئ مسؤولية الأمم المتحدة إزاء أنشطة هذه العمليات وأفرادها.

١١٨ - وقدم المكتب المشورة اللازمة بشأن عدد كبير من الأنشطة المتصلة بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا. ولقد طلب إليه أن يقدم المشورة فيما يخص العلاقة بين هاتين المحكمتين الدوليتين والدول الثالثة، ومجلس الأمن، على التوالي. وما برح المكتب يشارك، بالنيابة عن مكتب المدعي العام، في التفاوض بشأن إبرام اتفاق مع حكومة البوسنة والهرسك من أجل إنشاء مكتب اتصال في سراييفو. وقام المكتب، في هذا الصدد أيضا، بالتفاوض مع ممثلي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية فيما يتصل بتبادل للرسائل بشأن مركز مكتب الاتصال للمدعي العام للمحكمة الدولية في بلغراد. وقدم المكتب المشورة إلى مجلس الأمن فيما يخص التعديلات المقترح إدخالها على النظامين الأساسيين لكلتا المحكمتين الدوليتين، بناء على آراء قضاة كل منهما. واضطلع المكتب أيضا بالمساعدة في صياغة الصلاحيات، كما قدم المشورات والآراء فيما يتعلق بالقانون المعمول به من جانب اللجنة الدولية للتحقيق في بوروندي.

١١٩ - ويقوم المكتب بضمان الاتساق في تنفيذ مقررات الجمعية العامة بشأن مشاركة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) ومركزها على صعيد منظومة الأمم المتحدة بأسرها، وهذه المسألة ما زالت تثير قضايا قانونية وسياسية حساسة.

١٢٠ - وأنجز المكتب صياغة مجموعة من "المبادئ التوجيهية المتصلة بإجراء تحقيقات الأمم المتحدة في الادعاءات بوقوع مذابح"، ولقد طلب الأمين العام ذلك في ضوء عدم وجود إجراءات مطبقة بصفة عامة على مثل هذه التحقيقات عندما تضطلع بها الأمم المتحدة. نشرت هذه المبادئ التوجيهية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، حيث ضمن المكتب توزيعها على كافة أجزاء منظومة الأمم المتحدة وكذلك على المنظمات والمؤسسات الأخرى التي تضطلع بنشاط في مجال حقوق الإنسان أو التحقيقات الجنائية.

١٢١ - وكانت ثمة مشاركة نشطة من قبل المكتب في إبرام اتفاقات التعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي ومع المنظمة الدولية للهجرة. كما شارك المكتب في التفاوض بشأن اتفاقات البلد المضيف إلى جانب قيامه بتوفير المساعدة والمشورة القانونيتين على الصعيد البرلماني فيما يخص المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وعمليتيهما التحضيريتين. ووفر المكتب المساعدة القانونية اللازمة للمؤتمر الاستعراضي الأول لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. وبالإضافة إلى ذلك، شارك المكتب في التفاوض بشأن إبرام اتفاقات مع حكومة ألمانيا فيما يتصل بمقر برنامج متطوعي الأمم المتحدة في بون. واستمرت أيضا المفاوضات مع حكومة اليابان من أجل وضع اتفاق إطاري نموذجي لمؤتمرات الأمم المتحدة في هذا البلد.

١٢٢ - وقام المكتب بتمثيل الأمين العام في المنازعات المتعلقة بالموظفين والمعروضة على المحكمة الإدارية للأمم المتحدة، كما أنه مثل المنظمة فيما يتعلق بالمداولات القضائية والتحكيمية. ومن الجدير بالذكر، في هذا الصدد، توفير المشورة بشأن إصلاح نظام القضاء الداخلي؛ ووضع مدونة لقواعد السلوك فيما يخص موظفي الأمم المتحدة وسائر أفراد الأمم المتحدة كيما تعرض على الجمعية العامة بعد التشاور مع مدراء البرامج والموظفين؛ وتقديم المشورة لفريق من الخبراء بشأن إصلاح عملية المشتريات؛ وصياغة اتفاقات معيارية جديدة لاستئجار الطائرات؛ وإبرام عقد إيجار رئيسي للأماكن المخصصة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نيويورك؛ ووضع ترتيبات تأمينية ذاتية لأماكن اليونيسيف الجديدة في نيويورك.

١٢٣ - ومن الواجبات الهامة الأخرى التي يضطلع بها المكتب، توفير خدمات الأمانة للجنة السادسة التابعة للجمعية العامة وللجنة القانون الدولي وللهيئات القانونية المخصصة. ويشكل اعتماد الجمعية العامة قواعد الأمم المتحدة النموذجية للتوفيق في المنازعات التي تنشأ بين الدول (القرار ٥٠/٥٠) انجازا هاما يتمثل في أن هذه القواعد تضم عددا من الابتكارات ونتائج أحدث طروحات العلماء وخبراتهم المتراكمة في ميدان التوفيق الدولي. وهذه القواعد تنطبق على المنازعات التي تنشأ بين الدول عندما تكون هناك موافقة صريحة من جانب هذه الدول على تطبيقها بشكل كلي أو جزئي. وقد قررت الجمعية العامة أن تلفت انتباه الدول إلى إمكانية تطبيق القواعد النموذجية في حالة نشوب نزاع بين الدول إذا ما تعذر حل هذا النزاع عن طريق المفاوضات المباشرة. ولقد طُلب إلى الأمين العام أن يقوم، بقدر الإمكان ووفقا لشروط القواعد النموذجية، بمد يد المساعدة إلى الدول التي تلجأ إلى المصالحة بناء على تلك القواعد.

١٢٤ - وثمة تطور هام في هذا السياق، وهو ما قررته الجمعية العامة من إنشاء لجنة تحضيرية بشأن تشكيل محكمة جنائية دولية، على أن تكون

مفتوحة لجميع أعضاء الأمم المتحدة أو أعضاء الوكالات المتخصصة. وولاية هذه اللجنة التحضيرية، التي ستتلقى ما يلزمها من خدمات من جانب مكتب الشؤون القانونية، تتمثل في مناقشة القضايا الفنية والإدارية الرئيسية المترتبة على مشروع النظام الأساسي الذي تم إعداده منذ عامين بواسطة لجنة القانون الدولي، ووضع نصوص ترمي إلى تحضير نص موحد واسع القبول لاتفاقية تتعلق بإنشاء محكمة جنائية دولية كخطوة تالية، تمهيدا للعرض على مؤتمر للمفوضين للنظر فيه. ولقد اجتمعت هذه اللجنة التحضيرية في آذار/مارس ونيسان/أبريل وآب/أغسطس من عام ١٩٩٦. وفي نهاية اجتماع شهر آب/أغسطس، سوف تقدم اللجنة التحضيرية تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين.

١٢٥ - وأثناء الفترة قيد الاستعراض، ساعد المكتب في تنفيذ الإعلان المتعلق بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي، لعام ١٩٩٤، الذي أكدته الجمعية العامة من جديد في قرارها ٥٣/٥٠.

١٢٦ - والمكتب يساعد لجنة القانون الدولي في المضي قدما في أعمالها المتعلقة بالتطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه. واعتمدت اللجنة، في دورتها الثامنة والأربعين، مجموعة من ٢٠ مادة تشكل مشروع القانون المتعلق بالجرائم المخلة بسلم الإنسانية وأمنها، وهو معروض الآن على الجمعية العامة كيما تتخذ ما تراه من إجراءات.

١٢٧ - ويعمل المكتب بوصفه أمانة للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي فيما يتصل بزيادة التنسيق والتوحيد التدريجيين لقوانين التجارة الدولية. وقد أنجزت هذه اللجنة، في دورتها في عام ١٩٩٥، مشروع اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالكفالات المستقلة وخطابات الاعتماد الضامنة وعرضه على الجمعية العامة، والهدف المقصود في هذا الشأن هو القضاء على أوجه عدم اليقين في مجال استخدام هذه الصكوك والحيلولة دون إساءة استخدامها. وقد اعتمدت هذه الاتفاقية وفتح باب التوقيع عليها من قبل الجمعية العامة في القرار ٤٨/٥٠ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

١٢٨ - وثمة نص تشريعي كبير آخر قامت اللجنة باعتماده بدورتها في عام ١٩٩٦، وهو مشروع القانون النموذجي للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي بشأن التجارة بالوسائل الإلكترونية، الذي يرمي إلى القضاء على العقبات القانونية في مجال استخدام التكنولوجيات الحديثة في الاتصالات التجارية. واعتمدت اللجنة كذلك نصا غير تشريعي يرمي إلى مساعدة ممارسي التحكيم من خلال سرد تلك المسائل التي قد يفيد منها اتخاذ قرارات ملائمة من حيث التوقيت بشأن تنظيم إجراءات التحكيم، مع إيراد وصف موجز لهذه المسائل.

١٢٩ - ومن المسائل الأخرى قيد النظر لدى اللجنة وأفرقتها العاملة، سندات الشحن الإلكترونية، وحالات الإعسار عبر الحدود، وتمويل المستحقات، والخطط التنفيذية لبناء وتشغيل ونقل ملكية المشاريع. وقد واجه المكتب طلبات مطردة التزايد، وخاصة من البلدان المستقلة حديثا والبلدان النامية، من أجل المساعدة في تحديث التشريعات التجارية بتلك البلدان، وأيضا من أجل توفير مساعدة تدريبية وتقنية بشأن النصوص القانونية المنبثقة عن أعمال اللجنة.

١٣٠ - والمكتب يوفر مجموعة من المشورات والمساعدات فيما يخص القضايا المتعلقة بقانون المعاهدات والجوانب التقنية للمعاهدات. وفي أعقاب التفويض الذي قدمته الجمعية العامة، ووفقا لما أعربت عنه الدول الأعضاء من توقعات، يقوم المكتب بتنفيذ برنامج شامل للمعالجة بالحاسوب من أجل تيسير نشر المعلومات المتعلقة بالمعاهدات على نحو فعال من قاعدة بيانات الأمم المتحدة للمعاهدات عن طريق المداخل الإلكترونية العالمية. ومنشور "المعاهدات المتعددة الأطراف المودعة لدى الأمين العام" متوفر الآن في شكل إلكتروني، وهو خاضع للاستكمال يوميا، كما أنه متاح على "شبكة" الأمم المتحدة ومزود بقدرة على "بحث" و "استرجاع" النص. ومن الملاحظ، بالإضافة إلى ذلك، أنه متاح على شبكة الإنترنت تحت العنوان http:/www.un.org/Depts/Treaty، حيث يجري تداوله أكثر من ٧٠٠ مرة كل أسبوع. وهذه الوثيقة لا تزال تنشر في شكل مطبوع باللغتين الانكليزية والفرنسية.

١٣١ - و "مجموعة معاهدات الأمم المتحدة" منشور رئيسي، حيث تتضمن المادة ١٠٢ من الميثاق تفويضا بإصدارها. وقد تم حتى اليوم، تحويل ٥٠٠ ١ مجلد إلى شكل إلكتروني مصور، وهي مخزونة على أقراص بصرية ومفهرسة آليا ويمكن استرجاعها الآن على "شبكة" الأمم المتحدة. وفي عام ١٩٩٦، سيحول إلى هذا الشكل أيضا "الفهرس التراكمي لمجموعة معاهدات الأمم المتحدة" وكذلك "مجموعة معاهدات عصبة الأمم". ويجري حاليا بناء فهرس من نصوص كاملة يمكن بحثه إلكترونيا. كما يتم حاليا تجريب مسألة تصميم آليات لتوفير الوصول الخارجي المباشر إلى قاعدة بيانات المعاهدات مع إتاحة إمكانية فرض رسوم يؤديها بعض المستعملين لقاء الخدمة المقدمة إليهم. وثمة نظام لتدفق العمل يجري استحداثه لتقصير وقت

الإعداد لتقديم المعاهدات إلى الأمانة العامة وتسجيلها لديها، إلى جانب الإسراع في عملية النشر. وهذا النظام سوف يتيح نشر مجموعة المعاهدات بوسيلة "النشر المكتبي"، مما سيؤدي إلى تحقيق وفورات كبيرة من الموظفين والتكاليف.

١٣٢ - وتتسم الفترة الحالية بأهمية كبيرة بالنسبة لتطور اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ وصكوكها ذات الصلة. ومن الجدير بالذكر، في هذا المقام، ذلك التزايد السريع في عدد الدول الأطراف في الاتفاقية (من ٦٨ دولة عند بدء دخول الاتفاقية حيز النفاذ في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ إلى أكثر من ١٠٠ دولة في تموز/يوليه ١٩٩٦، بما في ذلك عدد من الدول الصناعية الكبرى)؛ إضافة إلى تذليل العقبات الأخيرة التي كانت تحول دون اكتمال إنشاء السلطة الدولية لقاع البحار (كنفستون، جامايكا)، وينطوي ذلك على انتخاب مجلسها المؤلف من ٣٦ عضوا وأمينها العام؛ وإنجاز الانتخابات الأولى (١ آب/أغسطس ١٩٩٦) للمحكمة الدولية لقانون البحار (هامبورغ، ألمانيا)؛ وبدء سريان اتفاق عام ١٩٩٤ المتصل بتنفيذ الجزء الحادي عشر من الاتفاقية في تموز/يوليه ١٩٩٦؛ والقيام في ٤ آب/أغسطس ١٩٩٥ باعتماد الاتفاق المتعلق بتنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ الخاصة بحفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال؛ والأعمال التحضيرية المتقدمة للجنة حدود الجرف القاري.

١٣٣ - وسوف يعرض على الجمعية العامة، في دورتها الحادية والخمسين، تقييم شامل أجراه المكتب للآثار التي ترتبت على بدء نفاذ الاتفاقية بالنسبة للصكوك والبرامج الدولية القائمة أو المقترحة.

١٣٤ - وفي عام ١٩٩٦، اختتم المكتب خدماته المقدمة إلى السلطة الدولية لقاع البحار. وخلال العام الماضي، قام المكتب أيضا بعقد وخدمة أربعة اجتماعات للدول الأطراف لتناول موضوع إنشاء المحكمة الدولية لقانون البحار ولجنة حدود الجرف القاري. وقد وضعت ميزانية للمحكمة عن الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، كما تم انتخاب قضاتها أثناء الاجتماع الخامس، الذي عقد في الفترة من ٢٤ تموز/يوليه إلى ٢ آب/أغسطس بنيويورك. ومن المنتظر أن يباشر القضاة أعمالهم في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. ولقد أُرجئ انتخاب أعضاء اللجنة حتى آذار/مارس ١٩٩٧. والمكتب يضطلع بالأعمال التحضيرية اللازمة لتوفير خدماته، ويتعاون في إطار وثيق لهذا الغرض، مع اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لليونسكو واللجنة الهيدروغرافية الدولية كما أعد توصيات لاجتماع الدول الأطراف بشأن الإجراءات المتعلقة بالوثائق المقدمة إلى اللجنة من الدول الساحلية التي تطالب بأن تتجاوز حدود جرفها القاري ٢٠٠ ميل بحري من خط الأساس.

إدارة شؤون الإعلام

١٣٥ - خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، عملت إدارة شؤون الإعلام، برئاسة سمير صنبر، على زيادة قدراتها على تزويد الجمهور بمعلومات دقيقة عن الأمم المتحدة وتشجيع الإلمام بجهود المنظمة، مع القيام، في نفس الوقت، بتحسين الكفاءة والحد من التكاليف.

١٣٦ - وطوال العام الماضي، سعت الإدارة إلى تعزيز تعاونها بشتى الوسائل مع سائر عناصر منظومة الأمم المتحدة. فقد توخّت تحقيق مزيد من التنسيق مع لجنة الأمم المتحدة المشتركة للإعلام. ويجري حاليا إضفاء الطابع المؤسسي على الأفرقة العاملة، المشتركة بين الإدارات والمشتركة بين المنظمات، التي أنشأتها الإدارة لتشجيع مؤتمرات الأمم المتحدة المختلفة. كما تعاونت الإدارة مع اليونسكو في تنظيم حلقة دراسية إقليمية، في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ في صنعاء، بهدف تشجيع وجود وسائط جماهيرية تتسم بالتعددية والاستقلالية في البلدان العربية.

١٣٧ - وأنشئ، داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة، فريق عامل رفيع المستوى مشترك بين الإدارات معني بالإعلام في بعثات حفظ السلام وسائر البعثات الميدانية، ويضم ممثلي الإدارة وأعضاء إدارات الشؤون السياسية وعمليات حفظ السلام والشؤون الإنسانية. وقد عني هذا الفريق بوضع مبادئ توجيهية لإرساء أساس للأخذ بنهج أكثر فعالية وتوحدا عند تناول نشر المعلومات داخل بعثات المنظمة منذ بدايتها. وهناك اليوم قائمة بمسؤولي الإعلام المقدمين لمهام تتعلق بالبعثات.

١٣٨ - وساعدت الإدارة في تعزيز أنشطة الوصول إلى الجماهير في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال إجراء مشاورات مع كبار المسؤولين بالبرامج والوكالات ومن يعملون لديهم في مجال الإعلام. ويشكل الإعلام والاتصال يشكلان محورا لبرنامج عمل السنة الأولى من مبادرة منظومة الأمم المتحدة الخاصة من أجل أفريقيا. وبمشاركة من مراكز الإعلام، اتخذت الإدارة الترتيبات اللازمة لإعلان المبادرة الخاصة، بصورة متعددة الوسائط وعن طريق التوابع الاصطناعية (السواتل) في ١٥ آذار/مارس ١٩٩٦، مما ساعد على تحقيق تغطية استثنائية للجهود الإنمائية الأفريقية عبر وسائل الإعلام العالمية كافة.

١٣٩ - وخلال العام الماضي، تابعت الأمم المتحدة، بالتشاور مع الحكومات المضيفة، مسألة إدماج اختصاصات مراكز الأمم المتحدة للإعلام في مكتب الممثل المقيم/المنسق المقيم للأمم المتحدة، مما أدى بالتالي إلى تحقيق وفورات كبيرة. وما يزيد عن ٣٠ مركزا من بين مراكز الإعلام، التي يبلغ عددها ٦٣، يعمل الآن تحت إشراف الممثل المقيم/المنسق المقيم للأمم المتحدة، مع استمرار هذه المراكز الثلاثين في تلقي التوجيه اللازم من الإدارة. ومن بين هذه المراكز، تم إدماج ١٥ مركزا إدماجا كاملا.

١٤٠ - وقد ساعدت مشاركة الإدارة في سلسلة المؤتمرات العالمية الخاصة وفي الاحتفال بالذكرى الخمسين على تطوير آفاق التعاون بين الأمم المتحدة والعناصر النشطة غير الحكومية، ولم يشتمل ذلك على مجرد المنظمات غير الحكومية والمجتمع الأكاديمي ووسائط الإعلام، بل امتد أيضا ليشمل المجموعات المدنية والشباب والرؤساء المحليين؛ وثمة إقبال من جانب مزيد من ممثلي هذه المجموعات نحو المصادر الإعلامية بالأمم المتحدة، أكثر من أي وقت مضى، كيما يتابعوا هذه المؤتمرات. والإدارة تسعى إلى تعزيز هذه المشاركات من خلال القيام على نحو متأن برصد أثر أعمال الاتصال بالمنظمات غير الحكومية والمنشورات والمنتجات الإعلامية الالكترونية وشبكة المكتبات ومراكز الأمم المتحدة للإعلام وخدمات الزوار.

١٤١ - ومن أبرز الأعمال الناجحة للإدارة في مجال النشر، ما تم منذ ما يزيد قليلا عن عام واحد من إنشاء "سلسلة الكتب الزرقاء" التي أصبحت تمثل عنصرا هاما أثبت وجوده على ساحة النشر الدولي. وقد نشرت حتى الآن ١٠ مجلدات، وتغطي قضايا من قبيل دور الأمم المتحدة في النهوض بالمرأة، وأعمال المنظمة في الأزمات في رواندا والصومال والعراق - الكويت. وبيع منها ما يزيد عن ١٤ ٠٠٠ نسخة.

١٤٢ - وثمة تخفيض للتكاليف عن طريق إدخال تكنولوجيات النشر المكتبي؛ ومن خلال زيادة استعمال مرافق الاستنساخ الداخلي؛ وبواسطة تنظيم عمليات البحث والنشر بشكل يتيح لمختلف الوحدات أن تستفيد من أعمال الوحدات الأخرى أو أن تتقاسم معها المرافق التقنية أو الموظفين. ووصول المنشورات يجري توسيع نطاقه عن طريق النشر في الشبكات الالكترونية. وفي أعقاب ما قررته من جعل الإدارة مسؤولة عن بيع وتسويق منشورات الأمم المتحدة، يلاحظ أن الإدارة تعمل على ترويجها، على زيادة نسبة المنشورات المخصصة للبيع؛ وفي العام الماضي، كان ٢٦ كتابا من بين الكتب الـ ٣٢ التي أصدرتها الإدارة، من بين كتب المبيعات. ولسوف يتعزز أيضا مركز قسم المبيعات داخل الإدارة بفضل صلات الإدارة مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية ومحرري الكتب ومراكز الإعلام. والمراكز القائمة في موسكو وطوكيو وأثينا قد أبرمت بالفعل اتفاقات تقضي بنشر "الكتب الزرقاء" في "طبعات رخيصة الثمن" بالروسية واليابانية واليونانية. والإدارة تسعى أيضا إلى منع الازدواجية فيما بين المنشورات من خلال زيادة التنسيق داخل الأمانة العامة وفيما وراءها. ومن الإنجازات التي تحققت، في هذا الصدد، ما حدث مؤخرا من دمج مجلة "عملية التنمية" التي تصدرها الإدارة كل أسبوعين مع منشور منافس يصدره البنك الدولي.

١٤٣ - وتعتمد الإدارة بشكل متزايد على النشر الالكتروني عن طريق صفحة الملف المسمى باسم United Nations Home Page في الشبكة العالمية World Wide Web، التي تسجل حاليا أكثر من ٣٠ ٠٠٠ عملية تداول في اليوم. وهذا الملف يعرض نشرات صحفية ومعلومات أساسية عن المنظمة، ونصوصا كاملة للوثائق الأساسية والمواد الإحصائية، كما أنه يسمح للمنظمة بالتقليل من عدد النسخ الصحفية المطبوعة وكذلك بتقليل توزيع المواد المطبوعة في المناطق التي تتمتع بسهولة الوصول للشبكات الالكترونية. وبهدف تحسين التنسيق فيما بين الإدارات والمكاتب، يلاحظ أن الإدارة تترأس فريقا مشتركا بين الإدارات بشأن مسائل شبكة "إنترنت".

١٤٤ - وعلى الرغم من زيادة استخدام الإدارة لهذه الشبكة، فإنها تواصل الاعتماد بشكل كبير على الإذاعة والتلفزيون من أجل نشر المعلومات. ويفيد من استخدام البرامج الإذاعية للإدارة ما يقدر بنحو ١ ٨٠٠ مؤسسة إذاعية في ١٦٠ بلدا، ومن أشهر هذه البرامج، برنامج "استعراض شؤون العالم". ثم يأتي إنتاج وبيع ما يزيد عن ١ ٢٠٠ برنامج إخباري تلفزيوني للمؤسسات الإذاعية في جميع أنحاء العالم، دليلا على زيادة الطلب على منتجات التلفزيون والفيديو الصادرة عن الأمم المتحدة.

مكتب الأمم المتحدة في جنيف

١٤٥ - يتولى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، برئاسة مديره العام فلاديمير بتروفسكي، مجموعة كبيرة من القضايا المتصلة بحقوق الإنسان والعمليات الإنسانية ونزع السلاح والمسائل المتصلة بالأمن، مع اضطلاعه في نفس الوقت بعملية إعادة تنظيم ترمي إلى تحسين مستوى التنفيذ والكفاءة إلى جانب تنفيذ قرار الجمعية العامة ٥٠/٢١٥ المتعلق بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧. وقد جرى استعراض الكفاءة بشأن ثلاثة مجالات رئيسية: الترشيد في كافة النواحي

المتصلة بالوثائق؛ وتحسين استخدام تكنولوجيا المعلومات؛ وتعزيز الإدارة بمفهومها الشامل.

١٤٦ - وواصل المكتب تقوية علاقات العمل مع الوكالات المتخصصة بمنظومة الأمم المتحدة التي تتخذ مقارها في أوروبا. وفي هذا السياق، قام المكتب أيضا بتعزيز دوره في مجال تيسير التواصل بين الدول الأعضاء والأمم المتحدة وهذه الوكالات، مما أدى إلى زيادة زيارات المكتب من جانب كبار المسؤولين الحكوميين، بما في ذلك رؤساء دول أو حكومات أوكرانيا وإيطاليا وجنوب أفريقيا وفرنسا وقبرص وكازاخستان ولاتفيا وناميبيا.

١٤٧ - وقد تضاعف التعاون مع المنظمات الأوروبية، الإقليمية ودون الإقليمية. وتعززت الاجتماعات الاستشارية الثلاثية التي عقدت مع مجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبرامج الأمم المتحدة التي تتخذ من جنيف مقرا لها، وذلك من خلال مشاركة لجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمة الدولية للهجرة. وقد شُرع في جهود تعاونية عملية، ولا سيما في ميدان تقاسم المعلومات عن طريق استخدام التكنولوجيا الحديثة. وبالإضافة إلى ذلك، تزايدت مشاركة المكتب في الاجتماعات الوزارية والتقنية لهذه المنظمات.

١٤٨ - وقد تجسدت أنشطة مكتب الأمم المتحدة في جنيف في مجال إعادة البناء والتأهيل فيما بعد النزاع من خلال مشروع المجتمعات التي مزقتها الحروب، وهذا المشروع يحاول، تحت رعاية معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، أن يحدد الاستجابات السياسية المتكاملة الجديدة إزاء التفاعلات المعقدة فيما بين أنشطة حفظ السلام والإغاثة والإصلاح والتنمية. كما شارك المكتب في المحافل الاقتصادية الرئيسية، من قبيل المحفل الاقتصادي العالمي الذي عقد في دافوس بسويسرا.

١٤٩ - ومن منطلق الاضطلاع بدور "عنصر التيسير" فيما بين البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في أوروبا ورابطة الدول المستقلة، شرع المكتب في القيام بمشروع تعاوني، بدعم من اللجنة الاقتصادية لأوروبا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بشأن وضع تصنيف ميسر لأنشطة الأمم المتحدة العالمية التي يجري الاضطلاع بها في هذه البلدان. وبالإضافة إلى ذلك، ففي مجال نزع السلاح، نظّم المكتب حلقة دراسية لوسائل الإعلام عن أعمال مؤتمر نزع السلاح، وعملية التفاوض بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومؤتمر استعراض اتفاقية الأسلحة التقليدية.

١٥٠ - ومنذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ حتى حزيران/يونيه ١٩٩٦، قُدمت الخدمات اللازمة لـ ٥١٥ ٦ اجتماعا (منها ٢٧٩ اجتماعا خارج جنيف) من جانب شعبة خدمات المؤتمرات (٢٠٥ ٥ اجتماعا بترجمة شفوية و ٠١٠ ٤ اجتماعا بدون ترجمة شفوية). وهذا يشكل زيادة مقدارها ٢ في المائة عن الفترة السابقة، حيث قُدمت الخدمات اللازمة لـ ٣٧٦ ٦ اجتماعا (منها ٥٦٣ اجتماعا خارج جنيف (٥٢٩ ٢ بترجمة شفوية و ٨٤٧ ٣ بدون ترجمة شفوية). وقد أدى التعاون المعزز بين مقر الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة في جنيف ومكتب الأمم المتحدة في فيينا إلى تحسين استخدام الموارد المتاحة فيما بين هذه المراكز الرئيسية الثلاثة للمؤتمرات. وما فتئ مكتب الأمم المتحدة في جنيف يقوم أيضا باستكشاف الوسائل الكفيلة بتحسين تقديمه للخدمات من خلال تعزيز استعمال التكنولوجيات الحديثة. وشعبة خدمات المؤتمرات بالمكتب متصلة، على سبيل المثال بشبكة "إنترنت"، مما يسمح بـ "نقل الملفات" إلى سائر مواقع العمل ومراكز المؤتمرات، وكذلك بالوصول إلى قواعد البيانات، من قبيل مسارد المصطلحات. وقد جعلت الشعبة بياناتها متاحة على صفحة 'ملف' المكتب الذي تحويه شبكة الإنترنت.

١٥١ - وإلى جانب تقديم الخدمات اللازمة لهيئاته الدائمة، يلاحظ أن المكتب قد استضاف عددا من الاجتماعات الهامة المتصلة بالمسائل السياسية أو مسائل حفظ السلام، مثل المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، ولجنة الأمم المتحدة للتعويضات، والمؤتمرين الاستعراضيين لمعاهدة الأسلحة البيولوجية ومعاهدة الأسلحة التقليدية، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. وبالإضافة إلى ذلك، ما زالت خطة العمل، التي اعتمدت في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٩٣، تؤدي إلى تشكيل أفرقة عاملة جديدة تقوم بعقد اجتماعاتها في جنيف.

١٥٢ - وبالتعاون مع مكتبة داج همرشولد بالمقر، تقوم المكتبة في جنيف، بصفة مستمرة، بتغذية نظام الأمم المتحدة للمعلومات الببليوغرافية، كما أنها تحتفظ بنظام الإدارة المتكاملة القائم لديها (URICA). وتوفر الوصول لعدد من قواعد البيانات الخارجية، كما أنها اقتنت، في السنوات القليلة الماضية، مجموعة من الأقراص المدمجة (سي. دي. روم). وقامت المكتبة مؤخرا بتركيب وحدة للخدمة لإتاحة ما يقرب من ٤٠ من الأقراص المذكورة على شبكة "تبادل البيانات عبر الألياف الضوئية" بقصر الأمم. ويتم أيضا إنتاج هذه الأقراص داخليا.

١٥٣ - ولإحياء ذكرى حل عصبة الأمم ونقل أصولها إلى الأمم المتحدة في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٤٦،

قامت المكتبة باستحداث منتجات الكترونية لوسائط الإعلام في صورة كتيب سمعي للأقراص المدمجة. وجرى أيضا تنظيم عدد من المعارض بالتعاون مع معهد الهندسة المعمارية بجامعة جنيف.

مكتب الأمم المتحدة في فيينا

١٥٤ - مكتب الأمم المتحدة في فيينا، برئاسة المدير العام جورجيو غياكوميللي هو مقر أنشطة الأمم المتحدة في ميادين مكافحة إساءة استعمال المخدرات، ومنع الجريمة والعدالة الجنائية واستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية والقانون التجاري الدولي. ويعد المكتب أيضا موقعا مهما لعقد الاجتماعات ومركزا لدعم عمليات حفظ السلام.

١٥٥ - وإزاء التهديد الواضح والمتزايد الذي تشكله الجريمة بالنسبة إلى السيادة والاستقرار والديمقراطية والتنمية على الصعيد الوطني، وعلى نحو ما أشارت إليه الجمعية العامة في قراراتها ١٤٦/٥٠ و ٢١٤/٥٠ فقد تم تطوير فرع منع الجريمة والعدالة الجنائية بمكتب الأمم المتحدة في فيينا ورفع مستواه إلى مستوى الشعبة بحيث يتسنى له على نحو أفضل تعزيز الاستراتيجيات الرامية إلى مكافحة النزعة الإجرامية وتحسين التعاون الدولي في هذا الميدان.

١٥٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واجه برنامج منع الجريمة والعدالة الجنائية متطلبات تشريعية متزايدة تجلت على سبيل المثال في برامج العمل التابعة له التي زادت إلى أكثر من الضعف في السنوات الأخيرة وأذنت بتنفيذها الهيئات التشريعية بالأمم المتحدة بما فيها لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية فضلا عن الاحتياجات التي تعين على هذا البرنامج أن يتناولها.

١٥٧ - وعملت الشعبة على التنسيق لعقد حلقة عمل وزارية عن الجريمة المنظمة عبر الوطنية في بوينس آيرس بالأرجنتين في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، رامية إلى تحديد مشاريع التعاون التقنية الممكنة للمساعدة على تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الوزاري المعقود في نابولي عام ١٩٩٤ بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وقد نجم عن الحلقة التدريبية مشروعان الأول يقضي بتكييف الوسائل المستخدمة في مجالي التنظيم والإدارة القانونية لمنع ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والآخر لتعزيز الحكم من خلال مكافحة الفساد. ووافق الوزراء كذلك على بعض العناصر الأساسية لإدراجها في اتفاقية دولية جديدة لمناهضة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

١٥٨ - وفي العام الماضي، استهلت الشعبة الدراسة الدولية للأمم المتحدة بشأن تشريعات الأسلحة النارية استجابة إلى القرار ٩ الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة التاسع المعني بمنع الجريمة ومعاقبة المجرمين (القاهرة، ٢٩ نيسان/أبريل - ٨ أيار/مايو ١٩٩٥) عن "تنظيم حمل الأسلحة النارية لأغراض منع الجريمة والسلامة العامة" وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٧/١٩٩٥ الجزء رابعا ألف. ومن المتوقع أن تكفل الدراسة، في عام ١٩٩٧ تزويد الدورة السادسة للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، بوصفها الهيئة المسؤولة عن توجيه السياسات في هذا الميدان، بالمعلومات التي يمكن على أساسها وضع التوصيات والتوجيهات من أجل تقليل مدى العنف المرتبط بالأسلحة الصغيرة التي تقتل مئات الآلاف من البشر سنويا.

١٥٩ - وخلال الدورة الخامسة للجنة أحرزت أوجه تقدم في مجالات شتى. ففي إطار متابعة البيانات التي أدلى بها رؤساء الدول والحكومات خلال الاجتماع التذكاري الاستثنائي للجمعية العامة، أوصت اللجنة الجمعية العامة باعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن الجريمة والسلامة العامة. كما أوصت بإصدار قرار بشأن الإجراءات المتخذة لمحاربة الفساد يشمل نص مدونة لقواعد سلوك الموظفين العموميين بالإضافة إلى قرارات بشأن مواضيع شتى منها القضاء على العنف الموجه ضد المرأة وتطبيق ضمانات تكفل حماية حقوق الذين يواجهون عقوبة الإعدام، وتنفيذ إعلان نابولي السياسي، وبرنامج العمل العالمي لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ودور القانون الجنائي في حماية البيئة والتدابير الرامية لمنع الاتجار غير المشروع في الأطفال.

١٦٠ - كذلك فإن مسألة حقوق ضحايا الجريمة وسوء استعمال السلطة في الساحة الدولية ظلت تتطور منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة السابع المعني بمنع الجريمة ومعاقبة المجرمين في عام ١٩٨٥. وتولى اجتماع لفريق خبراء معني بهذه المسألة، عقد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، وضع استراتيجية لمشروع بشأن دليل عن تنفيذ المبادئ الأساسية للعدالة المكفولة لضحايا الجريمة وسوء استعمال السلطة، كما وضع المبادئ الضامنة لحقوق ومصالح الضحايا في الإجراءات القضائية التي ستباشرها محكمة جنائية دولية مقترحة. ثم أعد الاجتماع سلسلة من مشاريع التعاون التقني ذات الصلة.

١٦١ - وعمدت شعبة منع الجريمة والعدالة الجنائية إلى توسيع نطاق خدماتها الاستشارية خلال الفترة المشمولة بالتقرير كيما تشمل الدورات التدريبية والحلقات الدراسية وحلقات العمل عن مواضيع متنوعة

منها مثلا تدريب الشرطة المدنية، وتحسين خدمات الادعاء العام وتعزيز حقوق الإنسان في العدالة الجنائية وقضاء الأحداث ومعاملة المجرمين، وإصلاح أنظمة التقويم وإدارة العدالة الجنائية. كما استهلت الشعبة أول برامجها للزمالة ليشمل سبعة مشاركين من بلدان نامية.

١٦٢ - أما الأنشطة الأخرى التي اضطلعت بها الشعبة فشملت: توزيع الدفعة الخامسة من الدراسة الاستقصائية للأمم المتحدة عن اتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية؛ نشر الأعداد المختلفة من المجلة الدولية للسياسة الجنائية ومنع الجريمة والعدالة الجنائية ورسالة الاتجاهات؛ زيادة المواد الالكترونية المختلفة المتاحة عبر شبكة معلومات الأمم المتحدة بشأن الجريمة والعدالة. وتشمل المواد التي أضيفت مؤخرا إلى الشبكة المذكورة جميع وثائق الدورة الخامسة للجنة باللغات الاسبانية والانكليزية والفرنسية وقاعدة بيانات بشأن تسليم المجرمين والمساعدة القضائية/القانونية ونقل السجناء الأجانب.

١٦٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واجه مكتب شؤون الفضاء الخارجي طلبا متزايدا من جانب الدول الأعضاء للحصول على تكنولوجيات الفضاء التي يمكن تطبيقها في البرامج الوطنية لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولحماية البيئة. وتلقى المكتب كذلك عددا متزايدا من الطلبات لتقديم الدعم في ميادين شتى بما في ذلك تنظيم حلقات العمل لمتخذي القرارات والدورات التدريبية للاختصاصيين بالإضافة إلى إسداء الخدمات الاستشارية التقنية ولا سيما في استخدام التوابع الاصطناعية للاتصالات (السواتل) وبيانات مراقبة الأرض.

١٦٤ - وعن طريق برنامج الأمم المتحدة بشأن التطبيقات الفضائية، نظّم المكتب حلقات عمل ودورات تدريبية وندوات عن مختلف جوانب علم وتكنولوجيا الفضاء وتطبيقاتهما على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما قدم المكتب خدمات استشارية تقنية من أجل تنمية القدرات الفضائية الوطنية في البلدان النامية بما في ذلك تقديم المساعدة على وضع وتنفيذ المشاريع النموذجية عن التطبيقات الفضائية. ثم واصل المكتب خدمة لجنة الجمعية العامة المعنية باستخدامات الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية وكذلك لجنتها الفرعية العلمية والتقنية ولجنتها الفرعية القانونية بالإضافة إلى الهيئات الأخرى التابعة لها وقد أحرزت اللجنة في دورتها التاسعة والثلاثين تقدما ملموسا بإنجازها نص إعلان بالمبادئ بشأن تقاسم منافع تكنولوجيا الفضاء.

١٦٥ - وأحرز تقدم ملموس في إنشاء المراكز الإقليمية لتدريس علوم وتكنولوجيا الفضاء في البلدان النامية، وفي كل منطقة تغطيها اللجان الإقليمية وستتولى هذه المراكز توفير التعليم والتدريب في التخصصات والتطبيقات المتصلة بالفضاء. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، تم في الهند افتتاح مركز آسيا والمحيط الهادئ وبدأت في نيسان/أبريل ١٩٩٦ أولى الدورات التي تستغرق تسعة أشهر وينخرط فيها ٢٦ دارسا. أما مركز أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي سوف تستضيفه البرازيل والمكسيك فمن المتوقع أن يصبح جاهزا للعمل في عام ١٩٩٦. وفيما يتعلق بمنطقة أفريقيا، تم تحديد المغرب ونيجيريا بوصفهما البلدين المضيفين للمركزين المتعلقين بالبلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية وبالانكليزية على التوالي.

١٦٦ - وقد أدت التوصيات الصادرة عن حلقات العمل السابقة في البرنامج المتعلق بالتطبيقات الفضائية إلى أوجه تقدم عملية في ميدان التعاون الإقليمي. فحلقة العمل الأولى التابعة للأمم المتحدة بشأن علوم الفضاء الأساسية، المعقودة في الهند عام ١٩٩١ أفضت إلى إنشاء مرصد فلكي وطني في سري لانكا تم افتتاحه في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ وسوف يضم تليسكوبا عاكسا يستخدم في البحوث وحصل عليه المكتب بفضل منحة معونة ثقافية من اليابان. أما حلقات العمل الأخرى بشأن علوم الفضاء الأساسية فقد أدت بدورها إلى تطوير أكبر تليسكوب في أفريقيا يضمه مرصد القطامية في مصر وإلى إنشاء مرصد فلكي في هندوراس.

١٦٧ - وفي إطار دائرة المعلومات الفضائية، عمل المكتب في عام ١٩٩٥ على مزيد من تطوير قاعدة بيانات الحاسوب التي يملكها وملفه الخاص على شبكة الإنترنت الذي يشمل معلومات مستكملة عن أعمال المكتب وعن الأنشطة المتصلة بالفضاء التي تضطلع بها الأمم المتحدة بالإضافة إلى معلومات مقدمة من الدول الأعضاء عن أنشطتها الوطنية في مجال الفضاء. وطبقا لاتفاق تم التوصل إليه في الدورة السابعة عشرة للاجتماع المشترك بين الوكالات بشأن أنشطة الفضاء الخارجي، المعقود في شباط/فبراير ١٩٩٦، استهل المكتب الإجراءات اللازمة للعمل بوصفه المنسق المركزي لتوسيع استخدام شبكة الإنترنت كوسيلة لتدعيم التنسيق فيما بين الوكالات وكفالة إتاحة المعلومات الموجودة على الشبكة المذكورة بشأن أعمال وكالات الأمم المتحدة.

١٦٨ - وفي إطار الخدمات التداولية، واصل المكتب تطوير خططه لدعم الأعمال التحضيرية في اللجان الحكومية الدولية من أجل العمل في عام ١٩٩٩ على

عقد دورة استثنائية للجنة استخدام الفضاء في الأغراض السلمية (UNISPACE-III) تكون مفتوحة أمام جميع أعضاء الأمم المتحدة إلا إذا تم الوصول إلى اتفاق بعقدها في عام ٢٠٠٠.

١٦٩ - وأخيرا ففي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت شعبة الخدمات الإدارية والمشتركة في مكتب الأمم المتحدة في فيينا خدمات الدعم الإداري والمشترك إلى وحدات وبرامج الأمم المتحدة في فيينا وإلى معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة في روما. وقدمت الشعبة كذلك الدعم لعمليات حفظ السلام كما اضطلعت بخدمات مؤتمرات موحدة للاجتماعات التي عقدتها الأمم المتحدة/منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بالإضافة إلى الاجتماعات الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة وأدارت بعضا من الخدمات المشتركة لمركز فيينا الدولي. ومن ١ آب/أغسطس ١٩٩٥ إلى ١ تموز/يوليه ١٩٩٦، بلغ مجموع ما تم تخطيطه وخدمته في فيينا ٤٠٠ ٢ اجتماع بزيادة تناهز تسعة في المائة عن السنة السابقة. وفي أعقاب الأخذ بعملية الترجمة من بُعد في عام ١٩٩٥ اتخذت التدابير لجعل هذه الممارسة معيارا موحدا أدى إلى تحقيق وفورات كبيرة.

مكتب الأمم المتحدة في نيروبي

١٧٠ - في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ أنشئ مكتب الأمم المتحدة في نيروبي من خلال دمج جميع مرافق الدعم التي كانت قبل ذلك تقدم بصورة منفصلة من جانب كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة والموئل والخدمات المشتركة فضلا عن تجميع الموارد التي كانت مخصصة للمسائل الإدارية. وتتمثل وظيفة المكتب في تقديم طائفة واسعة من الخدمات الإدارية إلى كل من برنامج البيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) بما في ذلك إدارة الموارد البشرية والأمور المالية وخدمات المؤتمرات والخدمات الالكترونية وخدمات الدعم مثل التعاقد والمشتروات والسفر وإدارة المباني والأمن والسجل والبريد.

١٧١ - وقد أدى إنشاء مكتب الأمم المتحدة في نيروبي إلى إنهاء الازدواجية في الخدمات وفي الوقت نفسه أتاح فرصة لتحقيق وفورات كبيرة في الحجم. وهذا المكتب مسؤول أمام المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفها أكبر موظف في نيروبي.

لجنة التنسيق الإدارية

١٧٢ - بعد انطلاقة مبادرة الأمم المتحدة الخاصة من أجل أفريقيا على نطاق المنظومة في ١٥ آذار/مارس ١٩٩٦، التي يرد وصفها أدناه بمزيد من التفصيل في سياق الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، ركزت لجنة التنسيق الإدارية اهتمامها على الترتيبات الكفيلة بتنفيذ المبادرة المذكورة تنفيذا فعالا وعادلا. وقد أكد جميع الرؤساء التنفيذيين لوكالات الأمم المتحدة ومنظماتها من جديد دعمهم الكامل للمبادرة بوصفها جزءا لا يتجزأ من التزام متجدد من جانب منظومة الأمم المتحدة بالعمل على المزيد من التنفيذ الفعال لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات ومساهمة المنظومة في تلبية الأولويات الإنمائية للحكومات الأفريقية على النحو المبين في خطة عمل القاهرة لعام ١٩٩٥ والخطط الإقليمية الأخرى.

١٧٣ - ولاحظت اللجنة، مع التقدير، أن كثيرا من مجالس إدارات المنظمات قد بدأت تتعامل بالفعل مع المبادرة. واستعرضت الخطوات المتخذة لمتابعة المبادرة على نطاق المنظمات وكذلك على الصعيدين القطري والإقليمي. وأعربت اللجنة عن ارتياحها إزاء التقدم المحرز من جانب "الوكالات الرائدة" المكلفة، التي تعمل في تشاور وثيق مع الحكومات الأفريقية وفي تعاون مع المنظمات الأخرى المعنية، على صياغة استراتيجيات التنفيذ للعناصر المختلفة من المبادرة. كما جرى التشديد على أهمية تعزيز بيئة اقتصادية مواتية لتعبئة الاستثمارات المحلية والأجنبية وبناء القدرات من أجل وضع السياسات وحفز الأنشطة الانتاجية. وتم التأكيد على عدد من المواضيع القطاعية المشتركة اللازم التطرق إليها في جميع عناصر الخطة مثل إدماج قضايا المرأة في صلب الأنشطة الرئيسية.

١٧٤ - وسلم أعضاء لجنة التنسيق الإدارية بأن أثر المبادرة الخاصة سوف يعتمد إلى حد كبير على فعالية الإجراءات المشتركة المتخذة على الصعيد القطري، وتعهدوا بتقديم الدعم الكامل إلى المنسقين المقيمين في المنطقة وهم يمارسون دورهم الرئيسي الذي سوف يدعون إلى الاضطلاع به في هذا المضمار. واللجنة المذكورة تتابع بنشاط سبل العمل على المزيد من تعزيز الشراكات القائمة بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني ومجتمع المانحين. وقد أكدت اللجنة بقوة على ضرورة إيلاء اهتمام خاص، لدى تنفيذ المبادرة، إلى الأوضاع الخاصة التي تواجه البلدان المتضررة من النزاعات وغيرها من حالات الطوارئ، وإلى العمل في ظل هذه الظروف على سد الثغرة الفاصلة بين المساعدات المقدمة وبين التدابير اللازمة لتلبية احتياجات التنمية في الأجل الطويل. وقد سلمت أيضا بأن الأمر يتطلب إعادة تخطيط الميزانيات القائمة والموارد الجديدة من أجل تمويل البرامج التي تشملها المبادرة: والبرمجة المشتركة في ظل المبادرة لا بد وأن تفضي إلى استخدام أكفأ للموارد المتاحة وهذا من شأنه أن يساعد بدوره على اجتذاب المزيد

من التمويل. وأخيرا فقد أدركت لجنة التنسيق الإدارية مدى الحاجة إلى توخي الدقة في رصد وتقييم التقدم المحرز على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية ووضع مؤشرات فعالة للأداء. وقررت أن تبقي قيد الاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ المبادرة في كل دورة تعقدها مستقبلا.

١٧٥ - وفي نفس السياق العام، رحبت لجنة التنسيق الإدارية بالمبادرة التي شارك فيها كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من أجل اقتراح "إطار للعمل" لحل مشاكل الديون التي ترزح تحتها البلدان الشديدة المديونية ويقصد إلى التصدي إلى مشكلة الديون في مجملها التي تتأثر بها البلدان وذلك على أساس كل حالة على حدة. وقد أكدت لجنة التنسيق الإدارية أن حل مشاكل ديون البلدان الأفريقية سيشكل خطوة رئيسية تكفل التقدم نحو تحقيق الغايات الإنمائية لتلك البلدان.

١٧٦ - وفي الدورة الأخيرة التي عقدتها اللجنة، أولي اهتمام خاص للترتيبات اللازمة لتقديم دعم متناسق من أجل المتابعة على الصعيد الوطني. وتواصل ثلاث فرق للعمل تابعة للجنة التنسيق الإدارية أعمالها حاليا حول مواضيع الأولوية التي تتقاطع مع خطط العمل التي اعتمدتها المؤتمرات. وهذه الفرق الثلاث تعد بمثابة آليات ملتزمة بمواعيد زمنية محددة. ومنها فرقة تتناول بيئة التمكين من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية حيث يعمل البنك الدولي بوصفه الوكالة الرائدة، وفرقة ثانية معنية بالعمالة وسبل المعيشة المستدامة والوكالة الرائدة في هذا المجال هي منظمة العمل الدولية أما الثالثة فتتولى موضوع الخدمات الاجتماعية الأساسية والمنظمة الرائدة لهذا الموضوع هي صندوق الأمم المتحدة للسكان. وهذه المجموعة الأخيرة تمثّل امتدادا لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات التي كانت قد أنشئت أصلا لتنسيق المتابعة الفورية التي تقوم بها المنظومة للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية.

١٧٧ - ومن أجل المزيد من التقدم في مجال القضاء على الفقر، وطبقا لأهداف الالتزامات المعتمدة في تلك المؤتمرات، ولا سيما في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، فإن هذا الموضوع يشكل هدفا مشتركا وأساسيا تنطلق منه أعمال جميع تلك الآليات. وأما الأهداف الرئيسية في مجال السياسات، ومنها مثلا تعزيز حقوق الإنسان للمرأة والنهوض بالمرأة التي كانت محور تركيز اثنين من المؤتمرات العالمية المعقودة مؤخرا، فيتم متابعتها بواسطة فرق العمل في سياق الموضوع الذي تختص به كل منها. كما سيتم إدماج محصلة الموئل الثاني ضمن أعمال فرق العمل المذكورة.

١٧٨ - وقد قررت لجنة التنسيق الإدارية أيضا إنشاء لجنة مشتركة بين الوكالات معنية بالمرأة ومكلفة بأن تقوم، بصورة شاملة على نطاق المنظومة بأسرها بمعالجة جميع جوانب منهاج العمل المعتمد في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة بالإضافة إلى التوصيات المتصلة بنوع الجنس الناجمة عن المؤتمرات الدولية الأخرى المعقودة مؤخرا التي تندرج ضمن نطاق المنظومة.

١٧٩ - وقامت لجنة التنسيق الإدارية بتحديد فرص الوصول العالمي الشامل إلى الخدمات الأساسية في مجالات الاتصالات والمعلومات بوصفها مسألة أخرى مهمة ومشتركة بين القطاعات وباعتبارها موضوعا لمشروع جديد مشترك بين الوكالات يتولى الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية مهام الوكالة الرائدة لتنفيذه.

١٨٠ - كذلك واصلت لجنة التنسيق الإدارية، في دورتها الأخيرة، استعراضها للتجربة المتحصلة في عمليات تبسيط وإعادة تنظيم آلية اللجنة المذكورة التي بدأ العمل بها عام ١٩٩٣. وساد تسليم عام بين أعضاء لجنة التنسيق الإدارية بأن إعادة التنظيم أتاحت على نحو ملموس تعزيز أداء لجنة التنسيق الإدارية وفعالية الهيئات الفرعية التابعة لها. وهناك تحسينات أخرى متوخاة من شأنها العمل على الأصعدة كافة على الاستمرار حسب نمط متسق في تحقيق نتائج عملية وملموسة من خلال اتباع سياسات وتنسيق برنامجي أكثر فعالية مع وضع مبادرات مشتركة في المجالات الرئيسية التي تهم المنظومة بأسرها. ويرد أدناه وصف لبعض المبادرات الحالية من هذا النمط يرد في سياق الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية.

١٨١ - وتعمل لجنة التنسيق الإدارية على اتخاذ مزيد من الخطوات لتدعيم قدرتها على تعزيز التقييمات المشتركة للبيئة التي يقوم بها الرؤساء التنفيذيون حيث يتم التعاون والتنمية على الصعيد الدولي وكذلك للتطورات التي تطرأ على الهيئات الحكومية الدولية والاستجابات الجماعية المطلوبة من جانب المنظمات والتوقعات التي تتطلع إليها حكومات الدول الأعضاء والجمهور بشكل عام فيما يتعلق بكفاءة وفعالية تقديم الخدمات ولا سيما على الصعيد القطري، بما في ذلك تدعيم الصلات التي تربط بين المساعدات المتعددة الأطراف والثنائية ثم بين المساعدات المقدمة في حالات الطوارئ وبعد انقضاء حالات الطوارئ والمساعدات الإنمائية. ويتم كذلك الأخذ بتدابير لتعزيز قدرة لجنة التنسيق الإدارية على رصد وتوجيه عمليات المتابعة المنهجية على نطاق المنظومة بأسرها من نتائج وقرارات تتوصل إليها اللجنة.

١٨٢ - وفيما يتعلق بالهيئات الفرعية التابعة للجنة، تتخذ الخطوات التي تجعل أعمالها أكثر توجها نحو رسم السياسات وإنجاز المهام مع تعزيز فعاليتها الشاملة من حيث التكاليف. ويجري التوسع في استخدام الشبكات الالكترونية وتطوير استخدام مرافق الأمانات الممولة بصورة مشتركة والإكثار من اللجوء إلى "الوكالات الرائدة" أو ترتيبات "مديري المهام" ومرونة استخدام الأفرقة العاملة أو فرق العمل في الوكالات المعنية لتحقيق أغراض محددة، وكلها بين الوسائل التي يجري اتباعها لتقليل عدد الاجتماعات المشتركة بين الوكالات وتعزيز الوفورات وأوجه الكفاءة الشاملة.

١٨٣ - كذلك واصلت لجنة التنسيق الإدارية خلال الفترة المشمولة بالتقرير استعراض وتعزيز عمليات الإصلاح في جميع أنحاء المنظومة بما في ذلك تدعيم الترتيبات المشتركة بين الوكالات على الصعيد القطري ورصد الحالة المالية على صعيد المنظومة بأكملها والأخذ بتحسينات في إدارة النظام الموحد.

باء - ضمان وجود قاعدة مالية كافية

١٨٤ - في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٦ زادت الاشتراكات المقررة غير المسددة على ٣ بليون دولار ومن هذا المبلغ يخص الميزانية العادية ٠,٨ من البليون بالإضافة إلى ٢,٢ بليون لميزانيات حفظ السلام (انظر الشكل ٧). ولم يسدد الالتزامات كاملة للميزانية العادية لعام ١٩٩٦ سوى ٨٣ بلدا.

الشكل ٧

حالة الاشتراكات

(حفظ السلام والميزانية العادية)[أ] [ب]

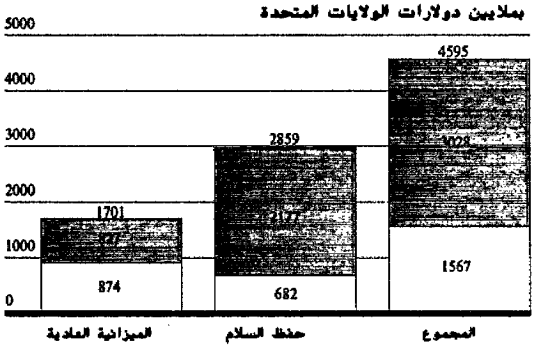

(أ) في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٦، يشمل مبالغ غير مسددة من اشتراكات سنوات سابقة.

(ب) في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٦ لا يشمل اشتراكات مقررة (٣٤,٨ مليون دولار) ومبالغ محصلة (١١ مليون دولار) واشتراكات مستحقة الدفع (٢٢,٨ مليون دولار) عن المحكمتين الدوليتين لرواندا ويوغوسلافيا السابقة.

١٨٥ - وقد جاء المبلغ الذي تعيّن على المنظمة أن تقترضه من حسابات حفظ السلام في نهاية عام ١٩٩٥ من أجل تلبية الاحتياجات الملحة للنقدية في الميزانية العادية مرتفعا بصورة لم يسبق لها مثيل وهو: ١٧٦ مليون دولار. كذلك لم يسبق من قبل أن تجلت حقيقة أن الأموال المقترضة على حساب عمليات حفظ السلام لم يتم سدادها قبل نهاية العام مما نتج عنه أن المنظمة بدأت في عام ١٩٩٦ تشهد موقفا نقديا سلبيا بالنسبة إلى الميزانية العادية.

١٨٦ - وعلى مدار عام ١٩٩٦ فإن التأخيرات وعوامل التذبذب في عمليات قيام الدول الأعضاء بسداد اشتراكاتها المقررة أوصلت المنظمة إلى حالة نقدية سلبية مرتين أخريين، الأولى في نهاية شهر أيار/مايو والثانية في نهاية شهر تموز/يوليه. ومن ثم فقد اضطرت المنظمة من جديد إلى اللجوء إلى الاقتراض مؤقتا من حسابات حفظ السلام مما نجم عنه أنه بنهاية عام ١٩٩٦، ستكون الأمم المتحدة مدينة للدول الأعضاء بمبلغ ٦٧٥ مليون دولار عن القوات والمعدات. وقد أدى السداد الكامل من جانب ٨٠ من الدول الأعضاء لأنصبة الميزانية العادية المستحقة عليها بتاريخ ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٦ مقارنة مع ٥٧ من الدول الأعضاء في نفس التاريخ في العام الماضي، فضلا عن مقرر الجمعية العامة الذي يقضي بعدم العمل مؤقتا على استخدام الائتمانات المتاحة من الولايات السابقة للأنصبة المقررة في حفظ السلام، إلى تحسّن في موقف التدفق النقدي العام للمنظمة. وفي هذا المضمار، فإنني أعرب عن امتناني للجهود التي بذلتها كثير من الدول الأعضاء، وإن كنا لا نزال نواجه حالة متناقضة في موقف الميزانية العادية حيث نصادف تدفقا نقديا سلبيا ومتواصلا على نحو ما شهدناه وما نتوقعه لأشهر كثيرة من العام. وبغير سداد المزيد من الاشتراكات الرئيسية والكبيرة قبل نهاية العام فإن حساب الرصيد النقدي الإجمالي للميزانية العادية ولميزانية حفظ السلام بالأمم المتحدة سيكون منخفضا بصورة خطيرة.

١٨٧ - وفي شباط/فبراير ١٩٩٦ تحدثت إلى الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بالحالة المالية للأمم المتحدة مؤكدا على الأهمية العاجلة التي تتسم بها الأزمة المالية وذكرت أن طريق المستقبل يتطلب أن نتخذ إجراءات فورية فيما نمعن التفكير والنقاش بشأن التماس الحل في الأجل الطويل. وأشرت إلى أن مواجهة أزمة التدفق النقدي في الأجلين الفوري والقصير يقتضي من الدول الأعضاء أن تفي بالتزاماتها وتسدد اشتراكاتها الجارية وكذلك جميع المتأخرات من السنوات السابقة. وفي المدى الأطول، ينبغي وضع جدول جديد بالأنصبة يحظى

بثقة جميع الدول الأعضاء. وقد أكدت للفريق العامل المذكور أن جدول الأنصبة لا بد وأن يعكس الطابع العالمي الشامل للأمم المتحدة. واقترحت في هذا الصدد تحديد سقف بنسبة ٢٠ أو ١٥ في المائة من مجموع الاشتراكات المقررة على أي دولة عضو في الميزانية العادية للأمم المتحدة بما من شأنه أن يوفر توزيعا أكثر تكافؤا للاشتراكات المقدرة ويعبر على نحو أفضل عن حقيقة أن هذه المنظمة هي أداة الدول جميعا.

١٨٨ - وخلال البيان الذي أدليت به في شهر آذار/مارس ١٩٩٦ إلى الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة، تناولت شرطا رئيسيا آخر يتطلبه حل الأزمة المالية في الأجل الطويل وهو: إجراء تغيير في عملية استعراض الميزانية التي تتسم كما يشهد حالها اليوم بقدر بالغ من التعقيد والجمود. وتحتاج عملية استعراض الميزانية إلى تبسيطها وإعادة تركيزها بحيث يتسنى لها أن تكون أداة مرنة وفعالة للتوجيه والإدارة في مجال السياسة العامة سواء للأمين العام أو للدول الأعضاء. ومن ثم تخصص الميزانية البرنامجية الموارد المطلوبة من أجل الأولويات الاستراتيجية المتفق عليها فيما تسمح بالمرونة اللازمة للتكيف مع الاحتياجات المتغيرة.

١٨٩ - وقد خلص الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية والمعني بالحالة المالية للأمم المتحدة، في مداولاته يوم ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ إلى اعتماد تقرير يعرض على الجمعية العامة في دورتها الخمسين. أما الفريق العامل الرفيع المستوى والمفتوح باب العضوية والمعني بتدعيم منظومة الأمم المتحدة فقد أنجز تقريره عن التقدم الذي أحرزه الفريق العامل المذكور في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦ وسوف يعرض التقرير على الجمعية العامة في دورتها الخمسين.

جيم - الذكرى الخمسون

١٩٠ - عملت أمانة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين برئاسة السيدة جيليان مارتن سورنسن على وضع وتنفيذ برنامج عالمي طموح من الأنشطة والنواتج التذكارية. وأفضى ذلك إلى تشكيلات من المواد شملت الملفات الصحفية والرسائل الإخبارية وإعلانات الخدمة العامة للتلفزيون والإذاعة وكتيب معلومات ومجاميع صور فوتوغرافية تصور "الأمم المتحدة وهي تعمل" وكراسة عن الميثاق وملصقات جدارية وقد تم توزيعها جميعا في كل أنحاء العالم. وتم تنظيم معرض للصور الفوتوغرافية بالإضافة إلى عدد من الزوايا الإعلامية المتعددة الوسائل. أما الجهود الإعلامية فقد استهدفت التواصل مع شركاء في الاحتفال من المدارس ودور الإعلام ورابطات الأمم المتحدة وشبكة مراكز الأمم المتحدة للإعلام واللجان الوطنية التي أنشأتها أكثر من ١٢٠ حكومة تحديدا لغرض المشاركة في احتفالات الذكرى الخمسين. ومعظم النواتج والمواد المذكورة أعلاه صالحة للاستمرار "زمنيا" ومن ثم سوف تصلح للاستخدام لعدد من السنين في المستقبل.

١٩١ - كما شملت الأنشطة المختلفة المضطلع بها في سياق الاحتفال بالذكرى نطاقا أوسع وأكثر تنوعا من الأفراد بأكثر مما شمله أي جهد واحد سابق في تاريخ الأمم المتحدة. فبالإضافة إلى الاجتماع التذكاري الخاص، شملت الأنشطة مؤتمرات ومناظرات وبرامج وثائقية وحفلات موسيقية ومعارض ومباريات صحفية وفعاليات رياضية وخدمات دينية وتجمعات بين أبناء أديان مختلفة. وضم المشاركون رؤساء جمهوريات ورؤساء وزارات وأعضاء أسر مالكة ودبلوماسيين وصحفيين ورجال دين من جميع أديان العالم وأكاديميين وممثلين عن منظمات غير حكومية وطلابا وضباطا عسكريين ومسؤولين محليين ووطنيين. وكان الشباب محورا خاصا في جميع مراحل الاحتفال وقد تم تنظيم عدد مرموق من "نماذج" محاكاة الأمم المتحدة على مستوى المدارس الثانوية والجامعات على السواء.

١٩٢ - ثم جاء الاجتماع التذكاري الخاص الذي عقدته الجمعية العامة في المقر في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ حدثا تاريخيا بحق. فلقد كان من شأن التخطيط الدقيق والمتصل، والشبكة الواسعة من الدعم الذي قدمه موظفو الأمم المتحدة ومدينة نيويورك وهيئات الأمن، أن أتيح لزعماء العالم أن يأتوا ويعودوا وسط جو من الأمان والجلال وقد نعموا بالمناسبة معربين عن آرائهم بكلماتهم وحضورهم ذاته عن تأكيد متجدد بالتزام الأعضاء إزاء الأمم المتحدة على أعلى مستوى سياسي.

١٩٣ - ومن أهم النتائج التي أسفرت عنها سَنَة الاحتفال بالذكرى، قوة الدفع التي ولدتها من أجل دراسة جادة للأمم المتحدة من جانب الجامعات وأفرقة المفكرين والحكومات والبرلمانات والدبلوماسيين السابقين والصحفيين والمؤرخين ممن ساهموا جميعا بخبرتهم وبأفكارهم وثقافتهم وبما أدى إلى تعميق الحوار المكثف والبنّاء بالفعل بشأن مستقبل المنظمة، كما أطلق جيلا جديدا من الدراسات عن الأمم المتحدة وأعمالها. وكثير من هذه الدراسات يتم استخدامه كمراجع بواسطة أفرقة العمل المختلفة التابعة للجمعية العامة. وتشير ببليوغرافيا خلاصة أعمال الفريق العامل الرفيع المستوى المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة التي يتم وضع مسودتها حاليا، إلى ما يقرب من ٣٠٠ دراسة وتقرير مطروح في إطار سنة الاحتفال بالذكرى الخمسين.

١٩٤ - وقد أصدرت الإدارات البريدية فيما يكاد يكون جميع الدول الأعضاء طوابع بريد تذكارية احتفالا بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة كما أصدرت أكثر من خمسين من الدول الأعضاء عملات تذكارية لنفس المناسبة ولسوف تواصل الإيرادات المتأتية من هذه المواد تدفقها إلى الأمم المتحدة لسنوات قادمة.

١٩٥ - أما اللجان الوطنية للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين فقد تباينت من حيث مستويات أنشطتها ومبادراتها. فهناك ١٥٢ حكومة عينت لجانا رسمية فيما عملت حكومات أخرى من خلال الرابطات القائمة للأمم المتحدة. وما برحت التقارير القطرية تقدم عن هذا النشاط. وكثير منها يشير إلى أن مبادرات الذكرى السنوية الخمسين سوف تستمر آثارها إلى أجل طويل ومتواصل وخاصة في المدارس. وقد شهد حرم الجامعات على سبيل المثال المزيد من المناقشات والمقررات الدراسية عن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية على نحو أكثر من ذي قبل.

١٩٦ - وقد انتهت فعاليات الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين التي دامت عاما بأكمله وتم حل أمانة الاحتفال بالذكرى السنوية لإنشاء الأمم المتحدة. لكن الدروس المستفادة والأثر الناجم يبقى لكي يدمج ضمن أعمال المنظمة على أساس يومي. إن الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين كان بمثابة عامل حفاز وفعال من أجل تبادل خلاق وطموح بين الآراء حول الأمم المتحدة في لحظة حاسمة من تاريخ العالم. لقد وعت الإنجازات التي حققتها المنظمات خلال نصف القرن الأول من عمرها بينما رسمت طريقا لها في السنوات الخمسين القادمة. والأهم من ذلك أنها ساعدت على توسيع قاعدة الجماهير التي تستند إليها الأمم المتحدة والتي تتفهم وتدعم وجود الأمم المتحدة بوصفها المنظمة العالمية التي آلت على نفسها خدمة الدول الأعضاء وشعوبها.

دال - جامعة الأمم المتحدة

١٩٧ - عقد مجلس إدارة جامعة الأمم المتحدة دورته الثانية والأربعين في الفترة من ٤ إلى ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ في مقره في طوكيو. وركّزت مداولاته برئاسة هيتور غورغولينو دي سوسا، رئيس الجامعة على أولويات أعمال الجامعة حتى نهاية القرن.

١٩٨ - وخلال عام ١٩٩٥ أنشأ المجلس في طوكيو، بجوار مقر الجامعة، مركز البحوث والتدريب الخامس التابع للجامعة وهو معهد جامعة الأمم المتحدة للدراسات المتقدمة من أجل معالجة قضايا عالمية مختارة من تلك المدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة. أما المراكز المختلفة الأخرى للبحث والتدريب التابعة لجامعة الأمم المتحدة وبرامجها فما برحت تتوسع في أنشطتها لكي تلبي الطلب المتزايد على البحث والتدريب المتقدم والمتعدد التخصصات. ومن أبرز ما شهدته السنة كذلك الإنطلاقة الرسمية للأكاديمية الدولية للقيادات التابعة لجامعة الأمم المتحدة وتتخذ مقرها في عمان.

١٩٩ - وفي الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ عقد على مستوى العالم ما يقرب من ١٠٠ من الاجتماعات الأكاديمية لجامعة الأمم المتحدة. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ كان العدد الإجمالي للزمالات التي مُنحت للتدريب في مراكز جامعة الأمم المتحدة للبحث والتدريب وكذلك في المؤسسات المرتبطة والمتعاونة معها ٧٣ زمالة. أما المجالات الرئيسية للتدريب فتشمل الطاقة الحرارية الأرضية، وتكنولوجيا الاستشعار من بُعد، وعلم وتكنولوجيا الأغذية، والتخفيف من مخاطر الزلازل، والعواصف الاستوائية، والبيوتكنولوجيا والأغذية والتغذية. وفي عام ١٩٩٥ كان قد دُرب في مؤسسات بالبلدان النامية ما نسبته ٧٣ في المائة من الزملاء الدارسين بجامعة الأمم المتحدة و ٢٧ في المائة في البلدان الصناعية. وأكثر من ١٤٢٠ من الدارسين على زمالات بجامعة الأمم المتحدة ممن أكملوا تدريبهم منذ عام ١٩٧٦.

٢٠٠ - وتعكف الجامعة على تقييم أنشطتها في مجال التدريب والزمالات كي تضع استراتيجية تكفل تنفيذها بشكل متجانس بما في ذلك تحقيق توازن جغرافي ملائم من حيث توزيعها. كما تعمل الجامعة على تدعيم اتصالها بالصحافة وتعزيز فعالية نشر أنشطتها. وفي هذا المجال الأخير بدأت في نيويورك، ثم في طوكيو خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سلسلة المنبر العام لجامعة الأمم المتحدة. وهي سلسلة تقصد إلى نشر نتائج البحوث التي تجريها الجامعة والحفز على المناقشات بشأن بدائل السياسات وكفالة تبادل الآراء بين الممارسين والدارسين بحيث يتسنى تحديد المجالات التي يمكن أن تجري فيها الجامعة بحوثها في المستقبل. وتم حتى اليوم إنتاج أكثر من ٤٠٠ كتاب وست صحف علمية وعدد كبير من ورقات البحوث والدراسات على أساس بحوث جامعة الأمم المتحدة.

٢٠١ - وفي المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، أصدرت جامعة الأمم المتحدة رسميا مجلدا بعنوان

"المرأة في مواجهة التكنولوجيا: أنماط متغيرة في العمالة في العالم الثالث". وقبيل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) نظمت جامعة الأمم المتحدة في صيف عام ١٩٩٥ مؤتمرا عن مدن العالم ومستقبل الحضر. وقد أعقبه على الفور مؤتمر شاركت فيه جامعة الأمم المتحدة والمعهد العالمي لبحوث اقتصاديات التنمية حول المستوطنات البشرية في العمليات الاقتصادية والسياسية العالمية المتغيرة عقد في هلسنكي. وفي المؤتمر ذاته عقدت جامعة الأمم المتحدة حلقة نقاشية عن العولمة ومستقبل الحضر صدر في إطاره السلسلة الواسعة الانتشار بعنوان "الموئل الثاني والاقتصاد الحضري" وهي حلقة في سلسلة "بحوث من أجل العمل" الصادرة عن جامعة الأمم المتحدة والمعهد العالمي السالف الذكر كما نظمت الجامعة معرضا للكتاب.

٢٠٢ - وفي ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٦ بلغ مجموع التبرعات الملتزم بتقديمها إلى صندوق الهبات والاشتراكات المقدمة للبرامج الجارية والمحددة ٣١٨,٢٧ مليون دولار وقد حصّل منها ٢٨٩,٨ مليون دولار. وفي النصف الأول من عام ١٩٩٦ كان هناك مبلغ قدره ١٦,٤ مليون دولار تم التعهد بالتبرع و/أو المساهمة به إلى صندوق الهبات والمصروفات الجارية؛ أما اشتراكات البرامج المحددة فقد تم تحصيلها ومجموعها ٧٣٦ ٥٣٢ ١ دولار. ومع ذلك فقد واجهت الجامعة عوائق مالية متواصلة بسبب انخفاض دخل الاستثمارات من صندوق الهبات التابع لها مع زيادة المنافسة على الموارد المحدودة. ولهذا بُذلت جهود خاصة على مدار السنة لتنشيط جمع الأموال.

بنـــاء دعائم السلام: التنميـــة، العمل الإنساني وحقوق الإنسان

ألف - تنفيذ خطة للتنمية

٢٠٣ - أنهى الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بخطة للتنمية أعماله للدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة يوم ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ وقدم إلى الجمعية العامة تقريرا بشأن التقدم الذي أحرزه. واستنادا إلى هذا التقرير، قررت الجمعية العامة أن يواصل الفريق العامل جهوده خلال الدورة الخمسين بغية إنجاز خطة للتنمية وتقديم تقرير في هذا الشأن إلى الجمعية في دورتها الخمسين.

٢٠٤ - واجتمع الفريق العامل في الفترة من ٢٠ كانون الثاني/يناير إلى ٢ شباط/فبراير ١٩٩٦. وعقدت دورة ثانية في الفترة من ٢٠ إلى ٣١ أيار/مايو ثم دورة ثالثة يوم ١٢ حزيران/يونيه ورابعة في الفترة من ١٧ إلى ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٦. ومن المقرر عقد دورة خامسة في الفترة من ٣ إلى ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وفي نهاية تموز/يوليه ساد ما يشبه الاتفاق الكامل على الفصلين الأولين من الخطة وهما الإطار العام والأهداف ثم إطار السياسة العامة بما في ذلك وسائل التنفيذ. إلا أن الفصل الثالث - القضايا المؤسسية والمتابعة ما برح معظمه حتى الآن في طور التفاوض المبدئي.

٢٠٥ - والأهداف الرئيسية لخطة للتنمية تشمل تدعيم التعاون الدولي من أجل التنمية، وتعزيز دور وقدرات وفعالية وكفاءة منظومة الأمم المتحدة في مجال التنمية وتدعيم التنمية على أساس نهج متكامل. أما السياق الذي ستتحقق فيه هذه الأهداف فيرد في الفصل الأول من الخطة المذكورة.

٢٠٦ - ويتطرق الفصل الثاني إلى السياسات والتدابير الواجب اتباعها فضلا عن وسائل تنفيذها، كما يتناول القضية المحورية المتمثلة في تعبئة الموارد لصالح التنمية واستخدامها بمزيد من الكفاءة سواء على مستوى الموارد المحلية أو الموارد الخارجية.

٢٠٧ - الفصل الثالث والأخير من خطة للتنمية يتناول هدف تعزيز دور وقدرات وفعالية وكفاءة منظومة الأمم المتحدة. وترد فيه مواضيع شتى من بينها مقترحات للإصلاح للجمعية العامة وبخاصة لجنتيها الثانية والثالثة، والمجلـــس الاقتصـــادي والاجتمـــاعي بما في ذلك لجانه الفنية وأفرقة الخبراء واللجان الاقليمية والصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة ثم الأمانة العامة. أما الفصل السادس فيتطرق إلى التفاعل بين الأمم المتحدة وسائر المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية. وترتبط الاقتراحات بصورة وثيقة بقرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ بشأن إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما بالإضافة إلى أعمال الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة.

٢٠٨ - صفوة القول فإن خطة للتنمية تنطوي على إمكانيات لإرساء أساس مهم للتعاون الدولي في مجال التنمية في السنوات القادمة. كما تشمل عناصر عديدة شتى تتيح نظرة للتنمية أوسع مما كانت عليه في الماضي مع الإقرار بالانجازات السابقة في مجال التعاون الانمائي ولا سيما الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة للجمعية العامة والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع ونتائج دورة المؤتمرات المعقودة في الآونة الأخيرة. ويشكل ربط السياسات والتدابير مع القدرات المؤسسية ملمحا مهما من ملامح خطة للتنمية وهو أيضا دليل قوي على أن المجتمع الدولي ملتزم بالحفاظ على الموقع المركزي الذي تشغله الأمم المتحدة في مجال التعاون الدولي من أجل التنمية.

باء - الأنشطة الإنمائية العالمية

١ - إدارات الأمانة العامة في المقر

إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة

٢٠٩ - إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة برئاسة نيتين دياي تقدم الدعم لمهام التنسيق وصنع السياسات المركزية التي يتولاها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات الفرعية التابعة له بالإضافة إلى اللجنتين الثانية والثالثة التابعتين للجمعية العامة. ويمثّل ضمان تكامل الاهتمامات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في إطار سياسات التنمية وتنفيذها هدفا محوريا تتوخاه الإدارة سواء من حيث هيكلها أو الولاية المكلفة بها.

٢١٠ - وكان تقرير الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (A/50/202-E/1995/76) بمثابة الأساس لاستعراض أولي يجريه المجلس الاقتصادي والاجتماعي وكذلك استعراض شامل للسياسات تجريه الجمعية العامة وأفضى إلى صدور القرار (١٢٠/٥٠) لينص على إطار للسياسات للأنشطة التنفيذية بالنسبة للثلاث سنوات القادمة.

٢١١ - وفي هذا القرار تصدت الجمعية العامة لقضايا الموارد وتعزيز التنسيق والكفاءة والفعالية للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية مع إنشاء الآليات لتنفيذ ورصد أحكام القرار. ثم تطرقت الجمعية إلى أدوات تعزيز المزيد من التعاون في مجالات برمجة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية وتنفيذها ورصدها وتقييمها. فتحدد التدابير الكفيلة بتدعيم عملية مذكرة الاستراتيجية القطرية ونظام المنسق المقيم وعمليات بناء القدرات وتدابير التنفيذ على الصعيد الوطني وتحقيق فكرة المباني والخدمات الإدارية المشتركة والتوسع في المواءمة بين القواعد والإجراءات وغيرها من التدابير اللازمة لتعزيز الكفاءة والفعالية للأنشطة التنفيذية.

٢١٢ - وخلال عام ١٩٩٥ كتبت من جانبي إلى رؤساء الدول أو الحكومات مؤكدا على الأهمية السياسية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في كوبنهاغن في آذار/مارس من ذلك العام، والالتزامات المتعهد بها فيه، واقترحت تعيين مراكز تنسيق وطنية معنية بتنفيذ الالتزامات المتعهد بها. وفي الالتزام رقم ٢ من إعلان كوبنهاغن تعهدت كل دولة حضرت القمة بالعمل على سبيل الاستعجال على صياغة سياسات عاجلة موجهة إلى تخفيف كبير في الفقر الشامل وتحديد موعد زمني مستهدف للقضاء على الفقر المطلق في إطارها الوطني. والاستجابات التي وردت حتى الآن مشجعة.

٢١٣ - وفي دورتها الخمسين، نظرت الجمعية العامة في مسألة تنفيذ محصلة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وفي القرار ١٦١/٥٠ شددت الجمعية على الحاجة إلى وجود إرادة سياسية متجددة وجماعية على الصعيدين الوطني والدولي للاستثمار في الإنسان ورفاهه من أجل تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية. وانتهت الجمعية إلى أن تتولى لجنة التنمية الاجتماعية المسؤولية الأساسية عن متابعة واستعراض تنفيذ نتائج مؤتمر القمة فيما يقدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي التوجيه والإشراف الشاملين والتنسيق على نطاق المنظومة بأسرها في تنفيذ محصلة القمة المذكورة. على أن الجمعية نفسها ستعقد دورة استثنائية في سنة ٢٠٠٠ من أجل استعراض وتقييم شاملين للتنفيذ.

٢١٤ - وكانت الجمعية العامة قد انتهت قبل ذلك، في قرارها ١٨٣/٤٨ إلى إعلان سنة ١٩٩٦ السنة الدولية للقضاء على الفقر. وفي بياني الذي أدليت به في مناسبة بدء السنة، يوم ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أشرت إلى اعتزامي أن أحث كل بلد على أن يعمل، في غضون عام ١٩٩٦ على إعداد عملية لصياغة استراتيجية للقضاء على الفقر المطلق على النحو المتوخى في إعلان كوبنهاغن. ومن أجل أن نحدث أثرا حقيقيا، علينا أن نخصص المزيد من الموارد الوطنية والدولية من أجل تخفيف حدة الفقر.

٢١٥ - وكان محور الأنشطة المضطلع بها خلال السنة يتمثل في تعزيز الوعي بأن الفقر يمكن، بل وينبغي القضاء عليه في جميع أنحاء العالم وفي وضع الهياكل التي تدعم الجهود الدؤوبة في الأجل الطويل من أجل التنفيذ الكامل والفعال للالتزامات والتوصيات المتفق عليها في المؤتمرات الكبرى التي عقدتها الأمم المتحدة. ولسوف أقدم إلى الجمعية العامة تقريرا في دورتها الحادية والخمسين عن الإجراءات المحددة التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ برنامج أنشطة السنة المذكورة، كما سأطرح مقترحات لأنشطة تدعم عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦) الذي أعلنته الجمعية العامة بقرارها ١٠٧/٥٠.

٢١٦ - وفي المرحلة الأولية من متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، نظرت الجمعية العامة في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين. وقد أسهمت شعبة النهوض بالمرأة في هذا المجال بإعداد سلسلة من التقارير ودعم عملية التفاوض مما أفضى إلى اعتماد الجمعية العامة قرارين بشأن المؤتمر ومتابعته. وبالرغم من أن الأزمة المالية للمنظمة كانت تعني أن شغل الوظائف الجديدة التي أذنت بها الجمعية العامة كان يتعين تأخيره، بالإضافة إلى وقف التوظيف لملء الوظائف الحالية في مستوى الإدارة الوسطى، فإن شعبة النهوض بالمرأة أنجزت تقديم الخدمات إلى الدورة الخامسة عشرة للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في كانون الثاني/يناير والدورة الأربعين للجنة مركز المرأة في آذار/مارس.

٢١٧ - وبدأت الأمانة العامة في الاستعداد لدورة عام ١٩٩٧ للجنة مركز المرأة بإعداد تحليلات للسياسات وتنظيم افرقة خبراء متخصصين قبل انعقاد الدورة وعقد حلقات دراسية سيكون من شأنها أن تكفل إثراء الحوارات التي ستشهدها اللجنة. وعقد اجتماعان

لفريقي خبراء في أيار/مايو ١٩٩٦ في مانيلا ركز أولهما على العنف الموجه ضد العاملات المهاجرات وأصدر توصيات لكي تنظر فيها الجمعية العامة. أما الاجتماع الثاني المعني بالمعلومات العالمية من خلال تكنولوجيا شبكات الحواسيب (نيويورك حزيران/يونيه ١٩٩٦) فقد تولدت عنه توصيات بشأن تطوير شبكة رصد أحوال المرأة وهي حيز أساسي على شبكة الإنترنت يقصد إلى تسهيل تبادل المعلومات العالمية من أجل تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين. ومن المقرر عقد المزيد من اجتماعات أفرقة الخبراء حول قضايا من قبيل مشاركة المرأة في حل المنازعات، والمرأة وتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، والمرأة والتدريب والتعليم مدى الحياة، والمرأة في مجال اتخاذ القرار الاقتصادي في الشركات عبر الوطنية والمؤسسات المالية الدولية.

٢١٨ - واعتمدت الجمعية العامة بقرارها ٨١/٥٠ برنامج العمل العالمي للأمم المتحدة للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها. وقد حدد البرنامج الأهداف وتدابير التنفيذ ضمن إطار عالمي بشأن سياسة الشباب بالإضافة إلى مبادئ توجيهية للإجراءات العملية التي ستتخذ على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية.

٢١٩ - وفي قرارها ١٤١/٥٠ أيدت الجمعية العامة الإطار المفهومي للسنة الدولية لكبار السن المقرر الاحتفال بها في عام ١٩٩٩. والاستعدادات للسنة المذكورة جارية حاليا. وقد بدأ عدد من الدول الأعضاء حوارات وطنية وفيما تعمل منظمات غير حكومية دولية على إنشاء شبكات تعاونية في هذا الشأن. وقد عقد المؤتمر المشترك الأول المعني بصحة الشيخوخة في الفترة من ٢٩ نيسان/أبريل إلى ١ أيار/مايو ١٩٩٦ بمقر الأمم المتحدة وشاركت في تنظيمه الأمانة العامة ومنظمة الصحة العالمية ودعمته عدد من الشركات الكبرى واجتذب الحدث كبار الثقات في هذا الميدان.

٢٢٠ - وكان الاهتمام والمشاركة القويان من جانب المنظمات غير الحكومية ملمحا خاصا اتسمت به الأنشطة التي انطوت على متابعة السنة الدولية للأسرة (١٩٩٤) وقد احتفل باليوم الدولي للأسرة بفعاليات خاصة شهدها المقر يوم ١٥ أيار/مايو ١٩٩٦ حول موضوع "الأسر: ضحايا الفقر والتشرد" وأقيمت فعاليات أخرى مماثلة حول العالم.

٢٢١ - وقد أسهم مكتب المنسق الخاص لشؤون أفريقيا وأقل البلدان نموا في التحضير لمبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة من أجل أفريقيا من خلال تقديم مدخلات ومساهمات في الاجتماعات التي عقدتها بشأن المبادرة، اللجنة التوجيهية المعنية بالمبادرة والمنبثقة عن لجنة التنسيق الإدارية وأفرقة العمل المتصلة بهذا الأمر. وقد تصدر المكتب المذكور الاستعدادات لإجراء استعراض منتصف المدة لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات المقرر إجراؤه في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وقدم المكتب دعما على المستوى الفني ومستوى السكرتارية إلى الدورة التنظيمية للجنة الجامعة المخصصة. التي عقدت في مقر الأمم المتحدة يوم ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦.

٢٢٢ - ومنذ اعتماد برنامج العمل الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، فإن العلاقات وأوجه التعاون بين مكتب المنسق الخاص لشؤون أفريقيا وبين المنظمات غير الحكومية ظلت في تطور من خلال المشاورات المتواصلة حول المسائل ذات الأولوية للتنمية الأفريقية ومن خلال الآليات التحضيرية للعمليات المهمة المشتركة بين الحكومات. وقد شمل ذلك نشاطا موازيا لانعقاد الجزء الرفيع المستوى من المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي خصص لبحث تنفيذ برنامج العمل الجديد من خلال موضوع "الأولوية لأفريقيا: حوار سياسي بين العناصر القائمة بالتنمية" بالإضافة إلى مؤتمر المنظمات غير الحكومية المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ قبيل استعراض منتصف المدة. وفضلا عن ذلك فقد عني المكتب بتنسيق تقرير المعلومات الأساسية بشأن الدور الناشئ للمنظمات غير الحكومية في التنمية الأفريقية المستدامة من أجل استعراض منتصف المدة.

٢٢٣ - وفي إطار جهوده لطرح القضايا الشديدة الإلحاح والمؤثرة على التنمية في أفريقيا، شارك مكتب المنسق الخاص مع حكومة اليابان وجامعة الأمم المتحدة في تنظيم ندوة رفيعة المستوى في طوكيو عن السلام والتنمية: مشاكل النزاع في أفريقيا، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ وضمت ٢١ من كبار الاختصاصيين الذين يتميزون بمساهمة نشطة في عمليات منع المنازعات القائمة وإدارتها وحلها. وتطرقت الندوة أيضا إلى مسألة التعمير فيما بعد النزاع. وفي إطار المتابعة لحلقة العمل الدولية عن تنمية القطاع غير الرسمي في أفريقيا، المعقودة في حزيران/يونيه ١٩٩٥ أطلق المكتب فرقة عمل دولية لتصميم برنامج خاص لدعم القطاع غير الرسمي في أفريقيا.

٢٢٤ - وقدم المكتب المساعدة إلى اجتماع شارك فيه فريق خبراء افريقيين لتسهيل التعاون بين البلدان الأفريقية وبلدان جنوب شرقي آسيا وبلدان آسيا الأخرى. وأسفر الاجتماع عن توصيات عملية للتعاون بين آسيا وأفريقيا وسوف تشكل بدورها مساهمة مهمة في المنتدى الثاني لآسيا وأفريقيا المقرر عقده في أوائل ١٩٩٧.

٢٢٥ - وقد فتح باب التوقيع على اتفاقية مكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر وبخاصة في أفريقيا في الفترة من ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ إلى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. ووقعت الاتفاقية ١١٤ دولة والاتحاد الأوروبي. وفي ١ آب/أغسطس ١٩٩٦ كانت قد صدقت عليها وانضمت إليها ٣٧ دولة. وسوف تدخل الاتفاقية حيز النفاذ بعد ثلاثة أشهر من ورود ٥٠ تصديقا. ومن المتوقع أن يتم ذلك في أواخر عام ١٩٩٦ كما أن من المرجح أن يعقد المؤتمر الأول للأطراف في عام ١٩٩٧.

٢٢٦ - وقد أذنت الجمعية العامة بقرارها ٢٤٣/٤٨ بأن تواصل لجنة التفاوض الدولية بشأن التصحر لوضع اتفاقية دولية لمكافحة التصحر، اجتماعاتها في الفترة الانتقالية قبل أن تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ، من أجل الإعداد لعقد الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف ولرصد تنفيذ قراراته بشأن الإجراءات العاجلة المتخذة لمصلحة أفريقيا والإجراءات المؤقتة في المناطق الأخرى. وقد عقدت اللجنة دورتها الثامنة في جنيف في شباط/فبراير ١٩٩٦. وسوف تعقد دورتها التاسعة في نيويورك في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وحددت الجمعية كذلك ولاية الأمانة المؤقتة التي أنشئت بموجب القرار ١٨٨/٤٧. والتي تتولى تقديم الوثائق للجنة التفاوض فيما تواصل برنامجا نشطا لتعزيز الإجراءات المتخذة خلال الفترة الانتقالية من خلال المنشورات وغيرها من المواد الإعلامية بالإضافة إلى سلسلة من أيام التوعية الوطنية والحلقات الدراسية المعقودة في المناطق دون الإقليمية وغير ذلك من الفعاليات. وعملا بقرار الجمعية العامة ١١٥/٤٩، تم الاحتفال في ١٧ حزيران/ يونيه باليوم العالمي لمكافحة التصحر والجفاف.

٢٢٧ - كذلك فإن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ تقترب من اكتمال عضويتها العالمية بعد أن أصبحت ١٥٧ دولة، فضلا عن منظمة تكامل اقتصادي إقليمية واحدة، أطرافا في الاتفاقية فيما يتوقع أن يتلوها أطراف أخرى. وهذا يقارن بعدد إجمالي بلغ ١١٨ طرفا وقت انعقاد الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف (آذار/مارس - نيسان/أبريل ١٩٩٥) وفي ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٦ بلغ مجموع التصديقات على الاتفاقية ١٦٠ تصديقا.

٢٢٨ - وما زالت التزامات البلدان الأطراف المتقدمة النمو، بالحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري محل رصد على أساس اتصالاتها الوطنية فيما تجري المفاوضات لتدعيم تلك الالتزامات في الفترة التي تتجاوز عام ٢٠٠٠. وقد تعززت هذه المفاوضات، المقرر أن تنتهي في عام ١٩٩٧، من خلال الاكتشافات العلمية الجديدة التي توصل إليها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ مؤكدا على أن مناخ العالم في حال من التغير وأن النشاط البشري هو الذي يؤثر عليه. وتتلقى البلدان النامية الأطراف مساعدات مالية من مرفق البيئة العالمية للتصدي لتغير المناخ أثناء مواصلتها عملية التنمية المستدامة. وفي تموز/يوليه ١٩٩٦ تلقت أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية ٢٩ رسالة وطنية من الأطراف الـ ٣٦ المشمولة بالمرفق الأول. و ٤ رسائل من أطراف أخرى. وقد تم إجراء ٢١ استعراضا متعمقا للرسائل الوطنية.

٢٢٩ - بالإضافة إلى ذلك فإن أمانة الاتفاقية مكلفة من جانب أطراف الاتفاقية بإعداد تجميع وتوليف للرسائل الوطنية للنظر فيها بواسطة تلك الأطراف. وتم تقديم وثيقة تجميع وتوليف ثانية من هذا النمط إلى الدورة الثانية لمؤتمر الأطراف (انظر أدناه) حيث جرى النظر في الرسائل الوطنية الواردة من ٣٣ طرفا. وتعرض الوثيقة نظرة عامة على تنفيذ الاتفاقية من جانب الأطراف المقدمة للتقارير مع ملاحظة الاتجاهات والأنماط ومجالات الاتفاق والاختلاف وثغرات البيانات وغير ذلك من النتائج ذات الصلة بما فيها الآثار الشاملة الناجمة عن السياسات والتدابير المتخذة. ثم تخلص إلى أن الأطراف في المرفق الأول بحاجة إلى بذل مزيد من الجهود لتخطي الصعوبات التي تصادفها في تحقيق هدف العودة بانبعاثات غازات الاحتباس الحراري لديها إلى مستويات عام ١٩٩٠ وذلك بحلول عام ٢٠٠٠.

٢٣٠ - وفي ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ كان قد تم إنشاء الأمانة الدائمة للاتفاقية واتخذت الترتيبات الإدارية لها مع تعيين أمينها التنفيذي. وعقدت عدد من الدورات بواسطة الهيئات الفرعية لمؤتمر الأطراف لدفع عملية الاتفاقية إلى الأمام. وتشمل هذه الهيئات الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية، والهيئة الفرعية للتنفيذ، والفريق المخصص لمهمة برلين والفريق المخصص للمادة ١٣. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمد مؤتمر الأطراف، في دورته الثانية (تموز/يوليه ١٩٩٦) عددا من القرارات المهمة في تنفيذ عملية الاتفاقية، بما في ذلك تنقيح المبادئ التوجيهية لتقديم واستعراض الرسائل الوطنية من أطراف المرفق الأول واعتماد المبادئ التوجيهية لإعداد الرسائل الأولية بواسطة الأطراف التي لا يشملها المرفق الأول (البلدان النامية). كما أحاط المؤتمر علما بإعلان صادر عن الوزراء وغيرهم من رؤساء الوفود الذين كانوا حاضرين في دورته الثانية وقد وصفه رئيس المؤتمر بأنه البيان السياسي الرئيسي المنبثق عن المؤتمر.

٢٣١ - وبدأت الأمانة أيضا منتدى استشاريا لتبادل الخبرات حول وضع مشروع عن تغير المناخ مع تنفيذه

ومتابعته، ونشرت التقرير الثالث لبرنامج تبادل المعلومات عن اتفاقية تغير المناخ، ويهدف إلى تيسير تقديم المساعدة إلى الأطراف، كما استهلت، بمشاركة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار) تنفيذ برنامج تدريبي بشأن عملية الاتفاقية.

إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات

٢٣٢ - إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات برئاسة جان كلود ميرون هي الذراع الرئيسي للأمانة العامة لوضع البيانات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات والاتجاهات الإنمائية. وتتولى الإدارة ايضا مشاريع التعاون التقني في مجالي الإحصاء والسكان.

٢٣٣ - وقد واصلت الإدارة خلال العام برنامجها الواسع النطاق من المنشورات الإحصائية. وبالإضافة إلى الحولية الإحصائية والحولية الديموغرافية، شملت المنشورات الرئيسية حولية إحصاءات الطاقة وحولية إحصاءات التجارة الدولية وحولية إحصاءات السلع الصناعية. كما أصدرت الإدارة جداول إحصائية عن إنتاج السلع، والأرقام القياسية للإنتاج الصناعي، وتشييد المباني الجديدة والصادرات والواردات حسب البلدان والمناطق وفئات السلع بالإضافة إلى الأرقام القياسية لتجارة المصنوعات الدولية بما في ذلك الشروط التجارية للمناطق الرئيسية من أجل تقديمها إلى الأعداد الشهرية والفصلية من "نشرة الإحصاءات الشهرية".

٢٣٤ - وأنتجت الإدارة أيضا معجما لمصطلحات البيئة، وأعدت مساهمات للدورة الخاصة الثانية للرابطة الدولية للبحوث في مجالي الدخل والثروة في مؤتمرها المعقود بشأن المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة في النظرية والتطبيق، المعقود في طوكيو في آذار/مارس ١٩٩٦. ونشرت العدد الثاني من نشرة إحصاءات البيئة (envstats) موجها إلى الاختصاصيين في مجال إحصاءات البيئة. أما المنشورات الأخرى فقد شملت استعراضا لممارسات تقديم التقارير الوطنية في مجال إحصاءات التجارة السلعية ودليلا عن وضع المعلومات الإحصائية لبرامج الإعاقة وكتيبا عن الطرائق الاحصائية لقياس وتقييم الأنشطة البشرية عن طريق دراسة متطورة لحالات العجز والإعاقة والعاهات.

٢٣٥ - وفي إطار مساهمتها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، نشرت الإدارة "خلاصة عن إحصاءات المستوطنات البشرية" لتكون خلفية إحصائية للتقرير العالمي عن المستوطنات البشرية. ويجري العمل على تدقيق واستكمال توصيات التعداد الدولي للأمم المتحدة عن السكان والمساكن مع تنقيح المبادئ التوجيهية بشأن تعريفات وجمع إحصاءات الهجرة الدولية.

٢٣٦ - وما برحت الطبعة الثانية من "المرأة في العالم: الاتجاهات والاحصاءات" التي أعدت في السنة الماضية للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، أفضل المنشورات رواجا من بين ما أصدرته المنظمة عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية. وفي إطار متابعتها لذلك المؤتمر، فضلا عن متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، تعكف الإدارة على إنجاز تقريرها الرباعي عن "الحالة الاجتماعية في العالم" المقرر تقديمه إلى لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها لعام ١٩٩٧. ويولى اهتمام خاص إلى دور المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والأدوات السياسية في تعزيز الأمن الاجتماعي وخلق فرص العمل وتخفيف حدة الفقر ووضع القطاعات المهمشة في صلب الأنشطة الرئيسية للمجتمع. كما تبذل جهود لزيادة قدرة الإدارة على استكمال المعلومات عن الظروف الاجتماعية واستكشاف قواعد بيانات جديدة عن قضايا التنمية الاجتماعية.

٢٣٧ - وإذ تواصل الإدارة رصدها الوثيق للحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم فقد أنتجت "الدراسة الاستقصائية للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في العالم في عام ١٩٩٦". وبالاضافة إلى تحليل عن سياسات الاستثمار في البلدان المتقدمة النمو والبلدان المارة بمرحلة انتقالية والبلدان النامية، فإن هذه الدراسة ركزت على مسائل الاستثمار في مراحل ما بعد النزاع وفي مرحلة بناء السلام. وفي إطار عملية المتابعة للموئل الثاني، فإن "الدراسة" المذكورة قدمت معلومات أساسية واسعة النطاق بشأن المستوطنات البشرية بما في ذلك تقديرات وإسقاطات التحضر في العالم. كما تناولت السياسات الرامية إلى زيادة موارد الكهرباء والاحتياطيات من المياه المأمونة.

٢٣٨ - وتشمل "الدراسة" أيضا تنبؤا بالنشاط الاقتصادي والتجارة في العالم وهو يستند، شأنه في ذلك شأن مذكرة الإدارة عن "الاقتصاد العالمي في مطلع عام ١٩٩٦ (E/1996/INF/1)" إلى نظرة اقتصادية من إعداد مشروع "لينك". والمشروع المذكور هو شبكة بحوث اقتصادية دولية تمثل معاهد حكومية وغير حكومية في أكثر من ٧٠ بلدا. والإدارة تقوم بدور مركز التنسيق فتتولى الاسقاطات والدراسات المنظورية الانمائية ثم تتعاون مع الخبراء من اللجان الإقليمية ومن المنظمات الإنمائية الأخرى المتعددة الأطراف التي تقدم تقييمات عن بلدان لم تمثّل تمثيلا مباشرا. وعلى مدار السنة الماضية عقدت الإدارة اجتماعين لهذه الشبكة،

الأول في بريتوريا، جنوب أفريقيا والثاني في نيويورك للمساعدة على إعداد التنبؤات القصيرة الأجل للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٢٣٩ - وواصلت الإدارة أعمالها فيما يتصل بتنفيذ المبادئ التوجيهية المنقحة الدولية بشأن النظام الجديد للحسابات القومية. فنشرت العدد الثالث من أخبار وملاحظات عن نظام الحسابات القومية وهو خدمة معلومات للفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية. وفي هذا الصدد تبلورت معالم بارزة يمكن على أساسها رصد وقياس التقدم الذي تحرزه البلدان على حدة. وعملت الإدارة بوصفها هيئة التنسيق لاستعراض المشاكل الحرجة في الاحصاءات الاقتصادية الذي تم في سياقه النظر في قضايا نوعية البيانات الاقتصادية ودقتها الزمنية ومدى أهميتها. وكان الدور الرئيسي الذي اضطلعت به الإدارة هو تيسير التعاون والتشاور المباشرين فيما بين البلدان وبخاصة مع الوكالات الاحصائية الوطنية حيث تكمن أساسا الخبرات التقنية والعملية في هذه المجالات.

٢٤٠ - وقد واصلت الإدارة عمليات البحث والتحليل في قضايا الاقتصاد الجزئي في الاقتصاد العالمي سعيا نحو تناول المسائل الأساسية في العلاقات بين قوى السوق والتنمية الاقتصادية. وأنجزت دراسات عن العوامل الرئيسية للاستثمار في مجال الأعمال التجارية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بالاضافة إلى الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية، واقتصادات ما بعد النزاع في إطار الأعمال الجارية بشأن دور الشركات في التنمية، وتحليلات عمليات خصخصة النظم الوطنية للإمداد بالمياه في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. أما الأعمال الأخرى فقد ركزت على تطور أسواق العمل والتوزيع الدولي للأجور ومواقع النشاط الاقتصادي وأنشطة الشركات في الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية والنهج المتبعة إزاء تحرير الأسواق في مجال التنمية الاقتصادية.

٢٤١ - وعلى النحو الذي أذنت به الجمعية العامة، فإن الإدارة اضطلعت باستعراضات عديدة للسياسات بالتشاور مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والأونكتاد وخاصة فيما يتعلق بعولمة التمويل وأثر ذلك على عملية التنمية، بالاضافة إلى حالة الديون الخارجية في البلدان النامية والنقل الصافي للموارد المالية فيما بين البلدان والتدابير الاقتصادية القسرية والمساعدات الاقتصادية المقدمة إلى البلدان المتضررة من الجزاءات المفروضة من جانب مجلس الأمن. وقد قدمت تقارير عن هذه المسائل إلى الجمعية العامة خلال دورتها الخمسين.

٢٤٢ - وقد ركزت أعمال الإدارة في مجال القضايا السكانية على الولاية المكلفة بها بتقديم خدمات الأمانة إلى لجنة السكان والتنمية، وتقديم تحليلات مناسبة زمنيا لاتجاهات وسياسات السكان، بما في ذلك نشر المعلومات السكانية وتنسيق الأنشطة السكانية. وقد أدت الاجتماعات السنوية الموسعة العضوية إلى زيادة تفوق الضعف في احتياجات الخدمات من جانب اللجنة التي زادت عضويتها من ٢٧ إلى ٤٧ عضوا طبقا لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٥/٣٢٠. ولم تتح زيادة مناظرة في الموارد لدعم الأمانة بالنسبة للجنة بعد تنشيطها وتوسيع عضويتها. ورغم أن مكتسبات الانتاجية الناجمة عن تدابير الكفاءة قد ساعدت على تلبية احتياجات الدورة التاسعة والعشرين للجنة، إلا أن الأمر استلزم أيضا إعادة توزيع الموارد من أنشطة أخرى مفوض بتنفيذها مما اقتضى تأجيل بنود ذات أولوية عليا في برنامج عمل السكان.

٢٤٣ - وفي دورتها التاسعة والعشرين، المعقودة من ٢٦ شباط/فبراير إلى ١ آذار/مارس، نظرت اللجنة في الموضوع المختار لعام ١٩٩٦ وهو الحقوق الإنجابية والصحة الإنجابية بما في ذلك الإعلام والتعليم والاتصال في مجال السكان، ثم استعرضت تقريرا موجزا أعدته الإدارة عن رصد سكان العالم، ١٩٩٦: الحقوق الإنجابية والصحة الإنجابية. وكان التقرير هو الأول من نوعه في سلسلة جديدة من التقارير السنوية التي تغطي مواضيع مختلفة من برنامج عمل المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية. وقد أكدت اللجنة على أن الموضوع المختار للدورة الثلاثين (١٩٩٧) سوف يكون موضوع الهجرة الدولية مع تركيز خاص على الروابط بين الهجرة والتنمية وعلى جانبي نوع الجنس والعمر.

٢٤٤ - وواصلت الإدارة أعمالها بشأن "تنقيح عام ١٩٩٦ لتوقعات السكان في العالم" وهو التقديرات والاسقاطات السكانية الرسمية الصادرة عن الأمم المتحدة بالنسبة لجميع بلدان العالم. وفي ضوء التفشي المتزايد لفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) فإن الأثر الديموغرافي للإيدز تم إدراجه ضمن اسقاطات ٢٨ بلدا.

٢٤٥ - ومن الدراسات الأخرى التي اضطلعت بها الإدارة في ميدان السكان ما تطرق إلى مسائل من قبيل تعليم المرأة وسلوك الخصوبة واستخدام وسائل منع الحمل ومركز المرأة، وبقاء الطفل، والهجرة الدولية والتحضر والاجهاض، والسياسة السكانية، والعلاقات بين السكان والبيئة والأثر الديموغرافي للفقر. وهذه الدراسات ساهمت في الرصد الجاري حاليا لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية.

ومن خلال وحدة تنسيق شبكة المعلومات السكانية، استخدمت الإدارة شبكة الانترنت من أجل التوسع الكبير بطريقة سريعة وفعالة من حيث التكاليف في التوصل مع جمهور محتمل التوجه إليه في مجال المعلومات السكانية. وعلى سبيل المثال فجميع الوثائق الصادرة عن لجنة السكان والتنمية فضلا عن أبرز ما تحويه تقديرات وإسقاطات السكان الرسمية الصادرة عن الأمم المتحدة يتم الاحتفاظ بها مستكملة على شبكة الإنترنت.

٢٤٦ - وأنشأت الإدارة أيضا خطا ساخنا للتصنيفات يقصد إلى أن يكون خدمة المراجع المركزية العملية للتصنيفات الدولية، بما في ذلك تقديم المساعدة إلى مستخدمي التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية. ويمكن الوصول إلى الخط الساخن المذكور عن طريق نظام بريد شبكة الإنترنت بالإضافة إلى وسائل أخرى كالرسائل البريدية والفاكس والهاتف. وقام فريق الخبراء المعني بالتصنيفات الدولية، في اجتماعه الثاني (حزيران/يونيه ١٩٩٦) بشأن إعداد برنامج عمل للتصنيفات الدولية يغطي مشاكل التصنيف الاقتصادي والاجتماعي الواسع القاعدة، بوضع خطة استراتيجية للعمل مستقبلا بشأن التصنيفات الدولية.

٢٤٧ - واستمر العمل في التنسيق العالمي لبرنامج المقارنات الدولية بهدف الحصول على بيانات مقارنة عن أوجه تعادل القوة الشرائية والمنتج الحقيقي. ونُظمت حلقات عمل تدريبية في عدد من المناطق بالاشتراك مع البنك الدولي دعما لنهج يقوم على معلومات أقل لتحسين تغطية البلدان ببيانات المقارنات الدولية. ويتم دوريا نشر الرسالة الإخبارية الدورية لمعلومات برنامج المقارنات الدولية لتعزيز تبادل المعلومات بين منتجي ومستخدمي نتائج البرنامج.

٢٤٨ - وواصلت الإدارة برنامجها المنفذ على مراحل لإعادة تصميم قواعد البيانات الاحصائية التابعة لها عن طريق مشروع شبكة معلومات الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية، وتطبيق تكنولوجيات جديدة في عمليات النشر الالكتروني وإنشاء الشبكات من أجل الوصول إلى قواعد البيانات ونشرها. وصدرت أقراص مدمجة جديدة (سي دي روم) للحولية الاحصائية وللمؤشرات وقواعد البيانات الاحصائية للمرأة وللنشر المنهجي الرئيسي لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. ويتم حاليا الاحتفاظ بمقتطفات من النشرة الشهرية للاحصاءات على ملف الأمم المتحدة بشبكة "إنترنت ويب" كما أن الإدارة تنشط في التعاون مع إدارة شؤون الإعلام ومجلس المنشورات بشأن وضع معايير وتوجيهات للنشر الالكتروني والنشر الشبكي.

٢٤٩ - واستمرت الإدارة في تعزيز قواعد بيانات التجارة السلعية لتخزين واسترجاع المعلومات طبقا للنظام المتناسق لتوصيف السلع وترميزها والتصنيف الدولي الموحد للتجارة، التنقيح ٣. ويجري حاليا المواءمة بين تجميعات بيانات الصادرات والواردات وبين المعلومات الواردة من صندوق النقد الدولي لتخفيف أعباء تقديم التقارير على الدول الأعضاء. وأعدت الإدارة مشروعا للمفاهيم والتعريفات المنقحة لإحصاءات التجارة السلعية الدولية وعقدت اجتماعا لفريق من الخبراء معني بالموضوع لاستكمال منهجية الأمم المتحدة في هذا المجال في ضوء التطورات الجديدة التي استجدت على التجارة الدولية ولتقديم التوجيه والمشورة الفنيين إلى الحكومات في سياق التنفيذ الوطني لجهودها الإنمائية.

إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية

٢٥٠ - إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية ويرأسها بين يونجيان ركزت أنشطتها على التوجيه التقني والموضوعي "عند المنبع" وإسداء المشورة إلى الحكومات في سياق التنفيذ الوطني لجهودها الإنمائية.

٢٥١ - وقد واصلت الإدارة توجيه مزيد من اهتمامها إلى عمليات التحديد والصياغة والرصد الفني لبرامج التعاون التقني مع تركيز خاص على الاحتياجات الناشئة لدى البلدان المستفيدة في مواضيع بعينها منها الإدارة العامة والإدارة الإنمائية بما في ذلك مجامع أساليب الحكم والإدارة العامة والمالية العامة وإدارة الشركات وعمليات التخطيط والسياسات الإنمائية والإدارة البيئية والتنمية الاجتماعية والمساعدات الشاملة في مجال الموارد الطبيعية وتخطيط وإدارة البيئة والطاقة وإدارة التنمية الاجتماعية. وبفضل قدراتها التقنية القوية المتعددة التخصصات، أفادت الإدارة بصورة خاصة في صياغة برامج التعاون التقني الشاملة لعدة قطاعات بما يشمله ذلك من مواضيع إنمائية مترابطة وذات أولوية.

٢٥٢ - وما برحت الإدارة تدعى باستمرار إلى التصدي للاحتياجات المحددة للبلدان التي تعاني الأزمات وتحتاج إلى مساعدات لإعادة بناء هياكلها الحكومية بحيث يتسنى تقديم أو استعادة الخدمات الأساسية إلى سكانها بطريقة مستدامة ويخلق مناخ يحول دون استئناف النزاع. وقد وجهت المساعدات المقدمة من الإدارة المذكورة نحو إعادة بناء المؤسسات الحكومية وبرامج الرعاية الاجتماعية ومشاريع التعمير النموذجية المتعددة القطاعات وبرامج الانتعاش الاقتصادي، وإعداد الخطط التي تتصدى لعمليات تسريح المقاتلين، وتقديم الدعم إلى الفئات المستضعفة ولا سيما المرأة، وإعادة تلبية احتياجات

الهياكل الأساسية في مجالات المياه والطاقة والمجالات العمرانية، وتعزيز مشاركة الجماهير في عمليات الإصلاح والتعمير بالجهود الذاتية. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٥ نظمت الإدارة منتدى بشأن استراتيجيات التعمير في مراحل ما بعد النزاع وأدى ذلك إلى تنشيط تبادل أفضل للأفكار بشأن هذه المسائل كما عملت الإدارة على دعم تفاعلها مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون الإنسانية وإدارة عمليات حفظ السلام ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

٢٥٣ - وهناك حدث رئيسي كان له تأثيره الموضوعي على القطاعات كافة وقد وقع في أوائل عام ١٩٩٦ وهو انعقاد الدورة الخمسين المستأنفة للجمعية العامة بشأن الإدارة العامة والتنمية التي نظمتها وقدمت لها الدعم الفني إدارة خدمات الدعم والإدارة في مجال التنمية. وقد سبقت ذلك سلسلة من اجتماعات إقليمية ركزت على دور الإدارة العامة في التنمية الاجتماعية (ستكهولم) والاقتصادات المارة بمرحلة إنتقالية (برلين) وظروف ما بعد النزاع (روما) والتنمية الاقتصادية (مانيلا) وحماية البيئة (ريو دي جانيرو) وتحسين الكفاءة (وندهوك). وفي إطار التجمع التاريخي الذي ضم وفودا من ٧٢ بلدا أصدرت الجمعية العامة قرارا (٢٢٥/٥٠) يعكس توافقا بين الآراء بشأن ضرورة أن تعمل الحكومات على تدعيم قدراتها في مجالي الإدارة العامة والإدارة المالية مع إعادة التأكيد بقوة على الحاجة إلى تعزيز أنشطة الأمم المتحدة لمساعدة الحكومات في هذا المجال.

٢٥٤ - وقد ركزت أعمال الإدارة في مجال الإدارة العامة والتنظيم على هدفين رئيسيين: إذكاء الوعي والتقدير في جميع أنحاء العالم للدور الأساسي للإدارة العامة في عملية التنمية مع تدعيم هياكل الإدارة العامة وتصريف شؤون الحكم في البلدان النامية وفي الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية. ورواندا وفييت نام بلدان ما برحت الإدارة تقدم فيهما هذا الدعم، ففي البلد الأول كان التركيز على الإدارة الاقتصادية والنظام القضائي وفي البلد الآخر تستهدف المساعدة المقدمة من الإدارة الأطر المؤسسية والقانونية والموارد البشرية والمالية للخدمة العامة.

٢٥٥ - وما برحت الإدارة تشارك، عند الطلب، في تقديم المساعدات التقنية وفي مراقبة الانتخابات وإدارتها. وقد قامت بتنسيق جهود مراقبين للانتخابات في الانتخابات الرئاسية والتشريعية في كوت ديفوار وتنزانيا، وساعدت البرازيل على تأمين معدات الاقتراع في الانتخابات التي ستعقد مستقبلا كما شاركت في تنظيم الانتخابات الناجحة في سيراليون. وتساعد الإدارة كذلك حكومة غامبيا على شراء مواد الاقتراع وتنظيم الانتخابات المقرر لها منتصف عام ١٩٩٦ كما تعمل مع حكومة غيانا في إعداد ميزانية وتنسيق مساعدات المانحين للانتخابات الوطنية في عام ١٩٩٧. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ جرى تنفيذ مشروع مع المكتب الاقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة التابع لبرنامج الأمم المتحدة يرمي إلى تطوير وتعزيز الديمقراطية وأساليب الحكم والمشاركة الشعبية في بلدان وسط أوروبا ورابطة الدول المستقلة.

٢٥٦ - وفي مجال المالية العامة وإدارة الشركات، تشمل القضايا الأولية التي عولجت في إطار الإدارة تعزيز تعبئة الموارد من أجل التنمية وإصلاح الإدارة المالية وخلق بيئة للتمكين لصالح الاستثمار الخاص بما يفضي إلى تكثيف تنمية القطاع الخاص. ومن المشاريع المهمة ما يشمل التدريب في مجال الإدارة الضريبية والإدارة المالية والمحاسبة ومراجعة الحسابات العامة في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغربي أفريقيا، وإدارة شؤون المعونة وتحمّل المسؤولية في نيجيريا، وإدارة المعونة وإدارة النفقات العامة وتعبئة الموارد في الأراضي المحتلة، والإدارة والتدريب في مجال نفقات الإيرادات العامة في هايتي، وإعادة تشكيل المشاريع العسكرية من أجل الإنتاج المدني في الصين وإدارة التغير الاقتصادي والتقني في القطاع الخاص في اثيوبيا وإدارة الإيرادات في الأردن.

٢٥٧ - وثمة طلب متزايد على الخدمات الاستشارية والمساعدات التقنية التي تقدمها الإدارة في سياسات الاقتصاد الكلي والتنمية للاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية. وفي أعقاب بعثتين أوفدتهما الإدارة إلى روسيا الاتحادية، لإنشاء نظام للتنبؤ والمعلومات في مجال الاقتصاد الكلي في إطار وزارة الاقتصاد، طلبت الوزارة إلى الإدارة إعداد مشروع بمبلغ ٥ مليون دولار لتقديمه إلى الاتحاد الأوروبي من أجل تمويله. ونظمت الإدارة كذلك عدة حلقات تدريبية للتعاون التقني للاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية حيث كان التركيز على أمور شتى من بينها التنمية في شمال شرقي آسيا وعلى طول "الجسر القاري الجديد الواصل بين أوروبا وآسيا".

٢٥٨ - أما عمل الإدارة في مجالي إدارة البيئة والتنمية الاجتماعية فقد انصب على المشاريع التنفيذية والخدمات الاستشارية المتصلة بالموارد المائية والمعدنية، ورسم الخرائط، والهياكل الأساسية المادية، والطاقة، والتنمية الاجتماعية والريفية. وأولي اهتمام قوي لجعل التنمية في جميع القطاعات، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية، مدمجة مع سياسات التنمية المستدامة، ولتحقيق التكامل الرأسي بين اهتمامات

القواعد الشعبية والمجتمعات المحلية والسياسات الوطنية والإقليمية.

٢٥٩ - وفي سياق تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، أسند إلى الإدارة الدور الرئيسي في وضع استراتيجيات التنمية المتكاملة للموارد المائية. ووفقا لذلك، تم بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم المساعدة في مجالات التقييم القطاعي والدراسات التشخيصية وبرامج أحواض الأنهار، إلى عدد من البلدان، بما في ذلك الأردن والبحرين وبوركينا فاصو وبوليفيا وبيرو والسنغال والصين والمغرب ونيبال والهند واليمن. وأجري تقييم للموارد المائية المتاحة باستخدام أحدث التكنولوجيات والبرامجيات. وأصدرت الإدارة في منتصف عام ١٩٩٥ منشورها المعنون برامجيات المياه الجوفية المهيأة للاستخدام مع برنامج "وندوز"؛ وبيعت بعض النسخ ووزعت نسخ أخرى مجانا على البلدان النامية.

٢٦٠ - واهتمت الإدارة أيضا بحماية الموارد المائية من التلوث ومن الإفراط في الاستغلال، مع التركيز بصفة خاصة على البلدان التي تجتاز اقتصاداتها مرحلة انتقالية.

٢٦١ - ويوجد في اليمن مثال للتعاون التقني المتكامل، حيث تقوم الإدارة بتنفيذ مشروع للموارد المائية مدته أربع سنوات، بميزانية قدرها ٤ ملايين دولار تشارك في تمويلها حكومة هولندا، بالإضافة إلى أموال أخرى يتوقع ورودها قريبا من البنك الدولي. ويعالج هذا المشروع مشكلة النقص البالغ الشدة الذي يعانيه هذا البلد في المياه، من جراء اشتداد الطلب والإفراط في استغلال المياه الجوفية وتدهور نوعية المياه. ويستهدف المشروع بناء القدرة الوطنية في مجال إدارة الموارد المائية عن طريق مساعدة الحكومة على إنشاء هيئة وطنية لموارد المياه تكون مسؤولة عن التخطيط والإدارة.

٢٦٢ - أما الندوة المعنية بالشركات والمجتمعات المحلية والتنمية المجتمعية المستدامة في قطاع الموارد المعدنية (نيويورك، أيار/مايو ١٩٩٦) فقد أقامت حوارا بين القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية والمجتمع الدولي، بشأن الصلة بين الموارد المعدنية والتنمية الاجتماعية.

٢٦٣ - وبالتعاون مع وكالة حماية البيئة بالولايات المتحدة، أجرت الإدارة عملية تدقيق بيئي لحادثة تسرب لمادة السيانيد وقعت في غيانا نتيجة لانهيار هائل في السد الحاجز لبركة نفايات الخام في منجم كبير للذهب. وفي الكاميرون، أدرج في الخطة الوطنية لإدارة البيئة تقديم المساعدة التقنية على شكل إجراء تشخيص للأثر البيئي لقطاع التعدين. وفي بوركينا فاصو، تم تنظيم محفل دولي بشأن التعدين، بالاشتراك بين الحكومة والإدارة، وبتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي فييت نام، قُدمت المساعدة في وضع قانون وإطار إداري جديدين لقطاع التعدين كي يعمل على الوجه الفعال. وفي مجال التعدين على نطاق صغير، قدمت المساعدة التقنية إلى اثيوبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى وموزامبيق.

٢٦٤ - وفي إثيوبيا، تم مؤخرا في إطار مشروع تنفذه الإدارة إجراء مسح كهرمغنطيسي ومغنطيسي وإشعاعي بطائرات الهليكوبتر. وتمثل مجموعة البيانات النهائية مجموعة من أحدث البيانات الجيوفيزيائية العالية التحليل والدقيقة التحديد للمواقع، وهي مهيأة خصيصا لاحتياجات قطاع استكشاف المعادن. وتعتبر مجموعة البيانات الرقمية، التي تشمل معلومات جيولوجية كاملة، أداة قيمة في مجال البحث عن رواسب معدنية جديدة، وستتخذ نموذجا لإجراء عمليات مسح مماثلة في مناطق التنقيب الأخرى في ذلك البلد وفي المنطقة. ونُفذ أيضا في إثيوبيا مشروع لتقديم المساعدة التقنية في مجال تشجيع الاستثمارات المعدنية، يستهدف الترويج للثروات التي يتمتع بها ذلك البلد من الموارد المعدنية وتدريب الفنيين الوطنيين على أنشطة التعدين على نطاق صغير. وقد نجحت هذه الجهود في نشر المعلومات عن الموارد المعدنية لإثيوبيا على الصعيد الدولي، ونتيجة لذلك أقبل عدة مستثمرين من الأجانب والوطنيين على تقديم طلبات للحصول على حقوق الاستثمار المعدني.

٢٦٥ - وبالتعاون مع إدارة المساحة ورسم الخرائط في ماليزيا، نظمت الإدارة اجتماعا دوليا لبحث إنشاء لجنة دائمة إقليمية بشأن بناء الهيكل الأساسي لنظم المعلومات الجغرافية في آسيا والمحيط الهادئ، عُقد في كوالا لمبور في تموز/يوليه ١٩٩٥. والأهداف المتوخاة من بناء هيكل أساسي لنظم المعلومات الجغرافية هي إنشاء قواعد بيانات أساسية موحدة تدعم منتجات المعلومات العالية الفائدة، لتفادي الازدواج الذي لا لزوم له فيما يتكبد من تكلفة وما يُبذل من جهد في إعداد تلك البيانات وحفظها؛ وتيسير إمكانية الوصول إلى تلك البيانات وتسهيل تطبيقها؛ والتمكين من تحقيق تكامل البيانات الأخرى المخصصة للتطبيقات المختلفة، التي يستخدمها جميع المستعملين.

٢٦٦ - كما نظمت الإدارة، بالاشتراك مع منظمة العواصم والمدن الإسلامية وبرعاية حكومة مصر، حلقة دراسية دولية بشأن نظم المعلومات الجغرافية

واستدامة المدن والبيئة، عقدت في القاهرة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وكانت هذه الحلقة ضمن الأنشطة التحضيرية للموئل الثاني، وركزت على نظام المعلومات الجغرافية بوصفه أداة لتحقيق الكفاءة في الإدارة الحضرية، وتعزيز معايير نُظم المعلومات الجغرافية وتقاسم البيانات، ونشر الوعي بنظم المعلومات الجغرافية والتنسيق فيما بين الحكومات والوكالات المرجح أن تستفيد من استخدام وتقاسم هذه التكنولوجيا.

٢٦٧ - وبالتعاون مع حكومة اندونيسيا والاتحاد الدولي للمساحين، تولت الإدارة مسؤولية الإعداد لعقد اجتماع دولي للخبراء بشأن السجلات المساحية للأراضي، في بوغور في اندونيسيا في آذار/مارس ١٩٩٦. وورد في إعلان بوغور أن من الشروط اللازمة لنجاح نظام التسجيل المساحي للأراضي، الاضطلاع بالعمليات الرئيسية الثلاث المتمثلة في البت القضائي في حقوق الأراضي، وتحويل ملكية الأراضي، وتغيير الأراضي (التقسيم أو التوحيد)، على نحو يكفل الكفاءة والأمن ومعقولية التكلفة والسرعة، دعما لكفاءة سوق الأراضي وفعاليتها.

٢٦٨ - وعملا على نشر نتائج مشروعين ابتكاريين في الصين، عُقد في بيجين في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ المؤتمر الدولي المعني بتطوير واستغلال ميثان الطبقة الفحمية. واستعرض الاجتماع حالة المشاريع الجارية لاستخلاص ميثان الطبقة الفحمية في الصين، كما دُرست الآثار المترتبة على اجتذاب التكنولوجيات المتقدمة، والتشجيع على زيادة الاستثمارات في المناطق الساحلية، وزيادة الاهتمام باستغلال ميثان الطبقة الفحمية في البلدان النامية الأخرى.

٢٦٩ - وقدمت الإدارة الدعم في إعداد عدد من التقارير الوطنية المتعلقة بالتنمية البشرية في بلدان وسط وشرق أوروبا. وكانت الإدارة مسؤولة أيضا، بصفتها عضوا في فرقة العمل المعنية بالتنمية الريفية التابعة للجنة التنسيق الإدارية، عن إعداد تقرير بشأن التمويل الصغير النطاق والائتمان الريفي، تم تقديمه إلى فرقة العمل في اجتماعها المعقود في جنيف في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٦.

٢٧٠ - وشاركت الإدارة في المؤتمر العالمي المعني بالمرأة، ولا سيما في المجالات المتعلقة بالاحتياجات البشرية الأساسية، مثل الموارد المائية والمرافق الصحية. وصدر عدد خاص من منبر الموارد الطبيعية، وهو دورية فصلية يُحررها موظفو الإدارة، مكرسة لموضوع المرأة وإدارة الموارد الطبيعية. وقدمت الإدارة المساعدة في إنشاء وحدات لإشراك المرأة في التنمية في نخبة من البلدان التي تجتاز اقتصاداتها مرحلة انتقالية.

٢٧١ - وأسهمت الإدارة إسهاما كبيرا في المؤتمر الدولي المعني بإدارة الموارد المائية للمدن والبلدات الكبيرة المعقود في بيجين في آذار/مارس ١٩٩٦، في إطار الأعمال التحضيرية للموئل الثاني. وتشترك الإدارة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في رعاية الحوار الجاري في إطار الموئل بشأن الموارد المائية، وتشارك بصورة نشطة في الحوار الدائر في إطار الموئل بشأن موارد الطاقة.

٢٧٢ - وفي عام ١٩٩٥، كان لدى الإدارة أكثر من ١ ٤٠٠ مشروع للتعاون التقني قيد التنفيذ في أكثر من عشرة قطاعات فنية، ناهز مجموع نفقاتها ٨٠,١ مليون دولار. ومن هذا المبلغ، بلغت حصة المشاريع الممولة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٣٤,٦ مليون دولار؛ والممولة من الصناديق الاستئمانية ٣٦,٢ مليون دولار؛ والممولة من صندوق الأمم المتحدة للسكان ٤,٨ ملايين دولار؛ والممولة من برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني ٤,٥ ملايين دولار.

٢٧٣ - ومن المنظور الجغرافي، شمل البرنامج الذي تنفذه الإدارة إنفاق ٣١,٣ مليون دولار في أفريقيا؛ و ١٢,٢ مليون دولار في آسيا والمحيط الهادئ، و ١٩,١ مليون دولار للبرامج الأقاليمية والعالمية؛ و ١١,١ مليون دولار في الدول العربية؛ و ٤,١ ملايين دولار في الأمريكتين؛ و ٢,٣ مليون دولار في أوروبا. وتحظى أفريقيا بالحصة الكبرى في إنجاز المشاريع، إذ بلغت نسبتها ٣٩,١ في المائة من الإنجاز الكلي.

٢ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

٢٧٤ - كانت الأنشطة المهيمنة على أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) خلال السنة الماضية، في ظل أمينه العام، روبنز ريكوبيرو، هي انعقاد الدورة الثانية والأربعين لمجلس التجارة والتنمية وهيئاته الفرعية، وإنجاز العملية التحضيرية النهائية للدورة التاسعة للمؤتمر، ثم انعقاد المؤتمر نفسه، الذي تم في ميدراند بجنوب أفريقيا، في الفترة من ٢٧ نيسان/أبريل إلى ١١ أيار/مايو ١٩٩٦.

٢٧٥ - وقد نظر مجلس التجارة والتنمية، في الجزء الأول من دورته الثانية والأربعين، في جملة أمور منها عدم تكافؤ الفرص الناجمة عن تحرير الاقتصاد العالمي، والآثار المتباينة لإصلاحات الاقتصاد الكلي، وبخاصة التي اضطلعت بها البلدان النامية. وأشاد المجلس بـ تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٥، الذي

اتخذ أساسا للمناقشة، لما تضمنه من تحليلات رفيعة المستوى وما بدا فيه من استعداد لتناول المسائل العسيرة المتعلقة بالسياسات من منظور جديد. ووجّه الانتباه بصفة خاصة إلى عدم التحسن في الحالة الاقتصادية لأقل البلدان نموا وإلى استمرار الصعوبات التي تعانيها أفريقيا.

٢٧٦ - وعقد المجلس دورة استثنائية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ لاستعراض أداء الأونكتاد لمهامه منذ انعقاد الدورة الثامنة للمؤتمر، أكد فيها أن الاتجاه المتبع على مدى السنوات الأربع الماضية صحيح بوجه عام، ولكنه رأى أنه لا يزال ثمة مجال لجعل الآلية الحكومية الدولية أكثر استجابة لاحتياجات الاقتصاد العالمي السريع التغير. واعتمد المجلس مجموعة من التوصيات المحددة بشأن الهيكل الحكومي الدولي للأونكتاد، تم تقديمها إلى المؤتمر. وتركز تلك التوصيات على عدد اجتماعات المجلس ومدتها ومواضيعها، وكذلك على عدد الهيئات الفرعية.

٢٧٧ - وفي نيسان/أبريل ١٩٩٦، أعلن الأمين العام للأونكتاد الشروع في عملية إعادة تشكيل رئيسية للأمانة العامة للأونكتاد، شملت تخفيض عدد الشُعَب من تسع إلى أربع وتقليل عدد الوظائف من الرتب العليا. ورغم أن عملية إعادة التشكيل ليست مرتبطة ارتباطا مباشرا بالأزمة المالية، فمن المتوقع أن تسهم تلك العملية في تخفيف الضغوط الناجمة عن أزمة الميزانية عن طريق إيجاد روابط تعاضدية فيما بين المجالات البرنامجية. أما نفقات الأونكتاد على مشاريع التعاون التقني في عام ١٩٩٥ فقد ظلت بصورة عامة بنفس مستواها في السنوات القليلة السابقة (انظر الشكل ٨).

الشكل ٨

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية:
نفقات مشاريع التعاون التقني، ١٩٩٠-١٩٩٥
بملايين دولارات الولايات المتحدة

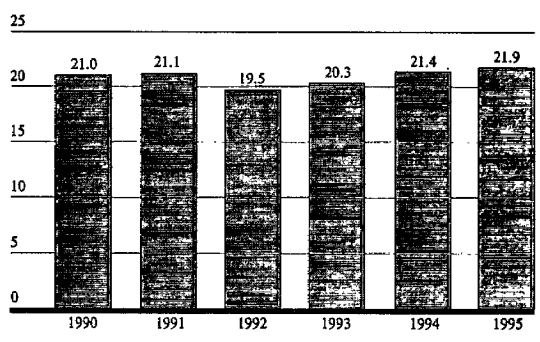

٢٧٨ - وقد دخلت الأعمال التحضيرية الحكومية الدولية للدورة التاسعة للأونكتاد مرحلتها الأخيرة باجتماع لمجلس التجارة والتنمية ولجنته الجامعة في الفترة من ٢٦ شباط/فبراير إلى ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦. واستهدف اجتماع اللجنة إعداد نص عن طريق التفاوض المسبق بشأن المواضيع الرئيسية الأربعة المدرجة على جدول أعمال المؤتمر، وهي: سياسات واستراتيجيات التنمية في الاقتصاد العالمي المتزايد الترابط في التسعينات وما بعدها؛ وتعزيز التجارة الدولية كأداة للتنمية في عالم ما بعد جولة أوروغواي؛ وتعزيز تنمية المؤسسات والقدرة التنافسية في البلدان النامية والبلدان التي تجتاز اقتصاداتها مرحلة انتقالية؛ والآثار المؤسسية المتعلقة بأعمال الأونكتاد المقبلة. وكان معروضا على المجلس نتائج سلسلة من الاجتماعات الوزارية الإقليمية ونتائج حلقات دراسية مواضيعية عقدت إعدادا للمؤتمر، فضلا عن تقرير (TD/366) أعده الأمين العام للأونكتاد.

٢٧٩ - وكان موضوع الدورة التاسعة هو "تعزيز النمو والتنمية المستدامة في إطار اقتصاد عالمي آخذ في العولمة والتحرير". وحدد المؤتمر أولويات العمل الإنمائي واعتمد نصا مكونا من ٣٠ صفحة، عنوانه "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية"، يتضمن مجموعة من التوصيات. وأصدر المؤتمر أيضا إعلان ميدراند، الذي يولي دعما سياسيا قويا للتعاون الدولي من أجل التنمية وللأونكتاد بصفته مركز التنسيق داخل الأمم المتحدة للمعالجة المتكاملة للقضايا الإنمائية والقضايا المترابطة في مجالات التجارة والتمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة. ويدعو الإعلان إلى زيادة الشراكة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وأقل البلدان نموا، وينبه إلى فائدة جعل المجتمع المدني طرفا في الشراكة الرامية إلى تحقيق التنمية.

٢٨٠ - واتفق الأونكتاد في دورته التاسعة على إجراء إصلاح مؤسسي رئيسي لآليته الحكومية الدولية بهدف التركيز على عدد قليل من القضايا ذات الأولوية في مجالي التجارة والتنمية. ويضطلع مجلس التجارة والتنمية، الذي هو الهيئة التنفيذية للأونكتاد، بالمسؤولية عن كفالة الاتساق العام لأنشطة الأونكتاد. ويجتمع المجلس مرة واحدة كل سنة في دورة عادية لمعالجة قضايا الترابط والقضايا الاقتصادية العالمية من منظور التجارة والتنمية. ويستعرض المجلس أيضا التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، مع إيلاء الاهتمام لدراسة الدروس المستخلصة في مجال السياسة العامة من التجارب الإنمائية الناجحة.

٢٨١ - وأنشئت الهيئات الفرعية التالية لمجلس التجارة والتنمية: اللجنة المعنية بتجارة السلع والخدمات والسلع الأساسية؛ واللجنة المعنية بالاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية ذات الصلة؛ واللجنة المعنية بالمشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية. وتضطلع تلك اللجان بأعمال متكاملة في مجال السياسة العامة، كل منها في مجال اختصاصها، وتجتمع مرة واحدة في السنة ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك. ولكل لجنة أن تعقد اجتماعات للخبراء لمدد قصيرة. ولا يجوز أن يتعدى العدد الإجمالي لاجتماعات الخبراء ١٠ اجتماعات في السنة.

٢٨٢ - وعقد الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني باستعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا، في نيويورك في الفترة من ٢٦ أيلول/سبتمبر إلى ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. وأتاح الاجتماع فرصة لتحديد الإجراءات العملية اللازمة للإسراع بخطى تنفيذ برنامج العمل المعتمد في باريس في عام ١٩٩٠. واعتمد المشتركون إعلانا ينص على تصميمهم على تعجيل خطى التقدم الاقتصادي والاجتماعي في أقل البلدان نموا. ويتضمن التقرير السنوي المتعلق بأقل البلدان نموا، المنشور في آذار/مارس ١٩٩٦، تحليلا اقتصاديا شاملا وبيانات إحصائية عن أقل البلدان نموا البالغ عددها ٤٠ بلدا.

٢٨٣ - وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، اشترك ٨٠ ممثلا لمواقع تجارية من جميع أنحاء العالم في الاجتماع العالمي الأول لأعضاء الشبكة العالمية للمواقع التجارية. وسرعان ما أصبحت هذه الشبكة، التي أنشئت رسميا في عام ١٩٩٤ في ندوة الأمم المتحدة الدولية المعنية بالكفاءة في التجارة، واحدا من العناصر الفاعلة الرئيسية في حقل التجارة الالكترونية. وفي نهاية عام ١٩٩٥، بلغ عدد المواقع التجارية العاملة ٤٧ موقعا في ٢٧ بلدا.

٢٨٤ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، انعقد تحت رعاية الأونكتاد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقا متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية. وتمثل مجموعة المبادئ والقواعد، التي اعتمدت في عام ١٩٨٠، الصك الدولي الوحيد القابل للتطبيق عالميا بشأن سياسة المنافسة. وأكد المؤتمر الدور الرئيسي لقانون وسياسة المنافسة في تحقيق التنمية الاقتصادية السليمة، وذهبت معظم الدول الأعضاء إلى أن التجارة والمنافسة ينبغي أن يظلا مجالا من مجالات العمل ذات الأولوية في الأونكتاد.

٢٨٥ - وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، نشر الأونكتاد تقرير الاستثمارات العالمية لعام ١٩٩٥، الذي يتناول موضوع الشركات عبر الوطنية والقدرة التنافسية. ويمثل ذلك التقرير المصدر الرئيسي للمعلومات المتعلقة بالاتجاهات السائدة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر وبأنشطة الشركات عبر الوطنية.

٢٨٦ - وفي مجال الخصخصة وتنمية المؤسسات، نظم الأونكتاد، بالتعاون مع حكومة أوزبكستان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، مؤتمرا دوليا للمشتغلين بالأعمال التجارية بشأن الخصخصة في أوزبكستان، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. وقد حقق ذلك المؤتمر نتائج ملموسة تماما: إذ تم توقيع حوالي ١٥ من الاتفاقات والتفاهمات المتعلقة بالأعمال التجارية. وافتتح بذلك فصل جديد في عمل الأونكتاد، إذ جمع على صعيد واحد، وللمرة الأولى ممثلي الحكومة ومديري ومنظمات الأعمال التجارية الدولية.

٢٨٧ - وقامت اللجنة الدائمة المعنية بتطوير قطاعات الخدمات، في دورتها الثالثة المعقودة في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥، بدراسة السبل الكفيلة بتعزيز إمكانية الوصول إلى شبكات المعلومات وقنوات التوزيع واستخدامها. وأجرت اللجنة أيضا تقييما لأثر التحرير التدريجي للواردات من الخدمات على تطوير قطاعات الخدمات القادرة على المنافسة. واتفقت اللجنة على أن الأونكتاد ينبغي أن يعتمد نهجا متسقا وهادفا لتحقيق نتائج يستهدف تعزيز إمكانية وصول البلدان النامية إلى شبكات المعلومات وقنوات التوزيع واستخدامها. كما اجتمعت اللجنة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ للنظر في سُبل تعزيز قطاع التأمين في البلدان النامية لتمكينها من الانتفاع من عملية التحرير.

٢٨٨ - وعُقدت الدورة الأولى للفريق العامل المخصص للفرص التجارية في سياق التجارة الدولية الجديد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ حيث أجرى الفريق تحليلا للفرص الناشئة عن تنفيذ جولة أوروغواي وطرائق إنفاذ الأحكام الخاصة المتعلقة بأقل البلدان نموا والواردة في الوثيقة الختامية. واعتمد الفريق، في دورته الثانية المعقودة في شباط/فبراير ١٩٩٦، مجموعة من التوصيات تدعو إلى تنفيذ التزامات جولة أوروغواي مع الإقرار بالحاجة إلى تقديم المساعدة للاقتصادات الضعيفة نسبيا لتمكينها من جني الفوائد الناجمة عن جولة أوروغواي.

٢٨٩ - وعقدت اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات دورتها الثانية والعشرين في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ بهدف تنشيط نظام الأفضليات المعمم. وجرى

استعراض شامل للنظام من منظور السياسات على ضوء نتائج جولة أوروغواي وما ترتب عليها من تقلص هوامش الأفضليات التي تتمتع بها حاليا البلدان النامية. وتم الاتفاق على عدد من المقترحات، تستهدف تنشيط النظام المعمم وتوسيع النطاق الذي يغطيه.

٢٩٠ - وتناولت اللجنة الدائمة للسلع الأساسية، في دورتها الرابعة المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، القضايا المتصلة بالتنويع والبيئة. واتفق رأي اللجنة على أن الأونكتاد يوفر محفلا ملائما للمناقشات الدولية المتعلقة بإدراج التكاليف والفوائد البيئية في أسعار المنتجات، وبالطرائق الأخرى لتدخيل تلك التكاليف والفوائد، بما في ذلك النُهج الجديدة بشأن التعاون الدولي في هذا المجال. ورأت الدول الأعضاء أن الأعمال المقبلة في الأونكتاد بشأن السلع الأساسية ينبغي ألا تستمر دون المشاركة الفعالة من المؤسسات المعنية وخبراء الصناعات ذات الصلة. وعُقد اجتماع دام يوما واحدا لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمطاط الطبيعي، في ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٦، وقرر المؤتمر تمديد الموعد النهائي للتوقيع على الاتفاق الدولي للمطاط الطبيعي حتى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٦.

٢٩١ - وشدد الفريق العامل المخصص للتجارة والبيئة والتنمية، في دورته الثالثة والأخيرة المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، على ضرورة التعاون الدولي من أجل كفالة الشفافية والترابط في تحقيق التعاضد بين السياسات البيئية والتجارية.

٢٩٢ - واجتمع الفريق العامل المخصص في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، لتقصي قضية التكيف الهيكلي من أجل الانتقال إلى نزع السلاح، وأوصى بأن يقوم المجلس، في سياق التحضير للدورة التاسعة للأونكتاد، بالنظر فيما إذا كان ينبغي وضع برنامج عمل بشأن التكيف الهيكلي من أجل الانتقال إلى نزع السلاح.

٣ - برنامج الأمم المتحدة للبيئة

٢٩٣ - قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة، برئاسة إليزابيث داودزويل، بإجراء تغيير تنظيمي وهيكلي يرمي إلى تحسين إنجاز البرامج والنهوض على الوجه الفعال بالواجبات المهمة التي كُلف بها البرنامج من جانب مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

٢٩٤ - ويشارك برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مبادرة الأمم المتحدة الخاصة المتعلقة بأفريقيا على نطاق المنظومة، كما أنه عضو في اللجنة التوجيهية للمبادرة. ويقوم البرنامج، بصفته رئيسا للفريق العامل المعني بالمياه، بالعمل على اتباع نهج يستهدف الإنصاف في إدارة الموارد الطبيعية في المجتمعات المحلية الأفريقية، يُقترح في إطاره أن يتم تقييم جميع السياسات والخطط والبرامج المتعلقة بالمياه مستقبلا في أفريقيا من حيث صلاحيتها الاقتصادية ومدى استدامتها البيئية وكفالتها لعدالة الاستخدام. وفي بوروندي ورواندا، يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتجميع مواردهما معا لدعم عملية إصلاح البيئة التي أتلفتها الحرب. وبناء على طلب حكومة رواندا، عقد البرنامجان حلقة عمل دون إقليمية بشأن التنمية المستدامة في كيغالي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، نظم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية، الدورة السادسة للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة.

٢٩٥ - وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، اشترك برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومصرف التنمية الآسيوي وحكومة تايلند، في رعاية المؤتمر الوزاري المعني بالبيئة والتنمية في آسيا والمحيط الهادئ، وهو أول حدث من نوعه في آسيا يجتمع في إطاره وزراء البيئة مع كبار المسؤولين في قطاع الصناعة وقيادات الشركات. واعتمد المؤتمر، الذي عُقد في بانكوك في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، برنامج عمل إقليمي للتنمية السليمة بيئيا والمستدامة للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠. وبالتشاور مع الحكومات ووسائط الإعلام، وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضا الاستراتيجية الأولى للإعلام والاتصال البيئيين لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، التي تغطي الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠. وهناك دليل معنون "استراتيجيات للمواطنة البيئية" متاح للحكومات والمنظمات غير الحكومية لمساعدتها على الاضطلاع بأنشطتها الإعلامية.

٢٩٦ - وشارك برنامج الأمم المتحدة للبيئة في المؤتمر الوزاري المعني بموضوع البيئة من أجل أوروبا، المعقود في صوفيا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، حيث أسندت إليه، بالاشتراك مع مجلس أوروبا، مسؤولية توجيه عملية تنفيذ "الاستراتيجية الأوروبية للتنوع البيولوجي والبري" عن طريق منتدى وفرقة عمل مخصصين لهذا الغرض. ووفّرت لمؤتمر صوفيا نتائج اجتماع عُقد بشأن الأنشطة العسكرية والبيئة في أوروبا. كما شملت مبادرات البرنامج في أوروبا صياغة إطار للعمل البيئي من أجل الإدارة المتكاملة لبحر قزوين، واستعراض تنفيذ برنامج عمل القرن ٢١ في ميدان المياه.

٢٩٧ - وتم بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة عقد الاجتماع التاسع لوزراء البيئة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في هافانا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، وأعقبه اجتماع آخر للجنة المعقودة بين الدورات

لوزراء البيئة (مكسيكو، أيار/مايو ١٩٩٦)، طُلب فيه إلى البرنامج أن ينشئ آلية للتنسيق لجميع المشاريع البيئية التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي. كما زاد البرنامج أيضا من توزيع ملحقه الصحفي نصف الشهري المعنون "تييرا أمريكا" Tierramerica في المنطقة، الذي يتوقع بحلول نهاية ١٩٩٦ أن يتجاوز عدد الجمهور الذي يصل إليه ٣ ملايين شخص.

٢٩٨ - وفي الشرق الأوسط، شارك برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عملية السلام عن طريق الأفرقة المتعددة الأطراف المعنية بالموارد المائية والبيئة. وأسهم البرنامج أيضا في الاجتماعات المشتركة بين الوكالات، المعقودة دعما للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٢٩٩ - وفي الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦، انضمت ست دول جديدة أطرافا إلى الاتفاقية المتعلقة بالاتجار الدولي بالأنواع المعرضة للانقراض من الحيوانات والنباتات البرية، وبذا وصل عدد الأطراف في الاتفاقية إلى ١٣٢. كما انضمت ثلاث دول جديدة أطرافا إلى اتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة، وبذا وصل عدد الأطراف في الاتفاقية إلى ٤٧.

٣٠٠ - وانضمت تسع دول جديدة أطرافا إلى اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون، وبذا وصل عدد الأطراف في الاتفاقية إلى ١٥٧. وانضمت عشر دول جديدة أطرافا في بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد التي تستنفد طبقة الأوزون، وبذا وصل عدد الأطراف في البروتوكول إلى ١٥٦. واعتمد الاجتماع الأخير للأطراف في بروتوكول مونتريال (فيينا، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥) تعديلات للبروتوكول تعزز تدابير الرقابة على المواد التي تستنفد طبقة الأوزون. ويقوم مرفق البيئة العالمية بمساعدة البلدان التي تجتاز اقتصاداتها مرحلة انتقالية في تنفيذ تدابير الرقابة التي يقتضيها البروتوكول. وحتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، كان الصندوق المتعدد الأطراف المخصص لتنفيذ بروتوكول مونتريال قد اعتمد ٤٢٥ مليون دولار لتنفيذ ١ ٢٠٠ مشروع في ٩٣ بلدا. وبفضل الحافز الذي يقدمه الصندوق المتعدد الأطراف، يحتمل أن تستكمل بعض البلدان النامية الإزالة التدريجية للمواد المستنفدة للأوزون قبل حلول الموعد المستهدف عالميا لذلك، وهو سنة ٢٠١٠.

٣٠١ - وانضمت إحدى وعشرون دولة جديدة أطرافا إلى اتفاقية بازل المتعلقة بمراقبة حركة النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، وبذا وصل عدد الأطراف في الاتفاقية إلى ١٠١. واتخذ الاجتماع الثالث لمؤتمر الأطراف في اتفاقية بازل (جنيف، أيلول/سبتمبر ١٩٩٥) قرارا بتعديل الاتفاقية يقضي بقيام كل طرف من الأطراف الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والاتحاد الأوروبي، ولختنشتاين، بحظر جميع تحركات النفايات الخطرة عبر الحدود، التي يكون مقصدها التخلص النهائي من تلك النفايات في دول أخرى. ويقضي التعديل أيضا بأن يتم بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ الإنهاء التدريجي لجميع تحركات النفايات الخطرة عبر الحدود لأغراض الاستخلاص أو إعادة التدوير أو الاسترجاع أو إعادة الاستخدام المباشرة أو الاستخدامات البديلة في دول أخرى، وأن تصبح تلك التحركات محظورة اعتبارا من ذلك التاريخ.

٣٠٢ - وانضمت أربع وخمسون دولة جديدة أطرافا إلى اتفاقية التنوع البيولوجي، وبذا وصل عدد الأطراف في الاتفاقية إلى ١٥٢. وقام الاجتماع الأول للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية المنشأة في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي (باريس، أيلول/سبتمبر ١٩٩٥) بتصميم برنامج عمل الاتفاقية للفترة ١٩٩٥-١٩٩٧، الذي اعتمده فيما بعد مؤتمر الأطراف في الاتفاقية في اجتماعه الثاني (جاكرتا، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥). وقرر مؤتمر الأطراف أن تكون مونتريال هي المقر الدائم لأمانته، ودعا برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى الاتصال بلجنة التنمية المستدامة لتنظيم حلقة عمل حكومية دولية مفتوحة العضوية بشأن دراسة العلاقة بين الاتفاقية وغيرها من الاتفاقات الدولية ذات الصلة. واستُهل في المؤتمر تقرير وموجز تنفيذي لمقرري السياسات بشأن التقييم العالمي للتنوع البيولوجي، وهو ما يوفر للمرة الأولى استعراضا علميا متقدما للقضايا الرئيسية للتنوع البيولوجي.

٣٠٣ - وفي مؤتمر حكومي دولي عُقد في واشنطن العاصمة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، اعتمدت ١١٠ حكومات برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية وقررت أن يتولى برنامج الأمم المتحدة للبيئة دور الأمانة بالنسبة لتلك المبادرة. وتشمل المهام الرئيسية للبرنامج في هذا الدور الجديد تنفيذ خطة عمل شاملة للتصدي للأخطار التي تتعرض لها البيئة الساحلية والبحرية وأحواض الأنهار النهرية المرتبطة بها من جراء الأنشطة البرية، وبخاصة الممارسات التي تشمل ملوثات عضوية مستمرة ونفايات المياه المحلية. وفي تموز/يوليه ١٩٩٦، أحال المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الجمعية العامة مشروع قرار يتضمن إقرار برنامج العمل العالمي، موصيا بأن تعتمده الجمعية في دورتها الحادية والخمسين.

٣٠٤ - وخلص مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في دورته الثامنة عشرة المعقودة في أيار/مايو ١٩٩٥، إلى أن المواد العضوية المستمرة تمثّل خطرا كبيرا على الصحة والبيئة، وقرر البدء في إجراء تقييم لحالة المعلومات المتعلقة باثنتي عشرة مادة من الملوثات ذات الأولوية. وقد شرع البرنامج في عملية التقييم هذه نيابة عن البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية. كما كفل برنامج الأمم المتحدة للبيئة التنسيق بين التقييمات الجارية لتلك الملوثات وبرنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية. وقد تم إجراء التقييم في مانيلا في حزيران/يونيه ١٩٩٦ في اجتماع للفريق العامل المخصص المعني بالملوثات العضوية المستمرة التابع للمنتدى الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية. واعتمادا على ذلك التقييم، خلص الاجتماع الحكومي الدولي التالي المعقود في مانيلا للمحفل المعني بالسلامة الكيميائية إلى أن المعلومات المتوافرة حاليا بشأن الملوثات العضوية المستمرة تكفي للشروع في عمل عالمي لتخفيض انبعاثات تلك الملوثات أو القضاء عليها، وأوصى بأن يشمل ذلك العمل العالمي صكا ملزما بصفة قانونية.

٣٠٥ - وأدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة دورا رئيسيا في تنفيذ المبادرة الدولية الخاصة بالشُعب المرجانية. وعن طريق برنامج البحار الإقليمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، يسّر البرنامج عقد حلقات عمل إقليمية بشأن هذا الموضوع، وقدم المساعدة التقنية إلى المناطق. وقدم البرنامج أيضا دعما ماليا وتقنيا للندوة المعقودة في إطار المبادرة، في بنما في حزيران/يونيه ١٩٩٦.

٣٠٦ - وواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقديم دعمه ومساهمته الفنيين إلى لجنة التفاوض الحكومية الدولية لصياغة اتفاقية دولية لمكافحة التصحر. وفي الدورة السابعة للجنة التفاوض الحكومية الدولية (نيروبي، آب/أغسطس ١٩٩٥)، استعرضت اللجنة تنفيذ قرارها ١/٥ المتعلق بالعمل العاجل من أجل أفريقيا، وناقشت قضايا من بينها تنظيم الأمانة الدائمة للاتفاقية ومقرها، وإنشاء لجنة علمية وتقنية.

٣٠٧ - واستجابة للتوصية الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ بأن يركّز برنامج الأمم المتحدة للبيئة على مهام التنسيق الناشئة عن زيادة عدد الاتفاقات القانونية الدولية وأداء أمانات الاتفاقيات البيئية لمهامها، عُقد اجتماعان في تموز/يوليه ١٩٩٥ وكانون الثاني/يناير ١٩٩٦ أحرزا تقدما ملموسا بشأن القضايا الفنية محل الاهتمام المشترك وكذلك القضايا الإدارية المشتركة.

٣٠٨ - كما طلب مجلس الإدارة إلى المدير التنفيذي أن يضع الخبرة الفنية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال القضايا المتصلة بالغابات تحت تصرف الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات التابع للجنة التنمية المستدامة. وبرنامج البيئة هو أيضا الوكالة الرائدة لبرنامج الفريق بشأن احتياجات ومتطلبات البلدان المحدودة الغطاء الحرجي، الذي قُدم تقرير بشأنه إلى الفريق في اجتماعه الثاني (جنيف، آذار/مارس ١٩٩٦).

٣٠٩ - وفي مجال السلامة البيولوجية، اعتُمدت مبادئ البرنامج التوجيهية التقنية الدولية للسلامة في مجال البيو - تكنولوجيا، وذلك في المشاورة العالمية للخبراء المعينين من الحكومات (القاهرة، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥)، بعد إتمام عملية لبناء توافق في الآراء شمل مجموعة واسعة النطاق من الأطراف المؤثرة، بما في ذلك القطاع الصناعي للبيو - تكنولوجيا. وقام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بصياغة برنامج لبناء القدرات فيما يتصل بتنفيذ المبادئ التوجيهية، لتقديمه إلى المانحين المحتملين.

٣١٠ - واعتمد الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، في اجتماعه العام الحادي عشر، (روما، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥)، تقرير التقييم الثاني لعام ١٩٩٥. وسيُسهم هذا التقرير، الذي حرره حوالي ٢٠٠٠ من كبار العلماء والخبراء التقنيين من حوالي ١٣٠ بلدا، في تحسين تفهم العالم لأسباب تغير المناخ العالمي. وأسهم برنامج الأمم المتحدة للبيئة في أعمال الفريق بإدماج الشواغل المتصلة بالمناخ في أنشطته المتعلقة بالتنوع البيولوجي ومكافحة التصحر وحماية البيئة البحرية وتشجيع الإنتاج والاستهلاك المستدامين.

٣١١ - ووفقا لما قرره مجلس الإدارة في دورته الثامنة عشرة، يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بوصفه شريكا في برنامج المناخ العالمي، بتنسيق الأنشطة الدولية المشمولة في "مجال المحور ٣" من جدول أعمال المناخ، "دراسات بشأن تقييمات تأثير المناخ واستراتيجيات الاستجابة الرامية إلى تقليل أوجه الضعف". وفي إطار المظلة العامة لبرنامج تقييم تأثير المناخ العالمي واستراتيجيات الاستجابة، الذي يشكل عنصرا من عناصر برنامج المناخ العالمي، أجرى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بتمويل من مرفق البيئة العالمية، دراسات قطرية بشأن مصادر ومصارف غازات الاحتباس الحراري، وتقدير تكاليف تقليل الغازات المذكورة، وتقييم تأثير المناخ وتكييفه.

٣١٢ - وفي نيسان/أبريل ١٩٩٦، قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى لجنة التنمية المستدامة في دورتها

الرابعة دراسة استقصائية لنظم المعلومات المتصلة بالتكنولوجيات السليمة بيئيا، بوصفها مساهمة في مداولات اللجنة المتعلقة بنقل التكنولوجيات السليمة بيئيا. ودعت اللجنة البرنامج إلى مواصلة أعماله الرامية إلى إنشاء شبكة لنظم المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيات السليمة بيئيا بهدف زيادة التوافق والتعاون بين نظم ومصادر المعلومات. ودعي البرنامج أيضا إلى النظر في إعداد وحفظ كتالوغ لنظم المعلومات المتصلة بالتكنولوجيات السليمة بيئيا، ثم إتاحته للجمهور بعد ذلك مطبوعا أو على قريصات حاسوبية وعن طريق الشبكات العالمية، مثل شبكة "انترنت".

٣١٣ - وقد تم وضع ميثاق جديد للسياحة المستدامة وأصبح جاهزا للتنفيذ. وقد جاء هذا الميثاق نتيجة للمؤتمر العالمي المعني بالسياحة المستدامة (جزر الكناري، نيسان/أبريل ١٩٩٥). وقامت رابطات السياحة وقطاعات العمل السياحي والحكومات بصياغة هذه الأداة القيمة بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مسترشدة بجدول أعمال القرن ٢١.

٣١٤ - ووفقا لما طلبه مجلس الإدارة في دورته الثامنة عشرة، عقد برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الدورة التفاوضية الأولى لوضع اتفاقية للموافقة المسبقة عن علم بشأن تبادل المعلومات المتعلقة بالإتجار الدولي بمواد خطرة معينة من الكيماويات ومبيدات الآفات (بروكسل، آذار/مارس ١٩٩٦). وبالإضافة إلى ذلك، عقد اجتماع للخبراء المعينين من الحكومات في كوبنهاغن في نيسان/أبريل ١٩٩٦ بشأن اتخاذ مزيد من التدابير للإدارة السليمة للمواد الكيميائية الخطرة.

٣١٥ - وواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة عقد فريق للخبراء بشأن المسؤولية والتعويض عن الأضرار البيئية الناجمة عن الأنشطة العسكرية (جنيف، أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، ولندن، أيار/مايو ١٩٩٦). وقد أثمرت هذه العملية مجموعة متفقا عليها من الاستنتاجات بشأن القضايا الرئيسية، ستسهم في تيسير أعمال لجنة الأمم المتحدة للتعويضات وستشجع على وضع نظام دولي للمسؤولية والتعويض عن الأضرار البيئية.

٣١٦ - ويقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة حاليا بإعداد تقرير جديد عن حالة البيئة، بعنوان "التوقعات البيئية العالمية". وسيتضمن ذلك التقرير إفادة عن الأولويات البيئية التي تحددها الهيئات الإقليمية لتقرير السياسات البيئية، وتحليلا للعلاقات السببية، وتحديدا للقضايا المستجدة، وسيعرض، ما أمكن، خيارات السياسات البديلة المتاحة للتنفيذ. وسيتم إصدار سلسلة تقارير التوقعات البيئية العالمية عن طريق عملية تعاونية مشتركة للتقييم على صعيد المناطق، تشمل بصورة كاملة مقرري السياسات والمؤسسات والخبراء على الصعيد الإقليمي، وذلك عن طريق شبكة عالمية تضم حوالي ٢٠ مركزا متعاونا.

٣١٧ - وأسفر تعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع قطاع التأمين عن توقيع ٢٣ من كبرى شركات التأمين على بيان الالتزام البيئي. مما أفضى في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ إلى صدور بيان بالالتزام في قطاع التأمين، كما عقدت حلقة العمل الأولى لوضع طرائق التنفيذ، في لندن في أيار/مايو ١٩٩٦. ويعبر الاتفاق، الذي شارك في التوقيع عليه وأيده برنامج الأمم المتحدة للبيئة، عن التزام قطاع التأمين بالتنمية المستدامة.

٣١٨ - وفي سياق أنشطة المتابعة المتصلة بالمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، شرع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في العمل مع الشركاء من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية على وضع مبادئ توجيهية لجعل مشاريع مكافحة التصحر مراعية لاهتمامات المرأة ولتعزيز المعارف المحلية للمرأة من حيث صلتها بقضايا التنوع البيولوجي.

٣١٩ - أما محفل الشباب العالمي الذي عقده برنامج الأمم المتحدة للبيئة (سان فرانسيسكو، الولايات المتحدة الأمريكية، آب/أغسطس ١٩٩٥) فقد بلغ حجما غير مسبوق، إذ ضم ٤٥٩ مندوبا من ٦٠ بلدا. وشارك أكثر من ٨٠٠ طفل من ٨٣ بلدا في مؤتمر الأطفال الدولي (إيستبورن، المملكة المتحدة، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥)، الذي اجتمع في إطاره، للمرة الأولى على صعيد واحد، أطفال من جميع أنحاء العالم للتعبير عما يشغلهم من أمور البيئة العالمية.

٣٢٠ - وأقر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورته الثامنة عشرة ميزانية للأنشطة البرنامجية في حدود ٩٠ مليونا - ١٠٥ ملايين دولار لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ (انظر الشكل ٩). ولم تقابل الأعباء التي وضعت على كاهل برنامج الأمم المتحدة للبيئة منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في عام ١٩٩٢ بأي زيادة تذكر في الموارد المالية. ويمثل الانخفاض الإضافي المتوقع في التبرعات لصندوق البيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وعدم إمكان التنبؤ بالمدفوعات قيدين رئيسيين على مستقبل البرنامج وقدرته على تقديم خدمة فعالة للمجتمع الدولي.

الشكل ٩
برنامج الأمم المتحدة للبيئة:
مجموع التمويل، ١٩٩٠-١٩٩٦
بملايين دولارات الولايات المتحدة

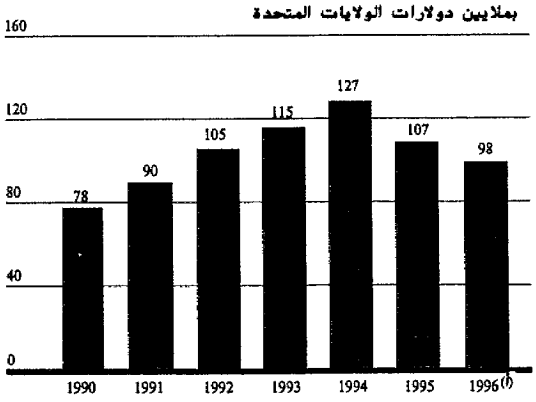

(أ) تقديرية.

٤ - مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)

٣٢١ - واصل مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، برئاسة والي نداو، تركيز جهوده على ثلاثة مجالات رئيسية، هي: تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء لصياغة وتنفيذ سياسات وبرامج المستوطنات البشرية المستدامة؛ وتعزيز قدرة القطاعات العام والخاص والمجتمعي على الصعيدين الوطني والمحلي على تحسين الأحوال المعيشية في المستوطنات الريفية والحضرية، عن طريق توفير المأوى الملائم والهياكل الأساسية والخدمات المناسبة، لا سيما للفقراء والمحرومين؛ وزيادة الوعي لدى المجتمع العالمي بأهمية تنمية المستوطنات البشرية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وحماية البيئة، والحد من الفقر، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والمساواة بين الجنسين. وقد تضامّت هذه الأنشطة ذات الأولوية معا في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، المعقود في اسطنبول في الفترة من ٣ إلى ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦.

٣٢٢ - وبفضل قوة الدفع هذه، نجح الموئل الثاني في أن يصبح مؤتمرا لصوغ الشراكات ووضع الحلول وإعلان الالتزامات من أجل التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في عالم يتزايد فيه تيار التحضر. وشاركت في المؤتمر وفود من ١٧١ بلدا. وناهز مجموع المشاركين في المؤتمر الرئيسي ومنتدى المنظمات الحكومية والأنشطة الأخرى ذات الصلة، التي اجتذبت كلها تغطية واسعة النطاق من وسائط الإعلام العالمية، ١٦ ٤٠٠ شخص، منهم ٨ ٠٠٠ من المنظمات غير الحكومية. وكانت منظومة الأمم المتحدة كلها تقريبا ممثلة في المؤتمر، حيث أسهمت معظم الوكالات المشاركة في رعاية أنشطة متوازية عديدة.

٣٢٣ - وتميز هذا المؤتمر بسمة فريدة هي انفتاحه إزاء منظمات ومؤسسات المجتمع المدني. وبتشجيع من المركز، ضمت معظم الوفود الوطنية عناصر من السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية وممثلي القطاع الخاص. وعن طريق عملية سميت "جلسات الاستماع للشركاء"، وفر المؤتمر لممثلي السلطات البلدية والمحلية، والقطاع الخاص، والبرلمانيين، والنقابات العمالية، والهيئات والمؤسسات العلمية، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات القواعد الشعبية فرصة عرض آرائها. ونتيجة لاشتراك ٥٠٠ من محافظي المدن في المؤتمر والجمعية العالمية للمدن التي عقدت بالتوازي مع المؤتمر، شهد الموئل الثاني بداية شراكة رسمية بين المحافظين ورابطات السلطات المحلية والأمم المتحدة ستكون لها أهمية حاسمة في تنفيذ أنشطة المتابعة.

٣٢٤ - ونتيجة أيضا لطابع الانفتاح أمام مشاركة الجميع الذي ميّز العملية التحضيرية واتسم به المؤتمر، تم إقرار خطة عمل عالمية تعكس على نطاق واسع آراء وتوصيات جميع الأطراف المعنية. وتتضمن خطة العمل هذه، المسماة بجدول أعمال الموئل، برامج عمل تفصيلية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستدامة البيئية في عالم القرن الحادي والعشرين الذي سيغلب عليه الطابع الحضري.

٣٢٥ - وسار المركز في عمله قدما في عدد من المجالات الأخرى خلال الفترة قيد الاستعراض. فقد اضطلع بأنشطة للتعاون التقني في ٨٣ بلدا، وبخاصة في مجالات أساليب الحكم في المناطق الحضرية، والتخطيط والإدارة البيئيين، وأنشطة التعمير التالية لوقوع الكوارث، وسياسة المأوى، والحد من الفقر في المناطق الحضرية. ومن البرامج الأقاليمية المهمة التي يجري تنفيذها حاليا برنامج الإدارة الحضرية (بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي)، وبرنامج المدن المستدامة (بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة)، وبرنامج المؤشرات السكنية والحضرية وقد وصل مجموع نفقات المركز لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ إلى ٩٧,٩ مليون دولار (انظر الشكل ١٠).

الشكل ١٠

مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل): النفقات، ١٩٩٠-١٩٩٥
بملايين دولارات الولايات المتحدة

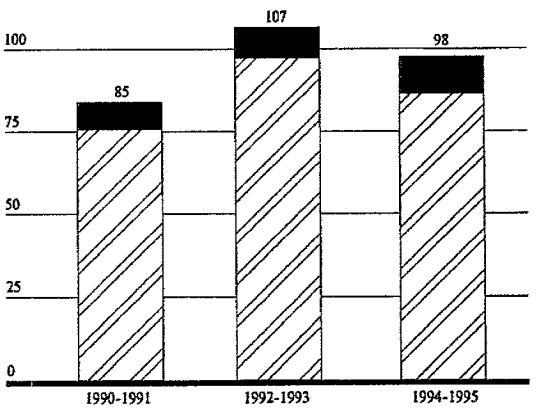

٣٢٦ - وعلى غرار ما تم في السنوات السابقة، ظلت أفريقيا تمثل البؤرة الرئيسية التي تركزت عليها الأنشطة التعاونية للموئل. واستنادا إلى ترتيبات للشراكة في التمويل مع عدة حكومات، وسع المركز نطاق عمله في مجال البحوث الأقاليمية التطبيقية المتعلقة بالتنمية المجتمعية، والهياكل الأساسية البيئية، ودور المرأة، وتحسين المستوطنات، وجدول أعمال القرن ٢١ على الصعيد المحلي. ووسع المركز أيضا برامجه لبناء القدرات في مجال الحكم المحلي، وبخاصة في البلدان التي تجتاز اقتصاداتها مرحلة انتقالية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية.

٣٢٧ - ووفقا للولاية التي يضطلع بها المركز بوصفه الجهة المرجعية في منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق ببحوث ومعلومات المستوطنات البشرية، أنجز المركز عددا من المبادرات الرئيسية. وشملت هذه المبادرات نشر التقرير العالمي الثاني المتعلق بالمستوطنات البشرية، الذي ركز على قضايا السياسات الناشئة عن عملية التحضر، وإنجاز مصنف شامل بعنوان خلاصة إحصاءات المستوطنات البشرية، بالتعاون مع الشعبة الإحصائية بالأمانة العامة للأمم المتحدة.

٣٢٨ - وقام المركز بدور الوكالة الرائدة فيما يتعلق بالرصد العالمي في يوم المياه العالمي لعام ١٩٩٦، وساعد في تنظيم المؤتمر العالمي المعني بالأراضي وأمن الحيازة المعقود في الهند في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ومن الأهداف التي ترمي إليها هذه الجهود إنشاء برنامج مشترك بين الوكالات بشأن الأراضي وإدارة الأراضي.

٣٢٩ - وعقب مبادرة رائدة للجنة المستوطنات البشرية، بادر مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، بالاشتراك مع مركز حقوق الإنسان وغيره من الكيانات التابعة للأمم المتحدة، إلى استعراض جوانب حقوق الإنسان المتعلقة بالمأوى وتوفير المأوى، المستمدة من الصكوك الدولية القائمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد توج هذا الجهد بالالتزام الذي أعلنته الحكومات في الموئل الثاني بالإنفاذ الكامل والتدريجي للحق في السكن المناسب.

٣٣٠ - وتحسينا للكفاءة في إعداد وإدارة البرامج القطرية في مرحلة ما بعد مؤتمر اسطنبول، قرر المركز أن ينشئ، بدعم من الحكومات المضيفة، مكاتب لا مركزية في آسيا وأمريكا اللاتينية. وتشكل هذه المبادرة جزءا من سلسلة مستمرة من التدابير الداخلية للإصلاح وإعادة التنظيم تستهدف زيادة الكفاءة وتحسين الفعالية من حيث التكاليف.

جيم - الأنشطة الإنمائية الإقليمية

٣٣١ - تؤدي اللجان الإقليمية الخمس دورا بالغ الأهمية في النهوض بمستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجالات نشاطها، وفي تعزيز العلاقات فيما بين الدول ومؤسسات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. ومع تزايد اللامركزية في عمل المنظمة خلال السنة الماضية، أصبحت اللجان الإقليمية تتحمل مزيدا من المسؤوليات. وفي ضوء عملية الإصلاح التي تجري على نطاق المنظومة، واصلت اللجان فحص الأنشطة التي تضطلع بها، وضبط الأولويات، وإعادة تشكيل البرامج، وإعادة تنظيم موظفيها عملا على زيادة الكفاءة والفعالية من حيث التكلفة.

١ - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٣٣٢ - تحددت وجهة العمل الذي تضطلع به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في ظل أمينها التنفيذي، ك. ي. أموكو، على أساس تيارين متقاطعين هما التحسن الطفيف الذي طرأ على الأداء الاقتصادي لأفريقيا والإصلاحات الرئيسية التي أجريت لبرامج اللجنة وهيكلها التنظيمي وممارساتها الإدارية.

٣٣٣ - وأجرت اللجنة دراسات بشأن عدد من القضايا، بما في ذلك الحد من الفقر عن طريق تحسين الأمن الغذائي؛ وتمويل وتشغيل مرافق النقل والاتصالات؛ وتنمية إمدادات الطاقة على الصعيد دون الإقليمي، واستراتيجيات التسويق الرامية إلى تحسين استغلال المعادن؛ والمشاكل والتوقعات في مجال الري الواسع النطاق في أفريقيا؛ وإدماج الاعتبارات البيئية في استراتيجيات التخطيط والسياسات في المجال الزراعي؛ وتحسين أداء القطاع العام، لا سيما في مجالات السياسات المالية؛ وتحسين الإنفاق الحكومي في مجال التنمية الريفية.

٣٣٤ - وواصلت اللجنة دعمها للبرامج الإقليمية لبناء القدرات، وبخاصة العقد الثاني للنقل والاتصالات في أفريقيا والعقد الثاني للتنمية الصناعية في أفريقيا. وبالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية، أحرز تقدم في تنفيذ معاهدة أبوجا التي أنشئت بموجبها الجماعة الاقتصادية الأفريقية. وركزت الجهود المبذولة في هذا الصدد على إعداد بروتوكولات مختلفة لتلك المعاهدة.

٣٣٥ - ونظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مؤتمرا دوليا بشأن "تنشيط الاستثمارات الخاصة في أفريقيا: شراكات من أجل النمو والتنمية"، عقد في أكرا في تموز/يوليه ١٩٩٦، وحضره حوالي ٦٥٠ مشاركا من القطاعين العام والخاص بأفريقيا فضلا عن رؤساء الأعمال التجارية من الخارج ومن المنطقة. وشكلّل ذلك المؤتمر جهدا تعاونيا فيما بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والائتلاف العالمي من أجل أفريقيا، والمائدة المستديرة للأعمال التجارية الأفريقية، ومجموعة البنك الدولي والمانحين الثنائيين مثل حكومتي جمهورية كوريا واليابان، والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، وإدارة التنمية الخارجية (المملكة المتحدة)، والمركز الدولي للبحوث الإنمائية (كندا).

٣٣٦ - وكان من الأحداث الرئيسية التي تضمنها المؤتمر اجتماع للقمة بنظام المائدة المستديرة لرؤساء الدول والحكومات أو كبار القادة السياسيين من ثمانية بلدان أفريقية وستة من قيادات الأعمال التجارية من داخل أفريقيا وخارجها. وكان من المبادرات الهامة الأخرى التي اتُخذت في المؤتمر إنشاء المنتدى الأفريقي للأسواق الاستثمارية، وهو مجموعة للدعوة مؤلفة من عدة بلدان وتضم معا أعضاء من أسواق الأوراق المالية وشركات التأجير والمؤسسات المالية، مثل شركات الوساطة وصناديق الاستثمار.

٣٣٧ - وفي سياق أنشطة المتابعة المتصلة بجولة المؤتمرات العالمية، عمدت اللجنة إلى تعزيز التعاون مع غيرها من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية. وعملا ببرنامج العمل المعتمد في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعقود في القاهرة في عام ١٩٩٤، عقدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حلقة عمل للخبراء/المنظمات غير الحكومية بشأن إعلان داكار/نفور، وشاركت مع منظمة الوحدة الأفريقية ومصرف التنمية الأفريقي في البعثات المضطلع بها في إطار لجنة السكان الأفريقية لتقييم التجارب القطرية لبعض الدول الأعضاء في تنفيذ إعلان داكار/نفور وبرنامج عمل القاهرة. ونظمت اللجنة أيضا حلقة دراسية رفيعة المستوى على صعيد السياسات بشأن الأثر الاجتماعي لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) على صعيد الأسر المعيشية والعائلة في أفريقيا، عقدت في أديس أبابا في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥.

٣٣٨ - وفيما يتعلق بالمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا اجتماعا لمكتب المؤتمر الإقليمي الخامس المعني بالمرأة، قام بإعداد منهاج العمل الأفريقي الذي قُدم إلى المؤتمر العالمي. وكان الهدف الرئيسي للاجتماع هو مناقشة إطار لتعجيل تنفيذ منهاجي العمل العالمي والإقليمي في أفريقيا. وسيُنشر ذلك الإطار على جميع الأجهزة الوطنية، والوزارات المختصة، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات التدريب والبحث، كي تستخدمه في عملية التنفيذ. وشاركت اللجنة أيضا في تنظيم المعرض التجاري ومنتدى الاستثمار العالمي الأول، (أكرا، حزيران/يونيه - تموز/يوليه ١٩٩٦)، مما أتاح للنساء المشتغلات بتنظيم المشاريع فرصا لإقامة شبكات الاتصال فيما بينهن وتنمية المهارات وتبادل المعلومات وتوسيع نطاق الأسواق، وصياغة شراكات تستهدف توسيع نطاق التجارة والاستثمار.

٣٣٩ - والجهاز الحكومي الدولي الذي يتولى رصد تنفيذ برنامج العمل الصادر عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، في أفريقيا، هو مؤتمر الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التنمية البشرية، بالاشتراك مع لجنة المتابعة الوزارية الخمس عشرية التابعة له. وفي الاجتماع الأول لتلك اللجنة (أديس أبابا، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥)، عرضت عدة دول من الدول الأعضاء تقارير قطرية عن حالة التنمية البشرية في بلدانها.

٣٤٠ - والرئيسان المشاركان للجنة التوجيهية لمبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة من أجل أفريقيا، التي بدأت في آذار/مارس، هما الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبهذه الصفة، ستتولى اللجنة، بمفردها أو مع

غيرها، دور الوكالة الرائدة بالنسبة لعدد من المجالات ذات الأولوية، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتدعيم المجتمع المدني، وتعزيز القطاع غير الرسمي، وتسخير تكنولوجيا المعلومات لأغراض التنمية.

٣٤١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت اللجنة الاقتصادية لافريقيا استعراضات رئيسية لأنظمتها المتعلقة بالبرامج والميزنة، وإدارة الموارد البشرية، وتقييم المهارات، واستراتيجية الاتصالات. ويركز التوجه البرنامجي الجديد، المحدد في وثيقة عنوانها "نحو خدمة أفضل لأفريقيا: التوجهات الاستراتيجية للجنة الاقتصادية لافريقيا"، على خمسة مواضيع رئيسية هي: تيسير تحليل السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وكفالة الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، وتعزيز الإدارة الإنمائية، وتسخير المعلومات لأغراض التنمية، وتعزيز التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي. وهناك أيضا قضيتان عامتان، هما دور المرأة وبناء القدرات.

٣٤٢ - وتميزت عملية الإصلاح في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا باشتمالها على إجراء مشاورات مستفيضة، أولا مع موظفي اللجنة ثم مع ٤٠ من الخبراء الأفارقة الرفيعي المستوى، اختيروا من الحكومات والقطاع الخاص والوسط الأكاديمي والمجتمع المدني وكذلك من مكتب اللجنة. وتمثلت المرحلة الثالثة في اجتماع عُقد في أوائل نيسان/أبريل مع الشركاء الأساسيين للجنة، وهم: ممثلو وكالات الأمم المتحدة، والمانحون الثنائيون من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وبعض المؤسسات الدولية. وتم إقرار وثيقة التوجهات الجديدة في الدورة الحادية والثلاثين للجنة وفي الاجتماع الثاني والعشرين لمؤتمر الوزراء الأفارقة المسؤولين عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية (نيسان/أبريل - أيار/مايو ١٩٩٦).

٣٤٣ - واعتمدت اللجنة في دورتها الحادية والثلاثين أيضا مبادرة مجتمع المعلومات الأفريقي بوصفها إطارا للإسراع بإدخال أفريقيا في نظام المعلومات العالمي. وقد قام بصياغة هذه المبادرة فريق عامل رفيع المستوى بشأن إفادة افريقيا من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تم إنشاؤه في عام ١٩٩٥ بناء على طلب مؤتمر الوزراء. وخلال تلك الدورة، تم تنظيم نشاطين خاصين، أولهما حلقة مناقشة بشأن الخطة الإطارية لبناء واستغلال القدرات الجوهرية في أفريقيا، وأتمت الخطة بهذا دورة من المشاورات استغرقت سنتين؛ ومن المقرر أن تُنشر الوثيقة الختامية في وقت لاحق من هذه السنة. أما النشاط الثاني الذي نظم خلال الدورة الوزارية، فكان عقد منتدى رفيع المستوى بشأن الإنفاق الحكومي والفقراء تناول بالبحث، في سياق محدودية الموارد الحكومية، مبادئ وتدابير مختلفة بشأن توجيه جزء من الإنفاق الحكومي إلى القضاء على الفقر ومنعه.

٣٤٤ - وتم إنهاء عدد من الأنشطة المسندة إلى اللجنة وتأجيل عدد آخر أو تقليصه، واتُخذت أيضا عدة تدابير لتحقيق الكفاءة في المجالات المختلفة، بما في ذلك ترشيد استخدام الموارد المخصصة للسفر وترشيد الاجتماعات والوثائق.

٢ - اللجنة الاقتصادية لأوروبا

٣٤٥ - واصلت اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بقيادة الأمين التنفيذي، إيف برتيلو، العمل على تعزيز وتيسير التفاهم والاتفاق على السياسات والقواعد والممارسات فيما بين بلدان المنطقة وتقوية التكامل والتعاون فيما بينها. ويتم هذا عن طريق تحليل السياسات والحوار بشأن قضايا الاقتصاد الكلي والقضايا القطاعية؛ ومواصلة صياغة الاتفاقيات والقواعد والمعايير؛ والاضطلاع ببرنامج لتقديم المساعدة لعملية الانتقال التي تجتازها الاقتصادات التي كانت سابقا مخططة مركزيا.

٣٤٦ - وعلى ضوء الحقائق التي استجدت في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، أنشأت اللجنة، في دورة استثنائية عقدت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، فريقا عاملا مخصصا لتحديد التوجهات الاستراتيجية لأنشطة اللجنة المقبلة. وقد أنشئ الفريق العامل عملا بالمقرر الذي اتخذته اللجنة في نيسان/ابريل ١٩٩٥ وانتهت فيه إلى أن تعتمد، في دورتها اليوبيلية التي ستُعقد في نيسان/ابريل ١٩٩٧، إعلانا بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي في أوروبا. ولكي يحصل الفريق العامل على البيانات اللازمة لإنجاز مهمته، أرسل استبيان إلى جميع الحكومات الأعضاء في اللجنة. ويجري الفريق العامل حاليا تحليلا لما جاء من ردود، وتجري المفاوضات في الوقت نفسه فيما بين الدول الأعضاء. وسوف يتم نتيجة لهذه العملية الإصلاحية تنفيذ تغييرات في برنامج العمل وفي تنظيم الأمانة التنفيذية.

٣٤٧ - وقد كثفت اللجنة الاقتصادية لأوروبا علاقاتها بالمنظمات ذات الصلة في المنطقة، ومنها مثلا منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والاتحاد الأوروبي، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، ومجلس أوروبا، والمنظمات دون الإقليمية، مثل مجلس التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود ورابطة الدول المستقلة ومبادرة وسط أوروبا ومجلس دول البلطيق. كما وسع نطاق العلاقات مع القطاع الخاص، مع تزايد الاهتمام الذي

تبديه المؤسسات الخاصة بالمحفل الذي تمثله اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وعلى سبيل المثال، حدث في الدورة السنوية للجنة المعقودة في نيسان/أبريل ١٩٩٦ أن شارك عدد الرؤساء التنفيذيين لبعض الشركات الرئيسية في اجتماع مائدة مستديرة مع مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى لمناقشة التعاون من أجل تحقيق التنمية الصناعية المستدامة. كما يتضح توثق الروابط مع القطاع الخاص من تزايد المساهمات المالية التي يقدمها مجتمع الأعمال التجارية إلى صندوق اللجنة الاستئماني للتعاون التقني في مجال الصناعة: التغيير الهيكلي والتنمية.

٣٤٨ - وتُنشر التحليلات الاقتصادية التي تجريها اللجنة الاقتصادية لأوروبا في عدد من المنشورات السنوية والمنشورات غير الدورية. ولا تزال "النشرة الاقتصادية لأوروبا، المجلد ٤٧ (١٩٩٥)" و "دراسة الحالة الاقتصادية في أوروبا في ١٩٩٥-١٩٩٦" توفران تحليلا سنويا متعمقا للتطورات الاقتصادية الراهنة في أوروبا وأمريكا الشمالية ودول الاتحاد السوفياتي السابق. ويركز هذان المنشوران تركيزا خاصا على التطورات التي تشهدها الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية في بلدان شرق أوروبا والاتحاد السوفياتي السابق وعلى ما تحرزه تلك البلدان من تقدم في إنشاء اقتصادات سوقية.

٣٤٩ - كما أن كبار المستشارين الاقتصاديين للحكومات الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا اتخذوا من "دراسة الحالة الاقتصادية في أوروبا" خلفية أساسية للعملية السنوية التي يجرونها لتبادل المعلومات بشأن تكور الاقتصادات الوطنية وبشأن السياسات والبرامج. وفي مجال التنمية المستدامة، استمر تقييم الحالة في البلدان التي تجتاز مرحلة انتقالية، بالتعاون مع لجنة السياسات البيئية، كما نظمت حكومات الجمهورية التشيكية ورومانيا وفنلندا والنرويج وهنغاريا، بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حلقة عمل بشأن "الأدوات الاقتصادية للسياسات البيئية: استجابة القطاع الخاص".

٣٥٠ - أما المشاريع السكانية المضطلع بها بمساعدة مالية من صندوق الأمم المتحدة للسكان خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٥، في ميادين الهجرة الدولية والخصوبة والصحة الإنجابية وشيوخة السكان، فقد تم إنجازها وقام بتقييمها فريق مستقل. واشتركت اللجنة والصندوق أيضا في صياغة برنامج للسكان للفترة من عام ١٩٩٦ إلى عام ١٩٩٩، ركز فيه على أنشطة متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومؤتمر السكان الأوروبي، المضطلع بها في البلدان التي تجتاز اقتصاداتها مرحلة انتقالية. وقامت اللجنة أيضا بنشر العددين ٦ و ٧ من النشرة نصف السنوية المعنونة "نشرة الهجرة الدولية"، وتضمنا معلومات مستكملة عن التدفقات والتشريعات والاجتماعات المتصلة بالهجرة في المنطقة.

٣٥١ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت اللجنة الاقتصادية لأوروبا تعزيز عملها في إطار مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين، وذلك بنشر حوليتها الإحصائية التي تصدر للمرة الأولى، وتتضمن موجزات إحصائية فريدة لـ ٥٥ من الدول الأعضاء، مع بيانات مقارنة عن الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، تم بالتعاون مع المكتب الإحصائي التابع للجنة الجماعات الأوروبية والمعهد الدولي للتدريب والبحث من أجل النهوض بالمرأة وهيئة الإحصاءات السويدية، إصدار مجلد يتضمن إحصاءات مبوبة حسب نوع الجنس. وأنشأت اللجنة أيضا مسارا لتدفق البيانات الأساسية المتعلقة باقتصادات جميع البلدان التي تجتاز مرحلة انتقالية، والتي تعطي أولوية عالية لتلقي المساعدة التقنية من اللجنة في المجال الإحصائي.

٣٥٢ - وواصل برنامج تيسير التجارة التابع للجنة الاقتصادية لأوروبا صياغة المعايير المتعلقة بقواعد الأمم المتحدة للتبادل الالكتروني للبيانات في مجالات الإدارة والتجارة والنقل، ونشر دليلين جديدين لهذه القواعد. وبالإضافة إلى ذلك، تم تنقيح ست من توصيات اللجنة المتعلقة بتيسير التجارة، بما في ذلك وضع توصية موسعة بشأن وحدات القياس، مما يمثل تقدما هاما في مجال استكمال التوصيات الحالية. وأنشئ موقع متسع على الشبكة الفرعية World Wide Web من شبكة إنترنت، يتيح الاطلاع على جميع توصيات الأمم المتحدة/اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن تيسير التجارة، فضلا عن توفير معلومات مستفيضة عن قواعد الأمم المتحدة للتبادل الالكتروني للبيانات في مجالات الإدارة والتجارة والنقل.

٣٥٣ - وأعدت الأمانة دراسة عن تمويل التجارة والاستثمار في الاقتصادات التي تجتاز مرحلة انتقالية، واستخدمت تلك الدراسة خلال دورة لجنة تنمية التجارة، واستخدمها أيضا منتدى دولي حضره أكثر من ٣٠٠ مشارك يمثلون القطاعات الحكومي والعام والخاص. واستمر نشر المعلومات القانونية والإحصائية وغيرها من المعلومات ذات الصلة على المستثمرين وأرباب الأعمال التجارية، عن طريق المنشور الفصلي المعنون "أخبار الاستثمار بين الشرق والغرب".

٣٥٤ - وتيسيرا لنشر واستخدام المعايير الزراعية، أنشئ موقع على شبكة World Wide Web ويجري حاليا

تحسينه واستكماله. وقد صدرت عدة وثائق ودراسات جديدة خلال السنة، واستمر التعاون الوثيق مع المنظمات ذات الصلة، بما في ذلك منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والدستور الغذائي لمعايير الأغذية القابلة للتلف والاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس.

٣٥٥ - وأنجزت أمانة لجنة الأخشاب التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا دراسة بشأن إسقاطات العرض والطلب فيما يتعلق بالأخشاب ومنتجات الغابات على مدى السنوات الثلاثين القادمة، عنوانها "الاتجاهات والتوقعات المحتملة بشأن الأخشاب الأوروبية في القرن الحادي والعشرين"، كما بدأت الأمانة العمل في إعداد "تقييم موارد الغابات لسنة ٢٠٠٠"، وهو مجهود عالمي تتولى اللجنة في إطاره المسؤولية عن غابات المناطق المعتدلة والشمالية.

٣٥٦ - وفي ميدان الصناعة والتكنولوجيا، أجري استعراض للتغييرات الرئيسية التي استجدت على السياسة العامة في مجال العلم والتكنولوجيا بالدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وتم إصدار عدد من المنشورات، منها الاستعراضان السنويان للصناعة الكيميائية وأسواق الصلب، والصناعات الهندسية والتشغيل الآلي في العالم: الأداء والتوقعات، واستخدام الروبوطات الصناعية في العالم، بالإضافة إلى نسخة مستكملة من دليل المنتجين الكيميائيين والمنتجات الكيميائية، وتم الاستعراض نصف السنوي لنفايات الحديد والصلب، ودراسة بشأن الخصخصة وتغيير الملكية في صناعة الصلب، ودليل صناعة الصلب والبيئة.

٣٥٧ - أما الأعمال المتعلقة بالفحم فقد هيمن عليها الاهتمام بالقضايا المتصلة بإعادة هيكلة صناعات الفحم، والاستخدام النظيف للفحم، ووضع مبادئ توجيهية وتصنيفات ومعايير على الصعيد الدولي للاستغلال والاستخدام المستدامين لأنواع الوقود الصلب. وركزت الأنشطة المضطلع بها في مجال الطاقة الكهربائية على عملية الإصلاح الاقتصادي في وسط وشرق أوروبا، وحماية البيئة، والوصل بين الشبكات الدولية للطاقة الكهربائية. ونظمت ندوة عن توليد الطاقة الكهربائية باستخدام الفحم، والبيئة، ومدى تقبل الجمهور لهذا النشاط. وتم إعداد دراسة بشأن التوقعات المتعلقة بالغاز الطبيعي وتوليد الطاقة الكهربائية وتأثيرها على تطور صناعتي الغاز وتوليد الطاقة الكهربائية. وفي مجال الغاز الطبيعي، تم إعداد معجم لمصطلحات موارد الغاز الطبيعي ودراسة بشأن تدابير حفظ موارد الغاز: استهلاك الأسر المعيشية للغاز والأجهزة المنزلية. وأتم مركز الغاز، وهو برنامج للتعاون التقني، سنته الأولى من العمل، التي تم خلالها تنظيم أربع حلقات دراسية تدريبية، ونشر أربعة منشورات للمبيع، وبدء العمل في إعداد أدلة تدريبية وقاعدة لبيانات الغاز الطبيعي.

٣٥٨ - وفي إطار مشروع تحقيق الكفاءة في مجال الطاقة لسنة ٢٠٠٠، عقدت دورات إعلامية في إطار المعارض التجارية في كل من بلغاريا والجمهورية التشيكية وسلوفينيا وسويسرا. ونُفذ مشروع لتقديم المساعدة التحضيرية لإنشاء مناطق للبيان العملي لكفاءة الطاقة في الاتحاد الروسي وبلغاريا والجمهورية التشيكية وهنغاريا، بدعم من مرفق البيئة العالمية. وبدأ تنفيذ مشروع مشترك مع برنامج التوفير "سيف" التابع للاتحاد الأوروبي بشأن معايير كفاءة الطاقة. وبدأ الاضطلاع بأعمال جديدة بشأن الآليات المالية لاستثمارات تحقيق كفاءة الطاقة في الاتحاد الروسي، بالتعاون مع المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير والبنك الدولي والمصارف التجارية الروسية وبلدان غربية. وتم إعداد تحليل لحالة الطاقة وسياساتها في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، مع الاهتمام بصورة خاصة بالاقتصادات التي تجتاز مرحلة انتقالية، وتحليل آخر لسياسات وإسقاطات الطاقة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وعقدت في بيت بيرل بإسرائيل حلقة عمل بشأن استخدام الطاقة الشمسية.

٣٥٩ - ومن أبرز الأحداث الرئيسية التي شهدتها الفترة قيد البحث، المؤتمر الوزاري الثالث المعني بالبيئة من أجل أوروبا، المعقود في صوفيا في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥، الذي أسندت إلى اللجنة الاقتصادية لأوروبا مهمة التنسيق الشامل بالنسبة له. وأكد الوزراء في المؤتمر أهمية دور اللجنة في هذه العملية وكلفوها بتنسيق المؤتمر الوزاري التالي المعني بالبيئة من أجل أوروبا، المقرر عقده في الدانمرك في عام ١٩٩٨. وخلال الفترة التي تتخلل المؤتمرين، سيتم تحت إشراف اللجنة التفاوض على مشروع اتفاقية بشأن توفير إمكانيات الوصول إلى المعلومات البيئية ومشاركة الجمهور في عملية صنع القرارات البيئية.

٣٦٠ - وتقوم اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بدعم على صعيد السياسات من مؤتمر صوفيا الوزاري، بوضع برنامج لاستعراض الأداء البيئي الوطني ودراسة الأحوال والممارسات البيئية مقارنةً بالسياسات والأهداف المحلية والالتزامات الدولية ذات الصلة. ودعا مؤتمر صوفيا أيضا إلى تعزيز تنفيذ الاتفاقيات التي تديرها اللجنة بشأن الشؤون البيئية العابرة للحدود وتعزيز الامتثال لها، وبخاصة الاتفاقيات المتعلقة بتلوث الهواء وإدارة المياه وتقييم الأثر البيئي والحوادث الصناعية.

وفي إطار الاتفاقية المتعلقة بالتلوث الجوي البعيد المدى عبر الحدود، التي تديرها اللجنة الاقتصادية لأوروبا، يجري حاليا التفاوض على ثلاثة بروتوكولات جديدة بشأن الملوثات العضوية المستمرة والفلزات الثقيلة ومركبات النيتروجين. وقد عرضت اتفاقية تلوث الهواء في اجتماعات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية.

٣٦١ - وفيما يتعلق بالنقل الداخلي، أسهمت اللجنة الاقتصادية لأوروبا في تحقيق التكامل الأوروبي عن طريق صياغة قواعد ومعايير موحدة بشأن النقل، وتيسير عبور الحدود، وتخطيط شبكات مترابطة للهياكل الأساسية. كما أن الهياكل الأساسية الأوروبية للنقل بالطرق البرية والسكك الحديدية والوسائط المتنوعة، المنشأة بموجب الاتفاقات ذات الصلة في إطار اللجنة الاقتصادية لأوروبا، أخذ يجري تمديدها كيما تشمل الدول الأعضاء في اللجنة من وسط آسيا ومنطقة القوقاز. وتم اعتماد اتفاق أوروبي بشأن المجاري المائية الداخلية الرئيسية ذات الأهمية الدولية بحيث يكمل الصكوك الدولية الموجودة بالفعل التي تقضي بتطوير الشبكات الدولية للهياكل الأساسية في أوروبا. وواصلت اللجنة إحراز تقدم كبير في صياغة الشروط التقنية للنقل الدولي للسلع الخطرة بالطرق البرية والمجاري المائية الداخلية، واستكمال تلك الشروط وتنقيحها ومواءمتها مع الشروط المتعلقة بنقل تلك البضائع بواسطة السكك الحديدية والبحر والجو، وبدأت اللجنة أيضا العمل في صياغة اتفاق أوروبي بشأن النقل الدولي للبضائع الخطرة عن طريق المجاري المائية الداخلية.

٣٦٢ - وأحرزت اللجنة تقدما أيضا في المواءمة الدولية للشروط المتعلقة ببناء المركبات، التي تغطي نطاقا واسعا من العوامل المتصلة بالسلامة الفعلية والسلبية، وحماية البيئة، واستهلاك الطاقة، وإزالة العوائق التقنية التي تعرقل التجارة. وقد استُكمل الاتفاق الذي اضطُلع بهذا العمل في إطاره بهدف تبسيط الإجراءات وزيادة كفاءتها؛ وتبذل المساعي حاليا إلى تطبيقه عالميا، حيث يجري النظر في مقترح يتعلق بإبرام اتفاق عالمي بهذا الصدد. وأولت اللجنة اهتماما خاصا لموضوع سلامة الطرق، مع التركيز على المواءمة الدولية للاشتراطات المتعلقة بأنظمة المرور البري، ولافتات وإشارات الطرق، عن طريق استكمال الصكوك القانونية المرتبطة بذلك واعتماد التوصيات ذات الصلة. وفي مجال تيسير النقل، يستمر العمل في إجراء تنقيح رئيسي للاتفاقية الجمركية بشأن النقل الدولي للبضائع بموجب دفاتر النقل البري الدولي (١٩٧٥)، بهدف التصدي لتزايد أعمال الغش والجريمة المنظمة مع كفالة عدم تعويق النقل البري والتجارة الدوليين في أوروبا بإجراءات معقدة ومكلفة لعبور الحدود.

٣٦٣ - وتم أيضا، بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأوروبي والمؤتمر الأوروبي لوزراء النقل ومنظمات دولية أخرى، تنفيذ الأعمال التحضيرية للمؤتمر الإقليمي المعني بالنقل والبيئة المقرر عقده في فيينا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧.

٢ - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٣٦٤ - عُقدت الدورة السادسة والعشرون للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سان خوسيه في الفترة من ١٥ إلى ٢٠ نيسان/ابريل ١٩٩٦. وقدمت أمانة اللجنة، برئاسة الأمين التنفيذي، غيرت روزنيثال، تقريرين إلى حكومات المنطقة، أحدهما بشأن "تعزيز التنمية: التفاعل بين الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي"، والآخر بشأن "الخبرات الاقتصادية المكتسبة خلال السنوات الخمس عشرة الماضية: أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ١٩٨٠-١٩٩٥". ويبين هذان التقريران أنه بعد أن انقضى عقد من عمليات التكيف والإصلاحات الهيكلية الأساسية، تمكنت معظم بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من زيادة معدلات نموها، وتخفيض الضغوط التضخمية، وتحقيق الاستقرار في بيئة الاقتصاد الكلي.

٣٦٥ - ويتجلى الإصلاح الذي تم في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في ثلاثة مجالات متمايزة: أولا، تغير مضمون برنامج العمل ونطاقه؛ وثانيا، تطور الأسلوب الذي تتفاعل به اللجنة مع الحكومات الأعضاء فيها؛ وثالثا، التغييرات التي أضفيت في مجال التنظيم وأساليب الإدارة بل وفي المواقف وأخلاقيات العمل تحقيقا لمزيد من الكفاءة والفعالية.

٣٦٦ - ونظرا إلى ما طرأ من تغير على الظروف السائدة في المنطقة وعلى بيئتها الخارجية، جددت اللجنة رسالتها لتصبح شاملة للقضايا المستجدة الرئيسية، مثل قضية الديون والتكيف في الثمانينات وقضية التنمية المستدامة والعولمة في التسعينات.

٣٦٧ - وفي مجال العلاقة بين اللجنة والحكومات الأعضاء فيها ساد الحرص على كفالة التفاعل على أساس مستمر مع الفنيين والسلطات على الصعيد الوطني، وتلقي المدخلات منهم، وتزويدهم بالآراء المؤسسية للجنة. ويجري هذا التفاعل فيما بين

مجموعة واسعة النطاق من الأطراف الفاعلة الوطنية (وزارات المالية والاقتصاد والتجارة والبيئة والتخطيط) فضلا عن الدوائر الأكاديمية. وهناك بالإضافة إلى ذلك تدابير أخرى تؤدي كلها دورا هاما، وتتمثل في إيفاد البعثات إلى البلدان، وإنشاء مكاتب دون إقليمية في البلدان الكبيرة منها، وعقد حلقات دراسية واجتماعات للخبراء الحكوميين، وقيام كبار المسؤولين الحكوميين بزيارات لمقر اللجنة.

٣٦٨ - وقد بذلت اللجنة جهودا كبيرة على مدار السنوات الخمس الماضية لجعل أمانتها أكثر كفاءة وفعالية. وسيظل هذا النشاط يمارس بصفة مستديمة مع إدماجه مؤسسيا في برنامج اللجنة الجديد لتحقيق الكفاءة. وعلاوة على ذلك، وافقت اللجنة في دورتها العادية الأخيرة على إنشاء فريق عامل مخصص مفتوح أمام جميع الدول الأعضاء في اللجنة لتحديد الأولويات في إطار برنامج العمل المعتمد والتوصية بالتوجهات الاستراتيجية المستصوبة للأنشطة المقبلة. وقد اجتمع هذا الفريق العامل في سانتياغو في تموز/يوليه ١٩٩٦.

٣٦٩ - ويتضح من هذا أن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بذلت جهودا كبيرة للتكيف مع الظروف المتغيرة. وعلى المستوى الفني، عدّلت اللجنة أعمالها التحليلية بحيث تعكس القضايا ذات الأولوية الناشئة عن الجهود الإنمائية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وعن التعاون على صعيد المنطقة وعلى الصعيد الدولي. وعلى المستوى التنظيمي، تسعى اللجنة إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الموضوعة تحت تصرفها وإلى تنفيذ برنامج عملها وفقا لمعايير صارمة من حيث الكفاءة والفعالية. وقد اضطلعت اللجنة بهذا الجهد الذي استهدف تعديل أنشطتها وأساليبها بالتشاور مع الحكومات الأعضاء، وبخاصة في إطار اجتماعات اللجنة التي تعقد كل سنتين.

٣٧٠ - وظلت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي طوال السنة الماضية موقعا يلتقي على صعيده المسؤولون الحكوميون، بمشاركة من أعضاء المجتمع الأكاديمي والمنظمات غير الحكومية. وبالإضافة إلى الحلقات الدراسية واجتماعات أفرقة الخبراء العادية التي تعقدها أمانة اللجنة، نظمت الأمانة الاجتماع العادي الحادي عشر للجنة التعاون الاقتصادي في أمريكا الوسطى (انتيغوا، غواتيمالا، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥)؛ والاجتماع الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتحضير لمؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) (سانتياغو، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥)؛ والاجتماع الثاني والعشرين لرؤساء المؤتمر الإقليمي المعني بإدماج المرأة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (سانتياغو، أيار/مايو ١٩٩٦).

٣٧١ - وتواصل اللجنة تزويد الحكومات الأعضاء بمدخلات بشأن بعض القضايا، منها إصلاح القطاع العام، (مع التركيز بصفة خاصة على تجارب بلدان المنطقة في إصلاح نظام التخطيط والميزنة وتحقيق اللامركزية)؛ وإصلاح الأسواق المالية (مع التركيز بصفة خاصة على مشاركة المنطقة في الأسواق المالية الدولية، والتخطيط النقدي والمالي القصير الأجل، والنظام المالي والإنصاف الاجتماعي في تغيير أنماط الانتاج)؛ وطبيعة الابتكار واستخدامه في القطاع الإنتاجي (مع التركيز على تعزيز القدرات التكنولوجية في المنطقة وتحسين قدرتها التنافسية على الصعيد الدولي)؛ وعملية تحرير التجارة في المنطقة (مع الاهتمام بصفة خاصة بتأثيرها على المتغيرات الرئيسية على صعيد الاقتصاد الكلي والتقييم العام لسياسات تشجيع الصادرات التي تنتهجها بلدان المنطقة)؛ واستراتيجيات تحجيم الفقر (أنشطة متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية)؛ وأنشطة متابعة جدول أعمال القرن ٢١ (وأهمها الإدارة المستدامة بيئيا للموارد الطبيعية ومختلف قطاعات النشاط، وإعداد الإحصاءات والحسابات البيئية).

٣٧٢ - وقامت أمانة اللجنة أيضا، بالاشتراك مع منظمة الدول الأمريكية ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، بتقديم المساعدة التقنية إلى الحكومات الأعضاء في تنفيذ القرارات التي اتخذها ٣٤ من رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر قمة الأمريكتين (ميامي، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤). وشارك الأمين التنفيذي في اجتماع رؤساء دول وحكومات مجموعة ريو (كيتو، أيلول/سبتمبر ١٩٩٥) والمؤتمر الخامس لرؤساء دول وحكومات البلدان الأيبيرية - الأمريكية (باريلوش، الأرجنتين، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥).

٣٧٣ - وواصلت اللجنة القيام بدورها الثابت المتمثل في رصد الأداء الاقتصادي والاجتماعي للمنطقة. وتشمل المنشورات السنوية التي تنهض بهذه المهمة الاستعراض الأولي لاقتصاد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ودراسة الحالة الاقتصادية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والحولية الإحصائية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والبانوراما الاجتماعية لأمريكا اللاتينية.

٤ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٣٧٤ - في خضم التغيرات الهيكلية العميقة التي شملت الإنتاج والتجارة والتكنولوجيا والبيئة الاجتماعية

والمادية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، واصلت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، برئاسة أدريانوس موي، رصد الحالة الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة واستعراضها وتحليلها ونشر المعلومات ذات الصلة على مقرري السياسات وغيرهم. وفي دورة اللجنة الثانية والخمسين، المعقودة في بانكوك في الفترة من ١٧ إلى ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٦، قررت اللجنة تعزيز أعمال التحليل والمساعدة التقنية التي تضطلع بها في عدة مجالات من مجالات الإصلاح والإدارة على صعيد الاقتصاد الكلي وتأثير تلك الأعمال على القطاعين الداخلي والخارجي لاقتصادات المنطقة.

٣٧٥ - وفي ميدان الإصلاح وإدارة السياسات على صعيد الاقتصاد الكلي، تم التركيز بصفة خاصة على الاقتصادات التي تجتاز مرحلة انتقالية وعلى أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية وبلدان جزر المحيط الهادئ. وقُدمت المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية في شكل حلقات تدريبية وطنية عن إصلاحات الاقتصاد الكلي في اقتصادات جمهوريات وسط آسيا التي تجتاز مرحلة انتقالية؛ وتعبئة الموارد المالية للقطاع الخاص لتطوير الهياكل الأساسية في الهند الصينية؛ وتقديم المساعدة إلى بلدان مثل أوزبكستان وفييت نام في صياغة نماذج محاكاة الاقتصاد الكلي؛ وزيادة الكفاءة في استخدام المعونات الخارجية في أقل البلدان نموا؛ وتعزيز التعاون في مجالي التجارة والاستثمار بين بلدان جزر المحيط الهادئ واقتصادات شرق وجنوب شرق آسيا في التسعينات.

٣٧٦ - أما المساعدة التقنية المقدمة في مجال التجارة الدولية والاستثمار، فقد ركزت في المقام الأول على القضايا المتصلة بآثار اتفاقات جولة أوروغواي على البلدان النامية؛ وإدماج اقتصادات بلدان المنطقة غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في النظام التجاري الدولي؛ والتجارة والاستثمار داخل المنطقة؛ وتيسير التجارة وكفاءة التجارة؛ والعمل على إقامة شبكة تضم مؤسسات البحوث المتصلة بالتجارة؛ وأنشطة تعزيز التجارة. وأولي الاهتمام أيضا لتطوير نظم المعلومات في المنطقة، وبخاصة تطوير شبكة المعلومات التجارية الإقليمية باستخدام الحاسوب (TISNET)؛ ونظام معلومات السلع الأساسية وتحليلها القائم على الحواسيب الصغيرة (MICAS) والدائرة الإقليمية لمعلومات وتشجيع الاستثمار (RIIPS)، وموقع بانكوك العاكس لتبادل المعلومات المتعلقة بتيسير التجارة (TraFIX). وقررت اللجنة أيضا أن تتعاون، مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبمشاركة من منظمة التجارة العالمية على تنظيم اجتماع يضم كبار المسؤولين عن السياسات التجارية في المنطقة، ويعقد في جاكارتا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، للمساعدة في الإعداد للاجتماع الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية، المقرر عقده في سنغافوره في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

٣٧٧ - وواصلت اللجنة تنفيذ برنامج للأنشطة مستمد من خطة عمل سول لإعادة تشكيل الهيكل الصناعي في آسيا والمحيط الهادئ. وقد تحقق قدر من التقدم في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالتعاون الاقتصادي الإقليمي في نقل التكنولوجيات ذات الصلة بالاستثمار. وأيدت اللجنة أيضا عقد اجتماع لوزراء الصناعة والتكنولوجيا في عام ١٩٩٧. وعقدت في تموز/يوليه ١٩٩٦ الدورة الأولى للجنة الفرعية المعنية بالصناعة والتكنولوجيا والتابعة للجنة الإقليمية المشتركة بين الوكالات.

٣٧٨ - وكان معروضا على اللجنة في دورتها الثانية والخمسين دراسة عن موضوع تخفيف حدة الفقر والتنمية المستدامة في المناطق الريفية في آسيا والمحيط الهادئ، الذي كان هو موضوع تلك الدورة. كما طرحت للدراسة الصلات القائمة بين الفقر في المناطق الحضرية ومختلف جوانب القطاع غير الرسمي الذي يجد فيه معظم فقراء الحضر فرص العمل، بغية صياغة توصيات في مجال السياسة العامة تعزز مساهمة ذلك القطاع المذكور في التخفيف من حدة الفقر. وبُدئت أنشطة تستند إلى مفهوم توأمة المحافظات تعزيزا للتنسيق بين المحافظات الشقيقة وتحسين تصميم السياسات في بلدان رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. وأعيد توجيه الأنشطة المضطلع بها في إطار البرنامج الإقليمي للنقل والاتصالات الممول من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كي تشمل مشاريع تجريبية في المناطق الريفية والحضرية. وبالإضافة إلى ذلك، قامت الدول الأعضاء بتحليل نتائج دراسة بشأن التجارب الناجحة لنخبة من بلدان المنطقة في إدخال العلم والتكنولوجيا إلى المناطق الريفية وفي مجال التصنيع الريفي لتوفير فرص مجدية للعمل والدخل وتحسين نوعية الحياة.

٣٧٩ - واضطلعت اللجنة بأنشطة لمتابعة قرارها ٧/٥١ المتعلق بإعلان وخطة عمل جاكرتا للنهوض بالمرأة في آسيا والمحيط الهادئ. وأنشئت في إطار اللجنة الإقليمية المشتركة بين الوكالات لجنة فرعية بشأن النهوض بالمرأة لتعزيز الأنشطة المشتركة فيما بين الهيئات والوكالات المتخصصة للأمم المتحدة. وعلى الصعيد دون الإقليمي، عقدت حلقتا عمل بشأن إقامة شبكة للمعلومات المتعلقة بالمرأة في دول وسط آسيا، وبشأن تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة في الهند الصينية.

٣٨٠ - وعلى سبيل التحضير للمدخلات الإقليمية المقدمة إلى الموئل الثاني، عقدت اللجنة المنتدى الحضري الثاني لآسيا والمحيط الهادئ للتركيز على إقامة شراكات جديدة فعالة بين الحكومة والمجتمع المدني ووسائط الإعلام والقطاع الخاص. وعرضت وقائع المنتدى في الموئل الثاني. وأعربت اللجنة أيضا عن قلقها إزاء تزايد حدة تلوث الهواء في المراكز الحضرية في هذه المنطقة خاصة وأن آسيا ستضم ١٠ من كبريات المدن العشرين في العالم بحلول عام ٢٠١٠. ودعت إلى تنفيذ أنشطة تؤدي إلى وضع سياسات متكاملة تعالج نوعية الحياة وقضايا الطاقة والصناعة والنقل في المناطق الحضرية.

٣٨١ - وبدأت اللجنة أنشطة مختلفة في إطار تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية الاجتماعية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. واستهلت فضلا عن ذلك إجراءات تمهيدية على سبيل التحضير للمؤتمر الوزاري الخامس للتنمية الاجتماعية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ المقرر عقده في الفلبين في عام ١٩٩٧ لاستعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة وبرنامج العمل اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية.

٣٨٢ - واضطلعت اللجنة بسلسلة من أنشطة المتابعة لقرارها ٣/٤٨ المتعلق بعقد آسيا والمحيط الهادئ للمعوقين، ١٩٩٣-٢٠٠٢، وواصلت دعمها للجهود الوطنية المبذولة لتحقيق الأهداف، وتقديم التوصيات المتعلقة بتنفيذ برنامج عمل العقد الذي اعتمده الاجتماع المعقود في حزيران/يونيه ١٩٩٥ لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العقد وأيدته اللجنة المعنية بالتخفيف من وطأة الفقر عن طريق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في دورتها الثانية المعقودة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. وعقدت في أيار/مايو ١٩٩٦ الدورة الثالثة عشرة للجنة الفرعية للمسائل المتعلقة بالإعاقة، التابعة للجنة الإقليمية المشتركة بين الوكالات.

٣٨٣ - وفي معرض تنفيذ إعلان بالي المتعلق بالسكان والتنمية المستدامة وبرنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، نُظمت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ الدورة الأولى للجنة الفرعية للسكان والتنمية في آسيا والمحيط الهادئ المشتركة بين المنظمات. وركزت أنشطة شبكة المعلومات السكانية لآسيا والمحيط الهادئ على الارتقاء بالمهارات التقنية للأعضاء في تطوير قواعد البيانات؛ وتحسين إدارة وشبكات المعلومات المتعلقة بالسكان؛ ونشر المعلومات.

٣٨٤ - ومن الأنشطة الرئيسية المضطلع بها في إطار البرنامج الفرعي المتعلق بالبيئة والتنمية المستدامة تنظيم المؤتمر الوزاري للبيئة والتنمية في آسيا والمحيط الهادئ في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وأيدت اللجنة في دورتها الثانية والخمسين توصيات المؤتمر والإعلان الوزاري وبرنامج العمل الإقليمي للتنمية السليمة بيئيا والمستدامة، ١٩٩٦-٢٠٠٠، ودعت إلى تنفيذها بدون إبطاء. وكان تقييم حالة البيئة في آسيا والمحيط الهادئ واحدا من الإنجازات الهامة التي وجهت إليها أنظار المؤتمر.

٣٨٥ - وأجريت في بلدان مختارة دراسات بشأن مراجعة الحسابات الصناعية للتخفيف إلى أقصى حد ممكن من النفايات، وتقييم الموارد الطبيعية، وتغير المناخ، ومكافحة التصحر. ونظمت في بانكوك حلقة تدريبية بشأن بناء القدرات في إدارة البيئة الساحلية قُدم فيها عرض إرشادي في تخطيط البيئة الساحلية، ونظمت بالتعاون مع مصرف التنمية الآسيوي حلقة دراسية إقليمية بشأن تحديد وتقييم أقل الخيارات تكلفة للحد من غازات الاحتباس الحراري. واستمر التعاون الوثيق مع منتدى آسيا والمحيط الهادئ للصحفيين المعنيين بالبيئة لزيادة الوعي البيئي في هذه المنطقة، ومع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وعدد آخر من الهيئات الإقليمية ومنظمات الأمم المتحدة.

٣٨٦ - وتعد اللجنة حاليا دراسة إقليمية عن آثار التدابير البيئية على القدرة التنافسية النسبية في التجارة لدى قطاعات مختارة، موجهة نحو التصدير وسريعة التأثر بالبيئة وتنتج حصة كبيرة من إنتاجها مؤسسات صناعية صغيرة ومتوسطة الحجم. ويجري إعداد هذه الدراسة بالتعاون مع الأونكتاد وسيجري استعراضها في اجتماع لفريق من الخبراء في النصف الثاني من عام ١٩٩٦.

٣٨٧ - وفي إطار تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ في مجال موارد المياه العذبة، نظمت اللجنة اجتماعات أفرقة خبراء وأصدرت منشورات عن الإدارة المتكاملة للموارد المائية وعن حماية الموارد المائية، ونوعية المياه، والنظم الأيكولوجية المائية في آسيا والمحيط الهادئ. ويهدف أحد المشاريع الجاري تنفيذها إلى تعزيز دور المرأة في حماية الموارد المائية وإدارتها. وأصدرت اللجنة، على سبيل المساهمة في العملية الجارية بشأن التقييم العالمي لموارد المياه العذبة، دليل استغلال الموارد المائية وإدارتها في آسيا والمحيط الهادئ، وهو أول دليل من نوعه يصدر لهذه المنطقة، ويشمل ٤٥ بلدا/منطقة في آسيا والمحيط الهادئ. وركز

مشروعان آخران على سياسات تسعير المياه والإدارة المستدامة للطلب على المياه.

٣٨٨ - وأعطت اللجنة أولوية عالية لبرنامج التطبيقات الفضائية الإقليمي من أجل التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ الذي استهله المؤتمر الوزاري المعني بالتطبيقات الفضائية لأغراض التنمية في آسيا والمحيط الهادئ الذي عقد في بيجين في عام ١٩٩٤. وعلى المستوى العملي نظمت حلقات دراسية ومؤتمرات بلغ مجموعها ١٤، لما يزيد على ٥٠٠ مشترك من موظفي الحكومات الأعضاء، وعقدت حلقتان تدريبيتان لمدة ٣ أشهر استفاد منهما ٣٠ مشتركا من ٢٠ بلدا. ووفرت زمالات طويلة الأجل (ما بين ٩ أشهر وسنة) لـ ١٦ مشتركا من ١٠ بلدان.

٣٨٩ - وظل التركيز في الأنشطة المضطلع بها في مجال الموارد المعدنية منصبا على تقييم إمكانات الموارد المعدنية. وانتهى إعداد الاستعراض المتعلق بإمكانات الموارد المعدنية وسياسة التنمية في أقل البلدان الآسيوية نموا وفي فييت نام والمجلدين من أطلس الموارد المعدنية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ اللذين يركزان على الجيولوجيا والموارد المعدنية وآخر التطورات على صعيد السياسة العامة، وستنشر هذه الأعمال قريبا. ومن المقرر إصدار مجلدين آخرين من سلسلة الأطلس يغطيان اثنين من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، هما قيرغيزستان وطاجيكستان، وذلك في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ على التوالي. واستهدفت أعمال إضافية في مجال الموارد المعدنية تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في صناعة التعدين وتعزيز القدرات الوطنية على استكشاف المعادن؛ ووفرت خدمات استشارية في هذا الصدد لعدد من الحكومات الأعضاء.

٣٩٠ - وفي مجال الشؤون البحرية، استمر العمل في مجال الموارد غير الحية في المناطق الساحلية بصدور منشور بعنوان "نحو إدارة متكاملة للمناطق الساحلية في آسيا"، وهو المجلد الأول في سلسلة تتناول تنمية وإدارة الموارد غير الحية في المناطق الساحلية من منطقة آسيا والمحيط الهادئ، واستمر العمل أيضا في إعداد دراسة على الصعيد دون الإقليمي لتقييم الإمكانات من الموارد المعدنية/النفطية في المناطق الساحلية لبلدان شمال شرق آسيا. وعقدت في بانكوك في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ الحلقة التدريبية الثالثة المتعلقة بإزالة منصات وهياكل إنتاج النفط والغاز البحرية العتيقة الموجودة في الجرف القاري والمناطق الاقتصادية الخالصة لدول منطقة آسيا والمحيط الهادئ الأعضاء في اللجنة، والتخلص منها.

٣٩١ - وفي إطار البرنامج الفرعي للنقل والاتصالات، ظلت اللجنة تقدم دعما قويا لتنفيذ مشروع تطوير الهياكل الأساسية للنقل البري في آسيا، الذي يشمل مشروعي الطريق الآسيوي السريع وخط السكة الحديدية العابر لآسيا، ولتيسير النقل البري. وشملت الأنشطة الرئيسية التي اكتملت قبل نهاية عام ١٩٩٥ ما يلي: دراسة لجدوى الوصل بين شبكات السكك الحديدية في الصين ومنغوليا وكازاخستان والاتحاد الروسي وشبه الجزيرة الكورية؛ ودراسة لتطوير وصلات النقل البري في كازاخستان وتركمانستان وأوزبكستان لربطها بالموانئ البحرية في جمهورية إيران الإسلامية وباكستان والصين؛ ودراسة لإنشاء شبكة آسيوية من الطرق السريعة؛ ودراسة لمشاكل اختلاف عرض السكك الحديدية في المنطقة؛ ودراسة لمدى سلامة الطرق البرية في المنطقة؛ ودراسة للسكة الحديدية العابرة لآسيا في المنطقة دون الإقليمية التي تشمل الهند الصينية وبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (المرحلة الثانية)؛ وحلقة دراسية مع جولة دراسية بشأن إدارة صيانة قاطرات السكك الحديدية وعرباتها (شانغجو، أيلول/سبتمبر ١٩٩٥). وقطع شوط بعيد في إعداد الدراسات المتعلقة بممرات النقل البري بين آسيا الوسطى وأوروبا، وبين آسيا الوسطى والصين وجمهورية إيران الإسلامية، وفي إعداد الدراسات المتعلقة بمسائل النقل الأخرى.

٣٩٢ - وأحرز تقدم كبير في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الوزاري المعني بالهياكل الأساسية الذي ستستضيفه حكومة الهند في نيودلهي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، لبدء تنفيذ خطة عمل نيودلهي لتطوير الهياكل الأساسية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ولاستعراض المرحلة الثانية (١٩٩٢- ١٩٩٦) من عقد النقل والاتصالات لآسيا والمحيط الهادئ. وقد أرفق بخطة عمل نيودلهي برنامج عمل إقليمي صاغته وصقلته اللجنة في عدة مناسبات بالاشتراك مع الأونكتاد ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الطيران المدني الدولي، والاتحاد البريدي العالمي، والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية، والمنظمة البحرية الدولية، والاتحاد اللاسلكي لآسيا والمحيط الهادئ. واعتمدت اللجنة هذه الخطة في دورتها الثانية والخمسين. وعقد اجتماع إقليمي تحضيري للمؤتمر في كوالا لمبور في تموز/يوليه ١٩٩٦.

٣٩٣ - وعقدت عدة اجتماعات حول موضوع تنمية السياحة: الاجتماعان الثاني والثالث للفريق العامل المعني بقطاع السياحة في منطقة الميكونغ الكبرى دون الإقليمية (فينتيان، من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، وباتايا، نيسان/أبريل ١٩٩٦)؛ وحلقة عمل وطنية حول التخطيط المتكامل للسياحة (ناورو، تشرين الأول/أكتوبر

١٩٩٥)؛ وحلقة عمل وطنية حول التخطيط الاستراتيجي للتسويق السياحي (جزر مارشال، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥)؛ وحلقة عمل وطنية حول سوق السفر اليابانية، (فينتيان، آذار/مارس ١٩٩٦). وبالاضافة إلى ذلك، قدمت خدمات استشارية إلى الحكومات الأعضاء ونشرت بعض الدراسات.

٣٩٤ - وظل تركيز الأنشطة التنفيذية المضطلع بها في إطار البرنامج الفرعي للإحصاءات موجها نحو مساعدة البلدان على تقوية وتعزيز قدراتها الإحصائية الوطنية. وقدمت خدمات استشارية في مجالات يذكر منها الحسابات القومية، وعمليات تعداد السكان والاستقصاءات السكانية، وتجهيز البيانات. واستمر نقل وتبادل الخبرة الفنية الاحصائية في الاجتماعات التقنية، ونشرها عن طريق الدورات والحلقات التدريبية، واستمر العمل المكثف على إنشاء نظام المعلومات الاحصائية للجنة داخل أمانتها. وصدر موجز دون إقليمي لبلدان رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي إلى جانب عدد من الموجزات القطرية المتعلقة بالمرأة. وقدم المعهد الإحصائي لآسيا والمحيط الهادئ الدعم التقني والمساعدة التدريبية عن طريق عقد دورات دراسية داخل البلدان شملت تحليل وتفسير البيانات الإحصائية والاستقصائية، وتصميم خدمات المعلومات، ونشر الإحصاءات، والإحصاءات الاقتصادية، ومسوح العيّنة لمؤشرات التنمية البشرية، والعمليات الإحصائية.

٣٩٥ - وتشمل المساعدة المقدمة في إطار البرنامج الفرعي لأقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية النامية، مشروعا مستمرا لتحديد المعوقات المؤسسية في تنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي. ويحلل هذا المشروع دور استقرار الاقتصاد الكلي، وتنفيذ السياسات النقدية والمالية، وإدارة أسعار الصرف، وتنسيق هذه السياسات، وذلك بهدف وضع توصيات لتحسين الترتيبات المؤسسية. ومن أجل المساعدة على إدماج المرأة في عملية التنمية في أقل البلدان نموا، اضطلع بمشروع بشأن تحسين فرص وصول المرأة إلى مؤسسات الائتمان والمؤسسات المالية الرسمية باستعراض العقبات التي تعوق هذا الوصول. وحدد المعالم الحاسمة الأهمية في برامج الإقراض، وأوصى بتنفيذ سياسات معينة لتقديم القروض إلى النساء.

٣٩٦ - وحددت زيادة وتنويع الروابط التجارية والاستثمارية، وخاصة مع الاقتصادات الآسيوية، ودعم الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية الذي اعتمد في بربادوس في عام ١٩٩٤، خلال الدورة الثالثة للهيئة الخاصة المعنية بالبلدان النامية في المحيط الهادئ المعقودة في عام ١٩٩٥، باعتبارهما مجالين يحتاجان إلى مساعدة من اللجنة. وكان من بين المبادرات المتخذة إعداد دراسة عن إمكانات فيجي التصديرية إلى آسيا، وتقديم المساعدة إلى مجلس التجارة والاستثمار في فيجي في إنشاء وحدة بحوث، ومشروع مدته سنتان لتعزيز التعاون في مجال التجارة والاستثمار بين البلدان الجزرية في المحيط الهادئ واقتصادات شرقي آسيا وجنوب شرقي آسيا في التسعينات.

٣٩٧ - وقدم مركز عمليات المحيط الهادئ التابع للجنة إلى البلدان الجزرية في المحيط الهادئ، طيلة الفترة المشمولة بهذا التقرير، مساعدة استشارية وتقنية في البرمجة الانمائية، وأعمال المصارف المركزية، وصياغة سياسات الاقتصاد الكلي، والنظم المالية، وتعزيز التجارة، وتطوير الهياكل الأساسية للموانئ، وإدارة الاقتصاد الكلي، وقدم، بناء على طلبات محددة، خدمات خبراء استشاريين لفترات قصيرة.

٥ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

٣٩٨ - واصلت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا)، بإدارة حازم الببلاوي، تركيزها على آثار عملية السلام وسياسات تحرير التجارة العالمية على بلدان اللجنة. وشملت الاهتمامات الرئيسية للجنة أيضا الآثار الإقليمية لمنظمة التجارة الدولية، التي أنشئت مؤخرا، كما شملت قطاعات الطاقة والمياه والتكنولوجيا والبيئة وغيرها من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، جنبا إلى جنب مع أعمال متابعة المؤتمرات العالمية.

٣٩٩ - وكانت المسائل الرئيسية التي عالجتها اللجنة مطابقة لبرامجها الفرعية الموضوعية الخمسة التالية: إدارة الموارد الطبيعية والبيئة؛ تحسين نوعية الحياة؛ التنمية الاقتصادية والتعاون الاقتصادي؛ التنمية الإقليمية والتغيرات العالمية؛ البرامج والقضايا الخاصة. ونشر في حزيران/يونيه ١٩٩٦ تقرير يتناول دور اللجنة وأهميتها ورؤيتها وأنشطتها في عام ١٩٩٥. ومن المتوخى أن يصدر هذا التقرير من الآن فصاعدا، مرة كل سنتين. وعززت الأنشطة المضطلع بها في إطار برنامج العمل العادي بتقديم خدمات استشارية إلى الدول الأعضاء في مجالات الزراعة وتجهيز البيانات، والطاقة، والبيئة، والصناعة، والحسابات القومية، والتنمية الاجتماعية، والنقل، والموارد المائية، والمسائل المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية/مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ("غات").

٤٠٠ - وظلت أنشطة اللجنة بالإجمال تستفيد من آراء وتعليقات الدول الأعضاء. وفي هذا السياق عقدت

اللجنة الاستشارية، على مستوى السفراء، اجتماعا لها في ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٦.

٤٠١ - وواصلت اللجنة الاضطلاع بدورها التنسيقي على الصعيد الاقليمي فنظمت، بناء على النتائج التي توصل إليها اجتماع اقليمي تنسيقي غير رسمي عقد في نيسان/أبريل ١٩٩٥، اجتماعين لفريق التنسيق الاقليمي المشترك بين الوكالات، أولهما في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ والثاني في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦؛ وبذلك أنشأت للمنطقة آلية تنسيقية مشتركة بين الوكالات. وأول النتائج الملموسة التي تحققت في هذا المجال هي تبادل المعلومات والتوصل إلى اتفاقات على إنشاء فرق عمل محددة المهام. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، عقدت اللجنة الإحصائية التابعة للاسكوا، وهي هيئة حكومية دولية متخصصة، اجتماعها الأول في عمان.

٤٠٢ - وفي إطار البرنامج الفرعي المتعلق بالموارد الطبيعية والبيئة، نشرت اللجنة عددا واحدا من "نشرة الطاقة" وعددا من الدراسات: "دراسة تحليلية للمشاريع الأخيرة المضطلع بها في مجال تنمية النفط والغاز الطبيعي في اثنين من البلدان الأعضاء: الأردن وجمهورية اليمن"؛ "تقييم نوعية الموارد المائية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا"؛ "إعداد استراتيجيات وطنية لحفظ الموارد الزراعية: حالة الجمهورية العربية السورية"؛ و "ترويج طرق أنظف لانتاج النفط والغاز والصناعات المتصلة بهما" في منطقة اللجنة. وبالاضافة إلى ذلك، قدم إلى اللجنة تقرير عن "إدخال آليات ملائمة لتعزيز التعاون الإقليمي في قطاع المياه".

٤٠٣ - وعقد خلال هذه الفترة اجتماعان لفريقين من الخبراء ونُظِّم نشاطان تدريبيان: اجتماع فريق الخبراء المعني بآثار جدول أعمال القرن ٢١ على الإدارة المتكاملة للمياه في منطقة اللجنة (عمان، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥)؛ اجتماع فريق الخبراء المعني بإنشاء شبكة تدريبية إقليمية في قطاع المياه في منطقة اللجنة (عمان، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥)؛ دورة تدريبية في استخدام بيانات الاستشعار عن بعد وتقنيات نظام المعلومات الجغرافية في مجالي الهيدرولوجيا والجيولوجيا المائية (عمان، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥)؛ تدريب جماعي على إدارة المياه الزراعية (كفر الشيخ، مصر، ١١ أيار/مايو - ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦). واستمر العمل في عام ١٩٩٥ في مشروعين ميدانيين: الأول تقييم للموارد المائية باستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد والثاني دراسة بشأن مستودعات المياه الجوفية البازلتية المشتركة بين الأردن والجمهورية العربية السورية. ومن المقرر الانتهاء من كلا المشروعين خلال فترة السنتين ١٩٩٦ ١٩٩٧.

٤٠٤ - واضطلع في إطار البرنامج الفرعي المعني بتحسين نوعية الحياة، بأنشطة تتعلق بالجوانب الاجتماعية للتنمية شملت نشاطا متعدد التخصصات يتعلق بمسألة القضاء على الفقر، أسفر عن الدراسات التالية: "الفقر في غربي آسيا: منظور اجتماعي"؛ "المرأة والفقر في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: القضايا والشواغل"؛ "أثر سياسات اقتصادية كلية وسياسات اجتماعية مختارة على الفقر: دراسات حالة مصر والأردن وجمهورية اليمن"؛ و "الفقر في غربي آسيا: مداه وتدابير الحد من وطأته". وأجريت دراستان أخريان تناولتا "أثر النمو السكاني والتحضر على أنماط استهلاك الأغذية في الأردن" و "الحالة الراهنة للارشاد الزراعي في اليمن وآفاقه في المستقبل".

٤٠٥ - وأصدرت اللجنة أيضا "نشرة السكان" السنوية (العدد ٤٣)؛ و "المؤشرات الديمغرافية والمؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية المتصلة بها التي تصدرها مرة كل سنتين؛ و "التنمية البشرية والخصائص الاجتماعية والاقتصادية: حالة العالم العربي"؛ و "الأبعاد الاجتماعية للتنمية البشرية"؛ "تغير القيم في الأسرة العربية"؛ و "المنظور الإقليمي للمستوطنات البشرية في بلدان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا"؛ و "الجوانب التكنولوجية والاجتماعية للارتقاء بمستوى المستوطنات وإنعاشها: حالة مدينة ئلا في اليمن"؛ وعددين من "النشرة الاخبارية عن المستوطنات البشرية في العالم العربي" النصف سنوية. ونشرت اللجنة أيضا وقائع اجتماع فريق الخبراء الذي عقد في عمان في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ في إطار الإعداد لانعقاد الموئل الثاني.

٤٠٦ - ونظمت اللجنة اجتماع فريق خبراء معني بمهارات مباشرة الأعمال الحرة وإدارتها في الظروف المتغيرة (البحرين، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥)؛ وحلقة عمل متعلقة برصد وتقييم مشاريع التنمية الريفية (عمان، أيلول/سبتمبر ١٩٩٥).

٤٠٧ - ووضعت اللجنة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي، وثيقة مشروع بعنوان "المساعدة التحضيرية لتقديم الدعم الإقليمي للجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة"؛ وبدأ العمل في مشروع لإنشاء مركز في عمان لتدريب الكفيفات على استعمال الحاسوب موله برنامج الخليج العربي لمنظمات الأمم المتحدة الانمائية. وبالاضافة إلى ما تقدم تم إنشاء واستعمال قواعد بيانات بشأن احصاءات القوى العاملة

والاحصاءات الاجتماعية للاسكوا؛ والمستوطنات البشرية؛ واحصاءات الجنسين للدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛ والمرأة العربية: قاعدة بيانات إحصائية، وتشمل هذه نشرة بنفس العنوان.

٤٠٨ - وشملت الأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة في إطار برنامجها الفرعي المتعلق بالتنمية الاقتصادية والتعاون الاقتصادي ما يلي: المنشور السنوي المتعدد التخصصات المعنون "دراسة التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا"؛ وقد ساهمت فيه معظم أقسام اللجنة؛ ومنشور (أعد بالاقتران بالدراسة) بعنوان "أسواق الأوراق المالية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا"؛ ودراسة بعنوان "استعراض تحليلي للتطورات والقضايا المتعلقة بوضع التجارة والمدفوعات الخارجية لبلدان منطقة الاسكوا"؛ ودراسة بعنوان "استعراض التطورات والاتجاهات في القطاعين النقدي والمالي في منطقة الاسكوا"؛ ودراسة بعنوان "إنعاش أنشطة البحث والتطوير في بلدان منطقة الاسكوا"؛ ودراسة بعنوان "الجوانب الاقتصادية - التكنولوجية لاستخدام تكنولوجيات المواد الجديدة في البلدان الأعضاء في الاسكوا استخداما تجاريا".

٤٠٩ - وأعدت دراسات أخرى بشأن ما يلي: "الاستراتيجية الإقليمية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لتطوير النقل المتعدد الوسائط"؛ و "نشرة النقل" (رقم ٦)؛ و "نموذج لتسعير الموانئ لإقليم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا"، المنفذ بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ، مع استخدام ميناء العقبة الأردني "حالة نموذجية"؛ و "أثر برنامج التعديل الهيكلي على انتاج واستهلاك الأغذية في مصر"؛ و "التكامل الزراعي فيما بين العراق والجمهورية العربية السورية ولبنان والأردن"؛ و "استعراض التطورات في أنشطة وآفاق الصناعة التحويلية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا"، ١٩٩٤. وبالإضافة إلى ذلك، صدر العدد رقم ١٧ من "الزراعة والتنمية في غربي آسيا"، حيث عولجت مسائل تتصل بالسياسات والتخطيط، والمشاكل الزراعية الراهنة، والأمن الغذائي؛ ونشرت أربع مجموعات احصائية هي: "الخلاصة الاحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا" (رقم ١٥)؛ و "الأسعار والمؤشرات المالية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا" (رقم ١٣)؛ و "دراسات الحسابات القومية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا" (رقم ١٥)؛ و "نشرة الاحصاءات الصناعية للبلدان العربية، ١٩٩٥" (رقم ٢).

٤١٠ - وعقدت الاجتماعات وحلقات العمل التدريبية التالية: اجتماع فريق الخبراء المعني بتعزيز أنشطة البحث والتطوير في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الفردقة، (مصر)، أيلول/سبتمبر ١٩٩٥)؛ واجتماع فريق الخبراء المعني بالجوانب التقنية - الاقتصادية لاستخدام تكنولوجيات المواد الجديدة في المنطقة (العين، الإمارات العربية المتحدة، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥)؛ وحلقة العمل الإقليمية لتدريب المدربين على تخطيط المشاريع والاعتبارات البيئية (أنقرة، أيلول/سبتمبر ١٩٩٥)؛ وحلقة العمل الإقليمية لتدريب المدربين على تحليل السياسات الغذائية والزراعية (عمان، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥)؛ وحلقة العمل التدريبية على تحليل وإدارة القطاع الزراعي (العين، الإمارات العربية المتحدة، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥). والمؤتمر العربي الثاني ومعرض صناعات الالكترونيات وبرامج الحواسيب والاتصالات في البلدان العربية، بما في ذلك معرض، عقد في القاهرة، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ووكالات أخرى.

٤١١ - وتم إنشاء وصيانة قاعدة بيانات الاحصاءات الصناعية للبلدان العربية وقاعدة بيانات الشركات عبر الوطنية؛ واضطلع بالأعمال التحضيرية لاجتماع عام ١٩٩٦ المعني بالصين والعالم العربي: تعزيز التدفقات الأقاليمية للسلع والخدمات؛ فضلا عن نشر نبذات قطرية عن تدفق السلع والخدمات والاستثمارات، ستصدر في عام ١٩٩٦.

٤١٢ - في إطار برنامجها الفرعي المعني بالتنمية الإقليمية والتغيرات العالمية تناولت الاسكوا، العوامل الخارجية والتغييرات العالمية التي تؤثر على المنطقة. وتم الاضطلاع بالأنشطة التالية: دراسة متعددة الاختصاصات بشأن "تأثير السوق الأوروبية الواحدة على البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا" ونشرت الدراسة في خمسة مجلدات مع "موجز وتوصيات" (المجلد الأول: التجارة الخارجية؛ المجلد الثاني: الزراعة؛ المجلد الثالث: التجارة في المنتجات المصنعة؛ المجلد الرابع: المصارف والمالية؛ والمجلد الخامس: العلم والتكنولوجيا). ونشرت دراسات أخرى عن "الخصخصة في بلدان الخليج"؛ و "الخصخصة في بلدان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا"؛ و "الاستراتيجيات والسياسات الصناعية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في إطار البيئة الدولية والإقليمية المتغيرة".

٤١٣ - وعقد اجتماع فريق خبراء معني بموضوع الاستراتيجيات والسياسات الصناعية في سياق البيئة الدولية والإقليمية المتغيرة (البحرين، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥)، تناول أساسا مسائل السياسات الصناعية الجزئية بالإضافة إلى حلقة عمل عن تأثير نظام منظمة التوحيد الصناعي ايزو ٩٠٠٠ (ISO 9000) على صناعة الأسمنت وقد عقدت في أبو ظبي في أيار/مايو ١٩٩٦.

٤١٤ - وكانت عملية السلام في الشرق الأوسط والأراضي المحتلة وأقل البلدان نموا من بين المسائل التي تم تناولها في إطار البرنامج الفرعي بشأن: "دراسة وتقييم مؤسسات الائتمان الزراعي في الأراضي الفلسطينية"؛ و "تقييم نمط المحاصيل في قطاع غزة وآفاق التنمية". و "بيئة الاستثمار في القطاع الصناعي في اليمن؛ وكتيب البيانات الزراعية: الأراضي المحتلة.

٤١٥ - وشاركت أمانة الاسكوا في الاجتماع الموسع للفريق العامل المعني بالتنمية الاقتصادية الإقليمية، الذي عقد في عمان في ٨ أيار/مايو ١٩٩٦. وتحضر اجتماعات الفريق العامل بلدان من مختلف مناطق العالم، الشركاء في عملية السلام في الشرق الأوسط في إطار متابعة لمؤتمر قمة عمان المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. كما عيّن الأمين العام اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا) بوصفها الوكالة الرائدة لإيفاد بعثة فنية خاصة إلى لبنان عملا بقرار الجمعية العامة ٢٢/٥٠ جيم، لدراسة وإعداد تقرير عن الخسائر والأضرار البشرية والمادية الناجمة عن الأعمال القتالية هناك (٢٧ أيار/مايو - ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦). وبالإضافة إلى ذلك، شاركت الاسكوا في اجتماع الأمم المتحدة الثالث المشترك بين الوكالات للأراضي الفلسطينية، الذي نظمه مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة (غزة، نيسان/أبريل ١٩٩٦)؛ وأعدت وثيقتا مشروعين لإنشاء مراكز لرعاية الأعمال التجارية الناشئة في الأراضي الفلسطينية المحتلة: أحدهما في الضفة الغربية والآخر في قطاع غزة.

دال - الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

٤١٦ - اضطلعت برامج وصناديق ومكاتب الأمم المتحدة التالية بأنشطة تنفيذية من أجل التنمية: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. كما اضطلعت أمانة الأمم المتحدة، مع إدارة خدمات دعم وإدارة التنمية كجهة التنسيق لها، ببرامج تعاون تقني. وقد استمر الاضطلاع بهذه الأنشطة التنفيذية، حيثما تسنى ذلك، بوصفها أنشطة مشتركة بين مختلف برامج وصناديق المنظمة والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز.

١ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٤١٧ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بقيادة مدير البرنامج جيمس غوستاف سبث، هو الكيان الرئيسي داخل الأمم المتحدة لتمويل وتنسيق المساعدة التقنية من أجل التنمية. ويعمل السيد سبث أيضا بوصفه منسق الأمين العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٤١٨ - ويمكن تقسيم الأهداف التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ إلى خمسة مجالات ذات أولوية. أولا، يهدف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تقديم الدعم للبلدان التي ينشط فيها، فيما تبذله من جهود لتحقيق التنمية البشرية المستدامة وتعزيز المكاتب والمقار القطرية. وتلتزم المنظمة بتقديم حوالي ٩٠ في المائة من مواردها الأساسية إلى البلدان المنخفضة الدخل التي يقل الدخل السنوي للفرد فيها عن ٧٥٠ دولارا، ويخصص ٦٠ في المائة من الموارد لأقل البلدان نموا.

٤١٩ - ويؤكد نهج البرنامج المبادرات العامة ذات التوجه القطري والاستراتيجيات القطاعية بدلا من تشتيت موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مشاريع صغيرة كثيرة. وقد عزز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قدراته الفنية بأن أضاف خبراء إلى المكاتب القطرية في ميادين مثل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والاقتصاد والتنمية المستدامة. وزاد الأخذ بلامركزية أنشطة المكاتب القطرية، حيث يعمل ٨٥ في المائة من موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأعيد تنظيم مقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كي يستجيب بصورة أكثر فعالية للاحتياجات والأولويات القطرية ويعزز التعاضد بين الصناديق والبرامج الخاصة المرتبطة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومتطوعو الأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، ومكتب مكافحة التصحر والجفاف، ومرفق البيئة العالمية).

٤٢٠ - وتتمثل الأولوية الثانية لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ ترتيبات الخلافة في البرامج التي وافق عليها المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٥ تنفيذا فعالا وكفالة حسن إنجازها. وقد أعاد المجلس، في مقرره ٧/٩٦، تأكيد إطار التعاون القطري بوصفه الوثيقة المحورية في عملية البرمجة القطرية، على أن تضطلع الحكومة المتلقية بالمسؤولية الرئيسية عن

صياغة الإطار، بالتشاور مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٤٢١ - ثالثا، يسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن يؤدي دور الدعوة وبناء القواعد المؤيدة لجهوده وتعبئة الموارد من أجل التنمية البشرية المستدامة. ويركز "تقرير عن التنمية البشرية" الذي أوكل إعداده إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اهتمام السياسات العالمية على مجالات رئيسية في التنمية. وقد راعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إعداد أكثر من ٣٠ تقريرا وطنيا عن التنمية البشرية، بما في ذلك ٢٢ تقريرا في منطقة أوروبا ورابطة الدول المستقلة. وصدر في تموز/يوليه ١٩٩٦ في طوكيو تقرير عن التنمية البشرية لعام ١٩٩٦، بشأن موضوع النمو الاقتصادي وحالات عدم المساواة فيما بين البلدان وداخلها. وقد عقدت اجتماعات وحلقات عمل إقليمية ووطنية في مدن أخرى عديدة في جميع أنحاء العالم. ويؤيد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعبئة الموارد للبلدان، بما في ذلك البلدان التي تواجه الأزمات، عن طريق عقد اجتماعات مائدة مستديرة، (انظر الفقرة ٤٢٩ أدناه). وانتقل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا إلى تعزيز المشاركة مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني بجميع أنواعها.

٤٢٢ - ويتمثل الهدفان الرابع والخامس في تعزيز مشاركات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منظومة الأمم المتحدة وتعزيز أداء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البلدان التي تواجه أزمات أو تمر بظروف خاصة أخرى. وقد أدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورا رئيسيا في برنامجين جديدين يضطلع بهما على نطاق منظومة الأمم المتحدة هما: المبادرة الخاصة على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل أفريقيا، التي بدأت في آذار/مارس ١٩٩٦، ثم خطة عمل منظومة الأمم المتحدة للمتابعة المتكاملة لمؤتمرات الأمم المتحدة، وينفذ كل منهما تحت مظلة لجنة التنسيق الإدارية. وتشمل المبادرتان أنشطة تسعى إلى تحقيق نتائج ملموسة في إطار زمني محدد وتكتسي أهمية مباشرة على الصعيد القطري.

٤٢٣ - ومن الاهتمامات الرئيسية الأخرى، إدارة ودعم نظام المنسق المقيم. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، كان هناك ٤٥ منسقا مقيما جاءوا مباشرة من وكالة غير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو عملوا لديها. وأصبحت عمليات تحديد مهام المنسق المقيم والممثل المقيم أكثر دقة، مع زيادة توضيح تحديد الاحتياجات حسب كل بلد على حدة. وفي الوقت نفسه، اعترفت الوكالات المتخصصة عن طريق اللجنة الاستشارية المعنية بمسائل البرنامج والتنفيذ ولجنة التنسيق الإدارية، بدور المنسقين المقيمين للمنظومة ومما أدى إلى تعزيز هذا الدور وأنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مكتبا خاصا في المقر لتقديم الدعم للمنسقين المقيمين. وللمرة الأولى، يتاح تمويل برنامجي خصيصا لدعم مهام المنسق المقيم. كما وضعت برامج مشتركة لتدريب الذين وصلوا إلى منتصف السلك المهني من المنسقين المقيمين والممثلين القطريين لمنظمات الأمم المتحدة.

٤٢٤ - وأصبح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شريكا إنمائيا لإدارة الشؤون الإنسانية، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وهيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة وظيفتها رعاية اللاجئين والمشردين داخليا وضحايا أزمات أخرى. وقد احتفظ بنسبة كبيرة من الموارد البرنامجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل مبادرات التعمير وإعادة الإدماج والمصالحة في البلدان التي تواجه أزمات وحالات خاصة أخرى بموجب ترتيبات برمجة جديدة. واتخذت مبادرات رئيسية أو يجري اتخاذها في أثيوبيا، وأنغولا، وبوروندي، ورواندا، وسيراليون، وغزة والضفة الغربية، وكمبوديا، وليبريا، وموزامبيق، وفي أمريكا الوسطى.

٤٢٥ - وفي إطار دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنمية أفريقيا، يساعد بعض بلدان المنطقة على تحديد أهدافها واستراتيجياتها وسياساتها الإنمائية وإيجاد موارد لتحقيقها. ويعقد الأمل على أن تتولى المبادرة الخاصة المتعلقة بأفريقيا على نطاق منظومة الأمم المتحدة، التي ينسقها مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، تنفيذ أهداف برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. وتشمل الأنشطة الجاري الاضطلاع بها في المنطقة بناء القدرات اللازمة للإدارة الاقتصادية، ودعم مبادرات القواعد الشعبية، وتدريب موظفي الحكومة، ودعم مبادرة بناء القدرات الأفريقية، والبرنامج الوطني للدراسات المنظورية الطويلة الأجل، وعملية تقييم وبرامج التعاون التقني على الصعيد الوطني.

٤٢٦ - وفي مجال شؤون الحكم، رأس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الفريق العامل المعني بإصلاح الخدمة المدنية، في إطار البرنامج الخاص لتقديم المساعدة إلى أفريقيا الذي يقوده البنك الدولي. وفي عام ١٩٩٥، نسق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إعداد المبادئ التوجيهية لإصلاح الخدمة المدنية في أفريقيا، وهي تهدف إلى إتاحة دعم المانحين لإصلاح الخدمة المدنية في المنطقة. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة في مراحل شتى من العملية الانتخابية فيما يزيد عن ٣٠ بلدا في أفريقيا.

٤٢٧ - وقام المكتب الإقليمي لأفريقيا برعاية اشتراك صانعي السياسات والمنظمات غير الحكومية والجماعات النسائية في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. وتم توفير الدعم التقني والموارد لإعداد التقارير الوطنية في أكثر من ٢٥ بلدا، مما وفر حافزا لإصدار منشور عن الاتجاهات السائدة بشأن مركز المرأة في أفريقيا. وتم تنظيم حلقات عمل في ١٨ بلدا لتوعية المخططين وصانعي السياسات والجماعات الأخرى بمفهوم نوع الجنس في التنمية، وزيادة التركيز الوطني على القضايا المتعلقة بالجنسين. وقد بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، برنامجا يسمى "تعزيز دور الجنسين والقدرة الإنمائية في أفريقيا"، يهدف إلى وضع استراتيجية متكاملة لإدماج اعتبارات نوع الجنس في صلب تخطيط التنمية وبرمجتها في أفريقيا. وعقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع مكاتب إقليمية أخرى، حلقتي عمل عن مركز المرأة في حالات النزاع، وحلقة عمل أخرى عن الدور القيادي للمرأة في أفريقيا، وهي حلقات عمل تجمعت فيها خبرات نساء من أوغندا وجنوب أفريقيا والسنغال وكينيا ومالي. وقد أسفر هذا عن إصدار دليل شبكة معلومات دور الجنسين في التنمية، الذي سيربط بشبكة انترنت.

٤٢٨ - وشدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من جديد على أهمية مبادرات القطاع الخاص في أفريقيا، مع التركيز على تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وعقدت اجتماعات توعية مع منظمي المشاريع الأفارقة، كما عقد منتديان إقليميان، في بوتسوانا والكاميرون، مما أدى إلى الاضطلاع بمبادرات دون إقليمية في شرق وغرب أفريقيا. ولتعزيز الترابط الشبكي فيما بين البلدان بدأ المكتب الإقليمي لأفريقيا مبادرة لاتخاذ إجراءات تكفل التنفيذ الإقليمي لبرنامج تشجيع الاضطلاع بمشاريع تكنولوجية يمولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أفريقيا، وكان البرنامج قد بدأ في أمريكا اللاتينية.

٤٢٩ - ونظم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اجتماعات مائدة مستديرة في عام ١٩٩٥ من أجل أنغولا وبوركينا فاصو ورواندا وسيشيل وغامبيا وليسوتو وناميبيا، وعقدت اجتماعات مائدة مستديرة قطاعية في بنن وبوركينا فاصو والرأس الأخضر ومالي والنيجر. وشملت اجتماعات المائدة المستديرة لأنغولا وناميبيا القطاع الخاص ومشاركة المنظمات غير الحكومية، مما يمثل خروجا عن الممارسة المعهودة من اقتصار المشاركة على الحكومة والمانحين فقط. وفي موزامبيق، وبناء على طلب الحكومة وبعض المانحين الثنائيين، أقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شكلا جديدا لترتيبات تجميع الموارد للتعاون المتعدد المانحين من أجل زيادة تنسيق مواءمة إجراءات المانحين، وإتاحة عدم ربط المعونة بأي شروط وتركيز الأنشطة داخل إطار مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد تم عقد أكثر من ٦١٧ مليون دولار من أجل تنمية رواندا في اجتماع مائدة مستديرة للمانحين معقود في جنيف في حزيران/يونيه ١٩٩٦.

٤٣٠ - وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، شارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مبادرات القضاء على الفقر في عدد من البلدان، بما في ذلك إندونيسيا وتايلند وفييت نام ومنغوليا. وقد تُوجت إعادة صياغة الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للبرنامج الكمبودي لإعادة التوطين وإعادة الإدماج، بالموافقة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ على المشروع الكمبودي الرباعي لإنعاش وتجديد المناطق الذي تبلغ تكاليفه ٤٠ مليون دولار. وأدى الدعم المقدم من الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات إلى برنامج تخفيف حدة الفقر في جنوب غرب الصين، وهو مبادرة ائتمانية ريفية يديرها مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بيجين، إلى تعبئة ٠٠٠ ٥٠٠ دولار من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، في إطار عملية تمويل موازية. وفي أوائل عام ١٩٩٦، وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استراتيجية تنفيذية لأفغانستان، تركز على القضاء على الفقر على الصعيد المحلي في إطار قضايا حقوق الإنسان، والانتعاش الاجتماعي، والانتعاش الريفي والحضري.

٤٣١ - وفي مجال البيئة، كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أحد المشتركين في رعاية أول مؤتمر وزاري إقليمي لمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وقد عقد في بانكوك في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥. ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع حكومة بوتان لإعداد خطة وطنية للمحافظة على التنوع البيولوجي. وأجري في نهاية عام ١٩٩٥ الاستعراض الثلاثي للمشروع الإقليمي لمرفق البيئة العالمية المعني بالوقاية من التلوث البحري وإدارته في بحار شرق آسيا. وقد تحددت مواقع أخرى في عام ١٩٩٦. ونفذت أنشطة أخرى في هذا الميدان في الهند، بمنحة مساعدة قدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمبلغ ١,٧ مليون دولار من الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال للتخلص التدريجي من مركبات الكلوروفلوروكربون؛ بالإضافة إلى استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة في جمهورية إيران الإسلامية؛ واستعراض لبرنامج التنوع البيولوجي في جنوب المحيط الهادئ التابع لمرفق البيئة العالمية في أيار/مايو ١٩٩٥.

في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ الموافقة على جميع مشاريع المرحلة التجريبية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي يبلغ عددها ٥٥ مشروعا أذن بها المشتركون في المرفق بين عام ١٩٩١ وعام ١٩٩٤، ويبلغ مجموعها ٢٤٢,٥ مليون دولار، ويجري حاليا تنفيذ ٥٣ مشروعا منها. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عن طريق اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال، مبلغ ٣٢,٤ مليون دولار في عام ١٩٩٥ لمساعدة ٤١ بلدا على إزالة المواد التي تؤدي إلى استنفاد طبقة الأوزون. وفي عام ١٩٩٦، تمت الموافقة على مبلغ ١٦,٥ مليون دولار إضافي لـ ٤٧ مشروعا جديدا في ١٥ بلدا. ويضطلع صندوق بناء القدرات للقرن ٢١، الذي يساعد البلدان على بناء قدرة لإدماج مبادئ جدول أعمال القرن ٢١ في تخطيط التنمية الوطنية، ببرامج في ٤٤ بلدا خلال عام ١٩٩٥، وبحلول نهاية تلك السنة، بلغت قيمة التعهدات التي تلقاها الصندوق ما مجموعه ٥١,٧ مليون دولار.

٤٤٧ - وأيدت الجمعية العامة استراتيجية للاتجاهات الجديدة في التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في قرارها ١١٩/٥٠. وتناظر أنشطة الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أربعة مجالات تركيز لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ٤ برامج فرعية هي: التوعية والإعلام بمنهجية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛ وعمليات المواءمة بين القدرات والاحتياجات وحلقات العمل المحددة الموضوع؛ والدراسات والتقييم؛ وتعزيز القدرات على تطبيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وقد وقع مدير البرنامج اتفاقا في نيسان/أبريل ١٩٩٦ أنشئ رسميا بمقتضاه صندوق استئماني جديد لتعزيز التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية.

٤٤٨ - وتم في عام ١٩٩٥ توسيع برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني للاستجابة مباشرة لاستمرار عملية السلام التاريخية بين حكومة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وبفضل التعاون الوثيق مع المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة، وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي آليات مالية تتاح للمانحين لتيسير التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي يتوقف عليها السلام والاستقرار. وخلال عام ١٩٩٥، اضطلع برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، في إطار أهدافه العامة، بصياغة إطار استراتيجي شامل يوجه أنشطته في الضفة الغربية وقطاع غزة على مدى فترة ثلاث سنوات. وهناك مجال رئيسي هو خلق فرص العمل، وهو برنامج متواصل أنشأ نحو ٠٠٠ ٧٥ فرصة يوم عمل في قطاع غزة. وبلغ مجموع النفقات في عام ١٩٩٥ ما يقرب من ٣٤ مليون دولار، أي بزيادة أكثر من ٥٠ في المائة عن نفقات عام ١٩٩٤.

٤٤٩ - وساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنغلاديش وغيانا ومنغوليا ومونتسيرات واليمن بعد وقوع كوارث طبيعية فيها في منتصف عام ١٩٩٦. وتم تعزيز قدرات التأهب لحالات الكوارث في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا ومنغوليا عن طريق برنامج جديد يدعمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لمساعدة البلدان على تحقيق أهداف العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية. ورعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا مشاركة ٤٠ مسؤولا حكوميا وموظفا وطنيا من جميع المناطق في مؤتمر دولي معني بمستوطنات الطوارئ والاستجابة في حالات الطوارئ عُقد في أيار/مايو ١٩٩٦.

٤٥٠ - وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المبادرة بإجراء إصلاحات تهدف إلى تحسين كفاءة ونوعية خدماتها. وفي أوائل عام ١٩٩٥، اعتمد البرنامج إطارا استراتيجيا يوحد مهمته وأهدافه واستراتيجياته الجديدة في وثيقة سياسة عامة واحدة. ونُشرت في أيار/مايو ١٩٩٦ خطة الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، وتتضمن تحليلا لمدى التقدم الذي أحرزه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بموجب خطة عام ١٩٩٥. ووافقت الإدارة العليا في أواخر عام ١٩٩٥ على استراتيجية جديدة لإدارة الموارد البشرية، تركز على أنشطة التنمية الموظفية والخدمات الاستشارية المتعلقة بالحياة الوظيفية، ومبادرات للنهوض بالمرأة. وبالإضافة إلى ذلك، تم تنسيق دورات البرمجة مع صناديق وبرامج الأمم المتحدة الأخرى في ٢٧ بلدا، وأحرز تقدم كبير في ٥٥ بلدا آخر. وقدم مدير البرنامج في أيار/مايو ١٩٩٦ نهجا مهيكلا لتنظيم عملية التغيير في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتم إنشاء لجنة لإدارة التغيير ومشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠١، تتبع المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك لتحديد عملية التغير الشامل، مع مشاريع محددة الأهداف.

٤٥١ - وعلى مدى السنوات الست من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٧، سيكون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد خفض ميزانيته الإدارية بالقيمة الحقيقية بنسبة ١٢ في المائة، وقلل عدد موظفيه الدائمين في المقر بنسبة ٣١ في المائة ومجموع موظفيه الدائمين بنسبة ١٥ في المائة. وتشمل التدابير الأخرى التي اتخذت فيما يتعلق بالمساءلة الداخلية إجراء مراجعة حسابية مستقلة بواسطة شركات محاسبة دولية للمكاتب القطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في آسيا وأفريقيا؛ وإنشاء إجراءات شفافة تقوم على استعراض

النظراء بعضهم لبعض من أجل تقييم الموظفين وفي قرارات التعيين والترقية والانتداب؛ وتوخي أهداف لتعزيز المساواة بين الجنسين داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي مجال التقييم، أصبح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أكبر مساهم في قاعدة بيانات التقييم في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، حيث قدم ما يزيد عن ٢٠٠ ١ تقييم لمشاريع وبرامج.

٤٥٢ - ويقدر مجموع موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدورة برمجته الخامسة (١٩٩٢-١٩٩٦) بمبلغ ٨,٢ بليون دولار، مما يزيد كثيرا عن المبلغ المرصود أصلا والمنقح وقدره حوالي ٧,٥ بليون دولار. ويعكس هذا زيادة كبيرة في تقاسم التكاليف والصناديق الاستئمانية بلغ حجمها حوالي ٣,٢ بليون دولار. وتقدر المساهمات في الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمبلغ ٤,٧ بليون دولار، وهي ما زالت أقل كثيرا من المستوى المُسقط أصلا وقدره ٦,٣ بليون دولار، الذي توخاه مقرر مجلس الإدارة ٣٤/٩٠، الذي طالب المجلس فيه بزيادة سنوية نسبتها ٨ في المائة خلال دورة البرمجة الخامسة. وتقدر الإيرادات المتنوعة بمبلغ ٠,٢ من البليون دولار. وبالإضافة إلى ذلك، يقدر أن الصناديق التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وصندوق الأمم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية، ومكتب مكافحة التصحر والجفاف وحساب الطاقة) ستحصل على ما مجموعه ٣٧٤ مليون دولار في تمويل أساسي ومخصص خلال الدورة الخامسة.

٤٥٣ - وفي عام ١٩٩٥، بلغت تبرعات الدول الأعضاء للموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٩٢٨,٦ مليون دولار (انظر الشكل ١١). وزادت المساهمات المقدمة للموارد الرئيسية، بما في ذلك الصناديق التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق الاستئمانية وترتيبات تقاسم التكاليف والتبرعات النقدية الحكومية المناظرة، مجموع الصناديق التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتزيد عن ١,٨ بليون دولار (انظر الشكل ١٢). وبلغت ترتيبات تقاسم التكاليف وحدها ٦٠٠,٩٧ مليون دولار في عام ١٩٩٥ (انظر الشكل ١٣). وبلغ مجموع النفقات البرنامجية الميدانية على أنشطة التعاون التقني في عام ١٩٩٥ ما يقرب من ٠١٤,٢ ١ مليون دولار. وتقدر التبرعات المقدمة للموارد الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٦ بمبلغ ٨٥٠ مليون دولار.

الشكل ١١

التبرعات المقدمة الى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
(الموارد الأساسية)
١٩٩٠ - ١٩٩٦
بملايين دولارات الولايات المتحدة

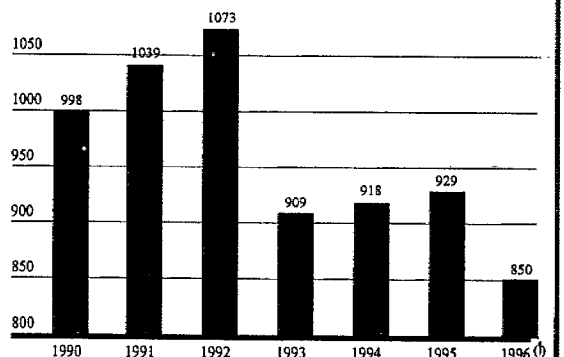

(أ) متوقعة.

الشكل ١٢

موجز الأنشطة المالية:
الصناديق المالية والصناديق الاستئمانية التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٠-١٩٩٥
بملايين دولارات الولايات المتحدة

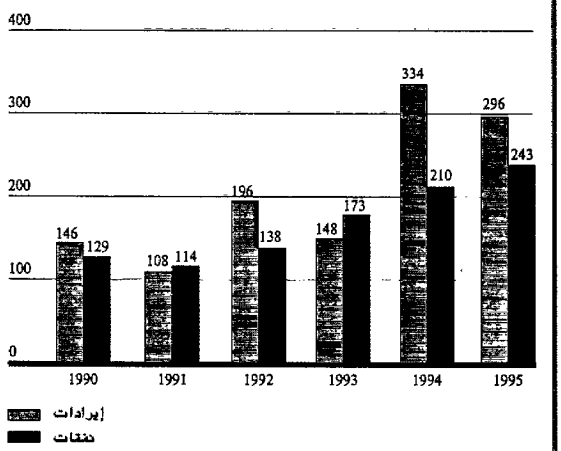

٤٥٤ - ومن بين البلدان المانحة الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية التي أعلنت تعهدات لعام ١٩٩٦، أعلنت اليابان وهولندا زيادة تبرعاتهما، في حين حافظت اسبانيا واستراليا وألمانيا وبلجيكا والدانمرك والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والنرويج على تبرعاتها لعام ١٩٩٦ عند مستوى العام السابق. وزادت البرتغال ونيوزيلندا في تبرعاتهما

زيادة كبيرة، في حين كان تبرع الولايات المتحدة الأمريكية أقل مما كان عليه في عام ١٩٩٥.

الشكل ١٣

إيرادات تقاسم تكاليف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩١-١٩٩٦

بملايين دولارات الولايات المتحدة

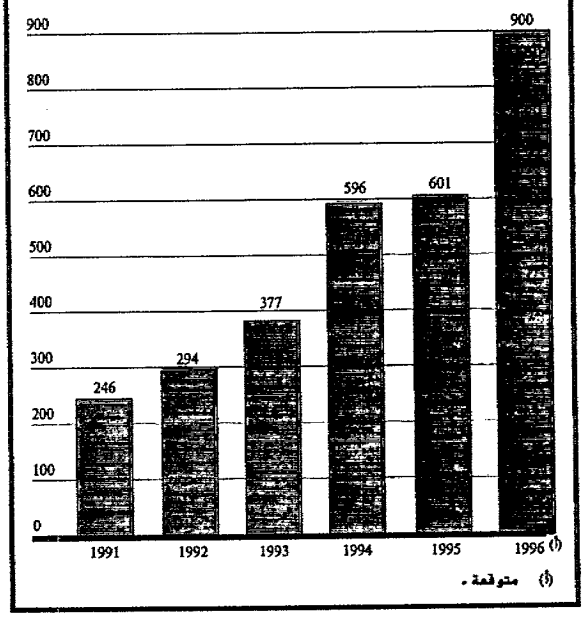

(أ) متوقعة.

٤٥٥ - ويجدر بالذكر أيضا ما طرأ من زيادة على التبرعات لعام ١٩٩٦ من بلدان برنامجية عديدة، بما في ذلك بنن وتركيا والجمهورية التشيكية وجمهورية كوريا ورومانيا والفلبين وفييت نام وكوستاريكا وموريتانيا وناميبيا والهند وهندوراس. واستأنف عدد من البلدان البرنامجية، وبعضها يعاني مشاكل اقتصادية خطيرة، دعمه لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومن بينها أوكرانيا جيبوتي والسودان وزامبيا وكينيا والنيجر ونيكاراغوا واليمن. وأعلنت أندورا وسلوفانيا تعهدات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأول مرة في عام ١٩٩٥.

٢ - منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

٤٥٦ - احتفلت اليونيسيف بمرور خمسين عاما على إنشائها في عام ١٩٩٦، وهو احتفال بالمنظمة بقدر ما أنه احتفال بالأعوام الخمسين الماضية التي شهدت إحراز تقدم في رفاه الطفل أكثر مما تحقق من قبل على مدى التاريخ. فحينما انشئت اليونيسيف في عام ١٩٤٦، كانت لا تزال الوفيات الجماعية للأطفال حقيقة لا مفر منها من حقائق الحياة في أنحاء واسعة من العالم. واليوم، تبدد هذا الشعور بالحتمية بصورة عامة وانخفض المعدل العالمي لوفيات الأطفال بنسبة النصف. وفي عقد واحد فقط، من أوائل الثمانينات حتى التسعينات، زاد الشمول بالتحصين على نطاق العالم ضد ستة من الأمراض الرئيسية التي تفتك بالأطفال من نسبة ١٠ في المائة إلى ما يزيد عن ٨٠ في المائة، مما أنقذ الملايين من أرواح الصغار. وكما تم قطع أشواط كبيرة نحو تحقيق الأهداف التي وضعت في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل لعام ١٩٩٠، وهو أول مؤتمر عالمي يعقد في هذا المضمار. ونحن نقترب من القرن ٢١، فما برح الأطفال يحتلون مكانة بارزة على جداول أعمال حقوق الإنسان والتنمية الدولية والوطنية.

٤٥٧ - وتحقيقا لأهداف مؤتمر القمة العالمي وأحكام اتفاقية حقوق الطفل تمضي اليونيسيف قدما الآن، بقيادة المدير التنفيذي، السيدة كارول بيلامي، إلى مواجهة التحديات الهائلة التي لا يزال الأطفال والأسر يواجهونها.

٤٥٨ - وقد وافق المجلس التنفيذي في حزيران/يونيه ١٩٩٦ على الخطة المتوسطة الأجل لليونيسيف للفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٩ كإطار عمل مرن، وتدعو الخطة إلى التزام يستشرف المستقبل من جانب اليونيسيف لمساعدة الدول على تطبيق مبادئ اتفاقية حقوق الطفل، التي كاد الانضمام اليها يكون عالميا الآن. واستعرض المجلس التنفيذي استراتيجيات برنامجية في الفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٦ في مجالات التعليم والصحة، والمياه والتصحاح البيئي، وخدمات الطوارئ. وقد اعتمدت هذه الدراسات الاستعراضية، الموجهة نحو تحديد محور تركيز الأنشطة البرنامجية حتى عام ٢٠٠٠، على الخبرات المكتسبة في السنوات الأخيرة في تعزيز أهداف نهاية العقد لمؤتمر القمة، ومناقشة الاستراتيجية في المجلس التنفيذي نتيجة التقييم متعدد المانحين لليونيسيف في عام ١٩٩٢، وبدء عملية استخدام اتفاقية حقوق الطفل كإطار لبرامج اليونيسيف.

٤٥٩ - ويتزايد وضوح نتائج الالتزامات السياسية التي عقدت في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل بكفالة مستقبل أفضل للأطفال، رغم الصراعات الميدانية والكوارث التي من صنع الإنسان والكوارث الطبيعية في العديد من البلدان. وبحلول نهاية عام ١٩٩٥، كان هناك نحو ١٥٠ بلدا ناميا قد أعد برامج عمل وطنية، أو كان قد بلغ مرحلة متقدمة في هذا الميدان، لتحقيق الأهداف الرئيسية للصحة والتغذية والتعليم والمياه والمرافق الصحية كما وردت في الإعلان الذي اعتمده مؤتمر القمة. وتم تحديد إجراءات خاصة للبنات لتحقيق التوازن في معادلة التحيز حسب نوع الجنس.

٤٦٠ - وفي عام ١٩٩٥، اضطلعت اليونيسيف ببرامج تعاون في ١٤٩ بلدا: ٤٦ في أفريقيا، و ٣٧ في أمريكا

اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و٣٤ في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، و١٤ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و ١٨ في وسط وشرقي أوروبا، ورابطة الدول المستقلة ودول بحر البلطيق. وصرف حوالي ٧٥ في المائة من نفقات البرنامج في البلدان المنخفضة الدخل، و ٣٦ في المائة في أفريقيا، نحو ٢٩٢ مليون دولار من مجموع ٨٠٤ مليون دولار. وأكد العدد الرابع من منشور "مسيرة الأمم"، الذي يسجل الانجازات والنكسات بالنسبة للطفل في جميع أنحاء العالم، اتجاه الحكومات إلى إعطاء أولوية عالية لرصد التقدم المحرز من أجل الطفل كما قدم بيانات مستكملة عن مؤشرات رصد التقدم المحرز صوب بلوغ أهداف مؤتمر القمة، مع ترتيب البلدان وفقا لما حققته من إنجازات.

٤٦١ - وما زالت الوقاية من المرض والوفاة تأتي على قمة أولويات اليونيسيف، بما في ذلك التحصين والوقاية وعلاج الأمراض السارية الرئيسية مثل الملاريا والاسهال والالتهاب الرئوي والحصبة. وتمت المحافظة على معدلات التحصين على الصعيد العالمي عند معدلات تبلغ في المتوسط نحو ٨٠ في المائة أو أكثر، إلا أن المتوسط الاقليمي في أفريقيا ظل منخفضا بدرجة غير مقبولة، حيث لم يبلغ معدله سوى ٤١ في المائة في غرب ووسط أفريقيا. واستمرت الجهود العالمية المبذولة للقضاء على شلل الأطفال، حيث أبلغ ١٤٥ بلدا من مجموع ٢١٣ بلدا عن عدم وجود أي حالة إصابة بالمرض في عام ١٩٩٣. وتم تخفيض الإصابة بداء الحييات (الدودة الغينية) بنسبة ٩٥ في المائة على مدى العقد الماضي، وأصبح مرض دودة غينيا الآن مستوطنا في حوالي ١٦ بلدا فقط في أفريقيا وفي اليمن وفي أجزاء صغيرة من الهند.

٤٦٢ - ونقحت سياسات واستراتيجيات اليونيسيف في مجال صحة المرأة في عام ١٩٩٥ لتراعي المعارف الدولية الراهنة المتطورة بفضل الخبرات المكتسبة في رعاية وبرامج صحة الأم. وركز الدعم على تخفيض معدل وفيات الأم، وفي المقام الأول عن طريق تهيئة رعاية جيدة قبل الولادة وأثناء الوضع وبعده. وأعادت اليونيسيف تركيز جهودها على تعزيز دور القابلات المحترفات وتعزيز وضعها لرسائل الترويج للصحة بشأن مجوعة من مسائل المرأة مثل تنظيم الأسرة والرضاعة الثديية والعنف والختان. وتعترف الاستراتيجية الصحية لليونيسيف الآن بصحة الشباب كمسألة من مسائل حقوق الطفل وتعالج مشاكل صحة المراهقين على أساس أنها مسألة أكثر أهمية.

٤٦٣ - وما زالت جائحة فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز تتفشى مما أدى إلى انتكاس ما تحقق من اتجاهات الانخفاض في معدلات وفيات الرضع والأطفال في العديد من البلدان. وقد عملت اليونيسيف كشريك في إنشاء برنامج الأمم المتحدة المشترك الرعاية المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) مؤخرا عن طريق برامج رئيسية في الصحة الجنسية والانجابية وصحة الشباب والصحة المدرسية والاتصال.

٤٦٤ - وما زال تخفيض معدل سوء التغذية لدى الأطفال يمثل مسألة رئيسية في العديد من البرامج القطرية لليونيسيف، وقد ضوعفت الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام ١٩٩٦. وأحرز تقدم عالمي نحو هدف إضافة اليود إلى الملح على صعيد عالمي، وبدأ الاضطلاع بمشاريع في ١٤ بلدا لتحقيق أفكار مبتكرة في توزيع مكملات فيتامين ألف ورصد التحسن في معدلات الوفيات والمرض. وشاركت اليونيسيف مع وكالات أخرى في استكشاف طرق زيادة عنصر المغذيات الدقيقة في الأطعمة. وفي عام ١٩٩٥، كانت هناك ٤ ٠٠٠ مستشفى لرعاية الطفل في ١٧٠ بلدا.

٤٦٥ - وقد حقق معظم البلدان في أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وشرق آسيا أهداف منتصف العقد للتقدم نحو التعليم الابتدائي الشامل وتخفيض الفوارق بين الجنسين. بيد أن التقدم كان متفاوتا في أفريقيا حيث حدث تراجع في العديد من الحالات. وكان عام ١٩٩٥ هو عام تعليم البنات، بعد أن ساد الاعتراف بأن تعليم البنات هو حجر الزاوية في التنمية المستدامة وفي التوازن الديمغرافي وفي تمكين المرأة. وكان التعليم الابتدائي للبنات هو العنصر الغالب في دعم اليونيسيف للتعليم في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. واشتركت اليونيسيف، مع اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي والبنك الدولي، في استضافة اجتماع عقد في عمان في حزيران/يونيه ١٩٩٦ لتقييم التقدم المحرز عقب المؤتمر العالمي المعني بتوفير التعليم للجميع، المعقود في جومتيين في تايلند عام ١٩٩٠.

٤٦٦ - وكرست اليونيسيف ما يكاد يصل إلى ٤٠ في المائة من مواردها البشرية لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وهي تركز الآن على زيادة التنمية وتنفيذ المبادرة الخاصة على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل أفريقيا، وعلى الدروس البرنامجية المستفادة من التجربة، ونشر "أفضل الممارسات" على نطاق واسع، والخصائص المميزة لمسائل حقوق الطفل في أفريقيا، ووجود استراتيجية لتعبئة الموارد. وقد تحققت بعض التطورات الايجابية منها: أن الاستقرار السياسي اتسع نطاقه في بعض البلدان، وأوشك نصف البلدان جنوب الصحراء الكبرى على تحقيق هدف بلوغ مستوى ٨٠

في المائة في التحصين، وأحرز تقدم كبير نحو القضاء على مرض الدودة الغينية، ومكافحة اضطرابات نقص اليود، واعتمدت ٨٠ في المائة من البلدان الأفريقية أو هي على وشك أن تعتمد تشريعات لإضافة اليود إلى الملح، وزيادة معدلات استخدام العلاج بالإماهة الفموية عما كان متوقعا في عدد من البلدان. ومع ذلك، لا تزال بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى تمثل سيناريو قاتما بصورة عامة، فالذي يتحقق هو معدلات نمو اقتصادي منخفضة أو سلبية، فيما استمرت حالات الطوارئ المعقدة وتجزئة البلدان والمجتمعات.

٤٦٧ - وتجري زيادة إدماج الاهتمام بالطفل الذي يعيش في ظروف شاقة بصورة خاصة، في صلب برامج اليونيسيف. ومن بين مسائل حماية الطفل ذات الأولوية، مسألة استخدام الأطفال في العمل، والأطفال المتأثرين بالصراع المسلح، والاستغلال الجنسي للأطفال، وإعاقات الطفولة، والأطفال والأسر المتأثرين بالإيدز، والأطفال المسيبين. وفي عام ١٩٩٥، قدمت اليونيسيف المساعدة في ٢١ حالة طوارئ معقدة رئيسية لتلبية احتياجات الحماية الخاصة لأطفال ونساء يعانون من حالات ضعف حادة، بما في ذلك الأطفال غير المصحوبين بأحد والأطفال والمشردون داخليا، والأطفال المقاتلون، والأطفال والنساء المعرضون للأذى. وقد خصصت نسبة ٢٥ في المائة بالكامل من النفقات البرنامجية لتوفير خدمات أساسية لإنقاذ أرواح الأطفال والنساء في حالات الطوارئ. وما زالت أفريقيا هي القارة التي تعاني من أكبر الاحتياجات في هذا الشأن.

٤٦٨ - ومن أجل تلبية الاحتياجات النفسية - الاجتماعية للأطفال المتضررين، قدمت اليونيسيف المساعدة إلى ١٦ بلدا في نظم إسداء المشورة وتهيئة البيئة الأسرية والمجتمعية اللازمة للشفاء. وفي مجال التغذية، قدمت اليونيسيف تغذية تكميلية في أفغانستان وبوروندي ورواندا وسيراليون. وفي رواندا قامت بإصلاح مرافق صحية وحققت مستويات ما قبل الحرب في التحصين. وفي بوروندي، قدم دعم رئيسي لبرنامج جديد لمكافحة الإصابات الحادة للجهاز التنفسي وأمراض الإسهال. ونظمت حملات واسعة للتحصين في أفغانستان وأنغولا. وكانت الرعاية الصحية الأولية هي محل تركيز رئيسي في ليبريا ويوغوسلافيا السابقة. وهيأت اليونيسيف مرافق المياه والمرافق الصحية في أفغانستان وأنغولا وبوروندي ورواندا وسيراليون. وكفلت برامج تعليم في أفغانستان وأنغولا وبوروندي والبوسنة والهرسك ورواندا وسيراليون.

٤٦٩ - وقد اتخذ مكتب برامج الطوارئ التابع لليونيسيف خطوات رئيسية لتعزيز قدرته على الاستجابة لحالات الطوارئ، بما في ذلك استعراض الدروس المستفادة، ووضع نهج "مجموعة الخدمات"، وتشكيل أفرقة للرد السريع، ووضع مذكرات تفاهم مع شركاء آخرين من الأمم المتحدة، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي، وتوسيع ترتيبات التعاون مع المنظمات غير الحكومية، وتدريب ما يزيد عن ٣٠٠ موظف على إدارة حالات الطوارئ، وزيادة وتحسين قدرات الشراء وتحسين الأمن الداخلي ونظم الاتصالات. وواصلت اليونيسيف علاقات العمل الوثيقة بينها وبين هيئات الأمم المتحدة الأخرى، وخاصة إدارة الشئون الإنسانية بالأمانة العامة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٤٧٠ - وقد احتفلت دول أطراف باتفاقية حقوق الطفل أكثر من أي معاهدة أخرى في مجال حقوق الإنسان في التاريخ. وهناك الآن ١٨٧ دولة صدقت عليها؛ ودولتان أخريان وقعتا عليها ولكن لم تصدقا عليها بعد، وأربع دول لم توقع عليها. وتقدم اليونيسيف مساعدات تقنية إلى العديد من البلدان في التنسيق بين قوانينها الوطنية وبين الاتفاقية ودعمت تدريب قضاة وسائر العاملين في مجال قضاء الأحداث. ودعمت اليونيسيف اللجنة المعنية بحقوق الطفل التي استعرضت تقارير ٤٣ حكومة بحلول نهاية عام ١٩٩٥.

٤٧١ - وواصلت اليونيسيف الدعوة إلى إنشاء آليات رصد وتنسيق للإشراف على تنفيذ الاتفاقية. وقامت بعض البلدان، بدعم من اليونسيف، بإنشاء وحدات أو أنظمة لجمع المعلومات بصورة منتظمة لتحسين رصد حالة الطفل ووضع مؤشرات لقياس التقدم المحرز في تحقيق التحسينات. ونظمت اليونيسيف الزيارة الميدانية غير الرسمية السنوية الرابعة في تشرين الأول/أكتوبر: وفي إطارها قام أعضاء اللجنة المعنية بحقوق الطفل بزيارة جنوب شرق آسيا والاجتماع مع النظراء على مستوى الحكومة والمنظمات غير الحكومية وشركاء آخرين.

٤٧٢ - ويجري العمل، داخل اليونيسيف، لاعتماد نهج يقوم على أساس الحقوق إزاء أنشطة البرنامج والدعوة. كما تنقح المبادئ التوجيهية البرنامجية كي تستخدم البرامج القطرية الاتفاقية إطارا لها. وأنشئت في مقر اليونيسيف لجنة توجيهية شاملة لعدة شُعَب وتتولى وضع استراتيجيات بشأن مسائل حقوق الطفل الناشئة. ومن أول المهام التي أنجزت وضع سياسة مشتروات لليونيسيف تتسق مع الاتفاقية؛ ويجري العمل بهذه السياسة الآن. وتقوم فرقة عمل حاليا بصياغة وتنسيق موقف اليونيسيف بشأن استخدام الأطفال في العمل، وتحقيقا لهذه الغاية، اجتمعت مع النظراء في منظمة

العمل الدولية. واضطلعت اليونيسيف بتدريب موظفيها على كفالة أن تنعكس الاتفاقية بفعالية في البرامج والأولويات.

٤٧٣ - ونفذت اليونيسيف مجموعة متنوعة للغاية من أنشطة الدعوة، مثل عقد المؤتمرات والحلقات الدراسية وحلقات العمل التدريبية والندوات، التي ترمي إلى زيادة الوعي والاحترام بالنسبة لحقوق الطفل في جميع أنحاء العالم، وقد مدت اليونيسيف يدها لوسائط الاعلام الجماهيرية من أجل الحصول على دعمها في الترويج لحقوق الطفل. ووافق البرلمان الأوروبي على استراتيجية أوروبية من أجل الطفل في الاجتماع الذي عقد مع اليونيسيف في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، ثم اعتمده بعد ذلك في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وأيدت اليونيسيف عملية اعتماد الجمعية العامة قرارين بشأن الدعوة لحقوق الطفل وحمايتها. وما زالت تدعم إجراء الدراسة الشاملة لأثر الصراع المسلح على الأطفال التي تجريها غراسا ميتشل ومركز حقوق الإنسان بالأمانة العامة، عملا بقرار الجمعية العامة ١٥٧/٤٨.

٤٧٤ - واعتمد المجلس التنفيذي لليونيسيف بيان مهمة في مطلع عام ١٩٩٦، وقد جاء نتيجة عملية مشاركة واسعة النطاق شملت الموظفين والحكومات واللجان الوطنية. وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، صاغت اليونيسيف مبادئها التوجيهية للالتزامات وسلوك الموظفين. ويشكل هذان النصان معا الأساس الذي تنطلق منه مختلف الأنشطة المنفذة لتعزيز نظم الإدارة والنهوض بفعالية العمليات المضطلع بها وتحديد مستويات لرصد أداء العمل في جميع وحدات المنظمة.

٤٧٥ - وتعمل لجنة توجيهية، وفرقة عمل معنية بالإدارة، ومجالس استشارية وثمانية أفرقة مشاريع للتفوق الإداري من أجل تعزيز إدارة اليونيسيف بتوجيه ودعم المجلس التنفيذي لليونيسيف. ويتمثل الهدف من ذلك في بناء مستويات عالية من ثقة الجمهور والحفاظ عليها، مع التركيز على تحقيق النتائج وتحقيق القيمة مقابل الأموال وشفافية صنع القرار.

٤٧٦ - وانضمت اليونيسيف إلى شركاء آخرين في لجنة التنسيق الإدارية لإنشاء ثلاث فرق عمل مشتركة بين الوكالات لتنسيق الإجراءات على نطاق المنظومة بشأن الأهداف والغايات ذات الأولوية الناشئة عن الجولة الأخيرة من المؤتمرات الدولية. ثم عملت اليونيسيف كعضو نشط في فرق العمل هذه، لمتابعة المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وبالإضافة إلى ذلك، عملت اليونيسيف كعضو في اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة التي أنشئت مؤخرا، لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وشاركت اليونيسيف مشاركة نشطة في الأعمال التحضيرية للموئل الثاني ثم في المؤتمر نفسه وفي الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي المعني بالأغذية.

٤٧٧ - وتستمد اليونيسيف إيراداتها من التبرعات الآتية من مصادر حكومية وغير حكومية. فقد وصل مجموع الإيرادات لعام ١٩٩٥ إلى ١ ٠١١ مليون دولار، مما يمثل زيادة طفيفة عن مبلغ ١ ٠٠٦ مليون دولار لعام ١٩٩٤. (انظر الشكل ١٤). وشكلت الإيرادات الحكومية ٦٥ في المائة من المجموع، نحو ٦٦١ مليون دولار، في حين وفرت الإيرادات غير الحكومية مبلغ الـ ٣٥٠ مليون دولار المتبقي. ومن المبلغ الأخير جاء ٣٠١ مليون دولار أو ٣٠ في المائة من مجموع إيرادات اليونيسيف، من اللجان الوطنية لليونيسيف. ووصلت نفقات اليونيسيف في عام ١٩٩٥ إلى ١ ٠٢٣ مليون دولار، منها ٨٠٤ ملايين دولار للمساعدة البرنامجية المباشرة. وقد تلقت اليونيسيف ١٠٥ ملايين دولار أخرى للحسابات الخاصة، وبصورة رئيسية لتغطية تكاليف السلع والخدمات التي اشترتها اليونيسيف وسلمتها بالنيابة عن حكومات أو منظمات خارجية أخرى. وبلغ مجموع مبلغ الأموال التي تلقتها اليونيسيف لبرامج وتسليم السلع والخدمات ١ ١١٦ مليون دولار.

الشكل ١٤

إيرادات صندوق الأمم المتحدة للسكان، ١٩٩٠-١٩٩٥

بملايين دولارات الولايات المتحدة

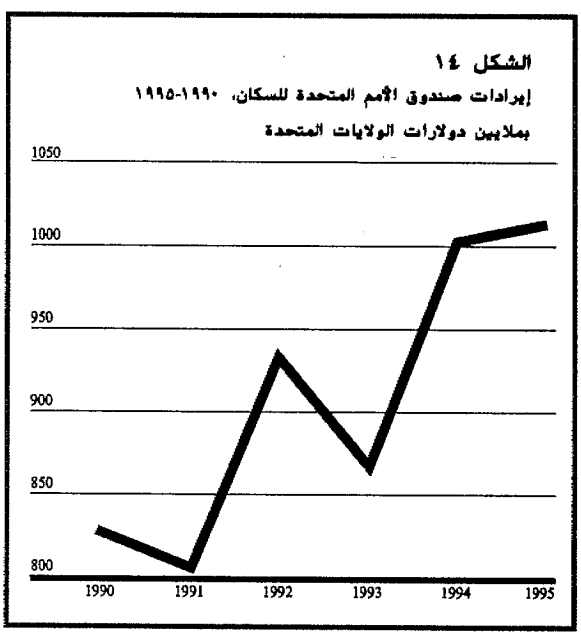

٣ - صندوق الأمم المتحدة للسكان

٤٧٨ - بالنسبة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، كانت الفترة قيد الاستعراض فترة تغيير وانتقال. وقد عمل الصندوق أثناءها على مواجهة التحديات ومعالجة الفرص التي حددها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعقود في القاهرة لعام ١٩٩٤. وقام الصندوق، تحت إدارة نفيس صادق، بإعادة تعريف توجهاته البرنامجية ونظام رصد موارده، والمبادئ التوجيهية لسياساته وإجراءات برمجته، وعدد من العمليات المالية والإدارية لمراعاة الأولويات الجديدة الناجمة عن المؤتمر. كما عمل الصندوق في تعاون وثيق مع جميع البلدان ومنظومة الأمم المتحدة وأعضاء المجتمع المدني، على تنفيذ التوصيات المجملة في برنامج عمل مؤتمر القاهرة. وفي عام ١٩٩٥، قدم الصندوق الدعم إلى ١٥٠ بلدا: ٤٥ في أفريقيا، و ٣٤ في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و ٤٢ في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، و ٢٩ في الدول العربية وأوروبا.

٤٧٩ - وينبغي النظر إلى الخطوات التي اتخذها الصندوق من أجل تنفيذ الالتزامات والسياسات المعتمدة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في كوبنهاغن والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المعقود في بيجين، على أنها ترد في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ويعزز منهاج عمل بيجين، بصورة خاصة، المفاهيم والأهداف الرئيسية التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر القاهرة، وينهض بمجالات اهتمام جوهرية عديدة، من بينها الالتزام بالحقوق الجنسية والإنجابية بوصفها من حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين والإنصاف والتمكين للمرأة، ومسؤولية الذكور، والقضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة والفتاة.

٤٨٠ - وللمساعدة على تلبية هذه الأهداف، أيد المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان، في مقرره ١٥/٩٥، المجالات البرنامجية الأساسية الجديدة الثلاثة للصندوق وهي: الصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة والصحة الجنسية؛ واستراتيجيات السكان والتنمية؛ والدعوة. ويتيح اختيار هذه المجالات الأساسية الثلاثة أن يركز الصندوق محور الاهتمام الاستراتيجي لبرامجه وأن يستفيد من ميزته النسبية وخبراته في ميدان السكان والتنمية، وأن يواصل نهجه الشامل في معالجة احتياجات سكانية محددة لدى بلدان منفردة.

٤٨١ - وخلال العام، اتخذ الصندوق عددا من المبادرات لتوسيع مستوى مشاركته في مسائل الصحة الإنجابية. وتشمل زيادة إمكانية الحصول على معلومات وخدمات تنظيم الأسرة؛ ومنع ومعالجة الإصابة بأمراض المسالك التناسلية، بما في ذلك الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي؛ وتوفير الفحص المنتظم لحالات الصحة الإنجابية الأخرى؛ والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛ والوقاية من عدم الخصوبة وتوفير العلاج المناسب له؛ وانتقاء الإجهاض؛ وعدم تشجيع الممارسات الضارة مثل ختان الأنثى. وتجلت هذه المبادرات في عدد من الطرق: في حلقات دراسية واجتماعات دولية، وفي سلسلة من التقارير التقنية التي تتناول مواضيع تتعلق بمؤتمر القاهرة، وتنقيح المبادئ التوجيهية للبرمجة، وإجراء دراسات استقصائية، وتدريب الموظفين الميدانيين على وضع المبادئ التوجيهية الجديدة موضع التنفيذ.

٤٨٢ - وعملا بتوصيات مؤتمري القاهرة وبيجين، بدأ صندوق الأمم المتحدة للسكان وضع الطرق التي يمكن بها أن يعزز الصندوق مسؤوليات الرجل في مجال الصحة الإنجابية. ومن نتائج ذلك دراسة نشرت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ (التقرير التقني ٢٨: "مشاركة الذكور في الصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة والصحة الجنسية")، أدمجت نتائجها في مبادئ توجيهية جديدة لجميع الموظفين الميدانيين العاملين في المجالات البرنامجية.

٤٨٣ - ونظم الصندوق عددا من الاجتماعات والمشاورات أو شارك فيها، بما في ذلك ندوة عقدت برعاية الصندوق معنية بالهجرة الداخلية والتحضر في البلدان النامية: آثار الموئل الثاني (كانون الثاني/يناير ١٩٩٦) واجتماع الخبراء الاستشاريين المعني باستخدام إجراءات التقييم السريع في البرامج السكانية (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥). وأعد الصندوق أيضا العديد من ورقات الموقف والورقات التقنية بشأن مواضيع مثل الفقر ومخصصات موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان، والعلاقة بين مستويات الوفيات والخصوبة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ومساهمة برامج تنظيم الأسرة في انخفاض الخصوبة في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، واصل الصندوق العمل بشأن مشروع لرصد المؤشرات الرئيسية لبرامج تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية؛ واختبر أداة لجمع المعلومات في هندوراس والهند ونيبال، ورصد تنفيذ مشروع بشأن العوامل التي تحدد النجاح في برامج تنظيم الأسرة تنفذه مدرسة لندن للصحة وطب المناطق الحارة.

٤٨٤ - وفي مجال الدعوة، عمل الصندوق على نشر فهم واضح لرسائل وقضايا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لتعبئة الدعم السياسي والموارد المالية اللازمة لتحقيق أهداف المؤتمر. وكان صندوق الأمم المتحدة للسكان أيضا داعية لحقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق

المرأة، ومسائل التنمية مثل التعليم، والقضاء على الفقر، والخدمات الصحية الأساسية، وتمكين المرأة، والمشاركة الجماهيرية.

٤٨٥ - ونشر صندوق الأمم المتحدة للسكان مجموعة من المنتجات في وسائط إعلام متنوعة، بما في ذلك مجموعة جديدة من الملصقات بشأن مواضيع مؤتمر القاهرة. وأذيعت إعلانات خدمات عامة في شبكات التلفزيون الوطنية والدولية في جميع أنحاء العالم. كما نشر الصندوق تقريره السنوي عن "حالة السكان في العالم"، الذي ركز على الاتجاهات الحالية في التحضر وتوزيع السكان وصلتها بمسائل المستوطنات البشرية. واستخدم التقرير كمساهمة رئيسية في الموئل الثاني. وأصدر الصندوق أيضا نشرته السنوية "معلومات مستكملة عن الإيدز"، التي سلطت الأضواء على المساعدة التي يقدمها الصندوق للوقاية من الإيدز وأنشطة مراقبتهما التي اضطلع بها بما يتمشى مع سياسات وبرامج الإيدز الوطنية وفي نطاق الاستراتيجية العالمية لبرنامج الأمم المتحدة المشترك الرعاية المعني بالإيدز.

٤٨٦ - وركزت الجهود الإعلامية أيضا على التعليم حيث مول الصندوق وضع مقررات دراسية مهمة وجديدة مع الأخذ بأساليب تدريس قائمة على المشاركة في نظم دراسية في ٧٩ بلدا. وتسعى هذه المواد إلى المساعدة في تشكيل اتجاهات تعزز عملية الاختيار، وقيمة الطفلة، ومسؤولية السلوك الجنسي، والحماية البيئية.

٤٨٧ - وفي مجال تعزيز المؤسسات، واصل صندوق الأمم المتحدة للسكان تنمية مهارات موظفيه الفنية والإدارية والتنفيذية في المقر وفي الميدان عن طريق التدريب والتوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات. وركزت الأنشطة على تمكين موظفي المكاتب القطرية من تناول المزيد من المسؤوليات المرتبطة بزيادة سلطة الموافقة اللامركزية. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت حلقات عمل تدريبية خاصة لموظفي المكاتب القطرية على الإدارة المالية والمشتريات وإدارة شؤون الموظفين، وفي الدعوة، بما في ذلك الاستراتيجيات الموضوعة خصيصا لبلدان معينة المتعلقة بمؤتمر القاهرة، وإدماج اهتمامات الجنسين في عملية البرمجة.

٤٨٨ - وأيدت الجمعية العامة، في مقررها ٤٣٨/٥٠، الاتفاق بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على تغيير تسمية المديرين القطريين المقيمين التابعين للصندوق إلى ممثلي الصندوق. ومن شأن هذا التغيير أن يزيد سلطة الصندوق وفعاليته ومكانته على الصعيد الوطني ويساعد على تعزيز التعاون والتكامل فيما بين وكالات الأمم المتحدة في دعم جهود الحكومات لتنفيذ برنامج عمل مؤتمر القاهرة. كما يتيح لممثلي الصندوق، المقيمين في حوالي ٦٦ بلدا، أداء عملهم بمزيد من الفعالية في إطار نظام المنسق المقيم للأمم المتحدة، مما يعزز تماسك المنظومة وفعاليتها في الأنشطة التنفيذية.

٤٨٩ - وللمساعدة على المواءمة بين الأولويات البرنامجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان وموارده المالية، وافق المجلس التنفيذي للصندوق، في مقرره ١٥/٩٦، على نهج جديد لتخصيص الموارد يقوم على أساس أهداف وغايات برنامج العمل. ويستند هذا النهج إلى المستوى الذي يحققه البلد من أهداف مؤتمر القاهرة ويعترف باستمرارية الاحتياجات، من البلدان التي لم تحرز سوى تقدم قليل نحو تحقيق هذه الأهداف حتى البلدان التي بلغتها أو تجاوزتها بالفعل. ويولي النهج المنقح اهتماما خاصا للبلدان المنخفضة الدخل وأقل البلدان نموا وأفريقيا.

٤٩٠ - وفي الدورة السنوية للمجلس التنفيذي المعقودة في أيار/مايو ١٩٩٦، طلب المجلس، في مقرره ٢٧/٩٦، تقديم دراسة في عام ١٩٩٨ بشأن القدرة الاستيعابية واستخدام الموارد المالية فيما يتصل ببرامج السكان في البلدان المستفيدة، ولا سيما في معظم البلدان الأفريقية، وخاصة أقل البلدان نموا. وأيد المجلس التنفيذي أيضا، في مقرره ٢٨/٩٦، بيان المهمة الجديد لصندوق الأمم المتحدة للسكان بوصفه أداة للإعلام.

٤٩١ - ويشارك الصندوق في المبادرة الخاصة بأفريقيا على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وكما كان الحال في الماضي، تهدف جهود الصندوق ذات الأولوية إلى بناء القدرات في بلدان منفردة؛ وتدعم برامج الصندوق في أفريقيا المبادرة عن طريق مساعدة البلدان في تنفيذ أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتناول الصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة، وعن طريق إدماج اعتبارات السكان في تخطيط التنمية. ويقدم الصندوق المساعدة لكفالة أن تكون مسائل السكان ونوع الجنس مواضيع شاملة تعالج في جميع عناصر المبادرة.

٤٩٢ - ووصلت إيرادات الصندوق في عام ١٩٩٥ إلى ٣١٢,٦ مليون دولار، بالمقارنة بمبلغ ٢٦٥,٣ مليون دولار في عام ١٩٩٤، مما يمثل زيادة قدرها ١٧,٨ في المائة (انظر الشكل ١٥). ووصل مجموع الإنفاق على المشاريع من المصادر العادية في عام ١٩٩٥ إلى ٢٣٠,٩ مليون دولار، بالمقارنة بمبلغ ٢٠١,٤ مليون دولار في عام ١٩٩٤، بزيادة نسبتها ١٤,٦ في المائة. وتمثل النفقات

على برامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، وأنشطة الإعلام والتعليم والاتصال المرتبطة بذلك ارتباطا وثيقا، حوالي ثلثي نفقات مشاريع الصندوق.

الشكل ١٥

التبرعات المقدمة إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان (الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية)، ١٩٩٠-١٩٩٥

بملايين دولارات الولايات المتحدة

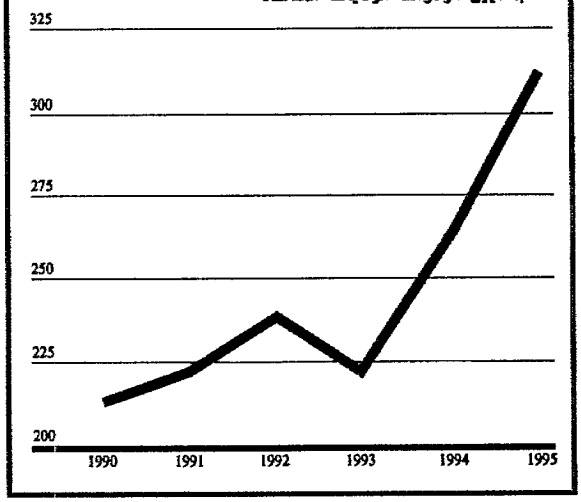

٤٩٣ - وفي عام ١٩٩٥، حصلت أفريقيا على ٣١,٧ في المائة من مخصصات برامج الصندوق، وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ على ٣١,١ في المائة، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على ١٣,٩ في المائة، والدول العربية وأوروبا على ١١,٤ في المائة. ومثل الدعم المقدم للبرامج الأقاليمية والعالمية ١١,٩ في المائة من المخصصات. وواصل الصندوق تركيز أكثر من ٧٠ في المائة من موارده على أشد البلدان حاجة للمساعدة، لا سيما أفقر البلدان النامية. وفي عام ١٩٩٥، كان هناك ٥٨ بلدا يحظى بالأولوية في مساعدات الصندوق: ٣٢ في أفريقيا، و ١٧ في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، و ٥ في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و ٤ في الدول العربية.

٤ - برنامج الأغذية العالمي

٤٩٤ - يقف برنامج الأغذية العالمي، بإدارة كاثرين برتيني، في صدارة معركة الأمم المتحدة ضد الجوع والفقر. ومهمته ثلاثية هي: الغذاء لإنقاذ الأرواح، والغذاء للنمو البشري، والغذاء لتيسير الاعتماد على النفس.

٤٩٥ - وفي عام ١٩٩٥، قدم برنامج الأغذية العالمي المساعدة إلى ٥٠ مليون نسمة، نصفهم كانوا ضحايا حالات الطوارئ. وكان من بين المستفيدين ٧ ملايين لاجئ، و ١٤ مليون مشرد داخلي، وما يقرب من ٤ ملايين من ضحايا الجفاف وغيره من الكوارث الطبيعية. واستجاب البرنامج لحالات النقص في الأغذية بالاعتماد على شبكته من المكاتب القطرية وخبرته الفنية في النقل والسوقيات والمشتريات، فقدم ما يزيد عن ١,٦ مليون طن من الأغذية خلال عام ١٩٩٥ في إطار ٨٩ عملية إغاثة.

٤٩٦ - وعلى جانب التنمية، كانت معونة الأغذية التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي أيضا وسيلة فعالة لنقل دخل إلى الفقراء، وتشجيع العمل الجماعي في المجتمعات الفقيرة، وبناء أصول طويلة الأجل. وتمكن البرنامج من الوصول إلى حوالي ٢٥ مليون من الفقراء والجوعى في عام ١٩٩٥، وهو تقريبا نفس عدد من وصل إليهم في السنة التي قبلها. وأتيح حوالي ٠٠٠ ٩٥٠ طن من الأغذية لـ ٢٠٤ من المشاريع التي يساعدها برنامج الأغذية العالمي في ٨١ بلدا.

٤٩٧ - وقد خصص الشطر الأكبر من حافظة برنامج الأغذية العالمي لأفريقيا (٥٦ في المائة)، تليها آسيا (٢٨ في المائة)، والبلدان الأمريكية (١٢ في المائة)، وشرق أوروبا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق (٤ في المائة). وقد اختلف تكوين الحافظة اختلافا شديدا حسب الإقليم. وتم الوصول إلى أعلى نسبة من المساعدة الإنمائية في البلدان الأمريكية (٩٩ في المائة)؛ ومثلت موارد التنمية في آسيا ٨٠ في المائة. وتألفت الحافظة لأفريقيا من ٦٠ في المائة لعمليات إغاثة، وفي شرق أوروبا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق مثلت الإغاثة ١٠٠ في المائة.

٤٩٨ - وقد انخفضت معونات الأغذية العالمية إلى ٩,٥ مليون طن في عام ١٩٩٥ بعد أن حققت رقما قياسيا كاد أن يبلغ ١٧ مليون طن في عام ١٩٩٣. وكان لا بد أن يتأثر برنامج الأغذية العالمي بهذا الانخفاض المفاجئ في الإمدادات، حتى رغم أن حصة البرنامج من معونات الأغذية العالمية زادت إلى ما يكاد يصل إلى ٣٠ في المائة، بالمقارنة بنسبة ٢٢ في المائة في عام ١٩٩٣. وانخفض مجموع مستوى الموارد المتاحة للبرنامج في عام ١٩٩٥ إلى ١,٢ بليون دولار من ١,٥ بليون دولار في عام ١٩٩٤ (انظر الشكل ١٦).

٤٩٩ - وللمحافظة على جميع أنشطة مشاريع التنمية الحالية في عام ١٩٩٥، كان سيلزم ما يقرب من ١,٤ مليون طن بالمقارنة بـ ٠٠٠ ٩٥٠ طن تم صرفها بالفعل. وللسيطرة على هذه الشحة في الموارد، تعين أن يلغي برنامج الأغذية العالمي تخصيص موارد لبعض المشاريع التنفيذية، ويحد من زيادات الميزانية لمشاريع

تمت الموافقة عليها، ويمتنع عن تمديد بعض المشاريع. ولدى اتخاذ هذه المقررات، أعطيت الأولوية لتحسين أداء المشاريع ولأقل البلدان نموا والبلدان ذات الدخل المنخفض التي تعاني من عجز في الأغذية.

الشكل ١٦

نفقات برنامج الأغذية العالمي ١٩٩٠-١٩٩٥

بملايين دولارات الولايات المتحدة

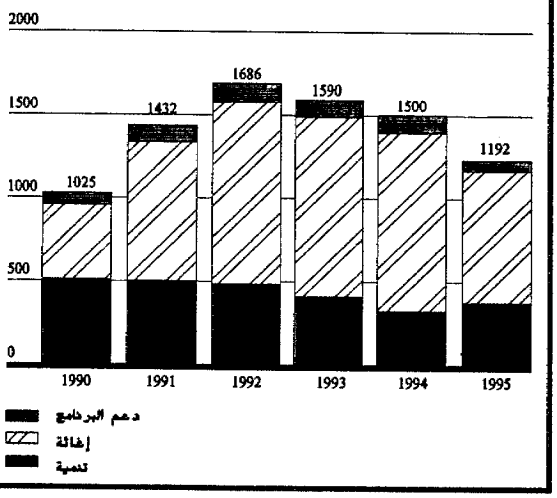

٥٠٠ - على أن الاستجابة للنداءات التي وجهت لتقديم معونات غذائية طارئة جاءت أكثر سخاء. فقدم المانحون ٨٥ في المائة من الاحتياجات المقدرة لأنشطة الإغاثة التي يضطلع بها برنامج الأغذية العالمي، مما مكّن البرنامج من توفير ما يكفي من الأغذية في معظم حالات الطوارئ. بيد أنه كان هناك عدد من حالات الطوارئ (في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وسيراليون، والعراق، وليبريا) لم تُقدم له مستويات كافية من الموارد. وفي هذه الحالات، تعين أن يعتمد برنامج الأغذية العالمي على الكمية الصغيرة من الموارد الغذائية من هبات أولية وغير مشروطة على الإطلاق لسد الثغرات أو للتخفيف جزئيا من معاناة السكان المتضررين.

٥٠١ - وفي عام ١٩٩٥، أنفق برنامج الأغذية العالمي ٢٥٠ مليون دولار على مشتريات الأغذية فيما يقرب من ٧٠ بلدا مختلفا. وتم شراء أكثر من نصف مشتريات الأغذية من بلدان نامية، مما حقق فوائد من حيث حسن توقيت تسليمها وانخفاض تكاليف النقل وزيادة صلاحية السلع الأساسية المحلية للاستهلاك وتعزيز التجارة فيما بين بلدان الجنوب.

٥٠٢ - ونظرا للدور الحاسم الذي تؤديه المرأة في الأمن الغذائي للأسر المعيشية، تلقت المرأة حصة متزايدة من مساعدات الأغذية التي يقدمها البرنامج في السنوات الأخيرة. ففي عام ١٩٩٥، كانت المرأة تمثل ما يقدر بنسبة ٦٠ في المائة من المستفيدين من مشاريع تنمية الموارد البشرية التي يدعمها البرنامج. وفي مشاريع الغذاء مقابل العمل، تبلغ حصة المرأة حوالي ٣٠ في المائة. وأتاح المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الفرصة لتعزيز الجهود المبذولة في هذا المجال. وشملت الأعمال التحضيرية للمؤتمر إجراء تحليل نقدي لأنشطة برنامج الأغذية العالمي والسعي إلى إيجاد طرق أفضل للاستجابة لمسائل نوع الجنس عند استخدام معونات الأغذية. وقد توجه برنامج الأغذية العالمي إلى بيجين بالتزامات محددة للحد من عدم المساواة في حصول المرأة على الأغذية ومعالجة احتياجات تغذوية محددة للمرأة والطفل. وعلى هدي ما أنجزته فرقة عمل من كبار المديرين، ساهم كل مكتب قطري وشعبة في المقر في خطة عمل تتيح لبرنامج الأغذية العالمي تنفيذ التزاماته خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠١.

٥٠٣ - ويعزز برنامج الأغذية العالمي بانتظام، متى وحيثما استطاع، الروابط بين الإغاثة والتنمية، بالقيام في أقرب وقت ممكن باستكشاف فرص استخدام مساعدة الإغاثة في التنمية. وخلال عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦، استخدمت معونات الأغذية لدعم إعادة توطين اللاجئين والمشردين داخليا أو إعادتهم إلى الوطن وإعادة إدماجهم، وفي تسريح الجنود. وبالإضافة إلى ذلك، استخدمت مشاريع الغذاء مقابل العمل من أجل إصلاح الهياكل الأساسية والأصول الانتاجية التي دمرتها الحرب. وأعيد صياغة أو تصميم عدد من مشاريع التنمية التي يدعمها برنامج الأغذية العالمي كي تساعد المستضعفين في مناطق خارجة من حالات طوارئ، في حين ركزت مشاريع أخرى على التأهب لحالات الكوارث ودرئها لمن يعيشون في مناطق معرضة لوقوع حالات الطوارئ.

٥٠٤ - وما زال من بين أولويات برنامج الأغذية العالمي، تعزيز التنسيق في جميع مراحل عمليات المساعدة الإنسانية - تقييم الاحتياجات، وعملية توجيه النداءات، والتنفيذ والرصد والتقييم. وفي عام ١٩٩٥، أوفد برنامج الأغذية العالمي بعثات تقييم مشتركة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى ١٠ بلدان ومناطق تأثرت بحالات طوارئ للاجئين، ومع منظمة الأغذية والزراعة إلى ١٧ بلدا ومنطقة تأثرت بكوارث طبيعية. وفي إطار جهود البرنامج للعمل مع منظمات شريكة له في زيادة الوعي بالمسائل الإنسانية وتنسيق استراتيجيات التدخل، شاركت المدير التنفيذي في مؤتمر القمة الإنساني في مدريد (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥)، وفي مناقشة بشأن قدرة منظومة الأمم المتحدة

في ميدان المساعدة الإنسانية، في دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في حزيران/يونيه ١٩٩٥ وفي مؤتمر لجنة الصليب الأحمر الدولية (أيلول/سبتمبر ١٩٩٥). ويعمل برنامج الأغذية العالمي أيضا بصورة وثيقة مع أكثر من ٠٠٠ ١ منظمة غير حكومية وطنية ودولية؛ وفي تموز/يوليه ١٩٩٦، وقّع المدير التنفيذي مذكرات تفاهم بشأن ترتيبات التعاون التنفيذي مع أربع من هذه المنظمات.

٥٠٥ - واستمرت عملية الاصلاح والتنشيط على قدم وساق في عام ١٩٩٥. ووافقت هيئة إدارة برنامج الأغذية العالمي على خطة استراتيجية ومالية متوسطة الأجل للبرنامج تجسد رؤية تمتد لفترة أربع سنوات، والربط الواضح بمقررات هيئة الإدارة في مجال السياسات، واستعراضا لأنشطة وعمليات برنامج الأغذية العالمي، وسيناريوهات بديلة لمستوى النشاط حسب الفئة الرئيسية (مشاريع التنمية، عمليات الإغاثة المطولة، وعمليات الطوارئ)، ومستويات مرنة لدعم البرنامج والميزانية الإدارية، وخمس أولويات تنفيذية وإدارية، وطرائق لتنفيذ مقررات السياسات الرئيسية.

٥٠٦ - ولكفالة إقامة قاعدة موارد أسلم هيكلا وأيسر تنبؤا، وافقت هيئة الإدارة على سياسات توفير موارد وتمويل جديدة طويلة الأجل تقوم على أساس استعادة التكلفة بالكامل وزيادة المساءلة. واستمر تحديث أساليب إدارة برنامج الأمم المتحدة للأغذية عن طريق اتباع مبادرات مثل برنامج تحسين الإدارة المالية، الذي اضطلع بمبادرات رئيسية لتحديد الوفورات المحتملة وتخفيض التكاليف، ومنها مثلا تكاليف نقل وتسليم الأغذية في جميع عمليات برنامج الأغذية العالمي.

٥٠٧ - وفي عام ١٩٩٦، تحولت هيئة إدارة البرنامج السابقة، اللجنة المعنية بسياسات وبرامج المدونة الغذائية، لتصبح المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي وفقا لقرار الجمعية العامة ١٦٢/٤٨. وعقد المجلس التنفيذي دورته الأولى في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ ودورته الثانية ودورته السنوية في أيار/مايو ١٩٩٦؛ وقد عقدت هذه الدورات جميعها في مقر برنامج الأغذية العالمي، كما توخت الجمعية العامة ذلك.

٥ - برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات

٥٠٨ - ظلت إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها مشكلتين خطيرتين أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، حيث لم ينج أي بلد تقريبا من التأثر بها. وتستهدف أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، الذي يرأسه جورجيو جياكوميلي، كلا من جانبي الطلب والاتجار.

٥٠٩ - وعلى الصعيد الوطني، أيد البرنامج في عام ١٩٩٥، الجهود التي تبذلها الحكومات لإنشاء أو تعزيز قدراتها المؤسسية على مكافحة المخدرات، وهو شرط أساسي لوضع استراتيجيات وخطط رئيسية وطنية لمكافحة المخدرات وتنفيذها تنفيذا مستداما. وقد ساعد البرنامج ٢٩ دولة افريقية على تعزيز القدرة التنفيذية لهيئاتها المعنية بتخطيط وتنسيق السياسات المشتركة بين الوزارات. وقُدمت المساعدة أيضا إلى رابطة الدول المستقلة في آسيا الوسطى، ودول بحر البلطيق، وشرقي وجنوبي أوروبا، ودول جنوب شرق وجنوب غرب آسيا، مثل نيبال وفييت نام. وقدمت المشورة والمساعدة إلى ٢٨ دولة في إعداد وتنفيذ خطط رئيسية وطنية لمكافحة المخدرات، وإلى ٢٠ دولة في صياغة وتنفيذ قوانين وأنظمة وطنية لمكافحة المخدرات.

٥١٠ - وقدم البرنامج المساعدة في تدريب ١٠٥ من ضباط إنفاذ قوانين مكافحة المخدرات من شرقي وجنوبي أفريقيا، فضلا عن ١٣٢ من كبار الموظفين الوطنيين من دول غرب أفريقيا، شملت أساليب إنفاذ قوانين مكافحة المخدرات ومسائل الحد من الطلب عليها. وتم تدريب نحو ٥٠٠ من موظفي إنفاذ القوانين، من بينهم من يعملون في إدارات الشرطة والجمارك وأمن المطارات والموانئ البحرية، من دول عديدة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على مراقبة السلائف الكيميائية، وتقنيات التحقيق وجمع الاستخبارات وتحليلها.

٥١١ - وعقدت اجتماعات رؤساء الوكالات الوطنية لإنفاذ قوانين المخدرات لأفريقيا وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والشرقين الأدنى والأوسط، وتم التوصل إلى اتفاق بشأن وسائل تحسين التعاون ضد شبكات الاتجار غير المشروع بالمخدرات. وعقد المزيد من الندوات الإقليمية لأفريقيا وأمريكا اللاتينية في تونس وسانتياغو لدعم المجلس الدولي لمراقبة المخدرات. وفي شباط/فبراير ١٩٩٦، عقد البرنامج اجتماع فريق خبراء لدراسة طرق مكافحة التهريب البحري غير المشروع للمخدرات.

٥١٢ - وساعد البرنامج حكومات في تحسين قدرتها على جمع وتحليل البيانات بشأن إساءة استعمال المخدرات، وهي مسألة جوهرية في إعداد برامج الحد من الطلب بالتركيز على الفئات الرئيسية المعرضة للمخاطر. ومن أجل تحسين قدرة الحكومات على تقييم حالات إساءة استعمال المخدرات، نظم البرنامج اجتماعا لفريق خبراء في فيينا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ لاستعراض واستكمال منهجية إجراءات التقييم السريع.

وباستخدام هذه الإجراءات، فثمة دراسات استقصائية للتقييم السريع لإساءة استعمال المخدرات أنجزت أو هي قيد الإنجاز في إثيوبيا وإكوادور وبنغلاديش وتركيا والجمهورية التشيكية وشيلي وكينيا وميانمار.

٥١٣ - وأوفد البرنامج بعثة متعددة الاختصاصات إلى أفغانستان لإعداد استراتيجية وطنية لمكافحة المخدرات بالإضافة إلى برنامج مساعدة في هذا المضمار. وقد أكد المسح البري الذي أجراه البرنامج في الفترة ١٩٩٤/١٩٩٥ للزراعة غير المشروعة للخشخاش في أفغانستان وضع ذلك البلد بوصفه المنتج الرئيسي لأنواع الأفيون غير المشروعة في الهلال الذهبي بجنوب غرب آسيا.

٥١٤ - وقد حققت استثمارات البرنامج في التنمية البديلة نتائج هامة. وفي منطقة حدود شمال - غرب باكستان، تم، بمساعدة تدابير حكومية لإنفاذ القوانين، تخفيض المساحة المزروعة بصورة غير مشروعة بالخشخاش من ٧ ٣٢٩ هكتارا في الفترة ١٩٩٢/١٩٩٣ إلى ٥ ٢١٥ هكتارا في الفترة ١٩٩٤/١٩٩٥. وفي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، أدى مشروع يدعمه البرنامج في منطقة خاي سوم بوم الخاصة إلى انخفاض ملحوظ في إنتاج الأفيون، من ٣,٥ طن في عام ١٩٨٩ إلى أقل من ١٠٠ كيلوغرام في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥، وانخفاض نسبته ٥٠ في المائة في عدد من يتعاطون الأفيون. وفي بوليفيا وبيرو وكولومبيا، أدت جهود البرنامج إلى اجتثاث أشجار كوكا مزروعة بصورة غير مشروعة فيما يقرب من ٠٠٠ ١٠ هكتار والاضطلاع بأنشطة بديلة لإدرار الدخل لحوالي ٠٠٠ ٣٣ أسرة من أسر الفلاحين. وقد بدأت أيضا برامج في المناطق الرئيسية المنتجة للأفيون في فييت نام وميانمار، حيث ميانمار هي المنتج الرئيسي لأنواع الأفيون غير المشروعة في المثلث الذهبي في جنوب شرق آسيا.

٥١٥ - وخلال عام ١٩٩٥، تعاون البرنامج مع السلطات الصحية، لا سيما في البرازيل وبربادوس وترينيداد وتوباغو وجامايكا وجزر البهاما والجمهورية الدومينيكية وكولومبيا، في توفير التدريب في العلاج والتأهيل وإعادة الاندماج في المجتمع. وبدأ أيضا برنامجا لمنطقة البحر الكاريبي للحصول على شهادة في دراسات الإدمان، ويهدف إلى مساعدة الحكومات والمنظمات غير الحكومية في دول البحر الكاريبي الناطقة بالانكليزية على توفير برامج منع إساءة استعمال المخدرات والعلاج والتأهيل.

٥١٦ - وفي عام ١٩٩٥، تم الوصول إلى أكثر من ٠٠٠ ٦٥٠ من التلاميذ عن طريق وضع مقررات دراسية في بربادوس وبوليفيا وترينيداد وتوباغو وجامايكا وجزر البهاما والجمهورية الدومينيكية ودومينيكا وسانت فنسنت وجزر غرينادين وكولومبيا وأقاليم أنغويلا وجزر الانتيل الهولندية وجزر تركس وكايكوس وجزر فرجن البريطانية. ومن شأن برامج التعليم الوقائي، بما في ذلك الأنشطة المدرة للدخل المضطلع بها في بيئات خارج المدرسة، أن تعنى بما يقرب من ٠٠٠ ١٠٠ من أطفال الشوارع المعرضون للخطر في عدد من هذه البلدان وفي غيرها.

٥١٧ - وفي جنوب شرقي آسيا، اجتمع الموقعون الستة على مذكرة تفاهم البرنامج المعنية بمكافحة المخدرات الموقعة في أيار/مايو ١٩٩٥ - وهي تايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والصين وفييت نام وكمبوديا وميانمار، في يانغون في أيار/مايو ١٩٩٦ لاستعراض التقدم المحرز في التعاون الحكومي الدولي. وقد بدأ أول مشروعين تمت تغطيتهما، ويتناولان مراقبة السلائف والحد من الطلب فيما بين مجتمعات الأراضي المرتفعة. وفي جنوب غرب آسيا، وبعد توقيع مذكرات التفاهم، زاد البرنامج من تعاونه مع رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي ومنظمة التعاون الاقتصادي، عن طريق تقديم المساعدة التقنية لحلقات عمل والمساعدة في اعداد خطط مكافحة المخدرات.

٥١٨ - وفي منطقة المحيط الهادئ بادر البرنامج بمشروع مدته ثلاث سنوات لدعم خطة التدريب على إنفاذ قوانين مكافحة المخدرات كي ينفذه محفل جنوب المحيط الهادئ. وساعد البرنامج أمانة منظمة الوحدة الأفريقية في إعداد خطة العمل لمكافحة المخدرات في أفريقيا، ١٩٩٧ - ٢٠٠١. وأكد مؤتمر رؤساء دول أو حكومات منظمة الوحدة الأفريقية لعام ١٩٩٦ المعقود في ياوندي، اتفاق الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية على تنفيذ خطة العمل من خلال استراتيجيات وطنية ودون إقليمية مع زيادة الدعم المقدم من البرنامج. وفي أوروبا، يغتنم البرنامج، في جملة أمور، الفرصة لاستعادة السلام فيما بين بلدان يوغوسلافيا السابقة لتنشيط اجراءات المكافحة المنتظمة للمخدرات في البلدان المعنية .

٥١٩ - وخلال عام ١٩٩٥، دعم البرنامج مبادرات وبرامج لتنفيذ المادة ١٢ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨ وأحكام أخرى تتعلق برصد السلائف والمواد الكيميائية الأساسية المستخدمة في صناعة المخدرات غير المشروعة. وعقدت حلقات عمل في عام ١٩٩٥ في جنوب شرق آسيا. ودعم البرنامج إنشاء آليات لمكافحة السلائف في عدد من البلدان في مناطق أخرى، من بينها بوليفيا وبيرو وكولومبيا.

٥٢٠ - وقام مختبر البرنامج بتدريب ٢١ محللا من ١٦ بلدا على أساليب تحديد وتحليل المخدرات في المواد والعينات البيولوجية المضبوطة. وعقد البرنامج أيضا اجتماعين استشاريين لدول بحر البلطيق وخمس دول أعضاء في رابطة الدول المستقلة في آسيا الوسطى، لتحسين التعاون بين المختبرات في إعداد أدلة الطب الشرعي.

٥٢١ - وأنجز البرنامج دراسة عن الخطر العالمي الذي تشكله صناعة المنشطات والاتجار بها وإساءة استعمالها بصورة غير مشروعة، وهي نطاق واسع من المؤثرات العقلية النفسية تقوم على أساس جزيء الأمفيتامين، والاتجار بها وإساءة استعمالها بصورة غير مشروعة. وقد اعتبر فريق الخبرا ولجنة المخدرات أن هذه المسألة تحتاج إلى اهتمام دولي عاجل. وفي اجتماع دولي تقرر عقده في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، يزمع البرنامج إشراك صانعي السياسات في النظر في اعتماد تدابير للتصدي لصناعة هذه المنشطات والاتجار بها بصورة غير مشروعة.

٥٢٢ - ووافقت لجنة المخدرات، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، على مقترحات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ للصندوق التابع للبرنامج، التي تبلغ ١٥٢ ٤٤٨ ٥٠٠ دولار. وانطوى الاقتراح على إجراء تخفيض في شبكة المكاتب الميدانية وأنشطة المشاريع بالمقر. ويعتمد الصندوق على عدد قليل من الحكومات المتبرعة الرئيسية، حيث تقدم سبع حكومات واللجنة الأوروبية ٩٠ في المائة من مجموع التبرعات لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥. وتلزم كتلة حرجة من الموارد، تتسم بدرجة من الضمان والاستمرارية كي ينفذ البرنامج ولايته بأسلوب متواصل وفعال.

٥٢٣ - وتم توقيع مذكرة تفاهم بين البرنامج واللجنة الأولمبية الدولية في شباط/فبراير ١٩٩٥ أبرز أهمية موضوع "الرياضة ضد المخدرات" ودور الرياضيين في المشاركة بحملة مكافحة اساءة استخدام المخدرات. وعملا بهذا الترتيب التعاوني، نظم البرنامج أول معرض له بشأن هذا الموضوع في فيينا في حزيران/يونيه ١٩٩٦، وأعقبت ذلك فعاليات مماثلة في نيويورك واطلانطا، حيث أقيمت دورة الألعاب الأولمبية المئوية في تموز/يوليه - آب/أغسطس ١٩٩٦.

٦ - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٥٢٤ - يتولى راينهارت هيلمكه منصب المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وهذا المكتب يضطلع بعملية تقوم تماما على التمويل الذاتي، وبصرف النظر عما يمارس عليه من ضغوط لإبقاء نفقاته ضمن حدود الموارد المكتسبة من توفير الخدمات، فإن المكتب ما زال يكيف طريقة تسيير أعماله من أجل الاستجابة لقوى السوق والطلب على خدمات التنمية.

٥٢٥ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ قام المكتب بتطبيق نظام جديد للإنجاز بهدف تلبية التوقعات المتعلقة بزيادة الاستجابة والنوعية وخفض تكلفة الخدمات التي يقدمها مع توفير القيمة مقابل الأموال. ويقوم هذا النهج على وضع موظفين مؤهلين على النحو المناسب في أفرقة تتمتع بالاكتفاء الذاتي وتصب اهتمامها، تحت إدارة واحدة، على الاستجابة لاحتياجات عملاء محددين وحافظة محددة للمشاريع. ولقد أدت عملية إعادة التنظيم هذه، وهي ثمرة لمساهمات قام بها الموظفون أساسا، من التصميم إلى التنفيذ، إلى إضافة أبعاد جديدة إلى معادلة إدارة الموارد البشرية. ولهذا فإن خطة العمل الثانية للمكتب، التي تشمل عام ١٩٩٦، تتضمن تصميم نظام مبسط لتقييم الأداء والحوافز، وتقدير الاحتياجات التدريبية وإعادة تحديد وصف المهام بصفة عامة.

٥٢٦ - وتقوم سياسة اللامركزية التي ينتهجها المكتب على مبدأ يقضي بأن القرب من العمليات التي يجري تنفيذها على صعيد المشاريع يشكل عاملا رئيسيا في التأثير على الكفاءة وعلى الإنتاجية معا. وفي هذا الإطار، قامت لجنة التنسيق الإداري التابعة للمكتب منذ عهد قريب بإقرار توصية أصدرها المدير التنفيذي تدعو إلى إنشاء وحدة إعادة التأهيل والاستدامة الاجتماعية في جنيف اعتبارا من تموز/يوليه ١٩٩٦، وإلى نقل وحدة مشاريع المشتروات إلى كوبنهاغن في أواخر عام ١٩٩٦.

٥٢٧ - وفي عام ١٩٩٥ شرع المكتب في توفير مدخلات وخدمات إدارية في مجال المشاريع لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة بخلاف عملائه التقليديين (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية). ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ حتى الآن قام المكتب بالتوقيع على اتفاقات مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة العمل الدولية، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، والعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية التابع لإدارة الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ويجري التباحث بشأن اتفاقات مماثلة مع إدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام، وبرنامج

الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، ومركز حقوق الإنسان. ورغم أن هذه الأنشطة لها قيمة دولارية منخفضة نسبيا، فإنها تنهض دليلا على أنه يوجد اتجاه يرمي إلى زيادة الكفاءة وفعالية التكلفة يجري تطبيقه على حالات فعلية على نطاق المنظومة بأكملها.

٥٢٨ - وخلال السنة الأولى من وجوده ككيان مستقل، أثبت المكتب بالدليل العملي جدوى مبدأ التمويل الذاتي. إذ تبين أن الإسقاطات المتعلقة بالإيرادات والنفقات الإدارية المتوقعة دقيقة إلى حد يدعو إلى الاطمئنان. ويكفل نموذج الإدارة المالية للمكتب، الذي بدأ العمل به في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، المزيد من الشفافية فيما يتعلق بإعداد الميزانيات ورصدها واستعراضها. ويجري بتواتر وانتظام تجهيز البيانات الحديثة، حال ظهورها، على أساس تفاعلي، يشمل رصد حافظة المشاريع وأرقام الإنجازات الفعلية ويختلف هذا النموذج، الذي قوبل بالتحليل والترحيب من قبل اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، عن النماذج التي استخدمت في الماضي، ويشكل استعراض متغيراته الأساسية بندا ثابتا في اجتماعات لجنة التنسيق الإداري.

٥٢٩ - وبنهاية عام ١٩٩٥، بلغت قيمة حافظة مشاريع المكتب ما يربو على بليون دولار، منها مبلغ ٤٢٣,٣ ملايين دولار عبارة عن قيمة مشاريع جديدة قُبلت للتنفيذ وشُرع في تنفيذها خلال عام ١٩٩٥. ووصلت النفقات في عام ١٩٩٥ إلى ٣٨٢,٩ ملايين دولار هي قيمة خدمات ومدخلات جرى توفيرها لـ ٨٧٣ ١ مشروعا إنمائيا على نطاق العالم. وبلغت قيمة المشتريات من المعدات والسلع ٣٥ في المائة من إجمالي النفقات، وبلغت تكاليف موظفي المشاريع ٢٩ في المائة، والخدمات والأشغال ٢٨ في المائة. أما الجزء الأكبر من نفقات مشاريع المكتب، ٣٢ في المائة، فقد أنفق في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تليها مباشرة أفريقيا، حيث بلغت حصتها ٢٤ في المائة. ويتجلى النمو المطرد الذي شهدته أنشطة المكتب في أوروبا والبلدان المارة بمرحلة انتقالية في الزيادة التي طرأت على النفقات في تلك المنطقة خلال الفترة من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٥، حيث بلغت نسبتها ٤٣ في المائة.

٥٣٠ - ولا تزال حافظة مشاريع المكتب موزعة بدرجة عالية على أساس بنود مواضيعية. وبصفة خاصة يزداد الطلب على خدمات المكتب في مجال الإصلاح وفي فترة ما بعد النزاع. ففي عام ١٩٩٥ بدء في تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع إنعاش وتجديد منطقة كمبوديا (CARERE)، وفي مطلع عام ١٩٩٦ شُرع في تنفيذ مشاريع جديدة في البوسنة والهرسك وبوروندي وجيبوتي ومنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا ورواندا. وفي مجال حماية البيئة يقوم المكتب، في مشاركة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتعزيز خبرته الواسعة النطاق فعلا في مجال تنفيذ المشاريع الممولة في إطار الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال. وخلال الفترة من أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ إلى حزيران/يونيه ١٩٩٦، شرع المكتب في تنفيذ ٧٧ مشروعا من المشاريع الجديدة التابعة للصندوق، حيث قام بشراء البرامج التكنولوجية اللازمة لمصانع في البلدان النامية بهدف التخلص تدريجيا من انبعاثات المواد المستنفدة لطبقة الأوزون في عمليات الإنتاج الصناعي في تلك البلدان.

٧ - البرامج المشتركة المتعلقة بالتنمية

٥٣١ - في هذه الحقبة التي تتسم بتقلص الموارد وازدياد التحديات تعقيدا، صار التعاضد والتعاون فيما بين المؤسسات المتعددة الأطراف وغيرها من شركاء التنمية، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، أكثر أهمية من ذي قبل. إذ ينبغي الانتفاع بالأفكار والموارد بالطريقة التي تحقق أقصى قدر ممكن من الكفاءة ومن فعالية التكاليف. وخلال العام المنصرم واصلت منظومة الأمم المتحدة تعزيز برامجها المشتركة القائمة ووضع برامج جديدة في بضعة مجالات أساسية هي محل اهتمام عالمي.

٥٣٢ - واعترفت البلدان الصناعية الرئيسية السبعة، التي اجتمعت في ليون في تموز/يوليه ١٩٩٦ بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة السنوي لهذه البلدان، بالدور الحاسم الذي اضطلعت به الأمم المتحدة فيما يتعلق بتعبئة التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة والتشجيع على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الأهداف والسياسات الإنمائية. وفي بلاغ اقتصادي أصدرته بلدان مجموعة السبعة شجعت هذه البلدان الأمم المتحدة على إيضاح دورها ومزاياها النسبية، وعلى تعزيز إطارها التنفيذي وضمان التنسيق الحقيقي على كافة المستويات. وتشمل الأمثلة الرئيسية للبرامج المشتركة المتعلقة بالتنمية المبادرة الخاصة للأمم المتحدة على نطاق المنظومة والمتعلقة بأفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب ومرفق البيئة العالمية والفريق الاستشاري المعني بالبحث الزراعي الدولي والفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات. وفيما يلي وصف موجز لكل من هذه المؤسسات:

المبادرة الخاصة للأمم المتحدة على نطاق المنظومة من أجل أفريقيا

٥٣٣ - تعتبر المبادرة الخاصة للأمم المتحدة على نطاق المنظومة من أجل أفريقيا، التي انطلقت في آذار/مارس ١٩٩٦ وبتكلفة تبلغ ٢٥ بليون دولار على ١٠ سنوات، أكبر مهمة منسقة تضطلع بها الأمم المتحدة في التاريخ. وقد وضعت هذه المبادرة بالتعاون الوثيق مع الحكومات الأفريقية والمنظمات الإقليمية، وهي ترمي إلى تعظيم الدعم المقدم من منظومة الأمم المحدة للتنمية في أفريقيا. وتشترك في هذه المهمة اشتراكا تاما مؤسسات بريتون وودز إضافة إلى شركاء غير تقليديين من قبيل أرباب الأعمال الحرة وقيادات المجتمع المدني. ولضمان التنفيذ الفعال والمنسق لهذه المهمة، أنشئت لجنة توجيهية برئاسة مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا.

٥٣٤ - وبدأت المبادرة الخاصة بحملة تعبئة سياسية دامت عاما كاملا استهدفت رفع درجة الأولوية الممنوحة لافريقيا على جدول الأعمال الدولي وإتاحة حافز جديد للتنمية الأفريقية. ولهذا السبب احتلت المبادرة مكانة بارزة في بضعة مؤتمرات دولية وافريقية هامة، بما فيها الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) ومؤتمر الموئل الثاني، ومؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية وفي ٢ تموز/يوليه ١٩٩٦ ترأست بنفسي مشاورة غير رسمية عُقدت في جنيف مع الجهات المانحة لاستعراض التقدم ومواصلة الدعم المقدم لهذه المبادرة.

٥٣٥ - وتركز الأنشطة التنفيذية للمبادرة الخاصة على ١٤ من العناصر التي تنحصر في القطاعات التالية: التعليم الأساسي، الصحة الأساسية، تدبير شؤون الحكم، الأمن الغذائي، المياه والمرافق الصحية، بناء السلام، والتجهيز الالكتروني للمعلومات. وفي جميع هذه المجالات، تسعى المبادرة إلى إضفاء طابع عملي على الالتزامات السياسية التي جرى التعهد بها في الماضي، مثل برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات وخطة عمل المنظومة للانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا. وأسندت المسؤولية عن كل عنصر من هذه العناصر الرئيسية إلى وكالة أو وكالات رائدة تابعة للأمم المتحدة لكي تتولى تعبئة الموارد وتنسيق التنفيذ. وعلى الصعيد المحلي سوف تشكل الحكومات وعناصر المجتمع المدني والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة الجهات الفاعلة الأساسية.

برنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز)

٥٣٦ - برنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب هو جهد يتعاون فيه اليونيسيف، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وكان البرنامج قد دخل حيز التنفيذ التام في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، عقب الموافقة على ميزانية برنامجية بمبلغ ١٢٠ مليون دولار في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، وخطة استراتيجية للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠ وعلى أسلوب لتنفيذ العمليات على الصعيد القطري. وفي مطلع عام ١٩٩٦ جرى التوقيع على مذكرة تفاهم فيما بين المنظمات التي تشترك في هذه العملية من قبل جميع الرؤساء التنفيذيين الستة.

٥٣٧ - وفي ١ تموز/يوليه ١٩٩٦ بلغ عدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ما يقدر بنحو ٢١,٨ ملايين نسمة من الراشدين والأطفال، وتوفي عدد يُقدر بنحو ٥,٨ ملايين نسمة متأثرين بأعراض لها صلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز منذ بدء انتشار هذا الوباء العالمي. ومن المتوقع خلال عام ١٩٩٦ حدوث أكثر من ٣,١ ملايين إصابة جديدة بفيروس نقص المناعة البشرية، أي ما يربو على ٥٠٠ ٨ إصابة في اليوم؛ ٥٠٠ ٧ من الراشدين و ٠٠٠ ١ من الأطفال. وتشمل استجابة البرنامج توفير المساعدة التقنية، والتعليم، والتوعية، والتعاون مع المنظمات غير الحكومية ومع المصابين بالايدز، وبذل الجهود اللازمة لتعبئة الموارد.

٥٣٨ - ويعكف برنامج الأمم المتحدة المعني بمرض الايدز على إقامة شبكات لتبادل الخبرات والمعلومات وأفرقة العمل لمعالجة القضايا ذات الطابع العالمي، أو الإقليمي، وذلك على الصعيدين الإقليمي والقطري. ويجري إنشاء أفرقة تقنية مشتركة بين البلدان على أساس إقليمي، وسوف تكون مقارها في كوت ديفوار وجنوب أفريقيا وتايلند؛ وتتجه النية إلى تحديد مقرين لفريقين في أوروبا وأمريكا اللاتينية. كذلك قام برنامج الايدز بإنشاء أفرقة عمل في ١٧ من المجالات الحرجة، واجتمع موظفو البرنامج بالقيادات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أكثر من ٥٠ بلدا للتباحث بشأن أبعاد هذا الوباء. كما اشترك البرنامج في رعاية المؤتمر الدولي الحادي عشر المعني بالايدز، الذي عُقد

في فانكوفر في تموز/يوليه ١٩٩٦ وحضره أكثر من ١٥ ٠٠٠ مندوب.

مرفق البيئة العالمية

٥٣٩ - أنشأ البنك الدولي مرفق البيئة العالمية في عام ١٩٩١؛ وجرت إعادة تشكيل هذا المرفق في عام ١٩٩٢ في أعقاب انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بحيث أصبح شراكة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي. واشتملت عملية إعادة التشكيل على صندوق للتبرعات جديد تمت تغذيته بالموارد تابع لمرفق البيئة العالمية. وحتى تموز/يوليه ١٩٩٦، بلغ عدد الدول الأعضاء في المرفق ١٥٦، وبلغ حجم الأموال الملتزم بها للصندوق بليوني دولار للفترة من حزيران/يونيه ١٩٩٤ إلى حزيران/يونيه ١٩٩٧. ومرفق البيئة العالمية هو المجال الوحيد الذي أتيحت فيه أموال لتلبية الاحتياجات الإضافية لجدول أعمال القرن ٢١.

الفريق الاستشاري المعني بالبحث الزراعي الدولي

٥٤٠ - يتولى البنك الدولي رئاسة الفريق الاستشاري المعني بالبحث الزراعي الدولي، وتشترك فيه منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويتعاون الفريق مع الحكومات والمؤسسات الخاصة والوكالات المعنية بالتنمية على توفير الدعم المالي اللازم للبحوث الدولية بشأن تحسين المحاصيل والإنتاج الحيواني في البلدان النامية، بانتهاج أساليب شتى منها دعم مراكز البحث الوطنية والإقليمية.

الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات

٥٤١ - أنشئ الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات في عام ١٩٩٥ استجابة لطلب من لجنة التنمية المستدامة. وتضم عضوية الفريق منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، والمنظمة الدولية للأخشاب المدارية، وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي. ويوجد مقر هذا الفريق في مقر الأمم المتحدة. ومن المقرر أن يُقدم الفريق تقريرا رئيسيا بشأن أعماله إلى لجنة التنمية المستدامة في دورتها الخامسة المزمع عقدها في عام ١٩٩٧.

هاء - حتمية العمل الإنساني

٥٤٢ - خلال السنوات الخمسة المنصرمة ووجه المجتمع الدولي بالتحدي المتمثل في الاستجابة لأزمات إنسانية ما برحت تزداد عددا وتعقيدا. إذ أن مناطق المنازعات العالمية، التي ارتبطت فيما مضى بالمجابهة العسكرية بين الدول، صارت الآن تتسم روتينيا بطابع الحروب الأهلية والمنازعات العرقية داخل الدولة المعنية مما يفضي إلى المعاناة البشرية والحرمان والدمار على نطاق واسع.

٥٤٣ - لذلك تغير طابع جهود المساعدة الإنسانية بحيث صارت تعكس هذه الحقائق الجديدة. وبالتالي صارت عمليات إعادة التأهيل النفسي - الاجتماعي للأطفال وتسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم في المجتمع وإصلاح المرافق الاجتماعية والتعليمية، وتوفير الخدمات الأخرى اللازمة لاستئناف الحياة العادية، من السمات الأساسية للبرامج الإنسانية. ولعبت جهات فاعلة عديدة، وخاصة المنظمات غير الحكومية، دورا رئيسيا في هذه الجهود. ونظرا لكثرة عدد الشركاء والتباين الشديد بينهم صارت مهمة التوصل إلى توافق في الآراء والتنسيق بين هذه الجهات الفوثية مهمة بالغة التعقيد.

٥٤٤ - وتشكل ظاهرة "حالات الطوارئ المنسية" تحديا آخر للمجتمع الدولي. فكلما نشأت أزمات جديدة استحوذت على الاهتمام والطاقات، يتلاشى، أو يكاد، الاهتمام بحالات الطوارئ القائمة التي لا يلوح لها حل في الأفق بينما تظل المعاناة البشرية الناجمة عن تلك الأزمات، دون أن ينقص من وطأتها شيء لأن الذي ينقص هو الاهتمام الدولي. ولقد حاولت في مرات عديدة خلال العام المنصرم، أن أسترعي اهتمام العالم إلى هذه الأزمات المزمنة، وسوف أواصل ذلك في المستقبل. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، طلبت إلى منسق الإغاثة في حالات الطوارئ أن يسافر إلى ثلاث مناطق من هذا القبيل -- هي أفغانستان وسيراليون، وليبريا -- بهدف استعراض الاحتياجات الإنسانية وتجديد الدعم الدولي المقدم من أجل تلبية احتياجات السكان المتضررين. ويتحتم علينا ألا ندع هذه الحالات "اليتيمة" عرضة لفتور الاهتمام.

٥٤٥ - على أن النجاح في الاستجابة الجماعية التي نبديها للأزمات الإنسانية يتوقف إلى حد بعيد على مدى إتاحة الموارد البشرية والمادية والمالية اللازمة. فمنذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ إلى نيسان/ابريل ١٩٩٦، قامت الأمم المتحدة بتوجيه ٦٤ من النداءات الموحدة المشتركة بين الوكالات طلبت فيها نحو ١١ بليون دولار لبرامج الإغاثة (انظر الشكل ١٧). وكانت استجابة المجتمع الدولي سخية، إذ تلقت المنظمات التي وجهت تلك النداءات قرابة ٧ بلايين من دولارات الولايات المتحدة في شكل تبرعات من المانحين، وهو ما يمثل قرابة ٦٤ في المائة من المجموع المطلوب.

الشكل ١٧

النداءات الموحدة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية ١٩٩٢-١٩٩٦

بملايين دولارات الولايات المتحدة

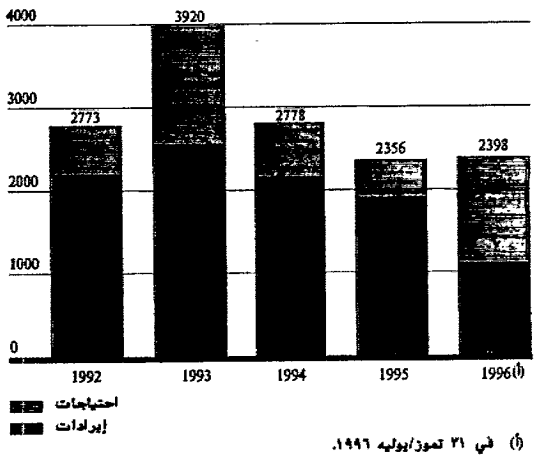

(أ) في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٦.

٥٤٦ - ومنذ تقديم تقريري الأخير جرى تحديد نحو ٢٣,٣ ملايين نسمة لتلقي المساعدة عن طريق النداءات المشتركة بين الوكالات الموجهة من الأمم المتحدة بما في ذلك أنغولا وأفغانستان ومنطقة القوقاز وجمهورية أفريقيا الوسطى ومنطقة الشيشان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى، والعراق، ولبنان، وليبريا، وسيراليون، والسودان، ويوغوسلافيا السابقة. ومن واقع مبلغ ٢,٤ بلايين دولار وهو المبلغ الذي طلب في النداءات الثلاثة عشرة التي وجهت منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، تم حتى الآن إما إعلان تبرعات لتغطية مبلغ إجمالي مقداره ١,١ بلايين دولار أو ترحيله إلى العام الذي يليه. ورغم أن التبرعات تبلغ في المتوسط ٧٤ في المائة من الاحتياجات، إلا أن مستوى الاستجابة يتفاوت إلى حد كبير، من ٧٣ في المائة في حالة ليبريا إلى صفر في حالة جمهورية أفريقيا الوسطى. ويبلغ حجم الاحتياجات التمويلية في حالتين فقط - يوغوسلافيا السابقة ومنطقة البحيرات الكبرى - قرابة ١,٥ بلايين دولار، أي ما يعادل ٦ في المائة من إجمالي الاحتياجات الحالية.

٥٤٧ - وشهدت السنوات الأربع الماضية زيادة مطردة في الكوارث الطبيعية، حيث بلغت قرابة ١٠ في المائة في السنة (انظر الجدول ٣). لذلك فقد زاد مبلغ المنح والتبرعات المقدمة لحالات الطوارئ عن طريق إدارة الشؤون الإنسانية كما زاد عدد الشحنات الغوثية من مستودع الطوارئ التابع لهذه الإدارة في بيزا، إيطاليا، بما يتجاوز الضعفين خلال الفترة ذاتها.

٥٤٨ - وخلال الفترة بين ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ و ١ تموز/يوليه ١٩٩٦، قدمت إدارة الشؤون الإنسانية المساعدة إلى ٣٦ من الدول الأعضاء لمساعدتها على التصدي لآثار ٥٣ من الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ البيئية. وفي ٢٤ حالة، طلبت البلدان المتأثرة بحالات الكوارث إلى الإدارة توجيه نداءات بإسمها طلبا للمساعدة الدولية. وأصدرت الإدارة نحو ١١٥ تقريرا بشأن حالات وبلاغات يسترعى فيها انتباه المجتمع الدولي إلى الآثار والاحتياجات الناشئة عن تلك الكوارث. وقام المجتمع الدولي بدوره بإفادة إدارة الشؤون الإنسانية عن توفير أكثر من ١٠٤ ملايين دولار قدمت في شكل تبرعات للبلدان المتأثرة. وخلال الفترة ذاتها، رتبت الإدارة ٩٧ شحنة غوثية من مستودع بيزا لتسليم لوازم كانت الحاجة الماسة تدعو إليها في حالات طوارئ وقدرت قيمتها بما يربو على ٦,٤ ملايين دولار. وأوفدت الإدارة تسع بعثات ميدانية إلى المناطق المنكوبة تتألف من أفرقة الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق وضمت اختصاصيين في معالجة حالات الكوارث خلال الفترة ما بين أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ وتموز/يوليه ١٩٩٦ وذلك لدعم السلطات المحلية ومنسقي الأمم المتحدة.

٥٤٩ - ولا يزال الحد من الكوارث الطبيعية نشاطا أساسيا للإدارة. وفي عام ١٩٩٥ جرى بحث العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، للمرة الأولى منذ بدايته، في إطار بند جدول الأعمال المعنون "البيئة والتنمية المستدامة"، وذلك في الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وكذلك في إطار الجمعية العامة معا. وبالرغم من التسليم الواسع النطاق بضرورة مساعدة البلدان على نطاق العالم على التخفيف من وطأة الآثار الاجتماعية والاقتصادية للكوارث، فإن مسألة توفير الموارد اللازمة لصندوق التبرعات التابع للعقد لا تزال مثار قلق خطير.

٥٥٠ - وطلبت الجمعية العامة، في قرارها ١٥٧/٤٨، أن أقوم بتعيين خبير لدراسة أثر النزاع المسلح على الأطفال. وضمن إطار اتفاقية حقوق الطفل، وبدعم من مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بالأمانة العامة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، شرعت الخبيرة، السيدة غريسا ماشال، في عملية عالمية للبحث والتشاور تشترك فيها الحكومات وهيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات الإقليمية وجميع عناصر المجتمع المدني. وتناول تقريرها النهائي طائفة عريضة من المسائل، تشمل إعادة التأهيل البدنية والنفسية والإدماج الاجتماعي للأطفال المتأثرين بالمنازعات المسلحة؛ وظاهرة الجنود الأطفال؛ وأثر النزاع المسلح على الفتاة والمرأة؛ والحاجة إلى التعليم في حالات الطوارئ؛ ومدى أهمية وكفاية المعايير

الجدول ٣

الكوارث الطبيعية: الإصابات والأضرار والتبرعات

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
عدد الكوارث	٥٤	٦٨	٧٥	٨٧
عدد القتلى	٦ ٩٧١	١٣ ٥٤٢	٧ ٥٧٢	١٢ ٧٤٦
عدد المفقودين	٢٥٨	١ ٦٣١	١ ٩٨٩	١ ٤٦١
مقدار الضرر[أ]	٢,١	١٥,٨	٩,٠	١١٧,٠[ب]
التبرعات				
التي أبلغت بها إدارة الشؤون الإنسانية[ج]	٢٥٧,٤	٧٧,٥	١١٤,٠	١٠٤,٧
التي وجهت عن طريق إدارة الشؤون الإنسانية[ج]	٣,٧	٤,٣	٧,٦	٧,٤

(أ) ببلايين دولارات الولايات المتحدة.
(ب) بملايين دولارات الولايات المتحدة.
(ج) بما في ذلك مبلغ ٩٦ بليون دولار قدم في شكل معونة عقب الزلزال الذي حدث في كوبي، اليابان.

القائمة المتعلقة بحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية. وقدمت الخبيرة توصيات في كل واحد من هذه المجالات. ويجدر بالدول الأعضاء أن تولي هذا التقرير والتوصيات الواردة فيه الاعتبار التام من أجل ضمان المتابعة الفعالة.

١ - صقل الوسائل المستخدمة في الإجراءات الإنسانية

٥٥١ - اقتضت البيئة المتغيرة التي تقدم فيها المساعدة الإنسانية أن تقوم مؤسسات ووكالات الأمم المتحدة، بصفة مستمرة، بإعادة تكييف وصقل الطرائق التنفيذية ووضع سياسات ترمي إلى معالجة المشاكل الجديدة، مثل التفاوض بشأن إمكانية الوصول إلى السكان المتأثرين، وضمان الحياد لدى تقديم المساعدة الإنسانية، ومعالجة مسألة انتشار الألغام، وتلبية احتياجات الأشخاص المشردين داخليا.

٥٥٢ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٥/٥٦ بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية بصفة خاصة يلزم إدارة الشؤون الإنسانية بالعمل مع وكالات الأمم المتحدة فيما يتعلق بتعيين الثغرات وحالات الخلل في الترتيبات الحالية بهدف تحسين القدرة على الاستجابة بصفة عامة. وتتولى الإدارة، برئاسة السيد ياسوشي أكاشي، توجيه دفة هذه العملية، التي سوف تكلل بتمكين اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات من اتخاذ قرارات بشأن التدابير اللازمة لتعزيز القدرة على الاستجابة. ومن أجل ضمان الاشتراك التام والشفافية في هذه العملية، تقوم إدارة الشؤون الإنسانية حاليا بالتشاور مع الوكالات المعنية بالأمر وقامت بعقد اجتماعات منتظمة مع الدول الأعضاء (حسبما توخاه كذلك القرار ١٩٩٥/٥٦) لإبقائها على علم بالتقدم المحرز.

٥٥٣ - وتبدي الجهات المانحة اهتماما متزايدا بمسألتي فعالية التكاليف وأثر المساعدة الإنسانية، كما يتجلى من الدراسة الرئيسية المتعددة المانحين التي أجريت منذ عهد قريب بشأن رواندا. ولقد تعاونت المنظمات الإنسانية على تعزيز وحدات الرصد والتقييم المنشأة فعلا. ومن أجل تحسين تحليل التدابير الإنسانية، سوف تقوم الإدارة بإعداد ثلاث دراسات في السنة بشأن "الدروس المستفادة"، تركز فيها على عمليات التنسيق والمسائل المواضيعية الأخيرة.

٥٥٤ - واستمر العمل المتعلق بوضع نظام للإنذار المبكر بشأن الحالات الإنسانية داخل إدارة الشؤون الإنسانية. وتتيح قاعدة البيانات هذه للإدارة إمكانية تركيز اهتمامها على الحالات الناشئة الباعثة على القلق في المباحثات التي تجريها مع شركائها الإنسانيين، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، ومع إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام عن طريق آلية

الإدارة المسماة "إطار التنسيق"، التي ترمي منذ بدئها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ إلى تحسين التنسيق على صعيد الأمانة العامة بشأن حالات الطوارئ والحالات الإنسانية.

٥٥٥ - وتقوم إدارة الشؤون الإنسانية كذلك بوضع إطار عالمي شامل للاتصال والدعم المعلوماتي يُعرف بشبكة الإغاثة، التي صممت باعتبارها المستودع الأساسي للمعلومات بالنسبة للجهات الخيرية من أجل توجيه الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية. ويركز هذا الجهد على وضع نظام للحصول المباشر على المعلومات على أن يكون متاحا للجمهور عن طريق الشبكات القائمة؛ وعلى إقامة مراكز معلومات إقليمية تستطيع إيصال المعلومات المتعلقة بحالات الطوارئ المعقدة؛ والترويج لمعايير مشتركة لجمع المعلومات وتحليلها وتكاملها وتبادلها ونشرها؛ واعتماد نظام للإنذار من أجل ضمان الاستجابة الإنسانية الفورية والفعالة.

٥٥٦ - وفي السنوات الأخيرة كان مجلس الأمن يلجأ، في بعض الأحيان، إلى استخدام جزاءات غير عسكرية بموجب الفصل السابع من الميثاق. وأدت هذه الجزاءات إلى أضرار غير مقصودة لحقت ببعض فئات السكان المدنيين في البلدان المستهدفة، ولا سيما الفئات المستضعفة. ومن أجل تسليط الضوء على الإطار الإنساني لهذه الجزاءات، تعاقدت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على إجراء دراسة حددت نطاق المسألة وشددت على كيفية التقليل إلى أدنى حد، أو على الأقل، على كيفية خفض التضارب بين الهدف الأساسي للجزاءات كوسيلة لاستعادة السلام وبين أثرها السلبي على الفئات المستضعفة وأوصت الدراسة في جملة أمور، بضرورة أن تستثنى الاحتياجات الإنسانية من نظام الجزاءات وأن يُخطر مجلس الأمن بالآثار الإنسانية المحتملة قبل فرض الجزاءات. وقامت اللجنة باستعراض هذه الدراسة وبتحديد ثلاث مسائل تتخذ بشأنها إجراءات متابعة هي: حالات الاستثناء المتعلقة بالاحتياجات الإنسانية؛ وإنشاء آلية تتولى في الوقت المناسب، تقديم المعلومات اللازمة إلى مجلس الأمن بشأن الآثار المحتملة للجزاءات؛ والقيام بعمل إضافي فيما يتعلق بوضع منهجية ومؤشرات لقياس الآثار الإنسانية للجزاءات.

٥٥٧ - وكما سُلم في التقرير المقدم في العام الماضي، فإن العلاقة بين الإغاثة والتنمية، لا سيما في ظروف النزاع، علاقة معقدة ويلزم تقييمها لضمان التعاضد من عمليات التدخل. وقد بُذل جهد كبير خلال العام الماضي لتحديد أكثر الطرق فعالية لربط الأنشطة الغوثية والأنشطة الإنمائية بعملية بناء السلام في فترة ما بعد النزاع. وانصب التركيز الأساسي على برامج الانعاش في فترة ما بعد النزاع بوصفها قوة هامة لدعم عملية السلام. وغدا يتضح بصورة متزايدة، على سبيل المثال، أن برامج الانعاش يمكن أن تكون عنصرا مفيدا في مفاوضات السلام أو في المحافظة على محاور الهدوء والسكينة حتى أثناء فترات النزاع. وثمة اتفاق عام داخل وكالات الأمم المتحدة يقضي ببدء الأعمال التحضيرية لبرامج الانتعاش في فترة ما بعد النزاع في غمار فترة النزاع ذاتها، بل وحتى في خضم الجهود الإنسانية، وإلا فقد يترتب على ذلك تأخير كبير في عملية الانتقال إلى التنمية، مما قد يعرض عملية السلام ذاتها للخطر في نهاية المطاف. وفي مطلع عام ١٩٩٦، قامت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية بإجراء استعراض شامل لقدرات منظومة الأمم المتحدة على دعم عملية إقامة السلام عن طريق أنشطة إعادة التعمير في فترة ما بعد النزاع.

٥٥٨ - وأعربت الجمعية العامة في قراريها ١٣٩/٤٩ باء و ١٩/٥٠ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥)، عن تأييد قوي للمتطوعين "ذوي الخوذ البيض". ولا تزال حكومة الأرجنتين تقوم بدور نشط للغاية فيما يتعلق بتعزيز تنفيذ هذه المبادرة، حيث تبرعت بمبلغ مليون دولار للحساب الخاص لمتطوعي الأمم المتحدة وأوفدت عدة أفرقة من المتطوعين الأرجنتينيين كاختصاصيين إلى كل من أرمينيا وأنغولا وجامايكا وغزة وهايتي. وتعاونت إدارة الشؤون الإنسانية مع حكومة الأرجنتين على تنفيذ المبادرة المذكورة، وقامت بإعداد مشروع إطار لاختيار ونشر أفرقة المتطوعين. وصبت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات اهتمامها على مسألتي التمويل والنشر في الميدان، بهدف إسداء المشورة بشأن كيفية معالجة هذا العنصر الجديد من عناصر تسليم المساعدة الإنسانية من جانب الشركاء الإنسانيين وبشأن وضع إطار واضح للتعاون بين الإدارة ومتطوعي الأمم المتحدة.

٥٥٩ - ويواصل فريق الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق، من خلال مشاركة الدول الأعضاء، الإسهام في زيادة الشفافية والفعالية فيما تقوم به إدارة الشؤون الإنسانية من أنشطة التقييم والتنسيق، وزيادة الفعالية في تعبئة واستخدام الموارد الدولية من أجل الاستجابة لحالات الطوارئ. وفي نهاية عام ١٩٩٥، كان الفريق يضم أعضاء من ١٨ بلدا، وقد قام بالتعبئة ١٧ مرة استجابة لحالات طوارئ مفاجئة. واستجابة لمتطلبات التنسيق الميداني، اتخذت خطوات لإنشاء برنامج لدعم التنسيق الميداني، كما اتُخذت مع الدول الأعضاء ترتيبات تأهب للوصول إلى الدعم التقني والسوقي.

٥٦٠ - وفيما يتعلق بالكوارث الطبيعية، كان ثمة حرص للحفاظ على قوة الدفع المتولدة عن المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث الطبيعية، المعقود في يوكوهاما، اليابان، في أيار/مايو ١٩٩٤، بل وتوسيع مفاهيمه. ونتيجة لذلك تحولت استراتيجية يوكوهاما من أجل عالم أكثر أمنا: المبادئ التوجيهية لمنع حدوث الكوارث الطبيعية، والتأهب لها، والتخفيف منها، لا سيما خطة عمل المؤتمر، إلى سلسلة شاملة ومنظمة من الأنشطة القطاعية والمشتركة بين القطاعات على جميع الصعد. وفي آذار/مارس ١٩٩٦، أجرت اللجنة العلمية والتقنية للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية استعراضا للسنتين الأوليين بعد عملية يوكوهاما، ووضعت مبادئ توجيهية وتوصيات لتنفيذ العقد عموما وتنفيذ استراتيجية يوكوهاما وخطة عملها بوجه خاص. وسيشدد على علاقة الترابط بين الأثر الذي تحدثه الكوارث الطبيعية وبين التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وتحسين الإنذار المبكر لكل من الكوارث الطبيعية والبيئية.

٥٦١ - وفي السنوات الخمس الأخيرة، شددت أنشطة برنامج التدريب على إدارة الكوارث، المشترك بين إدارة الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على بناء المؤسسات، وإقامة الشبكات بين المؤسسات والأفراد، وإنتاج وتعميم مواد التدريب، وإجراء البحوث، وتدريب المدربين، وحلقات العمل. وأنتج البرنامج مجموعة من مواد التدريب، وأقام شبكة من ست مؤسسات تعاون إقليمية، وأنشأ إطارا من ٥٥ مدربا مشتركا بين وكالات الأمم المتحدة. وقد أصبحت حلقات العمل الوطنية ودون الإقليمية تشمل الآن أكثر من ٧٠ بلدا. وفي الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦، نظمت حلقات عمل قطرية في أذربيجان، وإريتريا، وبابوا غينيا الجديدة، وزائير، وكوبا، ومدغشقر، وموزامبيق. ونظمت حلقات عمل دون إقليمية لبلدان اتحاد المغرب العربي، ولجنة المحيط الهادئ.

٥٦٢ - وعقدت مشاورة مشتركة بين الوكالات بشأن التدريب في مجال الشؤون الإنسانية في حزيران/ يونيه ١٩٩٥ أدت إلى اتخاذ مبادرة التدريب على حالات الطوارئ المعقدة. ومنذ ذلك الوقت أحرز تقدم كبير في إنتاج مواد التدريب على تنسيق عمليات الإغاثة الإنسانية والتخطيط لحالات الطوارئ، والتقييم المشترك لاحتياجات وأولويات التدريب.

٢ - التعاون مع الهيئات والوكالات الإقليمية

٥٦٣ - استمر التعاون على شراء وتخزين وإيصال لوازم الإغاثة على أساس تقاسم التكاليف، وخاصة فيما يتعلق بالعملية المشتركة لتخزين متطلبات الإغاثة في حالة الطوارئ. وسمحت مذكرتا التفاهم بشأن الاستعمال التعاوني لمركز التخزين في بيزا، اللتان وقّعتا مع منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي، في عام ١٩٩٤ و ١٩٩٥ على التوالي، بزيادة قدرات المستودع التابع للإدارة في بيزا، على الاستجابة بسرعة وبكفاءة في حالة وقوع كوارث.

٥٦٤ - وقامت الإدارة مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة بمساعدة مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات التابع للبرنامج الإنمائي، على وضع قائمة بخلاصة المواصفات العامة لمتطلبات الإغاثة في حالة الطوارئ. واتُّفق على أن تقدم وكالات الأمم المتحدة المساعدة إلى المكتب على تدبير واستكمال الجزء أو (الأجزاء) من الكتالوغ التي عُينت فيها بوصفها وكالة قائدة علما بأن إدارة الشؤون الإنسانية مسؤولة عن قسم الاتصالات السلكية واللاسلكية.

٥٦٥ - وعملا بالقرار ٧ للاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية بشأن مؤتمر تطوير الاتصالات السلكية واللاسلكية العالمية (الذي عقد في بوينس أيرس عام ١٩٩٤) والقرار ٣٦ الذي اتخذه مؤتمر المفوضين (كيوتو، ١٩٩٤) للاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية وتوصية تقرير الأمين العام المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٥، تقوم إدارة الشؤون الإنسانية بعقد اجتماعات دورية للفريق العامل المعني بالاتصالات السلكية واللاسلكية في حالات الطوارئ. وتوفر له أعمال السكرتارية. وقد تحقق تقدم كبير في كل من العناصر التي يتناولها الفريق العامل وفي المشروع ذي الصلة التابع للإدارة بشأن تحديد آلية تعاون لشبكات الاتصال الميداني التي تستخدمها وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء في حالات الطوارئ، وإعداد مشروع اتفاقية دولية لتيسير الاتصالات السلكية واللاسلكية لتقديم المساعدة الإنسانية في حالة الطوارئ. وستأخذ آلية التنسيق شكلها النهائي في صيف عام ١٩٩٦، كما سيتعزز النهج في اتجاه التخفيض من رسوم الاتصالات، ومن المتوقع أن يسفر ذلك عن وفورات كبيرة.

٥٦٦ - وفي إطار مشروع إدارة الشؤون الإنسانية المتعلق باستعمال المرافق العسكرية ومرافق الدفاع المدني للإغاثة في حالات الطوارئ، يتواصل اتخاذ الترتيبات لتعزيز التعاون بين الإدارة ومنظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) واتحاد أوروبا الغربية، ومجلس الدفاع المشترك بين البلدان الأمريكية. كما وضع فريق عامل يتألف من ممثلين عن ٣٠ بلدا الشكل النهائي لدليل ميداني في هذا المجال، يرمي إلى دعم التخطيط المسبق وإدارة الأزمات على الصعيد التنفيذي. واكتمل

التنفيذي. واكتمل أيضا وضع وثيقة مرجعية لتنسيق عمليات المساعدة الإنسانية ومجموعة أولى من وحدات التدريب.

٥٦٧ - ومنذ أوائل عام ١٩٩٥، تسعى إدارة الشؤون الإنسانية، بالتنسيق مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، إلى تحقيق أنجع استعمال لمرافق الدفاع العسكري والمدني في دعم جميع أنواع عمليات المساعدة الإنسانية. وأسفر ذلك عن قيام اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في آذار/مارس ١٩٩٦ بإنشاء وحدة معنية بالدفاع العسكري والمدني، داخل إدارة الشؤون الإنسانية ستكون مركزا يقدم الخدمات إلى وكالات وإدارات الأمم المتحدة. وهذه الوحدة لا تحل محل الآليات القائمة المعنية بالاستجابة لحالات الطوارئ في الوكالات/الإدارات، وإنما تقدم خدمات الدعم المشتركة بما يكفل اتباع نهج متكامل في هذا المجال. وسيدمج مشروع استعمال المرافق العسكرية ومرافق الدفاع الميداني في الوحدة.

٥٦٨ - وتم بالتعاون مع المنظمة الجمركية العالمية ووكالات الأمم المتحدة المعنية ومنظمات الإغاثة الدولية والوطنية التوصل إلى اتفاق نموذجي بين الأمم المتحدة وحكومة دولة عضو بشأن التدابير الكفيلة بالتعجيل بتوريد وتصدير وعبور لوازم الإغاثة وممتلكات الموظفين القائمين بها في حالة وقوع كوارث. وعلى هذا الأساس، تتفاوض إدارة الشؤون الإنسانية مع الحكومات للتوصل إلى اتفاقات ثنائية تتناول تطبيق التدابير الموصى بها.

٥٦٩ - وواصل كل من الإدارة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تعزيز المساعدة الإنسانية والبيئية المقدمة إلى البلدان التي تواجه حالات طوارئ بيئية. وكلفت وحدة مشتركة معنية بالبيئة، بتحسين الاستجابة الدولية للكوارث الإيكولوجية من خلال أداء دور الوسيط بين البلدان المتضررة والبلدان المانحة، ودور مركز تنسيق المعلومات وتبادلها فيما يتعلق بالإشعار بالإخطار والإنذار بوقوع الكوارث. وبدأت هذه القدرة على الاستجابة المتكاملة تسمح بتقديم المساعدة الدولية إلى بلدان تواجه حالات طوارئ بيئية مثل تسرب المواد الكيميائية والبقع النفطية، والحوادث الصناعية، وحرائق الغابات، وغيرها من حالات الطوارئ الفجائية. وقد استجابت هذه الوحدة إلى حد الآن إلى طلبات مساعدة من الاتحاد الروسي، وإكوادور، وألبانيا، والفلبين، وأوكرانيا، وبربادوس، وتركيا، والجبل الأسود، وجيبوتي، ورواندا، ورومانيا، وسلوفينيا، وسيشيل، وشيلي، وغيانا، وموزامبيق.

٣ - عمليات الإغاثة

(أ) القوقاز

٥٧٠ - لم يتحقق خلال الفترة قيد الاستعراض تقدم كبير في المحادثات السياسية بشأن المسائل المتصلة بأبخازيا/جورجيا ومنطقة ناغورني - كاراباخ في أذربيجان. ومن ثم فلا يزال مستقبل ما يزيد على مليون لاجئ وشخص مشرد داخليا محاطا بالشكوك. ومن هذا العدد، يتلقى ما يزيد على ٠٠٠ ٩٠٠ شخص (٠٠٠ ٢٥٠ في أرمينيا، و ٠٠٠ ٤٠٥ في أذربيجان، و ٠٠٠ ٢٥٠ في جورجيا) المساعدة من الأمم المتحدة.

٥٧١ - وتواصل الأمم المتحدة وشركاؤها في تقديم المساعدة الإنسانية تنفيذ النداء الثاني الموحد بين الوكالات لمساعدة أذربيجان وأرمينيا وجورجيا على تلبية الاحتياجات من المساعدة الإنسانية للفترة من ١ نيسان/أبريل ١٩٩٥ إلى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٦. وفي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، بلغت التبرعات التي وردت من المجتمع الدولي ٧١ مليون دولار، أي ٦٠ في المائة من مجموع الاحتياجات. وبعد النظر في الاحتياجات غير الملباة، أصدرت نداء آخر في شباط/فبراير ١٩٩٦، يطلب ٣٧ مليون دولار لصالح عمليات المساعدة الإنسانية خلال الخمس أشهر الأولى من عام ١٩٩٦.

٥٧٢ - وفي شباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٩٦، شاركت الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدولية وحكومات البلدان المانحة في تقييم الاحتياجات من المساعدة الإنسانية في المنطقة. ثم دعت إدارة الشؤون الإنسانية إلى عقد اجتماع في تبليسي في آذار/مارس ١٩٩٦ لمناقشة نتائج عمليات التقييم التي قام بها الشركاء في المساعدة الإنسانية، ومنهم مسؤولون كبار من عواصم البلدان المانحة وسلطات من بلدان القوقاز الثلاثة. وخلص الاجتماع إلى أنه في حين أن البلدان الثلاثة بدأت تنتقل إلى المرحلة التالية لحالة الطوارئ، فإن تقديم المساعدة الإنسانية ما برح ضروريا لتلبية أشد الاحتياجات إلحاحا للفئات المستضعفة من السكان، ومنهم اللاجئون والمشردون داخليا. ولذلك أصدرت الأمم المتحدة نداء موحدا مشتركا بين الوكالات في أيار/مايو للحصول على ١٠١ مليون دولار لتغطية الاحتياجات الإنسانية للفترة من ١ حزيران/يونيه ١٩٩٦ إلى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٧.

(ب) تشيرنوبيل

٥٧٣ - لا تزال الأمم المتحدة يساورها قلق بالغ إزاء ما لحق بسكان الاتحاد الروسي وأوكرانيا وبيلاروس من أضرار بسبب كارثة تشيرنوبيل، وهي ملتزمة بالسعي إلى اتخاذ التدابير الرامية إلى التخفيف من الآثار التي

لا يزالون يواجهونها. وكانت الكارثة التي حدثت في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٨٦ كارثة وطنية للبلدان الثلاثة، إذ شرّدت أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ شخص، وأضرّت بشدة بالأحوال الاجتماعية وأسفرت عن تلوث إشعاعي ومخاطر صحية، بدنية ونفسية، لا تزال تؤثر على عدد كبير من السكان. وتنفق سلطات الاتحاد الروسي وأوكرانيا وبيلاروس جانبا كبيرا من مواردها لمعالجة العديد من الآثار التي أحدثتها الكارثة، بيد أن الحاجة إلى المساعدة الإضافية، ومنها العمل المتضافر من جانب المجتمع الدولي - لا تزال قائمة بشكل ملح.

٥٧٤ - وبدأت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة تعمل معا في مرحلة مبكرة. ولا تزال الأمم المتحدة تقوم، عن طريق إدارة الشؤون الإنسانية، بدور أساسي في هذا الصدد، إلى جانب عدد من البلدان والمنظمات الدولية مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية والاتحاد الأوروبي ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمات غير الحكومية التي قدمت مساعدة ممتازة في مجالات خبرتها.

٥٧٥ - وأعلنت الجمعية العامة في قرارها ١٣٤/٥٠، ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٦ اليوم الدولي لإحياء الذكرى السنوية العاشرة لحادثة محطة تشيرنوبيل للطاقة النووية. ولذلك عقدت البلدان المتضررة الثلاثة، وكذلك الوكالات الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الصحة العالمية والاتحاد الأوروبي عدة مؤتمرات واجتماعات هامة. وستبقى الآثار التي تركها حادث تشيرنوبيل بندا ماثلا على جدول الأعمال الدولي. ومن المؤسف أن صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لتشرنوبيل نضب عمليا من الأموال، وإذا لم يقدم المجتمع الدولي مزيدا من الدعم فإن جهود المنظمة قد تتوقف.

(ج) الاتحاد الروسي

٥٧٦ - في بداية عام ١٩٩٥، وبناء على طلب من حكومة الاتحاد الروسي، بدأت وكالات الأمم المتحدة برنامجا لتقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ لحوالي ٢٢٠ ٠٠٠ شخص في داغستان، وإنغوشيتيا، وأوسيتيا الشمالية، شردهم القتال في منطقة الشيشان. وفي سنة ١٩٩٥ طلب حوالي ٢٤ مليون دولار لتنفيذ برنامج للمساعدة الإنسانية تشترك فيه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، واليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة الدولية للهجرة وتنسقه إدارة الشؤون الإنسانية. وكانت استجابة المانحين للنداءات التي صدرت في عام ١٩٩٥ استجابة طيبة، فقد تم تلبية نحو ٩٠ في المائة من الاحتياجات مع تقديم دعم واسع النطاق في شكل معونة غذائية، وتوفير لوازم منزلية وطبية.

٥٧٧ - وفي نيسان/أبريل ١٩٩٦، صدر نداء موحد مشترك بين الوكالات لتنفيذ برنامج جزئي للمساعدة الإنسانية يستهدف حوالي ٩٢ ٠٠٠ شخص شردهم القتال المتواصل في الشيشان. وطلب النداء ١٣ مليون دولار للقيام بالأنشطة التي تضطلع بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي، وإدارة الشؤون الإنسانية، ويغطي النداء الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، باستثناء أنشطة برنامج الأغذية العالمي التي تتواصل حتى آذار/مارس ١٩٩٧.

(د) سري لانكا

٥٧٨ - وفي نهاية عام ١٩٩٥، ارتفع عدد الأشخاص المشردين داخليا بسبب النزاع المسلح في سري لانكا إلى حوالي ٧٢ ٠٠٠ شخص. واعتُبر ٢٩٠ ٠٠٠ شخصا آخرون متضررين اقتصاديا من جراء النزاع. وقد توقف العمل باتفاق وقف الأعمال القتالية الذي بدأ في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، في ١٩ نيسان/أبريل عندما هوجمت المرافق العسكرية الحكومية. وشنت الحكومة هجوما في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ أدى إلى سقوط مدينة جافنا، عاصمة المحافظة الشمالية، وإلى نزوح السكان بأعداد كبيرة تتراوح بين ٤٠٠ ٠٠٠ و ٥٠٠ ٠٠٠ نسمة، وكان العديد منهم مشردين أصلا، من مدينة جافنا إلى مراكز الرعاية أو إلى الإقامة مؤقتا مع أصدقاء وأقرباء في أماكن أخرى من المحافظة. ويوجد أيضا عدد كبير من الأشخاص المشردين والمتضررين اقتصاديا في المحافظة الشرقية، وفي المقاطعات المجاورة لمناطق النزاع.

٥٧٩ - وفي حين لم تتلق منظومة الأمم المتحدة نداء رسميا من حكومة سري لانكا لمساعدتها على التعجيل بجهود الإغاثة، طلب من عدة وكالات مواصلة العمل الذي كانت قد بدأته. وقد قدمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مساعدة غوثية إلى اللاجئين العائدين وإلى الأشخاص المشردين في مراكز الرعاية، وقامت بمشاريع صغيرة على صعيد المجتمع المحلي عن طريق المكاتب الميدانية القائمة في المناطق المتضررة بالنزاع. ويقدم برنامج الأغذية العالمي منذ عام ١٩٨٧ مساعدة طارئة في شكل أغذية إلى حوالي ٥٥ ٠٠٠ شخصا مشردا في مراكز الرعاية خارج مناطق النزاع، وهو يرصد عن كثب أحوال تغذية الأشخاص المشردين حديثا داخل منطقة النزاع. وتقدم اليونيسيف لوازم إغاثة متنوعة، منها المرافق المائية والمرافق الصحية، ومجموعات الرعاية الطبية، واللوازم التعليمية، وتدعم برنامجا محليا لمساعدة الأطفال المصابين بصدمات نفسية وبرنامجا مدرسيا للتوعية بحل المنازعات.

٥٨٠ - ووضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خططا للقيام ببرنامج للإصلاح والتعمير ولكنه اضطر إلى التخلي عنه بعد انتكاس العملية السلمية. ويقدم البرنامج الإنمائي الدعم المؤسسي إلى جهود تنسيق الإغاثة التي تقوم بها الحكومة. ومن المتوقع أن تتواصل حالة الطوارئ، بل قد تسوء مع استمرار النزاع، وتفاقم مشاكل التشرد بسبب أحوال الجفاف.

(هـ) السودان

٥٨١ - نوه تقريري المؤرخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ بشأن المساعدة الطارئة المقدمة إلى السودان بتمديد أنشطة عملية شريان الحياة للسودان بوصفه عملية إيجابية، سواء من حيث نطاقها التقني أو شمول أثرها للسكان المعوزين. وأعرب التقرير عن التقدير لمختلف الأطراف المعنية لما قدمته من دعم في تحقيق هذه التطورات. ونظر التقرير أيضا في العراقيل التي لا تزال تعوق تقدم البرنامج، ومنها حوادث الاختطاف، والتلاعب بالإمدادات، ومناخ انعدام الأمن الذي يؤثر على أنشطة القائمين بالإغاثة؛ وعدم تحقيق تقدم فيما يتعلق بالاتفاق الجديد بشأن إيصال المساعدة الإنسانية؛ وعدم حصول أنشطة عملية شريان الحياة للسودان على التمويل الكافي وفي الوقت المناسب، من المانحين؛ واستمرار الخلاف بشأن الإجراءات التنفيذية التي تؤثر على الشركاء الأساسيين في تلك الأنشطة.

٥٨٢ - بيد أنه ظهرت صعوبات متزايدة منذ العام الماضي بسبب تدابير جديدة فرضتها حكومة السودان وقيدت الوصول إلى السكان المتضررين. وهذه الإجراءات تتعارض مع ما تكرره الحكومة للجمعية العامة بالالتزام بمساعدة الجهود الإنسانية التي تقوم بها الأمم المتحدة في السودان. وفي أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، فرضت الحكومة حظرا شاملا على جميع الرحلات الجوية التابعة لعملية شريان الحياة للسودان. وهذا التقييد الذي أدنته علنا في بياني الصحفي المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، تم إلغاؤه في أوائل كانون الأول/ديسمبر، باستثناء منع التحليق في مناطق الحدود مع أوغندا.

٥٨٣ - وفي أواسط ١٩٩٦، ازدادت الحالة تدهورا. فبعد أن قصفت طائرات الحكومة في شباط/فبراير مناطق تجري فيها علميات الإغاثة، بصورة لم يسبق لها مثيل، أصدرت إدانة علنية لتلك الحوادث. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٦، جرت محاولة للأخذ بإجراءات جديدة لإدارة عملية شريان الحياة للسودان أدت إلى تأخير موافقة الحكومة على وجهات الرحلات المطلوبة لشهر نيسان/أبريل، وحظر مؤقت على تحليق احدى طائرات بفالو Buffalo المستعملة في العملية. وأفضى ذلك، إضافة إلى حظر استعمال إحدى طائرات Hercules C-130 إلى نشوء حالة لم يسلم فيها خلال ذلك الشهر سوى أقل من ٢٠ في المائة من الاحتياجات الغذائية وغير الغذائية. وفي أيار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٩٦، أعاقت القيود التي فرضتها حكومة السودان الجهود الجارية في جنوب السودان في إطار العملية، لدرجة أن ١٤ في المائة فقط من مجموع احتياجات المعونة سلمت من قاعدة العملية في شمال كينيا. وفي آذار/مارس وتموز/يوليه ١٩٩٦، أصدرت بيانات صحفية أعربت فيها عن قلقي البالغ لقصف حكومة السودان مواقع في جنوب السودان تقوم عملية شريان الحياة فيها بأنشطة الإغاثة. وذكرت صراحة الأحداث التي جرت في أكوار، وبلوار، ومريدي.

٥٨٤ - ونظرا لاستمرار الصعوبات المتعلقة بمسألة الوصول إلى الأهداف المقصودة أصدرت بيانا صحفيا في ١٥ تموز/يوليه وجهت فيه الانتباه إلى مختلف القيود التي فرضتها حكومة السودان، بما فيها الحظر منذ تموز/يوليه ١٩٩٥ على استعمال بعض الطائرات التابعة لعملية شريان الحياة، ومنع الحكومة العملية من الوصول إلى مناطق جبال النوبة، حيث تتطلب الحالة إجراء تقييم للاحتياجات من المساعدة الإنسانية، في بعض المناطق التي تفشت فيها الكوليرا والإصابات بأمراض الإسهال الحادة، وإلى بوشالا، وهو موقع في جنوب السودان تقطعت فيه السبل بحوالي ٠٠٠ ١٥ شخصا فأصبحوا بحاجة إلى مساعدة غوثية منذ أواخر حزيران/يونيه، نتيجة لحدوث فيضانات لم يسبق لها مثيل. وفي ١٩ تموز/يوليه أدنت سلسلة من الهجمات جرت على مخيم اللاجئين أشولي - بي قرب مدينة كيتغوم في شمال أوغندا وقتل فيها بوحشية ١٠٧ من اللاجئين السودانيين، معظمهم من النساء والأطفال. ثم حدث تطور مشجع تمثل في السماح في تموز/يوليه لطائرات C-130 التابعة لعملية شريان الحياة باستئناف رحلاتها، وفي إلغاء القيود المفروضة على رحلات أنواع الطائرات الأخرى في آب/أغسطس.

٥٨٥ - ثم بدأت فصائل المتمردين، ومنها الحركة الشعبية لتحرير السودان تمنع عملية شريان الحياة للسودان من الوصول إلى مقاصدها خلال الربع الثاني من عام ١٩٩٦. وزاد سلوك المتمردين من تقييد قدرة العملية على تلبية احتياجات السكان المهددين في مناطق النزاع. وتمثل القيود التي فرضتها الحركة الشعبية لتحرير السودان، وإن كانت أقل حدة مما فرضته الحكومة، خرقا للاتفاقين المبرمين في آذار/مارس وأيار/مايو ١٩٩٤ برعاية الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف، بشأن المساعدة الإنسانية التي تقدمها عملية شريان الحياة، وهما اتفاقان أيدتهما الحركة الشعبية لتحرير السودان.

٥٨٦ - وفي أوائل شباط/فبراير ١٩٩٦، أصدرت إدارة الشؤون الإنسانية النداء الموحد المشترك بين وكالات الأمم المتحدة لعام ١٩٩٦، من أجل السودان، وقد طلبت فيه وكالات الأمم المتحدة (منظمة الأغذية والزراعة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اليونيسيف، برنامج الأغذية العالمي، منظمة الصحة العالمية) ١٠٧,٦ مليون دولار لتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة والمتواصلة لـ ٤,٢٥ مليون شخص. ومع الأسف، كان مستوى التبرعات التي أعلن عنها المانحون إلى حد نيسان/أبريل ١٩٩٦ منخفضا بدرجة خطيرة، حتى بالمقارنة بمستويات التمويل لعام ١٩٩٥، التي كانت عند مستوى ٥٠,٢ في المائة من مجموع الاحتياجات وأدنى بكثير مما بلغته في السنوات السابقة. ودفعت هذه الحالة بإدارة الشؤون الإنسانية إلى الرد إيجابيا على طلب اليونيسيف في آذار/مارس للحصول على ٠٠٠ ٩٠٠ دولار كسلفة نقدية من الصندوق المركزي الدائر للطوارئ كدعم سوقي لأنشطة العملية في القطاع الجنوبي. وبحلول تموز/يوليه ١٩٩٦، لم تتحسن الحالة: إذ لم يقدم المانحون سوى ٢٠,٩ من مجموع الأموال المطلوبة ومما تضررت العديد من الأنشطة الهامة التي تقوم بها عملية شريان الحياة، لا سيما في جنوب السودان.

٥٨٧ - وبداية من النصف الأول من عام ١٩٩٥، أشارت حكومة السودان إلى أنها تفضل نقل أنشطة عملية شريان الحياة الموجودة في شمال كينيا إلى الأراضي السودانية. وردت إدارة الشؤون الإنسانية على الحكومة بأن الاستعراض الرسمي لعملية شريان الحياة للسودان هو الإطار المناسب للنظر في المسائل المتعلقة بالكفاءة التنفيذية لتلك العملية وفعاليتها، بما في ذلك استصواب تحويل مواقعها. وبقي هذا المبدأ قائما خلال مراحل الاستعراض الأولية التي بدأت في تشرين الثاني/نوفمبر الأخير. وبفضل المرونة التي أظهرتها الأطراف الممثلة لحكومة السودان، ولورود الدعم المالي في الوقت المناسب من مجتمع المانحين، فمن المتوقع أن يعمم بحلول أيلول/سبتمبر تقرير على الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان والمانحين ووكالات الإغاثة، طلبا لتعليقاتها، في إطار التحضيرات للاجتماعات التي سيعقدها المانحون في ذلك الشهر في جنيف، ومع الحكومة في الخرطوم، ثم مع الحركة الشعبية لتحرير السودان في نيروبي.

٥٨٨ - ومنذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، اتخذت الجهود الرامية إلى تحقيق المزيد من وصول المساعدة الإنسانية التي تقدمها عملية شريان الحياة، شكل محادثات عن قرب بين الأطراف المعنية، تنظمها إدارة الشؤون الإنسانية. وكفل آخر اتفاق، أبرم في أيار/مايو ١٩٩٤، الوصول إلى عدد كبير جدا من المواقع التي تقع تماما تحت سيطرة أحد أطراف النزاع. وإن كان الأمر يقتضي إجراء محادثات إضافية لتمديد نطاق هذا الاتفاق ليشمل مواقع أخرى في تلك المناطق وكذلك في المواقع التي تتطلب إرسال قوافل "عبر الخطوط" أو الوصول إلى مناطق النزاع. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٦، طلب من المبعوث الخاص للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية للسودان، فيري تراكسلر، القيام ببعثة إلى الخرطوم ونيروبي لإجراء محادثات ثلاثية. وكان من المفروض أن تشمل جولة المحادثات هذه استعراضا للاتفاقات الموقعة في نيروبي في آذار/مارس وأيار/مايو ١٩٩٤ من أجل تجديد الالتزام بالمبادئ الواردة في الاتفاقين المذكورين، ولتقييم تنفيذهما ودراسة للمجالات التي يمكن فيها تحسين وتعزيز الاتفاقات القائمة.

٥٨٩ - بيد أن تطورات لاحقة حالت، للأسف، دون إجراء المحادثات كما كان مقررا. وتمثلت هذه التطورات، أولا، في تشكيل حكومة جديدة في السودان، وثانيا، وهذا هو الأهم، التحول في التحالفات السياسية مما أسفر عن اتفاق سلام بين الحكومة وبعض زعماء الفصائل الجنوبية. وفي هذه الظروف، أصبح من الصعب تحديد جميع من يمكن التوجه إليهم ممن يتمتعون بمستوى كاف من التمثيل والسلطة في مختلف الأطراف والذين يتطلب تحقيق نتائج إيجابية اشتراكهم في المحادثات. ويقوم المبعوث الخاص وموظفو عملية شريان الحياة بإعداد مشروع اتفاق سيعرض على الحكومة وعلى الأطراف الذين ترى العملية فائدة في إشراكهم في استئناف المحادثات.

٥٩٠ - وكان لنمط التجزئة داخل الحركات الجنوبية أثر على العمل الذي تقوم به عملية شريان الحياة، من حيث تدهور الأحوال الأمنية وتزايد النظرة التقييدية التي تنظر بها الحكومة والحركات الجنوبية إلى تطبيق المبادئ الإنسانية. وبالنسبة للمنظمات الإنسانية الدولية العاملة في السودان، تنعكس هذه النزعة العامة منذ ١٢ إلى ١٥ شهرا، في أشكال شتى منها تزايد عدد الأحداث المتصلة بالأمن وفي إصرار أشد من جانب الحكومة والمجموعات الجنوبية الرئيسية على أن تتم أنشطة المعونة الإنسانية بشكل أكثر توافقا مع استراتيجياتها السياسية. ومع استمرار الحرب الأهلية، ازدادت صعوبة المحافظة على امتثال الأطراف لنهج موضوعي، أي غير سياسي، في القيام بأعمال المساعدة الإنسانية.

عمليات الإغاثة في حالات الكوارث الطبيعية

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

٥٩١ - لا تزال حالة الطوارئ الإنسانية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تبعث على القلق الشديد.

وتواصل عدة وكالات وبرامج تابعة للأمم المتحدة، منها منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي، وكذلك إدارة الشؤون الإنسانية، جهودها لمساعدة البلد على تلبية احتياجاته التغذوية.

٥٩٢ - وفي تموز/يوليه وآب/أغسطس ١٩٩٥ سقطت في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أمطار غزيرة بشكل استثنائي وتحولت إلى فيضانات. وأحدثت الفيضانات، حسب تقديرات الحكومة، أضرارا قيمتها ١٥ بليون دولار وأضرت بـ ٥,٢ مليون شخص. وفي ٢٥ آب/أغسطس، أصدرت إدارة الشؤون الانسانية، نيابة عن الحكومة نداء من أجل المساعدة الدولية.

٥٩٣ - ثم قادت إدارة الشؤون الانسانية بعثة تقييم مشتركة بين الوكالات، من ٢٩ آب/أغسطس إلى ٩ أيلول/سبتمبر، أدت زيارات إلى المحافظات الثلاث الأكثر تضررا (شمال بيونغانغ، وتشاغانغ، وهوانغاي الشمالية). وفي ٥ أيلول/سبتمبر، أصدرت إدارة الشؤون الانسانية نداء مشتركا عن الأمم المتحدة لما مجموعه ١٥,٧ مليون من دولار (عدل فيما بعد إلى ٢٠,١ مليون دولار) وشدد أساسا على الاحتياجات الفورية لـ ٥٠٠ ٠٠٠ شخص فقدوا بيوتهم. وفي ١٦ آذار/مارس، تجاوز مجموع الدعم الذي قدمه المجتمع الدولي ٣٠ مليون دولار، قدم ٩ ملايين دولار منها عن طريق النداء الذي أصدرته الأمم المتحدة.

٥٩٤ - وفي نيسان/أبريل ١٩٩٦، طلبت حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من إدارة الشؤون الانسانية أن تصدر الأمم المتحدة نداء موحدا مشتركا بين الوكالات صيغت مسودته على أساس مدخلات من وكالات الأمم المتحدة وبالتشاور مع الحكومة. وصدر النداء في ٦ حزيران/يونيه، وطلب ما مجموعه ٤٣,٦ مليون دولار مساعدة عاجلة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٦ إلى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٧. ومعظم الأموال المطلوبة (ما يزيد على ٢٦ مليون دولار) لشراء الأغذية، ويمثل أشد الاحتياجات إلحاحا. وطلب أكثر من ١٠ ملايين دولار لاستصلاح أراض زراعية، وهي عملية لازمة لاستئناف انتاج الأغذية بشكل عادي، وطلب أقل بقليل من ٦ ملايين دولار لاستعادة الخدمات الصحية الأساسية التي تعطلت أو توقفت بسبب الفيضانات. وكانت الاستجابة الأولية لهذا النداء سخية، وبلغت ما يزيد على ١٧ مليون دولار.

٤ - عمليات الاغاثة في الشرق الأدنى (وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى - الأونروا)

٥٩٥ - ظلت أنشطة وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وهي أكثر وكالات الأمم المتحدة نشاطا في الضفة الغربية وقطاع غزة، تنصب على تقديم الدعم البناء إلى عملية السلام في الشرق الأوسط وتحسين الأحوال الاجتماعية - الاقتصادية في صفوف اللاجئين الفلسطينيين. ومددت ولاية الوكالة حتى ٣١ حزيران/يونيه ١٩٩٩ بقرار الجمعية العامة ٢٨/٥٠ ألف. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، عينت وكيل الأمين العام بيتر هانسن مفوضا عاما للأونروا، التي سيكون لها مقر في غزة وآخر في عمان.

٥٩٦ - وفي إطار تحقيق المزيد من التقدم في عملية السلام، سعت الأونروا إلى تعزيز علاقاتها مع السلطة الفلسطينية، وواصلت جهودها للمواءمة بين خدماتها وخدمات السلطة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وجرت محاولات المواءمة في مجالات التعليم والصحة والاغاثة وقطاعات الخدمات الاجتماعية، عن طريق آليات التنسيق الرسمية وغير الرسمية، وإجراء الاتصالات على مستوى رفيع، وتقاسم الموارد البشرية، والتخطيط المشترك، واعتماد الوكالة قدر الإمكان للمعايير التي حددتها السلطة.

٥٩٧ - وواصلت الوكالة تقديم المساعدة المخصصة إلى السلطة، بما في ذلك ما تم عن طريق المساعدة التقنية، وتبادل المعلومات، والوصول إلى الخدمات الصحية الطارئة، وتوفير المباني والمركبات. وسلمت الوكالة إلى السلطة أيضا موقع مخيم للاجئين غير مأهول في منطقة أريحا. ويتضمن الدعم الذي تقدمه الوكالة إلى العملية الانتخابية الفلسطينية المساعدة في تسجيل الناخبين، ونقل المواد المستعملة في الانتخابات واستخدام أماكن عمل الوكالة كمقار للتصويت. واشتركت الأونروا في تنسيق المعونة المتعددة الأطراف المرتبطة بمكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة. وبموجب قرار الجمعية العامة ٢١٠/٤٩ انتهت ولاية الوكالة المتعلقة باستعمال تبرعات المانحين في دفع مرتبات قوة الشرطة الفلسطينية وتغطية تكاليف أخرى تتصل بإنشائها، وذلك في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، بعد سداد القسط الأخير في تموز/يوليه ١٩٩٥.

٥٩٨ - ونقل مقر الأونروا في فيينا إلى منطقة العمليات، وفقا لمقرر اتخذه الأمين العام وأعلن عنه في حزيران/يونيه ١٩٩٥، ولقرار الجمعية العامة ٣٥/٤٩

ألف. وإثر اتخاذ عدة خطوات مبكرة لنقل بعض الأنشطة والموظفين إلى غزة، بدأ في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، بناء مبنى جديد لاستيعاب مكاتب المقر في غزة، واكتمل البناء في تموز/يوليه ١٩٩٦، وعندها نقلت الوحدات التي كان مقرها في فيينا. ثم أعيد في عمان تشكيل اللجنة الاستشارية التابعة للوكالة والمؤلفة من ١٠ أعضاء. وتمثل القيود الكبيرة المفروضة على عمليات الوكالة في الضفة الغربية وقطاع غزة، والناشئة عن القيود الأمنية التي فرضتها السلطات الاسرائيلية، مصدر قلق بالغ للوكالة في ضوء ما تم من نقل مقرها.

٥٩٩ - وقد استمر توسع برنامج الوكالة لتنفيذ السلام، الذي بدأته في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، بغية تحسين الهياكل الأساسية وتحقيق استقرار الأحوال الاجتماعية - الاقتصادية وخلق فرص العمل للاجئين في مجالات العمل الخمسة التي تعنى بها الوكالة. وبحلول حزيران/يونيه ١٩٩٦، تلقت الوكالة ما مجموعه ١٩٢,٦ مليون دولار، على شكل تبرعات وتعهدات بالتبرع، في إطار البرنامج. وتضم الـ ٢٧٦ مشروعا الممولة في إطار البرنامج، مشاريع للبناء، وصيانة وتحسين مرافق الوكالة، وترميم وإصلاح سكن اللاجئين، وتحسين الهياكل الأساسية الصحية البيئية، وتعزيز برنامج الوكالة لتوليد الدخل. واستمر العمل في بناء وتجهيز مستشفى غزة الأوروبي الذي يضم ٢٣٢ سريرا، الذي يتوقع أن يكتمل قبل نهاية عام ١٩٩٦. وفي أواخر الفترة المشمولة بالتقرير، اتفق على أن يصبح المستشفى آخر الأمر جزءا لا يتجزأ من النظام الصحي للسلطة الفلسطينية.

٦٠٠ - وقدمت الأونروا، من خلال برامجها العادية، خدمات التعليم الأساسي، والخدمات الصحية والغوثية والاجتماعية إلى ٣,٣ مليون لاجئ فلسطيني مسجلين لدى الوكالة في الأردن، والجمهورية العربية السورية، وقطاع غزة، والضفة الغربية، ولبنان. ويقدم برنامج حالات العسر الشديد الذي تنفذه الوكالة حاليا مساعدة مباشرة إلى أسر اللاجئين المعيشية التي لا تضم رجلا قادرا صحيا على إعالتها، ولا تحصل على دخل كاف من موارد أخرى لتلبية احتياجاتها الأساسية. وفي إطار هذا البرنامج، حصل ١٧٨ ١٧٩ لاجئا على دعم في شكل كميات من الأغذية ولوازم الرعاية الطبية، ويؤهلهم البرنامج للحصول على المزيد من المساعدة، بما في ذلك تحسين المأوى، والحصول على منح نقدية في حالات الطوارئ، والاستفادة من مبادرات التخفيف من الفقر، وأولوية الالتحاق بمراكز التدريب.

٦٠١ - وتضم مدارس الوكالة التي بلغ عددها ٦٣٧ مدرسة ٨٥٤ ٤٢١ تلميذا في السنة الدراسية ١٩٩٥-١٩٩٦، أغلبهم في المستويين الابتدائي والإعدادي، إضافة إلى ٤٤٩ ٥ فرصة تدريب متاحة في مراكز الوكالة التدريبية الثمانية. واستقبلت شبكة الوكالة المؤلفة من ١٢١ مركزا صحيا ومستوصفا، بما فيها مستشفى قلقيلية في الضفة الغربية، الذي يحتوي على ٤٣ سريرا، ٦,٦ مليون زيارة مريض خلال العام. وقدمت الخدمات الصحية البيئية، بما في ذلك صرف المياه والفضلات وإدارة مياه الصرف الصحي والإمداد بمياه الشرب النظيفة إلى ما يزيد على مليون لاجئ في ٥٩ مخيما. وقدمت مجموعة من الخدمات الاجتماعية إلى ما يزيد على ٢٥ ٠٠٠ لاجئ، عن طريق برنامج المرأة، ومراكز أنشطة التأهيل الاجتماعي والأنشطة الشبابية التي ترعاها الأونروا. وقدم برنامج توليد الدخل قروضا بلغت قيمتها ٤,٤ مليون دولار إلى ١ ٦٤٠ مؤسسة، مع التشديد على قطاع غزة.

٦٠٢ - وقدمت الوكالة مساعدة إنسانية طارئة حسب الحاجة وبقدر ما سمحت به الموارد المتاحة. وللتخفيف من المعاناة الاجتماعية - الاقتصادية الناتجة عن الإغلاق المطول للضفة الغربية وقطاع غزة، المفروض في شباط/فبراير ١٩٩٦، بدأت الوكالة في آذار/مارس برنامجا طارئا لتوليد فرص العمل وقد كفل عمالة مؤقتة بأجر لما يزيد على ٥٠٠ ٢ مشترك. ولتلبية الاحتياجات الناتجة عن عمليات القتال في جنوب لبنان في نيسان/أبريل، وزعت الأونروا بدعم من قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان مواد أساسية ولوازم طارئة في منطقتي صيدا وصور. كما وجد حوالي ٦٠٠ شخص مشرد مأوى مؤقتا في أربع مدارس تابعة للوكالة. وفيما يتعلق بحالة الفلسطينيين الذين طلب منهم مغادرة الجماهيرية العربية الليبية وبقوا في مخيم على الحدود الليبية - المصرية، قامت الوكالة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين برصد حالتهم. وقدمت الوكالة أيضا مساعدة عاجلة إلى الفلسطينيين الذين تقطعت بهم السبل بين مصر وقطاع غزة.

٦٠٣ - واستمر وضع الوكالة المالي في التدهور، وكانت سنة ١٩٩٥ ثالث سنة على التوالي تسجل فيها ميزانيتها عجزا. وكانت ميزانية الوكالة العادية ولحالات الطوارئ هي ٦٣٢ مليون دولار لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥، و ٦٩٢ مليون دولار لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، ويعود جزء كبير من الزيادة إلى إدراج ٢٥,٤ مليون دولار من استحقاقات إنهاء الخدمة لدفعها إلى ٢٢ ٠٠٠ موظف عند حل الوكالة آخر الأمر. وأنهت الوكالة سنة ١٩٩٥ بعجز تمويلي بلغ ٨,٤ مليون دولار، وانخفاض رأسمالها العامل إلى ٨,٢ مليون دولار. وفي ذلك السياق، اضطرت الوكالة إلى ترحيل حوالي ١٤,٥ مليون دولار إلى عام ١٩٩٦، في إطار تدابير تقشف فرضت أصلا عام ١٩٩٣، وأضافت في حزيران/يونيه ١٩٩٦ تسعة ملايين دولار أخرى في

شكل تدابير للحد من التكاليف، تحسبا لعجز كبير متوقع لذلك العام. وإضافة إلى العجز المسجل في الميزانية العادية للوكالة، حدث نقص في التمويل في ميزانياتها الخاصة بنقل مقرها وبالمستشفى الأوروبي في غزة.

واو - حماية اللاجئين وإعادة توطينهم

٦٠٤ - وفي نهاية عام ١٩٩٥، بلغ عدد السكان المشمولين برعاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حوالي ٢٦,١ مليون نسمة في جميع أنحاء العالم، منهم ١٣,٢ مليون نسمة، أي أكثر من النصف، من اللاجئين. أما البقية فهم من العائدين (٣,٤ مليون) والأشخاص المشردين داخليا (٤,٦ مليون) وغيرهم ممن يحتاجون إلى الرعاية الإنسانية (٤,٨ مليون). وفي غياب تدفقات جديدة من اللاجئين بأعداد كبيرة، اتسم عمل المفوضية خلال عام ١٩٩٥ والجزء الأول من عام ١٩٩٦، تحت إدارة المفوض السامي لشؤون اللاجئين السيدة ساداكو أوغاتا، بتعزيز البرامج والآليات التي وضعت استجابة لحالات الطوارئ التي حدثت من قبل على نطاق واسع؛ وبالسعي إلى تنفيذ حلول دائمة، سواء كانت في شكل عودة طوعية إلى الوطن، أو اندماج أو إعادة توطين محليا، ووضع استراتيجية وقائية عندما تسمح الظروف بذلك.

٦٠٥ - وفي حين استمر عدد اللاجئين في تسجيل انخفاض طفيف خلال الفترة قيد الاستعراض، بقي الانشغال قائما بعبء حماية اللاجئين ومساعدتهم، سواء ان كان ذلك عبئا حقيقيا أو محتملا أو متصورا. ولا تزال حكومات عديدة تعتبر اللجوء أداة ضرورية لحماية اللاجئين دوليا وتبدي التزامها باستقبال واستضافة اللاجئين بالتعاون مع المفوضية. بيد أن بلدانا أخرى رفضت قبول طالبي اللجوء، وأجبرتهم على العودة إلى البلدان التي غادروها أو قيدت تمتعهم بالحقوق الأساسية. وقد أبرز ذلك من جديد الحاجة إلى تعزيز مؤسسة اللجوء، من جهة، وإلى الاستمرار في الدعوة إلى اتباع نهج ابتكارية تأخذ في اعتبارها من جهة أخرى احتياجات اللاجئين من المساعدة، ثم الشواغل المشروعة لبلدان اللجوء والمنشأ من جهة أخرى.

٦٠٦ - وواصلت المفوضية بذل جهودها لكفالة مراعاة الاحتياجات الخاصة للاجئين من النساء والأطفال مراعاة كاملة. وتحدد مذكرة تفاهم موقعة في آذار/مارس ١٩٩٦ بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسيف، نوعية المستفيدين من رعاية الوكالتين (وهم اللاجئون، والعائدون، والأشخاص المشردون داخليا، والسكان المحليون المتضررون). وتغطي المذكرة أدوار الدعوة، والترويج، ووضع الاستراتيجيات، لا سيما فيما يتعلق باتفاقية حقوق الطفل، وكذلك الأنشطة التنفيذية وأنشطة إعادة الإدماج والتأهيل.

٦٠٧ - وأولت المفوضية اهتماما خاصا لتنسيق أنشطتها مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، لا سيما في إطار قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/١٩٩٥ بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالة الطوارئ. وتشترك المفوضية أيضا بنشاط في المشاورات الموازية التي تجري بين الوكالات برعاية إدارة الشؤون الإنسانية واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وتراعي اللجنة التنفيذية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عملها القرار ٥٦/١٩٩٥ من مختلف جوانبه، لا سيما فيما يتعلق بالاستجابة إلى حالة الطوارئ، وإيجاد الحلول وتوفير الوقاية والحماية.

١ - الاستجابة لحالات الطوارئ

٦٠٨ - لم تشهد سنة ١٩٩٥ حالات طوارئ جديدة، فيما يتعلق باللاجئين، على نفس النطاق الواسع الذي شهدته السنوات الأخيرة، مما أدى إلى بعض التفاؤل بوجود بوادر تبشر بفترة من زيادة الاستقرار في الشؤون الدولية. ومع ذلك فإن حالات الطوارئ الجارية تمثل تحديات مختلفة. وواصلت المفوضية معالجة سلسلة من الأزمات في البوسنة والهرسك، بلغت ذروتها بسقوط الجيوب المسلمة الشرقية في تموز/يوليه ١٩٩٥ واضطرار ٣٦ ٠٠٠ شخص إلى النزوح. وحدث تدفق آخر كبير من المشردين في آب/أغسطس ١٩٩٥ عندما التجأ حوالي ٢٠٠ ٠٠٠ شخص من منطقة كرايينا في كرواتيا إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وفي شمال القوقاز حيث كانت المفوضية تعتزم الإنهاء التدريجي لعملية الطوارئ التي تقوم بها لصالح الأشخاص المشردين من الشيشان (الاتحاد الروسي) في نهاية عام ١٩٩٥، حدثت تطورات جديدة نتج عنها مزيد من تدفق الأشخاص المشردين إلى الجمهوريات المستقلة المجاورة، مما تطلب استمرار المساعدة الإنسانية التي تقدمها المفوضية. واستجابت المفوضية أيضا إلى الأزمات التي حدثت في أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة، وغينيا.

٦٠٩ - واستجابة لهذه الأزمات، عززت المفوضية الترتيبات المتنوعة التي تتخذها منذ عام ١٩٩١ تحسبا للطوارئ واستعدادا للاستجابة لها. واستكملت هذه الآليات بترتيبات تأهب خارجية. فقد وضع المجلسان النرويجي والدانمركي للاجئين، ومتطوعو الأمم المتحدة، والمؤسسة السويدية لإنقاذ الأطفال (رادا بارن) قوائم خارجية. وفي عام ١٩٩٥ دخلت المفوضية في ترتيبات جديدة للتأهب لحالات الطوارئ، مع مؤسسة منجل

المهندس من أجل الإغاثة في حالات الطوارئ (استراليا)، التي وافقت على توفير المهندسين لايفادهم في حالات الطوارئ.

٦١٠ - وأحرزت المفوضية، بتنسيق وثيق مع إدارة الشؤون الإنسانية، تقدما كبيرا في استحداث مجموعات من الخدمات الحكومية المتكاملة، للاستجابة لحالات الطوارئ الاستثنائية. وفي مبادرة ذات صلة، يجري اتخاذ خطوات لتحسين قياس موارد الاستجابة التقليدية التي تقدمها المنظمات غير الحكومية في حالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين. وقد بدأت المفوضية العمل لإنشاء قاعدة بيانات ستسهم فيها ثلاثون منظمة غير حكومية كبرى.

٦١١ - وفي السنوات الأخيرة، أصبح الأثر البيئي الذي يحدثه وجود اللاجئين بأعداد كبيرة مثار قلق متزايد في بلدان اللجوء. وقد اتخذت المفوضية خطوات لكفالة تقديم المساعدة الإنسانية في شكل يراعي البيئة، وبطريقة تدعم وتعزز المبادرات الإنمائية. واعتمدت اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوضية، في دورتها السادسة والأربعين في عام ١٩٩٥، سياسة جديدة تتعلق بالبيئة وترمي إلى جعل جميع عمليات المساعدة التي تقدمها المفوضية إلى اللاجئين تراعي الشواغل البيئية مراعاة أشمل. وتنفيذا لهذه السياسة، اعتُمدت مبادئ توجيهية بيئية جديدة.

٢ - البحث عن الحلول

٦١٢ - ترى المفوضية أن العودة الطوعية إلى الوطن هي أفضل الحلول الدائمة لحالات اللاجئين. وتمثل التطورات التي حدثت في عدة أنحاء من العالم مصدر أمل متواصل في إمكانية تحقيق العودة الطوعية لعدد كبير من اللاجئين في العالم. وخلال عام ١٩٩٥، عاد ما يزيد على مليون لاجئ إلى بلدانهم الأصلية، منهم ٤٥٠ ٠٠٠ لاجئ بمساعدة من المفوضية، معظمهم إلى أفغانستان، ورواندا، وميانمار. وفي نهاية العام، كانت مساعدة المفوضية تشمل حوالي ٢,٧ مليون عائد.

٦١٣ - وإثر توقيع اتفاق دايتون للسلام في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، بدا من الممكن تحقيق حل دائم لمصير مليونين من اللاجئين والأشخاص المشردين البوسنيين. وفي إطار الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك، عُينت المفوضية لتكون الوكالة المسؤولة عن تخطيط وتنفيذ عودة العديد من البوسنيين الذين أصبح الآن بإمكانهم التفكير في العودة إلى وطنهم. وفي آذار/مارس ١٩٩٦، قدمت المفوضية خطة تنفيذية أوضحت فيها الشروط المطلوبة للعودة إلى الوطن والمبادئ التي ينبغي أن تنظم عودة اللاجئين والأشخاص المشردين. وفي فلورنسا، في حزيران/يونيه، قدمت المفوضة السامية إلى مؤتمر الاستعراض في منتصف المدة لمجلس تنفيذ السلام ١٨ مجالا مستهدفا لجهود تعمير دولية مقترحة من شأنها أن تساعد ١٦٥ ٠٠٠ شخص إضافي على العودة هذا العام إلى ديارهم التي هدمتها الحرب. بيد أن المفوضية لا تزال قلقة بسبب نسق تنفيذ العنصر المدني لخطة السلام والأثر الذي قد يحدثه ذلك على العودة إلى الوطن. وبعد توقيع اتفاق دايتون بأكثر من سبعة أشهر، لم يعد سوى عدد يتراوح ما بين ٧٠ ٠٠٠ و ٨٠ ٠٠٠ لاجئ ومشرد إلى ديارهم.

٦١٤ - وفي منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، لا تزال الحلول الدائمة بعيدة المنال. وفي حين أن ثلاثة أرباع مليون من التوتسي اللاجئين من الفترات السابقة عادوا إلى ديارهم، إضافة إلى ٤٠٠ ٠٠٠ من الهوتو الأحدث عهدا باللجوء، توقفت عملية إعادة اللاجئين المتبقين، وعددهم ١,٧ مليون لاجئ، إلى وطنهم. وشددت اللجان الثلاثية المعنية بالعودة إلى الوطن، التي تشترك فيها بوروندي، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا، وزائير، والمفوضية على سبل تعزيز العودة إلى الوطن عن طريق الحملات الإعلامية الجماهيرية، وفصل عناصر التخويف بعيدا عن اللاجئين، والقيام بزيارات عبر الحدود. بيد أنه لا تزال توجد عوائق كبيرة أمام عودة اللاجئين الروانديين بأعداد كبيرة، بما في ذلك استمرار التخويف في مخيمات اللاجئين، وتزايد التوتر والشعور بانعدام الأمن في المنطقة الحدودية وعدم وجود حل سياسي شامل. ويمثل تفاقم العنف في بوروندي سببا آخر يبعث على القلق. وفي أواخر تموز/يوليه، أعيد ما يزيد على ١٢ ٠٠٠ لاجئ إلى رواندا. ودفع استمرار تدهور الحالة في بوروندي المفوضية إلى تكثيف خططها وتدابير استعدادها لحالات الطوارئ.

٦١٥ - وفي جنوب شرقي آسيا، يمثل اكتمال خطة العمل الشاملة للاجئي الهند الصينية، التي كان مقررا أن تنتهي في حزيران/يونيه ١٩٩٦، انتهاء فصل في واحدة من حالات اللاجئين، بدأت في السبعينات. وفي أمريكا الشمالية والوسطى، فتح قرار السلطات المكسيكية في أواخر ١٩٩٥ بالسماح للاجئين الغواتيماليين الذين لا يرغبون في العودة إلى وطنهم بالاندماج محليا، مجالا جديدا لحل إحدى مشكلات اللاجئين المتبقية في تلك المنطقة.

٦١٦ - وكثيرا ما تحدث عودة اللاجئين طواعية إلى بلدهم في أعقاب نزاع ما. وفي جميع الأحوال، فإن السلام الذي يعقب نزاعا مجتمعيا يقتتل فيه الأخوة يظل سلاما هشا وبحاجة إلى دعم متواصل. والمساعدة على التأهيل في الأجل القصير، التي تقدمها المفوضية

لتيسير إعادة اندماج اللاجئين العائدين اجتماعيا واقتصاديا، ينبغي أن تكون جزءا لا يتجزأ من استراتيجية أشمل ترمي إلى تحقيق الانتعاش والتعمير، وتكفل التحول من الانتعاش الأولي إلى التنمية المستدامة. ومن ثم، تعمل المفوضية على تعزيز الروابط التنفيذية مع وكالات الأمم المتحدة وغيرها من شركاء التنمية. وفي موزامبيق حيث اكتملت في العام الماضي عودة ١,٧ مليون لاجئ طوعا، أمكن استخلاص دروس هامة من ذلك التعاون. ووافقت المفوضية، ومعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على إطار عمل للقيام بمبادرات مشتركة بين الوكالات لتعزيز الانتقال بسهولة من مجال المساعدة الإنسانية إلى مجال التنمية البشرية المستدامة. وتشدد مذكرة التفاهم الجديدة التي توصلت إليها المفوضية مع اليونيسيف، وكذلك استعراض مذكرة عام ١٩٩٤ مع برنامج الأغذية العالمي، التي تجري مناقشتها حاليا، تشديدا خاصا على الحاجة إلى مواصلة تنميته مثل هذه الروابط. وتواصلت أيضا المفاوضات مع البنك الدولي ومع مصارف التنمية الإقليمية.

٦١٧ - ويجب أن تكون لاعتبارات حقوق الإنسان أيضا مكانة مركزية في بناء السلام بعد إنتهاء النزاع. والمفوضية تتعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في إطار عمليات الأمم المتحدة الشاملة، كالتي تقوم بها في البوسنة والهرسك، ورواندا، والسلفادور، وكمبوديا، لربط الشواغل المتصلة بحقوق الإنسان بحماية اللاجئين ورصد العائدين. وقد تضاعف التعاون مع المفوض السامي لحقوق الإنسان، لا سيما على صعيد العمليات الميدانية. ووقّعت مذكرة في عام ١٩٩٥ بين مكتب المفوضية الفرعي في رواندا وبين العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا، في محاولة لتحسين تكامل العمل في مجالي الرصد وبناء المؤسسات. وتمثل الاتصالات الجارية مع المجموعات العاملة في مجال حقوق الإنسان، والمقررين، والخبراء، والقائمين بالرصد في هذا المجال، جزءا لا يتجزأ من النهج الذي تتبعه المفوضية.

٣ - منع وقوع أزمات اللاجئين

٦١٨ - في السنوات القليلة الماضية اجتمع عدد من العوامل المختلفة التي أدت إلى عملية إعادة تقييم جذرية للنُهُج التقليدية المتبعة إزاء مشكلة اللاجئين. وهذه العوامل تشمل على سبيل المثال: الإجهاد الذي تعرض له نظام الإغاثة الدولي نتيجة للزيادة الكبيرة التي حدثت مؤخرا في الحروب الداخلية وفي الحالات الإنسانية الطارئة المعقدة؛ وتزايد قلق البلدان المضيفة والبلدان المانحة إزاء التكاليف المالية والتكاليف الأخرى المتكبدة في تزويد اللاجئين بالحماية والمساعدة دون نهاية زمنية محددة لهذه الأحوال؛ وتزايد الإدراك باحتمال أن تُشكل تحركات اللاجئين تهديدا خطيرا للأمن الوطني والإقليمي، بل للأمن الدولي، وخاصة عندما تشمل تلك التحركات بلدان لجوء ذات اقتصادات ضعيفة، وظروف بيئية هشة، وتعيش توازنا دقيقا فيما بين الجماعات الإثنية.

٦١٩ - ونتيجة لهذه التطورات نشأ توافق دولي جديد في الآراء، ومؤداه أن ولاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التي تتمثل في السعي إلى إيجاد حلول دائمة لمشكلة اللاجئين، تعطي المنظمة مصلحة مشروعة في الحيلولة دون وقوع الظروف التي تؤدي إلى حدوث تحركات اللاجئين وذلك من خلال أنشطة تنفيذية يُضطلع بها داخل بلدان المنشأ. وهذه الأنشطة تشمل عناصر هامة تتعلق ببناء القدرات وبتنمية المؤسسات. وفي الدورة السادسة والأربعين للجنة التنفيذية، التي عُقدت في عام ١٩٩٥، دعت اللجنة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى تعزيز الأنشطة التي تضطلع بها لدعم بناء القدرة الوطنية. وقامت المفوضية، حيثما كان ملائما، بتقديم المشورة والمساعدة إلى الحكومات في بناء قدراتها القانونية والقضائية والإدارية.

٦٢٠ - وكان الاهتمام المزدوج بالبحث عن حلول واتخاذ إجراءات وقائية هو الدافع الذي انطلقت منه الجهود الرامية إلى العمل، بالاشتراك مع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية المهتمة على اتباع نهج شامل إزاء مشكلات اللاجئين والعائدين والمشردين وأشكال التشرد اللاإرادي الأخرى في اتحاد الدول المستقلة وفي البلدان المجاورة المعنية. وقامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمنظمة الدولية للهجرة، بتنظيم مؤتمر إقليمي في أيار/مايو ١٩٩٦، واشتركت في العملية التحضيرية لذلك المؤتمر، ثم في المؤتمر نفسه، البلدان الإثنا عشر الأعضاء في اتحاد الدول المستقلة، جميعها، فضلا عن الدول الأخرى المهتمة ومنظمات حكومية دولية. واعتمد المؤتمر برنامج عمل وإطارا لمتابعة الأنشطة التي تهدف إلى السيطرة على تدفقات الهجرة إلى تطوير القدرة المؤسسية من أجل منع التحركات السكانية الجماعية.

٦٢١ - وقد أبرز المؤتمر الإقليمي، ضمن ما أبرزه من قضايا أخرى، أهمية معالجة المشكلات المتعلقة بانعدام الجنسية هم وذلك كجزء من الاستراتيجيات الوقائية. وإقرارا بأهمية هذه المسألة في أجزاء أخرى من العالم اضطلعت المفوضية أيضا بدور أنشط في المناقشات الإقليمية الرامية إلى حل قضايا معينة تتعلق بالجنسية. واعتمدت اللجنة التنفيذية في عام ١٩٩٥ استنتاجا بشأن منع، أو تقليل،

حالات انعدام وحماية الأشخاص عديمي الجنسية "بدون". وقد شددت اللجنة على أن منع، وتقليل، حالات "بدون" وحماية الأشخاص عديمي الجنسية لهما أهمية في إزالة الظروف التي قد تؤدي إلى ظهور مشكلات اللاجئين، وشجّعت المفوضية على أن تواصل الأنشطة التي تضطلع بها لصالح الأشخاص عديمي الجنسية، وبوجه خاص على أن تعمل بنشاط لتشجيع الانضمام إلى الاتفاقيات المتعلقة بالأشخاص عديمي الجنسية.

٤ - تمويل أنشطة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

٦٢٢ - في عام ١٩٩٥ تلقت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تبرعات قيمتها الإجمالية ١,٣ بليون دولار من أجل برامجها العامة والخاصة. وبحلول ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٦ كانت المفوضية قد تلقت ٦٢٠,٧ مليون دولار مقابل احتياجات للبرامج العامة والخاصة قيمتها التقديرية ١,٤ بليون دولار.

زاي - حماية وتعزيز حقوق الإنسان

٦٢٣ - خلال الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة أكدت الدول الأعضاء من جديد على أن حقوق الإنسان قضية أساسية على جدول أعمال المنظمة والمجتمع الدولي ككل. وهذا يمثل تحديا هاما ومسؤولية ضخمة بالنسبة للأمم المتحدة.

١ - الأنشطة التي اضطلع بها مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

٦٢٤ - عمل المفوض السامي لحقوق الإنسان، خوسيه آيالا لاسو، على مواصلة توسيع نطاق الأعمال التي يقوم بها في الميدان وتعزيز الجهود الرامية إلى إصلاح الجوانب المختلفة لآليات حقوق الإنسان في المنظمة. وفي عام ١٩٩٥، بدأ المفوض السامي عملية لإعادة تشكيل برنامج العمل وتنظيم مركز حقوق الإنسان من أجل تمكين المركز من تحقيق أهدافه بفعالية وكفاءة. وكانت المرحلة الأولى تشمل قيام موظفي المركز بإجراء تحليل تلاه استعراض للتنظيم الحالي للمركز ولممارساته وتم ذلك بمساعدة واحد من بيوت الخبرة الاستشارية. وقد أدى ذلك إلى تكوين رؤية لشكل وطبيعة الدعم الذي يمكن أن يقدمه المركز في المستقبل لبرنامج حقوق الإنسان. وقد أدرجت نتائج هذه العملية ضمن "خطة التغيير" التي تشمل مشاريع لإعادة التنظيم. وكان التركيز في تلك الخطة منصبّا على خمسة مجالات يشملها هيكل تنظيمي جديد لمركز حقوق الإنسان المؤلف من ثلاثة أفرع. وترد خطة التغيير في تقرير قدمتْه في حزيران/يونيه ١٩٩٦ إلى اللجنة الخامسة.

٦٢٥ - وترد مسائل حقوق الإنسان في البرامج المتعلقة بالأنشطة العالمية الرئيسية جميعها وفي جداول أعمال مؤتمرات الأمم المتحدة. وقد عمل المفوض السامي في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عُقد في كوبنهاغن، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي عقد في بيجين، ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) الذي عُقد في اسطنبول، على اتخاذ خطوات للمساعدة في كفالة المحافظة على المستويات المرتفعة لمعايير الأمم المتحدة الحالية المتعلقة بحقوق الإنسان وضمان أن تنعكس تلك المعايير في نتائج المؤتمرات. كذلك أعطيت أولوية عالية لزيادة التعاون والتنسيق في مجال أنشطة حقوق الإنسان، وخاصة على مستوى الميدان. وقد ناقش المفوض السامي مسائل حقوق الإنسان في اجتماعات مؤتمر قمة دول عدم الانحياز ومع مجموعة البلدان الصناعية الرئيسية السبعة. وكذلك مع منظمة الدول الأمريكية ومنظمة الوحدة الأفريقية ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا، والاتحاد الأوروبي، واتحاد الدول المستقلة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجموعة ريو، وفي محافل هامة أخرى إقليمية ودون إقليمية.

٦٢٦ - وقد شجع إعلان وبرنامج عمل فيينا على إرساء، ودعم، المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. وعدد الدول الأعضاء التي تسعى إلى الحصول على مساعدة من مركز حقوق الإنسان آخذ في الزيادة. كما يجري بنشاط الاضطلاع بأنشطة تعاونية مع مؤسسات أكاديمية ومؤسسات بحوث، ومع مراكز لحقوق الإنسان.

٦٢٧ - وسوف يعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ اجتماع للخبراء من أجل تحليل الطرق والوسائل المؤدية إلى الاستجابة على نحو عملي للحق في التنمية ولتقديم المشورة إلى المفوض السامي بشأن أنجع الطرق لتنفيذ هذا الحق. كما شملت الأنشطة الأخرى المبذولة في هذا المجال عقد اجتماع مع اللجان الإقليمية، في ١٨ تموز/يوليه، في مقر الأمم المتحدة. وقد عقدت مع البنك الدولي ومؤسسات مالية دولية أخرى اجتماعات بشأن أثر السياسات الاقتصادية والإنمائية على حقوق الإنسان.

٦٢٨ - ولتعزيز التنسيق فيما بين الآليات المختلفة لحقوق الإنسان، ألقى المفوض السامي كلمة أمام رؤساء الهيئات المنشأة بموجب معاهدات خلال اجتماعهم السادس الذي عقد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، وكذلك في الاجتماع الثالث للمقررين الخاصين/الممثلين/الخبراء ورؤساء برنامج الإجراءات الخاصة والخدمات الاستشارية في لجنة حقوق الإنسان في أيار/مايو ١٩٩٦.

٢ - الخدمات الاستشارية والتعاون التقني

٦٢٩ - تم خلال الفترة قيد الاستعراض تعزيز البرامج المتعلقة بالخدمات الاستشارية والتعاون التقني بدرجة كبيرة، وفقا لتوجيهات الجمعية العامة، ولجنة حقوق الإنسان، وإعلان وبرنامج عمل فيينا. وفيما يتعلق بإدارة البرنامج فقد اضطلع بعدد من المبادرات التي شملت عقد برنامج للتدريب المتخصص للعاملين في مجال صياغة المشاريع والإدارة والتقييم. وجرى وضع، وتطبيق، مبادئ توجيهية منقّحة ونماذج، وذلك على أساس منهجيات وإجراءات مستخدمة حاليا في الوكالات والبرامج الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وقد عززت الإدارة المالية للصندوق الطوعي للتعاون التقني، الذي يقدم قدرا كبيرا من التمويل للأنشطة المنفذة في إطار برنامج العمل، وذلك بتعيين منسق للصندوق ووضع إجراءات موحدة للرصد المالي وتقديم التقارير.

٦٣٠ - كما زادت طلبات الحصول على المساعدة في إطار البرنامج زيادة ضخمة على مدى السنوات القليلة الماضية، ولم تكن الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦ استثناء من ذلك. ويقوم البرنامج في الوقت الحالي بإدارة ٧١ مشروعا من المشاريع الجارية أو التي تنتظر التنفيذ. وعناصر البرنامج تشمل وضع، وتنفيذ، خطط عمل وطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان؛ وإنشاء وتعزيز مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان؛ والمساعدة على دمج المعايير الدولية لحقوق الإنسان في التشريعات والسياسات الوطنية؛ وتعزيز إدارة العدالة؛ وتشجيع احترام حقوق الطفل؛ وتدريب الفئات المهنية المختلفة (ومن بينها موظفو الأمم المتحدة) في مجال حقوق الإنسان؛ والتدريب في مجال تقديم التقارير المتعلقة بالمعاهدات؛ والتثقيف والإعلام والتوثيق في مجال حقوق الإنسان.

٦٣١ - وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، عمل مركز حقوق الإنسان على ترسيخ وجود ميداني في عدد من البلدان لغرض تنفيذ مشاريع التعاون التقني وتقديم الخدمات الاستشارية. وكانت المكاتب الميدانية الموجودة في كمبوديا وملاوي ومنغوليا من بين المكاتب التي أبدت نشاطا خاصا خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦. والعملية الجارية في كمبوديا تمثل أكبر برنامج للتعاون التقني في مجال حقوق الإنسان يجري تنفيذه الآن. وفي شباط/فبراير ١٩٩٦، وقّع المفوض السامي مذكرة تفاهم مع حكومة كمبوديا بشأن تنفيذ برنامج للتعاون التقني في مجال حقوق الإنسان مدته سنتان. كما يعمل مركز حقوق الإنسان في الوقت الحالي مع مكاتب ميدانية لرصد التعاون التقني في كل من بوروندي ورواندا ويوغوسلافيا السابقة (انظر أدناه أيضا). وفي حين أن غالبية المشاريع المنفذة في إطار البرنامج هي مشاريع تتعلق ببلدان معينة فقد بوشر بعدد من الأنشطة العالمية والإقليمية أو جرى تطويرها خلال الفترة. وهذه الأنشطة تشمل: تنفيذ برنامج إقليمي لتدريب الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة؛ وتدريب موظفي السجون الإقليميين (أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)؛ وتنفيذ برنامج عالمي لتدريب المحامين والقضاة؛ وتنفيذ برنامج عالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان لدعم عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان.

٣ - مواجهة التحديات المتعلقة بحقوق الإنسان في الميدان

٦٣٢ - جاء الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك ليلزم الأطراف بكفالة أعلى مستويات حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دوليا لجميع الأشخاص الخاضعين لولاية كل منهم. وقد دعا الاتفاق المفوض السامي، ولجنة حقوق الإنسان، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، إلى القيام بأمور شتى منها القيام عن كثب برصد حالة حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك بحيث يشمل ذلك إنشاء مكاتب محلية وتعيين مراقبين ومقررين، أو أشخاص آخرين معنيين، على أساس التعيين الدائم أو لكل بعثة على حدة.

٦٣٣ - وفي مؤتمر لندن لتنفيذ اتفاق السلام، الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، لخّص المفوض السامي المشاركة في عملية تنفيذ السلام في ثلاث طرق: وضع وتنفيذ برامج تدريبية للأفراد الدوليين المسؤولين عن الرصد وعن أنشطة أخرى لها صلة بحقوق الإنسان؛ وتوفير عدد محدود من الخبراء في مجال حقوق الإنسان للممثل السامي المسؤول عن تنفيذ الجوانب المدنية للاتفاق؛ ومواصلة دعم الأعمال التي يقوم بها المقرر الخاص والخبير المكلف بالعملية الخاصة التي تتعلق بالأشخاص المفقودين في يوغوسلافيا السابقة، اللذان عيّنتهما لجنة حقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه قرر المفوض السامي الحفاظ على الوجود الميداني القائم، وربما توسيع نطاق ذلك الوجود الذي يضم في الوقت الحالي ١١ خبيرا في مسائل حقوق الإنسان.

٦٣٤ - ولتنفيذ الإجراء الذي اتخذته لجنة حقوق الإنسان بدأ المفوض السامي اتخاذ خطوات لإنشاء العملية الميدانية لحقوق الإنسان في بوروندي في إطار إجراء وقائي يتعلق بحقوق الإنسان كان قد وضعه في حزيران/يونيه ١٩٩٤. وسوف يشترك المراقبون في بوروندي في الجهود الرامية إلى منع، وتقليل، انتهاكات حقوق الإنسان وأعمال العنف التي تنشب فيما بين الجماعات الإثنية. وأولئك المراقبون مكلّفون بإبلاغ السلطات بحالات الانتهاك المدعى ارتكابها، والتوصية بالإجراءات العلاجية، ومتابعة التطورات، وبصفة عامة

المساعدة في إشاعة جو من السلام والثقة والتسامح فيما بين كافة عناصر السكان البوروندیين، وذلك بالتعاون مع جميع الجهات المعنية الفاعلة، بما فيها الوكالات والبرامج الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية. وقد وصلت إلى بوجومبورا في نيسان/أبريل ١٩٩٦ أول وحدة، وهي مكونة من خمسة مراقبين. وفي ضوء الظروف الأمنية والحالة السياسية ومدى توافر التمويل فإن العملية ستعزز بمجموعات مراقبين أخرى، في بوجومبورا في البداية، ومن ثم في جميع أنحاء البلد تدريجيا قدر الإمكان. وفي هذه المرحلة، يصبح من المتصور إيفاد مراقبين يصل عددهم إلى ٣٥ مراقبا على أن تُطلب موافقة الحكومة قبل كل خطوة إضافية يتم اتخاذها.

٦٣٥ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ دخلت العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا عامها الثاني ومع رحيل بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا، في آذار/مارس ١٩٩٦، اكتسب دور الرصد والإبلاغ، بصفة خاصة، أهمية بالغة وخاصة بالنسبة لعودة اللاجئين من زائير. وعلى المستوى المحلي فإن موظفي العملية يعملون مع الموظفين القضائيين المحليين، ومن بينهم مدعون في النيابة وأفراد من الشرطة القضائية، ويتصلون يوميا بهم. وأولئك الموظفون يقومون بوظيفة دعم متعددة الجوانب، إذ أنهم يسهّلون وصول مواد المعونة ويسلمونها، كما يساعدون في حل المشكلات المتعلقة بحقوق الإنسان ويقومون بعمليات الاتصال مع الموظفين الإداريين والموظفين العسكريين عندما يفتقر الأمر إلى التعاون المطلوب.

٦٣٦ - وتنفيذا لتوصية المقرر الخاص بشأن حالة حقوق الإنسان في زائير وللقرارات التي أصدرتها بعد ذلك لجنة حقوق الإنسان، يعمل مركز حقوق الإنسان على ترسيخ تواجد لحقوق الإنسان في زائير وذلك لرصد حالة حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد وتقديم المشورة إلى السلطات الوطنية والمنظمات غير الحكومية بشأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

٦٣٧ - وقد أعرب مجلس الأمن في قراره ١٠٣٦ (١٩٩٦) المؤرخ ١٢ كانون الثاني/يناير، عن تأييده الكامل لوضع برنامج محدد لحماية وتعزيز حقوق الإنسان في أبخازيا وجورجيا، على النحو المبين في تقريري المؤرخ ٢ كانون الثاني/يناير، ودعا السلطات الأبخازية إلى التعاون بالكامل مع الجهود الرامية إلى تحقيق ذلك. وقد أوفد المفوض السامي لحقوق الإنسان بعثة إلى تبليسي وسخومي في شباط/فبراير ١٩٩٦. وقد أعدت البعثة مشروعا حول معالم برنامج يحدد الأهداف وآليات التنفيذ والمشاريع والأنشطة، إضافة إلى الهيكل التنظيمي، وهو ما يجري تنفيذه حاليا.

٤ - أنشطة لجنة حقوق الإنسان والهيئات الفرعية التابعة لها

٦٣٨ - عملت دورة لجنة حقوق الإنسان لعام ١٩٩٦ على أن تؤكد من جديد الدور الأساسي الذي كُلفت به الأمم المتحدة من جانب المجتمع الدولي وشعوب العالم في مجال حقوق الإنسان. وقد ضمت في وقائع الجلسات التي عقدتها اللجنة أكثر من ٢ ٣٠٠ مشارك. وفي الجلسة الافتتاحية أُلقيتْ كلمة وطرحتْ بإيجاز بعضا من آرائي المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان. واللجنة تتعامل مع مجموعة كبيرة من القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان التي يعد بعضها من بين أصعب القضايا التي يواجهها المجتمع الدولي. وعلى الرغم من وجود خلافات فمما يدعو للاطمئنان ملاحظة أن ما يزيد عن ٩٠ في المائة من القرارات التي اتخذتها اللجنة هذا العام قد اعتمد بتوافق الآراء.

٦٣٩ - واللجنة عاكفة في الوقت الحالي على وضع معايير دولية جديدة لحماية الطفل وللاعتراف بحقوق السكان الأصليين وحمايتها. كما تبحث اللجنة بإمعان مسألتي العنصرية وحقوق الأقليات، وهي تسعى إلى كفالة دمج حقوق المرأة بالكامل في أعمال المنظمة. وقد عاودت اللجنة النظر في التقارير المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في عدد من البلدان، كما نظرت في تقارير تتعلق بانتهاكات فردية، مثل حالات الإعدام التعسفي والإعدام دون محاكمة، وحالات التعذيب والاختفاء. وفي هذا السياق تجري زيارة حوالي ٣٠ بلدا في السنة، كما يتم إبلاغ الحكومات، من خلال نداءات عاجلة، بما يزيد عن ٥٠٠ ١ حالة فردية لانتهاكات خطيرة مدعاة.

٥ - النظام الدولي للمعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان

٦٤٠ - شهدت الهيئات التعاقدية زيادة كبيرة في أنشطتها. ويرجع ذلك، بصفة خاصة، إلى زيادة عدد التصديقات، كما يرجع، جزئيا، إلى تزايد الوجود المحسوس لتلك الهيئات. وفي فترة الإثني عشر شهرا الماضية، تلقت الصكوك الرئيسية السبعة المتعلقة بحقوق الإنسان، ومن بينها الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم من حالات التصديق أو الانضمام أو الخلافة المستجدة من جانب ٤٤ دولة. والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم تلقت تصديقات أو انضمامات من سبع دول، ولا تزال هناك حاجة إلى ١٣ تصديقا أو انضماما كي تدخل الاتفاقية حيز النفاذ. وقد بلغ الآن عدد الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الطفل ١٨٧ دولة.

٦ - العدالة الاجتماعية

٦٤١ - خلال الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء المنظمة جرى الإقرار من جديد بأن العدالة الاجتماعية

هي عنصر أساسي في تحقيق غرض تعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين مستوى المعيشة في جو من الحرية أرحب، وهو الغرض الذي حدده الميثاق. ومن هنا فالفقر المدقع واستبعاد فئات معينة من الإطار العام هو أكبر إنكار للعدالة الاجتماعية. وقد التقيت في نيويورك وجنيف بأسر من جميع أنحاء العالم تعيش في ربقة فقر مدقع، وشجعتها على الحضور إلى الأمم المتحدة كي نعمل معا من أجل مواجهة ذلك البلاء.

٦٤٢ - وقد درس برنامج حقوق الإنسان ظاهرة الفقر المدقع وأصدر توصيات بشأنها، كما أنه يبحث العديد من الجوانب الهامة الأخرى للتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كذلك فإن لجنة حقوق الإنسان قد حققت، من جانبها، تقدما في تعزيز الحق في التنمية وذلك من خلال اعتماد قرار، بتوافق الآراء، بشأن هذه المسألة. وقد دعت اللجنة الحكومات إلى أن تقدم إليها تقارير، على أساس طوعي، كما أنها أنشأت فريقا خاصا للخبراء من أجل إعداد استراتيجية شاملة لتعزيز، وإعمال، الحق في التنمية.

منع المنازعات والسيطرة عليها وحلها

ألف - تنفيذ خطة السلام

٦٤٣ - واصلت الجمعية العامة، خلال دورتها الخمسين، إعطاء أولوية عليا لمداولاتها المتعلقة بالتوصيات الواردة في "خطة للسلام" (A/47/227-S/24111)، وخاصة "الإضافة إلى 'خطة للسلام'" (A/50/60-S/1995/1). وقد واصل الفريق العامل غير الرسمي المفتوح باب العضوية المعني بخطة السلام والتابع للجمعية العامة مداولاته بشأن المجالات الرئيسية الأربعة التي حددها وهي: الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام؛ وبناء السلام بعد انتهاء المنازعات؛ والتنسيق؛ ومسألة الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة. ولتعزيز الجهود التي تبذل من جانب الفريق العامل والأفرقة الفرعية الأربعة التابعة له، قدم الموظفون الأقدم العاملون معي معلومات موجزة للفريق في عدة مناسبات. وبحلول نهاية تموز/يوليه ١٩٩٦ كان الفريق العامل قد عقد ما يزيد عن ٨٢ اجتماعا، ومن المتوقع أن يقدم مشاريع قرارات إلى الجمعية العامة في نهاية دورتها الخمسين.

٦٤٤ - ونظرت الجمعية العامة بنشاط في "خطة للسلام" وفي "الإضافة" دليل آخر على صحة الاقتناع بأن منع المنازعات من خلال الإنذار المبكر والدبلوماسية الهادئة، ومن خلال الوزع الوقائي في بعض الحالات، هو خير من الاضطلاع بجهود سياسية وعسكرية كبيرة لحل المنازعات بعد اندلاعها. وإذا أريد للأمم المتحدة أن تضطلع في الوقت المناسب بدور بناء في تلافي الآثار المدمرة للأزمات المعقدة أو تخفيف حدتها، فلا بد لعناصر المنظمة المختلفة أن تتفق في وقت مبكر على رأي واحد إزاء طبيعة المشكلة وخيارات الإجراءات الوقائية. ولذلك فمن المهم، كما أوضحت في "الإضافة" أن تؤدي الإدارات ذات الصلة داخل الأمانة العامة عملها ككل متكامل تحت سلطة الأمين العام وإشرافه.

٦٤٥ - وخلال الفترة التي يشملها التقرير، واصلت الإدارات الثلاث التابعة للأمانة العامة والمعنية أساسا بمنع المنازعات والسيطرة عليها وحلها - وهي إدارة الشؤون السياسية، وإدارة الشؤون الإنسانية، وإدارة عمليات حفظ السلام - التنسيق على نحو وثيق في تنفيذها لأنشطتها وذلك من خلال "إطار للتنسيق". وكما أشير في تقريري السابق فإن هذه الآلية هي خريطة تسلسل لإجراءات تتراوح بين الرصد الروتيني والتحليل المبكر للتطورات الحاصلة في جميع أنحاء العالم، من ناحية، وصياغة خيارات للإجراءات الوقائية، وتقصي الحقائق، وتخطيط العمليات الميدانية وتنفيذها، وإجراء التقييمات والإفادة من الدروس المستخلصة، من ناحية أخرى. ومن شأن توفر قاعدة بيانات نظام الإنذار المبكر الإنساني لإدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام، في المستقبل القريب، وهي قاعدة البيانات التي وضعتها وتحفظها إدارة الشؤون الإنسانية، ستسهل هذه المهمة بدرجة كبيرة.

٦٤٦ - ولزيادة تحسين إطار التنسيق، ولكفالة ألا تُترك الإجراءات الموصوفة أعلاه تحت رحمة الصدفة أو المبادرات الفردية فقد أنشئت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ مجموعة إشراف دائمة من كبار الموظفين. وهذه المجموعة، التي تجتمع أسبوعيا تقوم باستعراض حالات الأزمات المحتملة و/أو القائمة، بالاستناد إلى معلومات يقدمها موظفون معينون، وتحدد ما إذا كانت حالة معينة تستحق أن تجري بشأنها مشاورات فيما بين الإدارات حسبما هو مرتأى في الإطار. وفي هذه الحالة فإن المجموعة تكفل أن تبدأ تلك المشاورات على وجه السرعة. على أن مجموعة الإشراف لا تقوم بنفسها بإجراء تحليلات الإنذار المبكر أو وضع الخيارات المتعلقة بالسياسة، بل إن هدفها الأساسي هو، ببساطة، كفالة أن تبدأ المشاورات داخل الإطار في الوقت المناسب.

٦٤٧ - وقد بدأ العمل أيضا لتحديد الكيفية التي يمكن بها تحسين التنسيق على المستوى الوطني بالنسبة للتخطيط قبل إيفاد البعثات ولإجراء التقييمات بعد انتهاء البعثات، وكذلك بالنسبة للاستفادة من الخبرة المكتسبة.

٦٤٨ - ولضمان استمرار التشاور بين الأمين العام ومجلس الأمن، ولمساعدة مجلس الأمن على أن يظل على علم بآخر التطورات، ولا سيما في مجال عمليات حفظ السلام، لا يزال مستشار خاص لي، هو شينمايا غارخان، يعمل كممثل خاص لي لدى المجلس. كما أن الحكومات المساهمة بقوات حريصة أيضا، وهو أمر مفهوم، على أن تظل على علم تماما بآخر التطورات، وأواصل من جانبي، بانتظام، تزويد تلك الحكومات

بالمعلومات وأجري معها حوارات بشأن تنفيذ العملية موضع البحث. وقد جرى إشراك أعضاء في مجلس الأمن في تلك الاجتماعات التي قرر المجلس جعلها اجتماعات رسمية. غير أنه ينبغي ألا يؤدي هذا الإصلاح إلى أي خلط بين مجالات السلطة الثلاثة الواضحة وهي: التوجيه السياسي العام ويقوم به مجلس الأمن، والتوجيه التنفيذي والقيادة اللذين يعتبر الأمين العام مسؤولا عنهما؛ ثم القيادة في الميدان التي أعهد بها إلى رئيس البعثة.

٦٤٩ - وقد عملت دائما على تشجيع التعاون والتنسيق على نحو وثيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وخاصة بالنسبة للدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظ السلام. وهذا النوع من التعاون يلقى ترحيبا من الجمعية العامة ومجلس الأمن. ولاستكشاف الإمكانات الكاملة لهذا التعاون، والاستفادة منه، دعوت إلى عقد أول اجتماع رفيع المستوى في مقر الأمم المتحدة في ١ آب/أغسطس ١٩٩٤ بين الأمم المتحدة والمنظمات والترتيبات الإقليمية التي تتوافر للأمم المتحدة خبرة عملية في التعاون معها في صنع السلام وحفظ السلام في الميدان. ثم دعوت إلى عقد اجتماع ثان مماثل يومي ١٥ و ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٦، حضرته ١٣ منظمة إقليمية لإجراء مناقشات مثمرة بشأن إيجاد طرق جديدة وعملية وفعالة للعمل معا.

باء - الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام

٦٥٠ - وتتحمل إدارة الشؤون السياسية، التي يرأسها ماراك غولدينغ، المسؤولية الأساسية عن العمل الوقائي وصنع السلام.

٦٥١ - ولا تزال الدول الأعضاء تعلق أهمية على الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام باعتبارهما أكثر الطرق فعالية من حيث التكاليف بالنسبة لمنع نشوب منازعات جديدة والحيلولة دون تصعيد المنازعات القائمة بحيث تتحول إلى صراعات، وكذلك للسيطرة على الصراعات الراهنة وحلها. وما زلت أتلقى تكليفات من الجمعية العامة ومجلس الأمن للإبقاء على الجهود التي يضطلع بها في الوقت الحالي، ولبذل جهود جديدة، في هذا الميدان. ويعمل الممثلون الخاصون والمبعوثون الخاصون والمنوضون الآخرون التابعون لي بنشاط، على أساس الإقامة أو الزيارة، في مساعدتي على تنفيذ هذه التكليفات السياسية في أفغانستان، وبوروندي، وتيمور الشرقية، وجورجيا والسلفادور، وسيراليون، والصومال، وطاجيكستان، وغواتيمالا، وقبرص، وكمبوديا، وليبريا، وميانمار، وهايتي، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ثم في رواندا في القريب العاجل كما هو مأمول.

٦٥٢ - والدول الأعضاء تفضل بصفة خاصة الدبلوماسية الوقائية باعتبارها وسيلة لمنع المعاناة الإنسانية، وكبديل للعمليات السياسية العسكرية الباهظة التكلفة، لحل المنازعات بعد نشوبها. غير أنني قد وصلت إلى قناعة بأن النشاط الذي يطلق عليه اسم "الدبلوماسية الوقائية" ينبغي أن يسمى "العمل الوقائي". فالدبلوماسية هي بالتأكيد وسيلة مجربة لمنع النزاع. غير أن الخبرة التي اكتسبتها الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة بينت أن هناك عدة أشكال أخرى للعمل الذي قد تكون له آثار وقائية، ومنها مثلا: النشر الوقائي للأفراد؛ ونزع السلاح الوقائي؛ والعمل الإنساني الوقائي؛ وبناء السلم الوقائي، الذي قد يكون منطويا، بموافقة الحكومة أو الحكومات المعنية، على اتخاذ مجموعة كبيرة من الإجراءات في مجالات سلامة أساليب الحكم وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٦٥٣ - و "صنع السلام" مصطلح يحتاج بدوره إلى تعريف. وهذا المصطلح، كما تستخدمه الأمم المتحدة، يشير إلى استخدام الوسائل الدبلوماسية لحث الأطراف في نزاع ما على وقف الأعمال القتالية والتفاوض من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاع القائم بينها. وكما هو الحال بالنسبة للعمل الوقائي فإن الأمم المتحدة لا يمكنها أن تقوم بدور إلا إذا اتفقت أطراف النزاع على أنه يتعين عليها أن تفعل ذلك. وعلى هذا فإن صنع السلام يستبعد استخدام القوة ضد أي من الأطراف لتنفيذ وقف للأعمال القتالية؛ وهو نشاط يشار إليه في لغة الأمم المتحدة على أنه "تنفيذ السلام".

٦٥٤ - وقد شهد العام الماضي جرائم إرهابية شنيعة؛ ونتيجة لذلك زاد شعور المجتمع الدولي بالحاجة الماسة إلى اتخاذ تدابير أكثر فعالية ضد مرتكبي الإرهاب ومؤيديه. وقد جاء مؤتمر قمة صانعي السلام الذي عقد في شرم الشيخ بمصر في ١٣ آذار/مارس ١٩٩٦ لمواجهة أعمال العنف في منطقة الشرق الأوسط ليشكل واحدا من أهم مظاهر التزام المجتمع الدولي باتخاذ إجراء في هذا الشأن. وقد شدد مؤتمر القمة على الحاجة إلى تعزيز تنسيق الجهود التي تبذل لوقف أعمال الارهاب وقطع المصادر التي تمد الجماعات الإرهابية بالتمويل. وفي مؤتمر القمة، شددتُ من جانبي على الدور الرائد الذي قامت به الجمعية العامة باعتمادها في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ "الإعلان المتعلق بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي"، وهو الإعلان الذي أكدته الجمعية العامة من جديد في قرارها ٥٣/٥٠ المؤرخ ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦. وصدور ذلك القرار يعني أن الأمم المتحدة هي المحفل العالمي الوحيد الذي اجتمعت

فيه البلدان للعمل ضد الإرهاب؛ ولذلك أصبح بمقدور الدول، من خلال القرارات التي تتخذها الجمعية العامة، أن تجد الأدوات اللازمة لمكافحة الإرهاب باعتباره تهديدا عالميا. كما أن الأمم المتحدة مستعدة للعمل كآلية للحشد الدولي في مواجهة الإرهاب.

جيم - حفظ السلام

٦٥٥ - لا تزال عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة تمثل نشاطا ديناميا وشاقا، إذ أنها تستجيب للاضطرابات المستمرة في العلاقات بين الدول وللنزاعات المسلحة التي تنشب داخل حدود الدول. وفي حين أن عدد أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة قد انخفض انخفاضا كبيرا، من ٦٧ ٢٦٩ فردا في تموز/يوليه ١٩٩٥ إلى ٢٩٦ ٢٥ فردا في تموز/يوليه ١٩٩٦ فإن المهام التي يقوم بها هؤلاء الأفراد ظلت على نفس القدر من التعقيد (انظر الجدول ٤). وفي الوقت نفسه فإن إدارة عمليات حفظ السلام، التي يرأسها كوفي عنان، قد اغتنمت فرصة إنهاء، أو تقليص، بعض العمليات لحصر ما تحقق وزيادة التماسك والاستفادة من الإنجازات التنظيمية التي تحققت في السنوات القليلة الماضية.

الجدول ٤

قوات حفظ السلام والمراقبون العسكريون وأفراد الشرطة المدنية في عمليات حفظ السلام في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٦

	أفراد القوات	المراقبون	الشرطة	المجموع
هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين	-	١٧٣	-	١٧٣
فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان	-	٤٤	-	٤٤
قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص	١ ٢٠٢	-	٣٣	١ ٢٣٥
قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك	١ ٠٤٣	-	-	١ ٠٤٣
قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان	٤ ٤٨٩	-	-	٤ ٤٨٩
بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت	٩٣٦	٢٣٨	-	١ ١٧٤
بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا	٦ ٣٩٢	٤٠٨	٢٥٤	٧ ٠٥٤
بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية	٤٧	٢١٢	٢٦	٢٨٥
قوة الأمم المتحدة للحماية	٧٩	-	-	٧٩
إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية	٤ ٦٣٦	١٠٠	٤٤١	٥ ١٧٧
بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك	٣	٥٠	١ ٦٤١	١ ٦٩٤
عملية الأمم المتحدة للانتشار الوقائي	١ ٠٤٤	٣٦	٢٦	١ ١٠٦
بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلاكا	-	٢٨	-	٢٨
بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا	-	١٢٢	-	١٢٢
بعثة الأمم المتحدة في هايتي	١ ٢٦٧	-	٢٧٢	١ ٥٣٩
بعثة مراقبي لأمم المتحدة في ليبريا	١	٩	-	١٠
بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان	-	٤٤	-	٤٤
المجموع	٢١ ١٣٩	١ ٤٦٤	٧ ٦٩٣	٢٥ ٢٩٦

٦٥٦ - وتواجه غالبية عمليات حفظ السلم الضطلع بها في الوقت الحالي، والبالغ عددها ١٦ عملية، مهام صعبة للغاية، وهو ما يعكس حقيقة أن غالبية الصراعات القائمة اليوم تجري معاركها داخل الدول، لا بواسطة الجيوش النظامية فحسب بل أيضا بواسطة جانب أعضاء ميليشيات وأفراد مدنيين خاضعين لتشكيلات غير محددة المعالم من التسلسل القيادي. وهذه الصراعات تشهد في بعض الأحيان ستوط مؤسسات الدولة وانهيار القانون والنظام. واتفاقات وقف إطلاق النار، عندما يتم التوصل إليها، تكون عادة هشة. وحالات الطوارئ الإنسانية أصبحت شائعة ويزيدها تفاقما، في كثير من الأحيان، تعمد الأطراف المتحاربة إعاقة جهود الإغاثة. ومن ثم فإن تسويات السلام التي يتم التفاوض عليها يجب أن تشمل، عند التوصل إليها، مجموعة واسعة من المسائل العسكرية والسياسية والإنسانية والمسائل المدنية الأخرى. وهذه الاتفاقات لا تنفذ تلقائيا؛ بل لا بد أن تبذل بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة جهودا مستمرة ومكثفة لضمان الالتزام بها. وكي تدوم التسويات تدعو الحاجة إلى وضع برامج طويلة الأجل، بمساهمات من أجزاء مختلفة عديدة من منظومة الأمم المتحدة، وذلك لمعالجة الأسباب الأساسية الكامنة وراء النزاع ولتشجيع المصالحة الوطنية.

٦٥٧ - وفي هذه الظروف التي تكتنفها التحديات والمخاطر فإن العملية التي تقوم بها الأمم المتحدة توفر عنصرا من عناصر الاستقرار التي يمكن أن يساعد في منع الحالة المتوترة من التصاعد أو الانفجار. وأنا أشعر

بالامتنان للرجال والنساء الذين يقدمون خدماتهم للمجتمع الدولي بهذه الطريقة وتؤدي جهودهم في كثير من الأحيان إلى جعل كفة الميزان تميل، بمعنى الكلمة لصالح السلام، بعيدا عن الحرب (انظر الأشكال من ١٨ إلى ٢٠). وأود أن أقر، بصفة خاصة، بما في أعناقنا من امتنان لمن جادوا بأرواحهم في هذا الميدان.

الشكل ١٨

الموظفون المدنيون في بعثات حفظ السلام ١٩٩٥ و ١٩٩٦

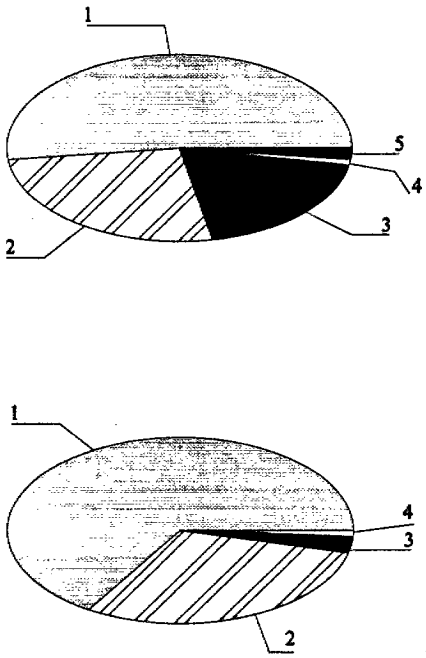

١ - محليون (١٩٩٥ - ٤٢٨٨، ١٩٩٦ - ٤٩٠٧)
٢ - دوليون (١٩٩٥ - ٢١٧٤، ١٩٩٦ - ٢٢٤٦)
٣ - متعاقدون (١٩٩٥ - ١٥٧٢، ١٩٩٦ - ٢٢٤)
٤ - متطوعو الأمم المتحدة (١٩٩٥ - ٧٩، ١٩٩٦ - ٣٧)
٥ - مؤقتون (١٩٩٥ - ٢٢٨)

٦٥٨ - وخلال الفترة التي يشملها الاستعراض استمر العمل هنا في المقر لمعالجة بعض أوجه النقص المؤسسية في بعض عمليات حفظ السلام. ولا تزال المصاعب المتعلقة بالانتشار السريع لأفراد حفظ السلام من المسائل التي تثير قلقا بالغا. وقد حثتني الجمعية العامة على تشكيل فريق للانتشار السريع في المقر بحيث يتألف الفريق من أفراد يتمتعون بمهارات في وظائف المقر العسكرية والمدنية. واستجابة لذلك عملت الأمانة العامة على نحو وثيق مع الوفود المعنية في التخطيط من أجل تحقيق هذا الهدف. ونحن نأمل في أن تؤدي الأعمال المضطلع بها في هذا المجال، وقد أحرزت بالفعل تقدما كبيرا، إلى تحقيق نتائج ملموسة في وقت قريب. وقد قمت أيضا بتقديم اقتراحات استجابة لتوصيات الجمعية العامة لتعزيز درجة التأهب بالنسبة لمنع المنازعات وحفظ السلام في أفريقيا. وأنا أعوّل على الدعم المستمر الذي تقدمه الدول الأعضاء في تنفيذ هذه المقترحات. وفيما يتعلق بمسألة لها صلة بهذا الموضوع فإن الجهود التي تبذل لمواصلة تطوير نظام الترتيبات الاحتياطية قد حققت تقدما كبيرا. رغم أن المجال لا يزال متسعا لإدخال تحسينات، وأنا أود أن أشجع الدول الأعضاء جميعها على أن تشارك في ذلك المسعى.

الشكل ١٩

مجموع الخسائر في الأرواح في عمليات حفظ السلام خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٦

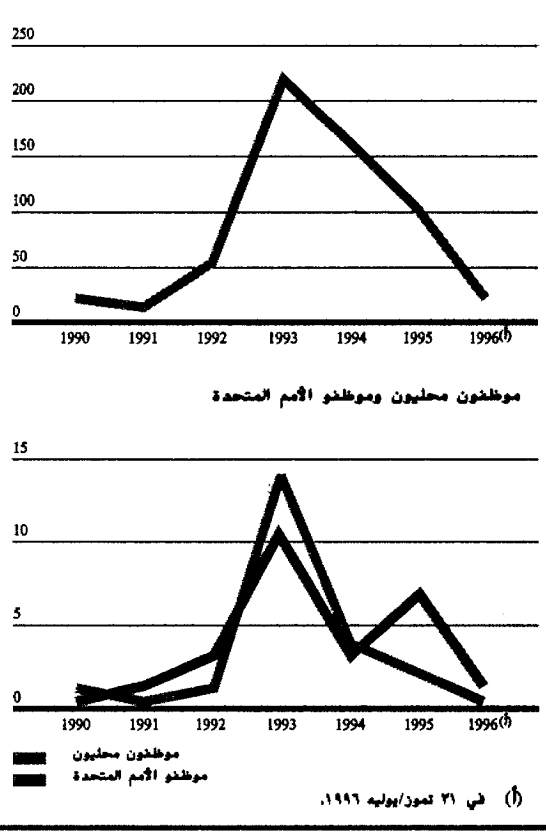

(أ) في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٦.

٦٥٩ - وتعمل وتتعاون الدول الأعضاء والأمانة العامة على استنباط وسائل للتغلب على الانخفاض في إيرادات حساب الدعم لعمليات حفظ السلام، وهو الحساب الذي يمول الغالبية العظمى من الوظائف التي تتيح للأمانة العامة إنشاء العمليات وإدارتها ودعمها. وقد لقيت مقترحاتي المتعلقة بالوظائف وبتمويل الحساب تأييدا واسعا من الدول الأعضاء. وفي حين أن هذه المقترحات تنطوي على اقتطاعات قاسية فإنها

تهدف إلى المحافظة على تماسك هيكل الإدارة التي أنشئت بعناية على مدى السنوات القليلة الماضية بمشاركة نشطة من الدول الأعضاء.

الشكل ٢٠

الخسائر في الأرواح بين موظفي الأمم المتحدة المدنيين ١٩٩٢-١٩٩٦

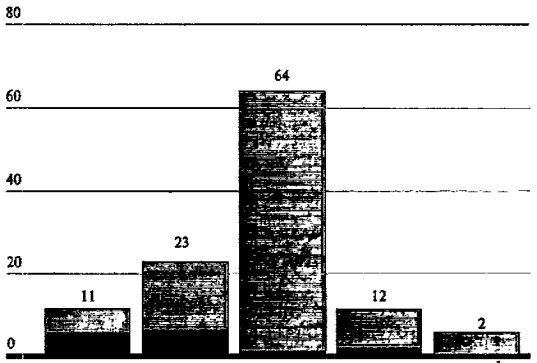

(أ) بمن في ذلك الموظفون المدنيون العاملون في خدمة عمليات حفظ السلام.

٦٦٠ - ولقد ألحقت الأزمة المالية التي تعاني منها المنظمة ضررا بالغا بالبلدان المساهمة بقوات، فقد تعذر سداد ما تتكبده تلك البلدان من تكاليف في المواعيد المقررة. وكانت النتيجة غير منطقية: فنحن نكافئ البلدان التي تبعث بأبنائها وبناتها في مهام تكتنفها المخاطر نيابة عن المجتمع الدولي، ومن بينها بعض من أفقر بلدان العالم، ثم تأتي المكافأة على شكل تحميلها أعباء مالية إضافية، حتى لكأن البلدان المساهمة بقوات تمول، في واقع الأمر، النقص الناتج عن عدم سداد بعض الدول الأعضاء لأنصبتها المقررة في مواعيدها وبالكامل.

٦٦١ - وقد أكدت السنة السابقة من جديد درسين أساسيين مستفادين من عمليات حفظ السلام. فأولا، ينبغي أن يكون انتشار كل عملية، وخاصة إذا كانت العملية موفدة في ظروف تعرضها لأعمال قتالية، بالموارد اللازمة لتحقيق المهام الموكلة إليها، وإلا فإن مصداقية المنظمة - وخاصة مجلس الأمن - وسلامة أفرادها ستتعرض للخطر. وثانيا لا يمكن لأي أداة لتحقيق السلام والأمن أن تحقق أمنا دائما دون أن تتوافر لدى أطراف النزاع إرادة تحقيق السلام. وهذا السلام لن يلوح في الأفق إلا عندما تتوصل الأطراف، بحسن نية، إلى اتفاق تكون راغبة جميعها في أن تلتزم به. وفي سياق الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمساعدة الأطراف على التوصل لمثل هذا الاتفاق فإن تقديم الحوافز الإيجابية يكون في حالات كثيرة أنسب وأشد فاعلية، في نهاية المطاف، من إنزال العقاب.

٦٦٢ - وأي عملية من عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة تنطوي على واحد من تلك الحوافز بإسهامها في خلق جو من الثقة. وأرى أنه من أجل تعزيز قدرة الأمم المتحدة في هذا المجال يتعين، عند نشر عملية للأمم المتحدة في منطقة يسودها النزاع، أن يمنح رئيس البعثة (وهو عادة ممثل خاص للأمين العام) إمكانية تقديم قدر من المساعدة الإنمائية المباشرة، ولو محدودة، إلى الأطراف المتضررة. ففي الحالات القليلة التي كانت تتوافر فيها موارد لدى عمليات الأمم المتحدة اتضح أن المساعدة كانت لها قيمة كبيرة في حد ذاتها ومثلت أيضا عنصرا هاما من عناصر النجاح العام الذي حققته البعثة. ففي موزامبيق، مثلا، كان لصندوق استئماني صغير استخدمه ممثلي الخاص أثر كبير في مساعدة عملية الأمم المتحدة في موزامبيق على إنهاء جهودها بنجاح على نحو ما ذكرت في التقرير الذي قدمته في العام الماضي. أما في رواندا فقد كان لغياب مثل هذه الأداة بعد المذابح التي جرت أثره في إعاقة فعالية ممثلي الخاص في ذلك البلد.

دال - الأنشطة الراهنة في مجالات الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظ السلام

١ - أفغانستان

٦٦٣ - عملت البعثة الخاصة التي أنشأتها الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٠٨/٤٨ بجد ودأب خلال الفترة قيد الاستعراض من أجل التوصل إلى حل لهذا النزاع الذي طال أمده. غير أن الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة قد أعاقها، حتى الآن، غياب الإرادة السياسية فيما بين الجبهات الأفغانية بالنسبة للتوصل إلى اتفاق بشأن تقاسم السلطة. كما أعاقتها الزيادة الملحوظة في التدخل من جانب قوى خارجية في الشؤون الداخلية لأفغانستان.

٦٦٤ - وعندما عاد رئيس البعثة الخاصة محمود المستيري، إلى المنطقة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ كان الجو في أفغانستان هو جو حرب. وبالنظر إلى هذه الحالة المثيرة للانزعاج فقد طلبت من السيد المستيري أن يبذل قصارى جهده لتحقيق هدفين: (١) عقد اتفاق فيما بين الجبهات المتحاربة الرئيسية لوقف إطلاق النار على الفور، مع احتفاظ كل طرف بالمواقع والأراضي التي يحتلها عند تنفيذ وقف إطلاق النار؛ و (٢) العمل بعد ذلك مباشرة على أن يبدأ الرئيس رباني مفاوضات جادة فيما بين الأطراف من أجل نقل السلطة. وتحقيقا لهذين الهدفين عمل السيد المستيري

على التنقل باستمرار فيما بين المدن المختلفة في أفغانستان للاجتماع بالزعماء الأفغان. وقد سافر السيد المستيري أيضا إلى جمهورية إيران الإسلامية وباكستان للتشاور مع كبار المسؤولين الحكوميين في البلدين. غير أنه ظلت هناك خلافات فيما بين الجبهات المتحاربة بشأن الاقتراح المتعلق بوقف إطلاق النار.

٦٦٥ - وقد أعرب السيد رباني، علنا، في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، بعد مشاورات أجراها مع السيد المستيري، عن رغبته في نقل السلطة إلى شخص أو لجنة، واقترح أن تلتقي الجبهات المتحاربة وشخصيات محايدة أخرى معا، بوساطة من الأمم المتحدة، للاتفاق على آلية مناسبة وعلى موعد لنقل السلطة. غير أنه لم يتحقق أي تقدم في مباحثات السلام نتيجة لتدهور الحالة على أرض الواقع في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر عندما اندلع قتال شديد حول كابول بين قوات الحكومة وقوات طالبان. وقد غادر السيد المستيري المنطقة في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ليقدم لي تقريرا في نيويورك.

٦٦٦ - وفي ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ استأنفت البعثة الخاصة أنشطتها عندما وصل السيد المستيري إلى المنطقة بتكليف جديد من الجمعية العامة. وفي حين أجرى السيد المستيري جولة مكثفة من المفاوضات مع الزعماء الأفغان ومع الحكومات المعنية فإن كابول ظلت محاصرة من جانب قوات طالبان. وكانت قوات طالبان والقوات التابعة للحكومة في حالة من الجمود العسكري الذي يتخلله، في بعض الأحيان، نوبات متفجرة من القتال الشرس. وقد أبلغ عن اشتباك عشوائي بالصواريخ وعن قصف جوي كل يوم تقريبا. وهذه الحالة أعاقت بدرجة كبيرة عمليات تحقيق السلام التي تقودها الأمم المتحدة. وقد وجهت نداءات متكررة إلى الأطراف الأفغانية كي توقف الأعمال القتالية على الفور وتلجأ إلى الحوار السلمي غير المشروط.

٦٦٧ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، قدمتُ إلى الجمعية العامة تقريرين مرحليين. وقُدم التقرير الأول أولهما في ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦ والثاني في ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٦. وقد أشرتُ في التقرير الثاني إلى أن الهدفين المتمثلين في إقرار وقف دائم لإطلاق النار وكفالة نقل السلطة سلميا، وقد أسندت الجمعية العامة ولاية تحقيقهما إلى البعثة التي سعت بهمة في سبيل بلوغهما لا يزالان بعيدي المنال. ويبدو أن تفضيل الأطراف المتحاربة تحقيق أهدافها بالوسائل العسكرية بدلا من المفاوضات السلمية كان عميقا ومستمرا. ورغم أن إجراء محادثات فيما بين الأطراف الأفغانية سيكون موضع ترحيب فإن تلك المحادثات لم تجمع بعد على مائدة التفاوض الأطراف الرئيسية المتحاربة والأطراف الأخرى. وفي الوقت نفسه فشعب أفغانستان، الذي أبدى مكررا للبعثة الخاصة رغبته في السلام، لا يزال يتعرض للمعاناة. كذلك فإن التدخل الأجنبي، الذي لا يزال يعوق السعي إلى تحقيق تسوية سلمية، لم تخف حدته. وقد خلصتُ إلى أنه في ظل هذه الظروف، هناك حاجة واضحة لقيام طرف ثالث محايد بمساعدة الزعماء الأفغان على حل خلافاتهم وتشجيع البلدان المجاورة والأطراف الأخرى على العمل معا من أجل تأييد هذا الجهد. وكان هذا، ولا يزال، هو دور الأمم المتحدة والبعثة الخاصة التابعة لها.

٦٦٨ - وفي ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٦ أبلغني السيد المستيري أنه مضطر للاستقالة لأسباب صحية. وقد قبلتُ أسفاً استقالة السيد المستيري اعتبارا من نهاية شهر أيار/مايو، وأعربت عن تقديري للطريقة التي نفّذ بها المهمة الصعبة التي كُلف بها. وقد عيّنت بعد ذلك نوربيرت هاينرش هول رئيسا للبعثة الخاصة اعتبارا من ٧ تموز/يوليه. والسيد هول يباشر أعماله في جلال أباد إلى حين عودة البعثة الخاصة إلى كابول.

٦٦٩ - ولتعزيز البعثة الخاصة وترشيد الوجود السياسي للمنظمة في أفغانستان، قررتُ إلغاء مكتب الأمين العام في أفغانستان اعتبارا من نهاية شهر حزيران/يونيه. وقد أدمجت الآن في البعثة الخاصة جميع أنشطة صنع السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة في أفغانستان.

٦٧٠ - وتمثل أفغانستان إحدى "حالات الطوارئ المنسية" أو أحد "النزاعات اليتيمة" في العالم. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ طلبتُ من وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية أن يضع أفغانستان في برنامج زياراته لعدد من المناطق التي تعاني من أزمات إنسانية؛ ثم وجّهت الأمم المتحدة، بعد عودته، نداءً موحدا مشتركا بين الوكالات لتقديم مساعدة طارئة في المجال الإنساني ومجال التعمير إلى أفغانستان، وطلبت فيه مبلغ ١٢٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لتغطية نفقات الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ إلى أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وهذا البرنامج، الذي ينسّقه مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية لأفغانستان، يركّز على تقديم المساعدة لصالح الأشخاص المشردين داخليا ومن أجل عمليات إزالة الألغام والإعادة الطوعية إلى الوطن والمساعدة الغذائية والتدخلات الطارئة في مجالات الزراعة والصحة وتنمية الموارد البشرية والهيكل الأساسي المادي.

٦٧١ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ أعلنت السلطات فرض قيود في بعض أجزاء أفغانستان على تعليم البنات وتشغيل النساء. وقد اتفقت الوكالات التابعة للأمم المتحدة على ضرورة تعليق الدعم المقدم إلى برامج التعليم في المناطق التي حُرمت فيها البنات من الحصول على التعليم.

٦٧٢ - وجاء شتاء ١٩٩٥/١٩٩٦ شتاءً قاسيا بصفة خاصة في كابول. فجو الشتاء القاسي والزيادة السريعة في الأسعار والحصار المؤقت للمدينة والقصف الدائم بالصواريخ أدت جميعها إلى تناقم المعاناة التي كانت منتشرة أصلا على نطاق واسع. وقد عملت الوكالات التابعة للأمم المتحدة مع لجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية على تنفيذ خطة للإغاثة الطارئة في الشتاء، وهي خطة أفادت ما يزيد عن ثلث سكان المدينة من توزيع المعونة الغذائية الطارئة وإمدادات الإغاثة. وإدراكا لأهمية تشجيع، وتعزيز الربط بين المساعدة الإنسانية وأنشطة التعمير طويلة الأجل اجتمع ممثلو الوكالات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والحكومات المانحة في إسلام أباد في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٦؛ حيث قاموا باستعراض آليات التنسيق والتعاون ووضعوا استراتيجيات لتعبئة الموارد وناقشوا الروابط القائمة بين المساعدة الإنسانية والمساعدة الإنمائية.

٢ - أنغولا

٦٧٣ - على الرغم من تأخيرات عديدة فقد تحقق قدر من النجاح المتواضع على مدى السنة الماضية في تنفيذ أحكام بروتوكول لوساكا. شريطة أن يواصل كل من الحكومة والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا ("يونيتا") إظهار حسن النية والامتناع عن القيام بأية أنشطة يكون من شأنها أن تؤدي إلى أعمال قتالية أخرى فإن التقدم المحدود الذي تحقق قد يتعزز بحيث يتمكن الشعب الأنغولي أخيرا من التمتع بسلام مستقر، وهو سلام تدعو الحاجة الماسة إليه من أجل مواصلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلد.

٦٧٤ - وقد واصل ممثلي الخاص، السيد أليون بلوندين بيي، بدعم كامل من الدول المراقبة الثلاث (الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة الأمريكية) جهوده الرامية إلى حث الأطراف على تنفيذ الاتفاقات التي عقدتها. وفي عدة مناسبات، أجريت اتصالات مباشرة مع قادة الحكومة وقادة "يونيتا" للحيلولة دون توقف عملية تحقيق السلام. وبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، التي يزيد العدد المتوسط لأفرادها عن ٧ ٢٠٠ فرد عسكري ومدني، هي في الوقت الحالي أكبر بعثة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. وتوجد في البلد في الوقت الحالي ٦ كتائب مشاة من أوروغواي والبرازيل وزامبيا وزمبابوي ورومانيا والهند. وإضافة إلى الأفراد الموجودين في المقار الإقليمية الستة، يوجد مراقبون من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في حوالي ٦٠ موقعا في جميع أنحاء أنغولا.

٦٧٥ - وقد عقدت اللجنة المشتركة، وهي الهيئة الرئيسية المكلّفة برصد تنفيذ بروتوكول لوساكا، اجتماعات منتظمة وأخرى استثنائية لاستعراض مختلف جوانب عملية السلام. وتجتمع اللجنة المشتركة عادة في لواندا إلا أنها عقدت أيضا اجتماعات في بعض المدن الأنغولية الأخرى. وأنشأت اللجنة، التي يرأسها ممثلي الخاص، عددا من اللجان المخصصة، كما أنشأت آلية للمتابعة تجتمع يوميا على مستوى رؤساء الوفود. وجرى أيضا تشكيل فريق لمنع النزاع المسلح ويتألف من ممثلين رفيعي المستوى من الجانبين، وذلك لمنع انتهاكات وقف إطلاق النار أو السيطرة بسرعة على آثارها.

٦٧٦ - ومنذ توقيع بروتوكول لوساكا في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ اجتمع الرئيس خوسيه إدواردو دوس سانتوس وزعيم "يونيتا"، السيد خوناس سافيمبي، ٤ مرات خارج أنغولا. غير أن الآمال التي زادت بتوقيع البروتوكول لم تتحقق بعد، إلى حد كبير، كما أنه لم تعقد أية اجتماعات بين الزعيمين الأنغوليين. ولا تشكلت بعد حكومة الوحدة الوطنية والوفاق. وموظفو "يونيتا" المعينون لم يشتركوا في إدارة الدولة على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية. وجميع أعضاء البرلمان الذين ينتمون إلى "يونيتا" لم يستأنفوا مهامهم في الجمعية الوطنية. وعلاوة على هذا لم يتضح بعد ما إذا كان السيد سافيمبي سيرد على نحو إيجابي على الدعوة الرسمية التي تلقاها من الرئيس دوس سانتوس في ليبرفيل في ١ آذار/مارس ١٩٩٦ ليتولى واحدا من منصبَي نائب الرئيس.

٦٧٧ - والمحادثات العسكرية، التي كان ينبغي أن تكون قد تمت بعد توقيع بروتوكول لوساكا بوقت قصير، لا تزال تسير بخطى متباطئة للغاية. ولم يتم "يونيتا" بإرسال وفد عسكري رفيع المستوى، بقيادة رئيس هيئة أركان الحرب، للبدء في إجراء مناقشات مع الحكومة بشأن دمج قوات "يونيتا" في القوات المسلحة الأنغولية إلا في النصف الأخير من أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. وعلى الرغم من عقد بعض الاتفاقات الجزئية واعتماد المجلس الوطني تعديلات أدخلت على قانون العفو، وهي تعديلات تجعل عودة جنرالات "يونيتا" إلى القوات المسلحة الأنغولية أمرا ممكنا، فإن المفاوضات

المتعلقة بدمج قوات "يونيتا" وبإنشاء "فرع رابع" للخدمة للقيام بوظائف تدعم التعمير والبنية الأساسية الوطنية لم تختتم بنجاح حتى الآن.

٦٧٨ - ومن بين الأحكام الهامة الأخرى في بروتوكول لوساكا التي لم تنفذ بالكامل تجميع قوات "يونيتا" في حوالي ١٥ موقعا في جميع أنحاء البلد. وخلال فصلَي الصيف والخريف من عام ١٩٩٥، بدأت بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا تجهيز مناطق التجميع. وبعض هذه المناطق أصبح جاهزا في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر بما يسمح بأن تبدأ عملية التجميع رسميا في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وهو تاريخ مرور العام الأول على توقيع البروتوكول. وقد بدأ تجميع قوات "يونيتا" في مقاطعة هوامبو، واستمر في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ ليشمل ثلاثة مواقع أخرى، غير أن عدد الجنود الذين يصلون إلى مناطق التجميع ظل منخفضا لبعض الوقت. فضلا عن أن حداثة سِن بعض جنود "يونيتا" هي مصدر آخر من مصادر القلق.

٦٧٩ - وفي حين أن مجلس الأمن قد وجّه عدة نداءات إلى الحكومة و"يونيتا" بالإسراع بحل هذه المسائل فقد حدث في تشرين الأول/أكتوبر في مسكن رئيس أركان "يونيتا" في لواندا تبادل لإطلاق النار، الأمر الذي أدى إلى انتكاسة خطيرة. وقد نظر "يونيتا" إلى هذا الحدث على أنه محاولة اغتيال وسحب مندوبه العسكري من العاصمة الأنغولية. وفي الوقت نفسه فإن مسألة إعادة المرتزقة إلى أوطانهم، وهم الأفراد العسكريون وأفراد الأمن الأجانب الذين استخدمهم الطرفان (وخاصة الحكومة)، لا تزال عقبة إضافية في هذا الصدد. كما أن انتهاك وقف إطلاق النار على نطاق ضيق لا يزال مستمرا. وكانت هناك أيضا دلائل على أن الحكومة تُعِد لعمليات عسكرية، وإن لم تشهد تلك الفترة أعمالا يمكن أن تزعزع الاستقرار.

٦٨٠ - وقد أنجِز انتشار بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا تقريبا بحلول نهاية عام ١٩٩٥ بحضور حوالي ٧٠٠٠ فرد من القوات ومن المراقبين العسكريين و٢٤٠ مراقب شرطة، مع تمركز موظفين مدنيين مختلفين في حوالي ٦٠ موقعا في جميع أنحاء البلد. وأدى وجود البعثة، مثلما أدت المساعي الحميدة التي تقدمها إلى الطرفين على المستوى المحلي وعلى المستويات السياسية الأعلى، إلى المساعدة في تحقيق الاستقرار وتحسين الحالة العسكرية وإحراز قدر من النجاح في تنفيذ أحكام بروتوكول لوساكا.

٦٨١ - وتزداد باضطراد أهمية الدور الذي يقوم به مراقبو الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة. وهذا العنصر سهّل تجميع أفراد شرطة الرد السريع التابعة للحكومة بحلول نهاية عام ١٩٩٥. كذلك فإن مراقبي الشرطة المدنية التابعة للبعثة أعدوا مقترحات شاملة لنزع أسلحة السكان المدنيين، وهو ما بدأ تنفيذه في تموز/يوليه ١٩٩٦. كما لعبوا دورا هاما في رصد الترتيبات الأمنية المتعلقة بزعماء "يونيتا" في لواندا.

٦٨٢ - وقد أدت الشرطة المدنية دورا هاما، مع وحدة حقوق الإنسان التابعة للبعثة، في الرصد الدقيق لانتهاكات حقوق الإنسان التي يُدّعى بارتكابها وفي التحقيق في تلك الانتهاكات حسبما تطلب الأمر. وقد ظلت هذه المسألة مصدرا لقلق خاص بالنسبة للأمم المتحدة لأن العناصر المسلحة التابعة للجانبين قد ارتكبت ضد المدنيين انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، شملت الاختطاف والاحتجاز غير القانوني والتعذيب. وقد بدأت وحدة حقوق الإنسان برنامجا على نطاق البلد بكامله لنشر معلومات أساسية عن حقوق الإنسان، ونظمت سلسلة من الحلقات التدريبية والحلقات الدراسية في لواندا وفي بعض عواصم المقاطعات.

٦٨٣ - وعلى الرغم من جميع الجهود التي بذلت لمواصلة تقدم عملية السلام فقد حدثت نكسة أخرى قرب نهاية عام ١٩٩٥ عندما شنت القوات المسلحة الأنغولية هجوما عسكريا وسيطرت على بعض المواقع القريبة من منطقة سويو المنتجة للنفط في المقاطعة الشمالية لزائير. وردا على ذلك الهجوم أعلن "يونيتا" وقف تجميع أفراد القوات رغم أن العملية كانت في بدايتها الأولى. وقد فرض "يونيتا" أيضا قيودا على حركة الأفراد التابعين للأمم المتحدة والأفراد الدوليين الآخرين في بعض المناطق. ثم تدهور التعاون بين "يونيتا" وبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق تدهورا ملحوظا وقمتُ في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ بإجراء اتصال هاتفي مع السيد سافيمبي للإعراب عن قلقي الشديد إزاء ذلك الوضع غير المُرضي.

٦٨٤ - وقد أدى عدم إحراز تقدم ملموس في تنفيذ بروتوكول لوساكا إلى أن زاد المجتمع الدولي ضغطه على الطرفين. وتحقق تقدم كبير عندما أوفى السيد دوس سانتوس بالتعهدات التي التزم بها خلال زيارته لواشنطن، العاصمة، في كانون الأول ديسمبر ١٩٩٥، وخاصة بسحب القوات التابعة للحكومة من المناطق التي كانت قد استولت عليها مؤخرا، وإنهاء العقود التي أبرمت مع شركة الإنجازات الإدارية التي كانت تزود الحكومة بأفراد أجانب لتقديم خدمات الدعم العسكري والأمني، والبدء في تجميع أفراد شرطة الرد السريع، وتنفيذ بعض الإجراءات الهامة الأخرى. ونتيجة للجهود التي بذلت من جانب ممثلي الخاص وممثلي الدول المراقبة الثلاث، اتّفق الطرفان الأنغوليان في ذلك الوقت على وقف محدد لجميع الأنشطة

العسكرية، وعلى اختتام المحادثات العسكرية والإفراج عن السجناء وإنهاء الدعاية المعادية واستئناف عملية تجميع قوات "يونيتا" وانسحاب القوات المسلحة الأنغولية إلى ثكناتها.

٦٨٥ - وقد اعتمد في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ جدول زمني جديد لتنفيذ هذه النقاط التي تم التفاهم بشأنها. وفي رسالتين مؤرختين ١٦ كانون الثاني/يناير وموجهتين من رئيس مجلس الأمن إلى الزعيمين الأنغوليين أعرب رئيس المجلس عن تزايد قلق المجتمع الدولي. وشهد كانون الثاني/يناير قيام الطرفين بإنشاء "فريق منع النزاع المسلح" وهو الفريق الذي كان يعمل في لواندا تحت إشراف الأمم المتحدة، كما أن وفد "يونيتا" عاد إلى العاصمة الأنغولية لاستئناف المفاوضات المتعلقة بدمج أفراد قوات "يونيتا" في القوات المسلحة الأنغولية. وتم التوصل إلى بعض القرارات الهامة في هذا الشأن، وإن لم يتح وضع التفاصيل الهامة في شكلها النهائي.

٦٨٦ - وفي ١٩ كانون الثاني/يناير، وبعد مرور أكثر من عام على توقيع اتفاق لوساكا، تعهد السيد سافيمبي أخيرا بأنه بحلول ٨ شباط/فبراير سيكون ٥٠٠ ١٦ فرد من القوات، من أصل عدد الأفراد العسكريين ليونيتا المعلن عنه وهو ٥٠٠ ٦٢ فرد، قد توجهوا إلى مراكز الإيواء. وقد تحقق هذا الهدف بعد الموعد المحدد بقليل، غير أن العملية توقفت بعد ذلك مباشرة. وفيما بعد استمرت العملية بشكل متقطع، ولكن ذلك جاء غالبا استجابة لضغط من مجلس الأمن عندما كانت مسألة تجديد ولاية بعثة التحقق قيد الاستعراض. وقد ظل العديد من جوانب عملية الإيواء مصدرا للقلق الشديد؛ ووردت تقارير تفيد بأنه تجري عمليات "تجنيد" قسرى من أجل الإيواء وبأن نوعية وكمية الأسلحة التي تسلمها قوات "يونيتا" لا تدعوان للارتياح. وعلى الرغم من أنه قد أجريت تحضيرات مسبقة مستفيضة فإن عملية إنشاء الكانتونات قد وضعت أمام بعثة التحقق تحديات سوقية كبيرة وتطلبت مساعدة ضخمة من الجهات المانحة. وعلى الرغم من أن تقديم شكاوى بواسطة "يونيتا" فقد تبين أن الظروف القائمة في المخيمات ملائمة وظلت الحالة الأمنية هادئة.

٦٨٧ - وبحلول شباط/فبراير - آذار/مارس، كان عدد انتهاكات وقف إطلاق النار قد انخفض بدرجة كبيرة، ولم تقع إلا حوادث طفيفة في مناطق إنتاج الماس حيث احتفظ "يونيتا" بالسيطرة على بعض المناجم، ثم في مقاطعتي بنغويلا وهويلا، حيث استمرت أنشطة العصابات وأعمال الاستيلاء على الماشية وشن هجمات ضد القرويين من جانب عناصر من يونيتا وقوات الحكومة على حد سواء. وخلال تلك الفترة، هوجم بعض الأفراد التابعين للأمم المتحدة، ومن بينهم مراقبون عسكريون غير مسلحين، الأمر الذي أثار إدانة قوية من جانب مجلس الأمن.

٦٨٨ - وفي الاجتماع الرابع الذي عقد مؤخرا في ليبرفيل في ١ آذار/مارس بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي، وهو أقرب اجتماع عقد بين الزعيمين، اتفقا على عدد من التدابير التي يكفل تنفيذها تحقيق تقدم كبير في عملية السلام. ومن بين تلك التدابير استكمال تشكيل القوات المسلحة الأنغولية بحلول حزيران/يونيه وتأليف حكومة وحدة وطنية ووفاق في الشهر التالي. وتحقيقا لذلك الهدف، وجه الرئيس دوس سانتوس دعوة رسمية إلى السيد سافيمبي لشغل أحد منصبي نائب الرئيس، في حين سلم زعيم "يونيتا" إلى رئيس دولة أنغولا قائمة بأعضاء "يونيتا" المتوقع أن يشتركوا في الحكومة المقبلة. وفيما يتعلق بالانتخابات فإن السيد سافيمبي وافق على النقاط التي تم التفاهم بشأنها في عام ١٩٩٥ وسيتم طبقا لها، تمديد ولاية المجلس الوطني بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية والوفاق.

٦٨٩ - وبحلول آذار/مارس ونيسان/أبريل ١٩٩٦، كانت عملية إيواء شرطة الرد السريع التابعة للحكومة قد بلغت مرحلة متقدمة، وانجزت العملية في نهاية حزيران/يونيه بتجميع ما يزيد عن ٥٠٠ ٥ فرد في ١٣ موقعا. وكانت العملية خاضعة لمراقبة دقيقة من مراقبي الشرطة المدنية التابعة لبعثة التحقق الذين قاموا بمراجعة الأسماء والتحقق من الأسلحة المخزونة وزودوا أفراد الشرطة بتدريب مكثف. وفي الوقت نفسه استمر انسحاب قوات الحكومة من المواقع المتقدمة، ولو أن ذلك كان مصحوبا ببعض المصاعب.

٦٩٠ - وفي منتصف أيار/مايو، تعهد السيد سافيمبي لممثلي الخاص بأن يكون مجموع أفراد قوات "يونيتا" الذين سيكون قد تم إيواؤهم بحلول ١٥ حزيران/يونيه هو ٠٠٠ ٥٠ فرد وأن تستكمل العملية بكاملها بحلول نهاية حزيران/يونيه. ووعد السيد سافيمبي أيضا بأن تسلم قوات "يونيتا" أسلحة "أكبر وأفضل" إلى الأمم المتحدة. وبحلول نهاية تموز/يوليه، كان قد تم إيواء ٠٠٠ ٥٧ فرد من قوات "يونيتا" وعلى الرغم من أن حوالي ٠٠٠ ٨ فرد منهم قد رحلوا بعد ذلك. وفي ذلك الوقت أيضا بدأ "يونيتا" في تسليم كميات كبيرة من الذخائر والأسلحة الثقيلة المخزونة في المنطقتين الشمالية والجنوبية إلى بعثة التحقق.

٦٩١ - وفي ٨ أيار/مايو، أصدر الرئيس دوس سانتوس قانونا جديدا للعفو. وهذا القانون أزال واحدة من

العقبات الرئيسية التي تعترض استكمال المحادثات المتعلقة بالمسائل العسكرية. وقد تسارعت عملية تجميع قوات "يونيتا" وبدأت المرحلة الثانية من عملية انسحاب قوات الحكومة إلى الثكنات. وقد اعتمد أيضا جدول زمني منقح وطموح لدمج أفراد "يونيتا" في القوات المسلحة الأنغولية، وهو جدول يدعو إلى استكمال جميع الترتيبات العملية للدمج (الذي ستتحقق منه الأمم المتحدة) بحلول نهاية تموز/يوليه. ويبذل في الوقت الحالي، نشاط، لوضع الترتيبات لتسريح الأفراد التابعين ليونيتا وللقوات المسلحة الأنغولية الذين لن يشتركوا في القوات المسلحة المدمجة ولنزع أسلحة السكان المدنيين، كما بدأت القوات التابعة للطرفين في القيام بدوريات مشتركة على الطرق الرئيسية لتشجيع حرية المرور للأفراد والبضائع في جميع أنحاء البلد. وبحلول تموز/يوليه، استكمل الافراج عن السجناء من الجانبين بمساعدة من لجنة الصليب الأحمر الدولية.

٦٩٢ - وطوال الفترة التي يشملها التقرير، أدى مجلس الأمن دورا هاما في مواصلة، ودعم، عملية السلام الأنغولية وذلك بالتركيز لدى الطرفين على الحاجة إلى تسريع تنفيذ أحكام بروتوكول لوساكا، والاتفاقات التي تلته، ولفت انتباههما إلى أن المجتمع الدولي قد نفذ صبره إزاء بطء التقدم والتأخيرات المستمرة في تنفيذ الاتفاقات. ومن أجل إبراز هذه الرسالة للطرفين، ولإقناعهما بأنه لن يسمح بممارسة تكتيكات التأخير، قام المجلس بتمديد ولاية بعثة التحقق لفترات قصيرة فقط. وقد أعربت في تقارير قدمتها إلى المجلس في مناسبات متعددة، عن استيائي الشديد إزاء بطء عملية السلام، واتصلت شخصيا بالطرفين لحثهما على تسريع العملية. وهذا الضغط المستمر ساعد في ضمان ما تحقق من تقدم، على النحو المبين أعلاه، غير أن كل الدلائل تشير إلى أنه ستظل هناك حاجة إلى مواصلة ذلك الضغط خلال الأشهر القادمة.

٦٩٣ - ومع تحسن الحالة العسكرية والسياسية في بداية عام ١٩٩٦، بما في ذلك الانخفاض الكبير في عدد انتهاكات وقف إطلاق النار، زادت أعمال إزالة الألغام وإصلاح الطرق والجسور مما أتاح نقل غالبية إمدادات الإغاثة الإنسانية عن طريق البر، كما أتاح الوصول إلى العديد من المناطق التي لم يكن الوصول إليها ممكنا قبل ذلك. ومع تقدم عملية السلام فإن تركيز المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة سيتحول تدريجيا من أنشطة الإغاثة الطارئة إلى إصلاح الهياكل الاقتصادية والاجتماعية الأساسية للبلد بعدما أصابها من أضرار الحرب ومن ثم إلى تحقيق التنمية الطويلة الأجل. وعلى سبيل المثال فإن التركيز بالنسبة للمعونة الغذائية آخذ في التحول من نظام التوزيع العام إلى برامج المساعدة المخططة وبرامج الحصول على الغذاء مقابل العمل. وقد نفذ خلال تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ برنامج ناجح لتوزيع البذور والأدوات، غير أن أثر ذلك البرنامج قد تقلص في بعض المناطق لعدم كفاية الأمطار.

٦٩٤ - وبتنسيق من وحدة تنسيق المساعدة الإنسانية التابعة لإدارة الشؤون الإنسانية، واصلت المنظمات الإنسانية تقديم المساعدة إلى عدد كبير من المشردين والأشخاص الآخرين الذين تضرروا من الحرب. وقد اضطلعت الوحدات المسلحة التابعة لبعثة التحقق، طوعا، بمشاريع إنسانية متعددة، مثل إدارة عيادات مؤقتة ومدارس للتعليم الابتدائي. كذلك جرى فتح مدارس للتدريب المهني من جانب بعض عناصر القوات وذلك لإعداد الشباب لكسب لقمة العيش.

٦٩٥ - وعلى الرغم من هذا التحسن فإن المساعدة الإنسانية ستكون مطلوبة لأشهر عديدة مقبلة. وبعض السكان لا يزالوا معزولين بسبب انعدام الأمن المحلي ووجود عوائق سوقية؛ ومن المرجح أن تستمر حالتهم في التدهور مما يستدعي تقديم المساعدة الطارئة إليهم بمجرد أن يصبح الوصول إليهم ممكنا. وإضافة إلى هذا فقد أفضى اندلاع القتال في بعض الأحيان وصعوبة العلاقات مع السلطات المحلية إلى نكسات كانت تمنى بها جهود الإغاثة من وقت لآخر.

٦٩٦ - وفي نيسان/أبريل، جرى توجيه نداء موحد جديد مشترك بين الوكالات من أجل تقديم ١٨٧ مليون دولار لتلبية ما يحتاجه في عام ١٩٩٦ نحو ٢,٧ مليون شخص من المشردين المتأثرين بالنزاع وبالظروف الداخلية و ٠٠٠ ٢٠٠ شخص من اللاجئين العائدين و ٠٠٠ ١٠٠ شخص من الجنود السابقين وقدامى المحاربين وما يصل إلى ٠٠٠ ٤٠٠ شخص من معاليهم.

٦٩٧ - واحتمالات السلام على الأجل الطويل في أنغولا تتوقف إلى حد كبير على النجاح في تسريح المحاربين الذين لا تحتفظ بهم القوات المسلحة الأنغولية وفي إعادة إدماجهم في الحياة المدنية. وقد انطوت المرحلة الأولى من برنامج التسريح، التي بدأت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، على تسجيل جنود الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) وتقديم المعونة الغذائية والرعاية الصحية والتعليم الأساسي لهم. كما تقدم المساعدة لأسر الجنود ومجتمعاتهم المحلية بالقرب من مناطق الإيواء. وهذا جهد تتعاون فيه وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، وتقوم بتنسيقه وحدة تنسيق المساعدة الإنسانية. وتوخيا لمعالجة ما يتصل بذلك من مسائل بطريقة شاملة، أنشئ فريق عامل تقني خاص تحت إشراف الأمم المتحدة. وقد أولى ممثلي الشخصي

اهتماما خاصا للحصول على ما يلزم لهذا الجهد الحيوي من مساعدة دولية.

٣ - منطقة ناغورني - كاراباخ التي أذربيجان

٦٩٨ - الصراع على منطقة ناغورني - كاراباخ في أذربيجان، المحتدم بين أذربيجان وأرمينيا، هو أطول الصراعات الإثنية أمدا فيما بين الدول المستقلة عن الاتحاد السوفياتي السابق. ورغم جهود مجموعة مينسك لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي أنشأها اجتماع قمة المنظمة الذي انعقد في بودابست في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤، والتي تقوم بالدور الرئيسي في صنع السلام في المنطقة، فلم يتم بعد التوصل إلى حل شامل للصراع. على أن الرئيسين المشاركين الفنلندي والروسي لمجموعة مينسك نشطا على مدار العام الماضي في اتخاذ تدابير للتحرك بعملية السلام إلى الأمام. فقد عقدا اجتماعات منتظمة لمجموعة مينسك بحضور طرفي الصراع وبغير حضورهما، وسافرا إلى المنطقة عدة مرات لإجراء مفاوضات على أعلى المستويات. وبالإضافة إلى ذلك، قام الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بزيارة باكو وايرفين لمناقشة اقتراح بشأن "إطار لحل شامل" أعده الرئيسان المشاركان لمجموعة مينسك.

٦٩٩ - وقد دأب طرفا الصراع على إعادة تأكيد بقائهما على التزامهما بحل سلمي. وقد تأكد هذا الالتزام في بداية أيار/مايو ١٩٩٦، عند قيام ايفجيني بريماكوف وزير خارجية الاتحاد الروسي، بزيارة المنطقة والمساعدة في تيسير تبادل جميع من تبقى من أسرى الحرب. وقد سعت مجموعة مينسك لبعض الوقت إلى اتخاذ هذه الخطوة الإنسانية الهامة، وبوصفها تدبيرا آخر لبناء الثقة من شأنه أن يساهم في التغلب على توقف المفاوضات بشأن الإطار لحل شامل.

٧٠٠ - وإنني أرحب بمداومة جميع الأطراف على احترام وقف إطلاق النار في المنطقة، الذي بدأ نفاذه يوم ١٢ أيار/مايو ١٩٩٤ في أعقاب جهود الوساطة التي قام بها الاتحاد الروسي بالتعاون مع مجموعة مينسك. على أنه نظرا لغياب حل سياسي، لا تزال مناطق كبيرة من أذربيجان لا تزال خاضعة لاحتلال قوات أرمينية الأصل. وبالإضافة إلى ذلك، فهناك مئات الآلاف من اللاجئين والمشردين الذين لم يتح لهم العودة إلى مواطنهم الأصلية.

٧٠١ - وقد دأب الرئيسان المشاركان لعملية مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على اطلاع مجلس الأمن وإطلاعي بانتظام، عن طريق وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على التقدم المحرز في عملية السلام. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، أوفدت، دعما لجهود المنظمة، بعثة للمساعي الحميدة إلى المنطقة، برئاسة ألدو أخيو وكيل الأمين العام. وحضر الرؤساء المشاركون الأربعة إلى المقر يوم ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٦ لإحاطة مجلس الأمن علما بالوضع في مشاورات غير رسمية. وفي تلك المناسبة، كرر أعضاء المجلس بقوة الإعراب عن دعمهم لجهود السلام التي تقوم بها مجموعة مينسك. ولا أزال مؤيدا بدوري لتلك الجهود وعلى استعداد لتقديم المساعدة التقنية لعملية حفظ السلام التابعة لمنظمة الأمن والتعاون، المزمع تنفيذها ما أن يتم التوصل إلى اتفاق سياسي تحت رعاية منظمة الأمن والتعاون.

٤ - بوروندي

٧٠٢ - ظلت الحالة في بوروندي مصدرا يثير لدي بالغ القلق. وقد أكمل أحمدو ولد عبد الله ممثلي الخاص مدة خدمته في آخر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، حيث عمل بنشاط منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ على تشجيع المصالحة الوطنية. وفي ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر، عينت مارك فاغي خلفا له. ويواصل السيد فاغي منذ تولى مسؤولياته جهوده من أجل إقامة حوار بين جميع الأطراف السياسية، وذلك بالتعاون مع جوليوس نيريري الرئيس السابق لجمهورية تنزانيا المتحدة، الذي تلقى جهوده التأييد أيضا من منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأوروبي.

٧٠٣ - ولقد أعربت عن الأمل، في تقريري إلى الجمعية العامة المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، في أن تساعد المناقشة الوطنية التي كان مزمعا إجراؤها في تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ الأطراف على الانتقال من المواجهة والعنف إلى السلام والمصالحة. ومما يؤسف له أن هذه المناقشة لم تتم، وإن كانت الحكومة قد شرعت في نيسان/أبريل ١٩٩٦ في إجراء مناقشات داخلية للتحضير لها. ويوجد في بوروندي الكثيرون ممن كان اعتقادهم أنها كانت الآلية المناسبة لقيام حوار سياسي واسع النطاق. على أن آخرين رأوا أن من العسير إجراء مثل تلك المناقشة في ظل خطورة أحوال الأمن السائدة حاليا.

٧٠٤ - وفي أوائل آذار/مارس ١٩٩٦، سارت التطورات نحو الأسوأ واستمر تأثير القوى السياسية المعتدلة في التضاؤل. ذلك أن فرق الهوتو المسلحة، بقيادة ليونارد نيانغوما وزير الداخلية السابق، ورئيس المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية، زادت من نشاطها وكثيرا ما تعرض المدنيون التوتسي لاعتداءاتها. وقد تسبب الجيش نفسه، في إطار تصديه لتلك الاعتداءات، في

وقوع أعداد كبيرة من الإصابات في صفوف المدنيين الهوتو. واستمرت الاغتيالات السياسية، وكان منها مقتل اثنين من أعضاء البرلمان الهوتو واثنين من محافظي إقليم نغوزي الواقع في الشمال. كما كان العاملون في دوائر الإغاثة الدولية هدفا للعنف. وكان من نتيجة ذلك أن لجنة الصليب الأحمر الدولية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمات غير حكومية أخرى تشترك في تقديم المساعدة الإنسانية عمدت إلى إنهاء أو تعليق عملياتها رغم اشتداد الحاجة إليها في شمالي بوروندي. وفي ذلك السياق، وبعد مضي خمسة أيام على مذبحة راح ضحيتها ما يربو على ٣٠٠ من المشردين البوروندبين يوم ٢٠ تموز/يوليه، أعلن الجيش الاستيلاء على السلطة عسكريا وعيّن الرائد بيير بويويا رئيس الجمهورية السابق رئيسا جديدا لبوروندي.

٧٠٥ - وطوال الفترة المستعرضة، أبقى مجلس الأمن المسألة قيد نظره وأحيط علما بالتطورات بصورة منتظمة. وقد طلبت مرارا من المجلس ومن المجتمع الدولي أن يكون على استعداد لاحتمال أن يستلزم خطر وقوع كارثة إنسانية قيام المجتمع الدولي بعملية طوارئ. وفي ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، وجهت رسالة إلى رئيس مجلس الأمن أشرت فيها إلى المقترحات الخاصة بالتدبير الوقائي التي قدمتها في ١٩ آب/ أغسطس ١٩٩٤، وكررتها في تقريري المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وطلبت إلى المجلس أن ينظر مجددا في مقترحاتي الداعية إلى الابقاء على تواجد عسكري في زائير، على أن يخضع ذلك لموافقة حكومتها بحيث يكون قادرا على التدخل السريع إذا تدهورت الحالة فجأة في بوروندي.

٧٠٦ - كذلك طلبت إلى ساداكو أوغاتا، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، أن تسافر إلى بوجومبورا كمبعوثة خاصة لي، لكي تقف على التدابير التي يمكن أن تتخذ لمعالجة مسألة انعدام الأمن وإفساح المجال للمؤسسات الإنسانية لكي تمارس عملها بفعالية. وفي أعقاب زيارتها، التي تمت في الفترة من ٧ إلى ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، تحسنت الحالة وعادت المنظمات الإنسانية، التي كانت قد تركت بوروندي لأسباب أمنية، وواصلت أعمالها. على أن الحالة العامة بقيت تنذر بالخطر.

٧٠٧ - وقد قدمت مبعوثتي الخاصة بعد عودتها توصيات بشأن حالة الأمن في بوروندي. وفي رسالتي المؤرخة ١٦ كانون الثاني/يناير إلى رئيس مجلس الأمن، أوجزت ما تقدمت به من نتائج وتوصيات، وكان من ضمنها إيفاد بعثة فنية إلى بوروندي لاستعراض الدور الذي يمكن أن يقوم به حرس الأمم المتحدة في توفير مزيد من الأمن لدوائر المنظمات الإنسانية. وبناء على تلك الرسالة وعلى تأييد مجلس الأمن لتوصيات المبعوثة الخاصة، أوفدت بعثة فنية إلى بوجمبورا في ٢٧ كانون الثاني/يناير.

٧٠٨ - ونظرا لبقاء الحالة على خطورتها، طلب مني مجلس الأمن، في قراره ١٠٤٠ (١٩٩٦) المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير، أن أقوم، بالتشاور مع منظمة الوحدة الأفريقية ومع الدول الأعضاء المعنية، بالنظر في اتخاذ خطوات وقائية أخرى، ووضع خطط للطوارئ حسب ما يقتضيه الحال، وتقديم تقرير كامل عن نتائج البعثة الفنية وعن التخطيط للطوارئ. وفي تقريري المؤرخ ١٥ شباط/فبراير، طلبت مرة أخرى من المجلس أن يتخذ إجراء حازما وأعربت من جديد عن خشيتي من أن تصاعد التوترات من جديد في بوروندي يمكن أن يزيد ليصبح حربا شاملة وعنفا إثنيا وإبادة جماعية.

٧٠٩ - وفيما يتعلق بنشر حرس الأمن التابع للأمم المتحدة، خلصت البعثة الفنية إلى أن ذلك الحرس لن يتمكن، في ظل العنف وعدم الاستقرار اللذين كانا سائدين في ذاك الوقت، من ضمان أمن موظفي المنظمات الإنسانية العاملين في بوروندي. وعليه فقد رأيت من غير المجدي متابعة مثل هذا الخيار وقتذاك وإن أبقيته مفتوحا على أمل أن تتحسن الحالة.

٧١٠ - وفيما يتعلق بالتخطيط للطوارئ، فقد كان اعتقادي أنه من المفيد في تلك المرحلة النظر في إمكانية القيام، في إطار الفصل السابع من الميثاق، بإنشاء قوة احتياطية متعددة الجنسيات للتدخل الإنساني. واقترحت أن تتولى قيادة تلك القوة إحدى الدول الأعضاء، وإن بالإمكان أن يسند للقوة ولاية تكفل الحيلولة دون وقوع مجازر مع توفير الأمن للاجئين والمشردين والمدنيين المعرضين للخطر وحماية المنشآت الاقتصادية الرئيسية. وأشرت إلى أنه يمكن أن تقوم مجموعة من البلدان التي من الثابت أن لديها قدرة على الانتشار السريع، على أن تضم بعض البلدان الأفريقية، بإجراء مشاورات بغرض تخصيص وحدات للمشاركة في هذه القوة، وأوضحت أن تلك الوحدات يمكن أن تبقى في بلد كل منها على أن تدرب وتجهز تماما لكي تكون مستعدة للانتشار في مهلة بالغة القصر.

٧١١ - كما رأيت أن هناك بعض الفائدة، على ما جاء في رسالتي إلى مجلس الأمن المؤرخة ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر، من القيام مسبقا بنشر قوة في أحد البلدان المجاورة من شأنها أن تعزز قدرة قوة متعددة الجنسيات على الانتشار السريع. وذكرت أنه ما أن تستقر الحالة في بوروندي، يمكن نقل المسؤولية إلى عملية تتولاها الأمم المتحدة لحفظ السلام تنشأ بموجب

الفصل السادس من الميثاق، وتقوم بالمحافظة على الاستقرار الذي ترسيه العمليه المتعددة الجنسيات وتساعد على تنشيط عملية المصالحة السياسية.

٧١٢ - وفي ١٤ شباط/فبراير، التقيت بسالم أحمد سالم الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية الذي بقيت على اتصال وثيق معه طوال الفترة المستعرضة، وأوجزت له المقترحات الخاصة بالنشر الوقائي التي قدمتها في وقت لاحق إلى مجلس الأمن. وقال السيد سالم إنه يعتقد أنه فيما ينبغي أن تكون الأولوية للخيار السياسي إلا أن البلدان الأفريقية ستؤيد، في حال تعرض الحالة لتدهور شديد، التدخل بدافع إنساني بهدف الحيلولة دون وقوع كارثة من النوع الذي شهدته رواندا. وتمشيا مع هذا النهج، قامت منظمة الوحدة الأفريقية في ١٣ نيسان/أبريل بتمديد ولاية بعثة المراقبين التابعة لها لمدة ثلاثة أشهر، ورغم ما تواجهه من صعاب مالية ورغم القيود التي فرضتها سلطات بوروندي على حرية البعثة في الحركة.

٧١٣ - وقد شجعني مجلس الأمن، في قراره ١٠٤٩ (١٩٩٦) المؤرخ ٥ آذار/مارس، على مواصلة مشاوراتي بشأن التخطيط للطوارئ مع الدول الأعضاء المعنية ومع منظمة الوحدة الأفريقية، حسب الاقتضاء. وطلب مني المجلس تكثيف الأعمال التحضيرية لعقد مؤتمر إقليمي للسلام والأمن والتنمية لمعالجة مسألة تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي في بلدان منطقة البحيرات الكبرى. كما طلب مني تقديم تقرير إلى المجلس عن إمكانية إنشاء محطة إذاعة تابعة للأمم المتحدة في بوروندي لتشجيع المصالحة والحوار، وبث المعلومات البناءة، ودعم الأنشطة التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة، وبخاصة فيما يتعلق باللاجئين والعائدين.

٧١٤ - وفي تلك الأثناء، استمر ممثلي الخاص في إرسال معلومات باعثة على الانزعاج. وفي رسالتي إلى مجلس الأمن المؤرخة ١٢ نيسان/أبريل، استرعيت اهتمام المجلس مرة أخرى إلى التطورات التي تقع في بوروندي منذرة بالخطر، بما في ذلك الخلافات في الرأي بين الرئيس سيلفيستر نتبانتونغانيا ورئيس الوزراء أنطوان ندوايو حول مسألة التفاوض مع المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية. ففي حين أعرب رئيس الجمهورية عن استعداده للحوار مع السيد نيانغوما بشرط تخلي جماعاته المسلحة عن العنف، ظل رئيس الوزراء يتهمه بالتخطيط للقيام بعملية إبادة جماعية ضد السكان التوتسي ويرفض الاجتماع إليه.

٧١٥ - وفي تقريري المؤرخ ٣ أيار/مايو إلى مجلس الأمن، شددت على أنه لا يمكن كسر حلقة العنف المفرغة في بوروندي إلا إذا تعاون المعتدلون من كلا الجانبين على تشكيل حكومة ائتلافية حقيقية وفعالة. وبناء على تعليماتي، أكد وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، أثناء زيارة قام بها إلى بوروندي في يومي ٢٤ و ٢٥ نيسان/أبريل، لكل من تحدث إليهم دعمي للرئيس نيريري، واقتناعي بعدم إمكانية التوصل إلى حل عسكري، وضرورة التوصل إلى تسوية سياسية عن طريق التفاوض. كما أكدت أن تجنيب البلد التعرض لجائحة عنف جامح أمر يتطلب القيام بعمل عاجل. وكنت قد أعدت تأكيد تلك النقاط في رسالتين شخصيتين إلى الرئيس نتيبانتونغانيا وإلى رئيس الوزراء ندوايو، سلمهما ممثلي الخاص باليد بعد لقائي به في نيروبي في ٣٠ نيسان/أبريل.

٧١٦ - وعملا بالفقرة ١٣ من القرار ١٠٤٩ (١٩٩٦)، أجريت مشاورات واسعة النطاق ومكثفة بشأن التخطيط للطوارئ مع الدول الأعضاء المهتمة بالأمر ومع منظمة الوحدة الأفريقية. وقد بقيت على اقتناعي بضرورة أن ينظر المجتمع الدولي في أمر التدخل عسكريا لإنقاذ الأرواح، إذا حلت الكارثة في بوروندي وأدت إلى قتل المدنيين على نطاق واسع. وأكد وكيل الأمين العام لدى زيارته لبوروندي أن ليس من المتوخى تنفيذ خطتي إلا في حال وقوع كارثة ولن يكون إلا لأسباب إنسانية بحتة. ومن التدابير التي حثت الأمانة العامة على اتخاذها تدبير كان في نطاق قدرتها، وهو وضع خطط لإمكانية القيام بعملية لحفظ السلام بموجب الفصل السادس من الميثاق، يجري تنفيذها في حال توصل الأطراف إلى اتفاق سياسي وطلبها إلى الأمم المتحدة مساعدتها على تنفيذه. وفي تلك الأثناء كان التخطيط لعملية من هذا القبيل يجري بالفعل.

٧١٧ - وقد وافقت الدول الأعضاء التي استشيرت في الأمر على أنه ينبغي السير أيضا في التخطيط للطوارئ إذا تحققت احتمالات أخرى، بما في ذلك أسوأ الفروض. على أنه ما من بلد تطوع لأخذ زمام الريادة في التخطيط لعملية متعددة الجنسيات ونشرها وتولي قيادتها، ومن ثم تأكدت الحاجة إلى المضي في إجراء المزيد من المشاورات مع توخي الحذر والسرية.

٧١٨ - وكان اعتقاد الدول الأعضاء التي استشيرت أنه ينبغي الابقاء على فكرة عقد مؤتمر إقليمي للسلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. وكان رأيي شخصيا أنه يتعين على جميع البلدان المهتمة بالأمر أن توافق على المشاركة في المؤتمر قبل أن يمكن البدء في القيام بأعمال تحضيرية ملموسة لعقده؛ على أن بلدين من بلدان المنطقة بقيا في ذلك الوقت على إحجامهما عن المشاركة.

٧١٩ - وفيما يتعلق بإنشاء محطة إذاعة تابعة للأمم المتحدة في بوروندي، قامت بعثة فنية ضمت عناصر من إدارة الشؤون السياسية وإدارة شؤون الإعلام وإدارة عمليات حفظ السلام بزيارة بوجمبورا في الفترة من ١٥ إلى ٢١ نيسان/أبريل لاستكشاف هذه الإمكانية. وخلصت البعثة إلى أن ذلك قد يكون ممكنا من الناحية الفنية، إلا أن عدم استقرار الحالة في بوروندي يحول دون قيام الأمم المتحدة بتنفيذ مشروع على هذا القدر البالغ البروز والحساسية السياسية.

٧٢٠ - وفيما واصلت مشاوراتي مع منظمة الوحدة الأفريقية ومع الدول الأعضاء بشأن التخطيط للطوارئ، واصل الرئيس السابق نيريري السعي بنشاط إلى تشجيع قيام حوار فيما بين جميع الأحزاب السياسية. وقام في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ نيسان/أبريل بتنظيم مؤتمر فني في موانزا، بجمهورية تنزانيا المتحدة، لم يشارك فيه أحد سواه هو ومعه كل من زعيم حزب الأغلبية، الجبهة الديمقراطية البوروندية، وزعيم حزب المعارضة الرئيسي، اتحاد التقدم الوطني. وجان ميناني وشارل موكاسي، على الترتيب.

٧٢١ - وقبل انعقاد ذلك الاجتماع، قبل دعوة الرئيس نيريري إلى الاجتماع في لقاء غير رسمي يعقد يوم ٢١ نيسان/أبريل ١٢ حزبا سياسيا كانت قد وقعت اتفاقية الحكم لعام ١٩٩٤، بالإضافة إلى حزب الإصلاح الوطني الذي يتزعمه الرئيس السابق جان - بابتيست باغازا، الذي لم يوقع على الاتفاقية، وحزب تأسس في الآونة الأخيرة باسم تحالف الشجعان. ولم يوجه الرئيس نيريري دعوته إلى المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية لأن الحكومة كانت ما تزال ترفض الحديث مع السيد نيانغوما. وكانت نهاية تلك المحادثات غير حاسمة، ولم تستطع الأحزاب الاتفاق على توقيع مشروع بيان مشترك أعده الرئيس نيريري. على أنه ووفق على الاجتماع مرة أخرى في موانزا يوم ٢٢ أيار/مايو. وقد دعي إلى حضور ذلك الاجتماع ممثلي الخاص، وألدو أخيو، المبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي، وليندر باسوليه، ممثل منظمة الوحدة الأفريقية في بوروندي.

٧٢٢ - وتشير تقديرات لجنة الصليب الأحمر الدولية إلى أن ما يربو على ٠٠٠ ١٠٠ شخص قد تشردوا في الفترة من شباط/فبراير إلى أيار/مايو نتيجة للقتال. وفي ٩ أيار/مايو، فإن عدد اللاجئين البوروندين المسجلين الجدد، الذين اضطروا للفرار من جراء المصادمات الجديدة بين الجيش والمتمردين الهوتو في شمال غرب منطقة سيبيتوك، قد ارتفع إلى ٠٠٠ ١٣ بالرغم من أن الحدود بين بوروندي وزائير كانت مغلقة. وفي أواخر نيسان/أبريل، أبلغ عن وقوع مذبحتين قتل في كل منهما نحو ٢٠٠ من المدنيين في قريتين مركزيتين هما بوهورو وكيفيوكا البوروندييتين الواقعتين في إقليم بوبانزا في الشمال الشرقي. وقام ثلاثة من مراقبي حقوق الإنسان التابعين للأمم المتحدة بالإضافة إلى لجنة تحقيق أنشأها مجلس الأمن القومي البوروندي في ٩ أيار/مايو بالتحقيق في حادث بوهورو. وفي ١٥ أيار/مايو نشرت تلك اللجنة تقريرا قدر أن ١١٨ شخصا قد قتلوا وذكر أن من المحتمل أن يكون القتلة من المتمردين أو اللاجئين الهوتو.

٧٢٣ - وبعد أن نظر مجلس الأمن في تقريري المؤرخ ٣ أيار/مايو، أصدر المجلس بيانا رئاسيا يوم ١٥ أيار/مايو أدان فيه بقوة أي استعمال للعنف وأكد اقتناعه بأنه لا يمكن التوصل إلى تسوية دائمة إلى عن طريق الوسائل السلمية. وطلب مني المجلس ومن الدول الأعضاء المهتمة بالأمر مواصلة القيام، على سبيل الاستعجال، بتيسير تخطيط الطوارئ للاستجابة الإنسانية السريعة في حالة انتشار العنف أو حدوث تدهور خطير في الحالة الإنسانية في بوروندي. كما شجعني على متابعة التخطيط للخطوات التي قد تتخذ دعما لاتفاق سياسي ممكن.

٧٢٤ - وقد واصلت التشاور مع الدول الأعضاء بشأن التخطيط للطوارئ. وفي ٢٣ أيار/مايو اتصلت الأمانة العامة بست وثمانين من الدول الأعضاء للوقوف على استعدادها للمشاركة في عملية لحفظ السلام بموجب الفصل السادس، وتلقت حتى أوائل آب/أغسطس ١٤ ردا إيجابيا و ٦ ردود سلبية. وتم الاتصال باثنتين وعشرين دولة أفريقية للوقوف على استعدادها للمساهمة بقوات في قوة متعددة الجنسيات للتدخل الإنساني يأذن بها مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من الميثاق وردّت ثلاث منها إيجابيا وردّت أربع سلبيا. وفي الوقت ذاته، تم الاتصال ببلدان مانحة محتملة عددها ٢٥ تقع في أوروبا وآسيا وأمريكا الشمالية للمساعدة في توفير السوقيات والاتصالات والنقل والمعدات لعملية بموجب الفصل السابع؛ وقد رفض ٧ منها وعرض ٧ المساعدة على ألا تشمل قوات برية.

٧٢٥ - وفي أيار/مايو استمرت حالة الأمن في التدهور باطراد. وفي ٤ حزيران/يونيه، اغتيل ثلاثة من موظفي لجنة الصليب الأحمر الدولية في منطقة سيبيتوك. وأبلغ عن وقوع مزيد من المذابح طوال حزيران/يونيه والنصف الأول من تموز/يوليه، بما في ذلك مقتل ٨٠ من التوتسي في مصنع شاي في شمال غرب البلد.

٧٢٦ - وفي تلك الأثناء، انتهى يوم ٩ حزيران/يونيه اجتماع موانزا الثاني على نحو غير حاسم. وتصميما من الرئيس نيريري على مواصلة جهوده فقد حدد

أوائل تموز/يوليه لعقد اجتماع موانزا الثالث. كما حدد يوم ٢٥ حزيران/يونيه لعقد مؤتمر قمة إقليمي في أروشا لرؤساء دول المنطقة.

٧٢٧ - وقد اجتمع مؤتمر القمة الإقليمي حسب ما كان مخططا له وحضره رؤساء جمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا وأوغندا ورواندا. وكانت بوروندي ممثلة برئيس جمهوريتها ورئيس وزرائها، وقد طلب كلاهما مساعدة أمنية أجنبية. على أن تحالفهما الهش ما لبث أن تحطم بعد عودتهما إلى بوجمبورا وذلك حين وجه رئيس الوزراء ندوايو يوم ٣ تموز/يوليه رسالة إلى الرئيس نتيبانتونغانيا اتهمه فيها بأنه يسعى إلى تحييد الجيش الذي يسيطر عليه التوتسي وبأن لديه خطة خفية بشأن طلب المساعدة الأمنية الأجنبية. ومع ذلك، ففي يوم ٥ تموز/يوليه، أنشأ مجلس الأمن القومي لبوروندي لجنة مؤلفة من ٢١ عضوا من الخبراء العسكريين والمدنيين لمناقشة احتياجات تنفيذ خطة أروشا للسلام. وطلب إلى هذه اللجنة أن تقدم تقريرا إلى اللجنة الفنية الدولية التي أنشئت في أروشا يوم ٢٥ حزيران/يونيه لوضع ترتيبات السوقيات لخطة السلام الإقليمية، التي توخت نشر قوات من أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وإثيوبيا.

٧٢٨ - وفي ١٠ تموز/يوليه، أعرب مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد في ياوندي عن تأييده لعملية السلام التي حركها الرئيس نيريري في موانزا، ولنتائج مؤتمر قمة أروشا الإقليمي الصادرة في ٢٥ حزيران/يونيه. على أن بعض زعماء المنطقة تشككوا في جدوى الخطة وساورهم القلق من جراء استمرار الخلاف حولها لدى الأحزاب السياسية في بوروندي. أما المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية فقد رفض الخطة من البداية.

٧٢٩ - وقد اجتمعت أثناء مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية إلى رئيس جمهورية بوروندي ورئيس وزرائها. وقد اعترف كلاهما بأن الحالة لم تعد تحتمل. وكان إحساسي أنه ما زال هناك أمل في إجراء حوار وطني يمكن أن يؤدي إلى تسوية سلمية. على أن رئيس الجمهورية أوضح أنه لا يستطيع بدء مثل هذا الحوار إلا إذا استقرت حالة الأمن.

٧٣٠ - ثم تردت حالة الأمن مرة أخرى نحو الأسوأ يوم ٢٠ تموز/يوليه، عندما وقعت مذبحة راح ضحيتها ما يربو على ٣٠٠ من المشردين البوروندبين في مخيم بوجيندانا، في إقليم جيتيغا في وسط بوروندي. وبينما ادعت سلطات بوروندي أن القتلى هم من التوتسي الذين قتلهم المتمردون الهوتو التابعين للجناح المسلح للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية، فقد أنكر ذلك المجلس القيام بأي دور في عمليات القتل مدعيا أن ضحايا المذبحة هم من الهوتو الذين لقوا حتفهم على يد جنود الجيش البوروندي. ولم تتوفر أية معلومات من مصادر مستقلة حول هوية مرتكبي المذبحة.

٧٣١ - وفي ٢٢ تموز/يوليه، شددت مرة أخرى في رسالة وجهتها إلى مجلس الأمن على الحاجة الماسة إلى قيام المجتمع الدولي باتخاذ إجراء محدد وفوري من أجل وقف دورة العنف والحيلولة دون تعرض منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا الوسطى لكارثة أخرى. وذكرت أنني أصدرت تعليماتي إلى إدارة عمليات حفظ السلام بأن تضاعف جهودها فيما يتعلق بتخطيط الطوارئ للتدخل الإنساني على يد قوة متعددة الجنسيات.

٧٣٢ - وفي أعقاب المذبحة التي وقعت في بوجيندانا، دعا رئيس حزب الإصلاح الوطني السيد باغازا إلى الإضراب العام لمدة يومين احتجاجا على عمليات القتل وعلى خطة أروشا لـ "المساعدة الأمنية". وعندما بدأت محادثات موانزا الثالثة يوم ٢١ تموز/يوليه، اعتذر حزب المعارضة الرئيسي، وهو حزب التقدم الوطني، عن حضور المحادثات، قائلا إن مذبحة بوجيندانا لا تسمح لزعمائه بالمشاركة. وفي ٢٤ تموز/يوليه، أعلن الاتحاد شجبه لاتفاقية الحكم الموقعة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ وسحب تأييده لتوافق الآراء الذي انبنى حول الرئيس نتيبانتونغانيا، متهما إياه بالخيانة. وفيما أنكر الجيش أنه يجري القيام بانقلاب فقد لجأ رئيس الجمهورية إلى سفارة الولايات المتحدة.

٧٣٣ - وردا على هذه الأحداث، أصدر مجلس الأمن بيانا رئاسيا يوم ٢٤ تموز/يوليه أدان فيه بقوة أي محاولة للإطاحة بالحكومة الشرعية باستعمال القوة. وأحاط المجلس علما برسالتي، وأدان مذبحة بوجيندانا، وحث جميع الأطراف على ممارسة ضبط النفس وطلب إلى سلطات بوروندي أن تجري تحقيقا سليما بشأن المذبحة. وشدد المجلس على دعمه التام لجهود الرئيس السابق نيريري، بما في ذلك الاتفاقات التي توصل إليها في مؤتمر قمة أروشا الإقليمي يوم ٢٥ حزيران/يونيه، وشجع جميع الأطراف على التعاون بطريقة بناءة مع السيد نيريري. وأكد المجلس أهمية استمرار تعاون الأمم المتحدة مع منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وسائر البلدان والمنظمات المهتمة بالأمر بالتنسيق مع الرئيس السابق نيريري، بهدف تحقيق حوار سياسي شامل بين الأطراف في بوروندي. وطلب المجلس مني ومن الدول الأعضاء المعنية مواصلة تيسير تخطيط الطوارئ لاستجابة إنسانية سريعة في حال انتشار العنف أو حدوث تدهور خطير في الحالة الإنسانية في بوروندي.

٧٣٤ - وفي ٢٥ تموز/يوليه، أعلن الجيش الاستيلاء على السلطة عسكريا، معللا هذه الحركة بسببين هما انعدام الأمم وعجز الحكومة عن الحكم، وعين الرائد بويويا رئيسا جديدا للجمهورية. وقد استقال رئيس الوزراء. وأعلن وزير الدفاع تعطيل الجمعية الوطنية وجميع الأحزاب السياسية والمؤسسات السياسية، ومنع الإضرابات والمظاهرات، وإغلاق حدود البلد ومطار بوجومبورا. وفي ٢٦ تموز/يوليه، أعلن الرائد بويويا اعتزامه تشكيل حكومة انتقالية تعبر عن الواقع القائم في بوروندي، وحث المجتمع الدولي على الامتناع عن التدخل العسكري في البلد، فيما بقي الرئيس نتيبانتونغانيا في مسكن سفير الولايات المتحدة في بوجومبورا.

٧٣٥ - وفي الوقت نفسه، أكملت اللجنة الدولية للتحقيق في بوروندي أعمالها يوم ٢٣ تموز/يوليه وقدمت إليّ تقريرها النهائي. وقد أرسلت هذا التقرير إلى رئيس مجلس الأمن لكي يتسنى للمجلس النظر في الإجراء الذي يتخذه بشأنه.

٧٣٦ - وتلبية لما طلبه مجلس الأمن مني في بيانه الرئاسي المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه من مواصلة تسهيل تخطيط الطوارئ للقيام باستجابة إنسانية سريعة في حال انتشار العنف في بوروندي، اتصلت الأمانة العامة مرة أخرى بنحو ٣٠ بلدا يحتمل أن يساهم بقوات. ونظرا إلى عدم تقدم أي بلد لتولي دور الريادة في تخطيط وتنظيم قوة متعددة الجنسيات، وإلى ما بدا من وجود خلط بشأن الجهة التي تقوم بتمويل مثل تلك العملية، فقد سئلت تلك البلدان المحتمل مساهمتها بقوات إن كانت على استعداد للنظر في أمر الاشتراك في عملية للأمم المتحدة في بوروندي تصدر ولايتها عن مجلس الأمن وتمول عن طريق أنصبة تتقرر. وأشير إلى أن القصد من مثل تلك العملية سيكون بصفة عامة هو تحسين الأمن، واستخدام كافة الوسائل الممكنة للحيلولة دون الاعتداء على المدنيين، ولا سيما اللاجئين والمشردين، وتسهيل توصيل المساعدة الإنسانية وإفساح الوقت لإجراء مفاوضات التماسا لتسوية سياسية عملية. وقد وردت حتى أوائل آب/أغسطس أربعة ردود كانت كلها سلبية.

٧٣٧ - ولقد أدى مسلسل العنف فيما بين الأجناس، كما أدى عدم الاستقرار السياسي إلى الإضرار بشدة باقتصاد بوروندي وإلى الإخلال بقدرة البلد على الخروج من أزمته. وفي القطاع الزراعي، الذي كان يسهم عادة بنسبة ٩٠ في المائة في إجمالي الدخل الوطني، يتوقع حدوث حالات نقص في الأغذية بسبب التعطيل الناجم عن نزوح أعداد كبيرة من أهالي المناطق الزراعية. كما أن الافتقار الواسع إلى الأمن غدا عائقا يحول دون فعالية توصيل المساعدة أو تنفيذ البرامج الإنسانية. ونتيجة للتدهور العام الحاصل في البيئة الأمنية، تم الحد من الرحلات غير الأساسية لجميع موظفي الأمم المتحدة من ماكامبا في جنوب البلد إلى موينغا في شماله.

٧٣٨ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، قام وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ بتعيين منسق للمساعدة الإنسانية لبوروندي لتنسيق أنشطة إغاثة الطوارئ التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة ومنظماتها الإنسانية. وأثناء عام ١٩٩٦، أصبح شيوع انعدام الأمن عائقا يحول دون فعالية توصيل وتنفيذ المساعدة الإنسانية مما أدى إلى تشرد نحو ٠٠٠ ١٠٠ من السكان المحليين. وفي الآونة الأخيرة تأثرت الحالة الإنسانية أشد التأثر من جراء تجدد القتال في إقليمي بوبانزا وسيبيتوك الواقعين في الشمال الغربي، واندلاع قتال جديد في الجنوب، وزيادة المذابح التي يتعرض لها السكان المدنيون، فضلا عن الجهود المبذولة لإجبار أعداد كبيرة من اللاجئين الروانديين على العودة إلى موطنهم في شمال الشرق.

٧٣٩ - إن انتشار الصراع وتزايد الصعاب التي تواجهها السلطات الحكومية في توفير ضمانات أمن كافية لسلامة العاملين في المجال الإنساني أمران يضعفان كثيرا من قدرة وكالات المعونة على الوصول إلى اشد فئات السكان ضعفا. والتهديدات التي تستهدف الموظفين العاملين في المجال الإنساني تتكرر بانتظام. وفي ذلك السياق اضطرت لجنة الصليب الأحمر الدولية إلى وقف أنشطتها والانسحاب من البلد في أعقاب مصرع ثلاثة من مندوبيها في منطقة سيبيتوك يوم ٤ حزيران/يونيه وتوجيه تهديدات أخرى لموظفي اللجنة.

٧٤٠ - كما أفضى انعدام الأمن إلى حمل منظمات الإغاثة على العمل على نحو متقطع، الأمر الذي يحول دون اتباع نهج أطول أجلا. ورغم هذه المعوقات، تحرز وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية نجاحا كبيرا في مواصلة الوفاء بأشد احتياجات الإغاثة إلحاحا لضحايا النزاع، وإن كان ذلك لا يخلو من صعوبات جمة.

٧٤١ - وفي ذلك السياق، تبذل وكالات منظومة الأمم المتحدة العاملة في بوروندي جهدا تعاونيا مكثفا منذ بداية العام لوضع خطط طوارئ لعمليات إنسانية طارئة في البلد. وخطة العمليات الطارئة في بوروندي تعالج مسألة أساسية، وهي: ما هو السبيل لتعاون وكالات الأمم المتحدة في العمل لتقديم أقصى مستوى من المساعدة الطارئة داخل البلد في حال حدوث تصاعد خطير في النزاع.

٧٤٢ - وتسليما بتزايد الاحتياجات الإنسانية للبلد، وجهت إدارة الشؤون الإنسانية في شباط/فبراير نداء موحدا من الأمم المتحدة لجمع الأموال لمنطقة البحيرات الكبرى. وطلب النداء ما مجموعه ٥٠,٩ مليون دولار لبرامج الأمم المتحدة لمساعدة بوروندي في السنة القادمة. وعلاوة على ذلك، أرسلت إلى المانحين في كانون الثاني/يناير وثيقة محددة بشأن الاحتياجات المالية للتنسيق الذي تقوم به الإدارة، ووجهت إليهم رسالة تذكيرية في تموز/يوليه تطلب مساعدتهم في سد العجز في الأموال.

٥ - كمبوديا

٧٤٣ - بموافقة حكومة كمبوديا، جُددت ولاية ممثلي في كمبوديا لفترتي ستة أشهر أخريين في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ ونيسان/أبريل ١٩٩٦. وقد استمر في تلقي المساعدة من مستشار عسكري.

٧٤٤ - ووفقا لهذه الولاية، يقيم ممثلي اتصالا وثيقا وحوارا مع الحكومة ويمارس العمل في تعاون وثيق مع مختلف برامج ووكالات الأمم المتحدة العاملة في البلد. ولا يزال التعاون بين الحكومة والأمم المتحدة، إلى جوار المساعدة السخية من المجتمع الدولي، يعبران عن روح ومبادئ اتفاقات باريس وذلك بمساعدة الحكومة على التحرك نحو تحقيق المزيد من الرخاء والديمقراطية. وكان موضع الترحيب بوجه خاص نجاح تنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه في أيار/مايو ١٩٩٥ بتحسين الاتصال بين الحكومة ومكتب مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في بنوم بنه.

٧٤٥ - وقد رددت بالقبول في الآونة الأخيرة على طلب من حكومة كمبوديا بأن يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنسيق المساعدة الفنية في الانتخابات القادمة، التي ستكون لها أهمية جوهرية في تعزيز التعددية السياسية في كمبوديا.

٦ - الكاميرون ونيجيريا

٧٤٦ - في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ تفاقم النزاع الطويل الأمد على الحدود البرية والبحرية بين الكاميرون ونيجيريا حول شبه جزيرة باكاسي وذلك، من جراء ما ذكر من اكتشاف رواسب نفطية في البحر. وفي شباط/فبراير ١٩٩٤، وفي أعقاب وقوع حوادث عنف في المنطقة، عرضت حكومة الكاميرون النزاع على محكمة العدل الدولية للبت فيه.

٧٤٧ - وبعد جهود الوساطة التي قام بها السيد غناسينغبي إياديما رئيس جمهورية توغو، اجتمع رئيسا دولتي البلدين في تونس في حزيران/يونيه. وإذا كان التوتر قد خف، فقد بقي النزاع بغير حل، وفي يومي ٣ و ٤ شباط/فبراير ١٩٩٦، وقع صدام مرة أخرى بين قوات الجانبين. وفي ٣ شباط/فبراير، طلبت من الجانبين ممارسة ضبط النفس وسحب قواتهما من مناطق الحدود لتهيئة الظروف اللازمة لتسوية النزاع بالوسائل السلمية وانتظار نتائج مداولات محكمة العدل الدولية. وفي ١٧ شباط/فبراير اجتمع وزيرا خارجية البلدين في كارا، توغو، ووافقا على وقف إطلاق النار.

٧٤٨ - وقد وجه رئيس مجلس الأمن رسالتين متطابقتين مؤرختين ٢٩ شباط/فبراير إلى رئيسي دولتي الكاميرون ونيجيريا رحب فيهما باقتراحي الداعي إلى إيفاد بعثة لتقصي الحقائق إلى شبه جزيرة باكاسي، وحث الحكومتين على التعاون التام مع البعثة المزمعة. كما طلب المجلس من الكاميرون ونيجيريا احترام وقف إطلاق النار الذي وافقتا عليه في كارا، والامتناع عن ممارسة أي مزيد من العنف، وإعادة قواتهما إلى المواقع التي كانت تحتلها في آذار/مارس ١٩٩٤ قبل إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية.

٧٤٩ - وبمقتضى حكم مؤقت مؤرخ ١٥ آذار/مارس، أمرت المحكمة الكاميرون ونيجيريا بالامتناع عن القيام بأي نشاط عسكري ريثما تصدر حكما في موضوع مركز شبه الجزيرة. كما أمرت القوات المسلحة للكاميرون ونيجيريا بالانسحاب إلى المواقع التي كانت تحتلها قبل المصادمات التي وقعت في ٣ شباط/فبراير، وطلبت إلى الطرفين أن يحترما الاتفاق الذي تم التوصل إليه في كارا بشأن وقف الأعمال الحربية. كما طلبت المحكمة إلى الطرفين تقديم المساعدة التامة لبعثة تقصي الحقائق المزمع إيفادها.

٧٥٠ - وفي ٢٤ آذار/مارس، طلبت آلية منع النزاعات وإدارتها وتسويتها، التابعة للجهاز المركزي لمنظمة الوحدة الأفريقية، إلى البلدين ممارسة ضبط النفس واتخاذ التدابير المناسبة لاستعادة الثقة، بما في ذلك انسحاب القوات ومواصلة الحوار.

٧٥١ - وفي ٢٤ أيار/مايو، قدمت تقريرا إلى مجلس الأمن بشأن نتائج المشاورات التي قام بها الأخضر الإبراهيمي مبعوثي الخاص، بشأن بعثة تقصي الحقائق المزمع إيفادها إلى شبه جزيرة باكاسي. وقد ذكر رئيس الكاميرون للسيد الإبراهيمي أن بلده سيلتزم بأي قرار تصدره محكمة العدل الدولية وسيرحب باستقبال بعثة لتقصي الحقائق. أما رئيس دولة نيجيريا فقد أبدى تفضيله لحل ثنائي للنزاع، وسلم بأن إيفاد الأمم المتحدة لبعثة لتقصي الحقائق يمكن أن يساعد في هذا الشأن. وإذ كان يعلم أن المحكمة قد حثت البلدين على تقديم المساعدة للبعثة المزمعة، فقد قبل أيضا من حيث المبدأ فكرة إيفاد مثل هذه البعثة

وأوضح أنه سيرسل رده كتابة إلى مجلس الأمن وإليّ.

٧٥٢ - وفي رسالة مؤرخة ٢٩ أيار/مايو، طلب مني رئيس مجلس الأمن أن أواصل إحاطة المجلس علما بالتدابير التي تتخذ لرصد الحالة في شبه جزيرة باكاسي. وأنا أنتظر حاليا صدور موافقة رسمية من حكومة نيجيريا على إيفاد بعثة تقصي الحقائق. وفي هذه الأثناء، فإن وقف إطلاق النار يبدو ساريا بالرغم من وقوع بعض المناوشات المحدودة.

٧ - قبرص

٧٥٣ - طوال معظم العام الماضي استمر المأزق الذي بلغته عملية التفاوض مما حال دون مواصلتي، على النحو الذي كنت أتمناه، مهمة المساعي الحميدة التي أقوم بها في نطاق الإطار العام الذي حدده مجلس الأمن في القرار ٩٣٩ (١٩٩٤). ولم يتسن إلا في حزيران/يونيه - تموز/يوليه ١٩٩٦ استئناف العمل بشأن موضوع مشكلة قبرص وتنفيذ مجموعة تدابير بناء الثقة.

٧٥٤ - وفي اجتماع غير رسمي عقد في منتصف نيسان/أبريل، شدد أعضاء مجلس الأمن الدائمون على الأهمية التي يعلقونها على اتباع منهاج شامل في إيجاد تسوية لمشكلة قبرص، على أساس قرارات المجلس، والاتفاقات الرفيعة المستوى، والجهود التي يبذلها الأمين العام وممثلوه. وفي ١ أيار/مايو، أيد المجلس تعيين هان سونغ - جو، وزير خارجية جمهورية كوريا السابق، ممثلا خاصا جديدا لقبرص، ليحل محل جو كلارك الذي مارس مهام الوظيفة منذ عام ١٩٩٣.

٧٥٥ - وفي حزيران/يونيه ١٩٩٦، اجتمعت إلى زعيمي الطائفتين القبرصيتين كل على حدة على أمل التمكن من الوقوف على استعدادهما لاستئناف المحادثات المباشرة على أساس الاعتراف المتبادل بمخاوف كل من الجانبين، وتوفر الرغبة لدى الاثنين في التوصل إلى حل توفيقي. ولم تؤد هذه الاجتماعات إلى اتفاق بشأن عقد المحادثات المباشرة في وقت مبكر، ولكنها وفرت أساسا يمكنني الاستناد إليه في إصدار التعليمات لممثلي الخاص بمواصلة الاتصالات مع الطرفين من أجل تحقيق هذا الاتفاق، مع مراعاة الآثار التي تترتب على التطورات المحتمل حدوثها في العلاقات بين قبرص والاتحاد الأوروبي. وتحقيقا لهذه الغاية، قام البروفيسور هان بزيارة المنطقة في أواخر حزيران/يونيه وأوائل تموز/يوليه والتقى بالطرفين القبرصيين وبمسؤولي حكومتي اليونان وتركيا. كما سافر إلى موسكو وباريس ولندن ودبلن وبروكسل لإجراء مشاورات مع المسؤولين في الحكومات المعنية وفي رئاسة الاتحاد الأوروبي واللجنة الأوروبية. وقد أكدت المشاورات التي أجراها وجود اهتمام متزايد لدى المجتمع الدولي بإيجاد تسوية لمشكلة قبرص التي بقيت على جدول أعمال الأمم المتحدة منذ عام ١٩٦٣.

٧٥٦ - وقد واصلت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص رصد وقف إطلاق النار حيث بقيت الحالة العامة على هدوئها. وبوجه عام مارس الجانبان ضبط النفس في العام الماضي، وإن كان التوتر قد ازداد بعد إطلاق النار في حزيران/يونيه ١٩٩٦ على جندي من الحرس الوطني مما أدى إلى مقتله. وردا على ذلك، ووفقا لقرار مجلس الأمن ١٠٦٢ (١٩٩٦)، أصدرت تعليماتي إلى قوة حفظ السلام بأن تجدد جهودها بنشاط من أجل التوصل إلى اتفاق مع الطرفين على اتخاذ تدابير متبادلة لتخفيف التوتر على طول المنطقة العازلة، بما في ذلك الاضطلاع بالتزامات متبادلة، عن طريق قوة حفظ السلام، بعدم نشر ذخيرة حية أو أسلحة على طول خطوط وقف إطلاق النار بخلاف المحمولة باليد، وبحظر إطلاق الأسلحة على مدى السمع أو البصر من المنطقة العازلة، والقيام دون تأخير بأن يشمل اتفاق سحب القوات لعام ١٩٨٩ جميع أجزاء المنطقة العازلة التي لا تزال قواتهما مرابطة فيها على قرب شديد من الأخرى.

٧٥٧ - إن المستويات المفرطة للقوات العسكرية والتسلح والنفقات لدى كلا الجانبين في قبرص والمعدل الذي يجري به توسيعها وتطويرها وتحديثها، أمور تثير كلها أبلغ القلق. وليس من شأن هذه الحالة إلا زيادة التوتر وخطر المواجهة على طول خطوط وقف إطلاق النار، مما يضفي إلحاحا جديدا على ضرورة إحراز تقدم في المفاوضات بشأن إيجاد حل دائم لمشكلة قبرص.

٨ - تيمور الشرقية

٧٥٨ - واصل وزيرا خارجية اندونيسيا والبرتغال محادثاتهما تحت رعايتي بهدف إيجاد حل عادل وشامل ومقبول دوليا لمسألة تيمور الشرقية التي طال أمدها. وفي الجولة السابعة من المحادثات، التي عقدت في لندن يوم ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، استأنف الجانبان مناقشة المسائل الموضوعية التي تحددت في الجولة السابقة. وفي الجولة الثامنة، التي عقدت في جنيف يوم ٢٧ حزيران/يونيه، توبعت المناقشات الموضوعية بمزيد من التفصيل. وتجري حاليا مشاورات إضافية على المستوى الدبلوماسي بهدف إيجاد أرضية مشتركة تتخذ أساسا لتسوية المسألة. ورغم ما يوجد من اختلافات في المنظور وفي المنهاج، فإن الحكومتين تقيمان حوارا جديا ومفيدا يتركز على التدابير في الأجل القصير فضلا عن المسائل الأطول أجلا.

٧٥٩ - وأواصل من جانبي التشاور مع قطاع عريض من شخصيات تيمور الشرقية في سياق هذه المحادثات. وقد عملت بموافقة الحكومتين، على تيسير عقد اجتماع ثان في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ آذار/مارس للحوار الشامل بين جميع فئات تيمور الشرقية، عقد، مثل الاجتماع الأول، في بورغ شلينغ بالنمسا. ودون التطرق إلى مسألة مركز تيمور الشرقية، اعتمد المشاركون في الاجتماع التسعة والعشرون إعلانا بتوافق الآراء يتضمن عددا من الأفكار العملية التي ترمي إلى المساعدة على إيجاد جو ينضي إلى حل دائم. وإني متفائل بروح التعاون والسعي إلى الحل الوسط التي أبداها المشاركون في الاجتماع، وباهتمامهم بمواصلة هذه العملية. كما إنني متفائل برغبة اندونيسيا والبرتغال في تنفيذ المقترحات التي يثمرها الحوار.

٩ - السلفادور

٧٦٠ - واصلت عملية السلام في السلفادور تقدمها بخطى ثابتة، بالرغم من استمرار المشاكل في تنفيذ بعض البنود المتبقية من اتفاقات السلام، وواصلت بعثة الأمم المتحدة في السلفادور تنفيذ ولايتها الخاصة بالمساعي الحميدة والتحقق من امتثال اتفاقات السلام وفقا لبرنامج عمل وقعت عليه الأطراف في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٥. وقد أوضح برنامج العمل أن تنفيذ بعض عناصر الاتفاقات لم يتم بعد في مجالات الأمن العام، وبرنامج نقل ملكية الأراضي، والمستوطنات البشرية، وبرامج إعادة الإدماج، وصندوق حماية جرحى ومعوقي الحرب، والإصلاحات القانونية والدستورية. وبعد مغادرة إنريكه تير هورست ممثلي الخاص، عين ريكاردو فيجيل ممثلا لي ومديرا لبعثة الأمم المتحدة في السلفادور وذلك في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

٧٦١ - وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر، قدمت تقريرا إلى الجمعية العامة ذكرت فيه أنه بالرغم من إحراز تقدم كبير فلا يزال هناك عدد من المسائل المعلقة. وعليه فقد وافقت الجمعية العامة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر على اقتراحي الداعي إلى تمديد ولاية البعثة لمدة ستة أشهر أخرى، حتى ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦. وقدمت في وقت لاحق تقريرا غير رسمي إلى مجلس الأمن (٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦) وأوفدت، في مناسبات عدة، مبعوثا رفيع المستوى من المقر لعقد اجتماعات مع رئيس الجمهورية وأعضاء الحكومة وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني وغيرهم من الشخصيات السياسية الرئيسية، ولمساعدة البعثة في الوفاء بمسؤولياتها.

٧٦٢ - وقدمت تقريرا إلى الجمعية العامة في ٢٣ نيسان/أبريل ذكرت فيه أنه تم تسجيل إحراز تقدم في عدد من مجالات اتفاقات السلام: فقد أحرزت عملية إصدار سندات الملكية في إطار برنامج نقل ملكية الأراضي جوانب هامة من التقدم (وإن لم يكن الأمر كذلك بالنسبة لعملية تسجيل السندات)؛ وإلى حد كبير تم بلوغ الأهداف الكمية لبرامج إعادة الإدماج الأخرى؛ وقربت من مرحلة الاكتمال البنود الفردية التي حددها برنامج العمل في مجال الأمن العام. وكان من التطورات الإيجابية الأخرى ما تم في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ من إنشاء المركز الوطني للأمن العام وفقا لتوصية البعثة.

٧٦٣ - على أنه بقيت بعض الجوانب الهامة من التنفيذ: فقد كانت الإصلاحات الدستورية والقانونية التي حددها برنامج العمل متوقفة في مراحل مختلفة من العملية التشريعية؛ وكان تسجيل سندات الأراضي المنقولة في السجل الوطني، وهو أمر لازم لإنجاز البرنامج، متخلفا بكثير عن عملية إصدار تلك السندات؛ ولم يتم بعد تثبيت إصلاحات قطاع الأمن العام وفقا لنموذج الأمن العام الذي حددته الاتفاقات (وهو جانب ضعف تأكد وجوده في ضوء إصدار قانون طوارئ معيب كثيرا في آذار/مارس ١٩٩٦ يرمي إلى مكافحة المستوى المنذر بالخطر الذي بلغته الجريمة في البلد)؛ وليس من المتوقع أن يتم إنجاز نقل المستوطنات البشرية الريفية قبل نهاية العام على الأقل.

٧٦٤ - وعلى ذلك فقد ذكرت أن الوفاء بمسؤولية المنظمة بموجب اتفاقات السلام فيما يتعلق بالتحقق من جميع جوانب تنفيذها يقتضي استمرار التواجد في السلفادور، وإن لم يكن بنفس مستوى البعثة، وذلك لفترة أخرى تستمر حتى نهاية عام ١٩٩٦. واقترحت، وهو ما وافقت عليه الجمعية العامة فيما بعد، أن تستعيض الأمم المتحدة عن البعثة بآلية تجمع بين زيارات منتظمة يقوم بها مبعوث رفيع المستوى من المقر مع الاحتفاظ في الميدان بفريق صغير من الخبراء يواصل العمل بشأن مسائل التحقق والمساعي الحميدة. وقد بدأت هذه الآلية، وهي مكتب الأمم المتحدة للتحقق، عملياتها في ١ أيار/مايو ١٩٩٦.

٧٦٥ - وفي أواخر تموز/يوليه، قدمت مرة أخرى تقريرا غير رسمي إلى مجلس الأمن، أشرت فيه إلى إحراز تقدم في بعض عناصر تنفيذ اتفاقات السلام وإلى استمرار وجود تأخيرات في جوانب أخرى. وذكرت أن من التطورات موضع الترحيب بوجه خاص، موافقة الجمعية التشريعية على مجموعة من الإصلاحات الدستورية التي أوصت بها لجنة تقصي الحقيقة وعلى قانون مهنة الشرطة. كما تحققت نواح من التقدم في برنامج نقل ملكية الأراضي، لا سيما فيما يتعلق بتسجيل سندات الملكية في السجل الوطني.

على أنه بقيت صعاب أحاطت بتعزيز قطاع الأمن العام، وذكرت أن التوقعات التي أوحى بها إنشاء المجلس الوطني للأمن العام لم تتحقق حتى الآن. وعلاوة على ذلك فإن التقدم المحرز في مجال الإصلاح القضائي كان ضئيلا لا يذكر، وغدا من المحتمل حدوث تأخيرات أخرى في تنفيذ برنامج نقل المستوطنات البشرية الريفية، واستمرت المشاكل التي تحيط بصندوق جرحى ومعوقي الحرب.

١٠ - أريتريا - اليمن

٧٦٦ - كان النزاع بين اريتريا واليمن حول مجموعة جزر حنيش في البحر الأحمر، الذي بدأ في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، من المصادر الأخرى التي تثير القلق لدى المجتمع الدولي. وفي أواخر كانون الأول/ديسمبر، أتيحت لي فرصة مناقشة الحالة مع الطرفين أثناء زيارة إلى أسمرة وصنعاء. ولدى عودتي إلى المقر، أحطت مجلس الأمن علما برأيي في أن الطرفين تتوفر لديهما الإرادة السياسية لحل نزاعهما الإقليمي بالوسائل السلمية، وبأنني أشرت عليهما بأن تقوم دولة عضو بالوساطة. وذكرت أنني أكدت أيضا للطرفين أن الأمانة العامة ستكون رهن تصرفهما إذا أرادا. وقامت فرنسا بدور الريادة في الوساطة، التي تكللت في ٢١ أيار/مايو بتوقيع الطرفين على اتفاق لتسوية نزاعهما عن طريق التحكيم. وأملي أن تبدأ عملية التحكيم قريبا وأن تؤدي إلى إيجاد حل لهذا النزاع الذي ينطوي على احتمالات التحول إلى نزاع خطير. وأود أن أحيي فرنسا، وكذلك مصر واثيوبيا، اللتين قامتا أيضا بدور هام في عملية الوساطة.

١١ - جورجيا/أبخازيا

٧٦٧ - بدعم من الاتحاد الروسي الذي تولى دور التيسير، ومن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي قامت بدور الشريك، واصل إدوارد برونر مبعوثي الخاص لجورجيا محاولات التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع. وتعزيزا لجهود الأمم المتحدة، وضمانا لاستمرار التواجد على مستوى سياسي رفيع في المنطقة، عينت ليفيو بوتا نائبا مقيما لمبعوثي الخاص ورئيسا لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، اعتبارا من ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

٧٦٨ - ومنذ أن وصل نائب المبعوث الخاص إلى جورجيا أخذ يقيم الاتصالات في تبليسي وسوخومي وسافر إلى موسكو في عدة مناسبات. وفي أعقاب سلسلة من الاجتماعات الثنائية بين مبعوثي الخاص وممثلي الاتحاد الروسي في باريس وموسكو، قام مستشاري الخاص عصمت كتاني بزيارة للمنطقة ولموسكو لإجراء مشاورات أخرى في الفترة من ١٤ إلى ١٨ آذار/مارس ١٩٩٦. وواصل الاتحاد الروسي، في إطار دور التيسير الذي يقوم به، بذل جهود مكثفة من أجل التوصل إلى اتفاق حول مشروع بروتوكول قد يوفر الأساس لتسوية بين جورجيا وأبخازيا. وتحت رعاية الأمم المتحدة، مع قيام الاتحاد الروسي بدور التيسير، وفي وجود ممثل لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أجريت في موسكو في الفترة من ١٦ إلى ١٩ تموز/يوليه جولة أخرى من المشاورات اشترك فيها أطراف الصراع. وكان السفير برونر ونائبه موجودين في موسكو لحضور هذه المناقشات، التي تركزت على مشروع البروتوكول. ومما يؤسف له أن هذه الجهود لم تؤد إلى تقدم ملموس ولا تزال عملية السلام متوقفة.

٧٦٩ - والمسألة الرئيسية في النزاع هي مستقبل المركز السياسي لأبخازيا. فحكومة جورجيا تقترح منح أبخازيا درجة واسعة من الاستقلال الذاتي في إطار دولة فيدرالية واحدة لجورجيا. أما الجانب الأبخازي فيسلم بأن أبخازيا ستكون جزءا من دولة جورجية واحدة حدودها هي حدود جمهورية جورجيا الاشتراكية السوفياتية السابقة حسب ما كانت عليه في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، وبأن هذه الدولة ينبغي أن تكون ذات "طابع فيدرالي". مع الإصرار على وصف الدولة بأنها "اتحاد ذو طابع فيدرالي"، يتحقق نتيجة لمعاهدة تبرم بين طرفين متساويين في المركز في إطار القانون الدولي.

٧٧٠ - ولئن كان يحتمل التوقيع على مشروع بروتوكول في المستقبل القريب، يبدو من غير المحتمل أن يحدد بوضوح المركز السياسي لأبخازيا. على أنه يمكن أن يكون بمثابة إطار لإجراء مزيد من المفاوضات ومناقشات الخبراء لا بشأن المسائل الدستورية فقط، وإنما أيضا بشأن مجالات أخرى مثل المسائل الاقتصادية والمصارف والمالية والنقل والاتصالات والسياسة العامة (الشرطة وإقامة العدل والتعليم) والشؤون الاجتماعية والمسائل العسكرية.

٧٧١ - وفي إطار جهودي لإيجاد سبل لتحسين احترام حقوق الإنسان في المنطقة، بدأ مبعوثي الخاص ونائبه بإجراء مشاورات مع السلطات الأبخازية بشأن برنامج لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها في أبخازيا. وقد أوفد مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بعثة إلى سوخومي في الفترة من ٢١ إلى ٢٤ شباط/فبراير. ووافقت السلطات الأبخازية على البرنامج المقترح، الذي سينفذ بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وفي إطار البرنامج، سينشأ مكتب في سوخومي يزود بعدد محدود من الموظفين الدوليين من الأمم المتحدة ومن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، شريطة الاتفاق على وسائل يمكن الركون إليها لتمويله.

٧٧٢ - والمهام التي تتولاها البعثة صدرت ولايتها عن مجلس الأمن في القرار ٩٣٧ (١٩٩٤) المؤرخ ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٤. وقد واصلت عملياتها في وادي كودوري وفي أجزاء من مناطق الأمن والأسلحة المحدودة. وليتخذ كبير المراقبين العسكريين مقره في سوخومي. وللبعثة مقر رئيسي في سوخومي، ومقر إداري في بيتسوندا ومقران قطاعيان (في غالي وزوغديدي).

٧٧٣ - وإلى وقت قريب، كانت للبعثة أيضا ثماني قواعد لمواقع للأفرقة، أربع في قطاع غالي، وثلاث في زوغديدي وواحدة في وادي كودوري - لتوفير وجود مستمر في المناطق الحساسة ولتمكين البعثة من التعاون الوثيق مع قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة. على أن بث الألغام بطريقة عشوائية على يد مجهولين في مناطق الأمن والأسلحة المحدودة في قطاع غالي - وهو نشاط أودى بحياة أحد المراقبين العسكريين في وقت سابق من هذه السنة - قد اضطر البعثة إلى وقف أعمال الداورية التي تقوم بها في المنطقة وإلى سحب جميع قواعد مواقع أفرقتها الموجودة هناك من القطاع. وكان من نتيجة ذلك أن البعثة لا تستطيع الآن مزاولة عملياتها في المنطقة التي هي في أشد الحاجة إليها. كما أنها لا تستطيع أن تنفذ بالكامل بندين جوهريين من ولايتها هما: رصد تنفيذ الأطراف لاتفاق موسكو لعام ١٩٩٤ بشأن وقف إطلاق النار والفصل بين القوات والتحقق من ذلك والمسائل المتصلة به؛ والمساهمة، بوجودها في المنطقة، في تهيئة الظروف المناسبة التي تفضي إلى العودة السالمة والمنظمة للاجئين والمشردين.

٧٧٤ - ونظرا للمخاطر التي يواجهها المراقبون، وتمكينا للبعثة من استئناف أنشطتها التي تقضي بها ولايتها، ينشد رئيس البعثة المساعدة من السلطات الجورجية ومن الجانب الأبخازي. كما أنه يستطلع مع السلطات ذات الصلة التدابير التي يمكن لقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة اتخاذها لتحسين سلامة المراقبين. وعلى أساس التوصيات المقدمة من فرقة من خبراء إزالة الألغام التابعين للأمم المتحدة زارت المنطقة في وقت سابق من هذه السنة، وفي ضوء المناقشات التي أجراها رئيس البعثة، تقرر تزويد البعثة بمركبات مضادة للألغام، وبمعدات لإزالة الألغام وبعض الدعم الهندسي. ومن شأن هذا الترتيب، عندما يتم تنفيذه بالكامل، أن يتيح للبعثة استئناف القيام بأعمال الداورية في قطاع غالي بنفس المستوى تقريبا من الفعالية التشغيلية التي كان عليها الحال في السابق.

٧٧٥ - ولا تزال الحالة متوترة في مناطق الأمن والأسلحة المحدودة في قطاع غالي، حيث تتمثل المشكلة الرئيسية في شيوع الخروج على القانون والأفعال الإجرامية التي ترتكب ضد السكان المحليين. وقلما يتم القبض على مرتكبي تلك الأفعال، بل أن السلطات لا تلاحقهم في الغالب، ويرجع ذلك عادة إلى نقص الموارد. أما في قطاع زوغديدي فإن المسألة الرئيسية هي شيوع التوتر بين صفوف المشردين داخليا المتلهفين على العودة إلى ديارهم على الضفة الأخرى من نهر انغوري ولكنهم على غير استعداد للإقدام على ذلك لأنهم يخشون على سلامتهم. ولا تزال الحالة في وادي كودوري مستقرة، لكن الشكوك لا تزال تساور أهاليه تجاه الجيش الأبخازي.

٧٧٦ - وتقليلا من الالتباس إلى أدنى حد، تفسر بعثة الأمم المتحدة الحكم الوارد في اتفاق موسكو لعام ١٩٩٤ فيما يتعلق بوجود القوات المسلحة في منطقة الأمن على أنه يعني أن لا يؤذن لأي فرد من أفراد القوات المسلحة سواء لحكومة جورجيا أو الجانب الأبخازي، مسلحا كان أو غير مسلح، بملابسه العسكرية أو المدنية، بالتواجد في منطقة الأمن. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير أبلغ عن وقوع انتهاكات للاتفاق على جانبي نهر أنغوري.

٧٧٧ - وقد أفادت البعثة بأن قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة تزاول عملياتها في إطار اتفاق موسكو. والتعاون بين البعثة وقوة حفظ السلام التابعة للرابطة يدعو إلى الارتياح. كما أن تعاون البعثة مع حكومة جورجيا والسلطات الأبخازية لا يزال طيبا. وهي تتعاون أيضا مع مختلف المنظمات غير الحكومية، وتتعاون عن طريق مكتبها في تبليسي مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

٧٧٨ - وفي ١٧ أيار/مايو، قام مجلس رؤساء دول رابطة الدول المستقلة بتمديد ولاية قوة حفظ السلام التابعة للرابطة حتى ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٦. وقد أصدر تعليماته إلى كل من مجلس وزراء الخارجية ومجلس وزراء الدفاع في الدول الأعضاء في الرابطة بمواصلة جهودهما، إلى جانب جهود الطرفين، من أجل توسيع ولاية القوة. وبالاضافة إلى ذلك، قرر المجلس تكليف القوة بتحديد حقول الألغام وبإزالة الألغام من إقليم أبخازيا، بمساعدة الأمم المتحدة وبالتعاون مع السلطات المحلية. كذلك أصدر المجلس تعليماته إلى طرفي الصراع بأن يقوما، بمساعدة قوة حفظ السلام التابعة للرابطة، باتخاذ تدابير إضافية لضمان سلامة البعثة. ولا تزال المناقشات جارية في موسكو بين الاتحاد الروسي وحكومة جورجيا والجانب الأبخازي بشأن تمديد ولاية القوة وإمكانية توسيعها.

٧٧٩ - ولم يحرز تقدم يذكر خلال السنة الماضية بشأن مسألة عودة اللاجئين والمشردين إلى أبخازيا. وقد أوقفت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ العودة الطوعية حسب ما هي مرسومة في الاتفاق الرباعي المتعلق بالعودة الطوعية للاجئين والمشردين إلى أبخازيا. ولا يزال الجانب الأبخازي معترضا على عودة اللاجئين والمشردين على نطاق واسع وبسرعة، ويصر على موقفه في عدم السماح إلا لعدد محدود من الأشخاص كل أسبوع بالعودة، وهو ما لا يقبله الجانب الجورجي. وقد عاد نحو ٣٠ ٠٠٠ شخص تلقائيا إلى منطقة غالي، حيث تقدم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قدرا محدودا من المساعدة في إطار برنامجها الخاص للمشردين في جورجيا. بيد أن استمرار التأخير في إعادة المشردين داخليا وتوطينهم في أبخازيا يضع عبئا ثقيلا على اقتصاد جورجيا، ويضعف قدرته على الانتعاش ويؤدي إلى تفاقم التوترات الاجتماعية والسياسية.

٧٨٠ - لقد كان شعب جورجيا ينعم وقت حصوله على الاستقلال بواحد من أعلى مستويات المعيشة في جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق. أما اليوم، فبرغم وجود بعض العلامات الإيجابية، بات الاقتصاد يواجه مشاكل صعبة تتمثل في البطالة وقلة فرص العمل، ووجود أزمة في مجال الطاقة، وتدهور الخدمات العامة. وتقوم الأمم المتحدة والدول المانحة بتقديم معونة غوثية وإنسانية طارئة، في حين تضطلع منظمات وجهات مانحة مختلفة بطائفة واسعة من المبادرات في مجال التنمية، من بينها مؤسسات بريتون وودز والاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٢ - غواتيمالا

٧٨١ - استمرت المفاوضات بين حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي تحت رعاية الأمم المتحدة طوال السنة من أجل ايجاد تسوية دائمة لأطول صراع في أمريكا الوسطى. وفي حين أحرزت جوانب غير متسقة من التقدم، فإن التوقيع على سبعة اتفاقات منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، واستمرار وجود بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا أمران يبدو أنهما يعززان الاعتقاد بأنه لا يمكن الرجوع عن عملية السلام.

٧٨٢ - وشهدت السنة الماضية تعزيز التغير الديمقراطي في غواتيمالا، الذي زاد من احتمالات نجاح المفاوضات. وكان من التطورات الإيجابية النداء القوي الذي وجهته إلى الشعب قطاعات عريضة من المجتمع (من بينها، ولأول مرة منذ عدة سنوات، قيادة الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي) لكي يدلي بصوته في الانتخابات الرئاسية؛ بالإضافة إلى وصول قوى سياسية جديدة إلى الكونغرس بعد الانتخابات؛ والتزام الحكومة الجديدة بمحاربة الفقر والإفلات من العقاب؛ ووقف الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي الأعمال القتالية من طرف واحد خلال جولتي الانتخابات، وقراره القاضي بوقف الأعمال العسكرية الهجومية في آذار/مارس عام ١٩٩٦ وما أعقبه، بعد ذلك فورا، من التزام مماثل من جانب الحكومة؛ وأخيرا، إعلان الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي أنه سوف يوقف ممارسته المتمثلة في جباية "ضرائب حرب" في حالة التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل الاجتماعية - الاقتصادية.

٧٨٣ - وبدأت المفاوضات بشأن المسائل الاجتماعية - الاقتصادية وحالة الملكية الزراعية في أيار/مايو عام ١٩٩٥ ومضت بخطى بطيئة إلى أن أوقفت في منتصف كانون الأول/ديسمبر بانتظار انتخاب حكومة جديدة. وعقب فوز الرئيس ألفارو أرزو في كانون الثاني/يناير عام ١٩٩٦، كرر ما تعهد به في حملته الانتخابية من مواصلة عملية التفاوض وأعرب عن تأييده الشديد لاستمرار وجود بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا. ودعت الأمم المتحدة إلى عقد جولة جديدة من المفاوضات في مكسيكو سيتي في نهاية شباط/فبراير عام ١٩٩٦، وتم التوصل إلى اتفاق بعد ذلك بشهرين أو أكثر على المسائل الاجتماعية - الاقتصادية وحالة الملكية الزراعية. وجاء الاتفاق في شكل مجموعة التزامات شاملة بشأن البنود الشديدة الأهمية لإقامة سلام دائم في غواتيمالا، ألا وهي: زيادة الانفاق الاجتماعي الحكومي، وتشجيع وجود هيكل للملكية الزراعية يتصف بمزيد من الكفاءة والانصاف، وتحديث الإدارة العامة، وزيادة الإيرادات العامة بصورة مستدامة. وأكد هذا الاتفاق، الموقع في ٦ أيار/مايو، على الحاجة إلى إقامة الديمقراطية، والأخذ بالمشاركة، وبناء توافق الآراء.

٧٨٤ - واستمرت بعثة الأمم المتحدة في غواتيمالا في الوفاء بولاية التحقق التي أناطها بها الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان، وفي تنفيذ بناء المؤسسات بناء فعالا. وقد جددت الجمعية العامة ولاية البعثة مرتين، أولاهما في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، لمدة ستة أشهر؛ وثانيتهما في ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦، حتى نهاية عام ١٩٩٦. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ وآذار/مارس ١٩٩٦، أحلت إلى الجمعية العامة التقريرين الثالث والرابع الصادرين عن مدير البعثة. وأكد التقريران أنه ظلت تحدث انتهاكات جسيمة متكررة ماسة بحقوق الإنسان وأن تلك الانتهاكات لم تقدم بشأنها إيضاحات ولم يعاقب أحد على ارتكابها وبينما أحاطت البعثة علما بأن الطرفين اتخذا خطوات إيجابية، لاحظت أن حكومة غواتيمالا، والاتحاد الثوري

الوطني الغواتيمالي يعتبران مسؤولين معا بصفة عامة، عن عدم الامتثال لالتزاماتهما الناشئة بموجب الاتفاق الشامل سواء لما قاما به، أو ما قصرا في اتخاذه من إجراءات.

٧٨٥ - وأصبحت أنشطة البعثة المتعلقة ببناء المؤسسات أداة جوهرية لزيادة احترام حقوق الإنسان. ولذلك، تنفذ الوحدة المشتركة بين البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشاريع لدعم الهيئة القضائية ومكتب المحامي العام ومكتب المدعي العام، وقدرة وزارة الداخلية على إجراء التحقيقات الجنائية، وكذلك المدعي العام لحقوق الإنسان، واللجنة الرئاسية لحقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة بالموضوع. وكان من الأمور ذات الأهمية الرئيسية لهذا العمل ما قدمته الدول الأعضاء من تمويل سخي إلى صندوقي الاستئماني المخصص لعملية السلام في غواتيمالا.

٧٨٦ - وفي أيار/مايو عام ١٩٩٦، عاد ليوناردو فرانكو، الذي رأس البعثة بكل اقتدار منذ إنشائها، إلى مركز عمله في جنيف، وعينت ديفيد ستيفين خلفا له.

٧٨٧ - ولا تزال هناك عدة بنود يتعين التفاوض عليها، ألا وهي: تدعيم السلطة المدنية؛ ودور الجيش في مجتمع ديمقراطي؛ وإعادة إدماج الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي في الحياة السياسية، والتوصل إلى وقف إطلاق نار نهائي؛ وإجراء الاصلاحات الدستورية ووضع نظام الانتخابات؛ وأخيرا، وضع جدول زمني للتطبيق والإنفاذ والتحقق. وعلى الجانبين، معا، أن يمضيا قدما نحو تتويج عمليا السلم - - بإبرام الاتفاق المتعلق بإقرار سلام راسخ ودائم. ومن الضروري أيضا أن تتضاعف جهود الائتلاف الدولي العريض الذي نشأ لمساندة عملية السلام في غواتيمالا، لكي يساعد على تنفيذ اتفاق السلام. وسأبذل قصارى جهدي لضمان استمرار الإسهامات الجليلة التي تقدمها البعثة والبرامج والوكالات وغير ذلك من هيئات مناسبة في منظومة الأمم المتحدة.

١٣ - غيانا وفنزويلا

٧٨٨ - في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، وافق رئيسا غيانا وفنزويلا، عملا باتفاق جنيف المؤرخ ١٧ شباط/فبراير عام ١٩٩٦، على طلب لبذل "مساعي" الحميدة" بصدد النزاع الإقليمي القائم بين بلديهما منذ أمد طويل.

٧٨٩ - وقد واصل السير آليستر مكينتاير، الذي عين في شباط/فبراير ١٩٩٠ ممثلا شخصيا لي لموضوع النزاع بين غيانا وفنزويلا، جهوده، فاجتمع في نيويورك خلال كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٩٥ ونيسان/أبريل وحزيران/يونيه ١٩٩٦ إلى عناصر قائمة بالتيسير من غيانا وفنزويلا. ومن المقرر عقد اجتماع آخر في تشرين الأول/أكتوبر.

٧٩٠ - وأبلغني ممثلي الشخصي أن العلاقات بين البلدين طيبة وأن المشاورات تمضي على ما يرام. واقترح، لذلك، أن يزداد تواتر اجتماعاته مع عناصر التيسير؛ وهو يتوقع أن يزور كلا العاصمتين في الشطر الأخير من آب/أغسطس.

٧٩١ - ومما شجعني أن الرئيسين كلاهما أعربا عن التزامهما بالتماس تسوية سلمية دائمة للنزاع وأن العلاقات بين البلدين مستمرة في التحسن على الرغم من النكسة التي سببها الحادث البيئي الذي أثر، في آب/أغسطس ١٩٩٥، على أجزاء من المنطقة موضع النزاع. كما أفادت جهود ممثلي الشخصي من التأييد الذي قدمته الجماعة الكاريبية ورابطة الدول الكاريبية. ومما يذكر أن غيانا وفنزويلا عضوان في المنظمة الأخيرة.

١٤ - هايتي

٧٩٢ - في خلال السنة الماضية، ضاعف المجتمع الدولي جهوده لمعاونة حكومة هايتي على النجاح في استكمال انتقالها إلى الديمقراطية، وبناء مؤسسات البلد، ووضعها على الطريق نحو الاصلاح الاقتصادي. وقد أسهم وجود بعثة الأمم المتحدة في هايتي، التي خلفتها اعتبارا من ١ تموز/يوليه عام ١٩٩٦ بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي، في الحفاظ على جو من الأمن والاستقرار ويفضي إلى نجاح هذه الجهود. وخلال زيارتي الثالثة لهايتي، في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٩٥، في الذكرى الأولى لعودة الرئيس جان برتران آريستيد، تسنى لي أن أشهد هذا التقدم بنفسي. وفي تلك المناسبة، أشاد الرئيس آريستيد بالتعاون الممتاز بين السلطات الهايتية وبعثة الأمم المتحدة في هايتي. وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٩٥، أثنى مجلس الأمن على تلك البعثة نظرا للتقدم الكبير الذي حققته نحو الوفاء بولايتها، حسبما حددها القرار ٩٤٠ (١٩٩٤).

٧٩٣ - واستمر العنصر العسكري في بعثة الأمم المتحدة في هايتي، المؤلف من ٦٠٠ فرد، في القيام بأعمال الدورية وحراسة قوافل الإغاثة الإنسانية، وتوفير الدعم السوقي والأمني لانتخابات الرئاسة، ومساندة السلطات الهايتية في مجال تطبيق القانون والحفاظ على النظام. واضطلع مهندسو تلك البعثة بمشاريع استفاد منها السكان المحليون أيضا، مما عزز مكانة البعثة في أعين شعب هايتي.

٧٩٤ - وظل تدريب الشرطة الوطنية الهايتية ورصد نشاطها، هو المهمة الأولى لعنصر الشرطة المدنية في تلك البعثة، وهذا العنصر أعد دوراته الدراسية وبرامجه التدريبية لتلائم الاحتياجات المحلية. وقدم ما مجموعه ٨٤٧ عنصرا من عناصر الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة، التدريب أثناء العمل والتوجيه في ١٩ موقعا، لنحو ٦ آلاف فرد من الشرطة الوطنية الهايتية. ونظرا لأن إعداد كادر من المشرفين المقتدرين، سواء في الميدان أو في الإدارة، قد تخلف عن تدريب القاعدة الأساسية من أفراد الشرطة، فقد ركز عنصر الشرطة المدنية جهوده على تنظيم العناصر الإدارية للشرطة الوطنية الهايتية.

٧٩٥ - وإدراكا مني لضرورة الأخذ بأسباب الاقتصاد، أبقيت قوام القوة في البعثة قيد الاستعراض المستمر لكي أضمن استمرار تواؤمه مع مهام البعثة. وبعد تخفيض تدريجي في عدد الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المدنية، بقي في شباط/فبراير ١٩٩٦ بمنطقة البعثة ٠٠٠ ٤ فرد عسكري و ٣٠٠ فرد من الشرطة المدنية. وفي اجتماعات اللجنة الثلاثية، أولي اهتمام خاص للتخطيط لنقل المسؤوليات والمهام التي اضطلعت بها البعثة إلى حكومة هايتي نقلا سلسا ومنتظما.

٧٩٦ - وفي ٩ شباط/فبراير، طلب مني الرئيس بريفال أن اتخذ الخطوات المناسبة لتمديد ولاية البعثة بما يكفل الانسحاب المتدرج في الشهور المقبلة. ومن ثم فقد أحطت مجلس الأمن، علما، في ١٤ شباط/فبراير، بإنجازات البعثة وأوصيت بتمديد ولايتها، فضلا عن تقليص كل من عنصرها العسكري وعنصرها المؤلف من الشرطة المدنية. ومدد المجلس الولاية حتى ٣٠ حزيران/يونيه مع إنقاص العنصر العسكري إلى ٢٠٠ ١ رجل، تكملهم قوة كندية قوامها ٧٠٠ فرد وتمولها حكومة كندا، مع تخفيض عنصر الشرطة المدنية إلى ٣٠٠ ضابط. وفي ٥ آذار/مارس، حل إدريك تير هورست محل الأخضر الابراهيمي كممثل خاص لي في هايتي.

٧٩٧ - وبعد أن تلقيت طلبا رسميا آخر من الرئيس بريفال في ٣١ أيار/مايو، أوصيت مجلس الأمن بإنشاء بعثة جديدة للمساعدة على تدريب الشرطة الهايتية تدريبا مهنيا في جو آمن. وبموجب قرار مجلس الأمن ١٠٦٣ (١٩٩٦)، قرر المجلس إنشاء بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي، المؤلفة من ٦٠٠ فرد عسكري و ٣٠٠ فرد من الشرطة المدنية، لمدة ٥ أشهر. وبالإضافة إلى ذلك، وافقت كندا والولايات المتحدة على التبرع بتمويل ٧٠٠ فرد عسكري إضافي. كما عدل المجلس الولاية السابقة وأعطى أولوية لاستمرار تدريب الشرطة الوطنية الهايتية في ظروف آمنة. وجرى التشديد على دور ممثلي الخاص في تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجالات تعزيز بناء المؤسسات، والمصالحة الوطنية، وإصلاح الاقتصاد.

٧٩٨ - وعلى الرغم من التقليص التدريجي لوجود الأمم المتحدة في هايتي، فقد حوفظ على النظام العام، والفضل في ذلك يرجع جزئيا إلى نشر الشرطة الوطنية الهايتية الجديدة في نهاية شباط/فبراير. إلا أن القوة لا تزال تمثل مؤسسة فتية تنقصها الخبرة وستظل بحاجة إلى دعم من المجتمع الدولي في المستقبل المنظور. وتبذل جهود للمساعدة على أن يكون لها قيادة وإدارة مقتدرتان، بالإضافة إلى أماكن عمل ومعدات ملائمة، وتدريب كاف.

٧٩٩ - وظلت العملية الانتخابية تتطور خطوة بعد أخرى طوال عام ١٩٩٥. فعقب الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية والمحلية في ٢٥ حزيران/يونيه، جرت الإعادات والتصفيات الانتخابية سلميا في ١٣ آب/أغسطس و ١٧ أيلول/سبتمبر و ٨ تشرين الأول/أكتوبر، ولكن معدل إقبال الناخبين كان ضعيفا. والواقع أن جميع الأحزاب السياسية غير اللافالية قررت عدم الاشتراك في تلك الانتخابات، بدعوى أنها موجهة من قبل الحركة اللافالية الحاكمة. ومن الصعب تقييم مدى إسهام المقاطعة في انخفاض معدل إقبال الناخبين، لأنه ربما كانت هناك عوامل أخرى ساهمت في ذلك، من بينها الإحباطات الاقتصادية، والإعياء الذي أصاب الناخبين، وانعدام التربية الوطنية، وفتور الحملة الانتخابية. وأسفرت عمليات الاقتراع عن فوز واضح للحركة اللافالية. واجتمع البرلمان الجديد في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر في دورة خاصة وبدأ أعماله في ظروف صعبة للغاية إذ لم يجد مكانا مناسبا للعمل أو أمانة مؤهلة. وكان أول قرار اتخذه هو التصديق على اختيار كلوديت ويرلي رئيسة للوزراء خلفا لسمارك ميشيل، الذي قدم استقالته في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر وسط جدال متزايد بشأن المقترحات الداعية إلى خصخصة الشركات المملوكة للدولة.

٨٠٠ - ورغم أن العديدين من أنصار الرئيس أريستيد ودوا لو بقي في منصبه ثلاث سنوات أخرى ليعوض الوقت الذي أمضاه في المنفى، فقد أجريت الانتخابات الرئاسية في ١٧ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٩٥ دون وقوع أي حوادث كبرى. ومرة أخرى، قاطعت تلك الانتخابات الأحزاب غير اللافالية الرئيسية، باستثناء حزب مؤتمر الحركات الديمقراطية، وكان معدل الناخبين المصوتين قليلا جدا، إذ لم يتجاوز ٢٨ في المائة من الناخبين المسجلين. وفاز رينيه بريفال بنسبة ٨٧,٩ في المائة من الأصوات المدلى بها واستهل رئاسته، وفقا للدستور، في ٧ شباط/فبراير. ومن الأمور الايجابية

مجيء رئيس منتخب ديمقراطيا ليخلف رئيسا آخر سبق انتخابه ديمقراطيا، فتلك خطوة هامة لتعزيز الديمقراطية في هايتي.

٨٠١ - وفي ٣ نيسان/أبريل، وبناء على طلب الرئيس بريغال، مددت الجمعية العامة ولاية عنصر الأمم المتحدة المشترك في البعثة المدنية الدولية في هايتي حتى ٣١ آب/أغسطس عام ١٩٩٦. ونظرا لتحسن حالة حقوق الإنسان، عُدلت ولاية البعثة وخُفض عدد موظفيها إلى نحو ثلث ما كان عليه في السابق (٣٢ مراقبا من الأمم المتحدة ومثلهم من منظمة الدول الأمريكية).

٨٠٢ - وتواصل البعثة المدنية رصد حقوق الإنسان، والاستفسار عن أية انتهاكات محتملة في مجال حقوق الإنسان، وتُحيل عند الضرورة تقاريرها وتوصياتها إلى السلطات المختصة. وساعدت تلك البعثة لجنة تقصي الحقيقة والعدالة في أعمالها؛ كما أنها تتعاون مع الشرطة المدنية التابعة للبعثة الدولية ومع الشرطة الوطنية الهايتية في تحقيقاتهما. وتركز البعثة اهتمامها الآن على توطيد المؤسسات الرئيسية لحماية حقوق الإنسان -- أي الشرطة والنظام الجزائي ونظام العدالة -- وعلى تعزيز حقوق الإنسان، باستحداث برنامج للتربية الوطنية تلزم الحاجة إليه بشدة.

٨٠٣ - وإذا لم يتمكن نظام الحكم الجديد من تحسين ظروف معيشة السكان فلن تترسخ الديمقراطية في هايتي وسيتعرض الاستقرار فيها للخطر. ومما يؤسف له أن التنمية تتخلف، وهذا يرجع أساسا إلى التصور الذاتي الإداري. وهناك موارد مالية متاحة: إذ لا يزال المجتمع الدولي ملتزما بأكثر من بليون دولار على مدى السنوات الثلاث القادمة، وجزء من هذا المبلغ غير مشروط باعتماد برنامج التكيف الهيكلي. على أن الشيء المفتقد على نحو مؤلم هو القدرة على الاستيعاب، لأن الوزارات غير مؤهلة لصوغ البرامج الاقتصادية والاجتماعية أو لتنفيذها.

٨٠٤ - ويقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفه الوكالة الرائدة في مجال تدبير شؤون الحكم، مساعدة تقنية في هذا الميدان. وقد تحقق قدر من التقدم، ويؤمل أن تنفذ المشاريع بخطى أسرع خلال الجزء المتبقي من السنة. وهذا من شأنه أن يستعيد ثقة السكان ويعيد لهم الأمل. وجدير بالملاحظة أن وكالات عدة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة قد أدرجت عملية بناء المؤسسات في برامجها، ومن بينها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) في القطاع الاقتصادي، ومنظمة الصحة العالمية في مجال تحقيق لا مركزية الخدمات الصحية، ثم منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في ميدان التربية والتعليم.

٨٠٥ - وتبلغ النفقات التي تتوقعها البرامج والوكالات المتخصصة والمؤسسات المالية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ١١٨ مليون دولار في عام ١٩٩٦ و ١٥٧ مليون دولار في عام ١٩٩٧. وسيأتي أكثر من نصف هذين المبلغين من البنك الدولي (٦٧ مليون دولار في عام ١٩٩٦ و ٨٠,٥ مليون دولار في عام ١٩٩٧). وهناك مانحون آخرون من منظومة الأمم المتحدة، من بينهم صندوق النقد الدولي (١٨ مليون دولار في عام ١٩٩٦ و ٣٦ مليون دولار في عام ١٩٩٧) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (نحو ٣٠ مليون دولار في فترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧، بما في ذلك إسهام صندوق المشاريع الإنتاجية)، ثم اليونيسيف (١٥ مليون دولار في فترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧) وبرنامج الأغذية العالمي (٥ ملايين دولار في عام ١٩٩٦ و ٦,٥ ملايين دولار في عام ١٩٩٧) والفاو ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونسكو. وعلى الرغم من تشجيع الاستثمار الأجنبي، لا يزال المستثمرون يلتزمون جادة الحذر.

١٥ - الهند - باكستان

٨٠٦ - واصل فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان رصد وقف إطلاق النار في جامو وكشمير. وما زلتُ على اعتقادي بأن التماس حل سياسي لهذه المسألة عن طريق حوار معقول هو أمر ملح وتقتضيه الحاجة الماسة. وقد زادت التقارير التي تفيد بوقوع حوادث عنيفة زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة، كما ظل عدد الخسائر البشرية على طول خط المراقبة كبيرا. وقد أكد البلدان، كلاهما، التزامهما باحترام خط وقف إطلاق النار وبحل المسألة سلميا وفقا لاتفاق سيملا المبرم سنة ١٩٧٢. وإنني أرحب بما أبدته الحكومتان، في الآونة الأخيرة، من استعداد لاستئناف المحادثات الثنائية الرسمية، وآمل أن ييسر الجو الإيجابي سبل التوصل إلى حل سلمي مبكر ينهي الخلافات بينهما، بما فيها كشمير. وما زلتُ مستعدا لتقديم أي مساعدة تلزم في هذا الصدد، إذا وجد البلدان ذلك مفيدا.

١٦ - العراق - الكويت

٨٠٧ - يؤسفني، ونحن نستهل السنة السابعة من الجزاءات المفروضة على العراق القول بأن استمرار العراق في عدم الامتثال لعدد من الالتزامات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة يعوق تخفيف هذه الجزاءات أو رفعها. إلا أنه يسرني أن أفيد بأنه على مدى السنة الماضية ظلت الحالة هادئة في المنطقة المجردة من السلاح القائمة بين العراق

والكويت. وقد أسهمت بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت في تحقيق ذلك، بفضل ما تقوم به من دوريات ومهام اتصال. وقد ظل العراق والكويت، يتعاونان معا مع البعثة، التي يتجسد فيها بوضوح الدور، الذي لا غنى عنه، الذي ما برحت الأمم المتحدة تؤديه لاستعادة الأمن في هذه المنطقة الحساسة.

٨٠٨ - وقد شهدت الفترة قيد الاستعراض تطورات رئيسية تتصل بأعمال لجنة الأمم المتحدة الخاصة، التي يرأسها رولف إكيوس، وفريق العمل التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، فيما يختص بكل من علاقات اللجنة بحكومة العراق وبالتقدم المحرز في الحصول على معلومات عن الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية والقذائف العراقية الطويلة المدى المحظورة. وفيما يتعلق بالتخلص من تلك الأصناف. وعلى الرغم من التقدم المحرز في تنفيذ الفرع 'جيم' من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)، لا تزال هناك مشكلات هامة.

٨٠٩ - وقد أتيح قدر كبير من المعلومات للجنة الخاصة ولفريق العمل بعد أن غادر العراق الفريق حسين كامل حسن، وهو رئيس سابق لمؤسسة التصنيع العسكري بالعراق، المسؤولة عن برامج التسليح العراقية. ففي آب/أغسطس ١٩٩٥، أقر العراق رسميا بأنه منذ بدء تنفيذ القرار ٦٨٧ (١٩٩١) في نيسان/أبريل عام ١٩٩١، كان يحجب عن اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية معلومات هامة حول أسلحة الدمار الشامل المحرمة وما يتصل بها من أصناف. وتعهد العراق بأن يتعاون تعاونا تاما مع اللجنة والوكالة لتصفية المسائل المعلقة، وكرر هذا التعهد منذ ذلك الحين. كما أقر العراق في النهاية بما كان معروفا للجنة منذ وقت طويل، وهو أن العراق كان لديه برنامج كامل الأبعاد للأسلحة البيولوجية شمل استعمال العوامل البيولوجية كأسلحة ونشرها بالوحدات الميدانية قبيل اندلاع نزاع الخليج. كما أقر العراق بامتلاكه برنامجا للأسلحة الكيميائية أوسع نطاقا وأكثر تقدما مما أقر به في السابق، فضلا عن إجرائه لعمليات إطلاق تجريبية لقذائف طويلة المدى تحمل رؤوسا حربية كيميائية.

٨١٠ - وفي آب/أغسطس ١٩٩٥، حصلت اللجنة في العراق على أكثر من مليون صفحة من الوثائق والصور الفوتوغرافية وغيرها من المواد الحاوية لمعلومات وافية بشأن برامج التسليح المحرمة. ومنذ ذلك الحين، سلّم العراق عددا كبيرا من الوثائق الإضافية. وقد ركزت اللجنة جهودا وموارد ضخمة على معالجة هذه المواد وتحليلها، وهذا عمل أسفر عن نتائج هامة وفتح السبل لموالاة التحقيق. كما تواصل اللجنة تحقيقها في أنشطة العراق التي لا تزال تثير شواغل جدية، ولا سيما في مجال القذائف المحظورة.

٨١١ - وقد واصلت اللجنة الخاصة وفريق العمل تفقدهما للمرافق والمنشآت المعلنة وغير المعلنة في العراق. وعقدت اللجنة الخاصة عددا كبيرا من الاجتماعات والندوات مع حكومة العراق ودول أخرى، بهدف تصفية المسائل المعلقة المتصلة ببرامج الأسلحة العراقية المحرمة. وقدم العراق إعلانات نهائية بشأن هذه البرامج. وتعكف اللجنة وفريق العمل في الوقت الحالي على التحقق من هذه الإعلانات. وهذا يشكل جزءا من برنامج عمل مشترك اتفقت عليه اللجنة الخاصة مع العراق لحل ما تبقى من مسائل تدخل ضمن ولايتها.

٨١٢ - وفي آذار/مارس وحزيران/يونيه وتموز/يوليه ١٩٩٦، رفض العراق منح أفرقة التفتيش التابعة للجنة الخاصة إمكانية الوصول الفوري غير المشروط أو المقيد إلى المواقع المسماة لكي تفتشها اللجنة بموجب ولايتها. وفي بيان صادر في ١٩ آذار/مارس عام ١٩٩٦، وصف مجلس الأمن تصرفات العراق بأنها انتهاك واضح لقرارات المجلس وطالب حكومة العراق بالتصرف وفقا لقرارات المجلس ذات الصلة وأسفر تكرار المشاكل عن اتخاذ المجلس القرار ١٠٦٠ (١٩٩٦) المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه وعن صدور بيان رئاسي آخر في ١٤ حزيران/يونيه. واعتبر ذلك البيان تصرفات العراق انتهاكا واضحا وصارخا لقرارات المجلس. كما طلب من الرئيس التنفيذي للبعثة الخاصة أن يزور بغداد لتأمين إمكانية الوصول الفوري غير المشروط أو المقيد للمواقع التي تود اللجنة تفقدها، فضلا عن الدخول في حوار استشرافي بشأن المسائل الأخرى.

٨١٣ - وأسفرت الزيارة لبغداد عن بيان مشترك وقّعه طارق عزيز نائب رئيس وزراء العراق والرئيس التنفيذي للجنة الخاصة. وشمل البيان تعهداً من العراق بتأمين إمكانية الوصول الفوري غير المشروط أو المقيد إلى جميع المواقع التي تود اللجنة أن تتفقدها، وتعهدا من اللجنة الخاصة بأن تؤدي مهامها مع الاحترام التام لشواغل العراق الأمنية المشروعة. كما تم الاتفاق على برنامج عمل مشترك يستهدف حل المسائل المعلقة. وعلى الرغم من هذين الاتفاقين، واجهت اللجنة الخاصة مشاكل جسيمة في تموز/يوليه عندما أدت تصرفات العراق إلى استحالة إجراء عمليات التفتيش وفقا لولاية البعثة. كما نشأت مشاكل فيما يتعلق بجهود اللجنة الخاصة للتحقق من إعلانات العراق بإجراء المقابلات مع أفراد كان العراق قد أعلن أنهم شاركوا في برامج تسليحه المحظورة. إذ رفض العراق إتاحة إمكانية الاتصال بأفراد معينين ودت اللجنة الخاصة مقابلتهم،

وحاول فرض شروط على إجراء المقابلات، وهي شروط رأت اللجنة أنها تقلل من قيمة مقابلاتهم لعملية التحقق.

٨١٤ - واستمر نجاح عمليات مركز بغداد للرصد والتحقق فيما يختص بتنفيذ الخطط المجازة بموجب القرار ٧١٥ (١٩٩١) للرصد والتحقق، وبمساندة أنشطة التفتيش التي تضطلع بها اللجنة الخاصة وفريق العمل بموجب القرارين ٦٨٧ (١٩٩١) و ٧٠٧ (١٩٩١). وقد تطور مستوى المركز فنيا، بإنشاء مختبر كيميائي وغرفة للبيولوجيا. كما تعزز الأمن. وتوجد الآن أفرقة رصد دولية تغطي جميع فئات الأسلحة والمراقبة الجوية، وتساندها أجهزة استشعار متقدمة وشبكات اتصال، وهي تعمل الآن بكل طاقتها. وقد أصبحت جودة العمل مضمونة بفضل استمرار الدعم الرفيع المستوى الذي تقدمه الدول الأعضاء.

٨١٥ - وباتخاذ القرار ١٠٥١ (١٩٩٦) بالإجماع في ٢٧ آذار/مارس، بشأن آلية رصد التصدير/الاستيراد، اتُّخذت خطوة هامة نحو الإعمال التام لنظام رصد وتحقق جاريين لضمان عدم احتياز العراق مرة أخرى للأصناف والقدرات المحظورة عليه. ويجري فعلا تنفيذ القرار وإعمال الآلية. ومما يُذكر أن العراق ملزم فعلا بالإخطار عن احتياز الأصناف التي تستعمل لأغراض مزدوجة.

٨١٦ - وواصلت حكومة ألمانيا تزويد اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية بالمساندة الجوية العظيمة اللازمة للقيام بعملياتهما، إذ قدمت الطائرات الثابتة الأجنحة والطائرات المرحية، على السواء. وهذه المساندة الرفيعة المستوى تمثل واحدا من أكبر عناصر المساعدة المقدمة إلى اللجنة الخاصة وإلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولا تزال ضرورية لتنفيذ ولاياتهما. إلا أن الحكومة الألمانية أبدت رغبتها في إنهاء مساندتها هذه؛ ولذلك، تتطلع اللجنة الخاصة إلى الاستعاضة عنها بمساندة تقدمها حكومات أخرى. وتتوقع اللجنة أن تستكمل، في المستقبل القريب للغاية ترتيبات جديدة مع حكومة شيلي بهدف تزويدها بالمساندة اللازمة من طائرات الهليكوبتر لأجل عمليات اللجنة والوكالة في العراق. ويتوقع استخدام هذه المساندة في غضون آب/أغسطس ١٩٩٦. وكان دعم حكومة البحرين لمكتب اللجنة الميداني دعما مرموقا، وهو لا يزال ضروريا لاستمرار شريان الحياة السوقي لأنشطة اللجنة والوكالة في العراق. وإنني أود الإعراب عن امتنان المنظمة لهذه الدولة وغيرها من الدول الأعضاء التي تسهم في عمليات لجنة الأمم المتحدة الخاصة بتوفير الأفراد المتخصصين والمعدات والموارد المالية. إذ تبرعت أكثر من ٥٠ حكومة حتى الآن لهذه العملية الهامة. وفي الوقت نفسه، لا تزال الحالة المالية للجنة الخاصة، المسؤولة أيضا عن توفير التمويل اللازم لأفراد فريق العمل ولتشغيله، تشكل داعيا للقلق.

٨١٧ - ولقد ساورني القلق منذ فترة طويلة بشأن محنة السكان المدنيين العراقيين الذين أضيروا بفعل أنظمة الجزاءات واغتنمتُ كل الفرص الممكنة لكي أحث العراق على قبول تدبير إنساني مؤقت يتمثل في بيع النفط لشراء السلع الإنسانية المنصوص عليها، بداية، في قراري مجلس الأمن ٧٠٦ (١٩٩١) و ٧١٢ (١٩٩١) ثم في القرار ٩٨٦ (١٩٩٥). وبدأتُ مشاوراتي مع حكومة العراق في حزيران/يونيه ١٩٩٥، وتشجعت إلى حد كبير عندما حصلتُ في كانون الثاني/يناير عام ١٩٩٦، على موافقتها على إجراء مفاوضات رسمية بشأن تنفيذ القرار ٩٨٦ (١٩٩٥). ثم طلبتُ من هانز كوريل، وكيل الأمين العام ومستشار الأمم المتحدة القانوني، أن يرأس المحادثات مع المسؤولين العراقيين، التي بدأت في نيويورك في ٦ شباط/فبراير ١٩٩٦. ورأس الجانب العراقي عبد الأمير الأنباري سفير العراق لدى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

٨١٨ - وفي ٢٠ أيار/مايو، اتُّخذت خطوة هامة عندما أُبرمت بين الأمانة العامة للأمم المتحدة وحكومة العراق مذكرة تفاهم بشأن تنفيذ ذلك القرار. وأبلغني رئيس مجلس الأمن بأن الأعضاء يرحبون بإبرام مذكرة التفاهم ويُزجون تهانيهم بمناسبة التوصل إليها. وفي ١٥ تموز/يوليه، قدمت حكومة العراق خطة توزيع، حسبما يقتضي القرار، ووافقت عليها في ١٨ تموز/يوليه، بشرط تنفيذها وفقا لأحكام القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) ومذكرة التفاهم ومع عدم الإخلال بالإجراءات التي تتبعها اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠). وفي ٨ آب/أغسطس، وبعد أسابيع من المداولات المكثفة، اعتمدت تلك اللجنة الإجراءات التي ستتبعها للوفاء بمسؤولياتها بموجب الفقرة ١٢ من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥).

٨١٩ - وينص قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) على تزويد برنامج الأمم المتحدة الإنساني المشترك بين الوكالات، نظرا للظروف الاستثنائية السائدة في المحافظات الشمالية الثلاث، بمخصصات تتراوح بين ١٣٠ مليون دولار و ١٥٠ مليون دولار كل ٩٠ يوما لتكملة ما تقوم به حكومة العراق من توزيع للسلع المستوردة بموجب ذلك القرار. ولذلك، اضطلع البرنامج الإنساني المشترك بين الوكالات، بالتشاور الوثيق مع السلطات المحلية، بتعيين الاحتياجات الإنسانية في تلك المحافظات.

٨٢٠ - وفي جنوب العراق ووسطه، يمثل توزيع الإمدادات الإنسانية مسؤولية تتحملها حكومة العراق،

بينما سيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنساني المشترك بين الوكالات، المستند إلى الأحكام ذات الصلة الواردة في القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) والقرارات المتصلة بمذكرة التفاهم بالتحقق من حجم الإمدادات الإنسانية التي تصل لتوزيعها في العراق ومن قيمتها النقدية، ثم بالإبلاغ عن ذلك؛ بالإضافة إلى ضمان توزيع هذه الإمدادات بصورة منصفة؛ وإلى تقييم مدى كفاية الإمدادات الإنسانية الموزعة من حيث رفاه السكان العراقيين واحتياجاتهم.

٨٢١ - وقد بذلت الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإنسانية جهودا كبرى لمساعدة الفئات الأشد حرمانا بين سكان العراق على تلبية احتياجاتها الأساسية في مجالات الأغذية والتغذية، والصحة، والمياه والمرافق الصحية، والزراعة، والمأوى. إلا أن الاستجابة للنداء الموحد المشترك بين الوكالات الذي يغطي الفترة من نيسان/أبريل ١٩٩٥ إلى آذار/مارس ١٩٩٦ ظلت أقل بكثير من الاحتياجات الناشئة عن المصاعب التي يواجهها الأطفال والنساء والمسنون وعدد متزايد من الأسر المعوزة في العراق. وقد أبلغت عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة تعمل في الميدان عن استمرار تدهور الأحوال الصحية والتغذوية، مع تعرض ما يقدر بأربعة ملايين نسمة، معظمهم من الأطفال دون الخامسة، لخطر التضرر الجسدي والعقلي الجسيم نتيجة لسوء التغذية.

٨٢٢ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، اضطلع برنامج الأغذية العالمي، باستعراض لأحوال المحتاجين إلى المساعدة ليضمن استجابة أفضل إلى الحالة التغذوية المتدهورة في البلد، مما اتضح معه زيادة عدد المستحقين للمعونة الغذائية إلى مليونين و ١٥٠ ألف نسمة. وقُدر مجموع المساعدة الغذائية التي تم تسليمها خلال عام ١٩٩٥ بما لا يزيد عن ٥٣ في المائة من الكميات الموزعة خلال عام ١٩٩٤. ولذلك، تطلبت حالات العجز الخطير في الأرصدة الغذائية إجراء تخفيضات شديدة في حجم الحصص الغذائية وفي عدد المستفيدين على صعيد البلد.

٨٢٣ - وتكللت بالنجاح برامج التحصين التي تدعمها اليونيسيف. إذ أدت مشاركة اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية، إلى تحصين نحو ٣,٥ ملايين طفل دون الخامسة ضد شلل الأطفال ومليونين ونصف المليون ضد الحصبة، على صعيد البلد بأسره. وشملت الحملة ذات الجولتين المضطلع بها لتطعيم النساء حديثات الوضع ضد التيتانوس، في المناطق الشديدة التعرض، نحو مليون إمرأة في سن الإنجاب. وتحققت استجابات هامة فيما يختص بمكافحة أمراض الإسهال وإصابات الجهاز التنفسي ونقص الفيتامين ألف.

٨٢٤ - وذهب قدر محدود من المساعدات إلى قطاع التعليم. وكان تقديم الدعم لإصلاح مرافق الإمداد بالمياه والمرافق الصحية وتوفير اللوازم المدرسية والقرطاسية والسخانات التي تعمل بالكيروسين عناصر هامة في تحسين بيئة التعلم. وواصلت اليونيسيف تقديم المساعدة لبرنامج إعداد المعلمين. وأخذت اليونسكو في صنع المقاعد الدراسية وتوزيعها وإصلاح حجرات الدراسة في المحافظات الأشد تضررا.

٨٢٥ - وساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إصلاح جزء من مرافق الإمداد بالمياه ومعالجة مياه الصرف الصحي في بغداد وفي المناطق الريفية. كما دعم البرنامج الإنمائي الأنشطة المتصلة بالمعوقين وبالمرأة. ومن الإنجازات الهامة في عام ١٩٩٥ في هذا الصدد، إعداد أول تقرير عن التنمية البشرية في تاريخ العراق، ويحتوي على مؤشرات إنمائية اقتصادية مستوفاة. كما شرع البرنامج الإنمائي في مشروع تأهيلي لإنتاج غاز الكلور محليا لأغراض تكرير مياه الشرب، وذلك بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) وإدارة الشؤون الإنسانية.

٨٢٦ - واستمرت أنشطة إعادة التوطين، بتنسيق من إدارة الشؤون الإنسانية. وبفضل دعم مقدم من نحو ٣٠ منظمة غير حكومية وبرنامج ثنائي، حصلت ٠٠٠ ١٧ أسرة تقريبا على معاونة لأجل إعادة توطينها في قُراها الأصلية خلال عام ١٩٩٥.

٨٢٧ - وظلت الظروف الأمنية في المحافظات الشمالية الثلاث تؤثر على الأنشطة الإنسانية في جهات الحدود الواقعة شمال دهوك وفي الجهات التي تشهد صراعات محلية في الأجزاء الشمالية من إربيل. وفي كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٩٥، قُتل حارسان تابعان للأمم المتحدة بفعل جهاز متفجر أثناء قيامهما بالخدمة في محافظة إربيل. وظلت وحدة حرس الأمم المتحدة في العراق تقدم الخدمات الأمنية وخدمات الاتصال للوكالات التابعة للأمم المتحدة وللمنظمات غير الحكومية العاملة في إطار البرنامج الإنساني المشترك بين الوكالات في العراق. وتقدم تلك الوحدة، التي بلغ قوامها ١٥٠ فردا في نهاية عام ١٩٩٥، الخدمات الاستشارية لأفراد الإغاثة، كما ترافق القوافل الإنسانية، وتقدم الخدمة للأمم المتحدة في مجال الاتصالات بالمحافظات الشمالية.

٨٢٨ - وفي رسالة مؤرخة ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦ موجهة إلى دوائر المساعدة الإنسانية وإلى الدول الأعضاء، دعا وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية إلى استمرار الدعم التمويلي لتغطية الجوانب الفنية من البرنامج الإنساني، لا سيما في قطاع المساعدة الغذائية والتغذية، وقطاع

الصحة الأساسية، وقطاع الزراعة، وقطاع المياه والمرافق الصحية، فضلا عن قطاعي التعليم وإعادة التوطين. وقد أرفقت بالرسالة وثيقة موحدة تتعلق بالبرنامج الإنساني المشترك بين الوكالات وتشمل الأنشطة الإنسانية خلال الفترة من نيسان/أبريل ١٩٩٦ إلى آذار/مارس ١٩٩٧. وقد قُدرت الاحتياجات ذات الأولوية للفترة من ١ حزيران/يونيه إلى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٦ بمبلغ ٨٠,٥ مليون دولار.

٨٢٩ - على أنه من دواعي قلقي الشديد أن أكثر من ٦٠٠ شخص من رعايا الكويت وبلدان ثالثة لا يزالون مفقودين في العراق، مما يحملني على أن أطلب إلى العراق مرة أخرى أن يمتثل لالتزاماته في هذا الصدد امتثالا تاما. ويجدر بي أن أشيد بالجهود المتضافرة التي بذلتها لجنة الصليب الأحمر الدولية، التي أنيط بها تيسير حل هذه المسألة الإنسانية الهامة، منوها مع التقدير بأن الأمم المتحدة استطاعت أن تسهم في ذلك الجهد بتوفير الدعم الأمني والسوقي في مقر بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت على الحدود العراقية الكويتية من أجل عقد عدد من الاجتماعات، برئاسة لجنة الصليب الأحمر الدولية، للجنة الفرعية التقنية المنبثقة عن اللجنة الثلاثية بشأن المفقودين العسكريين والمدنيين ورفات الموتى.

٨٣٠ - وتشكل إعادة الممتلكات التي استولى عليها العراق إلى الكويت التزاما آخر من التزامات العراق. إلا أنه منذ تقريري الأخير لم يجر إعادة سوى القليل من الأصناف الإضافية. ويساورني القلق الشديد بسبب الأصناف التي لا يمكن تعويضها، ومن بينها أرشيفات مكتب الأمير ومكتب رئيس الوزراء، ومجلس الوزراء، ووزارة الخارجية. والأصناف الأخرى المفقودة ذات الأهمية البالغة التي تخص وزارة الدفاع الكويتية، ومن بينها ٨ طائرات ميراج ف - ١ و ٢٠٠ ناقلة من طراز BMB2، و ٦ دبابات من طراز M84، و ٩٠ ناقلة من طراز M113، وبطارية قذائف من طراز هوك، و ٤٨٣ بطارية قذائف من طراز ستريلا ٣، و ٢٠٦ بطاريات قذائف من طراز أوزا، و ٥ بطاريات مضادة للطائرات من طراز آمون. وسيظل المنسق المعيَّن من جانبي، المعني بإعادة الممتلكات من العراق إلى الكويت تحت تصرف الطرفين للترتيب لإعادة الأصناف وغيرها.

٨٣١ - وواصلت لجنة الأمم المتحدة للتعويضات، المنشأة لإدارة صندوق التعويض التابع للأمم المتحدة، المنصوص عليه في الفقرة ١٨ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)، جهودها لمعالجة مطالبات التعويض، البالغ عددها مليونين و ٦٠٠ ألف مطالبة، مقدمة من ٩٠ حكومة وثلاث منظمات دولية تمثل الأفراد العديمي الجنسية.

٨٣٢ - وفي آب/أغسطس ١٩٩٦، كان قد تم تجهيز جميع مطالبات الرحيل من الفئة "ألف" البالغ عددها ٩٠٢ ٩٥٧، وذلك باستثناء ٠٠٠ ١٥٠ مطالبة. وسيستعرض مجلس إدارة اللجنة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ الدفعة السادسة والأخيرة من مطالبات الفئة "ألف". وقد بلغ إجمالي التعويضات التي تقررت للمستحقين من مقدمي مطالبات الفئة "ألف" ٢,٩ من بلايين الدولارات. وقد تم البت في جميع الفئة "باء" المخصصة لمطالبات الأذى الشخصي الجسيم أو الوفاة، البالغ عددها ٦٠١١ مطالبة؛ وبذلك، اختتم برنامج اللجنة المتعلق بتلك المطالبات في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وقد أصدر فريق المفوضين الذي يعالج ٠٠٠ ٤٢٦ مطالبة من مطالبات الفئة "جيم" ثلاثة تقارير حتى الآن عن ثلاث دفعات تشمل ٠٠٠ ١٣٠ مطالبة قيمتها نحو بليون دولار. وبصورة إجمالية، تقرر حتى الآن منح ما يقرب من ٤ بلايين دولار إلى ما يزيد على مليون من مقدمي المطالبات.

٨٣٣ - ويعكف فريق مستقل من المفوضين على البت في مليون و ٢٤٠ ألف مطالبة من الفئة "جيم" قدمها جميعا، البنك المركزي المصري، بالنيابة عن عمال سابقين في العراق يطالبون بالحصول على قيمة تحويلات مصرفية لم تحول إلى حساباتهم. وخلال السنة الأخيرة، بدأت اللجنة أيضا تقييم ٢٠٤ ١٠ مطالبات من الفئة "دال" (خسائر فردية تزيد على ٠٠٠ ١٠٠ دولار)، و ٦ ١٥٠ مطالبة من الفئة "هاء" تمثل مطالبات من شركات، و ٢٥٦ مطالبة من الفئة "واو" تمثل مطالبات من حكومات. ويعالج فريق واحد معني بمطالبات الشركات، مطالبة شركة نفط الكويت بتكلفة إطفاء حرائق آبار النفط في الكويت عقب انتهاء حرب الخليج.

٨٣٤ - ولم يتم للأسف دفع التعويضات بالكامل إلا لأصحاب الأربعة آلاف مطالبة المستجاب لها من الفئة "باء" (الأذى الشخصي الجسيم والوفاة). بل ولم يتسن دفع هذه المبالغ، التي وصل مجموعها إلى ١٣,٤ مليون دولار، إلا بفضل الوفورات المحققة في ميزانية تشغيل اللجنة. أما الأربعة بلايين المتبقية من مبالغ التعويض التي تقرر منحها فقد تعذر دفعها نظرا لاستمرار افتقار صندوق التعويض إلى الموارد الكافية.

١٧ - شبه الجزيرة الكورية

٨٣٥ - ظللتُ أتابع عن كثب ما يستجد من تطورات في شبه الجزيرة الكورية، وقمت بزيارة لجمهورية كوريا في آذار/مارس عام ١٩٩٦. وما زلت أرى، كعهدي في السنوات السابقة، أنه ينبغي لجميع الأطراف المعنية أن تواصل احترامها لأحكام اتفاق الهدنة لسنة ١٩٥٣ ريثما يجري التفاوض على اتفاق سلام دائم يكفل

السلام والأمن في شبه الجزيرة. وإنني أرحب بالجهود الجارية والمقترحات المطروحة حاليا من أجل استهلال عملية تحقق تلك الغاية. كما يسرني أن ألاحظ أن هناك تقدما مستمرا في تنفيذ الاتفاق الإطاري لسنة ١٩٩٤ المبرم بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية. ومن المأمول أن تسفر الإنجازات المحققة في هذه المجالات عن استئناف الحوار بين الشمال والجنوب في وقت قريب، وهو الحوار الذي سيفضي فيما بعد إلى إعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية بالوسائل السلمية. وما زلت مستعدا لبذل أي مساع حميدة قد تجد الأطراف أنها مفيدة لتسهيل تلك العملية.

١٨ - ليبريا

٨٣٦ - أنشئت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا بموجب قرار مجلس الأمن ٨٥٦ (١٩٩٣) المؤرخ ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٣ للعمل مع فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تنفيذ اتفاق كوتونو للسلام المبرم بين الأطراف الليبرية في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٣. وتم استكمال اتفاق كوتونو في السنة الموالية باتفاق أكوسومبو ثم باتفاق أكرا. واستعيض عن هذا الإطار في ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٥ باتفاق أبوجا، الذي ينص على إنشاء مجلس دولة جديد يرأس حكومة انتقالية وطنية ليبرية وعلى وقف إطلاق النار، ونزع الأسلحة، وتنظيم انتخابات في غضون ١٢ شهرا. ووفقا لاتفاق أبوجا، يسري وقف إطلاق النار اعتبارا من ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٥ وقد أنشئ مجلس الدولة الجديد المؤلف من رؤساء الفصائل الأساسية وممثلي المجموعات المدنية في منروفيا في ١ أيلول/سبتمبر.

٨٣٧ - ومدد مجلس الأمن في قراره ١٠١٤ (١٩٩٥) المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ ولاية البعثة حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وأيد المجلس في قراره ١٠٢٠ (١٩٩٥) المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، المقترحات الواردة في تقريري المؤرخ ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر بتعديل ولاية البعثة في ضوء اتفاق أبوجا والدروس المستفادة منذ إنشاء البعثة. وعليه كلفت البعثة ببذل مساعيها الحميدة لدعم الجهود التي تقوم بها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية في تنفيذ اتفاق أبوجا؛ والتحقيق في انتهاكات وقف إطلاق النار ورصد الامتثال لغيره من الأحكام العسكرية الواردة في اتفاقات السلام، بما في ذلك فصل القوات، ونزع الأسلحة، واحترام الحظر المفروض على الأسلحة، والمساعدة في تنفيذ برنامج لتسريح المقاتلين؛ ودعم الأنشطة الإنسانية؛ والتحقيق والإبلاغ فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان؛ ومراقبة سير ونزاهة الانتخابات المقرر إجراؤها في آب/أغسطس ١٩٩٦. وأذن للبعثة بنشر ١٦٠ مراقبا عسكريا، تقرر وضعهم في نفس مواقع فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولا تزال البعثة تقوم بدور قيادي في المساعدة في تنفيذ الأحكام العسكرية لعملية السلام.

٨٣٨ - ورغم الآمال التي بعثها إنشاء مجلس الدولة في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، سرعان ما عادت إلى الظهور بعض الصعوبات أمام عملية السلام في ليبريا. فقد كان من المقرر، وفقا لاتفاق أبوجا، الفصل بين الفصائل بحلول ٢٦ أيلول/سبتمبر وتجميع أفرادها في مواقع تجميع استعدادا لبداية عملية نزع الأسلحة والتسريح بحلول ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. بيد أن هذه الآجال لم تحترم. يضاف إلى ذلك أن بعثة المراقبين التي كانت تعاني من نقص مزمن في الموارد السوقية والمالية، لم تتمكن من الانتشار في جميع أنحاء البلد وفقا لمفهوم عملياتها.

٨٣٩ - وفي تقريري المرحلي الخامس عشر إلى مجلس الأمن بشأن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا (S/1996/47)، المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، أعربت عن قلقي إزاء هذه الحالة وغيرها من حالات التأخير في تنفيذ اتفاق أبوجا. وقد مدد المجلس في قراره ١٠٤١ (١٩٩٦) المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ولاية البعثة حتى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦، ودعا الأطراف الليبرية إلى أن تحترم تنفيذ اتفاق أبوجا احتراما كاملا، لا سيما أحكامه المتصلة باستمرار وقف إطلاق النار، ونزع الأسلحة، وتسريح المقاتلين، والوفاق الوطني.

٨٤٠ - بيد أن عملية السلام في ليبريا واصلت تدهورها خلال الأشهر القليلة الأولى من هذا العام. وازدادت المناوشات الجارية بين مختلف الفصائل وبين صفوفها ذاتها. وفي ١ آذار/مارس، انسحب فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من توبمانبورغ، بسبب استمرار القتال بكثافة بينه وبين جنود جناح الجنرال روزفلت جونسون المنتمي لحركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية. وأحدثت المنازعات الداخلية داخل هذا الجناح والقتال بين مختلف الفصائل الأخرى وفي داخلها خلافات متزايدة بين أعضاء مجلس الدولة. وبدأ المجلس نفسه يجنح أكثر إلى العمل بأساليب تثير التخوف بأن بعض الزعماء الليبريين يحيدون عن الاتجاه الذي وضعه اتفاق أبوجا للترتيبات والعمليات الانتقالية.

٨٤١ - وأدت محاولة مجلس الدولة اعتقال الجنرال روزفلت جونسون، في ٦ نيسان/أبريل إلى اندلاع القتال بين الفصائل بشكل خطير في منروفيا بين الجبهة الوطنية القومية الليبرية التابعة لتشارلز تايلور وجناح

الحاج كروما في حركة التحرير الليبرية المتحدة من أجل الديمقراطية من جهة، والقوات التي يسيطر عليها أساسا كراهن من جناح جونسون في حركة التحرير الليبرية المتحدة من أجل الديمقراطية، ومجلس السلام الليبري، والقوات المسلحة الليبرية من جهة ثانية. وساد العاصمة النهب والفوضى وغياب تطبيق القانون غيابا تاما. وأسفر الاقتتال عن مصرع العديد من المدنيين الأبرياء، وتدمير أجزاء كبيرة من منروفيا، وعن عدد كبير من اللاجئين والأشخاص المشردين. واضطر معظم الأفراد المدنيين والعسكريين التابعين للبعثة، وكذلك موظفو وكالات الأمم المتحدة والوكالات غير الحكومية إلى الخروج من المدينة. وتعرضت مكاتبهم ومستودعاتهم، مثلما هو الحال لمعظم أنحاء منروفيا، إلى نهب واسع النطاق أقدم عليه المقاتلون. ومع ذلك أبقت البعثة على ٢٥ من أفرادها الأساسيين في ليبريا للمساعدة في استئناف عملية السلام.

٨٤٢ - وفي ٩ نيسان/أبريل، أصدر مجلس الأمن بيانا رئاسيا أعرب فيه عن بالغ قلقه لاندلاع القتال في منروفيا وسرعة تدهور الحالة في جميع أنحاء البلد. وفي ١٨ نيسان/أبريل وصل مبعوثي الخاص جيمس أ. س. جوناه، إلى منروفيا لمساعدة فريق الوساطة المشترك للأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في الجهود الرامية إلى إيجاد حل سلمي للأزمة، ولتقييم احتمالات نجاح عملية السلام في المستقبل والدور الذي يمكن أن تضطلع به الأمم المتحدة في هذا السياق. وأفاد السيد جوناه بأن العودة إلى العمل باتفاق أبوجا ستكون عملية صعبة، نظرا للشعور العميق بعدم الثقة الذي نشأ بين الفصائل. وشدد أيضا على ضرورة أن تعود منروفيا منطقة آمنة وأن يقوم مجلس الدولة بأعماله في إطار روح الاتفاقات الانتقالية المتوخاة في اتفاق أبوجا.

٨٤٣ - وتضاعفت الجهود الدبلوماسية الرامية إلى معالجة الأزمة في ليبريا، فعقد الاجتماع الأول لفريق الاتصال الدولي المعني بليبريا في ٢٦ نيسان/أبريل في جنيف، وكان الهدف من ذلك الاجتماع الذي جاء بمبادرة من الولايات المتحدة، هو عقد لقاء بين حكومات المانحين الرئيسيين، والأمم المتحدة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ومنظمة الوحدة الأفريقية، والوكالات الدولية المعنية بليبريا.

٨٤٤ - وفي ٢٩ نيسان/أبريل، وبعد أن خفت شدة النزاع مدة قصيرة، جرت محاولة لعقد اجتماع لمجلس الدولة ولكن حال دون ذلك اندلاع القتال بين جناح الجنرال جونسون في حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية والجبهة الوطنية القومية لليبريا/جناح الحاج كروما في حركة التحرير المتحدة، قرب القصر الرئاسي. واستؤنفت عملية القتال بكثافة في منروفيا. وعاد المقاتلون الذين كانوا انسحبوا إلى مناطق خارجية إلى المدينة بأعداد كبيرة، مما منع فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من الانسحاب من مركز المدينة. وبمبادرة من الرئيس جيري رولينغز، رئيس جمهورية غانا ورئيس فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، دعيت لجنة التسعة التابعة للجماعة الاقتصادية إلى عقد اجتماع قمة يومي ٧ و ٨ أيار/مايو في أكرا. بيد أن اجتماع القمة تأجل لعدم حضور سبعة من رؤساء الدول التسعة. ورفض عضو المجلس تايلور، وعضو المجلس كروما السفر إلى أكرا لحضور الاجتماع.

٨٤٥ - وعندما لم يعقد اجتماع القمة، اعتمد وزراء خارجية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا آلية لعودة ليبريا إلى اتفاق أبوجا، أكدوا فيها من جديد أن اتفاق أبوجا هو أساس تحقيق السلام في ليبريا، واتفقوا على عدد من الشروط التي ينبغي للفصائل الليبيرية أن تحترمها. وتتمثل الاستراتيجية المعتمدة في أكرا في أن تمهل الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا زعماء الفصائل الليبرية شهرين ليحترموا بعض الشروط الأساسية، ومنها انسحاب المقاتلين من منروفيا وإعادة انتشار فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في المدينة؛ وإعادة الأسلحة التي أخذت من فريق الرصد وكذلك المركبات وغيرها من المعدات التي نُهبت من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، ومن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية؛ واحترام منروفيا كمنطقة آمنة؛ والعودة إلى عملية أبوجا للسلام. وجاء في الاستراتيجية أنه ما لم يُظهر زعماء الفصائل الليبرية رغبة في احترام هذه الشروط، فإن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ستعيد النظر في دورها وتواجدها في ليبريا، خلال اجتماع القمة القادم في تموز/يوليه - آب/أغسطس.

٨٤٦ - وفي ٢١ أيار/مايو، قدمت تقريرا آخر إلى مجلس الأمن، بشأن الحالة في ليبريا، وأوصيت بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا ثلاثة أشهر إضافية بقوامها الذي أصبح منخفضا منذ مدة، وبالدعم الكامل للتوصيات التي قدمها مجلس الوزراء في أكرا، وتعزيز الدعم السوقي والمالي الذي يقدمه المجتمع الدولي لفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ولاحظت أن الدور الذي تعتزم البعثة القيام به في ليبريا كان قائما على افتراضات تتوقع من فريق الرصد أن يكون في موقع يسمح له بالقيام بالمهام الواسعة الموكلة إليه. بيد أن فريق الرصد لم يتلق مع الأسف الموارد البشرية وغيرها من الموارد اللازمة لتمكينه من القيام بمسؤوليته بفعالية. ولاحظت

أيضا أنه إذا ما اضطرت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى سحب فريق الرصد التابع لها من ليبريا، فلن يكون أمام بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا من خيار سوى الانسحاب أيضا.

٨٤٧ - وسبق اجتماع القمة الذي عقدته الجماعة الاقتصادية في أبوجا يومي ٢٦ و ٢٧ تموز/يوليه اجتماع لوزراء خارجية الجماعة. ومثلني في الاجتماع مبعوثي الخاص، يرافقه ممثلي الخاص لليبريا، أنطوني نياكي، وخبير في شؤون الانتخابات. ومن المسائل التي نظر فيها الاجتماع امكانية إجراء انتخابات قبل نزع الأسلحة وتسريح المقاتلين، وأن تكون الانتخابات على أساس التمثيل النسبي؛ إضافة إلى فرض جزاءات على الفصائل غير المتعاونة وزعمائها؛ وتعزيز دور الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا؛ ودعم قدرات فريق الرصد التابع لها؛ واستعراض دور الأمم المتحدة. وأعرب بعض زعماء الفصائل الليبرية الذين حضروا القمة عن استعدادهم للتعاون لكفالة إجراء انتخابات حرة نزيهة. ويبدو أنهم أدركوا أن المجتمع الدولي لم يعد يثق في بياناتهم وأن عليهم أن يترجموها إلى أفعال، وخاصة ما يتعلق بالاحترام الكامل لوقف إطلاق النار، ونزع الأسلحة، وتسريح المقاتلين، وعودة اللاجئين، وتمكين فريق الرصد وبعثة المراقبين من الوفاء بولاياتهما.

٨٤٨ - وأصدر اجتماع القمة الذي عقدته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تعليمات إلى لجنة التسعة المعنية بليبريا لتعقد اجتماعا في موعد لا يتجاوز ١٨ آب/أغسطس، لاستئناف مناقشة المسائل المطروحة التالية: (أ) إعادة تشكيل مجلس الدولة، الذي انتقده عدد من زعماء الجماعة الاقتصادية بسبب تقصيره؛ (ب) توقيع الاتفاق الذي طال انتظاره بشأن مركز فريق الرصد في ليبريا؛ (ج) تنقيح وإعادة تأكيد سلامة اتفاق أبوجا مع وضع جدول جديد لتنفيذه؛ (د) فرض جزاءات على زعماء الفصائل غير المتعاونين؛ (هـ) بحث ظروف الانتخابات وتوقيتها وإجراءاتها.

٨٤٩ - ومنذ أوائل تموز/يوليه ١٩٩٦، بلغ عدد ضحايا القتال في ليبريا ٠٠٠ ١٥٠ قتيل، وأكثر من ٠٠٠ ٥٠٠ شخص مشرد داخليا وقرابة ٠٠٠ ٨٠٠ من اللاجئين إلى البلدان المجاورة. وعند توقيع اتفاق أبوجا في آب/أغسطس ١٩٩٥، كان مجتمع الإغاثة الدولية يفترض أن السلام يتطلب جهدا كثيفا من المساعدة الإنسانية مدة لا تقل عن سنة لأن اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا بدأوا يفكرون في العودة إلى ديارهم. وينعكس هذا الجانب التخطيطي في النداء الموحد المشترك بين وكالات الأمم المتحدة من أجل ليبريا، الذي أصدرته إدارة الشؤون الإنسانية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، وطلب ١١٠ مليون دولار لأنشطة المساعدة الإنسانية. ووضع اتفاق السلام أيضا عملية تسريح الجنود في صدارة جدول أعمال التخطيط. ونجاح عملية تسريح المقاتلين، وهي عملية مركزية في اتفاق السلام، من عدة وجوه برنامجية، تتطلب جهودا متضافرة ومنسقة من مجتمع الإغاثة ككل، لكي تستمر عملية السلام.

٨٥٠ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، طلبت من وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية أن يقوم بزيارة إلى ليبريا في محاولة لزيادة توجيه الاهتمام الدولي إلى هذه الحالة الطارئة المنسية. وبعد ذلك بشهر، تولى منسق الأنشطة الإنسانية للأمم المتحدة لليبريا مهامه في منروفيا كرئيس لمكتب تنسيق المساعدة الإنسانية التابعة للأمم المتحدة.

٨٥١ - وفي تشرين الأول/أكتوبر أيضا، ودعما لعملية السلام وللتفاؤل الذي بعثته في المجتمع الدولي، قررت عقد مؤتمر للمانحين يكون فرصة لتعزيز ثلاثة مجالات أساسية في عملية السلام: دعم فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وتسريح المقاتلين، والبرامج الإنسانية. وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، اجتمعت الدول الأعضاء لمعالجة هذه المسائل برئاسة مشتركة مني ومن الرئيس رولينفز، رئيس غانا، وولتون سانكاولو، رئيس مجلس الدولة الليبري. وفي حين أن الاجتماع اعتبر ناجحا، فإنه لم يسفر عن الإعلان بالتبرعات المطلوبة.

٨٥٢ - وحمل استئناف عمليات القتال في منروفيا في نيسان/أبريل ١٩٩٦ جميع القائمين بالإغاثة الدولية، تقريبا، على الانسحاب من منروفيا. ولم يتمكن من البقاء سوى ١٥ من موظفي الأمم المتحدة الدوليين القائمين بالمساعدة الإنسانية، من بينهم منسق الشؤون الإنسانية وعدد من موظفيه. وعمل المنسق وموظفوه عن كثب مع زملائهم في برنامج الأغذية العالمي وغيره من وكالات الأمم المتحدة، وعدد صغير من المنظمات الدولية والمحلية غير الحكومية لتقييم أثر القتال على السكان المدنيين وتقديم المساعدة إلى من هم بحاجة إليها.

٨٥٣ - ومن التحديات التي تنتظر مقدمي الإغاثة إنجاز التقييم الكامل للأثر الناجم عن القتال، ثم استئناف العمليات في أنحاء البلد، وتنقيح خطط تسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم. وتجري مواجهة هذه التحديات في بيئة عمل تتسم في أفضل الحالات، بأدنى قدر من الأمن، وبقلق الوكالات والمانحين على مستقبل جهود الإغاثة في ليبريا، بعد أن تعرضت المعدات التي تستعملها في المساعدة الإنسانية إلى النهب الكامل من طرف الفصائل مرتين وأحيانا ثلاث

مرات. وقررت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية أن تقتصر على تقديم الخدمات الأساسية على أساس محدد الهدف، إلى أن تكفل ظروف أفضل للعمل.

١٩ - الشرق الأوسط

٨٥٤ - اتسمت الفترة التي يشملها هذا التقرير بسلسلة من التطورات أبرزت الصعوبات القائمة وإن دللت أيضا على عزم الأطراف على المضي قدما في طريق السلام. وترمي الجهود المشتركة التي تقوم بها الأمم المتحدة إلى دعم عملية السلام، سياسيا واقتصاديا، تعزيزا لما أنجز خلال المفاوضات والمساعدة في بناء الأسس لسلام دائم في الشرق الأوسط.

٨٥٥ - وإثر توقيع إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية الاتفاق المؤقت في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، بدأت إعادة نشر القوات العسكرية الإسرائيلية في تشرين الثاني/نوفمبر واكتملت، في بعض الحالات قبل موعدها، في عدد من المدن الرئيسية في الضفة الغربية وفي العديد من البلدات والقرى. ونُقلت السلطة إلى الفلسطينيين بدرجات متفاوتة في مناطق أخرى، مثل الحكم المحلي والأنشطة التجارية، ووصلت الشرطة الفلسطينية في جو من الهدوء. ومن الإنجازات البارزة عقد أول انتخابات فلسطينية في ٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦. وقد رحبت بحرارة بهذا التطور الحاسم، الذي يمثل خطوة هامة في اتجاه إقرار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني التي تمثل أساسا متينا في اتجاه تحقيق المصير.

٨٥٦ - بيد أن محادثات السلام الإسرائيلية - الفلسطينية صحبتها أحداث مأساوية، أهمها اغتيال رئيس الوزراء اسحق رابين في تجمع سلمي في تل أبيب يوم ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وقد مثلت الأمم المتحدة في تشييع جنازته. وأصيب العالم بالفزع من جديد عندما تسببت أربع عمليات انتحارية بالقنابل في اسرائيل في شباط/فبراير وآذار/مارس في مقتل ستين شخصا وإصابة المئات بجروح. وقد أدنت، كأشد ما تكون الإدانة، هذه العودة إلى الإرهاب، ودعوت المجتمع الدولي إلى الاتحاد في مقاومة أعمال العنف المقيتة هذه. وإثر تلك الأحداث، حضرت اجتماع القمة الذي عقده صانعو السلام في شرم الشيخ، في مصر، بدعوة من الرئيس المصري حسني مبارك ورئيس الولايات المتحدة بيل كلينتون. وأيدت قرارات اجتماع القمة تأييدا كاملا، وأعربت عن استعداد الأمم المتحدة للمساعدة في تنفيذها في المجالين القانوني والعملي.

٨٥٧ - وفي الوقت نفسه، أصبح الإغلاق المطول للضفة الغربية وقطاع غزة، التي كانت إسرائيل ترمي من ورائه إلى منع المزيد من الهجمات الإرهابية، محل اهتمام المجتمع الدولي بسبب آثاره القاسية على الاقتصاد الفلسطيني. وفي رسالة مؤرخة ٢٨ آذار/مارس، دعوت رئيس الوزراء شيمون بيريس إلى النظر في رفع قرار الإغلاق تدريجيا على الأقل، للسماح للأونروا بتقديم الخدمات التي تقدمها عادة إلى اللاجئين الفلسطينيين. ونظر مجلس الأمن في الموضوع في جلسة رسمية عقدت في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦.

٨٥٨ - وواصلت برامج ووكالات منظومة الأمم المتحدة، بتوجيه عام من المنسق الخاص في الأراضي المحتلة، تيريي رود لارسن، تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني. وأنشئت آلية تنسيق في الميدان لكفالة استعمال أموال المانحين استعمالا فعالا. وتحقق بعض التقدم في إنشاء الوظائف، وبناء المؤسسات، وتطوير الهياكل الأساسية، وتدريب الشرطة. بيد أن العملية فقدت البعض من زخمها بسبب إغلاق إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة، وتطلب الإبقاء على هذه التحسينات بذل المزيد من الجهد.

٨٥٩ - وفي أواخر آذار/مارس، قام المنسق الخاص، بالتعاون مع السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل والمانحين الرئيسيين، بوضع خطة لتقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ، في محاولة للتخفيف من الأضرار الاجتماعية والاقتصادية التي لحقت بالفلسطينيين. وسعت الخطة التي نفذت فورا، إلى التخفيف من المشقة والخسائر بسبب الإغلاق، وذلك عن طريق خلق فرص العمل، وإنشاء المشاريع، وتعبئة الموارد اللازمة.

٨٦٠ - وفي ١٥ تموز/يوليه، نقل مقر الأونروا من فيينا إلى مدينة غزة. وسيسمح هذا النقل بتنسيق أوثق بين المقر والعمليات الميدانية واتصال أفضل بين الأونروا والمستفيدين من خدماتها، وهم اللاجئون الفلسطينيون.

٨٦١ - وفي جنوب لبنان، حيث تواصل إسرائيل احتلالها لأراض لبنانية، ظلت الحالة متوترة وغير مستقرة. وتواصلت عمليات القتال بين قوات الدفاع الإسرائيلية وعناصر مسلحة، هي المقاومة الإسلامية أساسا، التي أعلنت عزمها على مقاومة الاحتلال الاسرائيلي. وهوجمت أهداف مدنية من الجانبين في عدة مناسبات. وقد دعوت الطرفين إلى ممارسة ضبط النفس، ووضع مخاطر التصعيد في الاعتبار، وهي مخاطر كبيرة وسط أوضاع تتأثر فيها أعمال الطرفين في الميدان بالديناميات المحلية والاعتبارات

الاستراتيجية. وواصلت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان احتواء النزاع وحماية السكان من آثاره.

٨٦٢ - وفي شباط/فبراير وآذار/مارس حدث تصعيد متواصل للتوتر على الحدود الإسرائيلية - اللبنانية. واشتد القتال في لبنان كثافة وارتفع عدد الضحايا العسكريين، لا سيما في صفوف الجانب الإسرائيلي. وفي حادثة وقعت في ٤ آذار/مارس، قتل أربعة جنود من قوات الدفاع الإسرائيلية وجرح تسعة آخرون بانفجار قنبلة على جانب الطريق. وفي حادثة أخرى وقعت في ٢٠ آذار/مارس، قام شخص بعملية انتحارية مسلحا بقنبلة، ألقى فيها بنفسه على قافلة اسرائيلية في جنوب لبنان، فقتل ضابطا إسرائيليا وجرح خمسة آخرين. وتزامنت هذه الأحداث مع الهجمات الانتحارية بالقنابل في إسرائيل، التي أعلن فصيل حماس الفلسطيني مسؤوليته عنها. وفي ٣٠ آذار/مارس، أطلقت عناصر مسلحة في لبنان صواريخ في اتجاه اسرائيل بعد أن قُتل مدنيان في لبنان بنيران قذيفة إسرائيلية. وفي ٩ نيسان/ابريل، أطلقت عناصر مسلحة من جديد صواريخ في اتجاه إسرائيل بعد أن قتل شاب في جنوب لبنان من جراء جهاز متفجر ضد الأفراد. وأحدثت الصواريخ أضرارا تمثلت أساسا في إصابات خفيفة في صفوف المواطنين الإسرائيليين.

٨٦٣ - وشهدت عمليات القتال في نيسان/أبريل تصعيدا على درجة كبيرة من الخطورة. فمن ١١ إلى ٢٦ نيسان/أبريل، وجهت قوات الدفاع الاسرائيلية قصفا كثيفا بالمدافع إلى جنوب لبنان وشنت غارات جوية على مناطق داخل لبنان، منها بيروت وسهل البقاع. وهاجم الطيران الإسرائيلي قرى داخل وحول منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وردّت عناصر مسلحة بإطلاق أكثر من ١ ٠٠٠ صاروخ على أهداف في اسرائيل وعلى المواقع الإسرائيلية في لبنان، وأحدثت اصابات وأضرارا. وأثار تصعيد عمليات القتال الخطير قلقي، فدعوت الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس وإلى تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونظر المجلس في الحالة في لبنان في جلسة رسمية عقدت في ١٥ نيسان/أبريل.

٨٦٤ - وأسفرت عملية القتال عن إصابة المئات من المدنيين اللبنانيين، وتشريد مئات الآلاف من الأشخاص. ودمرت عشرات من القرى اللبنانية أو أصيبت بأضرار. واستهدفت الطرق والجسور ومكونات الهياكل الأساسية، التي أصابها العطب أو الدمار. وحاول أكثر من ٥ ٠٠٠ شخص اللجوء إلى قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وفي حادثة وقعت في ١٨ نيسان/أبريل، قُتل أكثر من مائة شخص وأصيب المئات بجروح عندما أصابت قذائف إسرائيلية موقعا للقوة المؤقتة (مقر كتيبة فيجي) في بلدة قانا في وقت كان المئات من المدنيين ملتجئين هناك.

٨٦٥ - واعتبرت من جانبي قصف موقع كتيبة فيجي عملية على درجة قصوى من الخطورة، شأنها شأن أي عمليات عسكرية موجهة إلى موقع لعملية لحفظ السلام تضطلع بها الأمم المتحدة. ونظرا لخطورة الأحداث التي جدت في قانا، أوفدت فورا مستشاري العسكري الجنرال فرانكلين فان كابن إلى لبنان لإجراء تحقيق في القصف وتقديم استنتاجاته وكذلك التعليقات الإسرائيلية إلى مجلس الأمن.

٨٦٦ - وفي جلسة رسمية أخرى عقدت في ١٨ نيسان/أبريل، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٠٥٢ (١٩٩٦) الذي دعا فيه جميع الأطراف إلى وضع حد فوري لعمليات القتال وأيد الجهود الدبلوماسية الجارية لتحقيق ذلك. ودعوت أيضا جميع الأطراف المعنية إلى احترام سلامة وأمن أفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وحريتهم في الحركة، وإلى تمكينهم من الوفاء بولايتهم دون عوائق أو تدخل. ثم أصدرت الجمعية العامة، في دورتها الخمسين المستأنفة، بناء على طلب من بلدان حركة عدم الانحياز، القرار ٢٢/٥٠ جيم المعنون "الهجمات العسكرية الإسرائيلية على لبنان ونتائجها"، في إطار البند المتعلق بالحالة في الشرق الأوسط من جدول الأعمال.

٨٦٧ - وتوقف القتال بعد الإعلان عن اتفاق لوقف إطلاق النار في ٢٦ نيسان/أبريل، وجاء ذلك نتيجة للجهود الدبلوماسية المكثفة التي بذلتها الولايات المتحدة وفرنسا بشكل خاص. والتزمت الجماعات المسلحة في لبنان بعدم شن هجمات داخل إسرائيل، والتزمت إسرائيل بعدم إطلاق النار على الأهداف المدنية في لبنان. وينص التفاهم على إنشاء فريق للرصد مؤلف من إسرائيل والجمهورية العربية السورية وفرنسا ولبنان والولايات المتحدة. وبإمكان هذا الاتفاق أن يسهم في حماية المدنيين ومساعدة الأطراف على ضبط النفس، وأصدرت إلى قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تعليمات بتقديم المساعدة إلى فريق الرصد الذي طلب مرافق لعقد اجتماعاته في مقر القوة في الناقورة. ورحبت بالاتفاق وأعربت عن أملي العميق في أن تؤدي عودة الهدوء إلى المنطقة إلى تعزيز احتمال توصل المفاوضات إلى تسوية سلمية شاملة تحول دون تكرار هذه الأحداث المأساوية. ومنذ آخر نيسان/أبريل، ساد الحالة في جنوب لبنان هدوء نسبي، سمح بعودة الأشخاص المشردين إلى ديارهم في المنطقة. بيد أن عمليات القتال بين العناصر المسلحة والقوات الإسرائيلية تواصلت كما كانت عليه.

٨٦٨ - وسط هذا العنف كله، واصلت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بذل قصارى جهدها لحماية السكان المدنيين وتقديم المساعدة الإنسانية. ورغم القصف الإسرائيلي والتحرشات من الجانبين، واصلت القوة بنشاط القيام بأعمال الدورية في منطقتها. ونظمت قوافل لمساعدة القرويين الذين رغبوا في الرحيل وزودت من اختاروا البقاء باللوازم التي يحتاجون إليها. وقدمت أيضا المأوى والأغذية والأدوية إلى المدنيين الذين التجأوا إلى مخيماتها ومواقعها طلبا للحماية.

٨٦٩ - وفي ١٦ نيسان/أبريل طلبت حكومة لبنان من الأمم المتحدة إعداد وإصدار نداء دولي للمساعدة. وبعد ذلك بأسبوع، أصدرت إدارة الشؤون الإنسانية نداء سريعا طلبت فيه ٨,٦ مليون دولار من الإغاثة الطارئة لصالح ٠٠٠ ٧٠ من أكثر الأسر تضررا، وتضم ما بين ٠٠٠ ١٠٠ و ٠٠٠ ١٢٠ من بين الأشخاص المشردين بسبب عمليات القتال الذين بلغ عددهم ٠٠٠ ٤٠٠. وكانت استجابة المجتمع الدولي عموما إيجابية، فالتزم المانحون بتقديم حوالي ١٣ مليون دولار. وفي ٢٠ و ٢١ نيسان/أبريل بعثت الإدارة بطائرتين إلى بيروت تحملان لوازم إغاثة وفرتها حكومة إيطاليا، بقيمة إجمالية بلغت ٠٠٠ ٢٥٠ دولار. وتضمنت تلك اللوازم بطانيات، ولوازم للرعاية الصحية العاجلة، وأوعية وقود، ولوازم للمطبخ، وخزانات للماء، ومضخات للمياه ومولدات كهربائية، نُقل معظمها إلى قاعدة السوقيات التابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في مدينة صور لتوزيعها على المناطق المتضررة.

٨٧٠ - وأعاد مجلس الأمن، في قراره ١٠٦٨ (١٩٩٦) المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه، تأكيد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، على النحو المحدد في القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) والقرارات اللاحقة، أي كفالة انسحاب القوات الإسرائيلية، واستعادة السلم والأمن الدوليين، ومساعدة حكومة لبنان على كفالة عودة سلطتها الفعلية في المنطقة. وعملا بقرار المجلس ١٠٠٦ (١٩٩٥)، تم تبسيط العمليات الإدارية وخدمات الدعم، وفي أيار/مايو ١٩٩٦ اكتملت عملية من المتوقع أن تسفر عن وفورات مباشرة في تكاليف الموظفين تقارب ١٠ ملايين دولار في السنة. وأبرزت الأحداث التي جرت خلال العام العوائق التي تمنع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان منذ وقت طويل من تنفيذ ولايتها. ومثلما حدث في السابق، لم تتعاون الأطراف مع القوة بالقدر المطلوب، ولا مورست عليها ضغوط سياسية حازمة لكي تقوم بذلك. وفي هذه الظروف، بذلت القوة قصارى جهدها لاحتواء العنف ولحماية السكان المدنيين. بيد أنه عندما يعمد أحد الطرفين إلى المواجهة، فإن القوة، بوصفها قوة لحفظ السلام، لن تكون قادرة على منعه.

٨٧١ - وواصلت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك الاشراف على الفصل بين القوات الإسرائيلية والسورية وتحديد أسلحة القوات وفقا لما ينص عليه اتفاق فض الاشتباك لعام ١٩٧٤. وبتعاون الطرفين، أنجزت القوة مهامها بفعالية واتسمت منطقة عملها بالهدوء. وفي تقريري المؤرخ ٢٨ أيار/مايو، أشرت إلى أن استمرار شحة الموارد المتاحة للمنظمة اقتضت مني التماس سبل للتخفيض من نفقات القوة وغيرها من عمليات حفظ السلام. ومنذ عام ١٩٩٢، نفذت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك عمليتي تبسيط، خفضتا من حجمها وميزانيتها بأكثر من ٢٠ في المائة، فأصبحت عملية منخفضة التكاليف ومرتفعة الفعالية. وأمكن تحقيق ذلك لأسباب تعود أساسا إلى التعاون الجيد الذي وجدته القوة من كل من إسرائيل والجمهورية العربية السورية. وستبقى قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك محل دراسة عن كثب لتحقيق المزيد من الوفورات كلما أمكن.

٨٧٢ - أما هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، وهي أول وأقدم عملية حفظ سلام تقوم بها الأمم المتحدة، حيث ظلت مستمرة على مدى أكثر من ٤٨ عاما، فقد واصلت مساعدة قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان على الوفاء بمهماتهما، ولها بعض التواجد في مصر. وقد بدأت الهيئة عملية تبسيط تدريجي قاربت الاكتمال. وستسفر هذه العملية على التخفيض من قوامها وعلى وفورات مقابلة في ميزانيتها السنوية تزيد على ٢٠ في المائة.

٨٧٣ - وتواصلت المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن المسائل الإقليمية في الشرق الأوسط، ومنها التعاون الاقتصادي، والبيئة، واللاجئون، والموارد المائية، مما أنشأ شبكة من المشاريع المشتركة بين بلدان المنطقة. وتشترك الأمم المتحدة بنشاط في هذه العمليات بوصفها طرفا يشارك كاملا من خارج المنطقة.

٢٠ - ميانمار

٨٧٤ - في إطار تنفيذ ولاية المساعي الحميدة التي كلفتني به الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان، واصلت حواري مع حكومة ميانمار لمعالجة مختلف المسائل التي تؤرق المجتمع الدولي، لا سيما عملية التحول الديمقراطي وتحقيق الوفاق الوطني في ذلك البلد. وخلال الفترة قيد الاستعراض، عقد الممثلون الذين كلفتهم بذلك محادثات في نيويورك في نيسان/ابريل وفي بانكوك في حزيران/يونيه مع وزير الشؤون

الخارجية، ولكن الحكومة لم تقبل طلبي إجراء مناقشات تعقد في يامنفون.

٨٧٥ - على أنني، إذ أرحب بالرغبة التي أعربت عنها الحكومة في استمرار الحوار معي ومع ممثلي، أشير، بشعور من خيبة الأمل، إلى عدم تحقيق تقدم في معالجة الشواغل التي أعربت عنها قرارات الجمعية العامة. وإني اتطلع إلى المزيد من الاتصالات مع ميانمار قبل عرض تقريري عن هذا الموضوع إلى الجمعية في دورتها الحادية والخمسين.

٢١ - نيجيريا

٨٧٦ - شهد إلغاء نتائج الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٣ في نيجيريا بداية توتر سياسي ومواجهة بين الحكومة النيجيرية ومنافسيها. وفي عام ١٩٩٥، صدرت أحكام على عدد من الضباط العسكريين والمدنيين لاشتراكهم فيما وصفته الحكومة بمحاولة لقلب نظام الحكم. وقد أوفدت مبعوثا خاصا لمناشدة الحكومة عدم تنفيذ الأحكام، وقد وافقت الحكومة على ذلك. وفي الأثناء، قدم عدد من النيجيريين من منطقة أوغوني إلى المحاكمة وفقا لقانون الاضطرابات المدنية (محكمة خاصة) وحكم بالإعدام على تسعة منهم، منهم الكاتب كين سارو - ويوا، الذي له أنشطة في مجال حقوق الإنسان، وأعدموا فعلا بالرغم من الطلبات التي وردت من جميع أنحاء العالم بعدم تنفيذ هذه الأحكام. وأدت عمليات الإعدام هذه إلى إدانة دولية وإلى إصدار الجمعية العامة القرار ١٩٩/٥٠.

٨٧٧ - وعملا بذلك القرار، ومراعاة للطلب الذي قدمته حكومة نيجيريا، أوفدت بعثة، رأسها القاضي أتسو - كوفي أميفا، الرئيس السابق للمحكمة العليا وزير الخارجية في توغو. وضمت البعثة من بين أعضائها القاضي ف. أ. ماليمات، عضو اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الهند وجون ب. بايس، رئيس فرع التشريعات ومنع التمييز في مركز حقوق الإنسان التابع للأمانة العامة. وقامت البعثة بزيارة نيجيريا من ٢٨ آذار/مارس إلى ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦. وتناول تقريرها، الذي قدمته في ٢٣ نيسان/أبريل، المسألتين الرئيسيتين الداخلتين في صلاحيتها: المحاكمات وبرنامج الانتقال إلى الحكم المدني الديمقراطي.

٨٧٨ - وفيما يتعلق بالمحاكمات، التي جرت في إطار قانون الاضطرابات المدنية (محكمة خاصة)، أوصت البعثة بإلغاء ذلك القانون، أو بتعديله في حالة عدم إلغائه، ليكفل أمرين: (أ) حذف الباب من القانون الذي ينص على تعيين عضو من القوات المسلحة كعضو عامل في المحكمة الخاصة وحذف ما يستثني من اختصاص المحاكم النظر في حكم المحكمة الخاصة؛ و (ب) إدراج حكم محدد فحواه أن أعضاء المحكمة الخاصة يعينون بناء على توصية قاضي قضاة المحكمة العليا في نيجيريا، وأن يكون تأكيد الحكم بثبوت التهمة أو الإدانة صادرا عن محكمة الاستئناف النيجيرية بدلا من تأكيده بواسطة المجلس المؤقت الحاكم، والنص على استئناف قرارات المحكمة الخاصة أمام المحكمة العليا لنيجيريا.

٨٧٩ - وفيما يتعلق ببرنامج الانتقال، أوصت البعثة بالافراج عن جميع الأشخاص المحتجزين بموجب المرسوم ٢ لعام ١٩٨٤ ومنح عفو عام للأشخاص المحكوم عليهم في جرائم سياسية. وأوصت أيضا بتعزيز اللجان والهيئات القائمة في إطار هذا البرنامج بدعوة أشخاص من مختلف درجات الآراء إلى المشاركة، وبأن يرصد فريق من المراقبين الدوليين تنفيذ البرنامج؛ ثم مراجعة جميع المراسيم التي أصدرتها الحكومة العسكرية من أجل إلغاء ما يتعدى منها على أحكام حقوق الإنسان التي ينص عليها الدستور؛ وأن تنفذ الحكومة فورا الأوامر والأحكام التي تصدرها المحاكم؛ مع رفع القيود عن المنظمات السياسية والمهنية؛ وإلغاء القيود المفروضة على حرية التعبير.

٨٨٠ - وأوفدت مبعوثي الخاص، الأخضر الإبراهيمي، إلى أبوجا من ١٠ إلى ١٤ نيسان/أبريل. وقدم تقرير بعثة تقصي الحقائق إلى رئيس دولة نيجيريا، الجنرال ساني أباشا، ودعاه إلى تنفيذ توصيات اللجنة. وفي رسالة موجهة إلي في ٢١ أيار/مايو، أشار المستشار الخاص لرئيس الدولة إلى الخطوات التي اتخذتها الحكومة لتنفيذ بعض التوصيات. وأوفدت الأمين العام المساعد لانزانا - كوياتي - مبعوثا خاصا من جانبي إلى أبوجا في ٢٦ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ثم من جديد يومي ٩ و ١٠ آب/أغسطس لإجراء مشاورات متابعة مع الحكومة. وإني لمقتنع بأن تنفيذ توصيات التقرير، لا سيما ما يتعلق منها بالإفراج عن المساجين والمعتقلين السياسيين واحترام حقوق الإنسان والحريات السياسية، ستعزز الوفاق الوطني وتشجع النيجيريين من مختلف الاتجاهات السياسية على الاشتراك في برنامج الانتقال وفي العملية الديمقراطية في بلدهم.

٢٢ - جزيرة بوغانفيل التابعة لبابوا غينيا الجديدة

٨٨١ - رحبت بمحادثات جميع زعماء بوغانفيل التي عقدت في كيرنز في الفترة من ١٤ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، وحضرتها أغلبية الشخصيات السياسية الرئيسية في بوغانفيل. وبناء على طلب رئيس وزراء بابوا غينيا الجديدة، وبموافقة جانبي النزاع، قام ممثلي، فضلا عن ممثل الأمين العام

للكمنولث، بالمساعدة في تسهيل المحادثات. وقد وافق الوفدان، في بلاغ مشترك وفي جدول أعمال اعتمد في الاجتماع، على جدول أعمال وعملية حوار، بشرط موافقة حكومة بابوا غينيا الجديدة، من شأنهما أن يفضيا إلى جولة جديدة من المحادثات في عام ١٩٩٦ داخل بوغانفيل. كما أن وفود بوغانفيل وافقت على تيسير تنفيذ برنامج للتعمير والإصلاح يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ثم برنامج للتحصين تقوم به منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

٨٨٢ - ولسوء الحظ لم تحدث متابعة لمحادثات كيرنز، التي لم تحصل النتائج التي أسفرت عنها على تصديق حكومة بابوا غينيا الجديدة. وقد وقعت منذ بداية السنة سلسلة من الحوادث أساءت إلى الحالة القائمة على أرض الواقع، وأفضت في النهاية إلى إعلان الحكومة أنها نظرا لزيادة الهجمات من جانب الجيش الثوري لبوغانفيل فإنها سترفع الحظر على إطلاق النار الذي كان من الناحية الفنية قائما منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. وترتب على تدهور الحالة في الجزيرة آثار طالت، بدورها، جزر سليمان. وإنني اغتنم هذه الفرصة لكي أكرر الإعراب عن اقتناعي بأن النزاع في بوغانفيل لا يمكن أن ينتهي إلا إذا توفر حل سلمي. ومن ناحيتي، فما زلت على استعدادي للمساعدة في تسهيل استئناف عملية السلام.

٢٣ - رواندا

٨٨٣ - خلال السنة الماضية ساد هدوء واستقرار نسبيان في رواندا. وقد أحرز هذا البلد تقدما ملموسا منذ عمليات الإبادة الجماعية ومنذ وضعت الحرب الأهلية أوزارها في تموز/يوليه ١٩٩٤. ومع بداية عام ١٩٩٦، فإن تحصين الأطفال والإمداد بالمرافق الصحية والمياه الحضرية والرعاية الصحية وصلت إلى ٨٠ في المائة مما كانت عليه قبل الحرب في حين بلغ الإنتاج الصناعي ٧٥ في المائة. أما مجالات النقل العام والدراسة الابتدائية والتعليم الجامعي فقد كانت تعمل بنسبة ٦٠ في المائة. وانتعش الانتاج الزراعي ليحقق ما يقرب من ٨٠ في المائة من مستويات ما قبل عام ١٩٩٤ وإن كانت بعثة تقييم مشتركة بين برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) قد اضطلعت بمهمة في حزيران/يونيه ١٩٩٦ وشددت على ضرورة توافر المزيد من المعونات من الأغذية لنحو ٠٠٠ ٦٧٥ شخص خلال ما تبقى من العام. ورغم الافتقار إلى موارد بشرية ومادية كبيرة فقد اتخذت الحكومة، خطوات هامة فيما يتعلق بالمستوطنات البشرية والإسكان وإصلاح الهياكل الأساسية وتقديم المساعدات إلى الفئات المستضعفة من السكان وتحسين الظروف المعيشية بعامة ولا سيما في الكميونات التي يعيش فيها معظم الروانديين ومنها كان قد هرب معظم اللاجئين.

٨٨٤ - على أن الأمر ما زال ينطوي على تحديات كبرى مما يجعل المساعدات من جانب المجتمع الدولي أمرا حيويا. وتشمل عودة واستقرار وإعادة إدماج ١,٧ من ملايين اللاجئين، فضلا عن ضرورة التقدم نحو تحقيق المصالحة الوطنية وانعاش العملية القضائية الوطنية وتحسين أحوال السجون واتخاذ تدابير فعالة للحد من أنشطة زعزعة الاستقرار ثم العدالة في صرف المعونات.

٨٨٥ - وبناء على طلب الحكومة وعملا بقرار مجلس الأمن ١٠٢٩ (١٩٩٥) المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر، تم تقليص بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا ومن ثم سحبها من البلد في أعقاب انتهاء ولايتها يوم ٨ آذار/مارس ١٩٩٦. وعملا بقرار الجمعية العامة ٥٨/٥٠ لام المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، بدأت من جانبي مشاورات مع الحكومة ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن طبيعة ودور تواجد متواصل للأمم المتحدة في رواندا في فترة ما بعد البعثة المذكورة.

٨٨٦ - على أن هناك خلافات كانت تطفو على السطح بين حين وآخر بين البعثة والحكومة برغم أن العلاقات ظلت بصورة عامة طيبة خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من ولايتها. وكان من المشاكل المطروحة، التصرف في معدات وأرصدة البعثة وإصرار الحكومة بأن يدفع المتعهدون الذين يقدمون السلع والخدمات التي يقتصر استخدامها على البعثة وحدها أنواعا شتى من الضرائب. وقد زار كيغالي وكيل الأمين العام للشؤون السياسية في الفترة من ١٩ إلى ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٦ للمساعدة على إجراء مفاوضات بشأن هذه المسائل بعد أن كان قد شرع فيها ممثلي الشخصي إلى رواندا شهريار خان. وفيما يتعلق بالتصرف في معدات البعثة، قررت الحكومة، بعد فحص أصناف معينة أن تتقبلها. ومع ذلك فلم يُحل بعد نزاع الضرائب.

٨٨٧ - وفي مشاوراته مع السلطات الرواندية، أشار وكيل الأمين العام إلى أن مجلس الأمن قد رحب بالرسالة الواردة من وزير خارجية رواندا في ١ آذار/مارس التي وصفت المهام التي ترغب الحكومة في أن تقوم بها الأمم المتحدة في أعقاب مغادرة البعثة وسجّلَ موافقتها على الإبقاء على مكتب للأمم المتحدة في رواندا. وعلى هذا الأساس، شجعني مجلس الأمن في قراره ١٠٥٠ (١٩٩٦) المؤرخ ٨ آذار/مارس على الاحتفاظ بهذا المكتب بغرض دعم الجهود التي تبذلها الحكومة لتعزيز المصالحة الوطنية وتعزيز النظام القضائي وتيسير عودة اللاجئين وإصلاح الهياكل

الأساسية في البلد وتنسيق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة تحقيقا لهذه الغاية.

٨٨٨ - وبناء على طلب الحكومة، قدم وكيل الأمين العام إيضاحات بشأن أساليب عمل هذا المكتب بما في ذلك فترة ولايته وحجمه وموارده والمهام التي سيضطلع بها رئيسه على النحو المبين في الإضافة لتقريري بشأن تنفيذ القرار ١٠٥٠ (١٩٩٦). وفي ٢٣ نيسان/ابريل قررت الحكومة تأكيد قبولها بمكتب للأمم المتحدة لفترة أولية قوامها ستة أشهر. إلا أن الحكومة لم تكن على استعداد لقبول اقتراح بمواصلة تشغيل محطة إذاعة الأمم المتحدة التي كانت عنصرا ناجحا للغاية من عناصر البعثة. وبدلا من ذلك عرضت وقتا للبث لمدة ثلاث ساعات يوميا من محطة الإذاعة الوطنية. وتعكف الأمانة العامة على تدارس هذا البديل. ومما يدعوني إلى الأسف أنه برغم استمرار المشاورات مع الحكومة فلم تتوافر ظروف بعد من أجل افتتاح مكتب الأمم المتحدة.

٨٨٩ - وقد عاودت مرارا استرعاء انتباه مجلس الأمن إلى الأثر السلبي الناجم عن أنشطة العصيان التي تمارسها عناصر من قوات الحكومة الرواندية السابقة وميليشيات انتيراهاموي التي تدمر الجهود التي تبذلها الحكومة لإضفاء الحالة الطبيعية على الأوضاع السياسية والأمنية الداخلية وعلى علاقاتها مع البلدان المجاورة. ومنطقة الحدود مع زائير هي أكثر المناطق تضررا من جراء محاولات زعزعة الاستقرار وأيضا بفعل الإجراءات المضادة التي تتخذها الحكومة. وهذا يسهم في التوتر السائد في غربي رواندا حيث تفيد مصادر الحكومة أن عددا من المتسللين ينسقون أنشطة لزعزعة الاستقرار كما زادت أعمال التخريب واستخدام الألغام الأرضية.

٨٩٠ - ويلاحظ بوجه خاص زيادة الهجمات على الناجين من عمليات الإبادة الجماعية وخاصة خلال النصف الأول من عام ١٩٩٦ حيث وقع ٩٨ هجوما على الأقل بما فيها ٨٥ من عمليات القتل. وفي كثير من الحوادث شن الجناة هجومهم بأعداد كبيرة وبصورة منتظمة مستهدفين مجتمعات الناجين من الإبادة الجماعية بالإضافة إلى اللاجئين السابقين. وتفيد عملية الأمم المتحدة الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا أنه في الغالبية العظمى من الحالات كان الجناة أعضاء من عناصر ميليشيات انتيراهاموي التابعة لقوات الحكومة الرواندية السابقة أو متمردين يعارضون حكومة رواندا.

٨٩١ - وعملا بقرار مجلس الأمن ١٠١٣ (١٩٩٥) المؤرخ أيلول/سبتمبر، أنشأت لجنة تحقيق دولية تتولى التحقيق في التقارير المتعلقة بعمليات التدريب العسكري ونقل الأسلحة إلى قوات الحكومة الرواندية السابقة. وهذه اللجنة السداسية تتخذ مقرها في نيروبي وقد قامت بزيارة بوروندي ورواندا وسيشيل وزائير في سياق أعمالها. وفي تقرير مرحلي مؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ خلصت اللجنة إلى أن الأفراد الروانديين كانوا يتلقون تدريبا عسكريا لشن غارات ترمي إلى زعزعة الاستقرار في داخل رواندا. وفي تقرير ثان، مؤرخ ١٤ آذار/مارس، خلصت اللجنة إلى أن من المرجح أن ثمة انتهاكا قد وقع لحظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة بما ينطوي على الإمداد بما يزيد على أكثر من ٨٠ طنا من البنادق والقنابل اليدوية والذخيرة في شحنتين منقولتين جوا إلى مطار غوما في زائير يومي ١٧ و ١٩ حزيران/ يونيه ١٩٩٤ ومن ثم تم نقلهما إلى قوات الحكومة الرواندية السابقة التي كانت مرابطة في ذلك الحين في غيسيني رواندا. وفي ضوء هذه الحالة، ترى اللجنة أن حكومة زائير أو عناصر بين صفوفها قدمت مساعدة في حالة واحدة على الأقل، لارتكاب هذا الانتهاك للحظر أو تغاضت عنه.

٨٩٢ - وعلى أساس النتائج التي توصلت إليها اللجنة، فقد اقترحت عددا من التدابير المحددة من شأنها ردع الإقدام على محاولات أخرى لبيع أو تقديم أسلحة إلى قوات الحكومة الرواندية السابقة في المستقبل والتشجيع على إجراء المزيد من التحقيقات في الانتهاكات التي يُعتقد بوقوعها في الماضي. وفي قراره ١٠٥٣ (١٩٩٦) المؤرخ ٢٣ نيسان/ابريل، طلب مني مجلس الأمن الإبقاء على لجنة التحقيق على أساس تدبير مؤقت وكعنصر للردع والمراقبة ريثما يتسنى التوصل إلى حل طويل الأجل مع مواصلة الاتصالات مع حكومات منطقة البحيرات الكبرى ومتابعة تحقيقاتها والاستجابة إزاء أي ادعاءات أخرى بوقوع انتهاكات وتقديم تقارير دورية إليّ بشأن تطور الحالة فيما يتعلق بالامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

٨٩٣ - وطلب مني مجلس الأمن كذلك التشاور مع الدول المجاورة لرواندا، ولا سيما زائير، بشأن إمكانية نشر مراقبين للأمم المتحدة في المطارات ونقاط النقل الأخرى عند نقاط العبور الحدودية لتحسين إنفاذ الحظر المفروض على الأسلحة والحيلولة دون شحن الأسلحة إلى قوات الحكومة الرواندية السابقة انتهاكا لحظر الأسلحة المفروض. وقد كتبت إلى حكومة زائير لكي ألفت انتباهها إلى هذا البند وأطلب موافقتها على مرابطة المراقبين. كما كتبت إلى حكومات زائير وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة طالبا إليها أن تستقبل أعضاء اللجنة وأن تساعد اللجنة في تحقيقاتها.

٨٩٤ - ودعا المجلس الدول التي لم تقم بالتعاون الكامل مع اللجنة، أن تتعاون معها من أجل التحقيق في التواطؤ الظاهر لرعاياها في انتهاكات مشتبه بوقوعها للحظر، وأن تتيح للجنة نتائج التحقيقات التي قامت بها. وقد عادت اللجنة إلى منطقة البحيرات الكبرى لمتابعة تحقيقاتها طبقا للقرار ١٠٥٣ (١٩٩٦) ومن المقرر أن تقدم إليّ النتائج التي تخلص إليها في الوقت المناسب من أجل إنجاز تقريري إلى المجلس على النحو المطلوب بحلول ١ تشرين الأول/أكتوبر.

٨٩٥ - وفي رسالة موجهة إليّ يوم ٢٩ أيار/مايو طلب الرئيس موبوتو سيسي سيكو أن يتم نشر مراقبي الأمم المتحدة إلى الشمال والجنوب من كينو بغرض ممارسة الرقابة على تدفق السلع من خلال مطاري غوما وبوكافو ورصد تحركات الأشخاص على طول الحدود المشتركة بين زائير وكل من رواندا وبوروندي. وقد أخطرت رئيس مجلس الأمن بهذا التطور يوم ٤ حزيران/يونيه وأبلغته أنه في ضوء الموقف الذي اتخذه الرئيس، وبناء على ما طلبه مجلس الأمن، دخلت في مشاورات كذلك مع الدول الأخرى المجاورة لرواندا بشأن هذه التدابير وسوف أحيط المجلس علما بردود فعلها. وأعلنت كذلك نيتي إيفاد بعثة تقنية إلى المنطقة لجمع المعلومات وإعداد تقرير أقدم على أساسه التوصيات الملائمة إلى المجلس كيما يتسنى في نهاية المطاف نشر مراقبي الأمم المتحدة. وأوضحت أن هذه العملية لن يمكن القيام بها إلا إذا ما اتيحت الموارد المالية اللازمة.

٨٩٦ - وقد قامت الأمانة بتشكيل بعثة تقنية من عشرة أشخاص يزورون مطاري غوما وبوكافو بالإضافة إلى المناطق الحدودية الزائيرية التي ورد ذكرها في رسالة الرئيس موبوتو لتدارس الأساليب التي تكفل نشر مراقبي الأمم المتحدة عملا بالقرار ١٠٥٣ (١٩٩٦) بما في ذلك عدد المراقبين المطلوبين وموقعهم ودعم السوقيات الذي سيحتاجون إليه.

٨٩٧ - وفي ١٣ حزيران/يونيه، أكد نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية في زائير من جديد قبول الرئيس موبوتو من ناحية المبدأ بنشر مراقبي الأمم المتحدة في زائير ثم طلب، عن طريق ممثل برنامج الأمم المتحدة المقيم في كينشاسا، تأجيل مغادرة الفريق التقني ريثما تتلقى حكومة زائير مزيدا من الاختصاصات المفصلة ويرد إليها إيضاحات بشأن عدد من النقاط منها ما إذا كانت بلدان أخرى في المنطقة قد قبلت بدورها نشر مراقبي الأمم المتحدة. وفي اليوم التالي أوضحت الأمانة العامة أن قرار الأمين العام إرسال فريق تقني جاء استجابة مباشرة للطلب الوارد في رسالة الرئيس موبوتو بتاريخ ٢٩ أيار/مايو وعمدت في الوقت نفسه إلى إبلاغ السلطات الزائيرية بتفاصيل الاختصاصات بالإضافة إلى الرد على جميع النقاط التي أثارتها. وفي ٩ تموز/يوليه كتب وزير داخلية زائير إلى الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كينشاسا يبلغه بقرار حكومته استقبال البعثة التقنية في كينشاسا لمناقشة اختصاصاتها بالاضافة إلى مسائل ذات صلة تتعلق بنشر المراقبين العسكريين.

٨٩٨ - وأجاب وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام في ١٠ تموز/يوليه موضحا أن اختصاصات البعثة واردة في الفقرة ٧ من القرار ١٠٥٣ (١٩٩٦) ومشيرا إلى أن الاختصاصات المفصلة كانت قد أرسلت بالفعل إلى حكومة زائير بالاضافة إلى معلومات أخرى طلبتها الحكومة المذكورة. وطلب وكيل الأمين العام من الوزير أن يؤكد أن حكومته على استعداد لاستقبال البعثة التقنية على هذا الأساس بحيث يتسنى للأمانة العامة أن تقترح موعدا محددا للزيارة.

٨٩٩ - ولقد ظلت عملية إعادة اللاجئين الروانديين إلى ديارهم على أساس مأمون ومنظم وطوعي تشكل أولوية مستمرة. والكفاءة التي تناولت بها حكومة رواندا عملية الإعادة القسرية التي قامت بها زائير لنحو ٠٠٠ ١٢ من اللاجئين في آب/أغسطس ١٩٩٥ ظلت شاهدا على التقدم المحرز نحو استتباب الاستقرار في رواندا. وبرغم الطرد غير المتوقع، استعانت الحكومة، ببعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لاستقبال وتوطين رعاياها بطريقة كانت إنسانية ومنظمة بصورة عامة. وقد أكد المسؤولون الروانديون من جديد رغبتهم في أن يروا اللاجئين وهم يعودون ثم وعدوا ببذل كل شيء في وسعهم لتيسير العودة الطوعية في ظل ظروف من الأمن والكرامة.

٩٠٠ - وفي تموز/يوليه ١٩٩٦ أعيد قسرا من بوروندي نحو ٠٠٠ ١٥ من اللاجئين الروانديين. ومعظم اللاجئين تم نقلهم إلى ديارهم الأصلية بمساعدة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة. وقد أعلنت حكومة بوروندي إغلاق جميع مخيمات اللاجئين الروانديين بعد الاجتماع السادس للجنة الثلاثية (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ورواندا وبوروندي) المعقود في بوجمبورا يوم ١٧ تموز/يوليه. إلا أنه منذ وقوع الانقلاب أوقفت السلطات برامج الإعادة إلى الوطن للاجئين الروانديين.

٩٠١ - وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ اتخذت اللجنتان الثلاثيتان اللتان تشارك فيهما رواندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزائير ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تدابير عملية من أجل الإعادة على نطاق واسع إلى

الوطن. ووافقت رواندا على تدعيم مرافق الاستقبال، وتخفيف عمليات الرقابة على الحدود، وتوفير الأمن والحماية للعائدين بالتعاون مع مفوضية شؤون اللاجئين ومنظمات حقوق الإنسان الأخرى. ووافقت زائير على تخفيف جميع أشكال التخويف في المخيمات الواقعة ضمن حدودها. وعلى سبيل الاستجابة إلى التزايد المتوقع في معدل العودة إلى رواندا، قامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتوسيع حملتها الإعلامية لتعزيز عودة اللاجئين وزادت من مرافقها عند نقاط الدخول الحدودية الرسمية بما يضمن حسن الاستقبال للجميع. كما توسعت الأنشطة المنفذة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كميونات المنشأ لبدء عمليات إعادة تأهيل العائدين.

٩٠٢ - وبرغم أن كلا من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ورواندا والبلدان المضيفة بذلت جهودا متناسقة للتعجيل بالعودة الطوعية، إلا أن إيقاعها لم يكن واحدا في كل مجال. فمن واقع متوسط يبلغ ٥ ٠٠٠ شهريا طيلة معظم عام ١٩٩٥، زاد عدد العائدين إلى أكثر من ١٤ ٠٠٠ في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ ثم إلى ٢٣ ٠٠٠ في شباط/فبراير قبل أن يعود إلى متوسطه الأول بنحو ٥ ٠٠٠ شهريا. إلا أن ما يقدر بنحو ١,١ مليون من اللاجئين الروانديين ظلوا في زائير بالإضافة إلى ٥١١ ٠٠٠ في جمهورية تنزانيا المتحدة بينما بقي في بوروندي ٩٧ ٠٠٠. وبرغم الجهود المتواصلة فإن كثيرا من الصعوبات التي تعوق الإعادة إلى الوطن بقيت بغير حل في حين أن من المستبعد أن يزيد عدد العائدين زيادة كبيرة. وفي منطقة ماسيسي في زائير، تفاقم الموقف بفعل الصراع الأهلي. وإذ حرم أكثر من ١٦ ٠٠٠ من توتسي بانيارواندا من جنسيتهم الزائيرية في عام ١٩٨١ فقد هربوا من تلك المنطقة وعبروا الحدود إلى رواندا في نيسان/أبريل. وقد أدت عمليات الطرد هذه، فضلا عن عمليات القتل التي صاحبتها، إلى تفاقم النتائج الإنسانية الخطيرة وخلقت المزيد من المشاكل بين حكومتي رواندا وزائير.

٩٠٣ - وفي تموز/يوليه أجبر على العودة إلى رواندا ما يقرب من ١٥ ٠٠٠ من اللاجئين كانوا يعيشون في بوروندي. وكتبت مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين إلى رئيسي الدولة في بوروندي ورواندا تحتج على هذا الترحيل القسري الذي تم بما يتعارض مع ما قضت به اللجنة الثلاثية المختصة وبتواطؤ بين القوات المسلحة للبلدين المعنيين. ولحسن الحظ فقد أوقفت العملية حتى قبل أن يتم إعادة المزيد من الأفراد قسرا إلى الوطن.

٩٠٤ - وما زالت الصعوبات الرئيسية التي تعوق العودة الطوعية للاجئين هي الخوف من الاضطهاد وكذلك التخويف والتضليل الإعلامي بالإضافة إلى ما تمارسه قوات الحكومة الرواندية السابقة وزعماؤها في المخيمات من دعايات تثبيط سياسية للاقناع بعدم العودة. وتتفاقم المشكلة بفعل سوء التصور بأن الظروف المعيشية في المخيمات هي أفضل نسبيا من تلك المتوقعة لدى العودة إلى الوطن. ويخشى اللاجئون كذلك من أن الاشتباه في دور قاموا به في عمليات الإبادة الجماعية سنة ١٩٩٤ سوف يعرضهم للانتقام والإدانة أو السجن لدى العودة. وقد أكدت الحكومة باستمرار أنه برغم أن جميع العائدين موضع ترحيب إلا أن الذين خططوا أو نفذوا عمليات الإبادة الجماعية سوف يواجهون السجن. وثمة رادع آخر هو نقص المساكن الكافية. وفي حالة العودة على نطاق واسع، فلسوف تقع بالحتم نزاعات حول المساكن والممتلكات. ومع ذلك تظل العودة إلى الوطن هي الحل الوحيد الدائم لمشكلة اللاجئين كما أن الجهود الرامية لتحقيق هذا الغرض لا بد من متابعتها والتعجيل بها. ولن تتوقف المصالحة الوطنية فحسب على عودة اللاجئين بصورة آمنة وإعادة إدماجهم ولكن سوف تعتمد كذلك على قيام نظام قضائي وطني فعال وموثوق لكفالة العدل والمعاملة المتساوية لجميع الروانديين.

٩٠٥ - وبسبب قيود الموارد الدستورية والإدارية والبشرية، تأخرت كثيرا استعادة النظام القضائي الوطني فسببت إحباطا سواء في رواندا أو على صعيد المجتمع الدولي. وليس بوسع تدابير الطوارئ الرامية إلى تخفيف الأحوال الفظيعة بالسجون أن تبقي على العدد المطرد التزايد من المعتقلين الذين يقدرون الآن بنحو ٧٦ ٠٠٠ فرد. وأكثر من ٢٥ ٠٠٠ محتجزون في محابس محلية حيث تفاقمت ظروف الاكتظاظ والتدهور الشديد في أحوالهم في النصف الأول من عام ١٩٩٦. وزادت كذلك الإصابات بالأمراض وحالات الوفاة في مراكز الاحتجاز المحلية وبعضها نجم عن الاختناق الذي يعود إلى الاكتظاظ الشديد. وما برحت السجون المركزية في رواندا مكتظة إلى حد بالغ برغم أن معدل الوفيات المرتفع انخفض كثيرا في عام ١٩٩٥. ومع ذلك فمنذ عام ١٩٩٥ زادت سعة السجون بنحو ٢٥ ٠٠٠ لتصل إلى نحو ٤٠ ٠٠٠. وما برحت عمليات القبض تتم في معظم الحالات خارج إطار الاجراءات القضائية بينما يظل التقدم بطيئا في إعداد وتجهيز ملفات الدعاوى. ولم تجتمع لجان الفرز إلا في قلة من المقاطعات وأدى ذلك إلى الإفراج عن قلة قليلة من المعتقلين. وقد طلب وزير العدل مساعدة دولية لإنشاء هذه اللجان في جميع الكميونات البالغ عددها ١٤٧.

٩٠٦ - وفي أواخر عام ١٩٩٥ بدأت المحكمة العليا المنشأة حديثا في رواندا في استعراض حالة النظام القضائي لكفالة أدائه لوظائفه ومن أجل أن يساق إلى ساحة العدالة المسؤولون عن الإبادة الجماعية. كذلك جرى استعراض إجراءات القبض والاحتجاز. وفي ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ أعلنت الجمعية الوطنية عن تعديلات على الدستور من شأنها أن تسمح بتقديم المشتبه بهم إلى المحاكمة برغم أن الإبادة الجماعية لم يأت على ذكرها القانون الجنائي الرواندي ومع ذلك فلم تتم أي محاكمة حتى الآن.

٩٠٧ - وقد واصلت عملية الأمم المتحدة الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا زيارة السجون ومراكز الاعتقال على أساس منتظم وتقديم المساعدات إلى النظام القضائي ومن أجل تعزيز حقوق الإنسان. وكان محور تركيزها على بناء الثقة وعلى رصد حقوق الإنسان بين صنوف العائدين. وسعيا لمعالجة الانتهاكات وتحسين ظروف الاحتجاز طبقا لمعايير حقوق الإنسان الدولية، فإن العملية الميدانية المذكورة تنسق جهودها مع لجنة الصليب الأحمر الدولية.

٩٠٨ - ومع ذلك، فقد أعاق العملية الافتقار إلى مصادر مضمونة ويمكن التنبؤ بها للتمويل. وفيما أوضحت الحكومة أنها تريد زيادة عدد مراقبي حقوق الإنسان إلى ٣٠٠ فإن العدد الفعلي لهؤلاء المراقبين كان ١١٦ في شهر حزيران/يونيه ١٩٩٦. وبالإضافة إلى ذلك فإن سحب بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا أدى إلى غياب قاعدة دعم مهمة للعملية. وما زلت على اعتقادي بأن العملية الميدانية تشكل عنصرا مهما من عناصر وجود الأمم المتحدة في رواندا. ومن أسف فإن الافتقار المستمر للموارد المالية يهدد استمرار وجودها.

٩٠٩ - وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أول عريضة اتهام من جانبها. وفي ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ عقدت جلستها العامة الثانية في أروشا بجمهورية تنزانيا المتحدة ثم أذاعت في ١٩ شباط/فبراير عريضتين أخريين من عرائض الاتهام. وصدرت أوامر القبض واتخذت الترتيبات المؤقتة بالنسبة للمعتقلين الذين ينتظرون المحاكمة ريثما يتم إنشاء المرافق الدائمة في أروشا. ومن المتوقع أن تعقد المحكمة ١٢ جلسة محاكمة خلال عام ١٩٩٦.

٩١٠ - وفي ٢٩ شباط/فبراير عين مجلس الأمن القاضي لويز اربور (كندا) في منصب المدعي العام للمحكمة الدولية خلفا للقاضي ريتشارد غولدستون (جنوب أفريقيا) الذي سوف تدخل استقالته حيز التنفيذ اعتبارا من ١ تشرين الأول/أكتوبر.

٩١١ - وفي نيسان/أبريل، توصلت المحكمة وحكومة رواندا إلى اتفاق بشأن استئجار فندق أماهورو في كيغالي الذي كانت تشغله في السابق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا. وتم التوصل أيضا إلى اتفاق بشأن حماية موظفي المحكمة ومبانيها وأفرقة التحقيق التابعة لها حيث أن حكومة رواندا مسؤولة أساسا عن أمنهم وحمايتهم.

٩١٢ - وفيما يستمر التحسن في الحالة الإنسانية في رواندا فإن الانتقال من مرحلة الإغاثة في حالة الطوارئ اضطردت خطاه إلى مرحلة الإصلاح والتعمير والتنمية. وفي هذا الصدد أود أن أشير إلى الجهود والمساعدات التي قدمتها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا من أجل بدء عمليات الإصلاح والتعمير في البلاد بالاضافة إلى مهامها التي كانت موكلة اليها. لقد بنت ١٤ جسرا وأصلحت ١٣ طريقا، وأعادت إلى العمل مطار كيغالي وقدمت لوحات شمسية وهوائيات للإرسال وأجهزة معاودة إرسال وغيرها من المعدات من أجل استعادة الاتصالات الهاتفية. وقام موظفوها الطبيون بمعالجة ٦٠٠ ١ فرد يوميا وتحصين ٠٠٠ ٦٢. وبالإضافة إلى تقديم اللوازم الطبية وسبل التدريب لموظفي المستشفيات المحلية في كل أنحاء البلاد، ساعدت البعثة على نقل مليون لاجئ ومشرد كما ساعدت في إعادة توطينهم مع توزيع الأغذية والبذور والأدوات الزراعية بل ورؤوس الماشية. وأعانت كذلك على تخفيف اكتظاظ السجون بإيجاد أماكن جديدة لنحو ٠٠٠ ٢٠ من النزلاء مع نقل نحو ٠٠٠ ١٠. وأخيرا فقد أزالت أكثر من ٤٠٠ ١ من الألغام وتصرفت في أكثر من ٥٠٠ ١ من الأجهزة التي لم تكن قد انفجرت بعد.

٩١٣ - وانطلاقا من أن البلد في حال انتقال من متطلبات المساعدة التنفيذية في حالة الطوارئ إلى احتياجات أطول أجلا في مجالي الإصلاح والتنمية، فإن المهام التي كان يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في حالة الطوارئ إلى رواندا تولاها من بعد المنسق المقيم الذي عُيِّن بوصفه منسقا للشؤون الإنسانية في يوم ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. وفي منتصف عام ١٩٩٥ كانت قد أغلقت جميع المخيمات التي كانت تأوي الأشخاص المشردين داخليا في رواندا وعاد معظم هؤلاء المشردين إلى كومميوناتهم الأصلية.

٩١٤ - وفي عام ١٩٩٥ قصد نداء الأمم المتحدة الموحد والمشترك بين المجالات للأشخاص المتأثرين من الأزمة في رواندا إلى تحديد احتياجات رواندا والمنطقة

دون الإقليمية بمبلغ إجماليه ١٣٠ ٤١٢ ٨٦٦ دولارا. وعندما انتهى أجل هذا النداء في شباط/فبراير ١٩٩٦، كان قد ورد مبلغ إجماليه ٧٥٨ ٢١٤ ٥٣٥ دولارا على شكل تبرعات مدفوعة أو متعهَّد بها لصالح برامج المساعدة التي تتولاها منظومة الأمم المتحدة وشركاؤها الإنسانيون. وقد رفضت حكومة رواندا خططا لإصدار نداء منفصل لتقديم الإغاثة في حالة الطوارئ في رواندا في عام ١٩٩٦. وبدلا من ذلك فقد غطيت رواندا بوثيقة موحدة صادرة في شباط/فبراير عن الأمم المتحدة لجمع الأموال لمنطقة البحيرات (١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦). وفي مبادرة منفصلة اتخذتها إدارة الشؤون الإنسانية، تم إنشاء شبكة المعلومات الإقليمية المتكاملة في نيروبي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ لتسهيل نشر المعلومات على الشركاء الإنسانيين بشأن التطورات المستجدة في منطقة البحيرات الكبرى من منظور إقليمي. وفي مؤتمر المائدة المستديرة لرواندا المعقود في جنيف يومي ٢٠ و ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٦ تعهد المانحون بالتبرع بما يزيد على ٦٢٧ مليون دولار لصالح الخطة المتوسطة الأجل للحكومة، ١٩٩٦-١٩٩٩.

٩١٥ - وثمة دروس كثيرة مستفادة من عملية الأمم المتحدة في رواندا التي تم تكييف ولايتها مرات شتى بينما كانت الأحداث تتردى بسرعة. وربما يكون من أهم هذه الدروس ضرورة الأخذ بالمرونة في المواءمة بين ولاية البعثة واحتياجات اللحظة.

٩١٦ - وفي مرحلتها النهائية، التي جاءت بعد الحرب، تعرضت الأمم المتحدة لضغط كبير من جانب حكومة رواندا لتقديم مساعدة عملية على شكل الموارد التي كانت متاحة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا ولكن الحكومة والبلاد ككل كانت في حاجة أكثر من ماسة إليها. على أن البعثة المذكورة لم تكن مخولة بتقديم هذه المساعدة ومن ثم ضيعت فرصة لاستعادة بعض المصداقية التي كانت قد فقدتها في نظر الحكومة عندما عمدت فجأة إلى سحب معظم أفرادها عشية وقوع أحداث الإبادة الجماعية.

٩١٧ - هذه التجربة في رواندا أوضحت أن ثمة فترة تقع بعد أي نزاع ولكنها تسبق عملية بناء السلام. وهي تبدأ عندما يكون باستطاعة عملية حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة أن تلعب دورا فريدا في عملية الإصلاح الأساسية. وفي ضوء السلطة الشاملة التي يتمتع بها الممثل الخاص للأمين العام، فإن الوحدات الهندسية ووحدات السوقيات التي تعمل بالتعاون الوثيق مع الحكومة ومع وكالات الأمم المتحدة، بوسعها أن تساعد في إعادة فتح المطارات واستعادة تقديم الخدمات الأساسية مثل المياه والطاقة الكهربائية والاتصالات السلكية واللاسلكية مع ترميم المباني الأساسية واستئناف الخدمات المدنية بما في ذلك المستشفيات والمدارس. والدرس المستفاد من رواندا هو أن من شأن نهج أكثر مرونة وشمولا ويستند إلى تقييم الاحتياجات الحقيقية للبلد المضيف، فضلا عن وجود بعثة لحفظ السلام مسند إليها ولاية وتتمتع بتشكيل وميزانية بما يتيح لها تقديم هذا النوع من المساعدة، أن يساعد على إزالة التوترات من النوع الذي واجهته بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا طيلة وجودها في ذلك البلد.

٩١٨ - وفيما تكتسب الحالة في رواندا أوضاعها الطبيعية باطراد، فما برح التوتر وعدم الاستقرار يسودان منطقة البحيرات الكبرى. فالعلاقات بين رواندا وزائير وكينيا تدهورت والتهديد بنشوب نزاع آخر عنيف في المنطقة ما زال قائما. ومن أجل المساعدة على التصدي للمشكلات المطروحة، أوفدتُ إلى المنطقة مبعوثا خاصا هو خوسيه لويس خيسوس كي يتدارس مع الحكومات المعنية سبل تحقيق تقدم نحو عقد مؤتمر إقليمي يمكن أن يتصدى لقضايا السلام والأمن والتنمية. وقد أحيط مجلس الأمن علما بنتائج هذه البعثة في رسالتي المؤرختين ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر. وفي غياب توافقٍ للآراء بين الحكومات المعنية اقتضى الأمر تأجيل فكرة عقد مؤتمر إقليمي وإنهاء مهمة مبعوثي الخاص. وبرغم أن المجلس شجعني في مناسبات شتى على متابعة هذه المسألة، فإن آفاق عقد المؤتمر الإقليمي لم تتحسن بسبب التقاعس المستمر من جانب بلدين في المنطقة.

٩١٩ - ومع ذلك، ففي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ اجتمع رؤساء دول كل من أوغندا وزائير وبوروندي ورواندا وممثل عن حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة في القاهرة في مؤتمر نظمه جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة الأسبق وكانت أهداف المؤتمر مماثلة لتلك التي توخاها مجلس الأمن من عقد مؤتمر إقليمي. وصدر إعلان يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر تعهد فيه الأطراف باتخاذ تدابير عملية لدعم قضية السلام والعدالة والمصالحة والاستقرار والتنمية في المنطقة. ثم عقد مؤتمر ثانٍ من هذا القبيل في تونس في الفترة من ١٦ إلى ١٨ آذار/مارس ١٩٩٦. وفي الوقت نفسه فإن الرئيسين السابقين للدولة في جمهورية مالي وجمهورية تنزانيا المتحدة، الجنرال أحمدو توماني توري وجولويوس نيريري، وكانا على التوالي من وسطاء التيسير في قمة القاهرة، زارا رواندا والبلدان الأخرى في المنطقة لرصد الخطوات المتخذة لمتابعة توصيات هذين الاجتماعين.

٢٤ - سيراليون

٩٢٠ - استجابة إلى طلب من حكومة سيراليون ببذل مساعيَ الحميدة لتسهيل المفاوضات بينها وبين الجبهة الثورية المتحدة، قررتُ تعيين برهانو دنكا مبعوثا خاصا لي إلى سيراليون في شهر شباط/فبراير ١٩٩٥. ومنذ ذلك الحين عمل المبعوث الشخصي في تعاون وثيق مع منظمة الوحدة الأفريقية وأمانة الكمنولث وغيرهما من المنظمات من أجل دعم المفاوضات في سيراليون. وفي جهوده لإقامة اتصال مع قيادة الجبهة الثورية المتحدة طلب المساعدة وتلقاها بالفعل من جانب هيئات رسمية وأفراد بأعيانهم ومنظمات غير حكومية في سيراليون وفي جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية. وبالإضافة إلى هذه الجهود، شجع وساعد الحكومة على الأخذ بالديمقراطية في العملية السياسية بما في ذلك التحول نحو حكومة مدنية منتخبة.

٩٢١ - وفي نيسان/أبريل ١٩٩٥، أعادت حكومة سيراليون التأكيد على التزامها ببرنامج انتقالي يهدف إلى عقد الانتخابات في أوائل عام ١٩٩٦. وأعقبت ذلك باتخاذ مجموعة من الخطوات المهمة دعما للمنظمات المدنية مثل إنشاء اللجنة الانتخابية الوطنية المؤقتة واللجنة الوطنية للديمقراطية، تعزيزا لتعليم التربية الوطنية وتوعية الناخبين في البلاد والاستعداد للانتخابات. وعقد في شهر آب/أغسطس ١٩٩٥ مؤتمر استشاري وطني معني بالانتخابات واعتمد القواعد والإجراءات اللازمة ثم قرر عقد الانتخابات في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٦.

٩٢٢ - وفي تقريري المقدم إلى مجلس الأمن بتاريخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، أوضحتُ الجهود التي بذلتها الحكومة ومبعوثي الخاص لمتابعة المفاوضات مع الجبهة الثورية المتحدة في مجالات التحول الديمقراطي والأمن والتكاليف الاجتماعية الاقتصادية للحرب والاحتياجات الإنسانية للبلاد. وأبلغتُ المجلس أنه برغم جميع الجهود المبذولة للاتصال مع الجبهة الثورية المتحدة من أجل عقد اجتماع أو إجراء مفاوضات، فإن زعامة هذه الجماعة ظلت مراوغة وغير مستجيبة. ولاحظتُ أيضا أن من شأن تأجيل الانتخابات أن يؤدي إلى نشوب العنف ووقف عملية التحول الديمقراطي تماما. واسترعيتُ الانتباه إلى حقيقة أن ثمة عناصر في سيراليون تسعى إلى الانحراف بالعملية الانتخابية عن مسارها على النحو الذي تشهد به المحاولة الانقلابية التي وقعت يوم ٢ تشرين الأول/أكتوبر.

٩٢٣ - وفي ضوء الظروف السائدة في البلاد، أصدرتُ تعليماتي إلى مبعوثي الخاص لتشجيع الحكومة وزعماء الأحزاب السياسية على ضمان نزاهة العملية بما يكفل أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة وحتى لا يجادل أحد في نتائجها. وفي بيان رئاسي مؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أيّد مجلس الأمن جهودي وجهود مبعوثي الخاص داعيا إلى وضع نهاية فورية للقتال ومعربا عن تأييده القوي لأعمال اللجنة الانتخابية الوطنية المؤقتة.

٩٢٤ - ولمزيد من تشجيع الحكومة في جهودها نحو التوصل إلى تسوية متفاوض عليها مع الجبهة الثورية المتحدة وكذلك في مجال التحول الديمقراطي للعملية السياسية، وفي سياق الاهتمام المتجدد من جانب المجتمع الدولي في العمليتين المتلازمتين الجاريتين في سيراليون، زرتُ فريتاون يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وقد طمأنني رئيس الدولة رئيس المجلس الوطني المؤقت الحاكم، الكابتن فالنتاين ستراسر بأن الانتخابات سوف تعقد يوم ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٦ وأن شعب سيراليون يؤيد التحول الديمقراطي وأن جميع الترتيبات قد اتخذت من أجل عقد الانتخابات.

٩٢٥ - وقد تمكن مبعوثي الخاص من الاجتماع إلى ممثلي الجبهة الثورية المتحدة لأول مرة في أوائل كانون الأول/ديسمبر في أبيدجان وأكرا حيث أكد لهم أن المجتمع الدولي يؤيد بقوة محادثات السلام والانتخابات. وذكر ممثلو الجبهة الثورية المتحدة أن منظمتهم على استعداد للدخول في مفاوضات تحت إشراف الأمم المتحدة مع المجلس الوطني المؤقت الحاكم بل والمشاركة في الانتخابات. كما طلبوا مساعدات إنسانية للأهالي الذين يعيشون في المناطق الخاضعة لسيطرة الجبهة المذكورة إلى جانب مساعدات مالية وتقنية بما يعينهم على المشاركة في المفاوضات.

٩٢٦ - بيد أنه في غضون كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أصدر المجلس الوطني المؤقت الحاكم عدة مراسيم تنظم الانتخابات المقبلة ويبدو منها أنها تقلص سلطة المجلس لصالح بعض الأحزاب السياسية وعلى حساب الأحزاب الأخرى. وقد فُسرت هذه الخطوات على أنها تشير إلى أن المجلس أصبح أقل التزاما بإجراء انتخابات حرة ونزيهة.

٩٢٧ - وفي ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، قام البريجادير جنرال جوليوس مادا بيو بالإطاحة بالكابتن ستراسر في انقلاب عسكري وحل محله رئيسا للدولة ورئيسا للمجلس الوطني المؤقت الحاكم. وبرغم أنه طمأن البلاد بالتزام المجلس إزاء العملية الديمقراطية، إلا أنه أصبح واضحا أن عناصر ضمن صفوف المجلس المذكور كانت تؤيد تأجيل الانتخابات بدعوة ظاهرة مؤداها إتاحة فرصة لمبادرة من أجل "السلام قبل الانتخابات". وفي ٩ شباط/فبراير، بعثتُ برسالة إلى الرئيس بيو عن طريق مبعوثي الخاص معربا عن القلق

بأن التطورات المستجدة مؤخرا تبدو وكأنها تهدد الجدول الزمني للانتخابات.

٩٢٨ - ومع ذلك فبناء على إصرار رئيس المؤتمر الاستشاري الوطني المعني بالانتخابات بأن أي تأجيل للانتخابات من جانب المجلس الوطني المؤقت الحاكم لا بد وأن يبت فيه المؤتمر الاستشاري الوطني المعني بالانتخابات، وافق الرئيس بيو على أن يعقد المؤتمر السابق الذكر يوم ١٢ شباط/فبراير. والحاصل أن المؤتمر الاستشاري قرر بأغلبية ساحقة الإبقاء على ٢٦ شباط/فبراير موعدا للانتخابات على عكس ما أوعز به إليه المجلس الوطني المؤقت الحاكم والممثلون العسكريون. وفي ١٣ شباط/فبراير أصدرت بيانا صحفيا في نيويورك أثني على المؤتمر الاستشاري وعلى المجلس الوطني المؤقت الحاكم لالتزامهما بمواصلة العملية الديمقراطية داعيا الجبهة الثورية المتحدة إلى عدم إعاقة سير الانتخابات. وفي بيان رئاسي صدر في ١٥ شباط/فبراير، رحب مجلس الأمن بقرار المؤتمر وبالوعد المتجدد من جانب المجلس الوطني المؤقت الحاكم الالتزام بها ثم أحاط علما بأن المؤتمر الاستشاري الوطني المعني بالانتخابات أكد أن جميع الترتيبات الفنية قد اتخذت من أجل المضي قدما بإجراء الانتخابات.

٩٢٩ - وبناء على طلب الحكومة، عملت شعبة المساعدة الانتخابية التابعة للأمانة العامة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على نحو وثيق مع المؤتمر الاستشاري لتحديد المتطلبات التقنية لتنظيم العملية الانتخابية وقاموا بإنشاء مشروع في فريتاون يقصد إلى تنسيق المساعدات المالية والتقنية الدولية دعما للعملية الانتخابية وتسهيلا لأنشطة أفرقة المراقبين الدولية. ثم عقد مؤتمر للمانحين في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ في مقر الأمم المتحدة. وأوفد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كبيرا للمستشارين التقنيين إلى المؤتمر الاستشاري بالإضافة إلى اثنين من الخبراء الاستشاريين وأربعة من متطوعي الأمم المتحدة فأنشأوا أمانة صغيرة تتولى تنسيق أنشطة المراقبين الدوليين لسير الانتخابات.

٩٣٠ - وقد أجريت الانتخابات البرلمانية والرئاسية في موعدها يومي ٢٦ و ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٦ ثم أعقبتها جولة ثانية للانتخابات الرئاسية يوم ١٥ آذار/مارس. وذكر فريق المراقبين الدولي المشترك الذي نسقته أمانة المساعدة الانتخابية للأمم المتحدة أنه برغم بعض الترويع من عناصر مسلحة فقد أجريت الانتخابات بطريقة صحيحة وشفافة. وقد فاز حزب الشعب في سيراليون بأكبر عدد من مقاعد المجلس التشريعي كما أن زعيمه الحاج أحمد تيجان كبّه فاز بمنصب الرئاسة في الجولة الثانية. وأعلن رئيس المجلس المؤقت أنه سوف يسلّم مقاليد الحكومة إلى البرلمان والرئيس المنتخبَين حديثا في غضون أسبوعين وتم تنصيب الرئيس كبّه يوم ٢٩ آذار/مارس.

٩٣١ - ورحب مجلس الأمن بالانتخابات في بيان رئاسي صدر يوم ١٩ آذار/مارس ودعا الجبهة الثورية المتحدة إلى قبول نتائجها وإلى الحفاظ على وقف إطلاق النار والدخول في حوار كامل من أجل السلام دون قيد أو شرط. وفي أعقاب اتصالات أولية اجتمع ممثلو المجلس المؤقت الحاكم والجبهة الثورية المتحدة في أبيدجان في نهاية شباط/فبراير. واستضافت حكومة كوت ديفوار المحادثات وشارك فيها مبعوثي الخاص وممثلو منظمة الوحدة الأفريقية والكمنولث بوصفهم عناصر للتيسير. ثم عقد اجتماع بين البريجادير بيو رئيس المجلس المؤقت الحاكم وبين زعيم الجبهة الكربوورال فوديه سانكوه في ياموسوكرو يومي ٢٥ و ٢٦ آذار/مارس وتحت رئاسة الرئيس هنري كونان بيديبه رئيس كوت ديفوار. وفي بلاغ مشترك اتفق الجانبان على مواصلة المحادثات بعد أن تتولى الحكومة الجديدة مقاليد الأمور.

٩٣٢ - وفي خطابه الافتتاحي، أعرب الرئيس كبّه عن تقديره للجهود التي بذلتها الأمم المتحدة دعما لعمليات التحول الديمقراطي والسلام في سيراليون. وذكر أن تحقيق سلام دائم سيكون على رأس أولويات حكومته وأنه سوف يجتمع مع الكوربورال سانكوه في أقرب فرصة. وقد اجتمع الرئيس والكوربورال في ياموسوكرو يوم ٢٣ نيسان/أبريل واتفقا على استمرار وقف الأعمال القتالية وعلى أن تعمل ثلاثة أفرقة مشتركة على وضع اتفاقات بشأن اتفاق للسلام وتجميع المقاتلين وسحب أسلحتهم ومن ثم تسريحهم وإعادة توطينهم.

٩٣٣ - وعقدت الأفرقة العاملة المشتركة الثلاثة محادثات في الفترة من ٦ إلى ٢٧ أيار/مايو في أبيدجان برئاسة وزير خارجية كوت ديفوار وبمشاركة مبعوثي الخاص وممثلي منظمة الوحدة الأفريقية والكمنولث الذين قاموا مرة أخرى بدور عنصر التيسير. وتم التوصل إلى اتفاق بشأن ما يكاد يكون جميع مواد مشروع اتفاق السلام. إلا أن المحادثات وصلت إلى طريق مسدود بسبب الاختلاف بين الجانبين حول مسألة سحب القوات الأجنبية من سيراليون وتجميع مقاتلي الجبهة الثورية المتحدة ونزع أسلحتهم وتسريحهم بصورة متزامنة وعلى قدم المساواة.

٩٣٤ - ورغم الجهود المتناسقة التي بذلها مبعوثي الخاص وحكومات البلدان المجاورة (وغيرها) ظلت

المحادثات متوقفة على مدى أسابيع. وأصرت الجبهة الثورية المتحدة أيضا على التفاوض بشأن ترتيب لتقاسم السلطة في إطار اتفاق السلام مع الحكومة التي دفعت بأنها لا تستطيع أن تستجيب لمطالب الجبهة بسبب القيود الدستورية.

٩٣٥ - وقد دعت بعثة مشتركة بين الوكالات موفدة إلى سيراليون بقيادة إدارة الشؤون الإنسانية في آب/أغسطس ١٩٩٥، الأمم المتحدة إلى أن تضطلع بدور أكبر في ضمان تقديم المساعدة الإنسانية بصورة فعالة من خلال المزيد من مؤازرة اللجنة الوطنية للإغاثة والإصلاح التابعة لحكومة سيراليون. وقد أوفدتُ بيتر هانسن وكان وقتها وكيلا للأمين العام للشؤون الإنسانية إلى سيراليون في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ لكي يسترعي الأنظار إلى احتياجات البلاد ويستعرض تقديم المساعدة الإنسانية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، قام منسق الإغاثة في حالات الطوارئ بتعيين منسق للشؤون الإنسانية ونشر فريق للدعم تابع لإدارة الشؤون الإنسانية من أجل تعزيز ترتيبات التنسيق.

٩٣٦ - وقد أطلق النداء الموحد من الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات من أجل سيراليون يوم ٢٨ آذار/مارس في فريتاون. والتمس النداء تقديم ٥٧ مليون دولار من أجل المساعدات الإنسانية من المانحين للتصدي للأزمة الإنسانية الخطيرة التي تواجه البلاد وركّز على أربعة مجالات للأولوية: تقديم مساعدة لإنقاذ الأرواح وتيسير عمليات العودة إلى الديار الأصلية حيثما تسمح ظروف الأمن؛ وضمان التكامل بين أنشطة الإغاثة والإصلاح ثم تعزيز التنسيق وخاصة فيما يتعلق بتدعيم قدرة الحكومة على إدارة حالات الطوارئ. واعتبارا من تموز/يوليه ١٩٩٦ تعهد المانحون بالتبرع بمبلغ ٨,٩ مليون دولار. ويعمل الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفه منسقا للشؤون الإنسانية لسيراليون ويترأس وحدة تنسيق المساعدة الإنسانية التابعة للأمم المتحدة التي تضم عددا من الاختصاصيين من سيراليون.

٩٣٧ - وأدى نجاح إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في شباط/فبراير ١٩٩٦ إلى تغيير في محور تركيز المساعدة الإنسانية. ففي ضوء مُضي محادثات السلام في طريقها، ثمة احتمال متزايد بأن أكثر من مليونين من اللاجئين والمشردين من أهل سيراليون يمكن أن يعودوا إلى وطنهم. ومن ثم فإن برامج الإغاثة لا بد وأن تركز على العناصر التي تعزز هذه العودة. أما التقدم في عملية السلام فلسوف يفضي بدوره إلى توسيع فرص الوصول إلى المجتمعات المحلية المعوزة. ولا غنى عن اتباع نهج متناسق إزاء هؤلاء المستفيدين الجدد تحقيقا لكفاءة استخدام الموارد المتاحة.

وبالإضافة إلى ذلك فإن التقدم في عملية السلام يتطلب الإسراع بغير توانٍ بأنشطة تسريح القوات.

٢٥ - الصومال

٩٣٨ - منذ تقريري الأخير استمر الركود السياسي في الصومال برغم عدم استئناف الحرب الأهلية الشاملة. ولقد ظلت الأمم المتحدة عاكفة على تقديم المساعدات الإنسانية من خلال وكالاتها ومنظماتها، وما برحت على استعداد للمساعدة على التوصل إلى تسوية سياسية من خلال الإبقاء على مكتب سياسي للصومال اتخذ مقره في نيروبي لأسباب أمنية. ومع ذلك فثمة حالة من عدم الاستقرار ما زالت قائمة في شمال غربي البلاد حيث القتال متقطع بين قوات إدارة إيغال وقوات المعارضة.

٩٣٩ - وفي آب/أغسطس ١٩٩٥، عقد عدد كبير من الفصائل الصومالية، باستثناء مؤيدي الجنرال محمد عيديد ومؤيدي محمد إيغال، مشاورات في نيروبي واتفقوا على التوصل إلى برنامج سياسي مشترك يتم على أساسه عقد اجتماع تحضيري تمهيدا لعقد مؤتمر للمصالحة الوطنية. وسوف يفضي المؤتمر إلى آلية انتقالية تعمل بوصفها سلطة حاكمة للصومال على أن كلا من الجنرال عيديد والسيد إيغال سيكونان موضع ترحيب إذا ما انضما إلى هذه العملية. وقد عقد المزيد من المشاورات بين الفصائل الصومالية في جدة، المملكة العربية السعودية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ بدعوة من منظمة المؤتمر الإسلامي.

٩٤٠ - وقد رفض الجنرال عيديد، من جانبه، كافة المطالبات بإجراء مشاورات بشأن المصالحة الوطنية، وصمم على أن ثمة حكومة قد تشكلت بالفعل برئاسته، وبالتالي، لم تعد هناك حاجة إلى مثل هذه المشاورات. ومع هذا، فإن "حكومته" لم تحظ باعتراف أي دولة من الدول الأعضاء. وفي شهر آب/أغسطس ١٩٩٥، أدت حملة "نزع أسلحة" "حكومته" إلى قتال مكثف بين قوات الميليشيا التابعة له وقوات الميليشيا التابعة للسيد علي مهدي، رئيس تحالف الإنقاذ الصومالي، في مقديشيو، مما قضى على الهدوء النسبي الذي كان سائدا في العاصمة منذ انسحاب عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في آذار/مارس ١٩٩٥.

٩٤١ - وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، احتلت قوات الجنرال عيديد بيدوا. وقامت الميليشيا الخاضعة له بنهب اللوازم والمعدات، إلى جانب الحبوب الغذائية التي انتجها سكان المنطقة. وقد احتجز عدد من العاملين في ميدان المعونة لفترة عدة أيام، وتعرضت لنهب معداتهم الخاصة بالاتصالات. وطالب السيد علي مهدي بانسحاب الجنرال عيديد من بيدوا، وهدد بشن

حرب شاملة. ومع هذا، فلم يترتب على ذلك أي إجراء عسكري، وعمد الجنرال عيديد في وقت لاحق إلى احتلال بيدوا وحضّور.

٩٤٢ - وفي ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، أبلغت مجلس الأمن بأن الحالة السياسية في الصومال يسودها ركود موهن قرابة سنتين بسبب فشل زعماء الفصائل الصومالية في الوفاء بالتزاماتهم بموجب إعلان نيروبي المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٤. وكررت الإعراب عن اقتناعي بأنه لا يمكن تحقيق سلم دائم دون الاضطلاع بعملية مشاورات فيما بين الصوماليين أنفسهم، وذلك على أساس واسع النطاق إلى حد كاف. وذكرت أن من دواعي التفاؤل أن الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية لم تفقد اهتمامها بالتطورات الجارية في الصومال، وذلك على الرغم من حالات خيبة الأمل الكثيرة.

٩٤٣ - وفي معرض الرد على الطلبات المتكررة التي جاءت من الزعماء الصوماليين بشأن دعم الأمم المتحدة لمبادراتهم السلمية، أوضحت أنه يجب عليهم أن يدركوا مدى الإحساس العميق بالاحباط وحتى بالشكوك من جراء ما بدر منهم في الماضي بشأن صدق رغبتهم في السلام. وفي ضوء الأزمة المالية التي تكتنف الأمم المتحدة في الوقت الراهن، عمدت أيضا إلى النصح بأن أفضل سبيل لهم للحصول على هذا الدعم يكمن في إعطاء بوادر تشير إلى تحقيق تقدم ملموس نحو السلم والمصالحة. وبعد ذلك، أبلغت مجلس الأمن أنني أنوي إبقاء مكتب الأمم المتحدة السياسي لشؤون الصومال في نيروبي في الوقت الراهن.

٩٤٤ - واستجابة لتقريري، طالب مجلس الأمن، في بيان رئاسي مؤرخ ٢٤ كانون الثاني/يناير، جميع الزعماء السياسيين والأحزاب السياسية في الصومال بالعودة إلى عملية شاملة من التشاور والتفاوض بهدف تحقيق مصالحة وطنية تؤدي إلى إقامة حكومة وطنية تستند إلى قاعدة عريضة. وأثنى المجلس على الجهود الباسلة التي تقوم بها وكالات الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية الدولية وموظفوها من الصوماليين، وما يبدونه من شجاعة وتصميم على تقديم المساعدة إلى الصومال في مواجهة أعمال المضايقة والضرب والاختطاف والقتل. وذكّر المجلس أيضا جميع الدول بالتزامها بالتنفيذ الكامل لحظر الأسلحة على نحو عام وشامل، مما سبق لها أن قررته.

٩٤٥ - وكان ثمة ترحيب من جانب فصائل تحالف الإنقاذ الصومالي، برئاسة السيد عثمان أتو، وكذلك من جانب مؤتمر الاتحاد الصومالي/التحالف الوطني الصومالي، فيما يتصل بتقريري وببيان مجلس الأمن، حيث أعربت هذه الجهات عن تأييدها لعقد مؤتمر للمصالحة الوطنية. كما نادت باستئناف الاضطلاع بدور سياسي نشط من قبل الأمم المتحدة. وعرضت جامعة الدول العربية توفير مساعدة مالية من أجل تنظيم مؤتمر للمصالحة. بيد أن متحدثا باسم الجنرال عيديد، أعلن أن "حكومته" لن تحضر إلا إذا وجهت إليه دعوة بوصفه رئيس حكومة؛ وقد رفض سائر الزعماء الصوماليين هذا الشرط.

٩٤٦ - وبحلول منتصف آذار/مارس، كان العداء بين السيد أتو، والجنرال عيديد قد أدى إلى مواجهات عسكرية بين قواتهما في منطقة مركا. واشتبكت الميليشيا التابعة لهما أيضا في قتال عنيف في شهر نيسان/أبريل بجنوب مقديشيو. وفي نفس الوقت، دعا تحالف الإنقاذ الصومالي، في أوائل شهر نيسان/أبريل، إلى عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية من أجل إقامة حكومة وحدة وطنية، وأهاب بالجنرال عيديد والسيد ايفال أن يشاركا فيها. ومع هذا، فلم تكن هناك إجابة مواتية من أي منهما.

٩٤٧ - وفي ٥ آذار/مارس، أجرى مجلس الأمن مناقشة عامة بشأن الصومال، حيث قُدم عدد من الأفكار المتعلقة بإجراءات محتملة. وفي رسالة مؤرخة ١١ نيسان/أبريل، أبلغت المجلس بأنني أقوم باستطلاع إمكانية إيفاد بعثة مشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، حيث أن مثل هذه البعثة قد تحظى بقبول أكثر في حالة إرسالها بناء على طلب صريح من مجلس الأمن. وفي ١٧ نيسان/أبريل، أيد أعضاء مجلس الأمن، بصفة عامة، ما أبديته من آراء، وموضحين أن جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي قد تشاركان أيضا في هذه البعثة.

٩٤٨ - وفي ٣٠ نيسان/أبريل، اجتمعت في نيروبي إلى عدد من الزعماء الذين يمثلون مجموعة كبيرة من الفصائل والعشائر، باستثناء فصائل وعشائر الجنرال عيديد والسيد ايفال. وأكدت لهم أن الأمم المتحدة ستظل ملتزمة بالسعي لإيجاد حل للمشكلة القائمة في الصومال. وأشرت أيضا إلى أن المجلس ما زال على اهتمامه بالصومال، وطلبت إلى الزعماء الصوماليين أن يقدموا اقتراحات جديدة بشأن كيفية قيام الأمم المتحدة بمساعدة عملية المصالحة.

٩٤٩ - ومع هذا، فقد نشبت جولة قتال أخرى ذات شُعب ثلاث، بمقديشيو، في حزيران/يونيه ومرة ثانية في تموز/يوليه، حيث واجه الجنرال عيديد السيد موسى سودي، قائد ميليشيا ايفال في حي المدينة بمقديشيو وحليفا آخر للسيد مهدي بهذه المنطقة؛ وواجه السيد أتو في مكان آخر بجنوب مقديشيو؛ كما واجه السيد مهدي عند "الخط الأخضر" الذي يفصل

بين شمال وجنوب مقديشيو. وبحلول منتصف تموز/يوليه، كان القتال قد تحول إلى عمليات تبادل للديران بشكل متقطع. ومع هذا، كان هناك تعزيز كبير لقوات الميليشيا على جميع الجبهات، كما ذكرت التقارير، مما يعني أن ثمة تهديدا دائما باستئناف القتال. وأثناء ما حدث من قتال متقطع، أفادت الأنباء أن الجنرال عيديد قد أصيب في أواخر تموز/يوليه، وأعلن في وقت لاحق عن وفاته متأثرا بجراحه.

٩٥٠ - وعلى الفور، أعلن مهدي وأتو وقف إطلاق النار من جانب واحد، وطالبا كافة العشائر الصومالية بالسير في طريق السلام. وناشدا مؤيدي الجنرال عيديد أن يتخلوا عن ذلك الموقف القائل بأنهم قد أسسوا "حكومة" بالفعل، وطالبوهم بالمشاركة في إعادة توحيد الصومال. ومع هذا، فإن حسين محمد عيديد، وهو أحد أبناء الجنرال عيديد، قد خلف أباه كما أفادت الأنباء، وأعلن أنه سيواصل سياسات الجنرال عيديد وسيقضي على الأعداء في الداخل والخارج. وهذه التطورات قد تؤدي إلى نتائج هامة بالنسبة للعملية السياسية في الصومال، وبالنسبة للمصالحة الوطنية أيضا. ولقد أعطيت تعليمات لمكتب الأمم المتحدة السياسي لشؤون الصومال بأن يعمل مع منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي من أجل وضع نهج منسق لتناول هذه الحالة.

٩٥١ - ورغم إحراز تقدم كبير على الجبهة الإنسانية بالصومال منذ حالة الطوارئ الحادة التي سادت الفترة ١٩٩١-١٩٩٢، فإن الاحتياجات الإنسانية تتفاوت بشكل كبير من إقليم لآخر. ومن الملاحظ أن وكالات الأمم المتحدة تواصل الاضطلاع بتقديم المساعدة الإنسانية، حيثما كان ذلك مناسبا، في حين أن الجهود ذات الصلة تتركز على الإصلاح والتعمير في المناطق التي تستوجب فيها الظروف السائدة القيام بمثل هذه الأنشطة. ومع هذا، فإن الافتقار إلى الأمن ما زال يقلل من معدل الانتعاش، ولا سيما في المناطق الجنوبية والوسطى.

٩٥٢ - وقد حفز انسحاب وحدات الأمم المتحدة العسكرية من الصومال في أوائل عام ١٩٩٥ على رحيل الموظفين الدوليين بشكل مؤقت من مقديشيو وأيضا من عدد من المناطق الأخرى، لأسباب تتعلق بالأمن. ثم اتضح لموظفي الوكالات الدولية، بعد ذلك بفترة قصيرة، أن الأحوال تبعث على الاطمئنان بشكل يكفي لتبرير العودة إلى غالبية المناطق. ومع هذا، فإن حياتهم ما برحت تتعرض للمخاطر من جراء أعمال اللصوصية ونشوب النزاعات لأسباب عشائرية. وفي عام ١٩٩٥، وقع عدد كبير من العاملين في مجال المعونة الإنسانية ضحية لأعمال العنف، مما أدى بالضرورة مرة أخرى إلى ترحيل الموظفين الدوليين، ومما اقتضى أيضا وقف الأنشطة غير الطارئة في هذه المناطق بشكل مؤقت إلى حين تتمكن المجتمعات المحلية من تقديم ضمانات بالأمن فيما يتصل بالموظفين والممتلكات. كما أدى تذبذب الأحوال في الصومال إلى اضطرار وكالات الأمم المتحدة لاتخاذ نهج مرنة في تعاملاتها مع الإدارات المحلية.

٩٥٣ - ورغم أن الحالة في الصومال لا يمكن أن توصف في الوقت الراهن بأنها حالة طوارئ حادة، فإن احتمال تفاقم الأحوال الإنسانية قد تزايد أثناء النصف الثاني من عام ١٩٩٥ وفي أوائل عام ١٩٩٦. فعدم التمكن من الحصول على الغذاء، والعجز في بعض الحالات عن الحصول على العملات اللازمة لشراء الأغذية، قد برزا بوصفهما مشكلة رئيسية في بعض المناطق. وحتى إذا لم تكن هناك عودة إلى القتال على نطاق واسع، فإن تدني غلة المحصول الرئيسي في عام ١٩٩٥ وتعطل الحركة التجارية بسبب الافتقار إلى الأمن في جنوب ووسط الصومال ينذران بانخفاض موارد الأسر المعيشية، مما يعني بالتالي انخفاض مستوى الحالة الغذائية لدى الأطفال وسائر الفئات المستضعفة بالصومال.

٩٥٤ - كما حال إغلاق ميناء مقديشيو دون استيراد الأغذية والأدوية وسائر المساعدات الغوثية، مما أفضى بدوره إلى زيادة حادة في التكاليف، فاضطرت الوكالات العاملة في مناطق مثل مقديشيو وشابيلي الدنيا ووادي جوبا إلى الاعتماد بشكل متزايد على النقل الجوي، بدلا من النقل البحري أو البري. هذه العوامل مجتمعة، فضلا عن تذبذب الأمن بشكل ملحوظ، تعني أن حالات سوء التغذية والأمراض قد عادت إلى الظهور في مناطق كانت قد أبدت في الماضي تحسنات كبيرة.

٩٥٥ - وعلاوة على ذلك، فإن الاحتياجات تتزايد بشكل سريع، ولكن البرامج تتعرض في نفس الوقت لتضاؤل التمويل المقدم من المانحين. ولم تكن هناك استجابة مشجعة للنداء الموحد المشترك بين وكالات الأمم المتحدة والمتعلق بمبلغ ٧٠,٣ مليون دولار (مما تم تنقيحه بالزيادة فيما بعد إلى ٩٣,٢ مليون دولار) عن فترة الأشهر الستة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ١٩٩٥. وبدلا من إصدار نداء آخر، اتفق على أن يقوم المانحون، في غضون ذلك، بالإسهام في النداء الخاص بالفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ١٩٩٥. وفي آذار/مارس ١٩٩٦، بلغ مجموع مساهمات المانحين ٢٨,٦ مليون دولار، أي ٣٠,٧ في المائة من الاحتياجات المنقحة.

٩٥٦ - ولما كان الصومال يشكل مجموعة من البيئات المتباينة، حيث توجد مناطق مستقرة نسبيا جنبا إلى جنب مع مناطق تفتقر إلى الأمن بشكل بالغ، فإن من المتعذر أن توضع استراتيجية إنسانية موحدة بشأن الصومال في مجموعة. وفي الوقت الذي تجري فيه صياغة استراتيجية تتسم بالمرونة، يلاحظ أن وكالات ومؤسسات الأمم المتحدة تحاول المشاركة في التخطيط لحالات الطوارئ، مما يشمل الاضطلاع بتقديرات للاحتياجات العاجلة، مع القيام، عند توفر الأموال اللازمة، بتخزين الأغذية واللوازم الطبية. ومن المأمول فيه أن تؤدي كافة هذه الجهود إلى الحيلولة دون تكرار ظهور أزمة على نطاق تلك التي حدثت في الفترة ١٩٩١-١٩٩٢، وأيضا إلى حماية المكاسب التي تحققت خلال السنوات الثلاث الأخيرة.

٢٦ - السودان

٩٥٧ - في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، وعقب النظر في رسالة من حكومة إثيوبيا بتاريخ ٩ كانون الثاني/يناير، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٠٤٤ (١٩٩٦) الذي يتناول محاولة اغتيال الرئيس حسني مبارك، رئيس جمهورية مصر العربية، في أديس أبابا في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥. ووفقا لطلب المجلس، سعيت، بالتشاور مع منظمة الوحدة الأفريقية، إلى التماس تعاون حكومة السودان في مجال تنفيذ هذا القرار. وفي ٦ شباط/فبراير، أبلغت المجلس بما قررته من إيفاد مستشاري الخاص، السيد شنمايا ر. غارخان وكيل الأمين العام، بوصفه مبعوثا خاصا لي إلى المنطقة لإجراء المشاورات اللازمة وجمع المعلومات ذات الصلة بهدف الاضطلاع بالولاية التي أنيطت بي. وفي رسالة موجهة إليّ بتاريخ ٨ شباط/فبراير، أوضح رئيس المجلس أن مجلس الأمن يرحب بما قررته ويؤيده.

٩٥٨ - وقد قام مبعوثي الخاص، في سياق مهمته التي استمرت من ١٨ شباط/فبراير إلى ٢ آذار/مارس، بإجراء مشاورات مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية بأديس أبابا، كما اجتمع إلى المسؤولين في إثيوبيا وإريتريا وأوغندا وتونس والسودان ومصر. واستمر مبعوثي الخاص في اتصالاته مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، الذي أبلغه أنه ينظر في ذلك الوقت فيما قد يتخذه من إجراءات أخرى.

٩٥٩ - وفي تقريري المؤرخ ١١ آذار/مارس والمقدم وفقا للقرار ١٠٤٤ (١٩٩٦)، ذكرتُ في إطار الأوضاع التي اتضحت أثناء رحلة مبعوثي الخاص أن من الجلي أن السودان لم يمتثل بعد لمطالب مجلس الأمن، وأن البلدان المجاورة التي زارها مبعوثي الخاص قد اتهمت السودان بتأييد الأنشطة الإرهابية داخل أراضيها.

٩٦٠ - وفي أعقاب اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٠٥٤ (١٩٩٦)، أحلت نص هذا القرار إلى وزراء خارجية جميع الدول الأعضاء. ووجهت مذكرة شفوية إلى كافة الدول الأعضاء، حيث استرعيت انتباهها بصفة خاصة إلى الفقرات ٣ و ٥ و ٦ من هذا القرار. كما اتصلت الأمانة العامة، حسب الأصول، بالدول الأعضاء ذات الاهتمام المباشر بهذه المسألة.

٩٦١ - وفي تقرير مؤرخ ١٠ تموز/يوليه ومقدم إلى مجلس الأمن، عرضت المعلومات التي ذكرتها الدول الأعضاء. وعند مراجعة هذه المعلومات الواردة في التقرير، يتضح ما يلي: (أ) على الرغم مما انتهى إليه مجلس الأمن من أن الأشخاص الثلاثة المشتبه فيهم في هذا الشأن موجودون في السودان، وعلى الرغم من مطالبته حكومة السودان بأن تكفل تسليمهم، فإن حكومة السودان تدعي أن تحقيقاتها بشأن اثنين من المتهمين لم تسفر عن أي أثر لوجودهما في السودان وأنها تجهل هوية المتهم الثالث؛ (ب) ورغم مطالبة مجلس الأمن بأن تكف حكومة السودان عن الاشتراك في مساعدة ودعم وتيسير الأنشطة الإرهابية، وعن توفير الملجأ والملاذ للعناصر الإرهابية، فإن الحكومة قد أكدت أنها تدين الإرهاب وأنها لا تتغاضى عن أي أنشطة إرهابية.

٩٦٢ - وفي نيتي أن أظل على اتصال وثيق بكل الأطراف المعنية، وكذلك بالأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، فيما يتصل بكافة جوانب القرارين ١٠٤٤ (١٩٩٦) و ١٠٥٤ (١٩٩٦). وسوف أبقي المجلس على علم أيضا بجميع التطورات ذات الصلة التي تتعلق بهذه الحالة الشائكة.

٢٧ - طاجيكستان

٩٦٣ - ما زالت الحالة في طاجيكستان بعيدة عن الاستقرار، وكانت ثمة انتهاكات متكررة من كلا الجانبين للاتفاق المتعلق بوقف إطلاق النار مؤقتا، وهو اتفاق سبق إبرامه في طهران في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ وكان موضع تمديد عدة مرات. ومن الملاحظ في الواقع أن المعارضة قد نقلت محاربتها لقوات الحكومة إلى قلب البلد، وأنها قد سيطرت على أجزاء من تافيلدارا. بيد أن اللجنة المشتركة التي شُكّلت لكفالة تنفيذ اتفاق طهران لم تمارس أعمالها منذ أربعة أشهر، بسبب ما تم في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٦ من اختطاف رئيسها المشارك، وهو من ممثلي المعارضة. وبالإضافة إلى الصراع الدائر بين الحكومة والمعارضة، فإن ثمة قلاقل أخرى بالكثير من المدن في غرب وشمال البلد بشأن قضايا اقتصادية وسياسية.

٩٦٤ - واستمرت البعثة المصغرة لمراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان في بذل أقصى ما لديها من

جهود بغية الإبقاء على وقف إطلاق النار. وقد اضطلعت بتحقيقات، من جانبها وأيضا بالتعاون مع اللجنة المشتركة، كما قدمت دعما إداريا لهذه اللجنة. وقامت أفرقة البعثة، التي كانت تعمل من مراكز ميدانية في وسط البلد وجنوبه، بالاضطلاع بجدول نشط من الدوريات ومن الاتصالات مع مسؤولي الحكومة وممثلي المعارضة، بهدف توفير المساعدة اللازمة لإنهاء الخلافات، والعمل، ما أمكن، على حل المشاكل المحلية.

٩٦٥ - وواصل مبعوثي الخاص، السيد راميرو بيريز - بالدن، بذل الجهود الرامية إلى التوسط في الحوار السياسي بين حكومة طاجيكستان والمعارضة من أجل إحراز التقدم نحو تحقيق هدف المصالحة الوطنية. وفي أوائل شهر آب/أغسطس، أجرى محادثات غير مباشرة بين الرئيس ايموماللي رحمونوف وزعيم المعارضة السيد عبد الله نوري، مع تنقله جيئة وذهابا فيما بين دوشانبي وكابول. وقد انتهت المفاوضات بقيام الزعيمين، في دوشانبي وكابول على التوالي، بتوقيع اتفاق بشأن المبادئ الأساسية لإقرار السلام والاتفاق الوطني في طاجيكستان. ووافق الطرفان على العمل من أجل تهيئة حل سياسي شامل للنزاع، وانتهيا إلى أن إجراء المزيد من المفاوضات سوف يفضي إلى توقيع اتفاق عام.

٩٦٦ - كما اتفق الطرفان على تمديد الاتفاق المتعلق بالوقف المؤقت لإطلاق النار وغيره من الأعمال القتالية على الحدود الطاجيكية - الأفغانية وفي داخل البلد، لفترة ستة أشهر أخرى، حتى ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٦. وقد اقترح مبعوثي الخاص تعديل صيغة المفاوضات بين الطرفين الطاجيكيين، وقد تقبلا ذلك، واتفقا على استئناف المحادثات ذات الصلة في جولة مستمرة تبدأ في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. ورحب مجلس الأمن في بيان رئاسي بتوقيع البروتوكول وبتمديد وقف إطلاق النار.

٩٦٧ - ودارت المرحلة الأولى من الجولة المستمرة للمفاوضات بين الطرفين الطاجيكيين في عشق آباد في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وقد تأخر استئنافها من جراء الخلافات بين الطرفين حول مسألة مكان المفاوضات. وفي بداية المحادثات، أصدر الطرفان بيانا مشتركا يؤكد من جديد التزامهما بوقف إطلاق النار. ومع هذا، فقد تصاعد القتال في منطقة تافيلدارا، وقاطع ممثلي الخاص المحادثات من أجل زيارة موسكو للقيام بمشاورات مع المسؤولين بالاتحاد الروسي بهدف تيسير وقف أعمال القتال. وعقب إعادة الهدنة واستئناف المحادثات، نوقشت المشاكل السياسية بالتفصيل. ومع هذا، فإن عدم المرونة في موقف كل من الجانبين قد حال دون إحراز تقدم حقيقي. وفي القرار ١٠٣٠ (١٩٩٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر، قام مجلس الأمن بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان لفترة ستة أشهر جديدة حتى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٦، وبتأكيد الحاجة إلى اغتنام الطرفين الطاجيكيين لفرصة الجولة المتواصلة من المحادثات في عشق آباد للتوصل إلى اتفاق عام يعيد السلام والوفاق الوطني إلى طاجيكستان.

٩٦٨ - وعلى الرغم من الاتفاق الذي تم التوصل إليه في عشق آباد ويقضي باستئناف المرحلة التالية من المفاوضات في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، فإن عملية التفاوض توقفت مرة أخرى. وأجرى مبعوثي الخاص مشاورات في موسكو من ١٧ إلى ٢٤ كانون الثاني/يناير مع الرئيس رحمونوف والسيد يفغيني بريماكوف وزير خارجية الاتحاد الروسي والسيد بوريس شيخ مرادوف وزير خارجية تركمانستان، أثناء مؤتمر قمة رابطة الدول المستقلة، وذلك في محاولة لإعادة تنشيط عملية التفاوض. وتم التوصل إلى اتفاق بشأن استئناف المحادثات في ٢٦ كانون الثاني/يناير.

٩٦٩ - وجرت المرحلة الثانية من الجولة المستمرة للمفاوضات بين الطرفين الطاجيكيين في عشق آباد بالفترة من ٢٦ كانون الثاني/يناير إلى ١٨ شباط/فبراير. وعلى نحو ما ذكرت في تقريري إلى مجلس الأمن في ٢٢ آذار/مارس، يلاحظ أن الطرفين قد استمرا في مناقشات عسيرة بشأن المشاكل السياسية الأساسية وأيضا بشأن مقترحات التسوية التي عرضها مبعوثي الخاص. وأيد وفد الحكومة هذه المقترحات، بوصفها أساسا لمحادثات تعقد مستقبلا، ولكن وفد المعارضة أبدى عددا من التحفظات الجوهرية. وفي أعقاب المفاوضات، تم التوقيع على إعلان عشق آباد، وهو يتضمن اتفاقا هاما بشأن عقد دورة استثنائية للبرلمان بمشاركة زعماء المعارضة.

٩٧٠ - وواجهت عملية السلام تحديا خطيرا جديدا على أثر اختطاف الرئيس المشارك للجنة المشتركة الذي يمثل المعارضة، في دوشانبي في ٢٤ شباط/فبراير. وقد انتهى سريان وقف إطلاق النار بعد ذلك بيومين. وفي ظل هذه الظروف، طلبتُ إلى مستشاري الخاص، عصمت كتاني، أن يجري مشاورات مع زعماء المعارضة ومع الحكومة. ونتيجة لمحادثاته في طهران ودوشانبي، تم تمديد اتفاق وقف إطلاق النار بدون شروط حتى ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٦. وقام برلمان طاجيكستان، أثناء دورته الاستثنائية في ١١ آذار/مارس، بتأكيد التزام الحكومة بالسعي لإيجاد حل للنزاع من خلال الحوار السياسي مع المعارضة. ومن دواعي الأسف أن المعارضة قد رفضت أن تشارك في هذه

الدورة الاستثنائية وذلك لأسباب أمنية ترجع إلى عملية اختطاف الرئيس المشارك. وفي البيان الرئاسي المؤرخ ٢٩ آذار/مارس، أعرب مجلس الأمن عن أسفه لعدم إحراز تقدم كاف أثناء جولة المحادثات المتواصلة بين الطرفين الطاجيكيين في عشق آباد، وطالب الطرفين بأن يتقيدا تماما باتفاق وقف إطلاق النار.

٩٧١ - وفي أعقاب عودة مبعوثي الخاص للعمل بالسلك الدبلوماسي ببلده، عينت غيرد ميريم ممثلا خاصا لي، مع جعل دوشانبي مقرا له. وقد اضطلع السيد ميريم بأول بعثة له بالمنطقة في الفترة من ٧ إلى ٢٠ أيار/مايو، لتشمل موسكو وعشق آباد ودوشانبي وطهران. وأجرى محادثات مع الرئيس رحمونوف والسيد نوري زعيم المعارضة، وكذلك مع وزراء خارجية البلدان الممثلة بصفة مراقب في المحادثات بين الطرفين الطاجيكيين. وجرى تمديد اتفاق وقف إطلاق النار لفترة ثلاثة أشهر جديدة حتى ٢٦ آب/أغسطس.

٩٧٢ - وكانت بعثة السيد ميريم متزامنة مع بداية الهجوم الواسع النطاق الذي شنته قوات المعارضة في منطقة تافيلدارا. وفي بيان رئاسي في ٢١ أيار/مايو، أدان مجلس الأمن انتهاكات وقف إطلاق النار، ولا سيما الانتهاكات من جانب المعارضة. كما أعرب المجلس عن قلقه إزاء القيود التي يجري فرضها على حرية تنقل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان، وخاصة من قبل الحكومة، وطالب باستئناف المحادثات بين الطرفين الطاجيكيين في أسرع وقت ممكن.

٩٧٣ - ولما كانت الحالة السائدة في طاجيكستان تبعث على القلق بشكل مستمر، فقد بدأت جولة أخرى للمحادثات بين الطرفين الطاجيكيين بعشق آباد في ٨ تموز/يوليه تحت رعاية الممثل الخاص. وفي ١٩ تموز/يوليه، وقع زعماء الوفدين الطاجيكيين بيانا مشتركا بشأن العودة إلى وقف إطلاق النار على نحو فعال وتمديد اتفاق طهران حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر. وهذا الاتفاق، الذي كان من شأنه أن يدخل حيز النفاذ في الساعة ٠٦/٠٠ بتوقيت غرينتش من يوم ٢٠ تموز/يوليه، يقضي ببقاء الجانبين في المواقع التي كانا يشغلانها عند توقيعه، مع قيام بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان بالتحقق من مواقع الجانبين في منطقة تافيلدارا. وفي ٢١ تموز/يوليه، وقع الجانبان اتفاقا بشأن تبادل السجناء، مما كان من المفترض تنفيذه بحلول ٢٠ آب/أغسطس. وفي إطار بلاغ مشترك، كان هناك اتفاق أيضا على وضع جدول مكثف للاجتماعات والمشاورات التي تُجرى في المستقبل من أجل التوصل إلى اتفاقات بشأن القضايا السياسية والعسكرية المترابطة. وكذلك اتفق الطرفان على استئناف المفاوضات في القريب العاجل من أجل مناقشة القضايا السياسية الرئيسية.

٩٧٤ - وأود أن أغتنم هذه الفرصة كي أعرب عن تقديري لحكومة تركمانستان إزاء ما قدمته من مساعدة فائقة لهذا المجهود من خلال استضافتها آخر جولات المحادثات فيما بين الطرفين الطاجيكيين.

٩٧٥ - ومن المؤسف أن الاتفاقات التي أبرمت في شهر تموز/يوليه لم تنفذ حتى الآن. وعند إعداد هذا التقرير، كان القتال مستمرا في منطقة تافيلدارا، مما يؤكد أنه تسود اليوم في طاجيكستان حالة طوارئ قد تكون مزمنة، وهذا يقتضي تدخل المجتمع الدولي. ويواجه البلد أيضا بطالة جماعية مصحوبة بالفقر والجوع، فيما تشكل أمراض الملاريا والسل والدفتريا تهديدا خطيرا على الصحة، كما أن الافتقار إلى الوقود والطاقة أدى إلى مخاطر كبيرة على صعيد الصحة العامة والنظافة الصحية. ولما كانت الإمدادات من الغاز غير منتظمة أثناء شهور الشتاء القارسة البرودة، فإن المساكن والمباني العامة كثيرا ما لا تحظى بالتدفئة. والمياه لا تجرى معالجتها، وهي ملوثة بمختلف أسباب الأمراض. والخدمات العامة المتداعية، مثل النقل وتوليد الكهرباء والاتصالات أسهمت بدورها في التدهور الحاد في مستويات المعيشة، وقد كان متوسط الدخل الفردي في عام ١٩٩٥ الأقل من نوعه، دون منازع، من بين الدول المستقلة حديثا عن الاتحاد السوفياتي السابق.

٩٧٦ - وقد نفذت جهود المساعدة الإنسانية في طاجيكستان بواسطة إدارة الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي. وقدمت المعونة على شكل أغذية ومدخلات زراعية وملابس وسبل المأوى ومواد تعليمية وأدوية ولقاحات وخدمات للخبراء في شتى المجالات. ومن مجالات المساعدة الهامة الأخرى، المياه والمرافق الصحية، والنقل العام، والإدارة العامة وتدبير شؤون الحكم، وإنشاء المشاريع الصغيرة، والطاقة.

يوغوسلافيا السابقة

٩٧٧ - منذ أن قدمت تقريري الأخير إلى الجمعية العامة، تغيرت الحالة السياسية في يوغوسلافيا السابقة تغيرا كبيرا، وجاء العديد من هذه التغييرات نحو الأفضل. ولا تزال الأمم المتحدة، ملتزمة، بالتعاون مع الأطراف المهتمة الأخرى بإيجاد حل طويل الأجل لحالات النزاع في يوغوسلافيا السابقة. غير أن الحقائق السياسية في الميدان استدعت التخلي عن

النهج السابق فيما يتعلق بحفظ السلام في المنطقة، واعتماد استراتيجيات جديدة، حسب الضرورة. وشملت هذه الاستراتيجيات إعادة تنظيم عناصر قوة الأمم المتحدة للحماية وهي البعثة المظلة في الميدان، ومن ثم فُصلت عناصرها مستقلة عن بعضها البعض أو أنهيت أصلا.

٩٧٨ - وفي نهاية الصيف وفي الخريف من عام ١٩٩٥، ونظرا لما اتسمت به الأطراف من تصميم ظاهر على التوصل إلى حل عسكري للنزاع في البوسنة والهرسك، على أثر انقضاء سريان اتفاق وقف الأعمال القتالية المبرم في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، بلغ النشاط العسكري مستوى لم يسبق له مثيل، على نحو ما أشرت إليه في تقريري السنوي الأخير. وترتب على ذلك تحركات كبيرة للاجئين والمشردين وانتهاكات واسعة النطاق للقانون الإنساني الدولي من جانب جميع القوات وخاصة قوات صرب البوسنة. ولهذا واجهت قوة الأمم المتحدة للحماية عوائق كبيرة في تنفيذ ولايتها في البوسنة والهرسك.

٩٧٩ - وعلى أثر الهجوم بقذائف الهاون على سوق مركالي في سراييفو في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٥، نفذت منظمة حلف شمال الأطلسي، بناء على طلب قائد قوات الأمم المتحدة للسلام وبالاتفاق معه، ضربات جوية ضد المنظومات المضادة للطائرات والأسلحة الثقيلة التابعة لصرب البوسنة في ضواحي سراييفو، وكذلك ضد مخازن الذخيرة والمرافق العسكرية الأخرى في كامل أنحاء شرق البوسنة. وكان الهدف من الضربات الجوية إعادة تحديد المنطقة الخالية من الأسلحة المحيطة بسراييفو ومنع أية هجمات أخرى على المناطق الآمنة. وخلال العملية، تعاملت قوة الرد السريع التابعة لقوة الأمم المتحدة للحماية بقذائف الهاون والمدفعية مع أهداف تابعة لصرب البوسنة في منطقة سراييفو. وهذه الإجراءات، التي توقعها مؤتمر لندن في تموز/يوليه ١٩٩٥، أصبحت ممكنة نتيجة لانسحاب قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام من جيوب سربرينتشا وزيبا وغورازدة التي يحاصرها الصرب، مما جعل قوات الأمم المتحدة أقل عرضة لأخذ الرهائن.

٩٨٠ - وحالما شرعت منظمة حلف شمال الأطلسي في تنفيذ العمليات الجوية في شرق البوسنة، أخذت القوات الحكومية البوسنية وقوات كروات البوسنة في التقدم في الجزء الغربي للبلد، مستولية على مناطق يسكنها عادة صرب البوسنة. ونتيجة لهذا وللقتال حوالي سراييفو، ارتفعت نسبة ما يسيطر عليه الاتحاد الفيدرالي بين المسلمين والكروات من أراضٍ من ٣٠ في المائة إلى ما يزيد على ٥٠ في المائة من أراضي البوسنة والهرسك. وأدى ذلك أيضا إلى موجة تدفق كثيفة أخرى من المشردين. ومع احتدام القتال، تابعت الولايات المتحدة بنشاط تنفيذ مبادرة سلمية كانت شرعت فيها خلال الصيف.

٩٨١ - وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، تمكن وفد الولايات المتحدة من التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار على مستوى البلد شمل بنودا غير عسكرية مثل المعاملة الإنسانية للأشخاص المحتجزين، وحرية التنقل وحق المشردين في العودة إلى ديارهم. واتخذ الأفراد العسكريون والمدنيون التابعون لقوة الأمم المتحدة للحماية فورا تدابير مختلفة لضمان نجاح تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، بما في ذلك أنشطة إزالة الألغام الضرورية لإصلاح المرافق في سراييفو وإعادة تشغيلها. وأشرف رئيس بعثة قوة الأمم المتحدة للحماية على المفاوضات التي كانت نتيجتها دخول اتفاق وقف إطلاق النار حيز النفاذ في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر.

٩٨٢ - وترتب على تنشيط عملية السلام، التي اقترنت بالانتكاسات العسكرية التي مني بها صرب البوسنة، زيادة امتثال الأطراف لوقف إطلاق النار، مما أتاح لقوة الأمم المتحدة للحماية تنفيذ ولايتها في البوسنة والهرسك بمزيد من الفعالية. ومن التطورات الأخرى التي عززت قدرة البعثة على تنفيذ مهامها تولي الرئيس سلوبودان ميلوسيفيتش سلطة إجراء المفاوضات باسم جمهورية صربسكا والأثر الرادع الناجم عن استخدام القوة الجوية لمنظمة حلف شمال الأطلسي وقوة الرد السريع في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر.

٩٨٣ - وتحسنت الحالة السياسية بإبرام مجموعة من الاتفاقات أهمها الاتفاق الإطاري العام للسلم في البوسنة والهرسك الذي تم التوصل إليه في دايتون، أوهايو، في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. ووقعت جمهورية البوسنة والهرسك وجمهورية كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية اتفاق السلام بالأحرف الأولى. وبينما كانت المحادثات جارية، وافق عدد من البلدان من غير أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي، بما فيها الاتحاد الروسي على المشاركة في تنفيذ خطة السلام البوسنية. ويجدر بالملاحظة أن الأمم المتحدة لم تكن ممثلة في دايتون.

٩٨٤ - وفي ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر، حضرت مؤتمر تنفيذ السلام المعقود في لانكستر هاوس، لندن، بهدف تعبئة المجتمع الدولي لدعم انطلاقة جديدة لشعب البوسنة والهرسك. وتوصل المؤتمر، الذي سبق

توقيع اتفاق السلام في باريس في ١٤ كانون الأول/ديسمبر، إلى نتائج عديدة بشأن أمور منها، إنشاء مجلس لتنفيذ السلام ومجلسه التوجيهي، وتحديد المسؤوليات عن مختلف جوانب التنفيذ وتعيين السيد كارل بيلت ممثلا ساميا. كما تناول المؤتمر مسائل الاستقرار الإقليمي، والمساعدة الإنسانية، واللاجئين والسجناء، وحماية حقوق الإنسان، والانتخابات، والتعمير، والعلاقات بين دول يوغوسلافيا السابقة وبقية المجتمع الدولي ومسألة سلوفينيا الشرقية. وقرر المؤتمر أيضا أن يضطلع مجلس تنفيذ السلام بمهام المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، الذي تم حله في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

٩٨٥ - ومن الخطوات المتقدمة الأخرى توقيع الاتفاق المؤقت بين اليونان وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، وتوقيع الاتفاق الأساسي بشأن منطقة سلوفينيا الشرقية وبارانيا وسرميوم الغربية في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وكان الهدف من الاتفاق الأخير الاستعادة السلمية للأراضي التي يحتلها الصرب في جمهورية كرواتيا.

٩٨٦ - وعلى أثر إبرام الاتفاقات المذكورة أعلاه، طرأت تغيرات كبيرة على تواجد الأمم المتحدة في يوغوسلافيا السابقة. وتتألف الآن عملية الأمم المتحدة في يوغوسلافيا السابقة من أربع بعثات منفصلة هي: بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلوفينيا الشرقية وبارانيا وسرميوم الغربية، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلاكا وقوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، فضلا عن مكتبَي اتصال في بلغراد وزغرب.

٩٨٧ - ولتنسيق الأنشطة المعقدة المرتبطة بإنهاء البعثات القديمة وإنشاء ثلاث بعثات جديدة، ولسهولة نقل المسؤوليات من الأمم المتحدة إلى قوة التنفيذ في البوسنة والهرسك، عينت السيد كوفي عنان وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على أساس مؤقت ممثلا خاصا لي في جمهورية يوغوسلافيا السابقة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وقد اتخذ مقره في زغرب، إلى جانب مقر قيادة قوة الأمم المتحدة للسلام. وعلى أثر مغادرته في ٢٩ شباط/فبراير ١٩٩٦، اضطلع مكتب انتقال صغير في يوغوسلافيا السابقة بالمسؤولية عن تصفية بعثة قوة الأمم المتحدة للسلام السابقة ومواصلة توفير خدمات الدعم المشتركة للعمليات الخلف الأربع.

تقاسم المسؤوليات

٢٨ - البوسنة والهرسك

٩٨٨ - بتوقيع اتفاق السلام، دخلت الحالة في البوسنة والهرسك مرحلة جديدة من المسؤوليات المشتركة بين الأمم المتحدة وجهات أخرى من المجتمع الدولي. وأذن مجلس الأمن بموجب قراره ١٠٣١ (١٩٩٥) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، بإنشاء قوة للتنفيذ تكون مسؤولة عن ضمان الامتثال للجوانب العسكرية من اتفاق السلام؛ وقرر إنهاء ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية ونقل سلطتها إلى القوة المكلفة بالتنفيذ، وأيد تعيين ممثل سام. وبناء على ذلك، وبموجب أحكام اتفاق السلام اقتصر دور الأمم المتحدة في التوزيع الجديد على مهمتين أساسيتين هما قوة الشرطة الدولية وعودة اللاجئين والمشردين.

٩٨٩ - وتم تسلم السلطة بين قوة الأمم المتحدة للسلام والقوة المكلفة بالتنفيذ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وأصبح قائد قوة الأمم المتحدة للسلام هو القائد المساعد للقوة المكلفة بالتنفيذ غير أنه احتفظ بسلطته في قوة الأمم المتحدة للسلام خلال الفترة الانتقالية. وكان من شأن الإجراء القاضي بجعل قائد قوة الأمم المتحدة للسلام يقوم في الوقت نفسه بمهمة القائد المساعد للقوة المكلفة بالتنفيذ، أن تيسر تنسيق سحب قوات قوة الأمم المتحدة للحماية لدى وصول عناصر القوة المكلفة بالتنفيذ. وفي تاريخ نقل السلطة، كان عدد من جنود قوة الأمم المتحدة للحماية قد غادر بالفعل الميدان في إطار عملية لإعادة التنظيم، وتم تعيين ٥٠٠ ١٢ جندي من بين نحو ٠٠٠ ٢١ جندي من قوة الأمم المتحدة للحماية التي ظلت في الميدان ليمكثوا هناك كجزء من القوة المكلفة بالتنفيذ.

٩٩٠ - ولتوفير التوجيه المتعلق بالسياسة العامة، أنشئت لجنة توجيهية لنقل المسؤوليات في يوغوسلافيا السابقة. وتألفت اللجنة من موظفين مدنيين وعسكريين تابعين للأمم المتحدة وضابط الاتصال التابع لحلف شمال الأطلسي لدى قوة الأمم المتحدة للسلام، وقد ساعدت الممثل الخاص للأمين العام في المسائل المتعلقة بوكالات الأمم المتحدة وبرامجها التي تشترك في تنفيذ اتفاق دايتون، فضلا عن نقل المسؤوليات من قوة الأمم المتحدة للحماية إلى القوة المكلفة بالتنفيذ. كما قدمت قوة الأمم المتحدة للحماية الدعم إلى القوة المكلفة بالتنفيذ عن طريق نقل معظم هياكلها الأساسية ومعداتها وأصولها. ويشكل النجاح الكامل لهذه العملية، التي يمكن أن تستخدم كنموذج لتعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية في أماكن أخرى، انعكاسا للعمل التحضيري الجيد على

جميع مستويات القيادة ولرغبة كل من الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال حلف الأطلسي في ضمان انتقال السلطة على نحو سلس ميسور.

٩٩١ - وعيّن السيد انطونيو بيداوي منسقا مؤقتا للأمم المتحدة من ٥ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وحل محله السيد إقبال رضا، الذي عين ممثلي الخاص لعملية الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك في ١ شباط/فبراير. ومهمة السيد رضا هي قيادة قوة الشرطة الدولية والمكتب المدني للأمم المتحدة وتنسيق أنشطة الأمم المتحدة الأخرى بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بالإغاثة الإنسانية واللاجئين وإزالة الألغام، وحقوق الإنسان والإنعاش الاقتصادي. وينسق نشاطه أيضا مع الممثل السامي للمنظمات الدولية الأخرى في الميدان.

٩٩٢ - وقوة الشرطة الدولية مكلفة برصد أنشطة ومرافق إنفاذ القانون؛ وإسداء المشورة لموظفي وقوات إنفاذ القانون وتدريبهم؛ وتقديم المشورة لحكومة البوسنة والهرسك بشأن تنظيم وكالات فعالة لإنفاذ القانون. على أن قوة الشرطة ليست مكلفة بالمشاركة في أنشطة إنفاذ القانون، ولهذا فالشرطة غير مسلحة، كما هو الحال في بعثات الشرطة المدنية الأخرى التابعة للأمم المتحدة.

٩٩٣ - ووصل مفوض قوة الشرطة بيتر فيتزجيرالد إلى مسرح العمليات في ٢٩ كانون الثاني/يناير. واتخذ مقره في سراييفو وفيما توجد مقار إقليمية تابعة له في كل من سراييفو وبانيا لوكا وتوزلا. وأذن مجلس الأمن بإيفاد ١ ٧٢١ شرطيا مدنيا يتم نشرهم جميعا في نهاية نيسان/أبريل. وعرضت الدول الأعضاء تقديم نحو ٢ ٠٠٠ شرطي غير أنه لم يتمكن منها سواء القليل من الاستجابة بسرعة لطلب الإيفاد الفوري نظرا لأن معظم أفراد الشرطة كان لا بد من تسريحه من مهامه العادية في وطنه. وفي ٣١ تموز/يوليه بلغ عدد أفراد الشرطة في قوة الشرطة الدولية الذين تم أو من المنتظر نشرهم في ٥٢ موقعا ١ ٦٧٦ شرطيا. ونظرا لأن أفراد الشرطة غير مسلحين ومنتشرين في كامل أرجاء البلد فإنهم يعتمدون على القوة المكلفة بالتنفيذ وعلى السلطات المحلية لضمان سلامتهم.

٩٩٤ - وبالإضافة إلى المهام التي تقتضي رصد أنشطة إنفاذ القانون التي تضطلع بها السلطات المحلية ومراقبتها وتفتيشها، فمن المسؤوليات الرئيسية لقوة الشرطة الدولية مساعدة الأطراف في تخفيض عدد قوات شرطتها وإعادة تنظيمها وتدريبها. وتم التوصل إلى اتفاق بشأن تخفيض عدد قوات الشرطة الاتحادية من ٢٠ ٠٠٠ شرطي إلى ١١ ٥٠٠ شرطي وإعادة تنظيمها في ٢٦ نيسان/أبريل وتواصل تنفيذ العملية بصورة عامة حسب المواعيد المقررة. وتجري مناقشة لإجراء تخفيض مواز مع سلطات جمهورية سربسكا.

٩٩٥ - وعنصر الشؤون المدنية لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك مماثل لعنصر الشؤون المدنية في قوة الأمم المتحدة للحماية. ويوجد ٤٤ موظف للشؤون المدنية في الميدان موزعين في مكاتب مشتركة مع قوة الشرطة الدولية. ويقوم الموظفون بدعم القوة، والإبلاغ عن التطورات السياسية والتطورات في مجال حقوق الإنسان وتقييمها، ويستخدمون مساعيهم الحميدة لتعزيز الثقة بين الكيانات وتسوية المشاكل بين الأطراف. وفضلا عن ذلك يعمل موظفو الشؤون المدنية بالتعاون الوثيق مع مكتب الممثل السامي ومع المنظمات الدولية الأخرى، لا سيما مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والقوة المكلفة بالتنفيذ ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ويزودون هذه المنظمات بمعلومات وتقييمات تتعلق بمناطق التنفيذ الرئيسية، لا سيما بشأن الاتجاهات السياسية المتعلقة بمسائل مثل حرية التنقل، واحترام حقوق الإنسان وإعادة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم.

٩٩٦ - وفي بداية كانون الثاني/يناير، اشتد التوتر في مدينة موستار المقسمة. وأدت الأعمال القتالية التي أقدمت عليها كلتا المجموعتين العرقيتين إلى وقوع عدد من الإصابات بين السكان المحليين. وبفضل الجهود المتضافرة للاتحاد الأوروبي، والمجتمع الدولي وممثليّ هدأت الحالة وأجريت الانتخابات البلدية في ٣٠ حزيران/يونيه. ولم يقبل كروات البوسنة نتائج الانتخابات، ونتيجة لذلك فإن مستقبل موستار كان غير مؤكد مع ما قد يترتب على ذلك من آثار أوسع نطاقا بالنسبة لمستقبل الاتحاد الفيدرالي بين المسلمين والكروات. وبسبب حالة عدم اليقين هذه يخيم الشك على استمرار تواجد مراقبي الشرطة من الاتحاد الأوروبي واتحاد أوروبا الغربية في موستار. ولذلك فإن قوة الشرطة الدولية مهيأة للاضطلاع بمسؤولية الشرطة المدنية في المدينة في حالة انسحاب الاتحاد الأوروبي.

٩٩٧ - وخططت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بوصفها الوكالة الرائدة لتنسيق الإغاثة الإنسانية وعودة اللاجئين والمشردين لعودة طوعية ومرحلية للمشردين واللاجئين. وحتى الآن، بلغ عدد الأشخاص الذين عادوا إلى ديارهم ٧٠ ٠٠٠ شخص. بيد أن العودة الطوعية تتوقف على الظروف الأمنية التي تعتمد بدورها على تنفيذ الجوانب العسكرية لاتفاق دايتون وعلى العوامل الاقتصادية مثل توافر المأوى، والمدارس، والمياه والهياكل الأساسية الأخرى. وفي أيار/مايو قدرت مفوضة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

أن الربع فقط من المليوني لاجئ ومشرد هم الذين سيتمكنون فقط من العودة في نهاية السنة. ولتيسير العملية، نظمت المفوضية خدمات للحافلات بين الكيانين (اتحاد البوسنة والهرسك وجمهورية صربسكا) لإتاحة الفرصة للاجئين ليزوروا ديارهم. بيد أن هذه المحاولة لا تزال تواجه صعوبات كبيرة بسبب عدم تعاون الأطراف.

٩٩٨ - وترتبط عودة اللاجئين والمشردين ارتباطا وثيقا بمسألة الانتخابات، التي تقع مسؤولية تنظيمها والإشراف عليها، بموجب اتفاق دايتون، على كاهل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ومن المقرر أن تجرى الانتخابات في ١٤ أيلول/سبتمبر. وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير تم تعيين لجنة انتخابية مؤقتة تابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تتكون من ٧ أعضاء وتشمل كذلك ممثلين للأطراف الثلاثة. وعلى الرغم من أن الأوضاع في الميدان أبعد من أن تكون جيدة، فإن الحملة الانتخابية قد بدأت في جميع أنحاء البوسنة والهرسك. وأجريت الانتخابات المحلية في موستار في ٣٠ حزيران/يونيه تحت إشراف المسؤول الإداري التابع للاتحاد الأوروبي. وباستقالة رادوفان كارادزتش من منصبي رئيس جمهورية صربسكا ورئيس الحزب الديمقراطي الصربي، بفضل جهود الممثل السامي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والولايات المتحدة، زالت عقبة كأداء أمام انتخابات ١٤ أيلول/سبتمبر.

٩٩٩ - وقام المشاركون في اجتماع فلورنسا لمجلس تنفيذ السلام، المعقود يومي ١٣ و ١٤ حزيران/يونيه، بإجراء استعراض لمنتصف المدة للتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام. وركز المجلس على الجوانب المدنية للاتفاق داعيا الأطراف إلى العمل على التنفيذ الحقيقي لجميع أحكامه، وداعيا المجتمع الدولي إلى مساعدتها في هذا المسعى.

١٠٠٠ - وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، أصدرت المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة إدانات ضد الزعيمين الصربيين البوسنيين رادوفان كارادزتش وراتكو ملاديتش لمسؤولياتهما المباشرة والفردية عن الأعمال الوحشية المرتكبة ضد السكان المسلمين البوسنيين في سريبرينيتشا في تموز/يوليه ١٩٩٥ على أثر وقوع الجيب في أيدي قوات صرب البوسنة. وفي ١١ تموز/يوليه ١٩٩٦، أصدرت المحكمة الدولية أمرا دوليا بالقبض على رادوفان كارادزيتش وراتكو ملاديتش. ولا بد ومن المحتم أن يكون المدعي العام للمحكمة الدولية القدرة والصلاحيات اللازمة لجمع الأدلة الضرورية بفعالية وسرعة بشكل يمكن عرضه في المحكمة. وعلاوة على ذلك، فإنه لزام على الدول أن تتخذ الإجراءات الضرورية لتهيئة الظروف الأساسية لتمكين المحكمة من أداء المهمة التي أنشئت من أجلها ومحاكمة جميع المجرمين المتهمين.

١٠٠١ - ويشكل تعزيز الاتحاد الفيدرالي حجر الزاوية لاتفاق السلام. وفي هذا الصدد، رحبت بالاتفاقات التي تم التوصل إليها في واشنطن في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٦ المتعلقة بالحكم الأساسي للاتحاد، بما في ذلك مسائل أساسية مثل قانون الدفاع، والهياكل السياسية والاقتصادية، وحرية وسائل الإعلام والاستعدادات لإجراء الانتخابات المقبلة. ولكن في حين يبدو أن هناك دعما كاملا على المستوى الحكومي الدولي، فإن قيام الاتحاد الفيدرالي سيتطلب التزاما ثابتا على المستوى المحلي حتى ينجح بوصفه إحدى دعامتي اتفاق السلام.

١٠٠٢ - وفي الوقت نفسه لا تزال الحالة في البوسنة والهرسك تثير قلقا خطيرا. فبالرغم من النتائج المشجعة التي تحققت في تنفيذ الجوانب العسكرية من الاتفاق، تدعو الحاجة إلى بذل جهود جادة لتحقيق تقدم في مجالات أخرى. إذ لا تزال القيود المفروضة على حرية الحركة وما تبديه جميع الأطراف من تعصب تشكل عوائق خطيرة أمام عملية المصالحة والتعمير، ومن ثم فعملية السلام لم تصبح حتى الآن عملية لا رجعة فيها. أو لا يزال هناك خطر حقيقي يتمثل في تقسيم البلد على أسس عرقية مما قد يؤدي إلى استئناف الأعمال القتالية في البوسنة والهرسك. وثمة حاجة إلى بذل جهود مشتركة من جانب المجتمع الدولي وإلى تعاون حقيقي من جانب جميع الأطراف من أجل استعادة طابع التعدد العرقي للبوسنة والهرسك والتغلب على ما تراكم من آلام وكراهية خلال السنوات الأربع الماضية.

١٠٠٣ - وبعد انقضاء مدة لا تزيد عن ثلاث سنوات على الجهود الدولية للسيطرة على هذا النزاع وحله، سيكون من الخطأ التقليل من شأن الصعوبات التي ما يزال يصادفها التفاوض بشأن إبرام المزيد من الاتفاقات المتوخاة في اتفاق السلام. غير أنني أعتقد أن ثمة إمكانات صادقة متاحة حاليا للتوصل إلى سلام قابل للاستمرار والدوام في البوسنة والهرسك، شريطة أن تكون جميع الأطراف في نهاية المطاف على استعداد للتعاون في تنفيذه.

٢٩ - كرواتيا

١٠٠٤ - في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، وقعت حكومة كرواتيا والسلطات الصربية المحلية في قطاع الشرق السابق، الاتفاق الأساسي بشأن مناطق سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية، الذي أوكل إلى

الأمم المتحدة الاضطلاع بالدور البارز في حكم المنطقة. وقرر مجلس الأمن بقراره ١٠٢٥ (١٩٩٥) المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/ديسمبر أن تنتهي ولاية عملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا، المعروفة باسم "عملية أنكرو"، في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ أو عندما يتخذ المجلس قرارا بشأن نشر الإدارة الانتقالية في المنطقة. وفي إطار إعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة في يوغوسلافيا السابقة، جرى نقل قيادة ومراقبة العمليات العسكرية التابعة لعملية أنكرو في قطاع الشرق في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ من العملية المذكورة إلى مقر قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي. وفي وقت لاحق أنهى مجلس الأمن عملية أنكرو في ١٥ كانون الثاني/يناير.

١٠٠٥ - ونتيجة لذلك القرار، غادرت جميع وحدات الأمم المتحدة العسكرية والعناصر المدنية المصاحبة لها، بمن في ذلك موظفو الشؤون السياسية والإنسانية التابعون لعملية أنكرو والشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة، القطاعات السابقة في الغرب والشمال والجنوب من كرواتيا. ومن ثم انخفضت إلى حد كبير قدرة المجتمع الدولي على رصد حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في هذه القطاعات. وأصبح عدد موظفي الأمم المتحدة المسؤولين عن هذه المهمة يقتصر حاليا على فريق صغير مؤلف من الموظفين التابعين لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين واثنين من موظفي حقوق الإنسان تابعين لمركز حقوق الإنسان، يقوم بدعم المقرر الخاص والخبير المعني بالمفقودين. كما تم سحب آخر موظفي الشؤون المدنية من القطاعات السابقة في ١٧ كانون الثاني/يناير.

١٠٠٦ - وعلى الرغم من ضعف قدرة الأمم المتحدة على رصد حالة حقوق الإنسان في كرواتيا، قمت، عملا بقرار مجلس الأمن ١٠١٩ (١٩٩٥) المؤرخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، بتقديم تقريرين إلى المجلس بشأن هذا الموضوع في شباط/فبراير وحزيران/يونيه. واستجابة لطلب المجلس الوارد في بيانه الرئاسي المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير، قامت العملية الميدانية التابعة لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ومصادر أخرى، منها بعثة الجماعة الأوروبية للرصد، ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، ومنظمات مستقلة لحقوق الإنسان بتجميع المعلومات اللازمة للتقرير لتقييمي لحالة حقوق الإنسان في كرواتيا إلى أن جميع الدلائل تبين أن السلطات الكرواتية لم تقم حتى الآن بتنفيذ تدابير فعالة لحماية حقوق السكان الصرب المحليين ولكفالة رعايتهم.

١٨ - إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية

١٠٠٧ - في ١٥ كانون الثاني/يناير، أذن مجلس الأمن، بقراره ١٠٣٧ (١٩٩٦)، بإنشاء إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية، لفترة أولية مدتها ١٢ شهرا، للاضطلاع بالمسؤولية الشاملة المتصلة بمساعدة الأطراف على تنفيذ الاتفاق الأساسي. وحث المجلس أيضا الدول الأعضاء على أن تقوم، سواء على الصعيد الوطني أو بالاتفاق مع منظمات إقليمية، باتخاذ جميع التدابير الضرورية، بما فيها المساندة الجوية عن قرب، والدفاع عن الإدارة أو مساعدتها في الانسحاب عند الضرورة، وطلب إلى الإدارة أن تتعاون من جانبها مع قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات ومع السيد كارل بيلت الممثل السامي. وقرر المجلس أيضا أن يتألف المكون العسكري التابع للإدارة من قوة ينشر منها في البداية ٥٠٠٠ فرد.

١٠٠٨ - وتضطلع الإدارة بمسؤولية الإشراف على تجريد المنطقة من السلاح والعمل على تيسيره، حسب ما نص عليه الاتفاق الأساسي؛ والإشراف على عودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم؛ وإنشاء قوة شرطة مؤقتة وتدريبها من أجل خلق المهارات الفنية للشرطة وبث الثقة في نفوس أهل المجتمعات العرقية جميعا؛ ورصد معاملة المجرمين ونظام السجون؛ وتنظيم انتخابات لجميع هيئات الحكومات المحلية؛ والاحتفاظ بمراقبين دوليين على طول الحدود الدولية للمنطقة لتيسير حرية تحرك الأفراد عبر الحدود القائمة وإعادة التشغيل المعتاد للخدمات العامة بالمنطقة؛ ورصد التزام الأطراف باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛ والتعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في مهمة التحقيق في جرائم الحرب ومحاكمة مرتكبيها؛ وتشجيع تنفيذ الالتزام الوارد في الاتفاق الأساسي بين كرواتيا والسلطات الصربية المحلية بالحفاظ على السلام والأمن الشاملين.

١٠٠٩ - وقد وافق مجلس الأمن، في ١٧ كانون الثاني/يناير، على تعيين جاك كلين مديرا للإدارة الانتقالية في سلافونيا الشرقية للاضطلاع بالمسؤولية الشاملة والسلطة العامة للعنصرين المدني والعسكري في البعثة. وفي ١٣ شباط/فبراير، وافق مجلس الأمن على قراري الخاص بتعيين الميجور جنرال جوزيف شوبس قائدا للقوة.

١٠١٠ - ويجري حاليا تنفيذ ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية وإن جاء ذلك بعد بداية بطيئة إلى حد ما.

ويواصل أطراف الاتفاق الأساسي تأكيد رغبتهم في التعاون مع الإدارة، على الرغم من أنهم كانوا، في البداية، يفسرون الاتفاق، فيما يبدو، تفسيرا مختلفا بما يلائم احتياجاتهم وتوقعاتهم. كما أن الدمار العام الذي لحق بالهياكل الأساسية، فضلا عن غياب ميزانية معتمدة والبطء في نشر القوات والشرطة، قد أعاق أيضا التقدم وجعل إنشاء البعثة أكثر صعوبة مما كان متوقعا.

١٠١١ - وقد اكتمل نشر العنصر العسكري التابع للإدارة في ٥ أيار/مايو؛ ووصل مجموع الأفراد العسكريين إلى العدد المأذون به تقريبا وهو ٥ ٠٠٠ فرد من القوات المقاتلة ووحدات الدعم. وجرى، وفقا لما أذن به قرار مجلس الأمن ١٠٣٧ (١٩٩٦)، اتخاذ ترتيبات مع حلف شمال الأطلسي وقوة التنفيذ المتعددة الجنسيات لتزويد الإدارة، بالمساندة الجوية عن قرب، عند الاقتضاء.

١٠١٢ - وعلى الرغم من المشاكل الإدارية والسوقية، فقد تمكن مدير الإدارة الانتقالية، بالتشاور مع كلا الطرفين، من إنشاء لجان التنفيذ المشتركة التي طلب إنشاؤها في الاتفاق الأساسي في الموعد المحدد لذلك. وهذه اللجان التي تضم ممثلين عن وكالات دولية، تقوم بمعالجة مجموعة من المسائل: الشرطة، والإدارة المدنية، واستئناف تشغيل الخدمات العامة، والتعليم، والثقافة، وعودة اللاجئين والمشردين، وحقوق الإنسان، والانتخابات والسجلات.

١٠١٣ - وتشمل الإدارة قوة مأذونا بها قوامها ٦٠٠ من أفراد الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة كان ٤٤٢ فردا منهم في منطقة البعثة في ٣١ تموز/يوليه. وقد أحرز تقدم في تدريب قوة شرطة مؤقتة تتألف من ضباط شرطة كرواتيين وصرب محليين. وفي ١ تموز/يوليه، أنشئت قوة الشرطة الانتقالية المحلية وتفيد التقديرات بأنها ستتألف من ٣٠٠ ١ فرد. ويجري تدريب ضباط مختارين من كلا الجانبين في الأكاديمية الدولية لإنفاذ القانون في بودابست، بمساعدة مراقبين من الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة والمشروع الدولي للمساعدة التدريبية في مجال التحقيقات الجنائية. وتضطلع قوة الشرطة الانتقالية الآن بالمسؤولية الرئيسية عن إقرار القانون وحفظ النظام، وتعمل تحت سلطة مدير الإدارة الانتقالية وتقوم بمراقبتها الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة.

١٠١٤ - وفيما يتعلق بإعادة تشغيل الخدمات العامة، أعيد فتح الطريق السريع بين بلغراد وزغرب وخط أنابيب الإدرياتيك في ٧ أيار/مايو، واستؤنفت خدمات البريد بين المناطق الخاضعة لإدارة الإدارة وباقي كرواتيا في ١٤ أيار/مايو بعد توقف دام أربع سنوات.

١٠١٥ - ولتيسير عمل عنصر الشؤون المدنية التابع للإدارة والمسؤول عن لجان التنفيذ المشتركة وعن الاتصال مع المسؤولين المحليين والجمهور العام، أنشئت خمسة مكاتب إقليمية في بيلي موناستير، وأوسيك، وفوكوفار (المدينة)، وفينكوفيتشي، وايلوك. ويتألف عنصر الشؤون المدنية الآن من ٤٤ موظف شؤون مدنية، منهم ١٧ موظفا يعملون من المقر في فوكوفار بينما يعمل الـ ٢٧ الباقون من المكاتب الميدانية. ويتولى عنصر الشؤون المدنية مسؤولية ملاك الموظفين، ورئاسة لجان التنفيذ الرئيسية والفرعية المشتركة والتنسيق فيما بينها في مجالات الخدمات العامة والتعليم والثقافة والإدارة المدنية وحقوق الإنسان. وقد جرى توقيع البرنامج الزمني والإجراءات المتعلقة بتجريد منطقة سلافونيا الشرقية من السلاح في ١٥ نيسان/أبريل.

١٠١٦- وقداستلزمت هذه العملية، التي كان من المقرر ألا تستغرق أكثر من ٣٠ يوما، نزع سلاح وتسريح جميع القوات والوحدات العسكرية وشبه العسكرية وقوات الشرطة ووحداتها وأفرادها وجميع الأفراد العسكريين وشبه العسكريين وإلغاء جميع هياكل قيادة تلك القوات والوحدات. وأنجزت العملية في ٢٠ حزيران/يونيه، فبحلول ذلك التاريخ كانت جميع الأسلحة الثقيلة المملوكة للصرب المحليين، إما نقلت من المنطقة أو سلمت لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في بارانيا وسلافونيا الشرقية وسيرميوم الغربية. ويؤكد فريق تفتيش دولي أنشأه مقر إدارة الأمم المتحدة الانتقالية وضم ممثلا من المقر في نيويورك أن عملية التجريد من الأسلحة قد نفذت. وقد جرت في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦، عمليات تفتيش شاملة لكل المواقع العسكرية/مواقع الشرطة المعروفة والمشتبه فيها. وفي ٢٧ حزيران/يونيه، قام اللواء شوبس قائدة القوة التابعة للإدارة الانتقالية والجنرال لونكار قائد فيلق بارانيا - سلافونيا الشرقية بالتوقيع في مقر الإدارة الانتقالية في فوكوفار على إقرار باتمام عملية التجريد من الأسلحة.

١٠١٧- بيد أنه لم يسلم من الأسلحة الصغيرة أو الذخيرة ما يستحق الذكر. فرغم أن الكثير من تلك الأسلحة والذخائر قد يكون قد نقل من المنطقة، فمن المرجح أن تكون كميات ضخمة منها لا تزال بحوزة أفراد عاديين. وإزاء ما ساور بعض سكان المنطقة من قلق بشأن الأمن في الأجل الطويل، وضعت الإدارة الانتقالية إجراءات لتسجيل الأسلحة غير المستخدمة

في الأغراض العسكرية والموجودة بحوزة أشخاص مرخص لهم بها.

١٠١٨- وقد أقام العنصر العسكري التابع لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية، قبل عملية التجريد من الأسلحة وأثناءها، نقاط مراقبة في المنطقة الفاصلة بين القوات الكرواتية والقوات الصربية. وقام برصد جهود الطرفين في إزالة الألغام. كما وفّر جنود الإدارة الانتقالية الدعم للجهود المبذولة في سبيل منع النقل غير المشروع للموارد من المنطقة، مثل الأخشاب المقطوعة، وفي ١٤ أيار/مايو تولوا مراقبة حقل ديبليتوفتش النفطي الاستراتيجي.

١٠١٩- واضطلعت شعبة المساعدة الانتخابية في نيسان/أبريل بمهمة إجراء مسح انتخابي، وأوفدت إلى المنطقة في الفترة من ١٣ إلى ٢١ تموز/يوليه بعثة لتقييم الاحتياجات. والغرض من بعثة تقييم الاحتياجات يتمثل، في جملة أمور تشمل قيامها، مع رئيس إدارة الأمم المتحدة الانتقالية والسلطات الكرواتية والصربية المختصة، بتقييم الظروف اللازم توافرها من أجل تنظيم الانتخابات؛ وكذلك تقييم الإطار العام لتنظيم الانتخابات وإعداد جدول زمني تفصيلي للانتخابات؛ واستعراض الإطار القانوني القائم وتقدير ما قد تقتضيه الحاجة من تنقيح للتشريعات؛ وإعداد الميزانية العمومية؛ وتحديد تكوين العنصر الانتخابي للعملية.

١٠٢٠- وقد أحرزت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية، خلال فترة تقل عن ١٢ شهرا، تقدما كبيرا في تنفيذ ولايتها. ولم يخل هذا التقدم من عثرات أو صعوبات. فمنذ غلق حقل ديبليتوفتش النفطي في ١٦ نيسان/أبريل، واجهت المرافق العامة افتقارا إلى الإيرادات مع حدوث نقص خطير في الأموال. وتفاقمت هذه المشكلة بسبب تأخير الوصول إلى اتفاق مع السلطات الكرواتية بشأن تحديد التمويل اللازم للإدارة المحلية والخدمات العامة، على نحو ما طلب مجلس الأمن.

٣١ - بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلاكا

١٠٢١- في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، وقّع رئيسا كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إعلانا مشتركا أكدا فيه مجددا موافقتهما على تجريد شبه جزيرة بريفلاكا من السلاح. ومنذ إتمام انسحاب الجيش اليوغوسلافي من المنطقة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، تمركز مراقبو الأمم المتحدة العسكريون (وكان ذلك في إطار قوة الأمم المتحدة للحماية) في المنطقة.

١٠٢٢- وفي تقريري إلى مجلس الأمن المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، لاحظت أن الحالة حول شبه جزيرة بريفلاكا ظلت مستقرة رغم الاستفزازات من الجانبين، وأشرت إلى أن وجود مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في كل من منطقتي بريفلاكا ودوبروفنيك أسهم في الحد من التوترات. وأشرت أيضا إلى أن الحكومة الكرواتية لم توافق على استمرار مهام عملية أنكرو في كرواتيا، ربما باستثناء ما يتعلق منها برصد عملية تجريد شبه جزيرة بريفلاكا من السلاح باعتبار ذلك من تدابير بناء الثقة.

١٠٢٣- وقد أذن مجلس الأمن بموجب قراره ١٠٣٨ (١٩٩٦) المؤرخ ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، لمراقبي الأمم المتحدة العسكريين بمواصلة رصد تجريد المنطقة من السلاح لفترة ثلاثة أشهر "تمدد لفترة إضافية قوامها ثلاثة أشهر بناء على تقرير من الأمين العام يفيد بأن هذا التمديد سيسهم في زيادة تخفيف حدة التوتر هناك".

١٠٢٤- وفي تقريري المؤرخ ٦ شباط/فبراير ١٩٩٦، أبلغت مجلس الأمن باعتزامي إبقاء ٢٨ من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في منطقة بريفلاكا تحت قيادة وإشراف رئيس المراقبين العسكريين الذي سيقدم تقاريره إلى مقر الأمم المتحدة في نيويورك مباشرة وفيما بعد، أفدت في ١٢ آذار/مارس بأن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلاكا تحولت إلى بعثة منفصلة. وبموجب رسالة مؤرخة ١٤ آذار/مارس، أبلغني رئيس مجلس الأمن بموافقة المجلس على استمرار ولاية البعثة وفقا للفقرة ١ من القرار ١٠٣٨ (١٩٩٦)، وبطلب المجلس أن أقدم إليه تقريرا لاحقا، عملا بالفقرة ٢ من القرار، قبل انقضاء فترة الولاية الحالية.

١٠٢٥- وفي تقريري المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ذكرت أن الحالة في منطقة بريفلاكا قد تحسنت. وقد أعد التقييم في ضوء انسحاب الأفراد العسكريين الكرواتيين والإزالة الجزئية للألغام في المنطقة الخاضعة لسيطرة الأمم المتحدة على الجانب الكرواتي من الحدود بالاقتران مع سحب الأسلحة الثقيلة وتخفيف القيود المفروضة على الحركة على جانبي الحدود. ورغم تسليمي بأن وجود بعثة الأمم المتحدة لا يمكن أن يستمر في شبه جزيرة بريفلاكا إلى ما لا نهاية، فقد أعربت في الوقت نفسه عن اعتقادي بأنه إذا سحبت قبل الأوان يمكن أن يسعى أي من الطرفين إلى ملء الفراغ الذي ستتركه. كما أن التوتر العسكري المترتب على رحيلها قد يضر بالمفاوضات السياسية بين الجانبين. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، ومع مراعاة طلب الحكومتين بمواصلة ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلاكا، أوصيت بتمديد الولاية لفترة ثلاثة أشهر حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ ريثما تظهر نتائج المفاوضات بين الطرفين. وقد أذن مجلس الأمن

بموجب قراره ١٠٦٦ (١٩٩٦) المؤرخ ١٥ تموز/يوليه، لمراقبي الأمم المتحدة العسكريين بمواصلة رصد تجريد شبه جزيرة بريفلاكا من السلاح حتى ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

٣٢ - جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة

١٠٢٦- كان لاستتباب السلام والاستقرار في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ منذ آخر تقرير قدمته إلى الجمعية العامة، أثره في تأكيد الدور الهام الذي تؤديه قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي. وقد استكمل ذلك الدور بالاتفاق المؤقت الذي وقع في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ بين اليونان وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة في ظل المساعي الحميدة لمبعوثي الخاص سيروس فانس. ومنذ ذلك الحين واصل البلدان تبادل الآراء في سياق المادة ٥ من الاتفاق المؤقت، واتفقا على مواصلة مناقشاتهما المباشرة في ظل المساعي الحميدة للسيد فانس وفي تواريخ مناسبة لكليهما عملا بقرار مجلس الأمن ٨٤٥ (١٩٩٣). وكانت آخر مرة اجتمع فيها ممثلو البلدين في ١١ تموز/يوليه ١٩٩٦.

١٠٢٧- وبعد النظر في تقريري المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، انتهى مجلس الأمن، في قراره ١٠٢٧ (١٩٩٥) المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي لفترة ستة أشهر تنتهي في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٦. وباتخاذ هذا القرار، فإن مجلس الأمن مع اعترافه بالدور الإيجابي الذي تضطلع به قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، وكان قد أشار إلى قلقه إزاء ما يمكن أن يحدث من تطورات قد تؤدي إلى تقويض الثقة والاستقرار في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وقد أبرزت محاولة اغتيال تعرض لها الرئيس كيرو غليغوروف في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ ما يتسم به البلد من هشاشة سياسية. وكما طلب مجلس الأمن في قراره ١٠٢٧ (١٩٩٥)، قدمت تقريرا آخر في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ تناولت فيه تفصيلا التطورات على أرض الواقع والظروف الأخرى التي تمس ولاية البعثة وكذلك التطورات ذات الصلة في المنطقة.

١٠٢٨- واستنادا إلى ذلك التقرير، وإلى رسالتي المؤرختين ٦ شباط/فبراير الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن، اتخذ المجلس القرار ١٠٤٦ (١٩٩٦) المؤرخ ١٣ شباط/فبراير الذي يقضي بزيادة في قوام قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي قدرها ٥٠ فردا عسكريا بغية توفير قدرة هندسية متواصلة لدعم عمليات القوة. ووافق المجلس، أيضا، على إنشاء منصب قائد قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، وطلب مني تقديم تقرير آخر يتضمن توصيات بشأن تكوين القوة وقوامها وولايتها.

١٠٢٩- وفي ١ شباط/فبراير، وافق مجلس الأمن من حيث المبدأ على توصيتي بأن تصبح قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي بعثة مستقلة دون تغيير في ولايتها أو قوامها أو تشكيلها. وتبعا لذلك غيرت تعيين رئيس البعثة، هنريك ج. سوكالسكي ليصبح ممثلي الخاص إلى جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وعيّنت البريجادير جنرال بو فرانكر (السويد) قائدا للقوة.

١٠٣٠- وما برحت قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي تسهم، عملا بولايتها، في صون السلام والاستقرار في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وتشمل مهامها الانتشار الوقائي، والمساعي الحميدة، وتدابير بناء الثقة، والإنذار المبكر، وتقصي الحقائق، والرصد والإبلاغ فضلا عن تنفيذ مشاريع اجتماعية وإنمائية مختارة. ومنذ انتهاء أنشطة المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، وقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي تضطلع بمهام في مجالات تعاونت فيها من قبل مع المؤتمر وأفرقته العاملة المختلفة.

١٠٣١- وترى حكومة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة أن استمرار وجود البعثة ضروري للحفاظ على الاستقرار في البلد. وفي ٨ نيسان/أبريل، تلقيت من الحكومة رسالة موجهة إلي وضمنتها الحجج الداعمة لتمديد ولاية البعثة مبينة بإيجاز المرحلة الحساسة التي تجتازها عملية تنفيذ اتفاق دايتون؛ واحتمال وجود تهديدات إقليمية في الجوار المباشر لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وبخاصة كوسوفو، وعدم وجود حدود فاصلة واضحة المعالم مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية؛ فضلا عن قصور القدرات الدفاعية في وقت تتواصل فيه الجهود التي يبذلها البلد للانضمام إلى ترتيبات الأمن الجماعي؛ ودور قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في عملية إنشاء هياكل ديمقراطية ووضع سياسات حسن الجوار.

١٠٣٢- وفي تقريري المؤرخ ٢٣ أيار/مايو المقدم عملا بالقرار ١٠٤٦ (١٩٩٦)، أحطت مجلس الأمن علما بالدور الإيجابي الذي تؤديه قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي. ولكن أشرت إلى أنه يتعين أن يكون دورها، شأنه في ذلك شأن دور جميع عمليات حفظ السلام في وقت الأزمة المالية هذا، موضع دراسة دقيقة بغية تحديد ما إذا كان يلزم الإبقاء على ولاية القوة، وإذا كان الأمر كذلك، ما إذا كان من الممكن تنفيذ الولاية باستخدام قدر أقل من الموارد. ولاحظت أيضا أنه بالرغم من استمرار وجود بعض المخاطر التي تهدد استقرار البلد، فإن عددها قد تقلص وهو، بالتأكيد،

دون ما كان عليه في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ عندما أوصيت بالنشر الوقائي، إلا أنني ارتأيت أن ليس من الحكمة سحب قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي وأوصيت مجلس الأمن بأن يمدد ولاية القوة، بشكلها الحالي لمدة ستة أشهر إضافية، وقد انتهى المجلس في قراره ١٠٥٨ (١٩٩٦) المؤرخ ٣٠ أيار/مايو إلى تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي لفترة تنتهي في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر شريطة أن أُبقي المجلس بانتظام على علم بما يستجد من تطورات على أرض الواقع وغيرها من الظروف التي تؤثر في الولاية. وطلب مني المجلس كذلك أن استعرض تكوين القوة وقوامها وولايتها وأن أقدم إليه تقريرا في موعد غايته ٣٠ أيلول/سبتمبر.

صنع السلام (المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة)

١٠٣٣- كان قد تقرر الإبقاء على المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة المنشأ في آب/أغسطس ١٩٩٢ إلى أن تسوى مشاكل يوغوسلافيا السابقة، إلا أنه، بعد التوقيع على اتفاق السلام، ضرورة اسناد مسؤوليات المؤتمر الدولي إلى الجهاز المناسب الناشئ عن الاتفاق. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، تقرر حل المؤتمر عملا بالقرارات المعتمدة في مؤتمر تنفيذ السلام (٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥) ووفقا لما جاء في تقريري إلى مجلس الأمن.

١٠٣٤- وظل يشارك في رئاسة لجنة التوجيه التابعة للمؤتمر الدولي إلى أن استكملت أنشطتها، ثورفالد ستولنبرغ ممثلا للأمين العام للأمم المتحدة، كارل بيلت ممثلا الاتحاد الأوروبي، وكان مقرها في مكتب الأمم المتحدة في جنيف. وفي الفترة ما بين صدور تقريري الأخير عن أعمال المنظمة وحل المؤتمر الدولي، قدم الرئيسان المشاركان ثلاثة تقارير عن بعثة المؤتمر الدولي الموفدة إلى جمهورية يوغوسلافيا السابقة والمنشأة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. وجاء في كل تقرير ما يؤكد استمرار جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في الوفاء بالتزامها بإغلاق حدودها مع المناطق التي يسيطر عليها صرب البوسنة في جمهورية البوسنة والهرسك. كما قدم الرئيسان المشاركان تقريرهما النهائي نصف السنوي عن أنشطة المؤتمر.

٣٣ - الصحراء الغربية

١٠٣٥- عملا بخطة تسوية النزاع في الصحراء الغربية التي وضعها سلفي، أنشأ مجلس الأمن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية بموجب قراره ٦٩٠ (١٩٩١) المؤرخ ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩١ للقيام، بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية، بتنظيم وإجراء استفتاء لتقرير المصير يختار بموجبه شعب الصحراء الغربية الاستقلال عن المغرب أو الانضمام إليه.

١٠٣٦- وما زال وقف إطلاق النار، الذي يمثل عنصرا رئيسيا من عناصر الخطة تقوم برصده بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، ساريا منذ إنفاذه في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩١. ووفقا للجدول الزمني الأولي، كان ينبغي أن تبدأ المرحلة الانتقالية في اليوم نفسه وأن يُجرى الاستفتاء في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، إلا أن عملية تحديد هوية الأشخاص المؤهلين للتصويت قد شهدت تأخيرا كبيرا نتيجة التباين الواسع في مواقف الطرفين، وهما حكومة المغرب والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو) إزاء مسألة انتماء القبائل إلى الإقليم وأهلية مقدمي الطلبات للتصويت. وقد تأخرت من جراء ذلك أيضا الأعمال المتعلقة بجوانب أخرى من الخطة واستحال على الأمم المتحدة الشروع في المرحلة الانتقالية المفضية إلى الاستفتاء.

١٠٣٧- وفي تقرير مؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، أبلغت مجلس الأمن بأنه لا يسعني أن أضمن بدء المرحلة الانتقالية في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر على نحو ما طلبه مني المجلس في قراره ١٠٠٢ (١٩٩٥) المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه. فنظرا لاستمرار وجود صعوبات تعذر تذليلها، لم يحرز تقدم كاف في عملية تحديد الهوية، ولم يتم في ذلك التاريخ بلوغ الأهداف التي كنت قد حددتها. وبرغم النداءات المتكررة الموجهة من مجلس الأمن ومني إلى الطرفين لتمكين العملية من التقدم بسرعة أكبر، لم يكن الطرفان مستعدين لقبول أي حل وسط بالنسبة لأي مسألة من شأنها أن تضعف، في نظر كل منهما، موقفه الخاص، وفي نداء آخر وجهته إلى الطرفين للسماح بسرعة تنفيذ الخطة، اقترحت تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، وكنت قد اعتزمت، إذا لم تتوفر في ذلك الوقت الشروط اللازمة للشروع في المرحلة الانتقالية، أن أطرح على المجلس خيارات بديلة للنظر فيها، بما في ذلك احتمال انسحاب بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية.

١٠٣٨- وقد أيد مجلس الأمن في قراره ١٠١٧ (١٩٩٥) المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر، توصيتي بتمديد ولاية البعثة حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، وأحاط علما بما اعتزمت القيام به على النحو المبين أعلاه، وطلب مني أن أقدم، بالتشاور الوثيق مع الطرفين، مقترحات محدودة ومفصلة لحل المشاكل التي تعوق انجاز عملية تحديد الهوية وأن أقدم تقريرا عن نتائج جهودي في هذا الصدد في موعد أقصاه ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر

١٩٩٥. كما طلب مني المجلس أن أقدم في موعد أقصاه ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة التسوية وأن أذكر في التقرير ما إذا كان من الممكن بدء الفترة الانتقالية في ٣١ أيار/مايو.

١٠٣٩- وفي رسالة مؤرخة ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن، اقترحت إجراءات مبسطة للاضطلاع بعملية تحديد الهوية دون الإخلال بموثوقيتها وبإجراءات الطعن المنصوص عليها في اختصاصات لجنة تحديد الهوية. وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر أخطرني مجلس الأمن باستلام رسالتي وطلب مني أن أواصل اتصالاتي مع الطرفين بشأن هذه المسألة وأن أقدم تقريرا عن ذلك في موعد أقصاه ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر.

١٠٤٠- وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أبلغتُ مجلس الأمن بأن حكومة المغرب رأت أن الإجراء المبسط الذي اقترحتُه يمثل خروجا جذريا عن الخطة. وبناء على ذلك، اقترحت إجراء آخر غير أنه لم يحظ برضى أي من الطرفين. وفي ضوء الصعوبات المستمرة، اقترحت على مجلس الأمن في جلسة الإحاطة الشفوية المعقودة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر، إيفاد مبعوث خاص إلى المنطقة في محاولة لإخراج عملية تحديد الهوية من الطريق المسدود التي وصلت إليه. ورحب مجلس الأمن، في قراره ١٠٣٣ (١٩٩٥) المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر، بقراري وطلب مني أن أقدم إليه على وجه الاستعجال، تقريرا عن نتائج المشاورات التي أجراها مبعوثي.

١٠٤١- وفي ذلك الوقت كانت لجنة تحديد الهوية قد قامت بإجراء مقابلات وتحديد هوية نحو ٠٠٠ ٦١ من مقدمي الطلبات البالغ مجموعهم ٠٠٠ ٢٣٤ شخص (٠٠٠ ١٨٠ من الجانب المغربي، ومنهم ٠٠٠ ٩٠ في الإقليم و ٠٠٠ ٩٠ في المغرب؛ و ٠٠٠ ٤٠ من جانب جبهة البوليساريو، في مخيمات اللاجئين بالقرب من منطقة تندوف بالجزائر؛ و ٠٠٠ ١٤ في موريتانيا). وهذه العملية التي بدأت في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٥ ما لبثت أن شهدت توقفا تاما في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ عندما تعذر الوصول إلى اتفاق بشأن إجراءات تحديد هوية عدد كبير من مقدمي الطلبات المتبقين الذين ينتمون إلى تجمعات قبلية صحراوية لا ترى جبهة البوليساريو أنها تنتمي إلى الإقليم.

١٠٤٢- وقد قدمت تقريري عن مشاورات مبعوثي الخاص شنمايا ر. غارخان إلى مجلس الأمن يوم ١٩ كانون الثاني/يناير. ونتيجة لجهوده وافقت جبهة البوليساريو على استئناف عملية تحديد هوية مقدمي الطلبات الذين هم أعضاء في التجمعات القبلية الفرعية (الأفخاذ) الممثلين في التعداد السكاني في الإقليم لعام ١٩٧٤. غير أنها لن تشارك في معالجة أمر مقدمي الطلبات من ثلاث عشائر غير ممثلة حسب الفخذ في تعداد عام ١٩٧٤، إذ أنها لن تتمكن من تقديم مشايخ أو من يقوم مقامهم للمساعدة في عملية تحديد هوية مقدمي الطلب هؤلاء. علاوة على ذلك، فإنها ستعارض بشدة أي محاولة لتحديد هوية مقدمي الطلبات هؤلاء بمشاركة أحد المشايخ من جانب واحد فقط. أما المغرب فأكد من الناحية الأخرى، لزوم معالجة أمر جميع مقدمي الطلبات دون تمييز بين مختلف المجموعات القبلية.

١٠٤٣- ولاحظ مبعوثي الخاص أن الخطة ألزمت لجنة تحديد الهوية بتجهيز جميع الطلبات المقدمة في موعدها. وبعد إصرار جبهة البوليساريو على توخي مزيد من الشفافية في أعمال اللجنة، وافق على أن تقتسم اللجنة مع الطرفين، بالشكل المناسب، قائمة بمقدمي الطلبات الذين جرى تحديد أهليتهم للتصويت حتى الآن، فضلا عن قائمة بمقدمي الطلبات الذين لم يتم تحديد هوياتهم حتى الآن.

١٠٤٤- وفي ضوء النتائج التي تمخضت عنها مهمة مبعوثي الخاص، اقترحت أن يقوم مجلس الأمن بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لمدة أربعة أشهر، أي حتى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦. ولكنني أكدت على أن الجمود سوف يواجهنا على الأرجح مرة ثانية بعد بضعة أشهر من إنجاز لجنة تحديد الهوية لعملية فرز مقدمي الطلبات وفقا للاتفاق الذي توصل اليه مبعوثي الخاص. وقد اقترحت كخيار محتمل ثاني، أن يقرر المجلس عدم استطاعته تبرير تمديد آخر لولاية البعثة وأنه لا بد من إعداد خطط الانسحاب على مراحل. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، اتخذ المجلس القرار ١٠٤٢ (١٩٩٦)، وقام بموجبه بتمديد الولاية لغاية ٣١ أيار/مايو ودعاني، إذا لم يتحقق تقدم ذو معنى نحو إكمال خطة التسوية في ذلك الحين إلى تقديم برنامج مفصل لانسحاب البعثة على مراحل لكي ينظر فيه.

١٠٤٥- وفي ٨ أيار/مايو، قدمت إلى المجلس تقريرا مفاده أنه نتيجة المواقف التي اتخذها الطرفان، باءت بالإحباط جميع الجهود التي بذلت لاستئناف عملية تحديد الهوية حتى الآن. ورغم أن الطرفين لا يزالان ملتزمين بالخطة، فإن الطريق الذي وصلنا اليه بنهاية عام ١٩٩٥ لا يزال مسدودا. فبالنسبة لجبهة البوليساريو، فإن "الأفخاذ المشمولة في تعداد السكان لعام ١٩٧٤" لا تشمل العشائر الثلاث المطعون فيها. ولم توافق إلا على تحديد الأفراد في هذه العشائر الذين جرى إحصاؤهم في التعداد وأفراد أسرهم الأقربين.

وفي الوقت نفسه، أصرت على الحصول على قوائم بالأشخاص الذين سبق فرزهم وتبين أنهم مؤهلون للتصويت. ولكن المغرب رفض إصدار القوائم قبل إكمال عملية تحديد الهوية بحجة أن هذا يتنافى مع الخطة كما أنه لم يقره مجلس الأمن.

١٠٤٦- ولقد حملني ذلك إلى نتيجة خلصت اليها بأنه لا يتوافر الاستعداد المطلوب لتزويد البعثة ما تحتاج اليه من تعاون لاستئناف وإنجاز العملية ضمن فترة زمنية معقولة. وشعرت بأنني ملزم في ظل هذه الظروف بالتوصية بتعليق العملية إلى حين قيام الطرفين بتقديم دليل مقنع عن التزامهما باستئناف العملية وإنجازها دون وضع عقبات أخرى، ووفقا للخطة التي أذن بها مجلس الأمن.

١٠٤٧- وكان تعليق عملية تحديد الهوية يعني سحب أعضاء لجنة تحديد الهوية باستثناء البعض منهم الذين سيتولون ضمان الإغلاق المنظم لمراكز تحديد الهوية وتخزين بيانات عملية تحديد الهوية. واستدعى التعليق أيضا انسحاب عنصر الشرطة المدنية، التي عملت عن كثب مع موظفي تحديد الهوية، باستثناء عدد صغير من الضباط الذين سيظلون على اتصال مع الطرفين، وسيخططون لاستئناف عملية تحديد الهوية آخر الأمر. وستنتقل سجلات لجنة تحديد الهوية إلى مكتب الأمم المتحدة في جنيف لحفظها في مكان أمين.

١٠٤٨- واقترحت أيضا تخفيضا بنسبة ٢٠ في المائة في العنصر العسكري للبعثة، مما لا يضعف فعاليتها التشغيلية في رصد التقيد بوقف إطلاق النار. كما اقترحت الاحتفاظ بمكتب سياسي صغير يرأسه إيريك جنسن، ممثلي الشخصي بالنيابة، ومكتب اتصال في تندوف، لمتابعة الحوار مع الطرفين ومع البلدين المجاورين وهما الجزائر وموريتانيا، وتيسير أي جهد آخر يمكن أن يساعد على تسوية الخلافات بين الطرفين. وبهذا الخصوص، أوعزت لممثلي الخاص بالنيابة أن يتابع مع الطرفين والبلدين المجاورين استكشاف تدابير بناء الثقة التي قد تسمح باستئناف الاتصالات بين جميع الأطراف المعنية. وفي غضون ذلك، أوصيت بتمديد ولاية البعثة لمدة ستة أشهر بالقوة المخفضة المبينة أعلاه.

١٠٤٩- وفي قراره ١٠٥٦ (١٩٩٦) المؤرخ ٢٩ أيار/مايو، أيد مجلس الأمن اقتراحاتي وقرر تمديد ولاية البعثة لغاية ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وأشار المجلس إلى قبول الطرفين بأن تكون الأمم المتحدة وحدها مسؤولة بصورة حصرية عن تنظيم وإجراء الاستفتاء. وحث القرار الطرفين على إظهار ما يلزم من الإرادة السياسية والتعاون والمرونة للسماح باستئناف عملية تحديد الهوية وإكمالها مبكرا وتنفيذ الخطة. كما طلب اليهما التعاون مع الأمم المتحدة في الإفراج عن السجناء السياسيين الصحراويين وتبادل أسرى الحرب لأسباب إنسانية، في أسرع وقت ممكن، وتسريع تنفيذ الخطة بكاملها. وطُلب مني متابعة جهودي لدى الطرفين لكسر الجمود وتقديم تقرير إلى المجلس بحلول ٣١ آب/أغسطس عن نتائج جهودي وإبقاء المجلس على إطلاع وثيق أيضا بكل التطورات المهمة وتقديم تقرير عن تنفيذ القرار بحلول ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر.

١٠٥٠- وبعد اتخاذ القرار ١٠٥٦ (١٩٩٦)، اجتمع ممثلي الخاص بالنيابة إلى ممثلي كلا الطرفين ليقترح نهج عمل بخصوص المسائل الرئيسية الواردة في القرار. وفي ١ تموز/يوليه، اجتمع الخبير القانوني المستقل، يرافقه الممثل الخاص بالنيابة، إلى مسؤولين من الحكومة المغربية لمتابعة قائمة أولية بمن يفترض أنهم سجناء سياسيون، وهي القائمة التي سبق تقديمها لحكومة المغرب. وفي ٢ تموز/يوليه، التقى الخبير القانوني المستقل، يرافقه الممثل الخاص بالنيابة، بمسؤولين كبار من جبهة البوليساريو لبحث المسألة نفسها. واتفق على أن يزور الخبير القانوني المستقل المنطقة مرة ثانية في آب/أغسطس. وفي الاجتماع نفسه، ناقش ممثلي الخاص بالنيابة مسائل أخرى مع الجبهة بشكل مطول، بما في ذلك استئناف عملية تحديد الهوية. ورفضت الجبهة بحزم أي فكرة لتحديد هوية المجموعات التي لا تعتبرها "أفخاذا" المشمولة في التعداد الأسباني.

١٠٥١- وبعد ذلك سافر ممثلي الخاص بالنيابة إلى الجزائر حيث اجتمع إلى وزير الخارجية ومن ثم إلى موريتانيا حيث اجتمع إلى الرئيس للتشاور معه بشأن إعادة تنشيط العملية السياسية في الصحراء الغربية. وفي غضون ذلك، استمر تخفيض البعثة كما هو مقرر.

١٠٥٢- وفي ١٦ تموز/يوليه، أحطت مجلس الأمن بإيجاز علما باجتماعاتي في ياوندي مع رئيسي الجزائر وموريتانيا والأمين العام لجبهة البوليساريو. وأبلغت المجلس بالقلق الذي أعرب عنه الرئيسان بشأن فك الأمم المتحدة ارتباطها بالصحراء الغربية واحتشادهما باحتمال تردي الحالة إذا لم يتم التوصل إلى حل. وقد أبلغت الرئيسين بما أبذله وممثلي الخاص بالنيابة من جهود متواصلة لإعادة تنشيط العملية السياسية. وقد أكدت على ما تتسم به الحالة من إلحاح وطلبت إلى أعضاء المجلس أن يساعدوا في إيجاد حل للمشكلة من خلال اتصالاتهم الخاصة ومشاوراتهم الثنائية مع الطرفين.

١٠٥٣- وبنهاية أيلول/سبتمبر، سيكون عدد المراقبين العسكريين قد انخفض من ٢٨٨ إلى ٢٣٢ مراقبا. وبنهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر يكتمل التخفيض النهائي إلى ٢٣٠ فردا، وهو الرقم الذي أذن به مجلس الأمن في قراره ١٠٥٦ (١٩٩٦). وفي الوقت نفسه، جرى تخفيض عدد أفراد الشرطة المدنية منذ تعليق عملية تحديد الهوية من ٤٤ فردا إلى ٩ أفراد.

هاء - التعاون مع المنظمات الإقليمية

١٠٥٤- يحدد الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة الدور الذي يمكن للتنظيمات والترتيبات الإقليمية الاضطلاع به في صون السلم والأمن الدوليين. ولم تخف الحاجة إلى العمل الدولي من أجل صون السلم والأمن الدوليين، مما أدى إلى زيادة الطلبات التي يتعين على الأمم المتحدة أن تلبيها. ثم زادت الأزمة المالية إلى أصابت المنظمة من صعوبة الاستجابة الكافية، مما جعل الإفادة من قدرات وخبرات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية على السواء بأقصى قدر ممكن من الفعالية أكثر أهمية من أي وقت مضى. ونتيجة لهذه الاتجاهات استمر نمو التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية فوصل في بعض الحالات إلى مستويات أعلى بكثير. وفي شباط/فبراير ١٩٩٦، قمت بعقد الاجتماع الثاني للرؤساء التنفيذيين للمنظمات الإقليمية التي تعاونت ميدانيا مع مساعي الأمم المتحدة لصنع السلام وحفظه.

١ - التعاون مع منظمة الدول الأمريكية

١٠٥٥ - منذ تقريري الأخير، استمر التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية بالازدياد. وقام الأمين العام لهذه المنظمة بزيارة الأمم المتحدة في عدة مناسبات منذ التوقيع على اتفاق التعاون بين الأمانتين في نيسان/أبريل ١٩٩٥. وتابع ممثلو المنظمتين تبادل المعلومات وتبادل حضور الاجتماعات. فعلى سبيل المثال، قام مدير شعبة الأمريكيتين التابعة لإدارة الشؤون السياسية بتمثيل الأمم المتحدة في الدورتين العاديتين الخامسة والعشرين والسادسة والعشرين للجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦ على التوالي.

١٠٥٦ - وفي ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦ اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ٨٦/٥٠ باء الذي مددت بموجبه ولاية البعثة المدنية الدولية المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية في هايتي. ولا يزال المدير التنفيذي للبعثة مسؤولا أمامي وأمام الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية سيزار جافيريا. وقد تعاونت المنظمة والأمم المتحدة أيضا في مراقبة الانتخابات التي جرت في هايتي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

١٠٥٧ - أما المجال المهم الآخر من جوانب التعاون بين المنظمتين فيقع ضمن إطار اللجنة الثلاثية التي أنشأها الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ورئيس مصرف التنمية للبلدان الأمريكية والأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية لتنسيق أنشطة مختارة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وفي تنفيذ خطة العمل التي أقرها مؤتمر قمة الأمريكتين في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وأسفرت المشاورات التي جرت مؤخرا بين ممثلي إدارة الشؤون السياسية ومنظمة الدول الأمريكية عن إنشاء آلية للتعاون والتنسيق بين الأمانتين من شأنها السماح بما يتيح مزيدا من المرونة في هذه المجالات.

٢ - التعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية

١٠٥٨ - ما زالت الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتعزيز برنامج تعاونها مع منظمة الوحدة الأفريقية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتوسيع نطاق ذلك التعاون، تحقق تقدما. وقد ظللت على اتصال دائم بالرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية وبأمينها العام وتشاورت معهما بشأن مختلف القضايا الأفريقية التي تعد موضع قلق واهتمام مشتركين بغية تنسيق جهودنا وتعاوننا بالنسبة للمبادرة الرامية إلى المساعدة في منع، وفض المنازعات في أفريقيا. وكان هذا هو الحال بصورة خاصة فيما يتعلق بكل من بوروندي ورواندا وليبريا والصحراء الغربية، ثم سيراليون والصومال. كذلك فإن مبعوثي وممثلي الخاصين أجروا مشاورات وثيقة مع مبعوثي وممثلي الأمين العام لمنظة الوحدة الأفريقية ونسقوا أنشطتهم معا.

١٠٥٩ - وفي سياق المبادرة الخاصة بأفريقيا داخل منظومة الأمم المتحدة فقد أتيحت لي فرصة الحوار مع مختلف الزعماء الأفريقيين حول الاحتياجات والأهداف الإنمائية للقارة، والسبل المحددة التي يمكن بها كفالة أن تحظى الجهود الشجاعة والدؤوبة التي تبذلها البلدان الأفريقية من أجل تحقيق السلام والتنمية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان بما تستحقه من مؤازرة. وسوف أواصل مناشدتي المجتمع الدولي أن يقف صفا واحدا مع أفريقيا وزعمائها وشعوبها أن يصوغ شراكة جديدة في هذا المضمار.

١٠٦٠ - وفي الاجتماع السنوي العاشر المتعلق بالتعاون بين أمانة منظومة الأمم المتحدة وأمانة منظمة الوحدة الأفريقية، الذي عقد في أديس أبابا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، أجرى الجانبان تقييما لتنفيذ برنامج تعاونهما المتعدد الجوانب واتفقا على اتخاذ تدابير جديدة لتعزيز ذلك البرنامج وتوسيع نطاقه. وفي مجالات السلم والأمن والديمقراطية، وكذلك فيما

يتعلق بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية، فإن المنظمتين قد بحثتا، وحددتا، وسائل لتنفيذ برنامج التعاون المتفق عليه. ومن المتوقع أن يجتمع الجانبان مرة ثانية في أواخر هذا العام لتقييم جدوى الإطار والتقدم المحرز في تنفيذ البرامج المحددة، وللاتفاق على مجالات جديدة للتعاون.

١٠٦١ - وقد حضرت الدورة العادية الثالثة والثلاثين لمجلس رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية، الذي عقد في ياوندي في تموز/يوليه ١٩٩٦. وفي الخطاب الذي ألقيته أمام المجلس، أكدت بصفة خاصة على التعاون القائم بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في مجال الدبلوماسية الوقائية وعلى مشاركة الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية في عمليات حفظ السلام. وقد حققت المنظمتان كذلك تقدما كبيرا في إنشاء الاتحاد الاقتصادي الأفريقي، وفي مجالات تنمية الموارد البشرية والتدريب، والثقافة، ومحو الأمية، ومساعدة اللاجئين، وتطبيق الديمقراطية. وإضافة إلى هذا، أكدت على أنه بهذه الروح نفسها، طرحت في ١٥ آذار/مارس ١٩٩٦ المبادرة الخاصة بأفريقيا داخل منظومة الأمم المتحدة، وهي أكبر عملية نسقتها الأمم المتحدة حتى الآن وتهدف إلى تشجيع قيام شراكة نشطة بين البلدان المانحة والحكومات والمؤسسات الأفريقية لدعم التنمية في أفريقيا.

٣ - التعاون مع اتحاد منطقة البحر الكاريبي

١٠٦٢ - ظل التعاون مع اتحاد منطقة البحر الكاريبي يزداد بانتظام منذ قبول الاتحاد كمراقب لدى الجمعية العامة في عام ١٩٩٢ وصدور القرار ١٤١/٤٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وفي تقريري الأخير، أعربت عن تقديري للدور الخاص الذي يقوم به الاتحاد لإعادة الديمقراطية في هايتي، وخاصة بالنسبة لمشاركة القوى التابعة للاتحاد في بعثة الأمم المتحدة في هايتي، وهي المرة الأولى التي يشترك فيها الاتحاد في عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. ونتيجة لتلك المشاركة كان من دواعي سروري أن أدعو الأمين العام لاتحاد منطقة البحر الكاريبي لحضور الاجتماع الذي عقد في شباط/فبراير ١٩٩٦ بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بشأن حفظ السلام وصنع السلام.

١٠٦٣ - والتعاون مع الاتحاد الكاريبي سيستفيد من إنشاء آلية أكثر مرونة، بعد استعراض التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وقد أعربت عن ترحيبي بالقرار الذي اتخذه وزراء خارجية بلدان الاتحاد في اجتماعهم الثاني والعشرين الذي عقد في جامايكا في أيار/مايو ١٩٩٦ بتحديد المجالات التي يمكن أن يتحقق فيها العمل في هذا الاتجاه، بما في ذلك حفظ السلام وصنع السلام والاضطلاع بأنشطة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وفي الوقت نفسه استمر تمثيل الاتحاد في مؤتمرات الأمم المتحدة وفي اجتماعاتها التحضيرية واجتماعاتها المتعلقة بالمتابعة. وعلى سبيل المثال حضر أحد كبار موظفي الاتحاد الاجتماع الذي عقدته لجنة التنمية المستدامة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية الذي عقد في الأمم المتحدة في ٢٤ نيسان/أبريل. وبالمقابل فإنني لا أزال أمثل لدى أعلى المستويات في اجتماعات القمة التي يعقدها الاتحاد كما أسترشد بالمداولات التي تجري في تلك الاجتماعات.

٤ - التعاون في المنطقة الأوروبية

١٠٦٤ - تضم القارة الأوروبية عددا كبيرا من المنظمات الإقليمية التي عملت الأمم المتحدة على مدى السنوات الماضية من أجل زيادة وتعزيز تعاونها معها. وقد سبق أن اتفقت الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على تقسيم ملموس للعمل فيما يتعلق بالأنشطة المضطلع بها في أوروبا بحيث تقوم كل منظمة، في هذا الإطار، بدعم جهود المنظمة الأخرى. وتعمل المنظمتان معا بشكل وثيق في يوغوسلافيا السابقة، وخاصة في البوسنة والهرسك، في إطار اتفاق دايتون الذي حدد مسؤوليات واضحة، ولكنها متكاملة، للأمم المتحدة ولمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. كذلك فإن الأمم المتحدة قد أقامت اتصالا وثيقا مع منظمة حلف شمال الأطلسي في سياق بعثة قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات في البوسنة والهرسك وقوة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية في كرواتيا.

١٠٦٥ - وفيما يتعلق بالحالة في أبخازيا بجورجيا شاركت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في جهود صنع السلام الذي يبذلها مبعوثي الخاص لجورجيا وقدمت الدعم لتلك الجهود، ولا يزال التعاون بين قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة وبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في جورجيا فعالا بدرجة كبيرة. وتضطلع مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بدور قيادي في الجهود الرامية إلى تسوية النزاع القائم بشأن منطقة ناغورني - كاراباخ في أذربيجان، وهي الجهود التي قدمت لها الأمم المتحدة دعما ومساعدة. وبالإضافة إلى هذا، عملت الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا معا في طاجيكستان وفي عدد من المجالات الأخرى ومنها بصفة خاصة مجال رصد الانتخابات. ومن بين المنظمات الأوروبية الأخرى التي تعاونت معها الأمم المتحدة في الفترة قيد الاستعراض، الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا واتحاد أوروبا الغربية. وفي أيار/مايو

١٩٩٦ كان لي شرف التحدث أمام مجلس رؤساء دول اتحاد الدول المستقلة في موسكو.

٥ - التعاون مع منظمة المؤتمر الإسلامي

١٠٦٦ - أجريت مشاورات منتظمة مع منظمة المؤتمر الإسلامي بشأن المسائل موضع الاهتمام المشترك، وبصفة خاصة الحالة في كل من أفغانستان، والبوسنة والهرسك، والصومال وطاجيكستان. واستجابة لقرار الجمعية العامة ١٥/٤٩ فقد عقد اجتماع رفيع المستوى بين كبار موظفي أمانتي المنظمتين في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ لمناقشة سبل تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي في المجال السياسي واتفق على مواصلة التشاور بشأن تحديد آليات ذلك التعاون. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٦، عقد في جنيف اجتماع عام بين ممثلين كبار للأمانة العامة للأمم المتحدة وللأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي وللوكالات المتخصصة التابعة لكل منهما وذلك لاستعراض التقدم المحرز في تسعة من مجالات التعاون ذات الأولوية (في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والتقنية) ولتحديد الطرق والوسائل التي يمكن بها زيادة تعزيز وترشيد التعاون في تلك المجالات. ووفقا لقرار الجمعية العامة ١٧/٥٠ شهد الاجتماع العام الذي عقد في جنيف قيام مسؤولين كبار في الإدارات السياسية في الأمانة العامة للأمم المتحدة والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي باستعراض مقترحات قدمتها الأمانتان لتعزيز التعاون في المجال السياسي. وقد حدد الجانبان عددا من الوسائل التي يمكن بها تعزيز تبادل المعلومات والتشاور والتنسيق بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي، كما اتفق الجانبان على عقد مشاورات أخرى رفيعة المستوى في هذا الشأن.

٦ - التعاون مع جامعة الدول العربية

١٠٦٧ - زاد التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية مع سعي المنظمتين إلى تنفيذ المقترحات التي اتفق عليها في الاجتماعات العامة التي عقدتها المنظمتان وكان آخرها الاجتماع المعقود في فيينا في عام ١٩٩٥. وقد أثبتت المشاريع المشتركة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي أنها جمة الفائدة بالنسبة للتنمية في البلدان العربية. وقد أجريت مشاورات منتظمة بشأن المسائل موضع الاهتمام المشترك بين مسؤولين على جميع المستويات، وتناولت تلك المشاورات أنماط التنسيق والتعاون في الاجراءات ذات الصلة بالدبلوماسية الوقائية وبناء السلام. ولزيادة تحسين العلاقات ومواصلة المشاورات العامة، قمت في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ بأول زيارة يقوم بها الأمين العام للأمم المتحدة لمقر جامعة الدول العربية في القاهرة.

واو - نزع السلاح

١٠٦٨ - في ٢٩ تموز/يوليه، عقد من جديد مؤتمر نزع السلاح الذي وسعت عضويته مؤخرا ليصبح عدد أعضائه ٦١ عضوا وذلك من أجل الجزء الأخير من دورته لعام ١٩٩٦ من أجل وضع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في شكلها النهائي. ورغم أنه وقت إعداد هذا التقرير كانت بعض المسائل الحساسة لا تزال معلقة فقد تحقق تقدم ملحوظ على مدى السنة الماضية بالنسبة لغالبية أحكام الاتفاقية مما أضحى معه التوصل حاليا إلى اتفاق سهل المنال. وقد أكدت مرارا وتكرارا في هذه السنة النداء الذي وجهته إلى الحكومات بأن تبدي أكبر قدر ممكن من المرونة وروح الرغبة في التوصل إلى حل وسط كي يتحقق، دون مزيد من التأخير، هذا الهدف الذي طال انتظاره.

١٠٦٩ - ونحن نشهد اليوم لحظة تاريخية. فتوافق الآراء السياسي الدولي الذي يؤيد إنهاء تجارب الأسلحة النووية بشأن دائم هو الآن أكبر مما كان في أي وقت مضى. فلم يقم الاتحاد الروسي والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية بإجراء تجارب لأسلحتهم النووية منذ عدة سنوات؛ كما أن فرنسا أوقفت تجاربها في أوائل هذا العام فيما أعلنت الصين مؤخرا وفقا لإجراء أي تجارب نووية أخرى.

١٠٧٠ - وسيأتي اعتماد معاهدة الحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية رمزا لربع قرن من الجهد المنسق في المحافل الدولية. وسيكون اعتماد المعاهدة مكملا لقانون نزع السلاح الدولي ومراقبة الأسلحة كما سيوسع نطاق ذلك القانون. أما اعتماد المعاهدة فستكون له قيمة رمزية كبيرة بالنسبة لتقليل قيمة الأسلحة النووية كأدوات للأمن القومي والدولي كما أنه سيمثل التزاما ملموسا من جانب الدول الحائزة لأسلحة نووية والدول غير الحائزة لتلك الأسلحة، على حد سواء، تجاه عالم خال تماما من الأسلحة النووية. كما أن إعتماد المعاهدة هو عنصر أساسي في تعزيز القرار الذي اتخذته في عام ١٩٩٥ الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بمد تلك المعاهدة إلى أجل غير محدود وفي نجاح الجهود التي تبذلها الأطراف لتحقيق أهداف ومبادئ محددة بوضوح من أجل عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي، وهو ما يتسم بأهمية كبيرة بالنسبة لنجاح تعزيز عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار التي ستبدأ في عام ١٩٩٧.

١٠٧١ - ومن شأن ترتيبات التحقق الواسعة النطاق والشاقة التي ارتآها المتفاوضون، أن ترفع بدرجة كبيرة مستوى التعاون الدولي في المجال النووي. بعد أن

أفضت عملية التفاوض بشأن المعاهدة بالفعل إلى زيادة قدرة الحكومات التي اشتركت في اختبار وتقييم نظام الرصد الدولي على الاتصال فيما بينها على نحو سريع ودقيق.

١٠٧٢ - وقد أعربت عن استعدادي، لأن أدعو الجمعية العامة إلى الانعقاد بمجرد اختتام المفاوضات، بحيث يمكنها أن تتلقى المعاهدة وتعتمدها، وأن تفتح باب التوقيع عليها أمام جميع الحكومات.

١٠٧٣ - على أن المسؤولية الأولى عن تحقيق هدفي المعاهدة المقبلة، وهما نزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي، تقع أولا وقبل كل شيء على عاتق الدول الحائزة لأسلحة نووية. وأنا أدعو تلك الدول إلى أن تجري، بحسن نية، المزيد من المفاوضات فيما بينها وفي المحافل الدولية لتعميق التزامها بعالم خال من الأسلحة النووية من خلال مواصلة خفض ترسانات الأسلحة النووية الموجودة لديها وتقليل اعتمادها على تلك الأسلحة في ضمان أمنها.

١٠٧٤ - ولسوف يضمن الالتزام العالمي بالمعاهدة المقبلة قيام نظام أكثر فعالية لحظر التجارب. وأنا أناشد الدول الحائزة لأسلحة نووية والدول غير الحائزة لتلك الأسلحة، أن توقع جميعا الاتفاقية عند فتح باب التوقيع عليها، وأن تتخذ التدابير الوطنية اللازمة للتصديق عليها في أقرب وقت كي يتسنى دخول المعاهدة بسرعة حيز النفاذ.

١٠٧٥ - أما الدور المؤسسي للمنظمة، باعتبارها الجهة المحايدة الوديعة للصكوك القانونية الدولية فقد أقر به المتفاوضون بشأن المعاهدة وذلك بتحديد الأمين العام على أنه الوديع للمعاهدة مستقبلا. وأنا أتعهد، نيابة عن المنظمة، بالوفاء بواجبات تعزيز المعاهدة ورصد الالتزام بها، ونشر إنجازاتها ودعم الأطراف في المراحل الأولى لإنشاء المنظمة التي ستتولى تنفيذها.

١٠٧٦ - ولقد أدت الجهود الرئيسية الأخرى، المتعددة الأطراف والطويلة الأجل، المضطلع بها في الميدان النووي إلى تعزيز توافق الآراء الذي تم التوصل إليه على نطاق واسع، ودعمته، لصالح نزع السلاح النووي والنظام العالمي لمنع الانتشار النووي؛ فمعاهدة اعتبار منطقة جنوب شرقي آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا (معاهدة بيليندابا) جرى التوقيع عليهما في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ و ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٦ على التوالي. وقد أضيف إلى هذه التطورات الإيجابية التوقيع في ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٦، من جانب فرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، على بروتوكولات معاهدة اعتبار منطقة جنوب المحيط الهادئ منطقة خالية من الأسلحة النووية (معاهدة راروتونغا) بما يجعل جميع الدول الخمس الحائزة لأسلحة نووية أطرافا في تلك الاتفاقية.

١٠٧٧ - وتعد المناطق الخالية من الأسلحة النووية خطوات باتجاه تحقيق هدف جعل العالم خاليا من الأسلحة النووية. كما أدى التوقيع على هاتين المعاهدتين إلى جعل شطرين كبيرين من سطح الأرض خاليين من تطوير أو اختبار أو نشر أو تخزين أو نقل الأسلحة النووية. وهاتان المنطقتان تمثلان المنطقتين الثالثة والرابعة الخاليتين من الأسلحة النووية، وتشملان كثافة سكانية عالية بعد منطقة جنوب المحيط الهادئ ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وبإضافة انتاركتيكا فإن نصف الكرة الجنوبي بكامله أصبح الآن خاليا من الأسلحة النووية.

١٠٧٨ - ومن الواضح أن حدة سباق التسلح قد خفت. وبالتوازي مع ما تحقق من نجاح على المستوى المتعدد الأطراف، فإن الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية يعملان يوميا على تقليص أسلحتهما النووية الاستراتيجية وحسبما هو محدد في معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الأولى "ستارت ١". ومن شأن تصديق الولايات المتحدة الأمريكية على معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الثانية "ستارت ٢" في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ أن يشجع الاتحاد الروسي على أن يحذو حذوها بحيث تمضي الدولتان في تقليل أسلحتهما النووية إلى الحدود المقررة بين ٣ ٠٠٠ و ٣ ٥٠٠ من هذه الأسلحة بحلول عام ٢٠٠٣. وفي شباط/فبراير ١٩٩٦ أعلنت فرنسا عن إجراء تخفيضات في قواتها النووية، كما أنها أغلقت مرفقا لإنتاج اليورانيوم الذي يصلح للاستخدام في الأسلحة وأوقفت انتاج تلك المادة الانشطارية.

١٠٧٩ - مع ذلك فلا تزال توجد مخزونات تحتوي على آلاف الأسلحة النووية. وبالإضافة إلى هذا فإن المخزونات الكبيرة من المواد الانشطارية التي تصلح للاستخدام في الأسلحة لا تزال تشكل مخاطر كبيرة على شعوب العالم وبيئته. ومخاطر الحوادث التي لها صلة بالأسلحة النووية، وتهريب المواد النووية التي تصلح للاستخدام في الأسلحة، وتنوع أشكال الارهاب الدولي، لم يتم القضاء عليها. ولقد كان إحياء ذكرى مرور ١٠ سنوات في نيسان/أبريل ١٩٩٦ على كارثة تشيرنوبيل مناسبة حزينة للتذكير بالآثار الطويلة الأجل التي تنتج عن وقوع أي حادثة نووية في مرفق نووي يستخدم للأغراض السلمية بالرعب والدمار اللذين يمكن

أن تسببهما حوادث أخرى من هذا النوع. ومن هنا فإن الاتفاقات التي تم التوصل إليها فيما بين الدول الرائدة في مؤتمر قمة موسكو بشأن السلام والأمن في المجال النووي الذي عقد في نيسان/أبريل ١٩٩٦ بتحسين مراقبة مخزونات الأسلحة النووية والمواد النووية التي تصلح للاستخدام في الأسلحة، فضلا عن إدارة وتأمين تلك المخزونات، لقيت ترحيبا باعتبارها خطوة في الاتجاه الصحيح.

١٠٨٠ - وتسير الجهود الرامية إلى تحقيق هدف نزع السلاح النووي الكامل في نهاية المطاف جنبا إلى جنب مع الجهود الرامية إلى كفالة عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل الأخرى. وقد مضى الآن حوالي ٤ سنوات منذ التوقيع على اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، وفات الموعد المحدد لدخول الاتفاقية حيز النفاذ. ومن هنا فإن الأحكام المتعلقة بالشفافية والتشاور والتعاون، من خلال تبادل المعلومات والإبلاغ فيما يتعلق بالمخزونات الحالية، وبالخطط التفصيلية والزمنية لتدمير تلك المخزونات وبترتيبات التحقق الصارم المنصوص عليها في الاتفاقية، لا يمكن أن تدخل حيز النفاذ من تلقاء نفسها. ولقد وجهت مرتين، رسائل مكتوبة إلى الدول الأعضاء أحث فيها الدول التي لم تصدق بعد على الاتفاقية أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

١٠٨١ - ولزيادة تعزيز نظام منع انتشار جميع أسلحة الدمار الشامل فإن الخبراء يحققون تقدما منتظما في اتجاه التحقق الدولي الفعال والموثوق والمنصف لاتفاقية منع استحداث وانتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة.

١٠٨٢ - ولقد أصبحت الشفافية في مجال التسلح طريقة مقبولة وفعالة لبناء الثقة الإقليمية والدولية. ومنذ إنشاء سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية في عام ١٩٩٢ أثبت السجل أنه أداة مفيدة في تلك العملية، وما برح مستوى مشاركة الدول الأعضاء في السجل مرتفعا. والمعلومات المتعلقة بنظم الأسلحة الرئيسية المنقولة وبأهم مورديها ومتلقيها أدرجت في السجل العام لثلاث سنوات متتالية. وقد جرى تبسيط الإجراءات بالنسبة للعديد من الدول التي ليست لديها ما تبلغ عنه، ومع ذلك فإن المشاركة لا تزال عالمية شاملة. وقد بذلت جهود من جانب الحكومات والأمانة العامة في مناطق مختلفة لزيادة المشاركة في السجل؛ كما واصلت محافل إقليمية مختلفة محادثاتها بشأن إنشاء سجلات للأسلحة التي تثير قلقا لدى تلك المحافل بشكل مباشر.

١٠٨٣ - وقد حدثت طفرة في الأنشطة الابتكارية والخلاقة لمواجهة التحديات في مجال الأسلحة التقليدية المعروف باسم "نزع السلاح على المستوى الجزئي". وقد استخدمت هذا الاصطلاح بشكل متكرر على مدى السنة الماضية لتمييزه عن بنود نزع السلاح التقليدي التي كانت تمثل غالبية بنود جدول أعمال الأمم المتحدة خلال فترة الحرب الباردة وكانت تهيمن عليها، مثلما هيمنت على تلك الفترة، أسلحة الدمار الشامل ونظم الأسلحة التقليدية الرئيسية. والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ومن بينها الألغام الأرضية، هي الأدوات المفضلة التي تستخدم اليوم في المنازعات التي تنشب بين الدول، وفي النزاعات الأهلية وحركات العصيان والتمرد وما الى ذلك. وانتهاء الحرب الباردة يمثل فرصة لم يسبق لها مثيل لتدخل الأمم المتحدة على هذه الجبهة من أجل مراقبة انتاج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها وتخزينها واستخدامها.

١٠٨٤ - وفي آذار/مارس ١٩٩٦ جرى عرض رمزي لنزع السلاح وصنع السلام في مدينة تمبكتو في مالي فقد سكب البنزين على كومة تضم حوالي ٣ ٠٠٠ قطعة من الأسلحة الصغيرة التي تشمل المسدسات وقاذفات القنابل والمدافع الرشاشة، التي سلمها المقاتلون السابقون في الجزء الشمالي من ذلك البلد، وأضرمت فيها النار في احتفال مهيب تحت شعار "شعلة السلام". وقد جاء هذا العمل تنفيذا لجزء من اتفاق السلام الذي تم التوصل اليه في عام ١٩٩٥ بين حكومة مالي والحركات والجبهات المتحدة لأزواد، واشتركت الأمم المتحدة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنظيمه. وكان ذلك الاحتفال يمثل بادرة أمل لما يمكن تحقيقه عندما تجتمع كلمة مختلف الجهات والعناصر.

١٠٨٥ - وقد ركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جهوده على إعادة اقتصاد مالي إلى ما كان عليه، ومواصلة تعزيزه، وخاصة في المناطق الأقل نموا حيث أسهم التهميش الاقتصادي في حدوث اضطرابات سياسية. وجرى تنظيم تجميع الجنود المسرحين في كانتونات واتيحت للجنود السابقين من الشباب، الذين ربما لم يشهدوا في حياتهم القصيرة إلا الحرب، فرص العمل المدر للدخل. وقدمت الأمم المتحدة مساعدتها لتحديد مصادر انتشار الأسلحة الصغيرة في مالي وذلك باقتراح الكيفية التي يمكن بها جمع تلك الأسلحة، وتحديد وسائل تعزيز الأمن في البلد.

١٠٨٦ - وكي يحقق "نزع السلاح الجزئي" النتائج المرجوة منه، يجب أن يعالج المشكلات الأمنية التي تثير، بشكل مباشر وملموس، قلق الدول التي تضمها في منطقة معينة. وفي تموز/يوليه، وقّعت ١١ دولة من

دول وسط أفريقيا ميثاق عدم اعتداء. أما توقيع الميثاق الذي تم في احتفال شهدته خلال زيارتي إلى ياوندي لحضور اجتماع القمة السنوي لمنظمة الوحدة الأفريقية فقد جاء، في حد ذاته، تعبيرا عن الثقة القائمة فيما بين دول منطقة يسودها التوتر وعدم الاستقرار. وكان للجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا التابعة للأمم المتحدة دور هام في العملية التي أدت إلى الانتهاء من إعداد الميثاق والتوقيع عليه. وقد عملت اللجنة على تشجيع إقامة حوار فيما بين أعضائها بشأن مسائل إقليمية، وبشأن تبادل المعلومات وعقد اجتماعات للمسؤولين الحكوميين المعنيين بمسائل الأمن والدفاع، وكذلك بشأن تدابير أخرى محددة. وينبغي مواصلة تشجيع اللجنة ودعمها.

١٠٨٧ - إن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وخاصة الاتجار بها سرا، يمكن أن يؤدي إلى زعزعة استقرار وأمن الدول، وخاصة الدول الصغيرة، بل وزعزعة استقرار منطقة بكاملها. وفي أيار/مايو ١٩٩٦ أسفرت الجهود التي بذلتها لجنة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة على مدى ثلاث سنوات عن التوصية بمجموعة مبادئ توجيهية لمراقبة نقل الأسلحة على الصعيد الدولي والقضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٦ بدأ فريق من الخبراء الحكوميين دراسة متعمقة عن طبيعة، وأسباب، الزيادة في تخزين ونقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فضلا عن طرق ووسائل تقليلها. ومن الممكن أن تكون أعمال الفريق مفيدة بوصفها دعوة إلى بذل الجهود من أجل تقليل ومراقبة سباق التسلح الجديد هذا.

١٠٨٨ - وترد في فروع أخرى من هذا التقرير مناقشة للمسائل الإنسانية التي تثير الأسى تتعلق بالاستخدام المفرط والعشوائي للألغام الأرضية. وسيظل التوصل إلى حل لهذه المشكلة يحظى باهتمام ذي أولوية من جانب المنظمة. والخيار الوحيد المتاح هو إصدار حظر دائم على هذا السلاح البطيء للدمار الشامل. وقد استمر عدد الدول التي فرضت حظرا دائما على نقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد في الزيادة على مدى السنة. بل ذهبت بعض الدول إلى ما هو أبعد من ذلك فألزمت نفسها بحظر أي انتاج أو استحداث أو تخزين أو استخدام للألغام الأرضية المضادة للأفراد وتدمير المخزون الموجود لديها من تلك الألغام.

١٠٨٩ - وقد اختتمت أعمال المؤتمر الذي عقدته الدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر لاستعراض الاتفاقية. وجرى تدانيح البروتوكول الثاني المتعلق بالألغام والفخاخ المتفجرة والأجهزة الأخرى كي يشمل المنازعات الداخلية وأحكاما تتعلق بنقل الألغام الأرضية وفرض قيود أخرى على استخدام الألغام، وبعضها يمثل سابقة في مجال القانون الدولي لنزع السلاح. ومما له أهمية خاصة بالنسبة للمنظمة أن الأحكام التي تنظم حماية قوات حفظ السلام والقوات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة من آثار بث الألغام على نطاق واسع يلتزم بها التزاما كاملا.

١٠٩٠ - وفي الوقت نفسه فقد أعربت بوضوح عن خيبة أملي إزاء نتائج مؤتمر الاستعراض: فالأحكام المنقحة كانت بعيدة بدرجة كبيرة عن فرض حظر تام، وهو الذي يشكل موقفا يحظى بتأييد الأمم المتحدة ووكالاتها والمنظمات الحكومية ولجنة الصليب الأحمر الدولية، إضافة إلى ٣٤ دولة من الدول الأعضاء. ويحدوني الأمل في أن تواصل المؤتمرات السنوية التي تتفق عليها الدول الأطراف المحافظة على انطلاقة السعي من أجل زيادة تعزيز البروتوكول الثاني.

١٠٩١ - وقد تمكن مؤتمر الاستعراض من تحقيق النجاح في مجال آخر ليس معروفا بنفس الدرجة. فقد اعتمدت الدول الأطراف بروتوكولا جديدا للاتفاقية، هو البروتوكول الرابع، واتفقت فيه على حظر استخدام ونقل أسلحة الليزر المضادة للأفراد التي تسبب فقد البصر. ويسجل الصك الجديد أنه يمنع، بحكم القانون، استخدام سلاح قبل أن يوضع ذلك السلاح موضع الاستخدام. وهذه الخطوة، على الرغم من محدوديتها، لها أهمية كبيرة في القانون الإنساني وقانون نزع السلاح. وينبغي أن تتلوها قريبا قيود أشد على استخدام أشعة الليز في الأسلحة.

١٠٩٢ - وقد بدأت في نيسان/أبريل في لجنة نزع السلاح مناقشات بشأن عقد الدورة الخاصة التالية لنزع السلاح، واستمرت تلك المناقشات في المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح التابع لي في تموز/يوليه من هذا العام. ومن الممكن أن يلفت ذلك الاجتماع أنظار العالم إلى الجانب المتغير والمتطور لنزع السلاح المتعدد الأطراف وتحديد الأسلحة والأمن الدولي على المستويين الجزئي والكلي. ويبدو أن هناك رغبة عامة في أن يعقد مثل ذلك الاجتماع وذلك على الرغم من أن مسألة الإطار الزمني لا تزال موضعا للمناقشة وتوفر المناخ السياسي العالمي الملائم له أهمية بالنسبة لنجاح الاجتماع، وقد تكون كيفية سير الأعمال الموضوعية أفضل مؤشر للموعد المناسب لعقده. وينبغي أن يكون الهدف الأساسي هو ضمان أن تؤدي الجهود المبذولة التي تتطلب حشدا للموارد، فقط للاسهام على نحو بناء في الحوار الدولي الجاري في هذا المجال، بل أيضا إلى حدوث

تقدم في التعاون المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح.

زاي - بناء السلام بعد انتهاء النزاع

الاستراتيجيات

١٠٩٣- الهدف الأساسي لبناء السلام بعد انتهاء النزاع هو تفادي عودة نشوب نزاع سبقت السيطرة عليه. وهو يتوخى معالجة الأسباب الجذرية الكامنة وراء الخلاف الذي تسبب في النزاع المسلح، سياسية كانت، أو اقتصادية، أو اجتماعية، أو إنسانية، وهو ما يكفل بالتالي تعزيز السلام. وهذا نشاط طويل الأجل يتجاوز الضرورات العاجلة الداعية لوقف الأعمال القتالية ويحاول تدريجيا تهيئة الظروف التي تكفل عدم وجود أي سبب لاندلاعها من جديد في يوم من الأيام.

١٠٩٤- على أن بناء السلام بعد انتهاء النزاع عملية معقدة. ويتمثل دور الأمين العام في توفير التوجيه الذي يضمن إسهام موارد منظومة الأمم المتحدة بأسرها بطريقة متكاملة في تحقيق هدف سياسي محدد.

١٠٩٥- ومثلما هو الشأن بالنسبة إلى أنشطة صنع السلام وبناء السلام التي تضطلع بها المنظمة، لا يشكل بناء السلام علاجا تحاول الأمم المتحدة فرضه على مريض ليس على استعداد لتلقيه. فكثيرا ما تكون المسائل المطروحة حساسة للغاية، ولا سيما في المنازعات الداخلية. ولا تستطيع الأمم المتحدة أن تتدخل إلا بناء على رغبة الحكومة أو الحكومات المعنية. وبالرغم من وجود مناسبات يحق فيها للأمين العام أن يشير على الحكومات باتخاذ بعض الإجراءات المفيدة، فإن بناء السلام بعد انتهاء النزاع ليس خدمة يمكن أو ينبغي فرضها على الدول الأعضاء.

١٠٩٦- وقد اكتسبت الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة خبرة واسعة في التعاون مع الحكومات على تصميم وتنفيذ أنشطة بناء السلام بعد انتهاء النزاع. وحددت هذه الخبرة أربعة أدوار يمكن أن تؤديها الأمم المتحدة في هذا المجال.

١٠٩٧- في السياق العام للإنذار المبكر، يتمثل الدور الأول في تحديد الحالات التي يبدو فيها أن باستطاعة الأمم المتحدة أن تساعد بشكل مفيد أطراف نزاع سابق، كي يتخذوا إجراءات تكفل الحد من احتمالات نشوبه من جديد. ويتمثل الدور الثاني في توليد أفكار عن الشكل الذي يمكن أن تأخذه تلك الإجراءات ثم مناقشتها مع الحكومة (الحكومات) المعنية. وبافتراض موافقة الحكومة، يتمثل الدور الثالث في استنهاض برامج الأمم المتحدة، وصناديقها ومكاتبها ووكالاتها وإقناعها بأن الأنشطة المقترحة جديرة بالاهتمام وتندرج ضمن ولاياتها. أما الدور الرابع فهو رصد مدى تحقيق أنشطة بناء السلام المتفق عليها للهدف السياسي المتمثل في الحد من احتمال تجدد النزاع.

١٠٩٨- وللدبلوماسية الوقائية حدودها؛ فكثيرا ما تعود الخلافات إلى النشوب وتتحول إلى نزاعات قبل أن يُتخذ إجراء فعلي للسيطرة عليها. وفي هذه الظروف، يجب ألا تتوانى جهود الأمم المتحدة من أجل بناء سلام دائم. وقد شددت الخبرة المكتسبة حديثا على أهمية إسهام نشاطين محددين في تلك الجهود هما: المساعدة الانتخابية وإزالة الألغام.

المساعدة الانتخابية

١٠٩٩- في الفترة ما بين آب/أغسطس ١٩٩٥ وتموز/يوليه ١٩٩٦، تلقت الأمم المتحدة ٢٥ طلبا جديدا لتقديم المساعدة الانتخابية، تشمل طلبات من أرمينيا، وألبانيا، وأوغندا، وبنغلاديش، وبنن، وتشاد، والجزائر، وجزر القمر (طلبان)، والجمهورية الدومينيكية، والرأس الأخضر، ورومانيا، وزائير، وسان تومي وبرينسيبي (طلبان)، والسودان، وغيانا، وغينيا الاستوائية (طلبان)، وقيرغيزستان، وكمبوديا، والنيجر، ونيكاراغوا، واليمن، والسلطة الفلسطينية. وبالإضافة إلى ذلك أنيطت بإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسرميوم الغربية المنشأة في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ بموجب قرار مجلس الأمن (القرار ١٠٣٧ (١٩٩٦)) ولاية تنظيم الانتخابات، والمساعدة في إجرائها، وتوثيق النتائج (انظر الشكل ٢١).

الشكل ٢١

الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء للحصول على مساعدة انتخابية: العدد السنوي الوارد والمقبول، ١٩٩٠-١٩٩٦

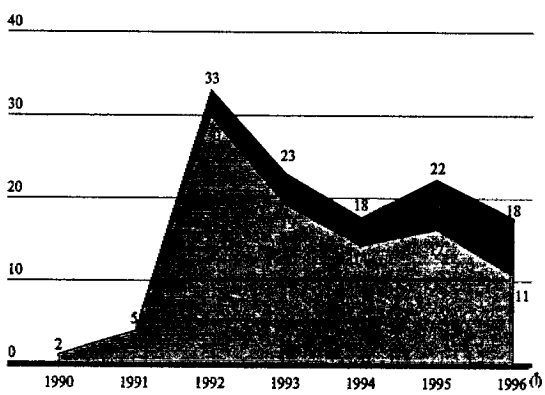

(أ) في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٦.

١١٠٠- وبالإضافة إلى ذلك، فاستنادا إلى طلبات وردت قبل آب/أغسطس ١٩٩٥، قدمت المساعدة إلى أذربيجان، وأوغندا، والبرازيل، وبنما، وبيرو، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وسيراليون، وغابون، وغامبيا، وفيجي، وكوت ديفوار، وليبريا، والمكسيك، وموزامبيق، وهايتي، فضلا عن بعثتي الأمم المتحدة في غواتيمالا والصحراء الغربية. ولم يتسن تقديم المساعدة في تسع حالات هي: ألبانيا، وبنن، والجمهورية الدومينيكية، والرأس الأخضر، ورومانيا، وسان تومي وبرينسيبي، والسودان، وغينيا الاستوائية (طلب واحد)، والسلطة الفلسطينية. وكانت الطلبات الواردة من أرمينيا، وزائير، وكمبوديا، وديكاراغوا، واليمن قيد النظر عندما وضعت الصيغة النهائية لهذا التقرير.

١١٠١- ويختلف نوع المساعدة الانتخابية المقدمة باختلاف الطلبات الواردة والموارد المتاحة. ووفقا للمبادئ التوجيهية المقدمة إلى الدول الأعضاء، استُخدم نهج "التنسيق والدعم" في حالات أذربيجان، وتشاد، وجزر القمر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وسيراليون، وغينيا الاستوائية، وقيرغيزستان، وكوت ديفوار. وقدمت المساعدة التقنية إلى أوغندا، والبرازيل، وبنغلاديش، وبنما، وبيرو، وتشاد، وجزر القمر، وسيراليون، وغامبيا، وغيانا، وغينيا الاستوائية، وفيجي، وقيرغيزستان، وليبريا، والمكسيك، وموزامبيق، والنيجر، وهايتي. وقدمت إلى أوغندا والجزائر "المتابعة والإبلاغ" (المراقبة القصيرة الأجل). ومن المزمع أن يطبق في ليبريا نهج "التحقق" (المعلَّق حاليا)، ويجري التحضير لتطبيق نهج "التنظيم والتسيير" في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسرميوم الغربية.

١١٠٢- والغرض من الحالات الوارد وصفها أدناه - أذربيجان، وهايتي، وسيراليون هو توضيح مختلف أنماط المساعدة الانتخابية المقدمة من الأمم المتحدة أثناء العام الماضي.

١ - أذربيجان

١١٠٣- في حزيران/يونيه ١٩٩٥، طلبت أذربيجان من الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تقديم المساعدة للانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وفي فترة لاحقة من الشهر نفسه، زارت أذربيجان بعثة مشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتقييم الاحتياجات. واستنادا إلى التعاون الذي أقيم لأول مرة من أجل مراقبة الانتخابات لإنشاء جمعية وطنية أرمينية في ٥ تموز/يوليه ١٩٩٥، أنشأت الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بعثة مشتركة للمراقبة الانتخابية في أذربيجان لمراقبة العملية الانتخابية وتنسيق أنشطة المراقبين الدوليين ودعمها.

١١٠٤- واتخذت البعثة مقرها في باكو، بالإضافة إلى مكاتب إقليمية في غانجا وناكيشيفان، وأوفدت مراقبين إلى المدن والقرى في جميع أنحاء البلد لمتابعة العملية الانتخابية، بما في ذلك تسجيل المرشحين، واستعدادات الحملة الانتخابية والأعمال التحضيرية للاقتراع. ويوم الإدلاء بالأصوات، نشرت البعثة ما يزيد عن ١٠٠ مراقب دولي من ٢٥ بلدا؛ وأرسل إلى الميدان ما يزيد عن ٢٠ مراقبا دوليا لانتخابات دورة الإعادة التي أجريت في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر في ٢٠ مقاطعة. وأصدرت البعثة بيانين صحفيين، الأول قبل يوم الاقتراع والثاني بعد نتيجة الجولة الأولى.

٢ - هايتي

١١٠٥- استجابة إلى طلب من حكومة هايتي، أنشأت الأمم المتحدة فريقا تقنيا كجزء من بعثة الأمم المتحدة في هايتي لتقديم المساعدة التقنية إلى المجلس الانتخابي المؤقت. وشملت المساعدة، جملة أمور منها، إعداد ميزانية انتخابية وتنسيق الدعم المالي من خلال صندوق استئماني تابع للأمم المتحدة أنشئ لهذا الغرض؛ وإعداد خطة تشغيلية وسوقية والمساعدة في تنفيذها؛ وتقديم الدعم في تصميم خطة للاتصالات وخطة للنشر بالنسبة إلى فترتي التسجيل والاقتراع. كما نسق الفريق التقني برنامجا واسع النطاق للتربية الوطنية، اضطلعت به عدة منظمات. وأجريت الانتخابات التشريعية في حزيران/يونيه، وآب/أغسطس، وأيلول/سبتمبر ١٩٩٥، ثم أجريت الانتخابات الرئاسية في كانون الأول/ديسمبر.

٣ - سيراليون

١١٠٦- توجت المساعدة الانتخابية المقدمة من الأمم المتحدة إلى سيراليون بالانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي أجريت في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٦. وأجريت جولة ثانية للانتخابات الرئاسية في ١٥ آذار/مارس ١٩٩٦. وقد ورد الطلب الأولي من أجل المساعدة الانتخابية في عام ١٩٩٤، وفي أعقاب بعثة لتقييم الاحتياجات، أعد مشروع تابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتقديم المساعدة الانتخابية إلى اللجنة الانتخابية في سيراليون. وأثناء عام ١٩٩٥، نظمت شعبة المساعدة الانتخابية مؤتمرين للمانحين في نيويورك، وأوفد إلى البلد خبراء في ميادين متنوعة مثل النظم الانتخابية وإدارة الانتخابات. وفي أعقاب اتخاذ حكومة سيراليون قرارا بدعوة مراقبين دوليين إلى الانتخابات، أنشأت الأمم المتحدة أمانة صغيرة في فريتاون لتوفير التنسيق والدعم لأعمال المراقبين الدوليين الذين كانوا موجودين من أجل المرحلة النهائية للعملية الانتخابية.

إزالة الألغام

١١٠٧- اكتسبت الأزمة الدولية للألغام الأرضية أبعادا واسعة النطاق. وتُقدر الأمم المتحدة الآن أن هناك ما يناهز ٨٠ إلى ١٠٠ مليون لغم أرضي مزروعة حاليا، مع وجود عدد مماثل مخزون في جميع أنحاء العالم. وفي السنة الماضية وحدها، ارتفع عدد البلدان والأقاليم المتضررة من ٦٥ إلى ٦٩. وفي كل شهر، تتسبب ٢٠٠٠ من حوادث الألغام الأرضية في إعاقة أو تشويه البشر في سياق حياتهم اليومية.

١١٠٨- في ضوء حالة الطوارئ هذه، واصلت إدارة الشؤون الإنسانية الاضطلاع بدورها بوصفها منسق إزالة الألغام في الأمم المتحدة عن طريق توفير التمويل، والتنسيق، والإشراف على البرامج، واستحداث مبادرات جديدة. وعملت الإدارة بالتعاون الوثيق مع إدارة عمليات حفظ السلام، وغيرها من إدارات ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والحكومات الوطنية المعنية تعزيزا للقدرة على إزالة الألغام وإنشاء برامج وطنية مستدامة. وتتصدى إدارة عمليات حفظ السلام لمشكلة الألغام بوصفها من الأهداف المكلفة بتحقيقها ومسألة تتعلق بسلامة جنود حفظ السلام. كما أدت إدارة الشؤون الإنسانية أيضا دورا إعلاميا هاما لدعم نداءات من أجل فرض حظر على صنع، أو تخزين، أو نقل، أو استخدام الألغام الأرضية من أجل تجفيف منابع المشكلة أساسا.

١١٠٩- وتم توفير التمويل لبرامج الدعم عن طريق ميزانيات عمليات حفظ السلام المقسمة إلى أنصبة مقررة ومن خلال مجموعة متنوعة من الصناديق الاستئمانية، بما في ذلك صندوق للتبرعات للمساعدة على إزالة الألغام، الذي أنشئ لدعم أنشطة إزالة الألغام التي قد تواجه عجزا ماليا. وأثناء الفترة التي يشملها التقرير، زودت ستة برامج بموارد من صندوق التبرعات مجموعها ٦ ملايين دولار. وشُرع في عام ١٩٩٥ في إنشاء قدرة الأمم المتحدة الاحتياطية في مجال إزالة الألغام؛ وتبرع ما يزيد عن ١٣ دولة عضو بخدمات ومعدات.

١١١٠- واستمرت إدارتا الشؤون الإنسانية وعمليات حفظ السلام في تطوير مختلف جوانب قاعدة بيانات الأمم المتحدة المركزية الخاصة بالألغام الأرضية، لزيادة نشر المعلومات عن حقول الألغام وحوادث الألغام المُبلَّغ عنها في جميع أنحاء العالم. ويجري استحداث نظام مشترك باستخدام الحاسوب لرسم الخرائط، وقد وضعت أجزاء من قاعدة البيانات على شبكة إنترنت من خلال الشبكة العالمية لضمان وصول أكبر عدد ممكن من المستهدفين إلى هذا المورد الحيوي.

١١١١- وقررت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وضع قائمة شاملة لمنتجي الألغام وشركاتهم الفرعية بغية تحديد المؤسسات التي تحقق أرباحا من تجارة وبيع الألغام الأرضية.

١١١٢ - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، كانت إدارتا الشؤون الإنسانية وعمليات حفظ السلام مسؤولتين عن البرامج المنفذة في أفغانستان وأنغولا والبوسنة والهرسك ورواندا وسلافونيا الشرقية (برنامج واحد) وكرواتيا (برنامج واحد) وموزامبيق، مع مواصلة تقديم مدخلات إلى البرامج في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا. واكتمل برنامج واحد مدته سنة في اليمن. وتختلف المتطلبات في الهيكل والحجم والترتيبات المحلية ومصدر التمويل وتنفيذ العمليات الميدانية الفعلية.

١١١٣ - ويعد برنامج إزالة الألغام التابع لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى أفغانستان، الذي بدأ في عام ١٩٨٩، أطول برنامج دولي منفَّذ حاليا لإزالة الألغام وتدعمه الأمم المتحدة. وقد نضج هذا البرنامج إلى حد أصبح ينطوي على ست منظمات أفغانية غير حكومية ومنظمة دولية غير حكومية واحدة ووكالة غوثية من جمهورية إيران الاسلامية ويوظف أساسا ٢ ٩٢٥ عاملا. وخلال الفترة المستعرضة أزيل ١٠٩ ٧٥٤ لغما ودمرت ٢١٥ ٧٦٤ قطعة غير مفجرة من العتاد. وتلقى قرابة ٢,٥ مليون مواطن تعليما في مجال التوعية المتعلقة بالألغام.

١١١٤ - ولعل أنغولا هي أكثر بلدان العالم تلوثا بالألغام. وعندما بدأت الأمم المتحدة أنشطة إزالة الألغام في عدة مقاطعات، أبدى الطرفان الأنغوليان عزوفا عن بدء أنشطة مماثلة من جانبهما ويقال إن قواتهما لجأت إلى زرع الألغام مجددا. ولكن مع تحسن المناخ العسكري والسياسي خلال عام ١٩٩٦، قامت الوحدة الهندسية ووحدة بناء الجسور التابعتان لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، وشركة من جنوب أفريقيا تعاقدت معها الأمم المتحدة وتعرف باسم ميتشم (MECHEM) وعدد من المنظمات غير الحكومية الدولية، بتنفيذ عملية مكثفة لإزالة الألغام وإصلاح الطرق والجسور. وفي نهاية تموز/يوليه، كانت قد تمت إزالة ٨٠ ٠٠٠ لغم وتنظيف وإصلاح ١٥٠ ٤ كيلو مترا من الطرق والتحقق من خلو ١٠٠ ٤ كيلومتر أخرى من الطرق من الألغام والأعتدة الحربية الأخرى. وتجري حاليا عمليات المسح جميع أنحاء البلد لتعيين المناطق الخطرة ورسم معالمها بأدق ما يمكن. وقد أصبحت هذه الأنشطة عناصر حاسمة في دعم عملية السلام بوجه عام، وهي تعزز، في جملة أمور، حرية تنقل السكان في أنغولا.

١١١٥ - وقد خطت أنغولا خطوات واسعة في إنشاء هياكل محلية لإزالة الألغام وللتوعية بشأنها. وقد أنشأت الحكومة المعهد الوطني لإزالة المتفجرات وسيتسلم هذا المعهد في الوقت المناسب مراقبة برامج الألغام من الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. وفي هذه الأثناء، يتعاون المكتب المركزي للعمليات المتعلقة بالألغام، الذي أنشأته إدارة الشؤون الإنسانية في عام ١٩٩٤، تعاونا وثيقا مع هذا المعهد على تنسيق البرنامج الوطني للعمليات المتعلقة بالألغام. ووضع المكتب المركزي، بالتعاون مع المعهد، خطة وطنية تدعو إلى إنشاء ١٨ فيلق لإزالة الألغام تغطي أربع مناطق في أنغولا ويكون مقرها الوطني في لواندا. وبحلول كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، سيكون قد تم تدريب ٥٥٠ شخصا بين فني لإزالة الألغام وموظف للدعم، ويأمل المكتب أن يدرب ٧٠٠ شخص آخر في عام ١٩٩٧. وافتتحت مدرسة التدريب المركزية للعمليات المتعلقة بالألغام التي أنشأتها بعثة التحقق الثالثة في لواندا، ووفرت التعليم لعدة مجموعات من الاختصاصيين الأنغوليين الذين بدأوا عمليات في أنحاء مختلفة من البلد تحت رعاية الأمم المتحدة. وسيواصل هذا البرنامج عمله تحت سلطة قائد قوات بعثة التحقق الثالثة حتى أوائل عام ١٩٩٧، على أن تتحول مسؤوليته تدريجيا إلى المعهد الوطني لإزالة المتفجرات.

١١١٦ - وعندما انتهت ولاية عملية حفظ السلام في البوسنة والهرسك، نسقت إدارتا عمليات حفظ السلام والشؤون الإنسانية مع غيرها من الجهات الفاعلة الرئيسية، ومن ضمنها البنك الدولي، ووزارة خارجية الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ومكتب الممثل السامي، وقوة التنفيذ، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، من أجل إنشاء مركز للعمليات المتعلقة بالألغام تحت رعاية الأمم المتحدة، وبغية الحفاظ على قوة الدفع المتولدة، إلى أن يتسنى إنشاء برنامج وطني لإزالة ما يقدر بثلاثة ملايين لغم أرضي في البلد. وقد أنشأت إدارة عمليات حفظ السلام هذا المركز في آذار/مارس ١٩٩٦ وعهدت اليه بمسؤولية إسداء المشورة إلى الحكومة ومساعدتها في صوغ وإنشاء برنامج وطني لإزالة الألغام، وتنسيق عمليات إزالة الألغام، والعمل كمستودع مركزي للمعلومات المتعلقة بالألغام الأرضية؛ وفي ١ حزيران/يونيه انتقلت مسؤولية برامج المركز إلى إدارة الشؤون الإنسانية. ويجري حاليا استخدام مدرسة تدريبية في بروس لتدريب أفرق تنفيذية على العمل مع المكاتب الاقليمية التابعة للمركز في الاتحاد الفيدرالي وفي "جمهورية" صربسكا على السواء. وتستهدف الأمم المتحدة نقل المسؤولية الكاملة عن إزالة الألغام إلى السلطات البوسنية في أقرب وقت ممكن.

١١١٧ - وما برح المركز الكمبودي للعمليات المتعلقة بإزالة الألغام، وهو هيئة حكومية وطنية، يحرز تقدما منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ على جميع المستويات ويتلقى دعما ماليا من خلال صندوق استئماني للتبرعات المقدمة من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٦، كان هذا المركز يضم ٨٠٠ ١ موظفا كمبوديا في ٤٨ فصيلة لإزالة الألغام، و ١٨ فريقا للتأشير على أماكن الألغام، و ١٥ فريقا للتخلص من الأجهزة المتفجرة، وفريقين متنقلين للتوعية بشأن الألغام.

١١١٨ - وشملت الأنشطة الوطنية للتوعية بشأن الألغام يوما وطنيا للتوعية بشأن الألغام عقد في بنوم بن وثلاث مقاطعات أخرى، ولوحات إعلانية جدارية للتوعية بالألغام نصبت في جميع أنحاء البلد، وفقرات في الإذاعة الوطنية المرئية والمسموعة للتوعية بالألغام. وسارت عمليات فحص حقول للألغام على ما يرام، إذ تم تنقد ٣٥٥ منطقة مشتبه بها في مقاطعات سيم ريب، وكامبوت، وتاكيو، وكامبونغ سبو، وكامبونغ شانغ، وسيهانوكفيل. وفي غضون الشهور الأربعة الماضية أنجز المركز الكمبودي للعمليات المتعلقة بالألغام تطهير ٢,٨ مليون كيلومتر مربع ودمّر ٣١٥ ٢ لغما و ٦٢٨ ٥ جهازا غير مفجّر. وتبعا لاستقصاءات مفصلة أجريت في العامين الماضيين، انخفض العدد المقدر للألغام في كمبوديا من ١٠ ملايين إلى ما يتراوح بين ٤ و ٦ ملايين لغم. ومع ذلك توجد ألغام أرضية في نحو ٥٠ في المائة من البلد. وقد شكلت هذه الألغام عبئا هائلا على الهياكل الأساسية الزراعية والطبية.

١١١٩ - وزرع في كرواتيا، نتيجة النزاع الطويل في يوغوسلافيا السابقة، ما يقدر بثلاثة ملايين لغم أرضي. وفي ١ حزيران/يونيه، اضطلعت إدارة الشؤون الإنسانية بمسؤولية مركز العمليات المتعلقة بالألغام في زغرب وتتمثل مهمته في جمع وتبويب ونشر المعلومات عن حقوق الألغام، وتوفير التدريب على التوعية بشأن الألغام. ويدعم المركز فضلا عن ذلك جهود الحكومة الرامية إلى إنشاء برنامج وطني شامل لإزالة الألغام. ويقدر أن يكون هناك ٠٠٠ ٦٠ لغم أرضي في سلافونيا الشرقية. وقد أنشئ مركز لتنسيق برنامج إزالة الألغام في إطار مكتب مهندس القوات التابع لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية.

١١٢٠ - وبعد حدوث زيادة خطيرة في استخدام الألغام الأرضية وفي عدد حوادث الألغام التي راح ضحية إحداها مراقب عسكري للأمم المتحدة في جورجيا، أوفد اثنان من الخبراء الفنيين من إدارة عمليات حفظ السلام لتدريب المراقبين العسكريين على استعمال

معدات الكشف عن الألغام والتوعية بشأنها والحماية منها.

١١٢١ - وطلبت حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية المساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل إزالة الملايين من القطع الحربية غير المفجرة التي وضعت داخل حدودها خلال الستينات والسبعينات. فأرسلت إدارتا الشؤون الإنسانية وعمليات حفظ السلام إلى فيينتيان في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ فريقا من الخبراء لتقييم الوضع. ثم شرع برنامج لاو الوطني (UXO) الذي يشرف عليه البرنامج الانمائي ولا يزال في مرحلته الأولية، في إنشاء قدرة وطنية، بما في ذلك إنشاء صندوق استئماني لتغطية النفقات.

١١٢٢ - وظلت عملية إزالة الألغام في موزامبيق تتوسع بإطراد في إطار برنامج الأمم المتحدة المعجل لإزالة الألغام. وقد درب برنامج موزامبيق ١٠ فصائل على إزالة الألغام وأصبحت الآن عاملة في الميدان. ويوجد مقر مبدئي لعمليات إزالة الألغام في مقاطعات مابوتو وغازا وانهامباني في الجنوب. وتعلق حكومة موزامبيق على إنشاء منظمة وطنية غير حكومية تتولى الإشراف على مهام إزالة الألغام، بما في ذلك المحاسبة على نشاط البرنامج والتأكد من كفاءته التنفيذية.

١١٢٣ - وأعلنت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، عند انتهاء ولايتها، أنها أزالت ما يزيد على ٤٠٠ ١ لغم وتخلصت مما يزيد على ٥٠٠ ١ قطعة من الأعتدة الحربية غير المفجرة.

١١٢٤ - وواصلت إدارة عمليات حفظ السلام جمع المعلومات عن حالة الألغام الأرضية في الصحراء الغربية تحسبا لاحتمال تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. وستتاح هذه المعلومات لأي برنامج إنساني لإزالة الألغام قد ينشأ في المستقبل.

١١٢٥ - وبناء على طلب حكومة اليمن، أقامت الأمم المتحدة بين نيسان/أبريل ١٩٩٥ وآذار/مارس برنامجا على نطاق ضيّق لإسداء المشورة إلى الحكومة بشأن إزالة ما يقدر بنحو ٠٠٠ ٣٠ لغم أرضي. وأنشأ هذا البرنامج قاعدة بيانات لجمع البيانات المتعلقة بحقوق الألغام والمقارنة بينها. وعمل اخصائي المعلومات المتعلقة بالألغام الأرضية كمستشار فني في مجال الأساليب المأمونة والموثوقة التي تقتضيها عمليات إزالة وتدمير الأعتدة الحربية، وقد هيأ سبل التدريب على المعدات المتخصصة في إزالة الألغام.

١١٢٦ - وواصلت إدارة الشؤون الإنسانية تعاونها مع لجنة الصليب الأحمر الدولية وغيرها من المنظمات غير الحكومية على تسليط المزيد من الضوء على قضية الألغام الأرضية بين صفوف المجتمع الدولي. وفي إطار حملة للتوعية بشأن الألغام نظمت الإدارة المذكورة معرضا متعدد الوسائط عن حالة الألغام الأرضية، أقيم في قصر الأمم وفي مكتب الأمم المتحدة في فيينا وفي المقر. ونشرت الإدارة في أواخر عام ١٩٩٥ العدد الأول من رسالة إخبارية بعنوان الألغام الأرضية. وتصدر هذه الرسالة الاخبارية فصليا وتنقل معلومات عن الأنشطة المتصلة بالألغام مستمدة من داخل منظومة الأمم المتحدة ومن خارجها.

١١٢٧ - واستضافت حكومة الدانمرك المؤتمر الدولي لتكنولوجيات إزالة الألغام، الذي عقد بدعم تقني وموضوعي من الأمم المتحدة، في مركز سكانتيكون للمؤتمرات بالقرب من كوبنهاغن، في تموز/يوليه ١٩٩٦. ونظر هذا المؤتمر في طرق تحسين تكنولوجيات إزالة الألغام من أجل البلدان النامية المبتلية بالألغام، ووضع معايير إنسانية دولية لإزالة الألغام. وانصب التركيز الرئيسي على التطورات التكنولوجية الحديثة في هذا المضمار بدلا من الأثر السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي للألغام الأرضية.

خاتمـــة: السلام، التنمية والتحول الديمقراطي

١١٢٨ - تصف صفحات هذا التقرير الأمم المتحدة وهي في غمار مرحلة تحول هائل.

١١٢٩ - لقـد بدأت العملية بانتهاء الحرب الباردة فجـأة، عندمـا انهـار، دون مقدمـات، النظام ذو القطبين - وهو نظام يمكن إلى حد ما، استشراف معالمـه، وإن لـم يكـن متفقا عليه، ترتب الأمم علاقاتها وفقا له. ومع ذلك الانهيار لمعت بوارق أمل جديد في امكانية تجديد ما بشّر به ميثاق الأمم المتحـدة بـأن مـن الممكن أخيرا إقامة نظام دولي يسـتند إلـى الأمـن الجماعي والقيم المشتركة والتعاون في حل المشكلات. كان هذا هو السياق الذي دعت فيه الدول الأعضاء الأمم المتحدة إلى اتخاذ تدابيـر لـم يسـبق لها مثيل من حيث حجمها أو نطاقها.

١١٣٠ - ولم يكن التحول سلسا ولا ميسورا. فالحقائق والافتراضات التي كانت موجودة قبل ٥٠ سنة لا يمكن ببساطة أن تُخلق من جديد، وليس من الممكن أن تُفهم على النور الأبعاد الكاملة للتغيرات الحاصلة ولا الآثار المترتبـة عليهـا. والآمال المعلقة على الأمم المتحدة كانت كبيرة للغاية في بداية عملية لا بد من أن تكون طويلة وصعبة؛ إذ أنه بعد انتهاء كل نزاع كبير في التاريخ كان وضع نظام دولي فعّال ودائم يستغرق سـنين طويلة، وأحيانا جيلا أو أكثر. وبعد انتهاء الحرب الباردة ما زال التحول إلى نظام دولي جديد جاريا؛ غير أن الأمم المتحدة، وهي الأداة التي يستخدمها العالم في هذه العملية، تتحرك قطعا إلى الأمام، وهي في ذلك صادفت صعوبات وآلاما في بعض الأحيان وحققت نجاحا في أحيان أخرى. والحقائق السياسية نفسها شهدت تحولات. فقد استدعى الأمر أشكالا جديدة من التعاون الدولي، وما زالت آخذة في التشكل. وبدأت تظهر قواعد ومفاهيم وإجراءات جديدة، حالة بعد حالة. ويجري الآن تبسيط هياكل الأمـم المتحـدة وجعلها أكثر انفتاحـا. وبُسّط التنظيم ورفعت القيود عنه، وخُفضت التكاليف وعُززت المساءلة وتحسّن الأداء. وفي السنوات الخمـس الماضـية وحدهـا كانـت المسـافة التي قطعت كبيرة. وقد آن الأوان لبحث مدى ارتباط ما تم إنجـازه برؤيـة متصـورة للأمم المتحدة في الفترة المقبلة.

١١٣١ - لقد عملت الأمم المتحدة على تحقيق السلام والأمن في عالم أصبح فيه الآن انتشار النزاعات والمواجهات داخل الدول أكثر من انتشار الحروب بينها. وأول اجتماع قمة عقده مجلس الأمن في تاريخه (كانون الثاني/يناير ١٩٩٢)، والتقرير الذي نتج عنه وقدم للمجلس بشأن "خطة للسلام"، كانا بداية لحوار دولي حول دور الأمم المتحدة في صيانة السلم والأمن الدوليين في ظل هذه الظروف الجديدة وانطويا على عمليـة مسـتمرة للمبادأة والاكتشاف والتأمل. وقد حُددت الدبلوماسية الوقائية كمسألة لها أولوية، كما عُززت قدرة المنظمة على القيام بها وأذن، لأول مرة، بإنشاء أول عملية انتشار وقائي تابعة للمنظمة. وفي حين أن عمليات حفظ السلام التقليدية التي تضطلع بها الأمم المتحـدة ظلت تثبت فعاليتها في حالات النزاع الذي ينشب بين دول تتوفر لديها إرادة حفظ السلام، عملت الأمم المتحدة على تكييف أداة حفظ السلام التي تستخدمها بحيث يصبح من الممكن استخدامها في معالجة النزاعات الداخلية من خلال عمليات أكثر تعقـدا ولهـا جوانب متعددة. وهذه العملية تشمل عناصر من حفظ السلام التقليدي، مع جوانب اجتماعية واقتصاديـة وإنسـانية وجوانب تتعلق بحقوق الإنسان - وهو نهج ثبت نجاحه في النزاعـات التـي تُحلّ من خلال عملية التفاوض وشهد نكسات في الحالات التي استمرت فيها الحـروب. ومـن الجوانـب الهامـة لهـذه الجهـود ما يتعلق بتعزيز تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية في تحقيق السلام والأمن في حالات محددة وفقا للفصل الثامن من الميثاق. وكان هناك بُعد جديد هام آخر وهو التأكيد على بناء السلام بعد انتهاء النزاع - من خلال ربط السيطرة على النزاع وحله بإجراءات لمعالجة جذور النزاع وتقوية أساس التعمير والتنمية. وما زال نزع السلاح جزءا أساسيا من جهود السلام التي تبذلها الأمم المتحدة؛ كما أن القرار التاريخي الذي تم التوصل إليه في الأمم المتحدة بمد فترة سريان معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى قد أكد من جديد أن عملية نزع السلاح على المستوى الكلي هي عملية قوية وأساسية، في حين يجري اتخاذ خطوات لاستكشاف الفكرة الجديدة المتمثلة بنزع السلاح على المسـتوى الجزئي، بحيث تدمج تلك الفكرة مستقبلا في السـياق الأوسـع للدبلوماسية الوقائية وبناء السلام.

١١٣٢ - وفيما يتعلق بحقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية، ما زالت الأمم المتحدة عبارة عن محفل عالمي لتحقيق التوافق في الآراء وآلية للتنسيق فيما بين العديد من المنظمات العاملة في الميدان. وفي حين أن تخفيف حدة التوترات الايديولوجية وتسريع عملية تطبيق التحول الديمقراطي قد حققا تقدما على صعيد ما، فكثيرا ما كانت النزاعات الجديدة مصحوبة بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وبحالات إنسانية طارئة، مما يشكل تحديات جديدة. وفي مواجهة ذلك عملت الأمم المتحدة، بالقدر الممكن، على دمج جهودها المتعلقة بحقوق الإنسان وجهودها الانسانية في الجهود التي تقوم بها لتحقيق السلام، كما عملت على ربط هذين النوعين من الجهود بالأعمال التي تقوم بها من أجل التعمير والتنمية. وقد عززت الآليات المستخدمة في المقر لتحقيق هذه الغايات وذلك من أجل تقوية الدعم الفني والسوقي لإقامة هذه الروابط وذلك التعاون في الميدان. وقد سعت المنظمة إلى توثيق تعاونها مع شركائها الرئيسيين من الدوائر العاملة في مجال حقوق الانسان وفي المجالات الانسانية، سواء أكانت هيئات حكومية أو غير حكومية. وبناء على طلب الدول الأعضاء، أقامت المنظمة لها وجودا ميدانيا فيما يتعلق بحقوق الانسان في العديد من البلدان. كذلك وسعت المنظمة نطاق خدماتها الاستشارية وتعاونها التقني لإقامة بنية أساسية وطنية لحقوق الانسان والمسائل الانسانية. وعززت كذلك قدرتها، وتأكيدها، على جوانب الانذار المبكر والتدابير الوقائية.

١١٣٣ - ومن الممكن أن تكون التنمية والممارسة الديمقراطية أكثر الوسائل فعالية لمنع وقوع النزاعات. ولذلك دأبت الأمم المتحدة إلى كفالة ألا تنتقص الجهود العاجلة التي تبذل في حفظ السلام وتقديم المساعدة الإنسانية من الجهود طويلة المدى التي تبذل لتحقيق التقدم الإنساني.

١١٣٤ - وحين واجهت الأمم المتحدة انخفاضا حادا في المساعدة الإنمائية الدولية، عملت على إيجاد اتفاق دولي على منطق جديد وإطار جديد للتعاون الدولي، وذلك من خلال الحوار الدائر بشأن خطة للتنمية. وكجزء لا يتجزأ من هذه العملية، أسفرت المؤتمرات العالمية الكثيرة التي عقدت عن التعهد بالتزامات محددة وشكلت جدول الأعمال الشامل والإطار التعاوني اللذين توجد الآن حاجة ماسة إليهما. وقد تبع مساهمتي في هذه العملية من خلال التقارير التي قدمتها عن خطة للتنمية وكذلك من خلال تشجيع اعتماد نهج متكامل إزاء إعداد هذه المؤتمرات، جهود لم يسبق لها مثيل بذلتها منظومة الأمم المتحدة ككل لإجراء متابعة منسقة لنتائج تلك المؤتمرات تتركز حول موضوعات مشتركة ذات أولوية، ومنها: العمالة، والخدمات الاجتماعية، والبيئة المواتية، والنهوض بالمرأة، وتقليل الفقر.

١١٣٥ - وفي الوقت نفسه واصلت الأمانة العامة العمل على تحقيق المزيد من الكفاءة والفعالية في إجراء تحليلات السياسة وتنفيذ الولايات التشغيلية، وكذلك في استخدام المساعدة الانمائية التي تقدمها الدول الأعضاء. ومن خلال العمل لوضع تعريف أفضل لدور المنظمة وتعزيز دورها في المجالات الرئيسية الثلاثة، وهي: جمع وتحليل المعلومات، وتنسيق السياسات، والتعاون التقني لبناء القدرات، أمكن زيادة إسهام المنظمة وتأثيرها الفعال وكذلك تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق تقسيم أكثر فعالية للعمل داخل منظومة الأمم المتحدة ككل. وقد تم الوصول إلى مستويات تعاون جديدة بين الأمم المتحدة ووكالات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها مؤسسات "بريتون وودز" - وكان من الجهود الرئيسية المنسقة في هذا الصدد مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة بشأن أفريقيا، وهي المبادرة التي تهدف إلى القيام، بتماسك وكفاءة، بحشد دعم دولي لتحقيق الأهداف الانمائية ذات الأولوية لأفريقيا.

١١٣٦ - ويشكل دعم التحول الديمقراطي دفعة جديدة إلى الأمام في أعمال الأمم المتحدة. وما زالت مساعدة الأمم المتحدة في إجراء الانتخابات آخذة في التزايد، في حين يجري توسيع نطاق الدعم الكامل للمجتمعات في إعداد الأساس المؤسسي والثقافي الذي يمكن للديمقراطية أن تتشكل عليه وذلك في العدد المتزايد من الدول الأعضاء التي تطلبه. وفي الوقت ذاته، تعمل الأمم المتحدة على تشجيع تطبيق الديمقراطية على الصعيد الدولي. ومن السبل المؤدية إلى ذلك فتح أبواب محافل الأمم المتحدة لتمكين الأطراف التي ليست دولا، مثل المنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية والبرلمانيين والعاملين في المؤسسات الأكاديمية والمشاريع التجارية ووسائط الإعلام، من إبداء آرائهم. وهناك عنصر أساسي آخر في جهود الأمم المتحدة، الرامية إلى تشجيع تطبيق الديمقراطية على الصعيد الدولي، وهو جهودها المستمرة لتشجيع احترام سيادة القانون في العلاقات الدولية، والتطوير التدريجي للقانون الدولي. ومن بين الخطوات الرئيسية المتخذة في هذا الاتجاه زيادة استخدام الدول الأعضاء لمحكمة العدل الدولية في حل المنازعات وفي تقديم الفتاوى، وكذلك دخول اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار حيز النفاذ، وإنشاء مجلس الأمن للمحكمتين الدوليتين للمحاكمة عن جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الانسانية في يوغوسلافيا السابقة وفي رواندا، وبدء مفاوضات بشأن إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة.

١١٣٧ - هذه الطفرة في النشاط الجديد وفي التغيير المضموني في كل سلسلة الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة تطلبت إجراء إصلاح مؤسسي كبير ومكّنت من تحقيق هذا الإصلاح. ويورد هذا التقرير تفاصيل الجهود المستمرة التي أبذلها على الصعيد الإداري لجعل المهام هي القوة المحركة لأعمال المنظمة ولجعل تحقيق النتائج هو ما يوجه تلك الأعمال، ويبين تحسّنا في الأداء وزيادة في الانتاجية وفي فعالية التكاليف.

١١٣٨ - وقد أدى تبسيط هياكل الأمانة العامة، بحيث تعكس مجالات العمل الرئيسية للآلية الحكومية الدولية لا هياكلها، إلى تمهيد الطريق أمام المزيد من إعادة التنظيم على صعيد الأمانة العامة وهو أمر لا يقتصر، كما ذكرت في البيان الذي أدليت به في أواخر آذار/مارس أمام الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة، على الأمانة العامة المركزية فقط، وإنما يشمل بالضرورة أمانات البرامج والصناديق العديدة التابعة للمنظمة. والهدف من وراء ذلك هو جعل المنظمة أكثر تكاملا - أي جعلها منظمة يمكن فيها للأمانة المركزية وهياكلها الإقليمية، وكياناتها التشغيلية، أن تخطط وتعمل ككل متكامل.

١١٣٩ - وكما هو الحال بالنسبة لمبادراتي السابقة المتعلقة بإصلاح المنظمة، فإن هذه المبادرة تهدف إلى تفادي العيب الشائع الذي شاب عمليات إعادة تشكيل الهياكل التي جرت في السنوات السابقة وهو إضافة طبقات جديدة من التنسيق لتعلو كيانات متعددة ومتنوعة. وبدلا من ذلك فإن المبدأ الأساسي لمبادراتي كان، وسيظل، هو التبسيط والدمج اللذان يتم تحقيقهما باتباع نهج يعتمد على "الاتجاه من القاعدة إلى القمة" للقضاء على الازدواجية في خدمات الدعم والتداخل في الأنشطة.

١١٤٠ - ومن شأن هذه المرحلة الإضافية من إعادة التنظيم أن تجمّع كل الكيانات التي هي جزء من المنظمة في عدد صغير من التجمعات، التي سيتولى كل منها مجموعة من مسؤوليات الأمانة المركزية، ويتألف من البرامج والصناديق متصلة بعضها ببعض، وتسهم في الأهداف والوظائف المشتركة. وهكذا تعمل هذه التجمعات على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة ككل، وهي: السلم والأمن؛ وحقوق الإنسان؛ والمساعدة الإنسانية؛ والتحليل الاقتصادي والاجتماعي؛ والأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. وفي الوقت نفسه سوف تدمج وظائف دعم الإدارة والخدمات الإدارية وتعزز بدرجة أكبر. وسوف يتألف كل تجمّع ليس فقط من البرامج والصناديق التي ستشكل أعمدته الرئيسية، بل ستشمل أيضا قدرة، مستمدة من الإدارات الحالية التابعة للأمانة العامة، على تقديم دعم متكامل للهيئة الحكومية الدولية المكلفة بإعطاء التوجيه السياسي العام لأعمال الكيانات التي يتألف منها كل تجمّع.

١١٤١ - وأنا مقتنع، من واقع الخبرة التي اكتسبتها على مدى السنوات الخمس الماضية، بأن المشاركة الشخصية والمباشرة من جانب الأمين العام ذات أهمية أساسية للإدارة الفعّالة، وخاصة في الأوقات التي يتم فيها إدخال تغييرات كبيرة. ولضمان استمرار هذه المشاركة، بل وتعزيزها في الواقع، فإن الحاجة ماسة إلى إجراء تخفيض كبير في عدد الكيانات المسؤولة أمام الأمين العام مباشرة - إذ يوجد الآن حوالي ٣٠ كيانا تابعا للأمم المتحدة مسؤولة أمام الأمين العام مباشرة. وسيكون من شأن إعادة التنظيم على غـــرار ما اقترح أعلاه، مع المحافظة على الهوية المتميزة لمختلف البرامج والصناديق، توسيع مجالات المسؤولية الإدارية وتقليل عدد الكيانات المسؤولة أمام الأمين العام مباشرة بدرجة كبيرة. وسيكون من شأن ذلك أن يساعد الأمين العام على إعطاء توجيهات إدارية عامة للكيانات التي تُسهم في تحقيق الأهداف المشتركة وتُمثل مجتمعة بُعدا أساسيا في عمل المنظمة. ومن شأنه أيضا أن يسهل المهمة الحساسة المتمثلة في تشجيع إقامة روابط فعّالة بين الأبعاد الأساسية لعمل الأمم المتحدة، مما يؤدي إلى المحافظة على الطابع الموحد لمهمتها كما توخاها الميثاق.

١١٤٢ - على أن تنفيذ تلك المبادرة، أو تحقيق أي تقدم آخر في الإصلاح على الصعيدين الإداري والتنظيمي، سيتطلب تأييدا وتقديم مبادرات تكميلية على الصعيد الحكومي الدولي. وسيكون أحد المتطلبات الرئيسية في هذا الصدد أن تعمل الدول الأعضاء على تعزيز قدرة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي على تقديم توجيه عام متماسك للأبعاد الأساسية لعمل المنظمة. وهذا أحد الجوانب الهامة للمسائل الرئيسية المتعلقة بالإصلاح الحكومي الدولي، وهي مسائل معروضة الآن على خمسة أفرقة عاملة مفتوحة باب العضوية، تابعة للجمعية العامة، ويُعنى كل منها بواحدة من المسائل التالية: خطة للسلام، خطة للتنمية، الحالة المالية للأمم المتحدة، إصلاح مجلس الأمن، تعزيز منظومة الأمم المتحدة.

١١٤٣ - إن الإصلاح السياسي والمؤسسي يجب أن يكون عملية مستمرة. فالإصلاح عملية وليس حدثا. ولا توجد نقطة واحدة يمكن للأمم المتحدة عندها أن تُعلن أن الإصلاح قد "تم". غير أنه يمكن استكمال المرحلة الحرجة الحالية من مراحل التحول. ويجب استكمالها إذا أردنا أن نضع الأمم المتحدة، بثبات، على طريق مستقبل يمكن أن يتحقق فيه الأمن الجماعي، والمساواة

في الحقوق بين الرجل والمرأة وبين الأمم كبيرها وصغيرها، وتعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة في جو من الحرية أرحب، تماما كما أرادها الميثاق.

١١٤٤ - لقد أثارت جهود الإصلاح في السنوات الماضية طريقنا إلى مستقبل المنظمة. وهي في أساسها رؤية بسيطة - رؤية لأمم متحدة تؤدي الوظائف التي أنشئت لأدائها.